

العدد ٣٥

ISSN: 2090 - 0449
Universal Impact Factor (UIF).
Impact Factor for Arabic Scientific Journals.

أول
| دورية عربية إلكترونية مُحَكَّمة ربع سنوية
| متخصصة في البحوث والدراسات التاريخية
| تأسست غرة جمادى الأول ١٤٢٩هـ
| صدر العدد الأول سبتمبر ٢٠٠٨م

السنة العاشرة

مارس ٢٠١٧ – جماد ثاني ١٤٣٨

www.kanhistorique.org



kanhistorique





ISSN 0209-004X
9 770209 004499

رقمية الموطن عربية الهوية عالمية الأداء



أول دورية عربية إلكترونية مُحكّمة ربع سنوية
متخصصة في الدراسات التاريخية
تأسست غرة جمادى الأول ١٤٢٩هـ
صدر العدد الأول منها في سبتمبر ٢٠٠٨م

ISSN: 2090 – 0449 Online

أعداد الدورية متوفرة للقراءة عبر:



دار ناشري للنشر الإلكتروني – الكويت
أول دار نشر ومكتبة إلكترونية عربية مجانية
تأسست يوليو ٢٠٠٣
www.nashiri.net



أرشيف الإنترنت الرقمي العالمي
منظمة غير ربحية – سان فرانسيسكو
www.archive.org

مقالات الدورية مفهرسة في:



قاعدة معلومات اللغة والأدب والعلوم الإنسانية
دار المنظومة – السعودية
www.mandumah.com

كان التاريخية مدرجة في:



دليل الدوريات العربية المجانية
الدوريات العلمية المُحَكَّمة الصادرة في الوطن العربي والمتاحة على شبكة الإنترنت مجانًا
www.dfaj.net

مسجلة ومفهرسة في قواعد البيانات البيبليوجرافية العالمية

- Academic Journals Database
- Access to Mideast and Islamic Resources, AMIR
- CORE: Open Access repositories
- Directory of Abstract Indexing for Journals, DAIJ
- Directory of Open Access Scholarly Resources, ROAD
- Directory of Research Journals Indexing, DRJI
- Eurasian Scientific Journal Index
- Google Scholar
- Host Online Research Databases, EBSCO
- Journal Database - Zurich Open Repository and Archive
- Journal Guide- Research Square
- ROOT INDEXING – Journal abstracting and indexing
- The researchBib Journal database
- Ulrichsweb
- WorldCat

مدرجة في الأدلة الرقمية لمكتبات الجامعات والمراكز البحثية العالمية

- Birmingham Public Library
- Max Planck Institute for the Physics of Complex Systems
- National Cheng Kung University Library
- National Taiwan Normal University Library
- NYPL (New York Public Library)
- OALib - Open Access Library
- OREGON Health & Science University
- San Francisco Public Library
- SAN JOSÉ STATE UNIVERSITY
- Stanford University Libraries & Academic Information Resources
- State Library of New South Wales
- State Library of Queensland (Australia)
- The J. Paul Getty Trust
- The University of Texas at El Paso Library
- Toronto Public Library
- UCDAVIS University Library
- University of California
- University of Michigan
- University of Rochester
- University of South Australia
- Villanova University



جميع دراسات ومقالات الدورية مفهرسة وذات خلاصات، ومن الممكن الوصول إليها عبر شبكة المعلومات الدولية من خلال قاعدة بيانات وآلية متقدمة توفر خدمة البحث والاسترجاع في الموقع الرسمي:

www.kanhistorique.org

المشرف العام

بهاء الدين ماجد
مدير إدارة الخرائط "السابق"
دار الكتب والوثائق القومية المصرية

تعتبر الدوريات شريانًا رئيسًا من شرايين المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات وخاصةً المكتبات الأكاديمية التي تولي اهتمامًا خاصًا للدوريات العلمية في مختلف مجالات المعرفة. ولقد ظلت الدوريات المطبوعة هي السائدة في مقتنيات المكتبات الأكاديمية حتى قبيل نهايات القرن العشرين وقبل التحول الجذري في وسائل نقل المعلومات إلى الوسيط الرقمي الذي يزداد يومًا بعد يوم.

الهيئة الاستشارية

أ.د. بشار محمد خليف	سوريا
أ.د. خالد بلعربي	الجزائر
أ.د. خليف مصطفى غرايبة	الأردن
أ.د. الطاهر جبلي	الجزائر
أ.د. عارف محمد عبد الله الرعوي	اليمن
أ.د. عائشة محمود عبد العال	مصر
أ.د. عبد الرحمن محمد الحسن	السودان
أ.د. عبد العزيز غوردو	المغرب
أ.د. عبد الناصر محمد حسن يس	مصر
أ.د. عطاء الله أحمد فشار	الجزائر
أ.د. علي حسين الشطشاط	ليبيا
أ.د. فتحي عبد العزيز محمد	مصر
أ.د. كرفان محمد أحمد	العراق
أ.د. محمد الأمين ولد أن	موريتانيا
أ.د. محمد عبد الرحمن يونس	سوريا
أ.د. محمود أحمد درويش	مصر
أ.د. ناظم رشم معتوق الأمارة	العراق
أ.د. نهلة أنيس مصطفى	مصر

تحددت مهام أعضاء الهيئة الاستشارية وفق مذكرة تأسيس دورية كان التاريخية في غرة جمادى الأول ١٤٢٩ هجرية، حيث تتكون الهيئة الاستشارية من خبراء ومتخصصين بهدف التعاون مع طاقم عمل الدورية لخدمة البحث العلمي، وتقديم الدعم الفني من خلال تبادل الآراء والمقترحات. والتواصل مع المؤسسات الأكاديمية العربية والأساتذة والباحثين بما يعزز مكانة الدورية في الأوساط العلمية. وتقديم المشورة والنصح في الموضوعات المطروحة من قبل هيئة التحرير. والتعريف بأهداف الدورية، وتشجيع الباحثين على النشر العلمي الرقمي. وتولي مهمة التوصية فيما يتعلق بتطوير الدورية من حيث الشكل والمضمون.

الهيئة العلمية

د. أنور محمود زناتي	مصر
د. عبيدة صبطي	الجزائر
د. هدى المجاطي	المغرب

مدير التحرير

إسراء المنسي

عملت هيئة التحرير ومنذ اليوم الأول على بناء الأرضية الثقافية الرقمية من أجل المساعدة في استحداث وعي ثقافي تاريخي عند الجيل العربي الشاب، وخصوصًا في ما يتعلق بأهمية التاريخ والتراث وارتباطهما المباشر بالهوية العربية والإنتاج الإبداعي الثقافي المستدام

هيئة التحرير

د. الحسين عادل أبوزيد	مصر
د. عبد الرحمن محمد الإبراهيم	الكويت
د. محمد الصافي	المغرب



"كان التاريخية" أول مبادرة عربية مستقلة متخصصة، تدعم مبدأ "المعبر المفتوح" في تداول المعرفة على شبكة الإنترنت بتشجيع النشر الرقمي للدراسات التاريخية. "كان التاريخية" غير هادفة للربح وتتيح نصوصها كاملة على شبكة الإنترنت، وتسعى إلى استيعاب روافد كل الأفكار والثقافات ذات البعد التاريخي.



حاصلة على "**معامل التأثير العالمي**" (UIF) للمجلات العالمية والعلمية

حاصلة على "**معامل التأثير العربي**" (AIF) للدوريات العلمية العربية المَحَكَّمة

الإشعار القانوني

دورية كان التاريخية غير مدعومة من أية جهة داخلية أو خارجية أو حزب أو تيار سياسي، إنما هي منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود المخلصين من أصحاب الفكر ومحبي الثقافة الذين يؤمنون بأهمية الدراسات التاريخية.

موضوعات الدورية

الدورية متخصصة في المقالات والدراسات العلمية والأكاديمية البحتة التي تخص أساتذة وطلاب الجامعات العربية، وأصحاب الدراسات العليا، والباحثين في الدراسات التاريخية، والمهتمين بالقراءات التاريخية، وتعبر الموضوعات المنشورة في الدورية عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن جهة نظر دورية كان التاريخية أو هيئة التحرير.

حقوق الملكية الفكرية

لا تتحمّل دورية كان التاريخية أيّة مسؤوليّة عن الموضوعات الّتي يتم نشرها في الدورية. ويتحمل الكُتاب بالتالي كامل المسؤولية عن كتاباتهم التي تخالف القوانين أو تنتهك حقوق الملكيّة أو حقوق الآخرين أو أي طرف آخر.

حقوق الطبع والنشر والترجمة

جميع حقوق الطبع والنشر الورقي والرقمي والترجمة محفوظة لدورية كان التاريخية، وبموجب الاعتماد والتسجيل الممنوح للدورية يحق لرئيس التحرير اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه أي فرد أو مؤسسة أو موقع على شبكة الإنترنت يعيد استخدام محتويات الدورية بدون اتفاقية قانونية.

رخصة التشارك الإبداعي

دورية كان التاريخية مسجلة تحت التراخيص العامة غير التجارية لدى منظمة التشارك الإبداعي في سان فرنسيسكو استنادًا إلى موقعها الإلكتروني. "كان التاريخية" غير تجارية ولا تفرض رسوم على المراجعة والتحكيم والنشر.

إدارة المعرفة

كَان التَّارِيْخية تعمل بنظام منظمات المعرفة، تدعم قيم التبادل المعرفي، يتعاون فيها الجميع بصفة تطوعية ولغايات غير ربحية، من أجل المحافظة على الهُويّة الثقافية العربية والإسلامية وخصوصًا اللغة العربية كونها الوسيط الرئيس للتواصل وتبادل الأبحاث التاريخية بين البلدان العربية.

علاقات تعاون

ترتبط دورية كان التاريخية بعلاقات تعاون مع عدة مؤسسات عربية ودولية بهدف تعزيز العمل العلمي في المجالات ذات الاختصاص المشترك، وتعظيم الفائدة من البحوث والدراسات التي تنشرها الدورية، وتوسيع حجم المشاركة لتشمل الفائدة كل أنحاء الوطن العربي.

رئيس التحرير

د. أشرف صالح محمد

أستاذ مساعد تاريخ وتراث العصور الوسطى

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة ابن رشد



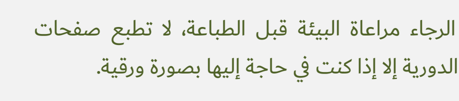
Le café Turc
Algérie - Peintre Français Eugène Baugniès (1842-1891), Huile sur toile

المراسلات

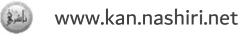
توجه المراسلات والموضوعات المطلوبة للنشر باسم رئيس تحرير دورية كان التاريخية على البريد الإلكتروني:

mr.ashraf.salih@gmail.com

historicalkan
groups/kanhistorique
kanhistorique
kanhistorique.blogspot.com
goodreads.com/kanhistorique
www.kan.nashiri.net



الرجاء مراعاة البيئة قبل الطباعة، لا تطبع صفحات الدورية إلا إذا كنت في حاجة إليها بصورة ورقية.





دَّورِيةُ كَان الْتَّارِيْخية

علمية. عالمية. مُحَكَّمَة. ربع سنوية

السياسات والقواعد والإجراءات

ترحب دَّورِيةُ كَان الْتَّارِيْخية بنشر البحوث الجيدة والجديدة المبتكرة في أي من حقول الدراسات التاريخية، أو العلوم المساعدة ذات العلاقة، ويشمل ذلك كل العلوم نظرًا لطبيعة الْتَّارِيْخ كعلم يتناول النشاط الإنساني كافة. مع مراعاة عدم تعارض الأعمال العلمية المقدمة للنشر مع العقائد السماوية، وألا تتخذ أية صفة سياسية، وألا تتعارض مع الأعراف والأخلاق الحميدة، وأن تتسم بالجدّة والأصالة والموضوعية، وتكتب بلغة عربية سليمة، وأسلوب واضح.

سياسات النشر

تسعى دَّورِيةُ كَان الْتَّارِيْخية إلى استيعاب روافد كل الأفكار والثقافات ذات البعد التاريخي، ويسعدها أن تستقبل مساهمات أصحاب القلم من الأساتذة الأكاديميين والباحثين والكُتَّاب المثقفين الأفاضل، ضمن أقسام الدورية: البحوث والدراسات، عروض الكتب، عروض الأطاريح الجامعية، تقارير اللقاءات العلمية.

هيئة التحرير:

- تُعطى الأولوية في النشر للبحوث والعروض والتقارير حسب الأسبقية الزمنية للورود إلى هيئة تحرير الدورية، وذلك بعد إجازتها من هيئة التحكيم، ووفقًا للاعتبارات العلمية والفنية التي تراها هيئة التحرير.
- تقوم هيئة التحرير بالقراءة الأولية للبحوث العلمية المقدمة للنشر بالدورية للتأكد من توافر مقومات البحث العلمي، وتخضع البحوث والدراسات والمقالات بعد ذلك للتحكيم العلمي والمراجعة اللغوية.
- يكتفي بالإجازة من قبل اثنين من أعضاء هيئة التحرير لنشر مراجعات الكتب، والأطاريح الجامعية، وتقارير اللقاءات العلمية.
- يحق لهيئة التحرير إجراء التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر لتكن وفق المعيار (IEEE) تنسيق النص في عمودين، مع مراعاة توافق حجم ونوع الخط مع نسخة المقال المعياري.
- تقوم هيئة التحرير باختيار ما تراه مناسبًا للنشر من الجرائد والمجلات المطبوعة والإلكترونية مع عدم الإخلال بحقوق الدوريات والمواقع وذكر مصدر المادة المنشورة.

هيئة التحكيم:

- يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصية هيئة التحرير والمحكمين؛ حيث يتم تحكيم البحوث تحكيمًا سريًا بإرسال العمل العلمي إلى المحكمين بدون ذكر اسم الباحث أو ما يدل على شخصيته، ويرفق مع العمل العلمي المراد تحكيمه استمارة تقويم تضم قائمة بالمعايير التي على ضوئها يتم تقويم العمل العلمي.
- يستند المحكمون في قراراتهم في تحكيم البحث إلى مدى ارتباط البحث بحقل المعرفة، والقيمة العلمية لنتائجه، ومدى أصالة أفكار البحث وموضوعه، ودقة الأدبيات المرتبطة بموضوع البحث وشمولها، بالإضافة إلى سلامة المنهاج العلمي المستخدم في الدراسة، ومدى ملاءمة البيانات والنتائج النهائية لفرضيات البحث، وسلامة تنظيم أسلوب العرض من حيث صياغة الأفكار، ولغة البحث، وجودة الجداول والأشكال والصور ووضوحها.
- البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات جذرية عليها تعاد إلى أصحابها لإجرائها في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ إرسال التعديلات المقترحة إلى المؤلف، أما إذا كانت التعديلات طفيفة فتقوم هيئة التحرير بإجرائها.
- تبذل هيئة التحرير الجهد اللازم لإتمام عملية التحكيم، من متابعة إجراءات التعديل، والتحقق من استيفاء التصويبات والتعديلات المطلوبة، حتى التوصل إلى قرار بشأن كل بحث مقدم قبل النشر، بحيث يتم اختصار الوقت اللازم لذلك إلى أدنى حد ممكن.
- في حالة عدم مناسبة البحث للنشر، تقوم الدورية بإخطار الباحث بذلك. أما بالنسبة للبحوث المقبولة والتي اجتاز ت التحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها، واستوفت قواعد وشروط النشر بالدورية، فيُمنح كل باحث إفادة بقبول بحثه للنشر.
- تقوم الدورية بالتدقيق اللغوي للأبحاث المقبولة للنشر، وتقوم هيئة التحرير بعد ذلك بمهمة تنسيق البحث ليخرج في الشكل النهائي المتعارف عليه لإصدارات الدورية.

إرشادات المؤلفين [الاشتراطات الشكلية والمنهجية]

ينبغي ألّا يزيد حجم البحث على ثلاثين (٣٠) صفحة، مع الالتزام بالقواعد المتعارف عليها عالميًا بشكل البحوث، بحيث يكون المحتوى حسب التسلسل: ملخص، مقدمة، موضوع البحث، خاتمة، ملاحق: (الأشكال/ الجداول)، الهوامش، المراجع.

البحوث والدراسات العلمية

تقبل الأعمال العلمية المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر في مجلة إلكترونية أو مطبوعة أخرى.

تقبل البحوث والدراسات المنشورة من قبل في صورة ورقية، ولا تقبل الأعمال التي سبق نشرها في صورة رقمية: مدونات/ منتديات/ مواقع/ مجلات إلكترونية، ويستثنى من ذلك المواضيع القيمة حسب تقييم رئيس التحرير.

يجب أن يتسم البحث العلمي بالجَوْدة والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه، متوافقًا مع عنوانه.

التزام الكاتب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات واقتباس الأفكار وعزوها لأصحابها، وتوثيقها بالطرق العلمية المتعارف عليها.

اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابة البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع، مع الالتزام بعلامات الترقيم المتنوعة.

- **عنوان البحث:**

يجب أن لا يتجاوز عنوان البحث عشرين (٢٠) كلمة، وأن يتناسب مع مضمون البحث، ويدل عليه، أو يتضمن الاستنتاج الرئيس.

- **نبذة عن المؤلف (المؤلفين):**

يقدم مع البحث نبذة عن كل مؤلف في حدود (٥٠) كلمة تبين آخر درجة علمية حصل عليها، واسم الجامعة (القسم/ الكلية) التي حصل منها على الدرجة العلمية والسنة. والوظيفة الحالية، والمؤسسة أو الجهة أو الجامعة التي يعمل لديها، والمجالات الرئيسة لاهتماماته البحثية. مع توضيح عنوان المراسلة (العنوان البريدي)، وأرقام (التليفون- الموبايل/ الجوال- الفاكس).

- **صورة شخصية:**

ترسل صورة واضحة لشخص الكاتب لنشرها مع البحث، كما تستخدم بغرض إنشاء صفحة للكاتب في موقع الدورية على شبكة الإنترنت.

- **ملخص البحث:**

يجب تقديم ملخص للبحوث والدراسات باللغة العربية في حدود (٢٥٠ - ٣٠٠) كلمة.

البحوث والدراسات باللغة الإنجليزية، يرفق معها ملخص باللغة العربية في حدود (١٥٠ - ٢٠٠) كلمة.

- **الكلمات المفتاحية:**

الكلمات التي تستخدم للفهرسة لا تتجاوز عشرة كلمات، يختارها الباحث بما يتواكب مع مضمون البحث، وفي حالة عدم ذكرها، تقوم هيئة التحرير باختيارها عند فهرسة المقال وإدراجه في قواعد البيانات بغرض ظهور البحث أثناء عملية البحث والاسترجاع على شبكة الإنترنت.

- **مجال البحث:**

الإشارة إلى مجال تخصص البحث المرسل "العام والدقيق".

- **المقدمة:**

تتضمن المقدمة بوضوح دواعي إجراء البحث (الهدف)، وتساؤلات وفرضيات البحث، مع ذكر الدراسات السابقة ذات العلاقة، وحدود البحث الزمانية والمكانية.

- **موضوع البحث:**

يراعي أن تتم كتابة البحث بلغة عربية سلمية واضحة مركزة وبأسلوب علمي حيادي. وينبغي أن تكون الطرق البحثية والمنهجية المستخدمة واضحة، وملائمة لتحقيق الهدف، وتتوفر فيها الدقة العلمية. مع مراعاة المناقشة والتحليل الموضوعي الهادف في ضوء المعلومات المتوفرة بعيدًا عن الحشو (تكرار السرد).

- **الجداول والأشكال:**

ينبغي ترقيم كل جدول (شكل) مع ذكر عنوان يدل على فحواه، والإشارة إليه في متن البحث على أن يدرج في الملاحق. ويمكن وضع الجداول والأشكال في متن البحث إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

- **الصور التوضيحية:**

في حالة وجود صور تدعم البحث، يجب إرسال الصور على البريد الإلكتروني في <ملف منفصل> على هيئة (JPEG)، حيث أن وضع الصور في ملف الكتابة (Word) يقلل من درجة وضوحها (Resolution)

- **خاتمة (خلاصة):**

تحتوي على عرض موضوعي للنتائج والتوصيات الناتجة عن محتوى البحث، على أن تكون موجزة بشكل واضح، ولا تأتي مكررة لما سبق أن تناوله الباحث في أجزاء سابقة من موضوع البحث.

- **الهوامش:**

يجب إدراج الهوامش في شكل أرقام متسلسلة في نهاية البحث، مع مراعاة أن يذكر اسم المصدر أو المرجع كاملاً عند الإشارة إليه لأول مرة، فإذا تكرر يستخدم الاسم المختصر، وعلى ذلك فسوف يتم فقط إدراج المستخدم فعلاً من المصادر والمراجع في الهوامش. يمكن للباحث إتباع أي أسلوب في توثيق الحواشي (الهوامش) بشرط التوحيد في مجمل الدراسة، وبإمكان الباحث استخدام نمط American Psychological Association " APA" الشائع في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يُشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرةً وفق الترتيب التالي: (اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة)، على أن تدون الإحالات المرجعية كاملة في نهاية البحث.

- **المراجع:**

يجب أن تكون ذات علاقة فعلية بموضوع البحث، وتوضع في نهاية البحث، وتتضمن قائمة المراجع الأعمال التي تم الإشارة إليها فقط في الهوامش، أي يجب ألا تحتوي قائمة المراجع على أي مرجع لم تتم الإشارة إليه ضمن البحث. وترتب المراجع طبقًا للترتيب الهجائي، وتصنف في قائمة واحدة في نهاية البحث مهما كان نوعها: كتب، دوريات، مجلات، وثائق رسمية، ...الخ، ويمكن للباحث إتباع أي أسلوب في توثيق المراجع والمصادر بشرط التوحيد في مجمل الدراسة.

قَوَاعِدُ النَشَر

قواعد عامة

تُرسل كافة الأعمال المطلوبة للنشر بصيغة برنامج مايكروسوفت وورد Word ولا يلتفت إلى أي صيغ أخرى.

المساهمون للمرة الأولى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يرسلون أعمالهم مصحوبة بسيرهم الذاتية العلمية "أحدث نموذج" مع صورة شخصية واضحة (High Resolution).

ترتب الأبحاث عند نشرها في الدورية وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو قيمة البحث.

حقوق المؤلف

- المؤلف مسئول مسئولية كاملة عما يقدمه للنشر بالدورية، وعن توافر الأمانة العلمية به، سواء لموضوعه أو لمحتواه ولكل ما يرد بنصه وفى الإشارة إلى المراجع ومصادر المعلومات.
- جميع الآراء والأفكار والمعلومات الواردة بالبحث تعبر عن رأى كاتبها وعلى مسئوليته هو وحده ولا تعبر عن رأى أحد غيره، وليس للدورية أو هيئة التحرير أية مسئولية في ذلك.
- ترسل الدورية لكل صاحب بحث أُجيز للنشر، نسخة من العدد المنشور به البحث، ومستلة من البحث على البريد الإلكتروني.
- يحق للكاتب إعادة نشر البحث بصورة ورقية، أو إلكترونية بعد نشره في الدورية دون الرجوع لهيئة التحرير، ويحق للدورية إعادة نشر المقالات والبحوث بصورة ورقية لغايات غير ربحية دون الرجوع للكاتب.
- يحق للدورية إعادة نشر البحث المقبول منفصلاً أو ضمن مجموعة من المساهمات العلمية الأخرى بلغتها الأصلية أو مترجمة إلى أية لغة أخرى، وذلك بصورة إلكترونية أو ورقية لغايات غير ربحية.
- لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهامًا معنويًا من الكاتب في إثراء المحتوى الرقمي العربي.

عروض الكتب

- تنشر الدورية المراجعات التقييمية للكتب "العربية والأجنبية" حديثة النشر. أما مراجعات الكتب القديمة فتكون حسب قيمة الكتاب وأهميته.
- يجب أن يعالج الكتاب إحدى القضايا أو المجالات التاريخية المتعددة، ويشتمل على إضافة علمية جديدة.
- يعرض الكاتب ملخصًا وافيًا لمحتويات الكتاب، مع بيان أهم أوجه التميز وأوجه القصور، وإبراز بيانات الكتاب كاملة في أول العرض: (اسم المؤلف/ المحقق/ المترجم، الطبعة، الناشر، مكان النشر، سنة النشر، السلسلة، عدد الصفحات).
- ألا تزيد عدد صفحات العرض عن (١٢) صفحة.

عروض الأطاريح الجامعية

- تنشر الدورية عروض الأطاريح الجامعية (رسائل الدكتوراه والماجستير) التي تم إجازتها بالفعل، ويُراعى في الأطاريح (الرسائل) موضوع العرض أن تكون حديثة، وتمثل إضافة علمية جديدة في أحد حقول الدراسات التاريخية والعلوم ذات العلاقة.
- إبراز بيانات الأطروحة كاملة في أول العرض (اسم الباحث، اسم المشرف، الكلية، الجامعة، الدولة، سنة الإجازة).
- أن يشتمل العرض على مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث، مع ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية تحديدها.
- ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وأدواته، وخاتمة لأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج.
- ألا تزيد عدد صفحات العرض عن (١٥) صفحة.

تقارير اللقاءات العلمية

- ترحب الدورية بنشر التقارير العلمية عن الندوات، والمؤتمرات، والحلقات النقاشية (سيمنار) الحديثة الانعقاد في دول الوطن العربي، والتي تتصل موضوعاتها بالدراسات التاريخية، بالإضافة إلى التقارير عن المدن والمواقع الأثرية، والمشروعات التراثية.
- يشترط أن يغطي التقرير فعاليات اللقاء (ندوة / مؤتمر/ ورشة عمل/ سيمنار) مركزًا على الأبحاث العلمية، وأوراق العمل المقدمة، ونتائجها، وأهم التوصيات التي يتوصل إليها اللقاء.
- ألا تزيد عدد صفحات التقرير عن (١٠) صفحات.

الإصدارات والتوزيع

- تصدر دَّورِيةُ كَان اَلتَّارِيْخِية أربع مرات في السنة:
- (مارس– يونيو – سبتمبر – ديسمبر).
- الدورية متاحة للقراءة والتحميل عبر موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.
- ترسَل الأعداد الجديدة إلى كُتَّاب الدورية على بريدهم الإلكتروني الخاص.
- يتم الإعلان عن صدور الدورية عبر المواقع المتخصصة، والمجموعات البريدية، وشبكات التواصل الاجتماعي.

المراسلات

- تُرسَل الاستفسارات والاقتراحات للبريد الإلكتروني:
  info@kanhistorique.org
- تُرسَل الأعمال المطلوبة للنشر إلى رئيس التحرير:
  mr.ashraf.salih@gmail.com

مُحْتَوَياتُ العَدَدِ

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

التعريف بمخطوط "تسلية الشريف الإمام الهمام مولانا عبد الرحمان بن هشام" لمؤلف مجهول

"إسهام في التعريف بمصادر تاريخ المغرب الحديث"

د. البشير أبرزاق
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
باحث في تاريخ المغرب الحديث
العيون – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

ما تزال قضية إعادة كتابة تاريخ المغرب مرتبطة بإشكالية المصدر، وهو الأمر الذي فرض على المؤرخين ضرورة إغناء رصيدهم الوثائقي، ذلك أن فهم مفصلات هذا التاريخ فهمًا دقيقًا وسليمًا لا يستقيم دون الاعتماد على الوثيقة المغربية، رغم أن الموجود منها لا يكفي لإنجاز المطلوب، وما هو مخطوط ودفين أهم وأكثر مما هو معروف ومنشور. ومحاولة لملء جزء يسير من هذا الفراغ، يأتي هذا العمل لتسليط الضوء على مخطوط" تسلية الشريف الإمام الهمام مولانا عبد الرحمان بن هشام"، ومن خلاله على جوانب من عصر السلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام (١٨٢٢ - ١٨٥٩م)، عبر تقديم قضاياه المنهجية، والبحث في بواعث تأليفه، ثم رصد قيمته التاريخية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٠٦	يناير	٢٠١٤
تاريخ قبـول النشـر:	١٢	يونيو	٢٠١٤

كلمات مفتاحية:
الخلافة والملك، قضايا فقهية، السياسة الرحمانية، قصص الأنبياء، السلاطين المغاربة

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
البشير أبرزاق. "التعريف بمخطوط "تسلية الشريف الإمام الهمام مولانا عبد الرحمان بن هشام" لمؤلف مجهول: إسهام في التعريف بمصادر تاريخ المغرب الحديث".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٩– ١٧.

مُقَدِّمَةُ

انصب البحث الجامعي المغربي منذ سبعينيات القرن العشرين على تحقيق النصوص المخطوطة ونشرها، إلا أن ارتباط تقدم البحث التاريخي بمدى إسهام الباحثين في البحث عن التراث المخطوط والتعريف به، ودراسته دراسة نقدية وموضوعية، جعلت عملية تحقيق النصوص وإخراجها من زوايا الإهمال أمرًا ملحًا وضروريًا مع اكتشاف نصوص ومستندات تراثية جديدة، وإن لم تكن تلك النصوص في بعض الأحيان ذات صلة مباشرة بالمجال التاريخي، وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة التي تحاول تقديم نص تراثي جديد، يقدم إضاءات جديدة لشخصية السلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام (١٨٢٢ - ١٨٥٩م)، وهموم عصره، والأمر يتعلق بمخطوط لمؤلف مجهول بعنوان: "تسلية الشريف الإمام الهمام مولانا عبد الرحمان بن هشام". المحفوظ في الخزانة الحسنية في الرباط تحت رقم (١٢٣٩٤).

المحور الأول: القضايا المنهجية للمخطوط

١/١- مؤَلِف التسلية: (ترجمة علمية- ثقافية)

تستدعي دراسة النص المخطوط تقديم إضاءات لجوانب من شخصية صاحبه، لما لذلك من أهمية في فهم ملابساته وإشكالياته، ذلك أن أي عمل فكري هو نتاج البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها الإنسان. كما أن أي "شكل من أشكال التعبير والتأليف في مجال علوم الانسان، تعكس بالضرورة مشاغل وطموحات الجيل الذي كتبت في عصره"،[1] إلا

أنه ونظرًا لعدم تمكننا من التوصل إلى صاحب كتاب" تسلية الشريف الإمام الهمام مولانا عبد الرحمان بن هشام "، فقد ارتأينا، وانطلاقا من النص قيد الدراسة، أن نقدم بعض الملامح العلمية والثقافية والسياسية التي أطرت الشخصية التي ألفت هذا الكتاب.

ومن خلال نص "التسلية" تبين أن مؤلفنا رجل طغى عليه التكوين الديني/ الصوفي، ويتجلى ذلك في إيمانه بالكرامة والتصديق بها، وإيراده لعدد من الخوارق التي حدثت لعدد من الأولياء أمثال: عبد الوهاب الشعراني، أبو الحسن الشاذلي، أبو بكر الباقلاني. إضافة إلى خوضه في عدد من القضايا الدينية، بالإضافة إلى عنصر الكرامة والولاية كالمحبة ومعانيها، وحب آل بيت رسول الله (ﷺ) وضرورتها، وهي الموضوعات التي ميزت كتابات شيوخ الصوفية الكبار، أمثال محي الدين بن عربي، وابن عطاء الله السكندري، وعبد الوهاب الشعراني.

إن أغلب المصادر التي استقى منها صاحب "التسلية" أخباره كلها ذات منحى ديني صرف، كـ "العهود الكبرى" للشعراني، "الفتوحات المكية" لابن عربي، "الإبريز" لمحمد بن المبارك السجلماسي، إضافة إلى مؤلفات ابن عطاء الله ، والكتب الستة، وغيرها، فكل ذلك وغيره، يذكي التوجه الصوفي الذي أطر الحياة الدينية والعلمية لمؤلِف "التسلية". أما المساحة التي احتلها حديث صاحب النص عن واقعة "إيسلي" كحدث تاريخي مركزي وأساسي في فهم واستيعاب السياق الذي جاء فيه تأليف هذا المخطوط، يبرز لنا أن المؤلف لم يكن ذو حس تاريخي، أكثر مما هو رجل دين تطغى عليه الثقافة الفقهية والصوفية.

إن وقوف الكاتب عند قضايا كانت وما تزال موضع نقاش بين عدد من الدارسين، كقضيتي "الخلافة"، و"الملك" وطاعة أولي الأمر، وتأكيده على ضرورة طاعتهم، وأنه لا فرق بين "الخلافة"، و"الملك"، وأن مقتضى الخبر التفرقة في التسمية لا غير، وأن المدار على التقوى، وأن ولاية المولى عبد الرحمان بن هشام أمر أخبر به النبي (ﷺ)، وأنه أحق بالخلافة من غيره، لاعتباره بضعة نبوية. كل ذلك وغيره من القضايا السياسية التي طرحها النص، توحي بأن صاحبنا كان رجل سلطة، أو على الأقل كان قريبًا من البلاط الرحماني. ومن تم فهذا الانتماء "السياسي" للمؤلِف ينسجم مع موضوع الكتاب، أي البحث في مناقب وخصال السلطان عبد الرحمان بن هشام.

أما من الناحية اللغوية، فنسجل أن أسلوب النص يطغى عليه- إضافة إلى الطابع الديني- الطابع الأدبي، وعلى الرغم من وجود بعض الأخطاء اللغوية، فإنه وانطلاقًا من العنوان المسجوع "تسلية الشريف الإمام الهمام مولانا عبد الرحمان بن هشام"، وإشارات أخرى، يتبين أن المؤلف يمتلك اهتمامًا كبير باللغة. هذا على الرغم من الفوضى الظاهرية للنص وانفتاحه اللانهائي، على عدة قضايا، قد لا تكون لها علاقة في كثير من الأحيان بالموضوع الأساسي للكتاب.

٢/١- وصف المخطوطة

المخطوطة التي نقدمها، مسجلة بالخزانة الحسنية بالرباط، تحت رقم ١٢٣٩٤، تقع في (٧٥) ورقة (١٥٠صفحة) من الحجم المتوسط، نسخة تامة، كتبت بخط مغربي جميل، ملون ومشكول. مقياسها ١٩×١٥.٥سم. مسطرة ١٩ س. بها تعقيبة وطرر، وهي خالية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ. أولها "الحمد لمن جعل الملوك في الأرض خلفاء وللقيام بهذا الدين الكريم رحماء حنفاء...". وآخرها: وقال تعالى: (أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)[٢]، فالهداية من الله والتوفيق بيد الله، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب".

وذيلت بقصيدة في مدح السلطان عبد الرحمان بن هشام.

٣/١- دلالة العنوان

من المسلم به أن عنوان الكتاب هو أول عنصر يعتنى بتحقيقه وضبطه، كما يؤكد المختصون في علم تحقيق المخطوطات العربية، وبناء على ذلك نتساءل ما المصادر التي جاء فيها ذكر "تسلية الشريف" ؟. وبتفحصنا لكل مصادر وفهارس المخطوطات العربية، لم نكد نجد ذكرًا للتسلية "إلا في الناذر منها، كفهارس الخزانة الحسنية التي حصلنا منها على النسخة قيد الدراسة. و "دليل مؤرخ المغرب الأقصى" لعبد السلام بنسودة. يقول عبد السلام بنسودة: "تسلية مولانا عبد الرحمان بن هشام رأيت ذكرها في أسماء كتب دار المخزن السعيدة بفاس، ولم أدر المؤلف ولا الموضوع وأظنه في التاريخ".[٣]

وقد جرت العادة لدى المختصين في علم المخطوطات أن يهتموا بضبط عناوين النصوص المخطوطة وتحديد معانيها ودلالاتها،[٤] وإذا كانت "العنونة" ظاهرة تختزل موضوع الكتاب ومضمونه، فهل يعكس عنوان الكتاب "تسلية الشريف الإمام عبد الرحمان بن هشام" مضمونه وموضوعه؟ بالوقوف عند مفهوم "التسلية" نجد أن المتعارف عليه أنه مفهوم مرادف للعب واللهو. لكن هل المفهوم المتعارف عليه هو ما تعنيه فعلا كلمة "التسلية"؟. لوعدنا إلى هذه المفردة في اللغة، وفي الأماكن التي تطلق عليها لفظة "التسلية"، لوجدنا أن لها مفهوما يختلف كليا عن المفهوم الذي نفهمه من هذه اللفظة ونتعامل معه. يقول المفسرون أن بعض الآيات القرآنية نزلت " تسلية " للرسول (ﷺ) ومنها سورة "القصص"، وغيرها من الآيات التي تذكر حال الكافرين ومن آذوا النبي(ﷺ).

والدارس" لكتاب تسلية الشريف... " ليجد أن المؤلف ألف مؤلفه لتخفيف هموم الانهزام في معركة ايسلي عن السلطان عبد الرحمان بن هشام أمام الجيش الفرنسي، وذلك من خلال ذكر مناقبه ومآثره. فالمغموم المحزون بما يقاسيه من هموم الدنيا... يبحث ما يخفف عنه المصائب... وما يخفف عنه هموما يطلق عليه "تسلية". وعندما تذهب لمريض لتخفف عنه، فما تقوم به من تخفيف عنه وإزاحة شعوره بالضجر هو نوع من "التسلية" ... فأنت تبعد عنه التفكير في مرضه وتساعده على تخفيف آلامه وما

يعاني منه. وفي العنوان "تسلية الشريف..." إقرار بالنسب الشريف للسلطان عبد الرحمان بن هشام، وأحقيته في الحكم، ورفعة "الهمام" وتعظيما لهذا السلطان. هكذا فالعنوان يختزل ثلاث قضايا أساسية تشكل مضمون الكتاب وموضوعه: تفريج للهموم، وتشريف، وتعظيم للسلطان.

٤/١- مضمون الكتاب

خطط المؤلف لإخراج كتابه في حجم متوسط، فجعله في مرتبتين بعد مقدمة.

مقدمة:

إن الموضوع العام للكتاب هو البحث في مناقب السلطان عبد الرحمان بن هشام، ولذلك فضل مؤلفه أن يتناول في افتتاحيته الحديث عن أهل الكمال وقضايا الولاية والأولياء ومناقبهم وما يتلقونه من كرامات وخرق، التي هي أجزاء النبوة فـ "لا ينكر من هذه الأمة كرامات الأولياء في تصريف كراماتهم لأن تصديقهم تصديق للخرق العادية".[٥] وأورد أصنافهم من نجباء وأوتاد ونقباء وغرباء ومختارون وغوث وبدلاء... كما تحدث عن الخضر عليه السلام نقيب الأولياء، وخلص في هذا الباب إلى المكانة التي يحتلها هؤلاء "الخواص" من الأمة وضرورة محبتهم وموالاتهم، قائلا:"وبهذا أو نحوه تعلم مرتبة الخواص من هذه الأمة المشرفة وأنهم استحقوا الخلافة على رتبتها وانتدبت لهم هذه الأكوان".[٦]

كما تكلم عن الكعبة المشرفة، وما وقع بها من خرق لعدد من العارفين بالله، أمثال عبد القادر الجيلاني، وأبي علي الكرماني، وما رواه الشعراني في "العهود الكبرى" من تكليم البيت الحرام للشيخ علي المتبولي، وما حدث من محادثات ومخاطبات بين محي الدين بن عربي والبيت الحرام. وأن "المطلوب هو التصديق بكرامات الأولياء. وقد قالوا التصديق بذلك ولاية في نفسها".[٧]

ووقف الكاتب عند مسألة الخلافة والملك، وهل لهما نفس المدلول أم لا ؟، مرجحًا أن الفرق في التسمية وليس في المعنى، وأن "مقتضى الخبر التفرقة في التسمية، ولكن المدار على التقوى... فإذا حصلت تكون تلك التسميات صالحات لمعنى واحد، وإنما التفرقة حالية كما مر، كما قيل في النفس والروح(...) وعليه فالمملكة صادقة على الخلافية والسلطانية".[٨] أما خبر المهدي وحديث بعثته، فلم يقيد ـ حسب المؤلف ـ لا بزمان و مكان معين، وإنما حمل على النسبة الدينية مستدلا بحديث "المهدي منا أهل البيت"[٩] وغيره من الأحاديث. ليختم الكاتب هذه الافتتاحية بتحديد غرضه من كتابة هذا المؤلف ومنهجه في ذلك، قائلاً: "ولما كان الغرض من هذه التسلية تفريج الهموم، وقدمنا ما يناسب الحال في ذلك المقال، أردنا افخام مولانا المنصور بالله الذي هو المقصود بالذات، رتبناه على مراتب ستذكر إن شاء الله".[١٠]

المرتبة الأولى: في ولاية عبد الرحمان بن هشام

افتتح المؤلف هذه المرتبة بالحديث عن أحقية المولى عبد الرحمان بن هشام في الحكم وشرعية ذلك، مستندا في ذلك ـ حسبه ـ بحديث سؤال سيدنا حذيفة بن اليمان لرسول الله (ﷺ) حول ملوك المغرب. ليطرق باب العديد من القضايا الدينية المتعددة، فتحدث عن المحبة ومعانيها وأنواعها خاصة محبة الله للعبد ومحبة العبد لله وعلامات ذلك، وقدم لنا وقائع وقعت لشيوخ أمثال الشيخ أبو الحسن الشاذلي، والشيخ أبو الحسن الروذباري، والخضر عليه السلام، نقيب الأولياء، ليخلص إلى أن "محبة الله هي السابقة للعبد ومحبته هي اللاحقة، فلو أن محبة سبقت ما أعطاه الله تلك الفتوة، فقد حاز ربح الدارين وحاز بقرة العين".[١١]

وما دام موضوع هذه المرتبة هو البحث في ولاية المولى عبد الرحمان بن هشام، وإمامته، فقد قرر صاحب "التسلية" أن يثبت قرشية هذا السلطان وشرفية نسبه، بعد أن حدثنا عن الإمامة الكبرى باعتبارها "أعظم المراتب"، مستدلاً في ذلك بحديث "قدموا قريشًا ولا تقدموها"[١٢]، بقوله: "هذا وأميرنا رضي الله عنه قرشي هاشمي، فهو مختار من مختار"[١٣]، مؤكدًا على وجوب طاعته باعتباره إمامًا ووليًا للأمر، مستندًا إلى أحاديث طاعة أولي الأمر، وأقوال العلماء في ذلك كإبن عرفة والمازري، وابن رشد وسحنون. وإذا تأملت سلسلة من الأحاديث التي أوردها المؤلف والتي أقرت بضرورة عدل السلطان "وجدتها صادقة بأوصاف مولانا المنصور بالله من عدالة وثقة وسياسة وصبر ونجد ونصرة ونسب إلى غير ذلك".[١٤]

وفي إطار إثباته لكون المولى عبد الرحمان بضعة نبوية، جاء حديث المؤلف عن أهل بيت الرسول (ﷺ) وضرورة محبتهم وتقديرهم، لأن الله تعالى طهرهم وذهب عنهم الرجس ومن ثَمَّ "لا ينبغي لمؤمن بالله أن يذمهم من أجل ما يقع منهم من حيث أن الله طهرهم من كل رجس، فليعلم الذام أن ذلك الذم راجع إليه ولو ظلموه، فذلك الظلم هو من زعمه ظلم في نفس الأمر وليس كذلك، بل أنت ظلمت نفسك من حيث لم تشعر في باطنك وعليه فظلمهم نزله منزلة المقادير المصيبة بلا سبب في أموالنا وأنفسنا وأولادنا إلى غير ذلك..."[١٥]. بل إن "من الخيانة لرسول الله (ﷺ) أن تخونه فيما سألك فيه من المودة لقرابته وأهل بيته، فإن من كره أحدا من أهل بيته فقد كره رسول الله(ﷺ)... وحب أهل البيت لا يتبعض"[١٦].

وفي السياق نفسه فصل المؤلف الكلام في تعيين أهل البيت النبوي واختلافات العلماء والمفسرون في ذلك، كالتعالبي في تفسيره، وابن عطية، والقاضي عياض في "الشفا"، والشيخ جسوس في "شرح شمائل الترمذي"، وذكر الخاص والعام من أهل البيت. ومن باب تعظيم آل البيت النبوي أورد صاحبنا أحاديث كثيرة حول الصلاة على الرسول وآله وفضل هذه الصلاة، وما فيها من تعظيمه (ﷺ) ووصفه بالنبوة وشمائله آله وأزواجه بتعظيمهم[١٧]. ليختم المؤلف هذه المرتبة بفضل شفاعة النبي (ﷺ) يوم القيامة لأمته، وفي مقدمتهم آل بيته، فذريته (ﷺ) سادة أهل الجنة وذريته

من صلب علي بن أبي طالب، ومن ثم فهي شاملة للذكور والإناث، وبني البنات[١٨]، وانتهى بخلاصة مفادها أن "الذرية بذرة الآباء والرحم مزرعها، وإذا كان كذلك استبان كون الولد بضعة أبيه فالبضعة جزء ذاتها"[١٩].

المرتبة الثانية: في انفراده بنفسه وفخامة اسمه. وفيها مباحث

تعرض صاحب "التسلية" في بداية هذه المرتبة لمسألة الخلافة والملك وطابق بينهما، مقرا بأن "قدم الملك على قدم النبي(ﷺ)"[٢٠]، وبضرورة الوحدة في الدين والدنيا على أمر الرئاسة، فالنحل والجراد وبكثرتهم تجد لهم قيادة واحدة ورئيسًا واحدًا، وفي هذا قال: "وأخبرني من له خبرة بالنحل أنه إذا ولد له وعلموا أن في الأولاد أكثر من رئيس يبقون واحدًا ويقتلون من عداه ويقيمون له قوتًا "[٢١]، والأمر نفسه مع النمل. ليفصل المقال بعد ذلك في قضايا فقهية متعلقة بالطير والنمل. ولعل هدفه من وراء ذلك الوصول إلى القول بأن الله "جعل لكل أمة رؤساء يقومون بهم "[٢٢]. وحول مسألة بعث الرسل والجن، أورد المؤلف الاتجاهات العلمية المختلف في هذا الباب كأقوال جلال الدين السيوطي، الضحاك، السبكي، فخر الدين الرازي... وأن الرسول (ﷺ) أُرسل إلى الخلق كافة، جنًا وإنسًا وجمادًا.

في فخامة اسمه:

في هذا المبحث وقف المؤلف عند اسم السلطان عبد الرحمان بن هشام، و"فخامة هذا الاسم" بكونه إضافة إلى الله سبحانه وتعالى، فهو عبد الرحمان، والرحمان اسم من أسماء الله الحسنى. و"قد قال علماء البلاغة أن من فوائد الإضافة أن يكتسب المضاف إليه تعظيما، كقولك: هذا عبد السلطان، فيعظم ذلك العبد بتلك الإضافة، وقد تكون الإضافة للتعجب في نحو قولك: هذا ولدي وعبدي أو ابني. وهذا كمال المزية وشفوف الحظوة ما لا يخفى... فإن هذه الإضافة الكريمة تصير هذا العبد عالما، فيحصل له من الفرح ما يحمله على انصداع القلب، وبهذا وأمثاله به تفتح أقفال القلوب وتسرح في ميادين علام الغيوب..."[٢٣].

وأورد للغرض نفسه، الآيات القرآنية التي ورد فيها اسم الله "الرحمان"، مثل قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا)،[٢٤] وقوله تعالى (قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ)،[٢٥] وقوله تعالى: (الرَّحْمَنُ. عَلَّمَ الْقُرْآنَ)[٢٦]. وأحاديث نبوية مثل قوله (ﷺ): "إن الله خلق يوم خلق السموات والأرض مائة رحمة كل رحمة منها طباق الدنيا".[٢٧] ليقف عند معنى: الرحمان الرحيم، والأسماء والصفات، وأسماء الله الحسنى وأقوال العلماء في كل القضايا المرتبطة بها.

حروف اسمه:

في هذا المحور بحث المؤلف في معاني حروف اسم "عبد الرحمان": فالعين، الحرف الأول من حروف اسم السلطان "تدل على عين البصر وعين البصيرة، وعين العلم وعين الماء وعين الذات الكاملة. يقال عين الإنسان وإنسان العين لمَنْ كان كاملاً، ويراد بها التعيين والمعاينة فهي دالة على رفعة مَنْ تسمى بها فهي كعنوان الكتاب المكتوب".[٢٨] والباء "دالة على الباءة وهي من كمال القوة"، والدال "دال على الدلالة على مسماه"[٢٩].

وأما الألف بعد الدال،" فهو مأخوذ من الألفة بمعنى التأليف فهو كاشف ومخبر بتأليف مسماه"[٣٠]. وأما اللام الشرطية " فهي دالة على تفخيم أمره "[٣١]. وأما الراء " فهي دالة على رحمته، والرأي الذي هو التمكين فهي دالة على مكانته"[٣٢]. وأما الحاء،" فهي دالة على رحمته وحنانته، وتدل على حيائه وحياته وحبه لربه ونبيه، فهي على كل حال أفضت إلى كماله"[٣٣]. وأما الميم" فهي مأخوذة من اليم الذي هو البحر، ومن اليمن والتيمن الذي هو بمعنى البركة والأمان..."[٣٤]. وأما النون "فمأخوذة من النون الذي أقسم الله به، قيل هو اللوح المحفوظ وفيه دلالة على الأنانية".[٣٥] "فهو على كل حال حروفه دالة على تفضيله، جمعت له، فكانت له وبه".[٣٦]

عقله وتمييزه:

أخصه المؤلف للكلام في عقل المولى عبد الرحمان بن هشام وتمييزه. فلكونه بصمة نبوية "فإن الله تولاه وأهابه من العقل والتمييز ما فاق به غيره..."،[٣٧] ليحدثنا بعد هذا عن مفهوم العقل بصفة عامة عند فقهاء الإسلام وعند المتكلمين والفلاسفة، وعن العلاقة بين العقل والعلم، وغيرها من الإشكالات التي كانت محور النقاش بين المختصين في هذا الميدان.

حلمه وحنانه ورحمته:

إذ كان حضه ـ المولى عبد الرحمان بن هشام ـ من هذه الخصال أن "أعطي القدر الذي لا يحمله غيره ولا يطيقه"،[٣٨] مقتفيًا بذلك أثر النبي (ﷺ) في قوله "مَنْ ولي من أمر أمتي شيئًا فرفق بهم اللهم أرفق به"،[٣٩] وإذ أن "قدم الملك على قدم النبي (ﷺ)، فقد كان مهتمًا بأمته...".[٤٠]

عفوه وتجاوزه:

بعد أن قدم أقوال العلماء في الفرق بين العفو والمغفرة، والحلم والصفح، والآيات والأحاديث التي تحث على التحلي بهذه الخصال الحميدة كقوله (ﷺ) لأشج عبد القيس: "إن فيك خصلتين يحبهما الله ورسوله، الحلم الأناة"،[٤١] وقوله تعالى: (وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ).[٤٢] وأنهى كلامه في هذا المبحث بواقعة وقعت للشيخ الشعراني رحمه الله وهو في المنام، انتهت به بالتخلق بالرحمة على مَنْ في العالم كل بما يناسبه على عباد الله.[٤٣]

اهتمامه بأمر المسلمين:

من المناقب الرحمانية التي ذكرها صاحب "التسلية" اهتمامه بشؤون رعيته. إذ "بلغ فيه الجهد القوي حتى لا يقدر أن يتنفس بنفسه"[٤٤]. والاهتمام بأمر المسلمين من أحوال الرسول (ﷺ)، ومَنْ سار على نهجه من الأولياء والعارفين، فهذا الشيخ أبي زكرياء الأنصاري كان" إذا كان بالمسلمين هم لا يأكل ولا يشرب ولا ينام حتى يمرض ويعاد عرضه"[٤٥]، والشيخ علي المغربي" مرض بجامع الأزهر بمصر بعد أن أشرف على الموت، فقام سيدي علي المغربي كأنه ما مرض، وحمل سيدي محمد بن عنان مكانه مريضًا كما كان

سيدي علي حتى عفاه الله ذلك".[٤٦] وأورد في هذا السياق كلام عدد من المشايخ أمثال أبي الحسن الشاذلي وأبو العباس المرسي، وابن عطاء الله السكندري، ويقوت العرشي ... كلام كله يجمع على ضرورة تحمل الخلق لأذى الآخر، لأن ذلك من سمات الخواص من الناس وهم أولياء الله العارفين.

سياسته:

حول الكلام في السياسة الرحمانية "الواقعية" أكد المؤلف على أن عبد الرحمان بن هشام "بلغ فيه المجهود إسعاف... الملك المعبود، وذلك من وفور عقله ونجابة رأيه رضي الله عنه"[٤٧]. فظروف المغرب الداخلية والخارجية في هذا العصر، من كوارث طبيعية ومجاعات وأوبئة، والاحتلال الفرنسي للجزائر، وما تلاه من انهزام المغرب في معركة اسلي ١٨٤٤، كل ذلك جعل عبد الرحمان بن هشام يكون "ابن وقته"، "فمن كلام أهل العرفان، أهل المشورة والإمكان، الوقت سيف والإنسان ابن وقته لا يخرج عنه بحال إن لاينته لأن لك وإن خاشنته خاشنك".[٤٨]

وهناك عشرة أسباب توجد صبر العبد وثبوته لأحكام سيره وتقويمه عند ورودها، إذ هو المقدر لذلك، انطلاقًا من كتاب" التنوير في إسقاط التدبير "لابن عطاء الله السكندري، وهي كالتالي: حمل الأقدار، فتح باب الأفهام، تذكر ما في البلايا من عطايا إلهية، حسن الاختيار، التيقن في إن الله مطلع على العبد فيما أبلاه، أن الصبر على أفعال الله إنما هو ظهور لوجود جماله سبحانه، الصبر يورث الرضى، الصبر على الأقدار كشف للحجب والأستار، الصبر على حمل التكاليف "إنما هو امتثال للأوامر والانكفاف عن الزواجر والصبر على الأحكام والشكر عند وجود الأنعام"، "إنما صبرهم على أقداره عليهم ما أودع فيها من لطفه وإبراره، وذلك أن المكان أودع الحق سبحانه فيها من لطفه وإبراره".[٤٩]

إفادات وتذكيرات:

في هذه الفقرة وقف المؤلف "وقفة تفسيرية" عند معاني آيات قرآنية وأحاديث نبوية استنبط من خلاله إفادات دينية في إطار حديثه عن واقعية وسداد سياسة عبد الرحمان بن هشام "الذي اقتفى في ذلك أثر السلف الصالح الذي تواطأ المحققون من أهل البصيرة"[٥٠]. هكذا وقف بداية عند معنى قوله تعالى: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ)[٥١]، وما تضمنته من فوائد، كـ "إلزام العبد ترك التدبير مع الله تعالى، لأنه إذا كان يخلق ما يشاء فهو يدبر كيف شاء بما شاء"[٥٢]. وعند قوله تعالى: (أَمْ لِلْإِنسَانِ مَا تَمَنَّىٰ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ)[٥٣]. وكذا عند قوله: "ذاق طعم الإيمان مَنْ رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيًا ورسولا"،[٥٤] وغيرها من النصوص الدينية التي وقف المؤلف عند تفسيرها وعند مختلف العبر والدروس التي يمكن للمسلم أن يستلهمها منها. وفي وقفة أخرى مع الكرامات والولاية ودرجات القرب من الله تعالى، والتي كانت محور النص، قيد الدراسة. كان للمؤلف موعد آخر مع كتاب" العهود الكبرى" لعبد الوهاب الشعراني. ليستقرأ لنا صفات المقربين من الرحمان عند الشيخ علي الخواص منها: أن يكون ذا خشية وخوف وورع والحياد عن كل شبهة في المأكل والملبس والمنطق، و أن يكون ذا حياء لا يستطيع أن يرفع رأسه في وجه أحد، وألا يخاصم بجهر، والألفة، فـ "من وجدنا فيه الألفة فهي علامة على أنه من أهل القرب".[٥٥]

الكلام في انكسار المسلمين في ايسلي:

على الرغم من أن نص "التسلية" كتب "لتفريج" ما هم السلطان عبد الرحمان بن هشام عقب انهزام جيشه في معركة ايسلي أمام الفرنسيين، فإن الدارس سيجد أن المؤلف لم يخصص لهذا الحدث إلا الشيء القليل، في مقابل ذلك . كما رأينا . فصل المقال في قضايا دينية، خاصة ما يتعلق منها بالمناقب والكرامات ومقامات العبودية، وقد نجد تفسير ذلك في كون المؤلف "إهداء" للسلطان، ومن تم خصص للبحث في مناقبه وخصاله أكثر من أي شيء آخر. وحول حديثه عن هذه الواقعة يقول: "هذا وأعظم ما هم مولانا أيده الله في هذه السنة، التي هي رأس الستين من القرن الثالث عشر من زمن الهجرة، وذلك أن الروم لعنهم الله تعدوا على أرض وجدة وضايقوها (...) وقعت ملاقاة حتى غدر الرومي على حسب ما وقع فبعث مولانا أيده الله رغبة في الجهاد، وطلع بجيش عظيم عدة وعدا، فآل الأمر لما قرب منه لعنه الله، وبعث ولد سيده لتلك القبائل...فلم ينهض أحد وتخلط الأمر... وفرت المحال بعلومها... وانفرق الناس بلا تأويل".[٥٦] وبنظرة دينية صرفة نظر مؤلفنا إلى هذا الانكسار، فاعتبر ذلك امتحانا وابتلاءً من الله تعالى، وأن البعد عن الله وعدم استحضار المراقبة الإلهية سبب من أسباب الكوارث التي تلحق الأمة. وفي ذلك قال: "هذا وحال الناس اليوم ذاهلون مغترون غائبون عن مصلحة أنفسهم فضلاً عن غيرهم".[٥٧]

في قصص الأنبياء ونسبهم:

خصصه المؤلف للبحث في عنصر اليهود والنصارى والأعراب. فتحدث عن أسماء الأنبياء وأنسابهم وبعض قصصهم من سيدنا آدم عليه السلام، إلى خاتم النبئيين والمرسلين سيدنا محمد (ﷺ).

٥/١- أسلوب التسلية

يغلب على النص من الناحية الأسلوبية، طابعين، طابع ديني، ولا غرو في ذلك، خاصة وأنه يبحث في المناقب والكرامات وقضايا دينية متعددة... وطابع أدبي، انطلاقًا من عنوان "تسلية الشريف الإمام الهمام مولانا عبد الرحمان بن مولانا هشام"، وبداية مقدمته المسجوعين، إلى مراتبه. وتطرح قراءة نص "التسلية" مشكلتين أساسيتين؛ فمن الناحية الشكلية، نجد وجود النص في نسخة فريدة، وما يطرحه ذلك من إكراهات، ذلك أن كل فراغ أو عدم وضوح في الأصل يبقى دون حل. ومن حيث المضمون، نجد تعدد المعلومات التي بها النص من دين وفقه وتصوف ولغة وتاريخ، مما يطرح معه مشكل توثيق هذه المعلومات مع العلم أنها لا تنحصر في فترة معينة بل تشمل فترات واسعة من التاريخ.

إضافة إلى وجود مشكل لغوي، حيث كثرة الأخطاء اللغوية. كما أن كثرة الشخصيات التي تعرضت لها " التسلية " يطرح إشكالية البحث عن مظان ترجمتها.

٦/١- مصادر التسلية

نسجل أولاً أن صاحب "التسلية" في أحيان كثيرة يذكر مصادر ذات عناوين واحدة، لكنها لمؤلفين مختلفين، وهذا من المآخذات التي تسجل على مؤلفه، إضافة إلى أنه في أحيان أخرى لا يذكر مصادره، وبذلك يكون الباحث مضطرًا إلى الرجوع إلى تلك المصادر في مظانها الأدبية واللغوية والدينية، وهذا عمل مضني وشاق وطويل، كان من الممكن للباحث أن يتجنبه لو حدد المؤلف عناوين مصادره ووثقها. ويمكن القول بأن كل المصادر التي اعتمدت عليها التسلية هي مصادر مباشرة (الرواية الشفوية، معاصرة الأحداث..)، وأخرى غير مباشرة، ونقصد بها المصادر المكتوبة التي أخذ عنها المؤلف بعض أخباره. ويمكن تقسيم هذه المصادر غير المباشرة للتسلية إلى قسمين:

كتب التراجم والمناقب وطبقات الأولياء والنوازل.

كتب الحديث وشرحها كالصحيحين... وذلك لتخريج الأحاديث الواردة في موضوع المناقب والأولياء.

المحور الثاني: التسلية

(ظروف تأليفها وقيمتها التاريخية)

١/٢- التسلية: (بواعث التأليف)

وراء كل كتابة بواعث مباشرة وأخرى غير مباشرة، وفي النص ملامح كثيرة تبين للباحث الغرض الذي من أجله ألف المؤلف كتابه "التسلية". وإذا كان البحث في مناقب المولى عبد الرحمان بن هشام الموضوع الذي لأجله ألف المؤَلَف، قيد الدراسة، فإن الرغبة في التخفيف والتسلية . كما يدل على ذلك العنوان: "تسلية الشريف" . عما أصاب المولى عبد الرحمان من كروب عقب انهزام المغرب في معركة ايسلي أمام الجيش الفرنسي في غشت ١٨٤٤م، كان السبب المباشر للتأليف، وهذا ما صرح به صاحب الكتاب في غير موضع من الكتاب، فقد صرح بذلك مباشرة في افتتاحية الكتاب عندما قال: "ولما كان الغرض من هذه التسلية تفريج الهموم وقدمنا ما يناسب الحال في ذلك المقال، أردنا افخام مولانا المنصور بالله الذي هو المقصود بالذات"[٥٨]. وبهذا يكون الباعث على تأليف التسلية" تفريج ما هم مولانا أيده الله".[٥٩]

٢/٢- التسلية: (تاريخ التأليف)

في النص ثلاث إشارات حول تاريخ تأليف "التسلية" جاءت كالتالي:

"من شوائب هذا الوقت الذي هو عام الستين من القرن الثالث عشر من تاريخ الهجرة".[٦٠]

"هذا وأعظم ما هم مولانا أيده الله هذه السنة التي هي رأس الستين من القرن الثالث عشر من زمن الهجرة".[٦١]

"نجز هذا الكتاب الجليل المبارك بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه في ٢١ شعبان الأبرك عام ١٢٦٠هـ".[٦٢]

وباستقراء هذه المقولات يتضح أن تاريخ التأليف، كان سنة (١٢٦٠ هـ/١٨٤٤م)، أي في ظل انهزام المغرب في معركة ايسلي، ومن تم نسجل انسجاما وتداخلا بين تاريخ التأليف والباعث على التأليف.

٣/٢- التسلية: (ظروف التأليف)

الظروف السياسية:

لقد كتب نص" التسلية" في ظل ظروف مغربية سياسية متأزمة، فـ "من شوائب هذا الوقت الذي هو عام الستين من القرن الثالث عشر من تاريخ الهجرة، اجتمع فيه ما كان مفترقًا في غيره من كثرة الهموم والمصائب التي جل زمانها وأوانها وقدر وعد الله هذا الزمان..."،[٦٣] ومما "هم مولانا أيده الله في هذه السنة التي هي رأس الستين من القرن الثالث عشر من زمن الهجرة، ذلك أن الروم لعنهم الله تعدوا على أرض وجدة، وضايقوها، وسخوا مع تلك القبائل التي بنواحيها (...). ثم إن مولانا نصره الله بعث جيشًا مجيشًا، وأمر تلك القبائل حذو وجدة أن يكونوا مع جيش مولانا على كلمة واحدة، فلم يحصل توافق، ووقعت ملاقاة حتى غدر الرومي على حسب ما وقع. فبعث مولانا أيده الله بضعته رغبة في الجهاد وطلع بجيش عظيم عدة وعدا (...)، فلم ينهض أحد وتخلط الأمر ولم يدر ما هو صادفه وفرت المحال (...) وانفرق الناس بلا تأويل".[٦٤] إن الظروف السياسية التي كتبت فيها "التسلية"، شكلت نقطة فصل حاسمة في مسار تاريخ المغرب الحديث، ويتعلق الأمر بالانهزام الذريع للمغرب في معركة إيسلي، والذي أسس لما وصل إليه المغرب فيما بعد، بدءا من عقد الحماية الفرنسية في ٣٠ مارس ١٩١٢ إلى يومنا هذا.

الظروف الدينية:

إن الدارس لنص "التسلية" ليرى أنه ألف في وضعية مغربية مجتمعية متأزمة خاصة في الميدان الديني/الأخلاقي. فـ "الناس في شغل شغيل من قلة الدين وهم لا يشعرون، فتجري عليهم الأيام والشهور والأعوام والدهور وهم في غفلتهم ذاهلون يسفكون الدماء ويأكلون الأمانات ويتركون الصلوات ويسعون في الأرض الفساد، فليس في قلوبهم وألسنتهم لا إله إلا الله ينطقون بها على سبيل العادة، فإنهم لا يرحلون من هذه الدار الخربة، وخربت المساجد، لا تجد أحدًا في أوقات الصلوات يأتي إليها إلا النادر من الناس...".[٦٥] "هذا وحال الناس اليوم كمن هو في دهليز مسجون... فالناس ذاهلون مغترون غائبون عن مصلحة أنفسهم فضلاً عن غيرهم فهم في دنياهم كالدواب يرعون النبات لا يتفطنون لما عنهم فات..."[٦٦]. وبناءً على ما سبق؛ يكون صاحب "التسلية"، وهو إذ يطلعنا على الوضعية السياسية والدينية التي كان عليها المغرب خلال سنة (١٢٦٠ هـ/ ١٨٤٤م)، يبين لنا الظروف التي ألف فيها مؤلفه، وهي ظروف يطبعها عدم الاستقرار واللاتوازن ليس على المستويين السياسي والديني، وإنما على جميع الأصعدة الاقتصادية منها والاجتماعية والفكرية.

٤/٢- النقد التاريخي

من القضايا الأساس التي تستوقف الباحث وهو يسبر أغوار تلك المجموعة الضخمة من الأخبار التي تحتوي عليها "التسلية" نجد قضيتين:

القضية الأولى: تتعلق بالمحتوى التاريخي.

القضية الثاني: تتعلق بالتحقيق التاريخي.

ونؤسس لدراسة القضيتين بطرح الأسئلة الإشكالية التالية:

ما وزن وقيمة ما تقدمه التسلية من معلومات بالقياس مع ما تتركه ؟.

ما القيمة التي يمكن أن يضيفها هذا الكتاب ـ "الإهداء" ؟ وما أهميته حتى نثيره ؟ ألا يكون في حقيقته أمرًا شكليًا "تمثله بعض الخصائص المحددة لثقافة ما، خاصةً وأنه طبع كل أوجه المؤلفات العربية الإسلامية (خاصة الرسمية منها) ؟. ألا ينحصر دوره في رغبة المؤلف إضفاء أهمية على كتاب يكون " قارؤه" الأول هو السلطان؟. ألا يحق لنا اعتباره علامة على هدنة أو تصالح بين المعرفة والسلطة، بما أنه يفترض "العمل مع السلطان" و "صحبة السلاطين" والدفاع عنهم ونصرتهم"؟.

إن أهم نقد يوجه إلى المؤرخين المغاربة والعرب بصفة عامة، يوجه إلى الكيفية التي يتصورون بها التاريخ، فهم لا يهمهم في كتاباتهم إلا شيء واحد، هو مصدر السلطة في البلاد أي السلطة الملكية، والمبالغة في وصفها بالمدح. وفي هذا الصدد يقول ليفي بروفنسال (Lévi-Provençal): "... ولا حاجة إلى القول بان هذا القسم من المؤرخين المتمتعين برضى الحكام يجافون النزاهة والصدق، ولذا ينبغي أن نقرأ مؤلفاتهم بحذر شديد لأنها مليئة بالتحريف وتكيل التملق بالمكيال الأوفى، بحيث تجعل من أشد السلاطين فجورًا وبطشًا سلطانًا مثاليًا".[٦٧] ويقول في مكان آخر : "وفي الختام يجدر أن نلاحظ أن أصحاب المدونات التاريخية يقتصرون على الاهتمام بالسلطة الملكية وما يحيط بها فحسب، وأنهم يهملون عن قصد تاريخ البلاد الداخلي الشعبي الذي يدور حول زوايا المرابطين والطرق الدينية، وقد يكون ذلك اعتبارًا للرعاية والإكرام الواجبين لذوي الحكم، ومراعاة للصراع الخفي بين السلطة المركزية الملكية وبين الرؤساء الدينيين ذوي النفوذ الواسع لدى عامة الناس".[٦٨]

وقد علق محمد رزوق على هذا بقوله: "وتتوالى الانتقادات من هذا الجانب أو ذاك وتدور كلها حول نفس النقطة ويمكن للدارس أن يبرز صحة بعض هذه الانتقادات شريطة أن يوضح مدى خطورتها وأن يعين موقعها بالنسبة للمجموع"[٦٩]. وبناءً على ما سبق؛ فأول ما يقال بصدد النقد والاعتراض أن المؤلفات من هذا الصنف ـ صنف التسلية ـ هو تاريخ الملوك والوزراء والولاة، فأين هو تاريخ الطبقات الشعبية من المجتمع؟.

ولا شك أن لمثل هذا القول ما يبرره من حيث المبدأ، إذ أن تلك المؤلفات ـ من صنف التسلية ـ لا تقدم لنا التاريخ السياسي للشعب بما ينبغي من التوسع والتفصيل، وهي انتقادات مبنية على افتراضات حقيقية ومسلمات صحيحة. خاصةً وأننا ما زلنا في مسيس الحاجة إلى نفض الغبار عن عدد من القضايا المرتبطة بالمجتمع (الذهنيات، العلاقات الاجتماعية، البنيات الاجتماعية...) ولا سيما في مغرب عبد الرحمان بن هشام.

وفيما يخص التحقيق التاريخي: أي مدى صحة المعلومات التي أتى بها مؤلف "التسلية" ؟ فإننا نسجل ملاحظتين اثنتين: أن صاحب "التسلية" سجل نوعين من الأحداث: أحداث شاهدها، وعاصرها، وأحداث أخرى استقاها من مصادر مكتوبة إذن فمن هذه "الناحية يمكن الاطمئنان إلى حد ما إلى هذه المعلومات بحكم المعاصرة". يجب مراعاة الظروف التي كتبت فيها "التسلية"، إذ أنها كتبت في غمرة تخفيف هموم وكروب انهزام المغرب في واقعة ايسلي عن السلطان عبد الرحمان هشام، والبحث في مناقب ومزايا هذا السلطان، مما يجعله لا يبقى في المستوى المطلوب من الموضوعية والتجرد.

إنه رغم كل ما قيل فيما سبق لا يجب أن نتسرع في الحكم على مؤلف "التسلية" وغيره من مؤلفي مثل هذه المؤلفات، بل يجب قبل كل شيء أن نحاول تفهم الوضعية التي كان يوجد عليها المؤلف آنذاك، هل كانت له كامل الحرية لينقل إلينا الحقيقة التاريخية/ المنقبية كما كان يكتشفها؟ ألم يكن يشعر بأنه بصدد تأليف مؤلف قارؤه الأول هو السلطان؟ هل كان في مستطاعه أن يكون رجلاً مستقلاً ليس له أي ارتباط ولا يخضع لأي ضغط وأي تأثير؟.

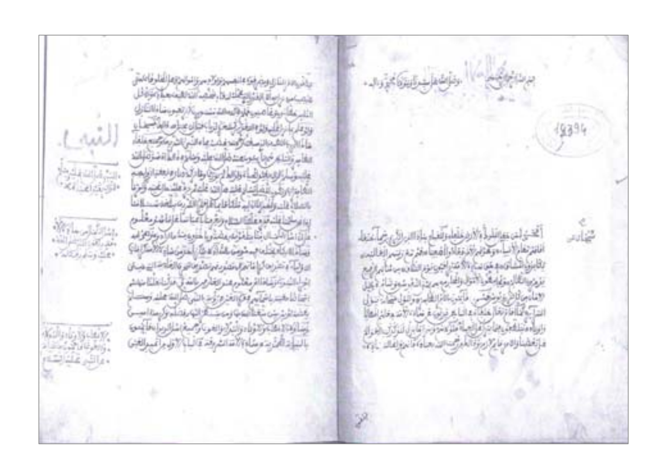
وعلى وجه العموم إن المثقف كان مرتبطًا بالدولة من الناحية المادية، إذ هي التي كانت تضمن له مركزه في المجتمع، وتمكنه من الشهرة، وتفتح له المجال للاتصال بالجمهور، ولذلك فليس من النادر أن يكون الفقيه الصوفي/ "المؤرخ" من أولئك الذين لهم ارتباط بالبلاط. وفي بعض الأحيان كانت المبادرة تأتي من الملك/ السلطان نفسه والمؤلف إنما يكون منفذا لإرادته، وهو يعلم أن كتابه سيجلب له جائزة أو لربما فسح له المجال للوصول إلى إحدى المناصب السامية في الدولة/ البلاط، فكيف يمكنه في مثل هذه الظروف أن يوفق بين رغبته في الكتابة الموضوعية/ العلمية، وبين الهوى الذي يتولد في نفسه عن المصلحة الشخصية والطموح؟.

خَاتِمَةٌ

نستخلص في الأخير؛ أن "التسلية" رغم ما توصف به من غلو في المدح والإفراط والمبالغة في الوصف بالنسبة لعبد الرحمان بن هشام، فإنها مع ذلك تحتوي على معلومات وقضايا قيمة وأساسية تهم الباحث في مغرب القرن التاسع عشر بصفة عامة، وفي حقبة السلطان عبد الرحمان بن هشام بصفة خاصة.

الملاحق:







الهَوامِشُ:

(١) محمد المنصور، **الكتابة التاريخية في المغرب خلال ثلاثين سنة (١٩٥٦- ١٩٨٦): ملاحظات أولية**. ضمن البحث التاريخي في المغرب حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم (١٤)، ١٩٨٩، ص١٧.

(٢) **سورة يونس**، الآية (٩٩).

(٣) عبد السلام بنسودة، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**، ج١، ط٢، ١٩٦٥، ص١٤٥.

(٤) هلال ناجي، **توثيق عنوان المخطوط العربي وتحقيق اسم مؤلفه**، دراسات ووثائق، الحلة ١ بابل، جامعة بابل ٢٠٠٢ ص١/ ٢٣. عن: عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، ط٢ ،القاهرة، ص٣٩- ٤٠، انظر أيضًا: يحي وهيب الجبوري، **منهج البحث وتحقيق النصوص**، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص١٢٨ – ١٢٩.

(٥) مؤلف مجهول، **تسلية الشريف الإمام الهمام مولانا عبد الرحمان بن هشام**، مخطوط بالخزانة الحسنية، رقم ١٢٣٩٤ ص٢.

(٦) نفسه، ص ٦- ٧.

(٧) نفسه، ص٩.

(٨) نفسه، ص١١.

(٩) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ١٢٩/٣، والطيالسي في مسنده، حديث رقم ٢١٣٣ ، وأبو نعيم في الحلية، ١٨١/٣، و ١٢٢/٨ - ١٢٣، والحاكم في مستدركه، ٥٠/٤.

(١٠) مؤلف مجهول، **تسلية الشريف**...، مصدر سابق، ص١٢.

(١١) نفسه، ص١٦.

(١٢) أخرجه الشافعي في مسنده، وابن جرير في تفسيره، والبيهقي في "المعرفة" عن ابن شهاب مرسلا. انظر جلال الدين السيوطي، الجامع الكبير، ٣٣٢/٢.

(١٣) **تسلية الشريف**...، مصدر سابق، ص١٨.

(١٤) نفسه، ٢١.

(١٥) نفسه، ص ٢٤.

(١٦) راجع: ابن عربي، **الفتوحات المكية**، الباب ٥٢، دار صادر، بدون تاريخ، ص١٩٣.

(١٧) **تسلية الشريف**...، مصدر سابق، ص٣١- ٤٩.

(١٨) نفسه، ص٣٩.

(١٩) نفسه، ص٤٠.

(٢٠) نفسه، ص٤٢.

(٢١) نفسه، ص٤٢-٤٣.

(٢٢) نفسه، ص٤٥.

(٢٣) نفسه، ص٥٠-٥١.

(٢٤) **سورة مريم**، الآية (٩٤).

(٢٥) **سورة الإسراء**، الآية (١٠٩).

(٢٦) **سورة الرحمان**، الآية (١).

(٢٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح بن أبي سعيد.

(٢٨) مؤلف مجهول، **تسلية الشريف**...، مصدر سابق، ص٦٨- ٦٩.

(٢٩) نفسه، ص٦٩.

(٣٠) نفسه،٦٩ .

(٣١) نفسه، ٦٩.

(٣٢) نفسه، ٦٩.

(٣٣) نفسه، ٦٩.

(٣٤) نفسه، ٦٩

(٣٥) نفسه، ٦٩.

(٣٦) نفسه، ٦٩.

(٣٧) نفسه، ص٧٠.

(٣٨) نفسه، ص٧٧.

(٣٩) أخرجه مسلم في الصحيح ٧/٦، عن عائشة "رضي الله عنها".

(٤٠) **تسلية الشريف**...، مصدر سابق، ص٧٧.

(٤١) أخرجه مسلم في صحيحه، ٣٦/١ عن ابن عباس.

(٤٢) **سورة التغابن**، الآية (١٤).

(٤٣) **تسلية الشريف**...، مصدر سابق، ص٨٦.

(٤٤) نفسه، ص٨٦.

(٤٥) نفسه، ص٨٦ - ٨٧.

(٤٦) نفسه، ص٨٧.

(٤٧) نفسه، ص١٠٦.

(٤٨) نفسه، ص١٠٦.

(٤٩) نفسه، ص١١٠.

(٥٠) نفسه، ص١١٤.

(٥١) **سورة القصص**، الآية (٦٨).

(٥٢) مؤلف مجهول، **تسلية الشريف**...، مصدر سابق، ص١١١.

(٥٣) **سورة النجم**، الآيتين ٢٤- ٢٥.

(٥٤) أخرجه مسلم في صحيحه عن العباس بن عبد المطلب. انظر: **جامع الأحكام لعبد الرحمان الحنبلي**، ص٣٢.

(٥٥) مؤلف مجهول، **تسلية الشريف**...، مصدر سابق، ص١١٥.

(٥٦) نفسه، ص١٢٦.

(٥٧) نفسه، ص١٢٨.

(٥٨) مؤلف مجهول، **تسلية الشريف الإمام الهمام مولانا عبد الرحمان بن هشام**، مصدر سابق، ص١٤.

(٥٩) نفسه، ص ١٢٥.

(٦٠) نفسه، ص١٢٥.

(٦١) نفسه، ص١٢٦.

(٦٢) نفسه، ص١٤٨.

(٦٣) نفسه، ص١٢٥.

(٦٤) نفسه، ص١٢٦.

(٦٥) التسلية، ص١٢٥.

(٦٦) نفسه، ص١٢٨.

(٦٧) ليفي بروفنسال، **مؤرخو الشرفاء**، تعريب عبد القادر الخلادي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٩٧٧ ص٤٩.

(٦٨) نفسه، ص ٥٣.

(٦٩) ابن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، دراسة وتحقيق محمد رزوق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٨٦، ج١، ص١٧٢.

المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (١٨٨٠ – ١٨٨٨م) من خلال الوثائق المخزنية

عبد الصمد المنصوري
ماجستير شمال المغرب المتوسطي
باحث تاريخ شمال المغرب الحديث والمعاصر
تطوان – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

يروم هذا البحث تسليط الضوء على قضية من أهم القضايا التي شغلت الفكر السياسي المغربي طيلة القرن التاسع عشر، ويتعلق الأمر بمسألة الحماية القنصلية ، التي كانت لها انعكاسات وخيمة على مستقبل البلاد، خاصةً بعد أن أعطاها مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠م صبغة قانونية ، ويهدف البحث إلى دراسة هذه القضية وتحديد موقعها في تاريخ المغرب إبان القرن التاسع عشر ومدى تأثيراتها على النفوذ المغربي في معانيه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية، ومدى انعكاساتها على واقع المغرب السياسي، كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على الجهود الإصلاحية والمحاولات الدبلوماسية التي قامت بها الدولة المغربية للحد من ظاهرة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد، من خلال الدخول في مفاوضات مع الدول الأوربية بوساطة إسبانية لعقد مؤتمر دولي ثاني بمدريد سنة ١٨٨٨م لمراجعة قرارات المؤتمر الأول ووضع حد لمفاسد الحماية القنصلية وما نشأ عنها من أضرار.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٨ ديسمبر ٢٠١٤
تاريخ قبـول النشـر: ١٢ مايــو ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

التاريخ الدبلوماسي، الدبلوماسية المغربية، الحماية القنصلية، مؤتمر مدريد، الوثائق المخزنية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عبد الصمد المنصوري. "المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (١٨٨٠ – ١٨٨٨م) من خلال الوثائق المخزنية".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص١٨ – ٣٢.

مُقَدِّمَةُ

عاش المغرب الأقصى إبان القرن (الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي) مجموعة من التحولات التي فرضها عليه الواقع السياسي آنذاك، إذ وجد في مواجهة مع المد الاستعماري الذي كان يداهمه من الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

وقد ازداد تهديد الاستعمار لوحدة المغرب وسيادته باحتلال فرنسا للجزائر عام (١٢٤٦هـ/١٨٣٠م) وخاصةً المناطق الشرقية من حدوده حيث أخذت السياسة الأوروبية تقوم على مبدأ سياسة التسابق للسيطرة على دول المغرب العربي، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال التنافس بين الدول الأوروبية ذات المصالح الكبرى وبالتحديد بين كل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، وأخذت كل دولة من تلك الدول تسعى لتأمين مصالحها في المنطقة، وكان المغرب الأقصى من الأهداف الموضوعة على رأس القائمة بالنسبة لتلك الدول، فأخذ التنافس يتنامى وأخذت كل دولة تسعى بكل الطرق للسيطرة على المغرب، وبدأت فرنسا بالمبادرة حيث أخذت تعمل جاهدة لتأمين مصالحها، ووجدت الفرصة سانحة لها عندما وقف المغرب إلى جانب الأمير عبد القادر الجزائري مما حدا بفرنسا بتوجيه تحذيرات إلى الحكومة المغربية بعدم تقديم يد العون للأمير، بل إن تلك التحذيرات وصلت إلى تتبع الأمير عبد القادر والمغاربة داخل الأراضي المغربية وهزيمتهم في موقعة ايسلي سنة (١٢٦٠هـ/١٨٤٤م)[١] وهذه الهزيمة أظهرت المغرب على حقيقته وهي أنه دولة متخلفة عسكريًا وغير قادرة على مواجهة الغزو الأجنبي ويمكن إخضاعها لشروط مذلة.[٢]

وقد تميزت هذه المرحلة من تاريخ المغرب بمجموعة من الخصوصيات كإعادة النظر في بنيته التقليدية المتجاوزة وضرورة إدخال تنظيمات حديثة على جميع مكوناته المخزنية، وكان ذلك بغية التصدي للمد الأوروبي الاستعماري في سبيل المحافظة على الوحدة الترابية للبلاد. وفي المقابل تبنت الدول الأوروبية مجموعة من الوسائل لشل توجهات المخزن المغربي للمحافظة على استقلال المغرب، وحاولت إخضاع البلاد كمنطقة جغرافية ضمن المناطق الأخرى من الضفة الجنوبية المتوسطية للتنافس الأوروبي وجعلتها تعاني من التكالب الاستعماري الذي سخر مجموعة من السبل لتحقيق أهدافه بالمغرب، فتميزت هذه المرحلة بهيمنة بعض القضايا والنظم التي شكلت كينونته وأثرت في واقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني.(٣)

وتُعدّ الحماية القنصلية(٤) والامتيازات الأجنبية واحدة من المظاهر الخطيرة التي واجهت المغرب وتحكمت في مسار تاريخه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي وترجع جذور هذه الامتيازات إلى بداية حكم السلطان محمد بن عبد الله الذي تميز عهده بسياسة الانفتاح وتطوير العلاقات الخارجية مع الدول الغربية خاصة في المجال التجاري إذ اشتهر هذا السلطان بعقد اتفاقيات تجارية عديدة مع دول أجنبية مختلفة، بغية تسهيل التبادل التجاري وضمان أمنه وحريته ومن ثم كانت الامتيازات سياسة اختيارية من السلطان غير مفروضة ولا تشكل البتة في ذلك الوقت أدني خطر على سيادة المغرب ووحدته الترابية وكذلك في ظل ضعف الأطماع الاستعمارية. غير أن الوقوف على مضامين ونصوص هذه الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ومختلف الدول الأجنبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، يسمح باستنتاج أن الدول الأوروبية استغلت هذه النصوص كأصول لصياغة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في القرن التاسع عشر والتي تدخل ضمن نظام الامتيازات، وهنا اتخذت تلك الامتيازات بعدًا خطيرًا، واستفحل أمرها خاصة بعد معاهدة عام ١٨٥٦م التي أجبر المغرب على توقيعها مع بريطانيا.

لقد فتحت هذه الاتفاقية الباب على مصراعيه لبقية الدول الأجنبية لتطالب بامتيازات مماثلة لما منحه المغرب للجالية البريطانية، ثم توسعت هذه الظاهرة أكثر بعد معاهدتي (١٨٦١.١٨٦٠م) مع إسبانيا ومعاهدة التسوية عام ١٨٦٣م مع فرنسا التي تتضمن امتياز الحصانة الدبلوماسية الذي خلف انعكاسات خطيرة على واقع البلاد، حيث خول هذا الامتياز لجاليات الدول الأجنبية الحق في منح الحصانة للمغاربة الذين يعملون معهم في التجارة، وهنا سيحاول السلطان الحسن الأول التخلص من هذه الحمايات الفردية، فسعي إلى الحد من انتشار نطاق الحمايات القنصلية، حيث دعا إلى عقد مؤتمر دولي بطنجة سنة (١٢٩٦هـ/١٨٧٩م)، لكن قناصل الدول المجتمعة لم يتفقوا على شيء، فمهد ذلك لانعقاد مؤتمر آخر، مؤتمر مدريد سنه ١٨٨٠م، لكن مساعي المولى الحسن الأول لم تكلل بالنجاح في هذا المؤتمر، حيث اتفق المؤتمرون على تأكيد الحماية القنصلية وإعطاءها صبغة قانونية، بعد أن كانت مجرد عبث مسكوت عنه.(٥)

وقد كان لهذا المؤتمر نتائج وخيمة على المغرب، حيث أدى إلى استفحال ظاهرة الحماية القنصلية بشكل لم يسبق له مثيل، كما كانت مقررات المؤتمر سببًا في تراجع سلطة المخزن أمام تزايد النفوذ الأجنبي وتسلط المحميين، وعلى الرغم من ذلك لم يستسلم المخزن المغربي فقد حاول المولى الحسن الأول القيام بمجموعة من المحاولات والإجراءات للحد من هذا الداء العضال حيث دخل في مفاوضات مع الدول الأوربية لعقد مؤتمر دولي ثاني بمدريد سنة ١٨٨٨م لمراجعة قرارات المؤتمر الأول والحد من الحماية القنصلية. وقد ساعد على ذلك إقناع بعض الدول الأوربية وتزايد إدراكهم لسلبيات الحماية وإضرارها بمصالحهم السياسية، والاقتصادية والمعنوية، فصاروا يتأملون فرضية طرح "حق الحماية" للنقاش والتفاوض بعد أن كان يمثل لديهم حقًا أشبه بالمقدس وبعد أن كانوا يندون ويبالغون في التنديد لمجرد الدعوة إلى النظر في انحرافه عن مقاصده الأصلية.(٦)

وذلك ما نحن بصدد تحليله في هذا البحث من خلال الوثائق، وقد اعتمادنا بالأساس على الوثائق المغربية المخزنية نظرًا لأهميتها الكبيرة، والتي توجد أصولها بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان والمؤرخة ما بين سنتي ١٨٨٧م و ١٩٠٠م اعتمدنا منها على اثنى عشر وثيقة من أصل ثلاثة وعشرين. ولقد وضعنا منذ بداية هذا البحث نصب أعيننا الأهمية التي تكتسيها الوثائق المخزنية، لذلك حرصنا على الارتباط بها ما أمكن حتى نستطيع من خلا لها أن نلامس مباشرة موقف المخزن وسياسته تجاه الأطماع الخارجية وما يتعلق بمخلفات مؤتمر مدريد وتطوراته وأبعاد الحماية القنصلية، فهي" تقدم في غالب الأحيان إضاءات مفاجئة ذات دقة عجيبة"(٧) إنها تعبر بنفسها عن نفسها وتبوح بعميق سرها.

إن الوثائق هي المرجع الوحيد لكل من يبحث عن الحقيقة وينشد الصدق والنزاهة في جميع ما ينشر أو يتحدث عنه، فقد أصبحت اليوم هي الحكم الذي لا يرد له قول في كل المنازعات والخلافات وبها تكم أفواه المتشدقين بلغو الكلام وسفسطة الحديث، باعتبارها المصدر الأصيل للتاريخ لأن منشأها عند كتابتها أو صياغتها لم يكن يقصد شهادة التاريخ فأتت صادقة حاوية على نواياه الحقيقية ،الأمر الذي جعل البعض يصفها بأنها قطعة حية من العصر تنتقل إلينا عبر السنين وتصوره لنا فتلقي الضوء على عصر ولى وانقضى.

والعينات التي بين أيدينا غنية بالمعلومات التاريخية المتعلقة بالأوضاع السياسية التي عاشها المغرب في القرن التاسع عشر وخاصة قضية الحماية القنصلية وانعكاساتها على المغرب خاصة بعد مؤتمر مدريد١٨٨٠م، حيث تبرز المحاولات والمجهودات التي

بدلها المخزن المغربي للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة. فما هي أصول هذه النبتة التي زرعت مبكرًا في أرض المغرب وعملت بالتدرج على إفساد الحقل المغربي برمته بعد تلقيحها المتوالي بالسماد الأجنبي ؟ وكيف تمكن هذا الداء العضال على حد تعبير المخزن من الفتك بالمجتمع والمخزن المغربي؟ وما هي امتدادات هذا النظام "الحماية القنصلية" وتداعياته؟ وكيف تفاعل المخزن ومختلف مكوناته مع هذه الآفة وكيف سعى لاستأصلها والقضاء عليها؟

أولاً: السياق التاريخي لفرض الحماية القنصلية

عرف المغرب خلال القرن التاسع عشر تدخلا أجنبيًا سافرًا في شؤونه الداخلية بعد أن تمكنت الدول الأوروبية من تثبيت نظام الامتيازات بواسطة اتفاقيات ثنائية لا متكافئة مع الدولة المغربية نشأ عنها بروز مؤسسة الحماية الدبلوماسية وتزايد عدد المحميين بأعداد كبيرة الشيء الذي كان له انعكاسات وخيمة على المغرب.

ويرجع عهد هذه الامتيازات الأجنبية إلى النصف الأول من القرن العاشر الهجري (النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي) واستفحل أمرها في القرن الذي يليه، حيث سعت هذه الدول للحصول على الامتيازات في المغرب بعقد اتفاقيات مماثلة لما عقدته مع الدولة العثمانية، لكن سلاطين المغرب كانوا يقابلون طلبات تلك الدول بالرفض لما يرون فيها من مساس بسيادتهم واستنقاص من قدر الشريعة الإسلامية التي يعدون أنفسهم حماتها ويتقبل رعاياهم أحكامها بكامل الرضا، ويرون فيها جملة وتفصيلا منتهى ما يجب أن يتوفر في الشرائع من سمو وكمال، حتى ساءت الأحوال وتدهورت الأوضاع بعد وفاة السلطان مولاي إسماعيل، وقصرت الأفهام عن إدراك أبعاد بعض المطالب التي تبدو وكأنها لا تحمل في طياتها شرًا، ولا يكمن في ثناياها سوء يهدد كيان الدولة والمجتمع، فبدأت الامتيازات التي منها الحماية الدبلوماسية والقنصلية تمنح للدول الأجنبية مجاملة وتكرمًا، أو غفلة وجهلاً، أو استخفافًا بأمور بدت في إبانها غير ذات أهمية.

وأقدم النصوص التي خولت الدول الأجنبية حقوقا وامتيازات في المغرب تتنافى مع سيادته الوطنية هي التي وردت في مختلف المعاهدات التي أمضيت بينه وبين الدول الأجنبية على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله فمن فصولها ما يعطي للأجانب الحق في المجيء إلى المغرب والتجول في أصقاعه وبقاعه والاستقرار حيث يشاءون من مدنه وقراه دون ما حاجة إلى الحصول على تأشيرة أو رخصة مسبقتين ودون التعرض عليهم من أحد، ومن بين فصولها ما يبيح لهم أن يختاروا من بين الوطنين سماسرة لترويج تجارتهم[٨] بالقدر الذي يحتاجون إليه، ويضمن «.. لهؤلاء السماسرة وكل من يخدم القناصل والتجار ويمشي في أغراضهم التوقير والاحترام(الحماية) ويعفيهم من كل المغارم وجميع التكاليف التي يفرضها المخزن على من عداهم من المغاربة...»[٩] ومنها فصول تمنح امتيازات قضائية تقصي القضاء المغربي من النظر في النزاعات بين الرعايا المغاربة والأجانب على أرض المغرب، وتطالب بضرورة حضور القنصل الأجنبي أثناء بث القاضي في النزاعات بين الرعايا المغاربة والأجانب.

لكن هذه الامتيازات لم يكن فيها خطر كبير على البلاد، إذ كان عدد الأجانب المقيمين في المغرب لا يكاد يذكر إضافة إلى ضعف التبادل التجاري بين المغرب والدول الأوروبية وكذلك ضعف الأطماع الاستعمارية في تلك الفترة. وأبرز هذه المعاهدات الأولى التي حصلت بموجبها الدول الأجنبية على امتيازات سياسية وقضائية في المغرب، إحداها مع السويد عام ١٧٦٣م وأخرى مع فرنسا عام ١٧٦٧م وثالثة مع الدنمارك ورابعة مع البرتغال عام ١٧٧٣م.[١٠]

غير أن الوقوف على مضامين ونصوص هذه الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ومختلف الدول الأجنبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، يسمح باستنتاج أن الدول الأوروبية استغلت هذه النصوص كأصول لصياغة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي اتخذت بعدًا خطيرًا ومهدت لاستفحال وترسيخ الامتيازات الأجنبية خاصة امتياز الحماية القنصلية، فبعد هزيمة الجيش المغربي أمام الجيش الفرنسي اضطرت الحكومة المغربية إلى قبول الصلح مع الفرنسيين، وأخذ الفرنسيون في الضغط على الحكومة المغربية بتجديد المعاهدة التجارية التي كانت سارية بين المغرب وفرنسا بل وتضمينها شروطًا جديدة تضمن المصالح الفرنسية في المغرب[١١] ونتيجة لذلك اضطر السلطان المولى عبد الرحمن إلى إصدار ظهير[١٢]، ضمنه الامتيازات التي يجب أن يتمتع بها الفرنسيون في المغرب حيث قال فيه: «... وذلك إن حاصلة القونصوا الفرانصيص خديمنا لورشنيد جعلنا له فيما أنعمنا عليه وعلى جنسه الفرنصيص حسبما تضمنه عقد الصلح الذي بأيديهم... وأذنا لقونصوا الفرانصيص ولجميع تجارهم الانسياح في أيالتنا يذهبون حيث شاء فلا يتعرض لهم عارض ولا يمنعهم مانع وكذلك جميع أصحابهم وخدامهم وهم محررون في الوظائف كلها لا يلزمهم شيء...».[١٣]

ونتيجة لذلك أخذت الدول الأوروبية ذات المصالح الكبيرة في المغرب الأقصى مثل بريطانيا وإسبانيا تبحث عن امتيازات تفوق ما حصل عليه الفرنسيون، ويبدو أن الظهير الذي منحه السلطان للفرنسيين أثر على حجم التجارة البريطانية المنافسة القوية للتجارة الفرنسية آنذاك حيث انخفضت انخفاضًا ملحوظًا مع نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن التاسع عشر ونظرًا لذلك الانخفاض الملحوظ أخذت الحكومة البريطانية في إنعاش تجارتها مع المغرب، بل إنها قررت الوصول إلى معاهدة تضمن للبريطانيين امتيازات جديدة تفوق ما يتمتع به الفرنسيون أو غيرهم من الأوروبيين داخل المغرب.

وخلال سنة (١٢٦٩ هـ/ ١٨٥٢ م) أرسلت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها إلى قنصلها بالمغرب جون دراموند هاي (John Drummond Hay) للتوصل مع المغرب إلى معاهدة تجارية تضمن مصالح بريطانيا التي أخذت في الانحدار ، وبالفعل قام جون دراموند هاي بمحادثات مع محمد الخطيب نائب السلطان في طنجة، وحاول في بداية الأمر أن يقدم نصائحه للنائب السلطاني والتي تتلخص في تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء نظام الكنطرادات [١٤]، والتي على حد قوله تؤثر سلبيًا على التجارة وحث الخطيب على الاقتداء بالدولة العثمانية التي قامت بإلغاء ذلك النظام وعقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا ساعدت على إنعاش التجارة بين البلدين، ولكنها في واقع الأمر أضرت بالمصالح العثمانية على المدى البعيد[١٥].

ومع ذلك حاول (Drummond Hay) إقناع الحكومة المغربية من خلال زياراته للسلطان عبد الرحمن بن هشام أو لقاءاته مع الخطيب، بل أنه استخدم أساليب عدة للوصول إلى غايته بلغت درجة التهديد، فعلى سبيل المثال، عندما أصر (Hay) على بعض الامتيازات للبريطانيين طلب الخطيب مهلة قدرها أربعين يومًا لكي يعرض تلك الامتيازات على السلطان للموافقة عليها، ولكن هاي هدد باستخدام القوة إذا لم يوافق على تلك الامتيازات أو لم يأتيه الرد خلال أربعين يومًا،حيث قام بإرسال إنذار شديد اللهجة للنائب الخطيب واستقدم سفينتين حربيتين لمياه طنجة،وهما " فيزيفيوس" (vesivius) و"دوانتليس" (dauntless).وبعد وصول السفينتين إلى مرسى مدينة البوغاز (١٤و١٥ أكتوبر ١٨٥٦)، هدد هاي بإرسال داونتليس إلى كل موانئ الساحل الأطلسي للوقوف على تطبيق شروط المعاهدات السابقة تطبيقًا صارمًا، وتحت تهديد المدافع وأمام خطر استفحال توتر العلاقات مع إنجلترا والعواقب الوخيمة المترتبة عن ذلك دبلوماسيًا وسياسيًا، لم يتسنى للسلطان سوى الرضوخ والإدلاء بموافقته على معاهدة طالما تحفظ على بنودها.[١٦]

وهكذا وبعد محادثات طويلة أبرم المغرب معاهدتين مع بريطانيا بتاريخ ١٠ ربيع الثاني (١٢٣٧هـ/٩ دجنبر ١٨٥٦م)، أحدهما معاهدة سلم وصداقة اشتملت على ثمانية وثلاثين شرطًا ومعاهدة تجارية تضمنت خمسة عشر شرطًا، حصلت بريطانيا بموجبها على عدة امتيازات حيث منح الشرط الرابع للبريطانيين حرية التنقل والسكن في أي مدينة من مدن المغرب، ولم تقف الشروط المجحفة في تلك المعاهدة عند هذا الحد بل ورد في الشرط الثالث أن «... للقنصل الحق في اختيار من يترجم له ويخدمه من المسلمين أو غيرهم، أما نوابه فلهم الأحقية في اختيار ترجمان واحد وبواب واحد ومتعلمين من المسلمين أو غيرهم، وأنه لا يلزم هؤلاء جزية أو غرامة أو ما يشبه ذلك...».[١٧] كما مكنت هذه المعاهدة رعايا الدول الأوربية في المغرب من امتيازات قضائية تتلخص في إقصاء القضاء المغربي من البث في النزاعات القائمة بين الرعايا الإنجليز على أرض المغرب، وفي ضرورة حضور القنصل الأجنبي أثناء بث القاضي في النزاعات بين الرعايا المغاربة والأجانب.

لقد نالت هذه المعاهدة من سيادة المغرب وأدت إلى اختلال التوازن بين القوى الأوربية لصالح بريطانيا، التي وضعت بهذه المعاهدة خناقا متينا ومحكما حول عنق المخزن، وبذلك أعطت لنفسها ولغيرها من الدول الأوربية الوسيلة الكفيلة لترك هذا الأخير(المخزن) يتنفس أولاً في أي وقت وحين حسب أغراضها، وربما بين الفينة والأخرى، حسب مزاج مفوضها بطنجة[١٨] الشيء الذي سيدفع فرنسا وإسبانيا إلى المطالبة بامتيازات جديدة حتى تصبح الوضعية في صالحهما. ولتحقق ذلك واستدراك تأخرها على الساحة المغربية مقارنة بمنافسيها الفرنسيين (المنتصرين في معركة إيسلي ١٨٤٤م)، والإنجليز(الذين حققوا انتصارًا باهرًا بانتزاعهم معاهدة ١٨٥٦)، استغلت إسبانيا أحداث سبتة صيف (١٨٥٩) إثر اشتباك أهل قبيلة أنجرة مع جنود حامية سبتة عقب إقدام حاكم هذه المدينة المحتلة على بناء برج جديد خارج الحدود المعتادة، لشن حرب على المغرب ووجدت الفرصة سانحة لها عندما رفض السلطان الجديد، سيدي محمد بن عبد الرحمان (١٨٥٩-١٨٧٣)، الانصياع لمطالبها وتدشين عهده بإعدام أعيان أنجرة الذين حملتهم إسبانيا مسؤولية "الهجوم على عساكرها وتمزيق علمها" وكان الانتصار يبدوا محققًا على اعتبار الظرفية الهشة المترتبة عن دخول البلاد في مرحلة انتقالية صعبة إثر وفاة المولى عبد الرحمان، وبالفعل ورغم الخسائر التي تكبدتها جيوشها في بعض المعارك (لاسيما معركة واد راس) تمكنت إسبانيا من دحر القوات المغربية، واحتلال تطوان، فوجد المخزن بذلك نفسه مجبرًا على الرضوخ لشروط الهدنة القاسية التي أملاها عليه المنتصرون.[١٩]

واضطر إلى عقد صلح مع إسبانيا في ٤ شوال (١٢٧٦هـ/ ٢٦ أبريل ١٨٦٠م) كان من شروطه توقيع معاهدة تجارية ضمت أربعة وستين شرطًا[٢٠]، ووقعت في ١٧ جمادى الأولى سنة (١٢٧٨ هـ/ الموافق ٢٠ نوفمبر ١٨٦١م)، ومن أهم بنودها الشروط المتعلقة بالحماية القنصلية للقناصل ونوابهم والتعريفة الجمركية، فقد «...أعطى القنصل العام الأحقية باختيار ما يراه مناسب من المغاربة سواء كانوا يهود أو مسلمين ليعملوا في خدمة القنصلية الإسبانية، أما نوابه فلهم الحق في اختيار ترجمانًا واحدًا وبوابًا واحدًا واثنين من المتعلمين، على أن يستثنون من الجزية هم ومن يعولونهم...».[٢١] وبالتمعن في بنود هذه المعاهدة يظهر أن إسبانيا حذت حذوا انجلترا في كل ما طلبته واعترفَ لها به في معاهدة واتفاقية ١٨٥٦م،فهي مثلها صارت تتمتع بحق حماية الرعايا المغاربة مع ما يتبع الحماية من إعفاء من التكاليف المالية والمحاكم القنصلية، وحصانة الأشخاص والممتلكات والأنشطة الإسبانية وتزيد عليها بتنازلات أخرى مذلة للمغرب ومجحفة بحقوقه.[٢٢] وهكذا صارت إسبانيا ثالثة ثلاث دول تحصل على امتيازات تنال من سيادة دولة المغرب وكرامة شعبه.

ولقد أثار إمضاء هذه المعاهدات والاتفاقيات بين المغرب وبريطانيا من جهة وبينه وبين إسبانيا من جهة أخرى، وما حصلت عليه الدولتان من فوائد وامتيازات صريحة. الغيرة في نفس فرنسا وحرك فيها مشاعر الطمع والمنافسة، لأن معاهدة سنة ١٧٦٧ م التي عقدتها مع المغرب لا تخولها إلا امتيازات ضئيلة بالنسبة لما حصلت عليه جارتاها الأوروبيتان[٢٣]، مما دفع فرنسا إلى المطالبة بعقد اتفاقية جديدة مع المغرب ، وفعلا تمكنت فرنسا من عقد هذه الاتفاقية مع المغرب بواسطة ممثلها في طنجة بيكلار (Béclard) يوم ٣ ربيع الأول ١٢٨٠هـ/١٩غشت ١٨٦٣م حيث تمكن من عقد اتفاق ينظم ممارسة حق الحماية الذي اكتسبته فرنسا سنة ١٧٦٧م ويثبت امتيازات السماسرة المحليين، وبموجب هذا الاتفاق أصبح لكل بيت فرنسي ولكل فرع من فروعه الحق في أن يكون له سمساران محليان يتمتعان بالحماية أي يعفيان من الضرائب المحلية ولا يخضعان للقضاء المحلي. أما الأهالي المستخدمون في الاستثمار الزراعي أو العمال الزراعيون أو حراس القطعان فلا يتمتعون بالحماية، ولكن لا يمكن للسلطات المغربية ملاحقتهم إلا بعد إخبار السلطات القنصلية، إلا أن هذا الامتياز لم يبقى وقفا على فرنسا فقد شاركتها فيه دول أخرى.[٢٤] وبالتالي استطاع كل من الفرنسيين والبريطانيين والإسبان الحصول على امتيازات جديدة في المعاهدات التي وقعت بينهم وبين الحكومة المغربية، ونتيجة لذلك أخذت أعداد الأجانب في التزايد ففي سنة ١٨٥٨ م كان عدد الأجانب في المغرب لا يتجاوز ٧٠٠ نسمة، ولكن هذا العدد تضاعف تقريبًا في خلال ست سنوات ليصل إلى ١٣٦٠ نسمة في سنة ١٨٦٤ م، بل إن هذا العدد تضاعف عدة مرات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ليصل إلى حوالي عشرة آلاف نسمة في سنة ١٨٩٤م.[٢٥]

وبعد إقبال التجار الأجانب على أسواق المغرب تضاعفت اهتماماتهم بتأمين مصالحهم التجارية في المغرب والتي كان لابد من تأمينها بزيادة السماسرة والشركاء المغاربة، وأضفوا على ذلك صفة الشرعية وذلك بتفسيرهم لبعض بنود المعاهدات التي عقدت بين المغرب وبعض الدول الأوروبية ، فعلى سبيل المثال ورد في المعاهدة المغربية الإسبانية «... إن رعية إسبانيا تقدر تجعل خديمًا أو شريكًا وتبعثه أين ما أراد بقصد تجارته برًا أو بحرًا فلا يمنعهم أحد من هذا ولا يتعرض له أحد...».[٢٦] وبناءً على هذا الشرط أخذ الإسبان وغيرهم من الأجانب سواء كانوا تجارًا أو غيرهم بمشاركة المغاربة في التجارة والزراعة وتربية المواشي، وأصبح أولئك المغاربة في عداد المحميين الذين لا يلتزمون بدفع الزكوات والضرائب التي تجمعها الحكومة المغربية من رعاياها ولا ينصاعون للقانون المغربي بل يحتكمون إلى قوانين بلاد الحامين لهم، ولم يقف التجار الأجانب عند حد استخدام المغاربة كسماسرة وشركاء بل تطور نشاطهم إلى بيع شهادات الحمايات إلى المغاربة حيث أصبحت تلك الشهادات تجارة بحد ذاتها إذ أنها تدر أرباحًا كبيرة على التجار الأجانب، ولم يقتصر بيع شهادات الحماية على التجار بل تعدت ذلك لتشمل القناصل ونوابهم حيث أخذ القناصل الأجانب في بيع الحمايات للمغاربة مشاركين تجار بلادهم الذين فتحوا عدد من الحوانيت في أسواق المغرب كان الغرض منها بيع شهادات الحماية إلى جميع طبقات المجتمع المغربي ولقد أجاد الوصف سكوفاسو (Scovasso) الوزير الإيطالي المفوض في المغرب عندما قال عن بيع الحمايات[٢٧] «... إنها مادة تجارية تباع لأكبر مغال في الثمن...».[٢٨]

ومن جهة أخرى لم يتردد المغاربة في البحث عن الحمايات بشتى الطرق والوسائل وخاصة التجار الأغنياء منهم لكي يجنبوا تجارتهم الضرائب التي تؤخذ منهم من قبل الحكومة المغربية، فقد كانت الحماية تقبض أيديهم عن كل عطاء وتعفيهم من أي مغرم[٢٩] ونتيجة لذلك أخذت مداخيل الدولة في التناقص وأصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه رعاياها الذين لم يدخلوا في الحماية.

وبالتالي أدى استفحال الحماية القنصلية إلى زيادة تعقيد الوضع، وأصبحت فئات كثيرة في المجتمع المغربي مؤهلة للسقوط في فخ الحماية، الأمر الذي شغل السلطان محمد بن عبد الرحمان، خاصةً بعد النتائج السلبية التي لحقت بالمخزن، وشعر السلطان بالخطأ في إصدار هذا الحق للأوربيين. وفعلاً شرع في التفكير في مفاوضة الأوربيين واعتمد على الوزير البريطاني (هاي) كما فكر في إصدار مرسوم للقناصل يقترح فيه تنظيم وضبط حماية الأشخاص، لكن الحرب الفرنسية الألمانية جعلت المساعي تتعثر، ولو أن السلطان وجد فيها الفرصة التي لا تعوض، فحاول الضغط على فرنسا لكن بدون جدوى.[٣٠] كما حاول سنة ١٨٦٤م ثني الرعية عن الدخول في هذه الحمايات من خلال الالتجاء إلى فتوى العلماء، ومن بينهم القاضي الحاج العربي بن علي المشرفي الذي ألف فيهم كتاب بعنوان "الرسالة في أهل الباصبور الحثالة" دعا فيه إلى مقاطعة المحميين بهذه العبارات: يقول المشرفي: «... فواجب على كل من يؤمن بالله واليوم الأخر أن لا يجالس أهل الحماية ولايصادقهم، ولا يؤاكلهم ولا يعاشرهم ولا يناكحهم ،وأن يوصي كل من لقيهم بمجانبتهم ومباعدتهم وترك معاملتهم ردعا لأمثالهم ،لان هذا المنكر- وهو التعلق بالعدو- من أعظم المفاسد في الدين التي يتعين فيها الجزر والتغليظ، ولا يسمح فيها بوجه ولا حال، وحيث لم يكفهم من له الكلمة من أهل العقد والحل زادهم ذلك غلظة وفظاظة وربما شارك المحتمي مسلما أخر فقوي العدد وانتشر المدد واتسع الخرق على الرقع وعظمت المصيبة وفسد اعتقاد العامة، حتى ظنوا أن ذلك الدين الفاسد هو الدين الحق وأساءوا الظن بدين الإسلام والعياذ بالله، ومن أعان المحتمي أو عاشره أو خالطه أو أرضته حالته فهو فاسق ملعون...».[٣١]

وكتب في الحماية غير العربي المشرفي علماء آخرون خصها بعضهم بالتأليف وتطرق إليها بعضهم الأخر استطرادًا في ما ألفه في مواضيع أخرى كالمأمون بن عمر الكتاني في كتابه (هداية

الضال، المشتغل بالقيل والقال) وعلال بن عبد الله الفاسي في خطبته المسماة (ايقاظ السكارى، المحتمين بالنصارى) أو (الويل والثبور، لمَنْ احتمى بالباصبور) وجعفر بن دريس الكتاني بكتابه الدواهي المدهية، للفرق المحمية) ومحمد بن براهيم السباعي بكتابه (كشف المستور عن حقيقة كفر أهل الباصبور)، والمهدي بن محمد الوزاني فيما ضمن كتابه (المعيار الجديد) من فتاوي تتعلق بالحماية بعضها له وبعضها لغيره. وجميع هذه الكتب والخطب لا يختلف بعضه عن بعض في التنديد بالمحتمين والحمل عليهم بشدة، الشيء الذي يدل على يقظة الشعب المتمثلة في وعي علمائه ونخبته المثقفة المعبرة عن شعوره بالاستياء من الاحتماء بالأجانب وتخوفه مما يؤدي إليه ذلك من احتلالهم للمغرب واستعبادهم لأهله.[٣٢]

مؤتمر مدريد ١٨٨٠م

بوصول السلطان الحسن الأول إلى الحكم أدرك خطورة ما يقوم به القناصل ونوابهم والتجار الأجانب من منح الحمايات لمَنْ لا تنطبق عليه الشروط التي وردت في المعاهدات بين المغرب وبين الدول الأجنبية، ولمَنْ لا يستحق تلك الحماية وإنما استخدمت التجارة كوسيلة لإضفاء الحماية على الكثير من المغاربة الذين شاركوا الأجانب في تحطيم اقتصاد بلادهم وإضعاف أمنها، واستنكر السلطان الحسن تلك الممارسات التي يقوم بها الأجانب بشدة ووجه خطابًا إلى نائبه بطنجة السيد محمد بركاش بمناسبة تكليفه له بمباشرة موضوع الحمايات الأجنبية غير القانونية مع قناصل الدول الأجنبية وضمن خطابه بعبارة مؤثرة قال فيها:[٣٣] «إن إدارتنا تكاد لا تجد في البلاد من هو باق تحت سلطتها من كثرة ما منحته الدول الأجنبية من "حمايات" غير مشروعة».[٣٤]

ونتيجة للآثار السلبية التي خلفها اتساع نطاق الحماية الأجنبية للرعايا المغاربة قامت الحكومة المغربية بعدة جهود دبلوماسية لإيقاف وحل مشكلة الحماية القنصلية مع قناصل الدول الأجنبية في المغرب، فأرسل السلطان الحسن الأول في شهر ماي ١٨٧٦م السيد الحاج محمد الزبدي الرباطي إلى انجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا لغرض لفت أنظار حكومات هذه الدول تجاه مشكلة نظام الحماية القنصلية والدبلوماسية[٣٥] ولكن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح، فقرر السلطان طرح القضية ومناقشتها مع جميع ممثلي الدول الأجنبية في طنجة فأصدر أمره إلى بر كاش بتسليم مذكرة إليهم في ١٠ مارس ١٨٧٧م، تشتمل على تسعة عشر نقطة ،اقترح فيها الإصلاحات التي يجب إدخالها، ودعاهم إلى الاجتماع في مؤتمر للنظر في قضية نظام الحماية، وكانت غاية مطالب السلطان هو إيقاف الدول الأجنبية عند حدود المعاهدات والاتفاقيات.[٣٦]

ويبدو أن الحكومة المغربية نجحت أخيرًا عندما وافقت الدول الأوروبية ذات التمثيل القنصلي في المغرب والولايات المتحدة والبرازيل على عقد مؤتمر بمدريد من ١٩ مايو إلى ٣ يوليوز ١٨٨٠م،غير أن قرارات هذا مؤتمر جاءت مخالفة لما كان يتوقعه المخزن، فقد وضعت اتفاقية مدريد حدًا للعشوائية والفوضى اللتين كانت تعرفهما سوق التعسف وخرق القوانين، لأن المؤتمرين اتفقوا على تأكيد نظام الحماية وإعطائه صبغة قانونية.[٣٧]

لم يحصل المغرب بذلك على شيء مما كان يرغب فيه على الرغم من ضآلته[٣٨]،إن لم نقل بأن المعاهدات والاتفاقيات السابقة. التي عقدت بين المغرب والدول الأوروبية. تعززت بمعاهدة مدريد، إذ خولت للسفارات الأجنبية حق منح حمايتها لموظفي القنصليات والمتاجر الأجنبية وعائلاتهم، مما أدي إلى فتح الباب للتدخل الأجنبي في شؤون المغرب الخاصة وصار الأوروبيون يتمتعون بحق الملكية للأراضي والعقارات في المغرب[٣٩] وبالإضافة إلى ذلك وسع المؤتمر مجال تدخل القوي الاستعمارية في المغرب والتي أصبحت موافقتها ضرورية لقيام المخزن بأي تغير في البلاد، مما يجعلنا نقول بأن مؤتمر مدريد سجل بداية مرحلة جديدة لم يعد المغرب خلالها قادرًا على المحافظة على استقلاله وهكذا تضررت البلاد على جميع المستويات سياسيا واقتصاديا وقضائيا من الحماية القنصلية.

العلاقات المغربية الأوربية بعد مؤتمر مدريد؟

لم يكتف الأجانب بما حصلوا عليه من امتيازات بل أخذت ضغوطهم تتزايد على الحكومة المغربية بعد مؤتمر مدريد مطالبين بالحصول على المزيد من الإنعامات والامتيازات التجارية واشتدت المنافسة بين الدول الأوروبية، خاصةً بعد وصول الجمهوريين إلى الحكم في فرنسا وسيطرتهم على الشؤون الخارجية، حيث وضعوا برنامجا خاصًا بالمغرب مند عام ١٨٨٠م ركزوا فيه الجهود على نقاط ثلاث أساسية منها إنشاء سكة حديدية تربط الجزائر بالمغرب، وإنشاء تلغراف ومشاريع زراعية وبدأت المفاوضات في هذا الشأن مع المخزن، هذا في الوقت الذي بدأ فيه الدور الإسباني في المغرب يتراجع خاصة بعد استيفاء نواب الإسبان في مراسي المغرب لما قد وقع الصلح عليه إثر حرب تطوان . بدفع ١٠ ملايين مما تبقي من الـ ٢٠ مليون ﷼ المفروضة على المغرب، ولم يعرف التبادل التجاري تطورًا بل ظل ضعيفًا مما جعل إسبانيا تأتي في المرتبة الرابعة بعد انجلترا وفرنسا وألمانيا. ولعل هذه المكانة التي لا تحسد عنها إسبانيا في المغرب هي التي جعلتها تعمل على المحافظة على الوضع الراهن، فصارت تميل أكثر نحو سياسة التقارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية الموجهة ضد فرنسا في أحوال كثيرة وهكذا فقد ساعدت المصلحة المشتركة لكل من إسبانيا وايطاليا على إفساد خطط فرنسا في المغرب. ومن ذلك نرى أن إسبانيا تؤيد طلب الحكومة المغربية في ديسمبر١٨٨٧م لتعديل اتفاقية مدريد، ثم تقترح في أبريل ١٨٨٨م عقد مؤتمر دولي جديد بقصد مراجعة قرارات المؤتمر الأول، لولا أن المشروع لقي صعوبات وانتهى بالفشل.[٤٠] فقد كانت فرنسا وهي الدولة الوازنة على الساحة المغربية والمصرة على "تونستها"

في أقرب الآجال، كانت لا تشاطر الدول الأخرى قبولها لمبدأ فتح باب النقاش حول مسألة الحمايات، وقد انفرد مفوضوها فعلا بمواقف متصلبة في هذا المجال ورفضوا تزكية أي مبادرة تتوخى فتح مفاوضات جدية من شأنها المس بفعالية السلاح المتمثل في الحماية وقدرته على تخريب المغرب من الداخل والإسراع بتآكل بنياته تمهيدا لبسط السيطرة عليه.(٤١)

ثانيًا: المفاوضات المغربية الأوربية لعقد مؤتمر مدريد الثاني ١٨٨٨ م من خلال الوثائق المخزنية

١/٢- نوعية الوثائق المعتمدة:

إن الوثائق العينات التي بين أيدينا تندرج ضمن كتابات الآداب السلطانية وتنتمي إلى جنس الرسائل السلطانية السياسية، التي ترسم سياسة الدولة وتوضح موقفها من الأحداث والتطورات التي تعرفها البلاد، كما تتناول العلاقات الدبلوماسية للمغرب مع الدول الأوربية وهذه الرسائل موجهة من السلطان الحسن الأول سنة (١٣٠٥هـ/١٨٨٧م)، وكذلك من السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول سنة (١٣١٢ هـ/ ١٨٩٥م). إلى غاية (١٣١٨ هـ/١٩٠٠م). وعددها اثنى عشر رسالة من أصل ثلاثة وعشرين توجد أصولها في قسم الأرشيف بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان.

٢/٢- تاريخ كتابة الوثائق المعتمدة:

دخل المغرب بعد انعقاد مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ منعطفًا خطيرًا تمثل في استفحال ظاهرة الحماية بشكل لم يسبق له مثيل بعد أن اتفق المؤتمرون على تأكيدها وإعطائها صبغة قانونية، ومنح المحميين امتيازات منها عدم الخضوع للقانون المغربي وبالتالي عدم أداء الضرائب والرسوم الجمركية والغرامات، الأمر الذي كان له انعكاسات وخيمة على المغرب وسيادته، ونظرًا لخطورة هذا الأمر فإن السلطانين الحسن الأول وعبد العزيز تابعا مشكل الحماية القنصلية باهتمام كبير وبذلوا مجهودات كبيرة لإسقاطها والقضاء عليها حيث طالب السلطان الحسن الأول بعقد مؤتمر دولي ثاني بمدريد سنة ١٨٨٨ بقصد مراجعة قرارات المؤتمر الأول والحد من الحماية القنصلية، وهذا ما يفسر لنا كثرة المراسلات بين النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس والسلطان الحسن الأول، مسترسلة التواريخ في مدد زمنية متقاربة جدًا فالفرق الزمني بين الرسالة الأولى والثانية هو تسعة عشر يوما وبين الثانية والثالثة هو واحد وعشرون يومًا وبين الثالثة والرابعة هو ثلاثة وعشرون يومًا وبين الرابعة والخامسة ثلاثة أيام وبين الخامسة والسادسة ثمانية وستون يومًا وهكذا...، وهذا التقارب الكبير في الفرق الزمني بين هذه الرسائل يدل على الاهتمام الكبير من طرف السلطان بهذه القضية كما يدل على أهمية المقصد الذي تبتغيه المراسلة.

وهذا ترتيبها الزمني حسب تاريخ كتابتها:

الرسالة الأولى: مؤرخة في ٤ ربيع الثاني عام ١٣٠٥هـ الموافق ل٢٠ دجنبر ١٨٨٧م.(٤٢)

الرسالة الثانية: مؤرخة في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٣٠٥هـ الموافق ل٧ يناير ١٨٨٨م.(٤٣)

الرسالة الثالثة: مؤرخة في ١٣ من جمادى الأولى عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ٢٧ يناير ١٨٨٨م.(٤٤)

الرسالة الرابعة: مؤرخة في ٥ جمادى الثانية عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ١٨ فبراير ١٨٨٨م.(٤٥)

الرسالة الخامسة: مؤرخة في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ٢٠ فبراير ١٨٨٨م.(٤٦)

الرسالة السادسة: مؤرخة في ١٦ شعبان عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ٢٨ أبريل ١٨٨٨م.(٤٧)

الرسالة السابعة: مؤرخة في ١٧ من رمضان عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ٢٨ مايو ١٨٨٨م.(٤٨)

الرسالة الثامنة: مؤرخة في ٥ شوال عام ١٣٠٥هـ الموافق ل١٥ يونيو ١٨٨٨م.(٤٩)

الرسالة التاسعة مؤرخة في ١٢ من ذي القعدة عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ٢١ يوليو ١٨٨٨م.(٥٠)

الرسالة العاشرة: مؤرخة في٢٤ من ذي الحجة عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ١ شتنبر ١٨٨٨م.(٥١)

الرسالة الحادية عشرة: مؤرخة في ٢٤ من ذي الحجة عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ١ شتنبر ١٨٨٨م.(٥٢)

الرسالة الثانية عشرة: مؤرخة في ١٥ رجب عام ١٣١٢هـ الموافق ل ١٢ يناير ١٨٩٥م.(٥٣)

٣/٢- أهمية الوثائق المعتمدة:

تُعدّ هذه الوثائق المخزنية السلطانية غنية بالمعلومات التاريخية عن الواقع السياسي ،ومصدرًا أساسيا للتاريخ الدبلوماسي للمغرب، خاصةً في الجوانب المتعلقة بمسألة الحماية القنصلية التي كانت من أهم ما شغل الفكر السياسي المغربي طيلة القرن التاسع عشر، خاصةً بعد أن أعطاها مؤتمر مدريد ١٨٨٠م صبغة قانونية، فجاءت مضامين هذه الوثائق تعكس بعض من جوانب الجهود الإصلاحية التي قامت بها الدولة المغربية للحد من ظاهرة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد.

إن هذه الوثائق التي بين أيدينا تعتبر صورة حية تعكس واقع الدولة المغربية إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ كانت تعيش أوضاعًا معقدة وضغوطًا نابعة من الداخل مرتبطة على وجه الخصوص بالرغبة في ضمان المحافظة على شرعيتها وسيادتها داخل البلاد، أو نابعة من الخارج متمثلة في الضغوط القوية للدول الغازية الرامية إلى انتزاع مجموعة من الامتيازات التي تضر بهيبة المغرب وسيادته. إن هذه الوثائق تعد فريدة في معلوماتها التاريخية فهي تؤرخ للتاريخ الدبلوماسي المغربي في

النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتقدم لنا معلومات في غاية الأهمية قد لا تجود بها المصادر أخرى. ومن مميزات هذه الوثائق أنها تنقل لنا الواقع التاريخي كما هو بدون مجاملات أو مدح أو إطراء، الذي قد نلاحظه في كتابات مؤرخي البلاط السلطاني فهي وثائق أوثق وأصد في لغتها وأفكارها وبعيدة كل البعد عن التصنع وتضخيم الأحداث.

كما تقدم لنا هذه الوثائق صورة حية عن الداخل أي أنها تصف تأثير الحماية القنصلية وانعكاساتها من خلال المعاينة المخزنية المغربية، مع محاولة إيجاد حلول لها من خلال التشاور بين السلطان ونائبه بطنجة الذي اقترح إيجاد حل داخلي لحل هذه القضية. وأيضًا من مميزات هذه الرسائل الجوابية التي بين أيدينا أن المرسل قبل أن يدخل في صلب الموضوع يذكر بما تضمنته المراسلة السابقة من أخبار بدقة وإيجاز، ومن هنا فهذه الرسائل لها أهميتها خاصة عندما تكون الرسائل المجَاوب عنها غير موجودة كما هو الحال مع الوثائق التي بين أيدينا، أو مفقودة.

وما يمكن أن نعيبه على بعض هذه الوثائق أنها رغم كونها قريبة من المصدر التاريخي، ورغم أنها تسمح بتحديد الحدث ومكانه وأعلامه إلا أنها من حيث المضمون تبقي شحيحة نوعًا ما من حيث المعلومات التي يمكن أن يستخرجها القارئ أو الباحث. حيث تجد الرسالة الموجهة من قبل السلطان إلى الوزير أو القائد تكتفي بالقول.. وذكّرتَ أن المتعَين هو الاقتصار لهُم في الجواب على ما بينتَهُ لكون الجواب الذي تضمنّته النسخة المذكورة فيه ما شرحته وصار بالبال..." [٥٤]دون أي تفصيل في موضوع الحدث. لكن على الرغم من هذه الملاحظات، فإن الوثائق المخزنية تبقي لها الكلمة الأساسية في كتابة تاريخ المغرب.

٤/٢- الوصف المورفولوجي للوثائق المعتمدة:

(٤/٢) ١- الوصف الخارجي للوثائق المعتمدة:

من خلال الملاحظة الأولية يتضح أن الرسائل المخزنية التي نحن بصددها خطوطها متفاوتة الجودة، وبعضها باهت الحروف مما يجعلها صعبة القراءة. أما فيما يخص الحالة المادية لهذه الوثائق فإن معظمها في وضعية جيدة باستثناء الوثيقة الخامسة التي تآكلت أو بتر جزء صغير منها في أعلى الوثيقة على اليسار الأمر الذي أدى إلى بتر حرف الهاء من كلمة {وصحبه} دون أن يؤثر هذا البتر على مضمون الوثيقة في شيء، أما فيما عدى ذلك فالوثائق الأخرى جلها في حالة جيدة ومحفوظة بعناية في قسم الأرشيف بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان. أما فيما يخص الورق الذي كتبت عليه هذه الرسائل فقد أصبح باهت اللون ويميل إلى الاصفرار، يتراوح طوله ما بين٢١cm و٢٢.٥cm وعرضه ما بين ١٧cm و ١٨.٥cm حيث نجد:

الوثيقة الأولى: طولها ٢٢cm وعرضها ١٧.٥ cm

الوثيقة الثانية: طولها ٢٢cm وعرضها ١٧.١ cm

الوثيقة الثالثة: طولها ٢١cm وعرضها ١٧.٩ cm

الوثيقة الرابعة: طولها ٢١cm وعرضها ١٧.٨ cm

الوثيقة الخامسة: طولها ٢٢cm وعرضها ١٧.٥ cm

الوثيقة السادسة: طولها ٢١.٥cm وعرضها ١٧.٧ cm

الوثيقة السابعة: طولها ٢٢cm وعرضها ١٨.٤ cm

الوثيقة الثامنة: طولها ٢١.٥/٢٢.٢cm وعرضها ١٧.٢ cm

الوثيقة التاسعة: طولها ٢١.٨cm وعرضها ١٧.٩ cm

الوثيقة العاشرة: طولها ٢٢cm وعرضها ١٧.٥ cm

الوثيقة الحادية عشرة: طولها ٢١.٤cm وعرضها ١٧.٥ cm

الوثيقة الثانية عشرة: طولها ٢٢cm وعرضها ١٨ cm

الوثيقة الثالثة عشرة: طولها ٢٢.٥cm وعرضها ١٨/١٧.٨ cm

وتجدر الإشارة إلى؛ أن هذه الرسائل تختلف قياساتها حسب أعلى الوثيقة أو أسفلها مما يجعل إعطاء قياسات دقيقة أمر صعب كما هو الحال بالنسبة للوثيقة الثامنة حيث نجد طولها من جانبcm ٢٢.٥ ومن الجانب الأخر ٢١.٥، كذلك الوثيقة الثانية عشرة عرضها من الأعلى ١٨cm ومن الأسفل١٧.٨ cm

(٤/٢) ٢- الهندسة العامة للوثائق المعتمدة:

تتميز الرسائل التي بين أيدينا ببناء خاص وشكل فني وسمات معينة هي بمثابة الأركان الأساسية والثابتة التي تنبني عليها جل الرسائل المخزنية، فهذه الرسائل قطعة واحدة تتجزأ في ثلاثة أقسام أو عناصر مختلفة هي كالتالي:

البداية أو المقدمة والمتن أو المقصد ثم النهاية أو الختام، ولكل عنصر من هذه العناصر طابعه الخاص كما سنرى.

فالبداية أو المقدمة: تنطلق من مقدمات الاستفتاح المعروفة حيث تبتدئ الرسالة بالحمدلة والصلاة على الرسول الكريم ،ثم الثناء على المرسل إليه مع ذكر صفته واسمه-و الرسائل المتعلقة ببحثنا نجد معظمها موجهة إلى النائب السلطاني بطنجة الحاج محمد بن العربي الطريس- ثم بعد ذلك الدعاء له وإلقاء السلام أو التحية {وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله...}.

أما **المتن أو المقصد**: فيتناول الموضوع الذي أنشأت من أجله الرسالة والهدف والغرض المقصود منها، وإذا كانت هذه الرسالة جوابية يذَكر السلطان بوصول كتاب العامل أو النائب كقوله "وصل كتابك" ثم يذكر ملخص ما تضمنه الكتاب السابق من أخبار بدقة وإيجاز، وهذه الرسائل لها أهميتها عندما تكون الرسائل المجاوب عنها غير موجودة. كما هو الحال في الوثائق التي بين أيدينا. ثم يذكر بعد ذلك المقصود حيث يصدر السلطان أوامره السامية والتي لا تقبل النقاش وينبغي على المتلقي قبولها والامتثال لها دون قيد أو شرط باستثناء بعض الحالات القليلة التي يسمح فيها للنائب أو القائد بالإدلاء برأيه ويقبله السلطان كما هو الحال بالنسبة للرسالة التاسعة حيث يعبر السلطان عن قبوله لرأي محمد بن العربي الطر يس حيث يقول"... وأن غاية ما تلخص لك من ذلك أن تعذر الجمع فيه سعادة وخير حيث كانت نتيجته المأمولة عندهم خصوصا الثلاثة الذين أشرت إليهم هي ما بينته وإن

اقتضى نظرنا الشريف الضرب صفحا عن هذا الجمع وجعل قانون ضابط لمخالطة الرعية مع الأجانب..."[٥٥]

النهاية أو الختام: ويكون الختم بالدعاء للمرسل إليه والسلام عليه ثم تحديد تاريخ كتابة الرسالة.

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الرسائل يتوسطها في الأعلى طابع سلطاني صغير بداخله اسم السلطان واسم والده والرسائل التي نحن بصددها تتضمن أسماء السلطانين (الحسن بن محمد الله وليه ومولاه) وكذلك (عبد العزيز بن الحسن الله وليه ومولاه)

هذه بصفة عامة العناصر المكونة للبنية الهندسية للرسائل المخزنية والتي تبدو أنها ثابتة لا تتغير.[٥٦]

(٤/٢) ٣- عدد أسطر الوثائق المعتمدة:

يتراوح عدد أسطر الوثائق المعتمدة ما بين أربعة أسطر وستة عشر سطرًا حيث نجد:

الوثيقة الأولى: عدد أسطرها ثلاثة عشر سطرًا

الوثيقة الثانية: عدد أسطرها إحدى عشر سطرًا

الوثيقة الثالثة: عدد أسطرها خمسة عشر سطرًا

الوثيقة الرابعة: عدد أسطرها ثمانية أسطر

الوثيقة الخامسة: عدد أسطرها أربعة أسطر

الوثيقة السادسة: عدد أسطرها ثمانية أسطر

الوثيقة السابعة: عدد أسطرها ستة أسطر

الوثيقة الثامنة: عدد أسطرها عشرة أسطر

الوثيقة التاسعة: عدد أسطرها ستة عشر سطرًا

الوثيقة العاشرة: عدد أسطرها عشرة أسطر

الوثيقة الحادية عشرة: عدد أسطرها ثلاثة عشر

الوثيقة الثانية عشرة: عدد أسطرها عشرة أسطر

(٤/٢) ٤- لغة وأسلوب الوثائق المعتمدة:

لقد كتبت هذه الرسائل التي بين أيدينا بلغة عربية فصيحة وبأسلوب سهل حيث اتسمت ببساطة الألفاظ والوضوح باستثناء بعض المصطلحات السياسية والتجارية التي كانت متداولة في الأوساط المخزنية ولا يفهمها إلا النخبة المخزنية وحاشيتها في ذلك الوقت، كما تميزت ألفاظ هذه الرسائل بالبعد عن التعقيد والإيجاز في القول والقصد والتعبير والابتعاد عن المحسنات البديعية والتصنع اللغوي التعبيري ذي الأسلوب السجعي، إلا ما جاء فيها عفو الخاطر دون تكلف أو افتعال، ما يجعل أشكال التعبير في هذه الرسائل تظهر منسجمة في ألفاظها وعباراتها مع معانيها بوضوح وتأثير، مستحضرة طبيعة المتلقي والعديد من الشروط التواصلية، بواسطة خطاب رسالي محدد المعالم يسمح للرسالة السلطانية أن تؤدي وظائفها في تفاعل تام ، يتيح للعمال والقياد وكتابهم فهم مغزى الرسالة وهدفها بسهولة مهما كان تكوينهم اللغوي والثقافي [٥٧]،وهذه بعض الأمثلة على التعابير البسيطة المستعملة في هذه الرسائل. «... وعليه فتكلم مع الباشدور بأن يطلب من دولته تأخير الجمع المشار إليه إلى شهر مارس...» [٥٨] «...فعجل بالتوجه لعنده أنت والمذكوران والرجوع لحضرتنا الشريفة وحدك لتشافه بما يكون عليه عملك في الجمع بمدريد...».[٥٩]

وتتضمن هذه الرسائل أيضا اقتباسات من الآيات القرآنية تارة بمعناها دون لفظها كقوله «... ونرجو الله أن يشرح الصدور لما فيه الخيْر وييسر ما فيه المصلحَة لهذه الرعية ولرعية الدول المحميين...» وتارة أخرى بصيغتها ولفضها﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (سورة الحج الأية٣٨).[٦٠]

كما تستعمل هذه الرسائل، بعض المصطلحات والكلمات ذات الأصول الأجنبية كالباشدور، والقنصل، والجوازيط [٦١]....إلخ. ويستطيع الباحث من خلال لغة وألفاظ وأسلوب هذه الرسائل أن يلمس تفاعل السلطانين الحسن الأول ومن بعده المولى عبد العزيز مع الأحداث والاضطرابات السياسية الخطيرة التي عرفها المغرب في القرن التاسع عشر خاصة ما يتعلق بمسألة الحماية القنصلية، التي حاول المخزن جاهدًا استأصلاها والقضاء عليها من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي جديد في مدريد سنة ١٨٨٨م لمراجعة قرارات المؤتمر الأول، وهذا ما عبرت عنه ألفاظ وكلمات الرسائل المعتمدة في بحثنا خير تعبير.

٥/٢- مضمون الوثائق المعتمدة والتعليق عليه:

مضمون الوثيقة الأولى: هذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى محمد بن العربي الطريس، يعلمه فيها بوصول رسالته وصحبتها رسالة السفير الإسباني وبأنه اطلع على ما كتب به السفير من أن دولته فاوضت الدول المشاركة في مؤتمر مدريد ١٨٨٠م واتفقت معهم على عقد مؤتمر مدريد الثاني في شهر يناير من سنة ١٨٨٨م،لمراجعة قرارات المؤتمر الأول و لوضع حد لمفاسد الحماية وما نشأ عنها من أضرار. ويعلم السلطان النائب الطريس أنه قد عين الخديم عبد الصادق بن أحمد الريفي لتمثيل المغرب في هذا المؤتمر، ثم يأمره بأن يطلب من السفير الإسباني تأجيل المؤتمر المقرر انعقاده في شهر يناير إلى شهر مارس، حيث يقول «... وعليه فتكلم مع الباشادور بأن يطلب من دولته تأخير الجمع المشار إليه إلى شهر مارس ريثما يرجع الخديم المذكور من السفارة...» أي إلى حين عودة السفير المغربي عبد الصادق بن أحمد الريفي من السفارة التي كان قد عين لها، حيث كان قد كلفه السلطان بالسفر إلى دولة الفاتيكان لتهنئة البابا ليون الثالث عشر[٦٢]، بمرور عشر سنوات على جلوسه على كرسي البابوية[٦٣]غير أن عبد الصادق الريفي أصيب بمرض فعوض بوزير الخارجية محمد العربي الطريس الذي انتهز الفرصة بروما وخاطب السفير الإسباني حول قضية الحماية القنصلية.[٦٤]

مضمون الوثيقة الثانية: هذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى الحاج محمد بن العربي الطريس يخبره فيها بوصول رسالته ورسالة السفير الإنجليزي التي يتقدم فيها بشكوى دفاعًا عن نوابه و محمييه بالمراسي بعد أن قبض العمال المغاربة على مجموعة من المحميين، وهو ما اعتبره السفير الإنجليزي

خرق لبنود مؤتمر مدريد، وقد أضر هذا الأمر بالمحميين الذين تعطلت تجارتهم وبقيت أموالهم عرضة للضياع ثم يأمر السلطان نائبه الطريس بأن يطلب من السفير إرساء أسماء الأشخاص الذين قبض عليهم هؤلاء العمال لتحقيق في أمرهم والتحقق من أنهم لا يدينون بشيء للمخزن فإن كانت ذمته بريئة يعاملهم المخزن بما يستحقون، وإن كانوا في خدمة المخزن وعليهم الحقوق فهم يستحقون ما اتخذه المخزن من إجراءات ضدهم هم ومَنْ قدموا لهم الحماية. والملاحظ في هذه الرسالة؛ أن السفير الإنجليزي حاول التأثير على المخزن المغربي ويتهمه بعدم الالتزام بتطبيق شروط مدريد كما يحمله مسؤولية الفشل في إصلاح بنود مؤتمر مدريد المتعلقة بمسألة الحماية حيث يقول «...وفي ذلك خرق لشروط مدريد ويؤدي إلى تعسير الموافقة على إصلاحه...» في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية بشأن تنظيم النسخة الثانية من المؤتمر. والواقع أن الدول الأوروبية هي التي كانت تعرقل وتقف في وجه إصلاح بنود المؤتمر بعد أن طلبت الحصول على امتيازات تجارية جديدة في المغرب.

مضمون الوثيقة الثالثة: كان النائب محمد بن العربي الطريس قد أرسل رسالة إلى السلطان الحسن الأول يجيبه فيها بأن السفير عبد الصادق الريفي الذي تم تعينه للسفر إلى الفاتيكان صحبة الطالب أحمد الكردودي قد اعتذر عن السفر بسبب مرض مفاجأ، فأجابه السلطان بأنه توصل برسالة من السفير المذكور أعلمه فيها بمرضه وأنه قبل عذره وأراحه من السفر، وأنه قام بتعينه (أي الطريس) بدلاً عن عبد الصادق ومن أنه أمر هذا الأخير بأن يرسل ولده محمد مع الطريس للسفر إلى الفاتيكان ويأمره أن يعيد إليه رسائله التي كان أرسلها للخديم عبد الصادق ويعلمه أنه أرسل له الرسالة التي يجب عليه أن يسلمها للبابا، ويأمره بعدم الإطالة هناك وأن يرجع بمجرد انتهاء المهمة ليتلقى التعليمات بشأن ما سيقوم به في مؤتمر مدريد الثاني الذي كان قد عينه السلطان لتمثيل المغرب فيه، ويعتبر هذا الحدث من الأحداث البارزة التي ميزت العلاقات بين المملكة المغربية وبين حاضرة الفاتيكان.

مضمون الوثيقة الرابعة: يخبر السلطان الحسن الأول في هذه الرسالة الجوابية أنه توصل برسالته التي يخبره فيها أنه بصدد للسفر إلى إيطاليا لتهنئة البابا مصحوبًا بالكاتب أحمد الكردودي ومحمد بن عبد الصادق الريفي على متن البارجة التي أرسلتها دولة إسبانيا. وبالفعل ففي يوم ١٢ فبراير أبحر المركب "قشتالة" (Castilla) يحمل على متنه السفارة المغربية برئاسة النائب السلطاني الحاج محمد الطريس الذي كان يرافقه الكاتبان الحاج أحمد طايطاي ومحمد بن عبد الصادق والملحقان الفقيه أحمد الكردودي ومحمد البخاري وثلاثة من الأعوان. وقد صحبت السفارة الراهب خوصي ليرتشوندي (J.Lerchundi) الذي كان معززًا بالأب ضومينو كارسيا (D.Garcia) وهكذا ففي ٢٥ فبراير توجهوا إلى حاضرة الفاتكان على متن عربة السفارة الإسبانية محفوفين بالحراسة الشرفية التابعة للبابا.[٦٥] وقد استقبلوا عند الزوال من طرف ليون الثالث عشر في احتفال كبير حضره جمهور من الأعيان والنبلاء الرومان كان من بينهم الأميران: كولونا وأوزيني، كما حضره سائر السفراء والمبعوثين وقد ألقى الحاج محمد الطريس خطابا هنأ فيه البابا وعبر فيه عن رغبة المملكة المغربية في الحفاظ على العلاقات الطيبة بين البلدين، وسلم للبابا الخطاب الذي أرسله له السلطان المغربي ،وقد ألقى البابا بدوره خطابا أشاد فيه بالعلاقات بين الدولتين.

وقد أثارت هذه السفارة الأولى من نوعها ردود فعل مختلفة في شتي الأوساط السياسية، وهكذا وجدنا الصحافة الإسبانية تعتبر هذه المبادرة الحسنية "شجاعة" تستحق الإعجاب والإكبار، كما تحدث عنها المؤرخون الأجانب فيما بعد على أنها مبادرة خارقة للعادة على حد تعبير لوبيز(Lopez) بينما قال الأب كاسطيلانوس (Castellanos) أنه حدث يتجاوز كثيرًا أحداث التاريخ السياسي والديني للملوك المغاربة. وقد تساءل المعلقون عن الأهداف التي كان يتوخاها العاهل المغربي من إرسال هذه البعثة إلى حاضرة الفاتيكان، ولم يستبعد فيرو الذي ظل مشغولا بهذه الزيارة أن يكون من جملة دوافع السلطان إلى القيام بهذه المبادرة منافسة سلطان القسطنطينية الذي بعث وفدًا للتهنئة على نحو ما فعلته إيران ومصر...،إن العاهل المغربي حسب ما يفهم من غضون الرسالة التي بعث بها إلى البابا، يعتبر الممثل الشرعي الوحيد للعالم الإسلامي لدى المرجع الأكبر للعالم المسيحي.[٦٦]

مضمون الوثيقة الخامسة: يخبر السلطان الحسن الأول نائبه الحج محمد بن العربي الطريس بأنه توصل برسالته التي أعلمه فيها بأنه أناب عنه الحاج محمد الزكاري إلى أن يرجع من الغرض الذي توجه له، حيث كان الطريس قد مثل المغرب في حفلات الفاتيكان نيابة عن السلطان، بعد أن عجز القائد عبد الصادق بن أحمد الريفي عن القيام بهذه المهمة لمرض طرأ عليه في أخر ساعة ،وتوجه النائب الحاج محمد الطريس إلى إيطاليا مصحوبا بالأب ليرشوندي على متن البارجة الإسبانية قشتالة كما علمنا من خلال الوثيقة الرابعة وهذا خلاف ما ورد في "الإتحاف" (لعبد الرحمان بن زيدان، ج ٢، ص: ٤٣٤) والذي ذكر أن القائد عبد الصادق بن أحمد الريفي هو الذي مثل المغرب في هذه الاحتفالات.

مضمون الوثيقة السادسة: في هذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى الأمين الحاج محمد الزكاري يعلمه بوصول رسالته التي يخبره فيها بما أعلمه به سفير إسبانيا من أن الدول المشاركة في مؤتمر مدريد قد وافقت على عقد النسخة الثانية من هذا المؤتمر في شهر ماي من سنة ١٨٨٨م ومطالبته بإرسال السفير المغربي على وجه السرعة مع التفويض له بظهير من طرف السلطان ليدلي به وقت الحاجة إليه، ويجيب السلطان بأن السفير المعين قد اتجه لطنجة لينطلق منها إلى مدريد وفي حوزته الظهير المطلوب، ومن أنه قد أوصي بأن يأخذ حذره مما يقترحه عليه السفير الإسباني.

مضمون الوثيقة السابعة: كان الأمين الحاج محمد الزكاري قد كتب للسلطان الحسن الأول . حسب ما يفهم من الرسالة. يخبره بأن السفير الإسباني قلق من تأخير وصول السفير المغربي المعين للحضور في مؤتمر مدريد، فأعلمه السلطان في هذه الرسالة الجوابية بأن من تم إرساله لتمثيل المغرب في هذا المؤتمر هو الخديم محمد بن العربي الطريس، وأن هذا الأخير سافر في الثامن من شهر ماي، بهدف حضور هذا المؤتمر.

مضمون الوثيقة الثامنة: يخبر السلطان الحسن الأول في هذه الرسالة نائبه محمد بن العربي الطريس بأنه توصل برسالته التي أخبره فيها بأنه أطلع السفير الإسباني على التقاييد التي كان أرسلها السلطان والمتعلقة بالإصلاحات التي يجب إدخالها على اتفاقية مدريد، وما تبين للسفير الإسباني من اختصار أو زيادة بعض الفصول حيث زاد على ما في التقاييد المقترحة من طرف السلطان ثلاثة فصول، ومن أنه أرسل تقيدًا يتضمن الإصلاحات التي قام بها و تأكيده على ضرورة إرسال هذه التقاييد إلى السلطان، وأعلامه بأنه يستعد للسفر لمدريد وأنه بمجرد تحديد موعد المؤتمر سيخبره بذلك حتى يتوجه لحضوره ،فكان جواب السلطان بأنه توصل بالتقييد المذكور وقام بإصلاحه وأمر الطريس بأن يرسله للسفير بعد أن يتأمله.

مضمون الوثيقة التاسعة: هذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى محمد بن العربي الطريس يخبره فيها بوصول رسالته وأنه علم من خلالها أن السفير الإسباني أعلمه بعدم إمكان انعقاد مؤتمر مدريد بسبب مطالبة ممثل إنجلترا بالتفاوض في الشؤون التجارية وعدم الاقتصار فقط على مناقشة مسألة الحماية «...وصل كتابك بما أخبرك به باشدور إسبانيا من تعذر أمر الجمع المعلوم لاشتراط النجليز لحضوره فيه المفاوضة في أمر التجارة وعدم الاقتصار على أمر الحماية ....»، ومن أن فرنسا لها نفس مطالب انجلترا غير أنها لم تصرح بها علانية، ومن أن الحكومة الإسبانية بعد المفاوضات التي أجرتها مع الحكومة البريطانية توصلت إلى اتفاق يقضي برفع هذه الشروط إلى السلطان لإدلاء برأيه فيها بالموافقة أو الرفض، ومن أن هذا المؤتمر يحظى بالمتابعة من طرف الصحافة العالمية حيث كثر بشأنه القيل والقال «... وذكرت أن خوض أهل الجوازط في شأن هذا الجمع بما شرحته كثر في كل محل...» ثم يذكر السلطان رأي الطريس في هذه التطورات والذي أدلي به في المراسلة السابقة حيث يقول«... وأن غاية ما تلخص لك من ذلك إن تعذر الجمع فيه سعادة وخير حيث كانت نتيجته المأمولة عندهم خصوصا الثلاثة الذين أشرت إليهم هي ما بينته...».

فالطريس عبر هنا عن ارتياحه لعدم انعقاد المؤتمر على اعتبار أن الدول الأجنبية لم تكن لديها نوايا حسنة بشأن إصلاح نظام الحماية القنصلية وإنما كان هدفها الأساسي هو الحصول على المزيد من الامتيازات التجارية، واقترح على للسلطان بأن يصرف نظره عن هذا المؤتمر وأن يصدر قانون جديدًا ينظم علاقة المغاربة مع الأجانب مع إلزام العمال التخفيض من الضرائب حتى يقل تسابق المغاربة عن البحث عن الحماية وبالتالي يحصل الاستغناء عن طلب إسقاط الحماية من الدول الأوروبية، فالطريس يقترح هنا معالجة الأزمة من الداخل بعدما تيقن أن الجهود الخارجية لن تعطي أكلها ولن تسفر عن حلول جدية يقول"... وإن اقتضى نظرنا الشريف الضرب صفحا عن هذا الجمع وجعل قانون ضابط لمخالطة الرعية مع الأجانب مع إلزام العمال التخفيف عن قبائلهم من الكلف[٦٧] يتلاشى أمر الحماية بذلك ويحصل الاستغناء عن طلب إسقاطها...". والملاحظ في هذه الرسالة؛ أن خطاب السلطان إخباري بالدرجة الأولى فهو لم يقم بتوجيه أي أوامر للنائب الطريس وإنما استعرض رأيه الذي يبدو ضمنيا أنه مقتنع به ويتفق معه، فهذه الكلمات تعبر عن مبدأ التشاور في الرأي بين السلطان الحسن الأول ومحمد بن العربي الطريس الأمر الذي تفتقره كثير من الرسائل السلطانية الأخرى التي تعبر عن رأي السلطان ولا شيء غير رأي السلطان دون أي تبادل للأفكار والآراء.

مضمون الوثيقة العاشرة: كان النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس . حسب ما يفهم من سياق الرسالة. قد كتب للسلطان يخبره بما أعلمه به السفير الإسباني من أنه أطلع الدول على المقترحات التي طرحها السلطان لإصلاح بنود مؤتمر مدريد، فرفضت هذه الإصلاحات وربطت موافقتها عليها بقبول السلطان بالامتيازات والإنعامات التجارية الجديدة التي طلبتها ألمانيا وانجلترا وفرنسا، فقد سعت ألمانيا في عام ١٨٨٨ م الى إقناع السلطان الحسن للحصول على ميناء يصلح كمحطة بحرية لخدمة الأسطول التجاري الألماني، إلا ان السلطان رغم رغبته في التقرب من ألمانيا رفض ذلك، خوفًا من ان تطالب الدول الأخرى بمنح مماثلة[٦٨]، كما اشترطت القيام بإصلاحات قانونية تتمثل في إنشاء البرلمان وتنظيم القضاء لضمان حقوق الرعايا الأجانب في المغرب "...وترتيب الأمُور الشرعية وجعل المجالس لضمان حقوق الرعايا الأجنبية بمراكشة حسبمَا في كتابه الذي وجهت مع النسخَة مما أملاه عليك وأمَل أن يجابوا به عن الكتاب المذكور...".

وفي هذه الرسالة أيضًا يبرز مبدأ التشاور وتبادل الأفكار والآراء بين السلطان والنائب السلطاني محمد بن العربي الطريس فهنا مثلاً يستعرض السلطان رأي الطريس دون تحفظات"... وذكَرتَ أن المتعَين هو الاقتصار لهُم في الجواب على ما بينتَهُ لكون الجواب الذي تضمنَته النسخة المذكورة فيه ما شرحته وصار بالبال..." ثم يأمره بأن يجيب السفير بما تتضمنه الرسالة التي سيرسلها صحبة هذه الرسالة، وربما الرسالة التي يتحدث عنها السلطان هنا هي الرسالة الحادية عشرة باعتبار أنها تحمل نفس التاريخ وتصب في نفس سياق مضمون الرسالة العاشرة. ويبدو من خلال هذه الرسالة أن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا تعللت بأن ما يعرقل إصلاح بنود مؤتمر مدريد هو عدم وجود برلمان في المغرب ولا قضاء منظم يضمن العدل بين المتقاضين. حتى تفوت

على المغرب فرصة إصلاح نظام الحماية، ولكن في الواقع أن فرنسا وقفت ضد تنظيم هذا المؤتمر لأنها لم تكن واثقة في الحصول على ضمانات ولا مواجهة أطراف النزاع في مؤتمر دولي قد يطرح المسألة المغربية ككل في وقت لم تكن فيه الظروف مواتية.[٦٩] كل هذا دفع كل من المفوض فيرو وخلفه جول باطنوطر إلى نبد كل مبادرات الدول الأخرى في كل ما له علاقة بتعديل نظام الحمايات، حيث كانا يعتبران أن كل المبادرات المتخذة في هذا الباب لا تتوخى أساسًا سوى ضرب مصالح فرنسا ورغبتها في استكمال توحيد شمال افريقيا تحت إمرتها ورايتها، لذلك كان المفوضان يبدلان قصارى جهدهما لتخويف السلطان وتحذيره من مغبة الإنصات للنصائح الداعية إلى عقد مؤتمر دولي ثان أو فتح مفاوضات تجارية على أساس تحرير الصادرات مقابل مراجعة نظام الحماية.[٧٠]

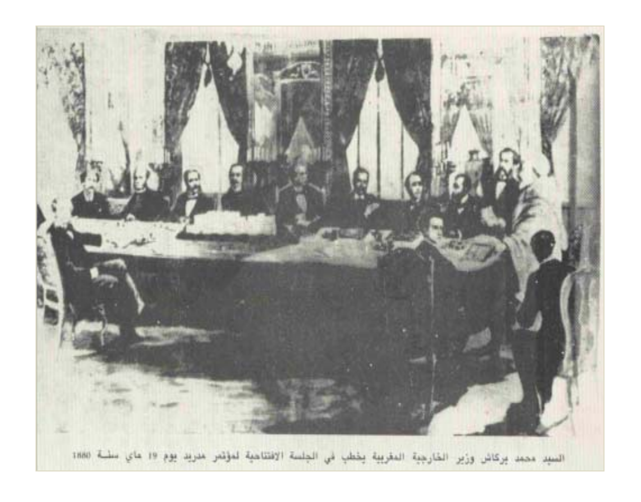
مضمون الوثيقة الحادية عشرة: يمكن اعتبار هذه الرسالة بمثابة تتمة للرسالة السابقة أو توضيح لها فهذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى محمد بن العربي الطريس جاءت كما هو الحال بالنسبة للمراسلة السابقة بعد ما أرسل الطريس رسالة إلى السلطان يخبره فيها بأنه توصل برسالته وبرسالة السفير الإسباني التي أخبره فيها بأن الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا وانجلترا رفضت المقترحات السلطانية المتعلقة بإصلاح وفق مدريد وطالبت السلطان بقبول بمجموعة من الامتيازات التجارية الجديدة كشرط أساسي لقبولهم بهذه الإصلاحات، وأن السفير ينتظر إجابته عن رأي السلطان في هذه الشروط، وأمام تلك الضغوط المتزايدة طلب السلطان إعطائه مهلة حتى يستشير رعيته وبالذات العلماء حيث يقول"...وها نحن نتروى ونمعن النظر في ذلك ونستشير فيه ذو النظر والذكاء والمعرفة من أهْل مدن الإيالة ومن كبراء قبائل البادية أهل العصبية وعرفائهم، ونرجُو اللّه أن يشرح الصدور لما فيه الخيْر وييسر ما فيه المصلحَة لهذه الرعية ولرعية الدول المحميين..."[٧١] و في الأخير يأمر الطريس بأن يوجه الشكر للسفير الإسباني لوقوفه إلى جانب المغرب في هذه القضية ويطلب منه أن يوجه الشكر إلى دولته نيابة عن السلطان. والواقع أن إسبانيا لم تقف إلى جانب المغرب حبًا فيه وفي مصلحته وإنما كانت ترمي من خلال دعم المغرب في تنظيم هذا المؤتمر إلى المحافظة على الوضع الراهن وقطع الطريق على فرنسا التي أخذت طموحاتها تزداد في المغرب. ما جعل إسبانيا تميل أكثر نحو سياسة التقارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية الموجهة ضد فرنسا في أحوال كثيرة، وبالتالي العمل على إفساد خطط فرنسا في المغرب ومن ذلك ما قامت به إسبانيا في تأييد طلب المغرب لعقد مؤتمر دولي جديد ١٨٨٨م يسمح بمراجعة بنود مؤتمر مدريد كما استخلاصنا من مضمون الوثيقة.

مضمون الوثيقة الثانية عشرة: يخبر السلطان المولى عبد العزيز النائب الطريس بأنه بلغته أخبار بأن دولة إسبانيا عازمة على الكلام مع السفير الحاج عبد الكريم بريشة في شأن تنظيم مؤتمر بمدريد يجتمع فيه جميع سفراء الدول للتفاوض في أمر بنود مؤتمر مدريد وخاصة البنود المتعلقة بالحماية والمخالطة، ولذلك أمر السلطان النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس بأن يعلم السفير عبد الكريم بريشة بذلك ويوصيه بأن يجيبهم إذا تكلموا معه في هذه المسألة بأنه ليس لديه إذن من السلطان للتكلم في هذه القضية وأنه لا يمكنه التحدث عن شيء خارج عن قضية مليلية باستثناء موضوع القنصل الذي أرادوا تعينه بفاس، ومن هنا يتضح أن السلطان كان يحتكر العلاقات الخارجية ويأمر السفراء بأن لا يتجاوزوا الأوامر والمهمة التي وجهت لهم، وبالتالي فالسفراء لم يكن لهم من الصلاحيات ما يجعلهم يتفاوضون في قضايا الدولة التي لم يكلفهم بها السلطان.

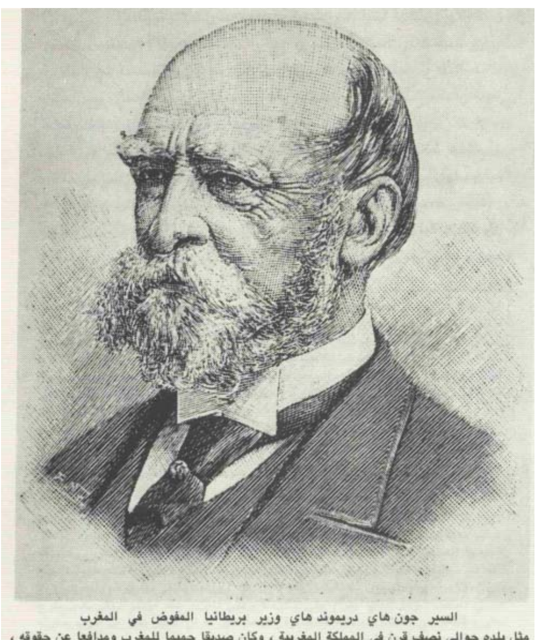
خَاتِمَةُ

كان المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبخاصةً في الثلث الأخير منه يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه الحديث، ذلك أنه كان مهددًا في أمنه على الصعيدين الداخلي والخارجي، وصار مدعوًا إلى توفير أسباب الأمن والبقاء داخليًا، ودحر الأخطار المحدقة به خارجيًا. كل ذلك جعل المخزن المغربي يقوم بمحاولات يائسة لتصحيح هذه الأوضاع ومن ذلك حسب ما تطلعنا عليه الوثائق، مطالبة المخزن المغربي بعقد مؤتمر ثاني بمدريد سنة ١٨٨٨م لمراجعة قرارات المؤتمر الأول والحد من ظاهرة الحماية القنصلية وقد أيدت إسبانيا طلب المغرب لعقد هذا المؤتمر وذلك بغية المحافظة على الوضع الراهن و قطع الطريق على فرنسا التي كانت أطماعها تزداد بقوة في المغرب في الوقت الذي كان فيه الدور الإسباني قد تراجع بشكل كبير خاصة بعد استيفاء الإسبان للغرامة المالية التي فرضت على المغرب بعد حرب تطوان، لكن فرنسا رفضت بشدة تنظيم هذا المؤتمر لأنها لم تكن واثقة في الحصول على ضمانات ولا مواجهة أطراف النزاع في مؤتمر دولي قد يطرح المسألة المغربية ككل في وقت لم تكن فيه الظروف مواتية، ولذلك طالبت فرنسا وانجلترا بمجموعات من الإنعامات والامتيازات التجارية الجديدة كشرط أساسي لموافقتها على عقد هذا المؤتمر لكن السلطان رفض الإذعان لهذه المطالب وصرف نظره عن عقد هذا المؤتمر وحاول إيجاد حلول للأزمة من الداخل لكن بدون جدوى فكل هذه المحاولات باءت بالفشل، فقد نجحت الإتفاقات والمواثيق التي فرضت على المغرب في تثبيت مواقع القوى الإستعمارية بالمغرب و التحكم في سير سياسته والمقامرة بمصيره إلى أن تمكنت في النهاية من انتزاع استقلال البلاد سنة ١٩١٢م.

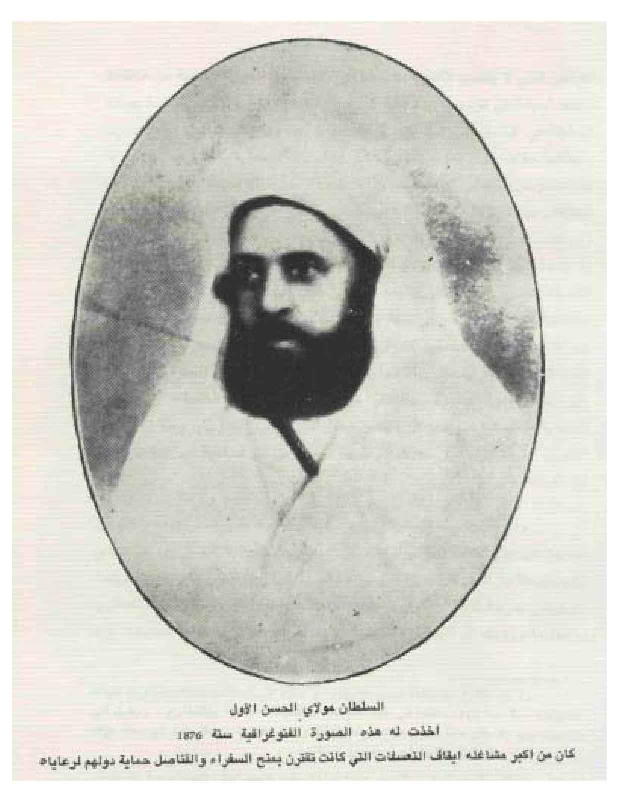
الملاحق:



السيد محمد بركاش وزير الخارجية المغربية يخطب في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد يوم 19 ماي سنة 1880



السير جون هاي دريموند هاي وزير بريطانيا المفوض في المغرب
مثل بلده حوالي نصف قرن في المملكة المغربية ، وكان صديقا حميما للمغرب ومدافعا عن حقوقه ، وهو الذي أقنع حكومته بدعوة الدول الأجنبية لعقد مؤتمر دولي خارج المغرب للنظر في مشكلة الحماية القنصلية .
ص 19



السلطان مولاي الحسن الاول
اخذت له هذه الصورة الفتوغرافية سنة 1876
كان من اكبر مشاغله ايقاف التعسفات التي كانت تقترن بمنح السفراء والقناصل حماية دولهم لرعاياه



الحاج محمد الزبدي يتوسط اعضاء السفارة التي ارسلها السلطان مولاي الحسن الأول في شهر ماي سنة 1876 الى فرنسا وانكلترا وبلجيكا وايطاليا للتذاكر مع حكوماتها في شأن الحماية القنصلية .
يرى عن يمينه السيد بناصر غنام وعن يساره السيد ادريس الجعيدي .
ص 62



نموذج للوثائق المعتمدة

الهَوامِشُ:

* الوثائق المخزنية التي اعتمدت عليها الدراسة، وثائق توجد أصولها في قسم الأرشيف – المكتبة العامة والمحفوظات في تطوان، المغرب.

(١) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٣، ص٣٩-٥٣.

(٢) عبد الواحد الناصر، **التدخل العسكري الأجنبي في المغرب، قراءة في جيوستراجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**، تقديم عبد الهادي التازي، الرباط، ١٩٩٩، ص:٩.

(٣) هند محمد العبد الله المطلق، **الإمتيازات الأجنبية وأثارها على استقلال المغرب الأقصى١٨٥٦-١٩١٢**، أطروحة لنيل الدكتوراه من قسم التاريخ بجامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص:١

(٤) الحماية القنصلية ويقصد بها أن يمنح الممثلون الدبلوماسيون والقنصليين المعتمدون في بلد ما حماية دولهم لرعاياه فيصرون وهم يحملون جنسيته ويقيمون باستمرار فوق أرضه غير خاضعين لقوانينه ولا ملزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنهم أداءه من الضرائب والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية ويستطيع ممثلو الدول الأجنبية منح هذه الحماية بموجب اتفاق يبرم بين دولهم والدول المعتمدين فيها أو بمقتضى أي اتفاق يبيح ذلك لدولة أخرى، ويحق لكل دولة صديقة أن تتمتع بما فيه من فوائد وامتيازات. للتوسع أكثر انظر (عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠م**، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٥، ص:٥).

(٥) علال الفاسي، **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى١٩٤٨، القاهرة، ص:٦.

(٦) محمد كنبيب، **المحميون**، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٤٧، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، منشورات باب أنفا، الطبعة الأولى١٤٢٣/٢٠١١، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط،المغرب،ص:٣٢٤

(7) Michel. Nicolas Economie de subisistonos. le Maroc précolonial .institut français de orchéalogée oriental .le Coire 1997 p 14

(٨) عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠م**، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٥، ص٨.

(٩) نفس المرجع، ص:٩.

(١٠) محمد العربي معريش، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول ١٨٧٣-١٨٩٤م/١٢٩٠-١٣١١هـ**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٩، بيروت، لبنان، ص٢٠.

(١١) عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الجزء الثالث، تحقيق الدكتور على عمر، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م القاهرة، ص٢٠٢.

(١٢) المرسوم الذي يصدره السلطان في المغرب له قوة القانون. (لتوسع أكثر انظر عبد الوهاب بن منصور، **الوثائق**، مجموعة دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، الجزء الثاني، المطبعة الملكية، الرباط، ص: ١٢٧. انظر أيضًا: الدكتور تركي عجلان الحارثي، مقال، **التنافس التجاري بين الدول الأجنبية في المغرب الأقصى وأثره على استقلاله**، جامعة الملك عبد العزيز- جدة).

(١٣)عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ج٥، ص.٢٠٦.٢٠٧.

(١٤) كلمة إسبانية وتعني الامتيازات أو الاحتكار لسلعة معينة حيث إن السلطان كان يبيع بعض السلع في مزايدة على التجار ويعود ريع ذلك إلى بيت المال. (انظر: عبد الوهاب بن منصور الوثائق، ج ٢، ص. ٢٠٢، انظر أيضًا: الدكتور تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق).

(١٥) خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر ١٨٥٦-١٨٨٦**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، ١٩٩٧، ص٦٣. (انظر أيضًا: الدكتور تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق).

(١٦) محمد كنبيب، المرجع السابق، ص:٨٤، انظر أيضًا، خالد بن الصغير، نفس المرجع، ص:٩١

(١٧) عبد الرحمان بن زيدان، مرجع سابق، ص:٢٣٠.

(١٨) محمد كنبيب، المرجع السابق، ص:٨٥.

(١٩) محمد كنبيب، المرجع السابق، ص:٨٧، انظر أيضًا: محمد داود، **تاريخ تطوان**، المطبعة المهدية، تطوان، ج ٤، ص. ١٣١-١٤٠.

(٢٠) إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الحاضر، من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، الجزء الثالث نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء ٢٠٠٩م،ص،٢٤٣-٢٤٤، (انظر أيضًا: الدكتور تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق)

(٢١) عبد الرحمن بن زيدان، مرجع سابق، ج٣، ص. ٥٦٣

(٢٢) عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص. ١٧.

(٢٣) عبد الوهاب بن منصور، نفس المرجع، ص:١٧.

(٢٤) فارس محمد خير، **المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢**، مكتبة دار الشروق، بدون تاريخ، بيروت، ص:٦٧.

(٢٥) الدكتور تركي عجلان الحارثي، مقال، **التنافس التجاري بين الدول الأجنبية في المغرب الأقصى وأثره على استقلاله**، جامعة الملك عبد العزيز – جدة، انظر أيضًا: مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية بالمغرب ١٢٨٠-١٣١١ هـ/ ١٨٦٣-١٨٩٤م**، ج ١، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٤، ص. ١٤٨.

(٢٦)عبد الرحمن بن زيدان، مرجع سابق، ص. ٥٦٥.

(٢٧) الدكتور تركي عجلان **الحارثي**، مقال، **التنافس التجاري بين الدول الأجنبية في المغرب الأقصى وأثره على استقلاله**، جامعة الملك عبد العزيز – جدة.

(٢٨) عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص. ٣٦.

(٢٩) عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق ، ص. ٣٣.

(٣٠) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص:٤٨ انظر أيضًا، عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد**، المرجع السابق، ص:٦٠.

(٣١) عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية**، المرجع السابق، ص:٥٠.

(٣٢) عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية**، المرجع السابق، ص:٥١.

(٣٣) تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق.

(٣٤) محمد أحمد بن عبود، **مركز الأجانب في مراكش، دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله**، مطبعة الشويخ، تطوان، ١٩٨٠، ص. ٧٥.

(٣٥) محمد العربي معريش، نفس المرجع، ص٢٠٣.

(٣٦) محمد العربي معريش، نفس المرجع، ص:٢٠٤.

(٣٧) محمد العربي معريش، نفس المرجع، ص:٢١٤.

(٣٨) عبد الوهاب بن منصور، **الوثائق**، مجموعة دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، الجزء الرابع، المطبعة الملكية، الرباط، ص:١٠٣.

(٣٩) محمد العربي معريش، نفس المرجع، ص:٢١٥.

(٤٠) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص:٢٣٨.

(٤١) محمد كنبيب، المرجع السابق، ص:٣٢٤.

(٤٢) أصلها مخطوط يوجد في قسم الأرشيف بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٤٠/٦ وثيقة رقم: ٧٥٢.

(٤٣) نفس الأصل والمصدر، مح ٤٨\٦ وثيقة رقم:٧٦٠.

(٤٤) نفس الأصل والمصدر، مح ٦٣\٦ وثيقة رقم: ٧٧٥.

(٤٥) نفس الأصل والمصدر، مح ٦ \٧٣ وثيقة رقم:٧٨٥.

(٤٦) نفس الأصل والمصدر، مح ٧٥\٦ وثيقة رقم: ٧٨٧.

(٤٧) نفس الأصل والمصدر، مح٦\ ١٠٦ وثيقة رقم: ٨١٨.

(٤٨) نفس الأصل والمصدر، مح ١١٤\٦ وثيقة رقم:٨٢٦.

(٤٩) نفس الأصل والمصدر، مح ١٢٠\٦ وثيقة رقم:٨٣٢.

(٥٠) نفس الأصل والمصدر، مح١٣٦\٦ وثيقة رقم:٨٤٨.

(٥١) نفس الأصل والمصدر، مح٦ \١٥٨ وثيقة رقم: ٨٧٠.

(٥٢) نفس الأصل والمصدر، مح ١٥٩\٦ وثيقة رقم ٨٧١.

(٥٣)نفس الأصل والمصدر، مح ١٣\٥٨ وثيقة رقم ١٨٢٥.

(٥٤) الرسالة العاشرة، مح١٥٨\٦ وثيقة رقم: ٨٧٠.

(٥٥) الرسالة التاسعة، مح١٣٦\٦ وثيقة رقم:٨٤٨.

(٥٦) للتوسع أكثر حول بنية هذا النوع من الوثائق المرجو الاطلاع على كتاب أستاذنا - إدريس بوهليلة، **الجزائريون في تطوان خلال القرن ١٣ هـ/١٩ م**، مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي، منشورات الشباك، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/٢٠١٢ م، مطبعة المهدية-تطوان، المغرب ص:٢١-٢٢.

(٥٧) إدريس بوهليلة، نفس المرجع، ص:٢٢-٢٣.

(٥٨) الرسالة الأولى، مح ٦ \٤٠ وثيقة رقم: ٧٥٢.

(٥٩) الرسالة الرابعة، مح ٦٣\٦ وثيقة رقم: ٧٧٥.

(٦٠) الرسالة التاسعة، مح١٣٦\٦ وثيقة رقم:٨٤٨.

(٦١) أصلها من GAZITA من اللغة السائدة بالبندقية في القرن ١٦ م وكانت تطلق على نقود صغيرة تشكل ثمن لبعض الأوراق الإخبارية المطبوعة هناك ثم اتسع معنى الكلمة ليشمل الجرائد نفسها وسرعان ما انتشر تداولها في البلاد الايطالية بصيغة (GAZZITTA) ومن اللغة الايطالية انتقلت الكلمة إلى لغات أوربية أخرى مثل الفرنسية والاسبانية ولا يستبعد أن تكون الكلمة قد تسربت إلى المغرب من شبه الجزيرة الإيبرية.

(٦٢) عبد الرحمان بن زيدان المرجع السابق، ج٢، ص:٤٣٤.

(٦٣) عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**، المجلد التاسع، عهد العلوين ١٤٠٨.١.١٩٨٨م، ص١٠١.

(٦٤) إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص٢٧٣.

(٦٥) عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص:١٠١.

(٦٦) عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص:١٠١.

(٦٧) يقصد به التكاليف والإتاوات والضرائب الإضافية التي يفرضها المخزن.

(68) Jen- Louis Miege, le maroc El europe (1830-1894) Pariss, 1961, P. 181.

(٦٩) محمد العربي معريش، المرجع السابق، الهامش رقم ٤، ص:٢٣٨.

(٧٠) محمد كنبيب، المرجع السابق، ص:٣٢٥.

(٧١) المحميين ج: محمي، طبقة نشأة عن ظهور نظام الحماية القنصلية في المغرب والمحميون هم الذين تمنحهم دولة أجنبية هم وأسرهم حمايتها لخدمتهم السفراء والوزراء المفوضين والقناصل ونوابهم والوكلاء القنصلين كالكتاب والمترجمين والخدام والحراس والأعوان والجواسيس... للتوسع أكثر انظر: (عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية**، المرجع السابق).

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

العلاقات التجارية المغربية الفرنسية من خلال المراسلات الدبلوماسية (١٨٨٤ – ١٩٠٠)



د. إلياس فتوح

دكتوراه في التاريخ المعاصر

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

فاس – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

تحاول هذه الدراسة رصد تطور العلاقات التجارية المغربية الفرنسية نهاية القرن التاسع عشر، وكيفية تدبير المغرب لتجارته في فترة تميزت بغزو السلع الفرنسية للسوق المغربية، واستفادة الأوروبيين من المواد الأولية التي وفرها المغرب، وهو ما ساهم في تعزيز الحضور الفرنسي ومد نفوذه التجاري في كافة مدنه. ورغم عدم قدرة المغرب على مجاراة التجارة الفرنسية، فإنه حاول القيام بالعديد من الإجراءات للحفاظ على بعض عائداته الجمركية على الأقل، كتعزيز مراقبة السفن لمحاربة ظاهرة التهريب، وإصلاح نقدي لتطوير العملة المغربية مقابل الأوروبية وجعلها ذات قيمة في المبادلات التجارية، ولا يمكن أن نغفل أنه استفاد في علاقاته التجارية مع فرنسا خاصة والأوروبيين عامة حيث وطأت المعاملات التجارية الحديثة أرضه من مثل المصارف والشركات الكبرى وغيرها. إن هذه الأمور يمكن استقراؤها من المراسلات الدبلوماسية نهاية القرن التاسع عشر التي خلفتها لنا كل من دار النيابة والمفوضية الفرنسية بطنجة والمحفوظة في عدة محافظ بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، فهي وثائق تشير إلى الوجهة الرسمية لكلا الدولتين في تعاملها مع مختلف القضايا التجارية، ومن هنا تبرز أهميتها في كتابة تاريخ للعلاقات التجارية بين البلدين. وقد حافظنا عند اطلاعنا عليها على لغتها وأسلوبها التي كتبت به ضمانا للأمانة العلمية والتاريخية، وإن كانا (اللغة والأسلوب) يعكسان إحدى مظاهر التخلف والانحطاط الذي وصل إليه المخزن في هذه الفترة من خلال اختلاط اللغة العربية بالدارجة المغربية في مختلف الرسائل التي عثرنا عليها.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤

تاريخ قبول النشر: ٣٠ مارس ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

الاقتصاد المغربي، التجارة الدولية، التجارة الفرنسية، القرن التاسع عشر، الدبلوماسية المغربية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

إلياس فتوح. "العلاقات التجارية المغربية الفرنسية من خلال المراسلات الدبلوماسية (١٨٨٤- ١٩٠٠)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٣٣ – ٤١.

مُقَدِّمَةُ

شهدت العلاقات التجارية بين المغرب وفرنسا خلال القرن التاسع عشر، لاسيما في النصف الثاني منه، نموًا مضطردًا أدى إلى ارتفاع نسبة المبادلات سواء من ناحية قيمتها أو حجمها، بسبب زخم المعاهدات التجارية التي أبرمها المغرب مع مختلف الدول الأوروبية، والتي ساهمت في فتح الأسواق المغربية أمام اجتياح الرأسمالية الأوروبية كمعاهدات (١٨٥٦،١٨٦١،١٨٦٣)، والتي عملت على التقليص من قيمة التعريفة الجمركية على الواردات والصادرات، وحمل المغرب على تصدير مواد بعينها دون أخرى كانت محرمة أثناء فترات قوته. غير أن المغرب الذي كانت بنياته لاتزال تتميز بجمودها-عكس ما كان يحدث في أوروبا عامة وفرنسا خاصةً، لم يكن ليواكب هذا التطور الاقتصادي العالمي ببنياته الاقتصادية الهشة، وهو ما شكل أحد العراقيل المهمة أمام هذه المبادلات التجارية التي ربطته طيلة القرن التاسع عشر مع أوروبا الرأسمالية. ولئن وصفت هذه المبادلات أو العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع المغرب بأنها نتاج ضغوط هدفها الأساسي تحقيق السيطرة على المغرب، فإنه لا يمكننا أن نغفل في ذات الوقت أنها

أدخلت معاملات تجارية جديدة وطورت أساليب التجارة بالمغرب، حيث بدأت ظهور الشركات في البلاد، وارتفعت العائدات المالية المستخلصة من صادرات وواردات التجارة مع أوروبا، بالإضافة إلى بروز أولى بوادر تطور خطوط الاتصالات والمواصلات في المغرب.

لكن يبقى السؤال مطروحًا، هل يمكننا أن نتحدث في فترة القرن التاسع عشر عن علاقات اقتصادية وتجارية بين المغرب وفرنسا، أم عن ضغوطات فرضها الواقع الدولي على المغرب؟ وكيف يمكننا الحديث عن وجود علاقات أو تبادل تجاري في ظل اللا تكافؤ الاقتصادي بين الجانبين سواء من ناحية نوعية المبادلات أو نوعية الاقتصاد المتحكم في هذه العلاقات؟

أولاً: بنية الاقتصاد المغربي وتأثيرها على العلاقات التجارية مع فرنسا

إِعتمد المغرب في اقتصاده لقرون عديدة على الفلاحة كمورد أساسي لخزينته، نظرًا لعائداتها المالية المحصلة من الضرائب والمكوس من جهة، ومن جهة أخرى من المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية المرتكزة على تصدير ما تحققه الفلاحة من فائض في الإنتاج. ومن تمة خضع التبادل التجاري لتقلبات ظروف الطبيعة والمناخ المؤثرة سلبًا على الفلاحة، فالكوارث الطبيعية والاجتماعية منعت المخزن من تصدير الحبوب والمواد الغذائية لأوروبا ودفعته لسن قوانين صارمة في هذا الشأن، ومثال ذلك أنه على إثر وباء الطاعون الذي اجتاح المغرب في سنتي ١٧٩٩/١٨٠٠ والمخلفات التي خلفها على جميع المستويات، قام المخزن بإصدار قرار يعلن فيه إغلاق بعض الموانئ كالمهدية وأصيلا، ويمنع تصدير الحبوب وعلى رأسها القمح ومنتوجات المواشي كالصوف...،[١] ونجد كذلك في عام ١٨٧٧ انخفاض مستوى المحاصيل عن المتوسط، مما حتم استيراد الحبوب في المنطقة الشمالية من البلاد، حيث تردت المحاصيل في سنة ١٨٧٨، بفعل توالي سنوات الجفاف واجتياح الجراد، وارتفعت الأسعار في لمح البصر وعم القحط.[٢]

إن نوعية الاقتصاد المغربي الذي تتحكم فيه الحتميات الطبيعية، بمقارنته مع الاقتصاد الفرنسي الصناعي الذي يحركه إيقاعه الداخلي ونموه، لم يلتقيا إلا بواسطة اقتران ظرفية ملائمة لذلك: إنها ظرفية ناتجة عن تصادف طلبات أوروبا المتزايدة بين ١٨٣٠و١٨٣٦ مع سلسلة من المحاصيل المغربية الجديدة وحاجات المخزن المالية الملحة.[٣] بالإضافة إلى خضوع التبادل التجاري بين المغرب وأوروبا لتقلبات الطبيعة. وعلى عكس الاقتصاد الأوروبي، فإن الاقتصاد المغربي التقليدي لم يعرف حدودا واضحة المعالم بين مجالي التجارة والصناعة، فقد كان الصانع يبيع عادة منتجاته بنفسه، والواقع أن التمايز الاجتماعي الحقيقي لم يكن بين الصناع وصغار التجار أصحاب الحوانيت، بل بين هذين معًا ومن ينعتون «بالتجار».[٤] والأكثر من ذلك نجد أن الصناعة في مغرب مطلع القرن باتت تنحصر في المصنوعات التقليدية وتطبيق تقنيات وأشكال عتيقة وداخل محترفات "حوانيت ودرزات وفنادق" منطوية على حالها، بعيدة عن كل تأثير خارجي وعاجزة عن كل تغير أو عصرنة في آلياتها وإدارتها القديمة. فقد كانت هناك عدة مراكز للصناعات التقليدية بمختلف أسواق المدن المغربية، لكن المدينة الوحيدة التي ظلت تمثل مركز الإنتاج الهام المتنوع والكافي للاستهلاك المحلي وللتصدير صوب أسواق البلاد هي مدينة فاس.[٥] لقد شكل عدم التمايز بين الصناعة والتجارة وضعف الإنتاج الصناعي عجزا دائما في ميزان المغرب التجاري بسبب تصدير مواد فلاحية ذات قيمة ضعيفة، في مقابل استيراد مواد صناعية ذات الكلفة العالية.

ولعل ما أثر على التبادل التجاري، وسير حركة التجارة داخل المغرب ومع باقي الدول، هو افتقار البلاد إلى الطرق المعبدة، وانعدام وسائل المواصلات البحرية خارجيا، وداخليا العربات المجرورة وعدم استعمال العجلة وغيرها، بحيث كان الاعتماد على الدواب كوسيلة وحيدة في النقل، أضف إلى ذلك ممارسة أداء «الزطاطة» التي كانت تفرضها بعض القبائل في مقابل مرور القوافل التجارية وحماية بضاعتها إلى أن تبلغ مقاصدها.[٦]

بالإضافة إلى ما سلف فإن المبادلات التجارية بين المغرب وأوروبا تضررت وتعرضت للمنع في أحايين كثيرة من قبل فتاوي الفقهاء، فغالبًا ما شكلت هذه المسألة موضوع جدل مستمر في صفوف العلماء المغاربة، حيث كانت التجارة مع أرض الكفر والإقامة ضمن الكفار، محط منع أو موضوع عدد من القيود حسب الشريعة.[٧] ويشتد هذا المنع كلما تعلق الأمر بما من شأنه أن يقوي المسيحيين ضد المسلمين لذلك أفتى العلماء بحضر تصدير أية مادة من شأنها تعزيز القوة العسكرية للعدو وينطبق ذلك بالخصوص على الخيل والعتاد الحربي والمعادن والسلاح.[٨] إلا أن هذه الوضعية (وضعية المنع) بدأت في التلاشي بعد الضغوط الأوروبية على المغرب لفتح أسواقه أمام منتوجات هذه الدول أو تصدير منتجاته إليها، كما شكل الخوف من مضار الوسق وتسببه في افتقاد القوت حجة أخرى استند عليها المخزن والعلماء لتقنين تجارة التصدير، فقد أبانت التجربة أن فتح الباب على مصراعيه للصادرات كان يؤدي عادة إلى ارتفاع الأسعار وندرة المنتجات الفلاحية في السوق المحلية.[٩]

كما ساهم العامل الديني بحظ وافر في منع التجار المسلمين من تبني الأساليب التجارية الحديثة، فالخدمات البنكية ظلت مجهولة في بداية القرن التاسع عشر في المغرب، واستعمال الكمبيالات في المعاملات التجارية بقي محدودا، فالتجار المغاربة كانوا يدبرون تجارتهم باللجوء إلى المقايضة، وعند السفر إلى الخارج كانوا عادة ما يحملون معهم المال نقدا مفضلين في الغالب الريال الإسباني، أما التأمين والحماية من أخطار القرصنة والحرب

والكوارث الطبيعية فكانت من الأمور المستبعدة لتعارضها مع الدين.(١٠)

وعلى الرغم من تراجع التجارة الدولية في المغرب وعدم تقدمها وتطورها على غرار مثيلتها في أوروبا، كانت في بداية القرن التاسع عشر مجموعة من المحاولات الفردية لتطوير التجارة وأسلوب التعامل التجاري كما حدث مع الطالب بن جلون وعبد الكريم بن الطالب، وفي هذا السياق وصف القنصل البريطاني في سنة ١٨٠٤ ابن الطالب بكونه«...تاجرا نزيها وسجلاته التجارية لا تقل عن وثائق أي مصرفي أوروبي...».(١١)

ونظرًا لما سبقت الإشارة إليه، فإنه لا يمكن للعلاقات بين الاقتصاد الطبيعي المغربي والاقتصاد التجاري الأوروبي في هذه المرحلة الأولى أن تكون إلا محدودة ومتقلبة، فالبيئة الاقتصادية المغربية لم تتأثر أبدا بهذه المبادلات أو على الأقل لم تتأثر بها بالقدر الذي يجعلها تشعر بالحاجة إليها أو تتكيف مع طلباتها، كما أن الوسط التقني الأوربي هو أيضا لم يلتزم بالاتجاه نحو التجارة المغربية فلا الرساميل استقدمت ولا الجالية الأوربية استقرت بثبات لمساندة التجارة وتمكينها من اجتياز الفترات الصعبة.(١٢)

وإذا كان المخزن في النصف الأول من القرن التاسع عشر قد اعتمد سياسة احترازية تضع مجموعة من القوانين والتشريعات للحد من الاستيراد والتصدير، فإن هذا الأمر قد تغير خلال النصف الثاني من هذا القرن، حيث أدى نمو التجارة البحرية وسقوط الجزائر، إلى اضمحلال جل المحاور التجارية التقليدية، فتكالبت البلدان الأوروبية لفتح السوق المغربية، من أجل ما تحتاجه من مواد أولية لصناعتها، ثم تصريف منتوجاتها الصناعية بداخله، فمع هذه التوغلات الأوروبية التجارية التي دعمتها المعاهدات والاتفاقيات (١٨٥٦- ١٨٦١- ١٨٦٣)، توفرت في بنودها أغلبية الشروط الضرورية لتفكيك التشكيلة المغربية وإعدادها للانخراط في مسلسل نموذج التطور الرأسمالي التابع، بل الأكثر من ذلك صنع مصير المجتمع المغربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بصفة خاصة.(١٣) لقد نجح هذا التغلغل التجاري الأوروبي بالمغرب عن طريق المعاهدات، التي طالما حاولت أوروبا عامة وفرنسا خاصة الحصول على امتيازات تجارية بداخله.(١٤) وهذا ما عبر عنه الناصري بقوله: «لما وقع مع الفرنسيس هذا الصلح (مغنية) وأسقط السلطان عن الأجناس ما كانت تؤديه نتيجة ذلك كثرت أخطارهم وتجارهم بمراسي المغرب وازدادت مخالطتهم لأهله» وكانت نتيجة ذلك «أن كثرت تجارتهم في السلع التي كانوا ممنوعين منها وانفتح لهم باب كان مسدودا عليهم من قبل» وترتب عن ذلك «ارتفاع في الأثمان وانخفاض متواصل في قيمة العملة المغربية أمام تدفق النقود الأجنبية الفضية كلما تزايد حجم المبادلات الخارجية».(١٥)

ومع هذا التدخل الأوروبي لفتح أسواق المغرب وارتهان اقتصاده ومستقبله السياسي كله، ابتدأت تتكون وتنمو فئة تجارية كبرى في المدن الرئيسية كفاس ومراكش والرباط، وأخدت الملكيات الزراعية تتركز في يد فئات معينة من الشعب لتصبح فيما بعد نواة الرأسمالية الزراعية التي ستنمو وتكبر في ظل الحماية.(١٦)

وقد فاوضت الدول الأوروبية المغرب تجاريًا وماليًا وطالبت منه إلغاء القرصنة البحرية وإزالة القيود والرسوم الجمركية على الواردات والصادرات معًا، وطالبته بإعطاء امتيازات مختلفة لشركاتها ومؤسساتها ورعاياها النازلين بالمغرب فأعطاها مكرها رغم علمه بما ستخلفه من آثار سلبية على مختلف مصالحه الاقتصادية وشؤونه الداخلية منها والخارجية لأنه من جهة كان يرغب في الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي المتطور، ومن جهة ثانيةً لم يكن بوسعه أن يرفض لأن ضعفه الاقتصادي والعسكري كان قائمًا وبارزًا.(١٧)

ومهما يكن فإن هذا الاحتكاك مع الأوروبيين قد أدى إلى تطور التجارة الخارجية تطورًا ملحوظا أثناء المرحلة، تمثل في ارتفاع قيمة الصادرات والواردات وفي نمو حجمها أيضًا، حيث تضاعفت قيمة المبادلات الخارجية المغربية في نهاية القرن التاسع عشر مرات بالمقارنة مع قيمتها في سنة ١٨٣٠.(١٨) بالإضافة إلى أن نمو هذه المبادلات ساهم بشكل كبير في انتعاش المدن الساحلية وموانئها التجارية كالدار البيضاء وآسفي والجديدة والصويرة وغيرها، بسبب سرعة نموها واستقطابها لأعداد كبيرة من سكان المناطق الداخلية، غير أن نمو التجارة الخارجية لم يؤثر في اتجاه تحقيق التقدم الاقتصادي الحقيقي بمقدار ما كان عاملا لتغيير العادات الاستهلاكية وتحقيق الانفتاح الاجتماعي على المنتوجات الأجنبية المستوردة في البلاد.(١٩)

وعلى الرغم من هذا النمو فإن قيمة واردات المغرب كانت دائما تفوق قيمة صادراته، وهذا ما كان عاملا آخر أثر سلبا في الوضعية المالية والنقدية للبلاد،(٢٠) فالمغرب كان يستورد السكر والشاي الذين ارتفعت نسبتهما في الاستيراد من (١٠%) سنة ١٨٣٠ إلى (٢٥%) في أواخر القرن التاسع عشر، كما كان يستورد العتاد الحربي والأسلحة المختلفة ومختلف منتوجات الصناعة الأوروبية، أما الصادرات فإن المواد التي كانت لها أهمية: كالقمح، والشعير والصوف والخشب والجلود والمعادن والأواني الفخارية والمعدنية والزيوت.(٢١) وبالرغم من تطور هذه المبادلات التجارية فإنها لم تكن تمثل في مجموعها أكثر من عشرة ملايين بسيطة حسنية بالنسبة للموانئ المهمة مثل الصويرة والجديدة، وتقل عند ذلك بالنسبة للموانئ الأخرى كطنجة والعرائش وسلا وأنفا وأكادير، فبمقادير كهذه لم يكن المغرب قادرا على احتلال موقع مرموق في حظيرة الاقتصاد العالمي من دون أن ينجح في تحقيق إصلاحات جذرية داخلية، وهكذا ظل المغرب رهين ماضيه لم يفعل أكثر من تمديد تقاليده العتيقة، وغير قادر على تجاوزها إلى ما هو أرقى.(٢٢)

وقد دخلت فرنسا كغيرها من الدول الأوروبية بحكم المعاهدات التي كانت تربطها بالمغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في علاقات تجارية قوية مع المغرب، فإذا كانت

الحروب النابليونية تسببت في إحداث تغيير في الروابط التجارية بين المغرب والدول الأوروبية، فإن ضعف الملاحة الفرنسية أمام السيادة البريطانية على البحار كان عاملا أساسيا في إحداث إلى حد ما، قطيعة في التجارة الفرنسية المغربية، حيث انتهزت بريطانيا هذه الوضعية وعززت موقعها التجاري في المغرب، وأصبحت الشريك التجاري الأول له، واستمرت التجارة الفرنسية بالمغرب في تناقص مستمر بعد معركة الطرف الأغر لسنة ١٨٠٥، غير أن هذه الوضعية لم تساهم في انقطاع الحضور التجاري الفرنسي بالمغرب، وظلت مرسيليا تصدر المنتوجات الفرنسية إليه، رغم أنها لم تعدّ تتحكم في التجارة كما كانت قبل الثورة الفرنسية.[٢٣] إن انقطاع التجارة المشرقية بعد احتلال فرنسا للجزائر في سنة ١٨٣٠ شكلت ضربة كبيرة لاقتصاد فاس، وساهم في توجيه التجارة المغربية نحو مراسي المحيط ومن ثم إعادة الانتعاش للعلاقات التجارية بين المغرب وفرنسا.[٢٤]

غير أن هذه المبادلات التجارية بين المغرب وفرنسا ظلت محدودة ومرتبطة إلى حد كبير بالظرفية الأوروبية، ذلك أن الأمر لم يتجاوز حدود التماس سوق مترددة وقت الأزمات، حيث كانت صعوبات التموين اليومي هي التي أدت إلى الالتجاء إلى الحبوب المغربية، كما أن ارتفاع أثمنة الصوف هو الذي فتح الطريق من جديد نحو الرباط أو الجديدة. إنه طلب مؤقت ناتج عن حاجة عابرة، وهو طلب لم يستمر أمام انخفاض الأثمنة الذي يسجل بعنف كل صعوبات السوق المغربية حيث تتقلب الحمولات المستوردة ولا تستقر الأثمنة وتتغير جودة المنتوجات ويرتقب خطر العمليات البحرية.[٢٥] وهذا ما عكسته مختلف المراسلات الدبلوماسية بين المغرب وفرنسا، فقد كانت صعوبات التموين اليومي للمفوضية الفرنسية ورعاياها بالمغرب هي المحرك لطلب إذن المخزن لتموينات الحبوب خاصة القمح والشعير لرعايا الدولة الفرنسية بالمغرب، وهذا ما تعكسه الأرقام الواردة في الوثائق حول هذا الأمر(انظر الجدول التالي).[٢٦]

السنة	القمح	الشعير
١٨٨٥	٥٠٠ فنيكة[٢٧]	٣٠٠٠ فنيكة
١٨٨٨	٦١٠٠ مد	١٠٠٠فنيكة
١٨٨٩	١١٢٠فنيكة	٥٠ فنيكة
١٨٩٠	٩٠٠ مد	
١٨٩١		٨٠٠ فنيكة

بالإضافة إلى تصديره للقمح والشعير، صدر المغرب دقيق الفول وبقايا الحيوانات،[٢٨] وكذلك الأسماك التي وردت حولها رسالة تستفسر عن شروط اصطياد الأسماك بالمياه المغربية وعن إمكانية استخدام شبكات الصيد والصنانير وغيرها، وعن شروط تصدير السمك، فأجيب عنها بأنه لا مانع لدى المخزن من اصطياد الأسماك بالطرق الحديثة وتصديره، شرط أن تؤدى عليه الأعشار.[٢٩]

وكان المغرب يستورد زيت القطن، والفحم، والكبريت والشاي والسكر والمسامير،[٣٠] وكان إرسال القمح والشعير من مدينة مغربية إلى المفوضية الفرنسية يقتضي إذنًا خاصًا من المخزن الذي يراقب مختلف أعمال التجارة بالبلاد وهذا ما توضحه الرسالة التالية:«...وبعد وصلنا كتابك بأن الحاج عبد السلام الوزاني اشترى ألف فنيكة من القمح ومثلها من الشعير ولما أراد وسقها من الدار البيضاء منعه الأمناء وطلبت مطالعة العلم الشريف بذلك ليصدر أمره الشريف للأمناء المذكورين بتسريح وسقنا له رعيا للمصلحة التي بينت وأطلعت بكتابكم شريف علم مولانا وصار نصره الله على بال من جميع ما ذكرته فيه وأمرني أيده الله أن نجيبك عنه بأن ذلك لا يسقه من مرسى إلى مرسى إلا بإذن المخزن حسبما كان وقع الاتفاق مع الباشدورات بطنجة حياة سيدنا المقدس بالله عدا ما يسرح بالإذن الشريف لمئونة ديار الباشدورات بطنجة وإذا سرح ذلك للمذكور في اسمه يطلب غيره المساواة معا فيه وأمر أعزه الله بأن يسرح له من ذلك خمسمائة فنيكة من القمح ومثلها من الشعير في اسمك سدا لباب طلب المساواة معه في ذلك والكتاب الشريف للأمناء المذكورين بذلك يصلك طيه وقال نصره الله أن توقفت على تسريح أكثر من ذلك لنفسك يأمر أعزه الله لتسريحه لك في اسمك ودمت بخير وتم في ٩ شوال عام ١٣٠٣هـ».[٣١]

ولتمييز البضائع والسلع الفرنسية الواردة على المغرب، طلب من فرنسا وضع علامة خاصة بها لتمييزها حتى لا يتم اعتراض سبيلها من قبل أمناء الْمَرَاسِي: «المحب العاقل الناصح الفقيه الأجل... السيد الحاج محمد الطريس بعد مزيد السؤال عن الأحوال... فحسبما طالب منا جنابكم أن ندفع لكم مثال الوسامة الموضوعة على البضاعة الفرنسوية المسمية خند لمساعدة احترامها من أمناء الْمَرَاسِي السعيدة المغربية بموجب الأمر الصادر من الوزير المكرم السيد محمد المفضل غريط على لسان الحضرة الشريفة فنوجه إليكم طيه المثال المذكور لتبلغوه لأمناء مرسى طنجة فيفعلوا ما يتعين عليهم من احترام ماركات التجار الفرنسوية ودمتم بخير...».[٣٢]

وعلى الرغم من هذه العلاقات التجارية التي باتت أكثر تطورًا في أواخر القرن على عكس بدايته،[٣٣] فإن المخزن لم يكن يراقب تجارته أو المراكب والسفن التي تدخل إلى مراسيه والبضاعة المحملة عليها إلا بالتشاور مع فرنسا، بل وأخذ الإذن منها لتفتيش مراكبها وهذا ما يتجلى لنا في الرسالة التالية: «...أعني إذا اقتضى نظر المخزن البلدي أن يجعل حرصاء داخل مركب تجاري اتهم بالكنطرباند فعليه أن يعلم سفارة المركب قبل الشروع في العمل كي تعاونه في الدخول إلى المركب، فالمطلوب منك أن تحقق كتابة ما هو مسطور أعلاه...»[٣٤] لقد فقد المغرب بذلك سيادته

على موانئه، ولم يعد قادرا على مراقبة ما تحمله السفن الفرنسية إليه.

وكنتيجة لتطور المبادلات التجارية بين فرنسا والمغرب، شارك في عدة معارض تجارية نظمت بباريس حيث شارك في المعرض الثاني بباريس سنة ١٨٦٧، ثم في المعرض الثالث سنة ١٨٧٨، والمعرض الرابع سنة ١٨٨٩،[٣٥] كما شارك المغرب في المعرض المنظم سنة ١٨٩٨ حيث اقترحت فرنسا عليه أن يضيف إلى جانب وفده نائبين من رعايا فرنسا بالمغرب وهما دولروش وجبر سيد وتعيين موني عضو المجلس البلدي بباريس مديرًا عامًا للرواق المغربي.[٣٦] لكن المخزن رفض تعيين هؤلاء إلى جانب وفده مكتفيا فقط بتعيين الحاج محمد بن جلون التطواني والعربي بن أحمد الطنجي والترجمان العربي بن دحمان الطنجي وهذا ما توضحه الرسالة التالية: «... وأما الأشخاص الثلاثة الذين أشرت أيها المحب للاستيدان في إضافتهم للمذكورين فلم يساعد سيدنا أيده الله عليهم بل اقتضى نظره الشريف أسماه الله إبقاء العمال جاريا على العادة المقررة من عهد سلفه المنعم فيمن يوجب من هذه الإيالة السعيدة لهذا الغرض الشهير من استبدال الموجهين المذكورين بعملهم على مقتضى نظرهم كتابة من يرد لذلك المحل من تجار أجناس الآفاق الذين لا يشاركهم أحد في عملهم ولا يضاف إليهم وهذا معرض عمومي لتجار أقطار الدنيا فلا ينبغي معاملة تجار هذه الإيالة المغربية فيه بما لم يعامل به غيرها كما لا يخفى ذوقكم السليم بقيت بخير وهناء وختم في ٢٢ رمضان عام (١٣١٥هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩٨)».[٣٧]

إن هذا الأمر الذي يتعلق باقتراح تعيين من ينوب عن المغرب في هذا المعرض يوضح أن فرنسا كانت تتجه لفرض وصايتها على المغرب، ليس فقط قانونيًا أو تجاريًا، بل عن طريق تمثيله في المعارض الدولية للتجارة. لقد عملت فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر ولتثبيت وجودها الاقتصادي بالمغرب وتيسير تجارتها على إقامة أسواق عصرية لبيع الدواب وإنشاء المذابح المخصصة لذلك، حيث اقترحت إنشاء سوق للأبقار بطنجة يكون بعيدًا عن الساكنة بمكان يدعى بسيدي محمد، والأموال المستخدمة في إنشاء هذا السوق يستردها التجار من المخزن من مداخيل أعشار تصدير الأبقار ومع ما يؤدى على الأبقار عند ذبحه بالمذبح، ويدفع منه نصيب أيضا للساهرين على النظافة (جماعة التنظيف).[٣٨]

وعلى الرغم من هذا التبادل التجاري بين المغرب وفرنسا وتطور العلاقات الاقتصادية، فإن التجارة بين البلدين عرفت مجموعة من المشاكل المرتبطة بأسباب داخلية وأخرى خارجية التي شكلت عائقا أمام السير العادي للتجارة بينهما. فأين تتجلى معيقات التجارة الفرنسية المغربية أواخر القرن التاسع عشر؟

ثانيًا: معيقات التجارة الفرنسية المغربية

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تطورًا كبيرًا في المبادلات التجارية بين المغرب وفرنسا سواء من حيث قيمتها المالية أو الكمية، لكن هذه المبادلات اعترضتها مجموعة من المعيقات المرتبطة أساسا ببنيات المغرب الاقتصادية. فهو لم يكن يتوفر على مراس صالحة لرسو السفن، أو أمن في الطرق لضمان وصول البضائع سالمة إلى وجهتها، ولم تكن لديه أجهزة منظمة تسهر على أعمال هذه التجارة سوى جهاز الأمناء الذي يستخلص الأعشار من السلع الواردة على الموانئ المغربية. غير أن هذه المعيقات لا ترتبط فقط ببنياته الاقتصادية، وإنما أيضًا بما كانت تقوم به فرنسا من تصرفات داخل المغرب والتي تروم من ورائها تهديم كل محاولة من شأنها النهوض بالوضع الاقتصادي له، فلم تكف عن تهريب السلع التي حرم المغرب دخولها إلى أراضيه خاصة الأسلحة أو تهريب العملة أو تزويرها، وكذلك طلب تعويضات كلما سنحت لها الفرصة بذلك لإضعاف مالية الدولة من خلال استغلال كل القضايا التي تخص السلع المسروقة في الطرقات التجارية حتى وإن كان ذلك مجرد افتراء ليس إلا.

إن مشاكل التجارة المغربية الفرنسية ارتبطت خلال الفترة المدروسة (أي الربع الأخير من القرن التاسع عشر) بالعوائق الطبيعية التي كانت تعيق رسو السفن بالْمَرَاسِي نتيجة هيجان البحر الذي أوقف التجارة بين البلدين فصلاً كاملاً (فصل الشتاء) وهذا ما توضحه الرسالة التالية: «... وبعد وصلنا كتابك بأن رياس جميع مراسي هذه الإيالة امتثلوا الأمر الشريف الصادر لهم بالجري في خدمة الوسق والوضع في الوقت الذي يكون فيه البحر ساكنا وعدم التراخي في ذلك حتى لا يقع تعطيل للبابورات... وذكرت أن مراسي هذه الإيالة فيها الخطر للمراكب الواردة لها في وقت هيجان البحر ويتعين عليهم الاحتياط بإنزال المخطاف في محل بعيد من المرسى...».[٣٩] وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الهجمات على المراكب الفرنسية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد أهل الريف مما كان يعرقل من نمو التجارة بين المغرب وفرنسا، إذ هاجم الريفيون سفينة فرنسية تدعى ببرسبركور سنة ١٨٩٦، وهو ما ترتب عليه توتر في العلاقات الفرنسية المغربية حيث طالبت المغرب بأداء غرامة مالية على هذا الأمر قدرها ١٢٠ ألف فرنك.[٤٠] كما قام أهل الريف بعد ذلك بالهجوم على سفينة إيطالية على متنها فرنسي تدعى بدوسيه سنة ١٨٩٧، ونتيجة لتكرار هذه الأعمال طالبت فرنسا بإلقاء القبض على المتورطين في مثل هذه القضايا، ومطالبة المخزن أن يوفر الأمن للسفن التجارية الفرنسية في هذه المنطقة.[٤١]

وقد كانت مخازن السلع في الْمَرَاسِي قليلة جدًا مما كان يعرض السلع المستوردة أو المعدة للتصدير للتلف وهو الأمر الذي اشتكى منه التجار الفرنسيون من جراء ضيق هذه المخازن وعدم استيعابها لكل السلع وصعوبة استخراج السلع منها: «...لا يخفى عن سيادتكم أن البابورات الفرنسيس اليوم يريدون بالسلعة كثيرا وينزلونها في خزين المرسى مختلطة مع السلع الأخرى حتى أن التجار إذا أرادوا يخرجوا السلعة يتعذر عليهم الأمر من إخراجها وأمس تاريخه ذهب الخليفة ليخرج ثمانين خنشة متاع السكر

برية ونزل القونصل فلم يقدروا أن يخرجوها...»[٤٢] وكذلك نجد أن التجار يتصرفون في مخازن الجمارك على أنها في ملكيتهم مما كان ينتج عنه ضرر لمصالح التجار وبضائعهم:«...فإن بعض التجار يستعملون خزاين الديوانة كما أنها ملكهم وما يخرجون سلعهم إلا عند احتياجهم إليها، ومن هذا الترك السلع يحصل به ضيق عظيم ومنه ما يمكن أعيان التجار الحصول على السلع المبعوثة لهم...»[٤٣] ولتجاوز ذلك فرض المخزن ضرائب (المكوس) على التجار الذين يتركون بضائعهم أكثر من خمسة عشر يوما في مخازن الْمَرَاسِي: «...أمر أمناء المرسى المذكور بامتثال الأوامر الصادرة لهم سابقا أي كي يلزموا أداء المكس للسلع المتروكة أكثر من ١٥ يومًا...».[٤٤]

ولم يكن تطور التجارة داخل المغرب ممكنا مع استمرار استخدام وسائل عتيقة في نقل البضائع كالدواب خاصة الجمال، حيث استمر تنظيم التجارة القوافلية داخل مدن المغرب.[٤٥] ونظرًا لانعدام الأمن في الطرق التجارية فقد تأثرت التجارة عميق التأثر بسبب السرقات والسطو المتواصل على القوافل التجارية كما وقع ذلك للحاج علي التطواني الذي سرقت قافلته في الطريق التجاري بين فاس وتلمسان.[٤٦] إن إشكالية الأمن الطرقي بالمغرب أثرت على مالية الدولة التي اضطرت في كل مرة أن تدفع تعويضًا عن هذه السرقات الواقعة في الطرق التجارية لصالح فرنسي أو محمي له، مما كان يكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة وهذا ما يظهر بجلاء من خلال الرسالة التالية: «... فالمطلوب من رفيع جنابكم أن تصدروا أمركم الأكيد مما لا مزيد عليه للعامل المذكور كي يدفع على الفور لمحمينا ثمن ما نهب له وهو عن السلعة المنهوبة (٢٧٥) بسيطة و(٦٥) بسيطة المسروقة من حوايج القتيل وعن البقر الثلاثة (٦٠) ريالاً والمرجو من جنابكم أن تدفعوا لنا كتبك للعامل المذكور كي توجهها له على يد نايبنا هنالك ليقف على امتثال مقتضاها...».[٤٧]

وقد تفطن المغرب لهذا الأمر الذي يقع كلما سرقت سلعة أو تم ادعاء ذلك وما يتكبد من خسائر مالية في ميزانيته، فقام بفرض شروط لتعويض الأشياء المسلوبة وذلك بحضور "العدول" أثناء السفر للإشهاد على المال المسافر به أثناء التجارة لتفادي ادعاء سرقة المال من قبل المحميين والفرنسيين على حد سواء، وهذا ما تشير إليه الرسالة التالية: «... وصلنا كتابكم تاريخ ٢٧ من الماضي وعلمنا ما ذكرتم من ادعاء بعض أهل حمايتكم أنهم خرجوا من بلد إلى بلد بقصد البيع والشراء، ونهبت لهم أموال بالطريق من غير حضور عدول حين السفر وإنما فر معهم أحد من المخازنية وتخبرتم أنه فيما مضى كان وقع اتفاق من الحضرة الشريفة مع الأجناس أنه لا بد من معاينة العدول المال الذي يسافر به التجار وكذلك لا بد من المخزني صاحب المخزن يسافر معه ...ويكون سفره مع الرفضة للمحل الذي تناله الأحكام ...وتعين في كل محل أربعة عدول للإشهاد في أمور رعايا الأجناس وحمايتهم بحيث أن من ادعوا بشيء ولم يستظهر برسم معاينة العدول المال حين سفر ولا حجة أحد المخازنية ولا تسمع شكايته ... ».[٤٨]

وقد كان لاحتكاك التجار المغاربة بنظرائهم الفرنسيين، أن انتشرت بشكل كبير ظاهرة الاستدانة، التي أصبحت ظاهرة متواترة في المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإذا كان المؤرخون قد أسهبوا في تصوير العواقب الوخيمة للدين الجبري للمخزن على اقتصاد البلاد، فإنهم لم يتوقفوا مليًا عند استدانة الخواص، والحال أن الدين شكل سلاحا ناجعا لدخول الاقتصاد المحلي في إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي،[٤٩] كما مهد الدين كذلك السبيل للتدخل الأجنبي ليمتد إلى داخل البلاد بعد أن كان منحصرا في الْمَرَاسِي.[٥٠] وقد كانت هذه الديون المترتبة على التجار المغاربة لصالح التجار الفرنسيين غالبا ما تؤدي إلى إفلاسهم ومن تم بيع ممتلكاتهم للفرنسيين لأداء ديونهم مما يعني توسع تجارة الفرنسيين وامتلاكهم المزيد من القوة المالية والتجارية والنفوذ السياسي داخل المغرب، وكان كل هذا بسبب الفائدة المرتفعة التي تؤدى عن القرض حيث تصل في فترات الأزمة إلى (٢٠٠%)،[٥١] وهذا ما تعكسه لنا مختلف المراسلات الدبلوماسية التي تتحدث عن هذا الأمر « ...أن توافقوا مع المدعي على أن يحاصصوا ما بيده من السلعة وغيرها ويحوز هو ما ينوب على قدر نسبة دينه ...».[٥٢]

وبالإضافة إلى هذا فقد كان القضاة والعدول وغيرهم يعرقلون سير المعاملات التجارية بين التجار المغاربة والفرنسيين برفضهم كتابة العقود بين هؤلاء التجار وفي هذا الصدد تشير الرسالة التالية إلى هذا الأمر: « نخبركم أن القونصل بالدار البيضاء عرفنا أن القاضي والعدول امتنعوا من كتب معاملة التجارة بين أهل البلد وبين الفرنساوية والحماية وعن هذا السبب لمن يقدروا يسلموا مواشيهم في يد أهل البلد ولم يقدروا يدفعوا لهم دراهمهم حتى يشتروا على حسابهم الصوف من داخل الإيالة كما كان قبل وهذا الشيء يكون منه ضرر للتجار الفرنساوية وأيضا قايد ازناتة ما امتثل إلى أمر السيد محمد بركاش ضغوط الاسترعاء المتقدم به مسمى فريوا ومسمى سبراك وها نحن نطلبكم أن تكتبوا إلى مخزن الدار البيضاء والرباط والجديدة وكذلك إلى قايد ازناتة وتفهموهم أن يعطوا الحق على مطلبنا ...».[٥٣]

وقد تضررت التجارة داخل المغرب من جراء إدخال العملة التي انتهى التعامل بها في اسبانيا عن طريق التجار الفرنسيين وغيرهم، و هو ما كان يؤدي إلى فقدان الثقة بين المشتري والبائع إذ لا يتبايع شخصان إلا بعد أخذ الاحتياط الكامل حيث لم يكن البائع يقبل قطعة نقدية إلا بعد أن يشرك في فحصها شخصين أو أكثر، وإذا كان صانع يهودي قريبا فنعم الخبير.[٥٤] وهذا ما تؤكده المراسلات التي دارت بين المغرب وفرنسا والمتعلقة بهذا الجانب، وفي هذا الصدد تتحدث الوثيقة التالية عن رواج هذه العملة المنتهي التعامل بها في إسبانيا حيث تقول: «... قد وافاني كتابك المؤرخ في فاتح صفر عام ١٣١١ في جلب السكة الاصبنيولية غير

الرائجة في بلاد إسبانيا إلى هذه الإيالة والضرر الحاصل منه لتجارة عامة الناس ونهيها عن الدخول في الإيالة الشريفة فنعم واعلم أنني قد أمرت رعيتنا بأن ينتهوا من جلب ما ذكر ومن ما يمتثل هذا الأمر فتجرى عليه التباعة وفق العهود والقوانين الفرنصيصية وبقيت كما رضيت...».[٥٥]

لتجاوز ذلك شرع المخزن في اتخاذ تدابير وقائية للحد من دخول الريال الإسباني والعملة النحاسية الأوروبية المسماة بالصوالدة بتشديد المراقبة بالْمَرَاسِي: «.. جناب المحترم نائب أشغال منسطر دولة الفرنسيس الفخيمة بطنجة بعد السلام التام والسؤال عن الأحوال محبة أن تكون بخير وعافية فنعلم جنابكم بأن الحضرة الشريفة أيدها الله بصدد إصدار أوامرها الشريفة لأمناء مراسي الإيالة بأن لا يقبلوا في المعشرات من السكة السبنيولية التي تروج في هذه الإيالة إلا ما كان منها رائجًا ومقبولاً في بلاد إسبانيا وذلك بعد مضي شهر التاريخ وأعلمناكم لتعلموا تجاركم، وتامروا قناصلكم في الْمَرَاسِي بإعلام تجاركم كي يكونوا على بال وعلى المحبة والسلام في ٤ شوال عام ١٣٠٨ هـ/ ١٣ مايو ١٨٩١ ».[٥٦]

لقد أدى ظهور هذه العملة المزورة والمنتهية صلاحيتها نتيجة الاحتكاك بالنقد الأوروبي إلى تفكير السلطان المولى الحسن الأول في إحداث إصلاح نقدي من شأنه التخفيف من وطأة تراجع العملة المغربية أمام نظيرتها الفرنسية خاصةً والأوروبية عامةً: «... وبعد فقد كان مولانا نصره الله أمرني بأن أعرض على الباشدور فصول الوجه الذي اختاره المعينون في ضرب السكة الفضية ليعرض تلك الفصول على الكبانية ويوجه لنا جوابها عنها ووجهت له نسخة من الفصول المذكورة لطنجة على يد خليفته ولازال لم يرد علينا جوابه بما أجابت به الكبانية عن ذلك فأمرني مولانا دام علاه بالكتابة لك بأن تكتب للباشدور وبتوجيه جوابها كما ذكر وتوجهه لنا عاجلا لينظر فيه ويظهر للحضرة الشريفة ما يكون في ذلك وختم في ١١ ربيع الثاني عام ١٣٠٨ هـ/ ٢٤ نونبر ١٨٩٠».[٥٧]

هذا الإصلاح النقدي الذي قام به المولى الحسن الأول في بداية سنة ١٨٨٥، أدى إلى ارتفاع قيمة الوحدات النقدية الحسنية بـ (٢٠%) عن باقي الوحدات الأخرى، إذ كان الريال الحسني يزن ٢١٦ غراما، ٢٩،٢٩ غراما منه من الفضة الناعمة، ولقد كان لهذه العملية الجديدة والتي كانت مرتبطة أشد الارتباط بالعملة الأوروبية، دور كبير في ظهور وحدات نقدية جديدة، الشيء الذي شدد من عدم التوافق بين الأسعار والأجور، ومن تزايد الربا والمضاربات وبالتالي تحطيم الفلاحين في وقت كان فيه المغرب يستورد أكثر فأكثر البضائع الأوروبية التي ضايقت البضائع المحلية التقليدية سواء من حيث الجودة أو السعر، الذي كلما ارتفع إلا وانهارت العملة.[٥٨] ونشير هنا إلى أن انهيار النقد المغربي في نهاية القرن التاسع عشر، لا يرجع فقط إلى العجز التجاري المغربي، أو عدم التكافؤ بين الاقتصاد المغربي والأوروبي، بل إلى تفشي ظاهرة التزوير، سواء تعلق الأمر بالريال أو البسيطة الإسبانية، والتي كانت تسهل عملية إمحاء القطع النقدية القديمة.[٥٩] ويدل حضور العملة الأجنبية بالمناطق النائية كتافيلالت مع اختلاف قيمتها خاصة الفرنك الفرنسي، على نجاح التوغل التجاري والمالي الفرنسي بمغرب نهاية القرن التاسع عشر.[٦٠]

وعلى الرغم من كل هذه العوائق التي اعترضت التجارة داخل المغرب أو في مياهه الإقليمية مع فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، نتيجة عدم توفره على بنيات اقتصادية مؤهلة لاستقبال ومضاهاة المد الرأسمالي الأوروبي ومواجهته سواء في المواصلات أو بنية القطاعات الاقتصادية أو الأمن وغيرها، فإن التجارة أو المبادلات التجارية تطورت بشكل كبير عما كان عليه الحال في بداية القرن التاسع عشر، وذلك راجع بطبيعة الحال إلى سياسة فرنسا الاقتصادية الرامية للسيطرة على المغرب وتهديم مؤهلاته وجعلها تدور في فلكها لتحقق فيما بعد السيطرة العسكرية عليه والهيمنة السياسية، ومن ثَمَّ تحطيم المجتمع المغربي وهو ما حاولت فرنسا القيام به طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ابتداءً من معركة إيسلي وانتهاءً بتوقيع معاهدة الحماية ١٩١٢.

خَاتِمَةٌ

وحاصل القول؛ إن العلاقات التجارية المغربية الفرنسية نهاية القرن التاسع عشر خضعت لمبدأي القوة والضعف، القوة التي جسدتها فرنسا وبها فرضت توجهاتها الاقتصادية على المغرب الذي تميز بالضعف في الفترة مما جعله خاضعًا لرغباتها الاقتصادية ومكرها على تقبل هذه العلاقات كما هي. لكنه حاول تجاوز هذه الوضعية بمحاولات الإصلاح المختلفة (الضرائب، والنقود، وإدارة الْمَرَاسِي)، غير أنها إصلاحات لم تحقق الأهداف المتوخاة منها لتجاوز وضعية الاقتصاد المغربي الهشة. ومهما يكن من أمر فالمغرب استفاد في اقتصاده من دخول المعاملات التجارية الجديدة التي ابتدعتها الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية. لذا فإن ضعف الاقتصاد المغربي وعدم قدرته على مسايرة الرأسمالية الأوروبية كانت من مسببات وقوعه تحت نير الحماية الفرنسية في ٣٠ مارس ١٩١٢.

الهَوامِشُ:

(١) عبد الحفيظ حمان، **المغرب والثورة الفرنسية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص.١٥١.

(٢) محمد الناجي، **التوسع الأوروبي والتغير الاجتماعي في المغرب ما بين القرنين ١٦و١٩**، ترجمة عبد الرحيم حزم، جذور للنشر، الرباط، ٢٠٠٤، ص.٨١.

(٣) أحمد عمالك، البشير تامر، محمد بو سلام، مقدمة جول تعريب كتاب جون لوي مبياج: **المغرب وأوروبا في القرن التاسع عشر**، مجلة تاريخ المغرب منشورات، جمعية الامتداد الثقافي، الرباط، عدد ٤، غشت ١٩٨٤، ص.١١٥.

(٤) محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين (١٧٩٢-١٨٢٢)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٦، ص.٨٧.

(٥) أحمد حسن الحجوي، **العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي (١٧٥٧-١٩١٢)**، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٣، ص. ١٣٢.

(٦) نفسه، ص. ١٣٢-١٣٣.

(٧) محمد المنصور، م.س، ص.١١٤.

(٨) نفسه، ص. ١١٥.

(٩) نفسه، ص. ١١٧.

(١٠) نفسه، ص. ٩١.

(١١) نفسه، ص. ٨٨-٨٩.

(١٢) أحمد عمالك، البشير تامر، محمد بوسلام، م.س، ص.١١٥.

(١٣)سمير بوزويتة، **مكر الصورة: المغرب في الكتابات الفرنسية (١٨٣٢-١٩١٢)**، إفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٧. ص.ص.١٤٩-١٥٠.

(١٤) نفسه، ص.١٥١.

(١٥) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، طبعة ١٩٥٦، الجزء ٩، ص.٥٤.

(١٦) امحمد جلال، **التوسع الأوروبي في مغرب أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠، المغرب من العهد العزيز إلى سنة ١٩١٢**، الجامعة الصيفية، المحمدية، يوليوز ١٩٨٧، الجزء١، ص. ٧٧.

(١٧) نفسه، ص. ٧٨.

(١٨) نفسه، ص . ٧٨.

(١٩) نفسه، ص.٨٠.

(٢٠) نفسه، ص.٨٠.

(٢١) نفسه، ص.٨٠.

(٢٢) حسن أحمد الحجوي، م.س، ص.١٣٣.

(٢٣) عبد الحفيظ حمان، م.س، ص.١٥١-١٥٢.

(٢٤) محمد المنصور، م.س، ص.٩١.

(٢٥) أحمد عما لك، البشير تامر، محمد بو سلام، م.س، ص.١١٤.

(٢٦) استقيت معطيات هذا الجدول من عدة رسائل موجودة في المحفظة ٣٨، والتي وجهت من سفير فرنسا بطنجة إلى النائب السلطاني في الشؤون الخارجية محمد الطريس وهي مؤرخة بالتتابع بالشكل التالي:

- الوثيقة ١٣ في ٣٠ أبريل ١٨٨٥
- الوثيقة ٩٢ في ٢٧ دجنبر ١٨٨٨
- الوثيقة ٩٣ في ٣٠ دجنبر ١٨٨٨
- الوثيقة ٩٤ في ٦ يناير ١٨٨٩
- الوثيقة ١١٧ في ١٩ دجنبر ١٨٨٩
- الوثيقة ١١٨ في ١١ فبراير١٨٨٩
- الوثيقة ١١٩ في ١١ فبراير ١٨٩٠
- الوثيقة ١٤٠ في ١٩ شتنبر١٨٩١

(٢٧) فنيكة، وحدة لقياس الأوزان.

(٢٨) الوثيقة ٤٥/ المحفظة ٤٠. رسالة من النائب السلطاني بطنجة محمد الطريس إلى سفير فرنسا شارل فيرو في ١٦ ماي ١٨٨٨.

(٢٩) الوثيقة ١١١/ المحفظة ٣٨. رسالة من سفير فرنسا بطروب بطنجة إلى النائب محمد الطريس في ٦ شتنبر ١٨٨٩.

(٣٠) الوثائق ٥٧، ١١٢، ١١١، ٤٩ /المحفظة ٣٩.

(٣١) الوثيقة ٢٤/ المحفظة ٤٠. رسالة من النائب محمد الطريس إلى سفير فرنسا بطنجة في ١١ يوليوز ١٨٨٦.

(٣٢) الوثيقة ٥٢/ المحفظة ٣٩ . رسالة من نائب سفير فرنسا بطنجة إلى النائب محمد الطريس في ٢٨ يونيو ١٨٩٥.

(٣٣) الوثيقة ٧١/المحفظة ٤٠. رسالة سفير فرنسا الكونط دوبيني إلى محمد الطريس في ١١ يوليوز ١٨٩٢.

(٣٤) الوثيقة ٦٠/المحفظة ٣٩. رسالة من النائب الأول المكلف بأشغال سفارة فرنسا دوبلانسي إلى محمد الطريس في ١٤ نونبر ١٨٩٥.

(٣٥) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، شركة النشر والتوزيع المدارس، البيضاء، الطبعة.٢، ١٩٨٥، ص.١١١-١١٢.

(٣٦) الوثيقة ١٢٣(أ)/ المحفظة ٤٠. رسالة نائب فرنسا بالمغرب إلى الوزير الأعظم أحمد بن موسى في ١ أكتوبر ١٨٩٧.

(٣٧) الوثيقة ١٢٣(ب)/ المحفظة ٤٠. رسالة الصدر الأعظم أحمد بن موسى إلى نائب فرنسا بالمغرب في ١٤ فبراير ١٨٩٨.

(٣٨) الوثيقة ١٥٩/ المحفظة ٤٠. رسالة سفير فرنسا بطنجة إلى محمد الطريس في ٨ ماي ١٩٠٠.

(٣٩) الوثيقة ٢٥/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى سفير فرنسا في ١١ يوليوز ١٨٨٦.

(٤٠) الوثيقة ١٢١/المحفظة.٤٠.و ١٢٢(أ). الوثيقة ١٢١: رسالة من النائب الأول القائم مقام سفير فرنسا إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى في ٢٩ يوليوز ١٨٩٧. الوثيقة ١٢٢ (أ): رسالة محمد الطريس إلى نائب فرنسا بطنجة في ١٧ شتنبر ١٨٩٧.

(٤١) الوثيقة ١٢٢(ب)/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى نائب فرنسا بطنجة في ١٥ شتنبر ١٨٩٧.

(٤٢) الوثيقة ٧٥/ المحفظة ٣٨.رسالة سفير فرنسا فيرو إلى محمد الطريس في ١٤ يناير ١٨٨٨.

(٤٣) الوثيقة ٣/ المحفظة ٣٩. رسالة السفير الفرنسي أليكسي دوبني إلى محمد الطريس في ٤ مارس ١٨٩٣.

(٤٤) نفسه.

(٤٥) الوثيقة ٩٩ / المحفظة ٤٠. رسالة قنصل فرنسا بفاس إلى سفير فرنسا بطنجة في ٩ شتنبر ١٨٩٦.

(٤٦) الوثيقة ٩٠/ المحفظة ٣٩ وراجع كذلك الوثيقة ١٥٣ (أ) أو (ب) /المحفظة ٤٠.

(٤٧) الوثيقة ٩٠/ المحفظة ٣٩. وانظر الوثيقة ١٠١/ المحفظة ٣٨ : «...نحتاج نطلب الثمن هذه الحوايج المتلوفة على التقييدة التي دفعت لنا مدام

فيروا قدر الثمن ثلاثة الاف فرنك، وثمانمائة نطلب منك أن تأذن باش هذا العدد يدفع في فسينتي...».

(٤٨) الوثيقة ١٤/ المحفظة ٤٠.

(٤٩) محمد الناجي، م.س، ص.٩٣.

(٥٠) نفسه، ص .٩٣.

(٥١) نفسه، ص٩٥.

(٥٢) الوثيقة ٩١ / المحفظة ٤٠ رسالة قنصل فرنسا بالرباط إلى الخليفة السلطاني أحمد الطالبي في ٢٩ يوليوز ١٨٩٦. وراجع أيضا الوثائق ١٣ و٥٨، ١٥، ٣٤، ٨٩، ١١٦، ١٢٦، ١٠٧، ٩١/ المحفظة ٣٩ و ٤، ٦٩، ٥١، ١٠٦/ المحفظة ٣٨ و٤٨ (أ) و١٣١ أ- ب- ج- د / المحفظة ٤٠.

(٥٣) الوثيقة ١٠ من المحفظة٣٨ رسالة من سفير فرنسا بطنجة إلى محمد الطريس في ١٤ أبريل ١٨٨٥

(٥٤) سمير بوزويتة ، م.س، ص. ١٥٦.

(٥٥) الوثيقة ٢٥/ المحفظة ٣٩ رسالة من سفير فرنسا إلى محمد الطريس في ١٤ يونيو ١٨٩٣، وراجع كذلك الوثيقة ٧٦/ نفس المحفظة رسالة من النائب الأول المكلف بأشغال سفارة فرنسا دوبلانسي إلى محمد الطريس في ١٤ نونبر ١٨٩٥ والوثيقة ١٤٠/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى وزير دولة فرنسا دومنيك في ٨ شتنبر ١٨٩٨.

(٥٦) الوثيقة ٦٢/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى نائب أشغال وزير دولة فرنسا في ١٣ ماي ١٨٩١.

(٥٧) الوثيقة ٥٨/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى نائب فرنسا في ٢٤ نونبر ١٨٩٠.

(٥٨) سمير بوزويتة، م.س، ص. ١٥٥.

(٥٩) نفسه، ص. ١٥٦.

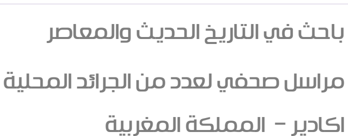
(٦٠) نفسه، ص. ١٥٦.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

جوانب من التواصل الفكري بين المغرب والشام خلال النصف الأول من القرن العشرين



د. نور الدين أغوثان



باحث في التاريخ الحديث والمعاصر

مراسل صحفي لعدد من الجرائد المحلية

اكادير – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

ظلت تربط المغرب بالمشرق روابط الدين واللغة والتاريخ والانتماء الحضاري بكل أبعاده الممكنة، وبحكم عمق هذه الصلات وأصالتها تتعذر الكتابة عن شخصية المغرب واستشراف أفقه في الوحدة والتقدم بمعزل عن المشرق، وإن أفرزت التجربة التاريخية للذات المغربية خصوصيات وتميزات، فإنها لم تصل قط إلى حدود الانفصام أو الانفصال والقطيعة، وهكذا ظلت المسالك بين المغرب والمشرق ممرًا مفتوحًا لتنقل العلماء والفقهاء والمتصوفة والتجار إما برًا أو بحرًا أو جوًا، فتركوا لنا سجلات مذكراتهم ومشاهداتهم واتصالاتهم وانطباعاتهم عن عدد من الأماكن والبلدان والمجتمعات التي يمرون بها في رحلتهم الحجازية، سنتطرق في هذا المقال لمظاهر التواصل الفكري بين المغرب والشام خلال النصف الأول من القرن العشرين، مع تحديد عناصر التأثير والتأثر والإفادة والاستفادة بين هذين القطرين رغم بعد المسافة الجغرافية بينهما.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٩ يوليو ٢٠١٥

تاريخ قبـول النشـر: ١٦ نوفمبر ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

التواصل الفكري، الرحلة العلمية، المغرب والشام، الكتب الشامية، المؤلفات المغربية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

نور الدين أغوثان . "جوانب من التواصل الفكري بين المغرب والشام خلال النصف الأول من القرن العشرين".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص ٤٢ – ٤٨.

مُقَدِّمَةُ

لم تعرف حركة التنقل بين أجزاء العالم العربي الإسلامي منذ ظهور الإسلام فتورًا أو تراجعًا إلا في حالات نادرة ولظروف قاهرة، وظلت العلاقة بين المغرب والمشرق متوزعة بين ما هو ديني وعلمي وتجاري وسياسي واجتماعي. لكن مع بداية القرن العشرين تغيرت الأحوال، فأصبح المستعمر يعرقل أي اتصال بين المغرب والمشرق، بل حتى بين بلدان المغرب العربي المقسمة، وأيضًا بين أجزاء المغرب المقطعة الأوصال، فالذاهب إلى الحج من المغرب عن طريق البر كان يتطلب عليه عبور مناطق تستعمرها فرنسا وأخرى تستعمرها إسبانيا ومناطق ثالثة تستعمرها إنجلترا، مما كان له تأثير على مسار الرحلة الحجازية التي أصبحت لا تطول أكثر من شهر. فأخذت السفن تتجه مباشرة من الموانئ المغربية إلى الموانئ الحجازية، فلا يرى الحاج طيلة أيام الرحلة إلا زرقة السماء وزرقة الماء، فلا يدون إلا حالات الملل واليأس التي تصيبه، هذا في أحسن الأحوال أما إذا كان الجو غاضبًا والسماء ملبدة بالغيوم والبحر يزبد، فحينذاك كان يصح القول البحر داخله مفقود وخارجه مولود. وعلى الرغم من ما تم ذكره سلفًا فإن العلاقات بين المغرب والمشرق عامةً والشام خاصةً، ظلت مستمرة على الدوام، رغم أن المستعمر تنفيذًا لتوصيات خبرائه حاول أن يقطع العلاقة بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ظنًا منه أن المخطط واحد، لكنه غفل عن عنصر التواصل الروحي والتماس الوجداني الذي لا يحتاج إلى لقاء الأشخاص لكي يتم بل له مواقيت لا يتعداها ولا يتخلف عنها وذلك داخل النطاق العربي الإسلامي المتصل الحلقات.

أولاً: دلالة علاقة المغرب بالشام خلال النصف الأول من القرن العشرين

تبقى علاقة المغرب بالشام خلال النصف الأول من القرن العشرين علاقة لها عدة دلالات؛ فدلالة الشام تحددت من خلال السياق التاريخي الثقافي لما حققه من سبق تاريخي في تحديث وإعادة هيكلة مختلف جوانب حياة المجتمع والدولة على السواء. في حين أن المغرب كان يعرف جمودًا فكريًا وترديدًا لما ورد في الكتب الفقهية والنحوية والصرفية، دون الإقدام على أي تجديد، مع تراجع دور جامعة القرويين التي حافظت على مناهجها التدريسية القديمة دون الانفتاح على الثقافة العصرية. ومع تطور العصر كان من الضروري توفير شروط مناسبة لحصول طفرات أو قطائع وتغيرات داخل أنظمة الفكر السائدة، لقد كان المغرب خلال هذه الحقبة في فترة مخاض من خلالها يتساءل عن مصيره، كان يوجد في مفترق الطرق بين ماض تداعت أسسه وحاضر لم يستقر له قرار، ومستقبل تبدو مسالكه مجهولة، وهكذا ألقيت على الضمير المغربي أسئلة كبرى في هذا المجال. هذه الأسئلة وجدت لها أجوبة في نصوص الإصلاح النهضوي التي تبلورت في مصر والشام، والتي ساهمت في عمليات الإخصاب الأولى الفاعلة في ثنايا الثقافة العربية المعاصرة، فكانت تلك البؤرة المركزية الجاذبة لمنتوجات النهضة العربية. وهذا لا يعني بأن علاقات المغرب بالشام كانت علاقة المركز الثقافي بهامشه، بقدر ما كانت صلاته مع برامج الإصلاح المشرقية أجوبة على أسئلته وبعد ذلك يعمل على تعميق تلك الأجوبة في مختلف النواحي، فبعد مرحلة استيعاب وإعجاب واتباع تبعتها مرحلة إبداع وإشباع.

عرف الشام خلال النصف الأول من القرن العشرين نهضة شاملة في جميع الميادين قبل أن يستيقظ المغرب من سباته، ونظرًا للصلة الوثيقة بين القطرين فإن كل الحركات الفكرية والثقافية بالشام كان لها تأثير قوي على عقول المغاربة المتنورين. ويبدو أن العلاقة الثقافية بين الطرفين ظلت قائمة على التفاعل والإفادة المتبادلة. ولم تكن لهذه الإفادة أن تتحقق إلا بفضل الرحلة في طلب العلم التي ظلت سارية المفعول بين المغرب والشام وإن قلت في الاتجاه المعاكس، وذلك بغية النيل من ينابيع المعرفة والسماع من أكابر العلماء والمفكرين ومجالستهم ومناقشتهم فيما كان يعرض لهم من مسائل العلم وقضايا المعرفة، ويبدو أن التقاليد كانت توثر السماع من أفواه العلماء على قراءة كتبهم... فكان المتعلمون يلتمسون مشافهة الرجال والاتصال بهم شخصيًا وكانوا يفتخرون بذلك ويتباهون، وتزخر كتب التراجم والرحلات والفهارس سواء المغربية أو الشامية بجانب مهم من هذا التواصل.

ثانيًا: مظاهر التواصل الفكري بين المغرب والشام خلال النصف الأول من القرن العشرين

١/٢- الإجازة: بمثابة تزكية علمية يحصل عليها الطالب من أستاذه وشيخه تجيز له أن يلقن المعارف نفسها التي تلقاها هذا الشيخ عن سلفه بنفس السند الذي يمتد عادة لعدة أجيال. في الفترة التي هي موضوع الدراسة نجد عدد لا يحصى من الإجازات العلمية التي تبادلها العلماء المغاربة مع نظرائهم الشاميين، ويرجع هذا الكم الهائل إلى عدم احترام أدبيات الإجازة حيث أصبحت تعطى بدون معايير علمية... ويلخص الحجوي هذا الوضع بكون الإجازة في هذا الوقت "أن يكتب رجل لرجل لم يلحقه فيجيزه، فيروي بذلك الإجازة أو يكون حاضرا معه ولكنه لم يقرأ عليه إلا قليلاً".[١]

وبناءً على ذلك يتضح من خلال الإجازات المتبادلة في هذه الفترة ما يلي:

- الإجازات لا تتطلب حضور حلقات دروس الأستاذ المستجيز، وقد تعطى بالنيابة مثلاً أن يطلب مغربي من أحد أصدقائه الذي سيذهب إلى المشرق، أن يستصحب معه إجازات من يجتمع به من علماء الشام، وقد يطلب العالم من الآخر الإجازة له ولإخوته ولأنجاله. الإجازة تكتب مباشرة على هامش طلب المستجيز رغم بعض عبارات التحفظ التي تورد في الإجازة من قبل "ولست آهلاً أن أستجاز ثم رجحت الامتثال على اعترافي بالقصور وضعف الحال".
- جل الإجازات قصيرة في مضمونها، تذكر كل ما تلقاه المجيز وما درسه من كتب والشيوخ الذين درس عليهم وسلسلة شيوخ هؤلاء أيضًا إلى غاية المصدر الأصلي.
- بعض المجيزين قد يزودون المجاز بوصايا علمية وسلوكية من قبل "أوصي حضرة الأستاذ المجاز بمجاهدة النفس وتفريغ القلب من الأغيار" مختمًا إجازته "والمرجو من الشيخ المذكور أن لا ينسانا من دعوة صالحة"... "أن يتفقدني بصالح الدعوات".
- أن بعض الإجازات يتم تبادلها بين شيوخ هم على نفس درجة من المعرفة العلمية وليس بين شيخ وطالب.
- في بعض الأحيان تجد الصيغة اللفظية للإجازة لا تتغير عند معظم الشيوخ بل يتغير فقط اسم المجاز الذي يكتب بخط اليد بينما عبارات الإجازة بخط المطبعة.

كل هذه الملاحظات تفقد الإجازة الكثير من قيمتها، لكن في المقابل فإن أهميتها تبرز إلى أي حد كان الاهتمام بها من طرف العلماء والدليل على ذلك فإن عبد الحي الكتاني ألف إجازة عام

(١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م) باسم الشيخ يوسف النبهاني البيروتي وهي نحو كراستين وقد سماها: "الإسعاف بالإسعاد الرباني في إجازة الشيخ يوسف النبهاني".[٢]

٢/٢- المذاكرات: هي سلسلة من الاتصالات العلمية والمساجلات والمباحثات الفكرية التي كان يجريها العلماء المغاربة مع نظرائهم الشاميين، وتشمل مجالات الفقه والحديث والتصوف وغير ذلك، كما كانت تتناول هذه المذاكرات الظواهر الطارئة على المجتمعات الإسلامية: مثل الدخان، التشبه بالنصارى في الملبس والمأكل وغير ذلك[٣]. وتشمل هذه المذاكرات أيضًا جانبًا من مسائل تتعلق بالمذهب المالكي، وهو مجال خصب للمذاكرة بين الطرفين على اعتبار أن هذا المذهب بالشام كان أناسه قليلون وغير منتشر بشكل جلي[٤]. واقتصرت هذه المذاكرات على الجانب الشفهي إذ لم تثمر عن مؤلفات ذات سجال فكري بين الطرفين. وعلى سبيل المثال جرت مذاكرة علمية بين عبد الله القدومي النابلسي وعبد الحي الكتاني حول قوله (ﷺ): "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه" وملخص المذاكرة: هل بين هذا الحديث الصحيح وبين قوله (ﷺ): "ما من نفس منفوسة إلا وكتبت شقية أو سعيدة إلا وقد علم الله مقعدها من الجنة والنار" منافاة أم لا.[٥]

٣/٢- الحضور لحلقات الدروس: كان العلماء المغاربة أثناء تجوالهم بالبلاد الشامية لا يجدون غضاضة في التردد على حلقات الدروس التي كان يعقدها علماء البلد سواء بمنازلهم أو المدارس أو الزوايا أو المساجد المخصصة لهذا الغرض، وذلك بغية اكتمال معرفتهم أو المذاكرة في مسائل شتى، فهذا الشيخ فتح الله بناني عند زيارته لدمشق ظل يتردد على حلقات شيوخها، من بينها أنه حضر مجلس الشيخ بن محمد الجسر الطرابلسي وكان الدرس مخصصًا لصحيح البخاري بزاوية بطرابلس، فأجلسه الصالح بجانبه وأخذ يقرر في المسألة ويلتفت إليه يستفهمه هل صادف الصواب أم لا[٦].

٤/٢- إلقاء الدروس والمحاضرات: هذا ولم يكن العلماء المغاربة مجرد متلقين للعلم بل إن تكوينهم العلمي جعلهم يساهمون في تنشيط الحركة الثقافية بالشام، بإلقائهم لدروس ومحاضرات كان يحضرها جهابذة العلماء الشاميين، حيث نسجل أن أحمد بن مأمون البلغيثي أقام بدمشق مدة (٤٧) يومًا توارد عليه وفود العلماء والأدباء للتعرف عليه والأخذ عنه مساجلات أدبية ومباحثات علمية، كان يقوم بإلقاء دروس في الجامع الأموي وفق طلب الهيئة العلمية التي كان يحضر جلها هذه الدروس الحديثية الفقهية والفلسفية[٧]. ولولا ظروف عائلية طرأت له لاستمر البلغيثي في نشر علمه بالشام يقول في مطلع قصيدة وداعه لدمشق.

ترحلت عنكم يا ذوي الشام لا قلى وحاشا ولكن شوق أهلي براني

فأجابه الدمشقيون على لسان أبي السعود مراد:

ترحلت عنا يا بن مامون غرة

فبتنا نقاسي فرط غم وأشجان[٨]

فغادر البلغيثي دمشق متجهًا إلى القدس، ليقضي بها سبعة أيام، تناظر فيها مع علمائها وشعرائها، وعرج على مدينة الخليل لنفس الغرض، وفي هذا يقول:

لله ما أفدت واستفدت

في السبعة الأيام إذا أقمت

قد زرت خلالها الخليلا

كللت من روته إكليلا

به أتانا علماء فصلا

وشعراء نبهاء نبلا

جرت لنا معهم مذاكرة

وأخذوا عنا الطريق الباهرة.[٩]

وهذا يدل على المكانة العلمية التي كان يحتلها العلماء المغاربة عند ترحالهم ببلاد الشام إذ قصدوا هذا البلد ليس كطالبي العلم بل مساهمين في نشره، فكان كلما حضر المغاربة إلى الشام يتناوب العلماء والفقهاء والوجهاء إلى دعوتهم على التوالي إلى منازلهم مكرمين لهم غاية الإكرام، ومتنافسين على القيام بواجب الاستضافة خير قيام، فهذا عبد الحي الكتاني لما دخل الشام عقد درسًا عامًا بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة بدمشق حضره الآلاف، وقد أفرد أحد فضلاء الشام لتنقلاته في دمشق رحلة ضمنها عن مدح به من الأشعار وتاريخ وصوله إلى الشام وما قوبل به من الابتهال عند الشاميين كافة[١٠]. والترحاب نفسه لقيه عندما وصل بيروت حيث هرول عدد لا يستهان به من العلماء والأدباء والوجهاء والصحفيين لتحيته وسماع أحاديثه الفقهية والعلمية والأدبية، حيث ألقى محاضرة في الجامع العمري أدهش الحضور بحديثه العلمي فتلقى دعوة من مفتي الجمهورية اللبنانية وكذا رئيس محكمة التمييز الشرعية.[١١]

وقد بلغت مكانة عبد الحي الكتاني أن انتخب عضوًا في المجمع العلمي بدمشق في مارس ١٩٢٩، وبالمناسبة ألقى خطابًا أكاديميًا أمام أعضاء المجمع تحت عنوان "تاريخ المكتبات الإسلامية ومَنْ ألف في الكتب" وهو أول عمل شامل لتاريخ خزائن الكتب في العالم الإسلامي، حاز به صاحبه قصب السبق في هذا المجال. حيث نجد في الكتاب أن المؤلف يشتكي من ندرة الباحثين في تاريخ المكتبات الإسلامية، فوقف بذلك المؤلف أمام رفوف بعض المكتبات ليذكر كنزًا معرفيًا ضخمًا تمثل في أسماء الكتب التي عددها (٨٠٠ عنوان) مشيرًا في ذلك إلى ما تعرض له التراث العربي من نهب وتشتت وإحراق ليخلص في الأخير إلى

الكتب المؤلفة في الكتب ومناهج مؤلفيها.[12] كما ألف هذا الأخير كتاب "الوصل الميمون بأخبار الشيخ علي بن ميمون"، وهي رسالة ترجم فيها لأبي الحسن بن علي بن ميمون الغماري دفين جبل لبنان، ذكر أنه ألفها بطلب من أحد من ينتمي إليه بقرابة من أهل الجبل، فرغ منها سنة (١٣٢٨هـ /١٩١٠م).[13]

٥/٢- إهداء المؤلفات: يعتبر إهداء المؤلفات مظهر آخر من مظاهر التواصل الفكري بين العلماء في كلا القطرين بغية تبادل العلم والمعرفة في جميع الميادين، ذلك أن الكتاني صاحب السلوة أهدى نسخة منها عند طبعها ليوسف النبهاني من فاس إلى بيروت كاتبا على جزء من أجزائها الثلاث بخطه ما نصه: "هذا المجلد واللذان بعده هدية إلى الشيخ يوسف النبهاني من جامعة محمد بن جعفر الكتاني كان الله له أمين"[14]. ومثال آخر من إهداء الكتب وهذه المرة من علماء الشام إلى المغاربة، من ذلك أن الشيخ الحسين بن محمد الجسر الطرابلسي الشامي أهدى كتابه " الرسالة الحميدية في العقائد ورد تيه كل فاسد عن طريق الخير شارد" إلى الشيخ فتح الله بناني وكتب على ظهر الكتاب ما صورته: "هدية الأستاذ سيدي فتح الله بن أبي بكر بناني الشاذلي الدرقاوي عن جامعها حسين الجسر الطرابلسي في ٦ جمادى الأولى ١٣١٧هـ وكتابه المسمى "المصون المحمدية للمحافظة على العقائد الإسلامية" في ٦ جمادى الأولى ١٣١٧هـ كتب على ظهره مثل ما تقدم[15]، أما عبد الحي الكتاني عندما زار دمشق سنة ١٣٢٤هـ فقد أهدى رسالته لجمال الدين القاسمي المسماة "الرحمة المسلسلة في شأن حديث البسملة".[16] ويبدو أن عملية إهداء المؤلفات كانت جارية بين الطرفين غير أن هناك مشكل ظل يعيق فاعليتها تمثل في الاختلاف في الشكل بين الخط المغربي والشامي، وأهالي المغرب لا يستطيعون أن يقرؤوا الكتابة الشامية والعكس صحيح، ولهذا فإن الذين تاجروا بالكتب من المشرق خسروا بها لعدم إقبال الناس عليها ليس لغلاء أثمانها وإنما لعدم معرفة الأهالي قراءتها.[17]

٦/٢- طبع المؤلفات المغربية في الشام: إن المشكل السابق سيعرف طريقه إلى الحل، عندما سينتقل الكتاب من المخطوط إلى المطبوع، ومما لا شك فيه أن الشام لعب دورًا مهمًا في طبع أولى المؤلفات المغربية بحكم أن الطباعة في المغرب كانت لازالت تتلمس طريقها بالبلاد، وهكذا خرجت إلى حيز الوجود، عدد من المؤلفات المغربية من مطابع الشام مثل كتاب: "الدعامة للعامل بسنة العامة" للكتاني وكتاب" الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المستطرفة" للمؤلف نفسه وغيرها كثير.[18]

٧/٢- التقريظ: وهو توجيه المديح والإطراء بطريقة كتابية أو شفوية، وقد يكون ذلك نثرًا أو شعرا، ويكون هدف المقرظ تمجيد المؤلفين ومدحهم عند إتمام أعمالهم، وجرت العادة أن تقع التقاريظ في خواتم الكتب[19]. ويبدو أن التقريظ مرتبط بإهداء الكتب، وقد أصبح كأداة لنشر المؤلف بعد انتقاله إلى عهد المطبوع، وساهم في الدعاية للمؤلفات، وهكذا تبادل العلماء المغاربة والشوام التقاريظ فيما بينهم، فعبد الحي الكتاني تفضل بكتابة تقريظ مطول على كتاب "شواهد الحق في الاستغاثة بيد الخلق (ﷺ) " ليوسف النبهاني سنة (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م).[20]

في حين أن هذا الأخير يقول في تقريظه لكتاب: "الحجة البرهانية في الذب عن شعائر الطريقة الأحمدية الكتانية " لأبي عبد الحي الفيض الكتاني لما طبع ببيروت سنة (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، ما يلي: " وكتبت هذه الكلمات لا بقصد التقريظ بل بقصد الانتساب إلى ذلك الجناب، فأنا وأصحابي نتشرف بخدمة صاحب هذا الكتاب والدخول إلى مرضاته من كل باب "[21].

ويبدو أن التقريظ لم يعد محصورًا لدى الكتب المطبوعة بالشام، بل انتقل حتى إلى الكتب المطبوعة في المغرب، فالحجوي عند الانتهاء من كتابه: "الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي" بعث بنسخة منه إلى عدد من وجهاء الشام ليأخذ منهم تقاريظ من بينهم محمد كرد علي وزير المعارف بالشام، وأيضا عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق الذين أكدا في تقاريظهما للكتاب بأن هذا العمل العلمي يعكس ثمرة نهضة علمية في المغرب الأقصى التي قامت على يد علماء مصلحين يعملون على تنوير بلادهم[22].

٨/٢- التدبيج: مظهر ارتباط أسانيد المغاربة بالمشارقة وتعويل الآخرين على الأولين في ميدان الرواية وتقدير المشارقة عند رواتهم بأئمة المغرب، وتطاول أعلام المغرب وافتخارهم بالأخذ عن فطاحلة الشرق[23] بمعنى أن يروي بعضهم عن بعض سعيا لتأكيد الصلات وطلب العلم في السند، وهكذا تدبج الكتاني مثلا سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م مع جمال الدين القاسمي عندما لقيه بدمشق[24]، في حين أن يوسف النبهاني تدبج مع أبي عبد الله الكتاني صاحب سلوة الأنفاس ببيروت[25].

٩/٢- المراسلة والمكاتبة: إذا كان التدبيج يعتمد على اللقاء المباشر بين عالمين، فإن المراسلة تتم بينهما رغم بعد المسافة، فقد كانت المراسلات بين علماء المغرب والشام سارية لم تنقطع رغم بعد الديار، حيث نجد بعض الفهارس مبنية كلها على مراسلات بين علماء من كلا الطرفين... ويكون مضمون المراسلات إما تحبير الإجازة لصالح الطرف المرسل أو إرسال مؤلفات المرسل إلى المرسل إليه لنأخذ مثال من ذلك: فهذا عبد الحفيظ الفاسي يقول في ترجمته لجمال الدين القاسمي الشامي: " وقد اتصلت بيننا وبينه رسائل الوداد وأتحفني بعدة من مؤلفاته، وكتبت إليه مرة رسالة منظومة مع هدية بعض كتب أسلافنا وذلك سنة ١٣٢٤هـ فتفضل وأجابني بمثلها".[26]

ومع نفس العالم الشامي تبادل عبد الرحمن بن جعفر الكتاني عدد من المراسلات وهي عبارة عن أبيات شعرية تتحدث عن مبادلة المؤلفات بين الطرفين.[٢٧]

١٠/٢- تعاليق شامية على مؤلفات مغربية: يتعلق الأمر بمجموع التعاليق التي تدون على هامش متن من المتون، وقد تجمع عدد من الشروحات على هامش المؤلف الأصلي وتكون فائدة هذه الشروحات هي تزويد الكتاب بفوائد جديدة وتعليقات على فقراته مما يجعلنا أمام نصين: النص الأصلي للمؤلف والنص الذي يوجد في حاشيته وهو بمثابة شرح له أو نقد لمتنه. من بين ذلك تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الشامي على ثلاثة رسائل لشيوخه المغاربة:

الرسالة الأولى: "المنح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة" لأحمد بن الصديق الغماري (١٣٧٠-١٣٨٠هـ).

الرسالة الثانية: "إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة" لعبد الله بن محمد بن الصديق (١٣٢٨-١٤١٣هـ).

الرسالة الثالثة: "كلمة أصولية" لعبد الله بن الصديق أيضًا.

وقد اعتاد الشيخ أبو غدة الاحتفاظ بكلمات وفوائد مشايخه وإذا أعاد طبع شيء من مصنفاتهم أو تحقيقاتهم أبقى على تعاليق مشايخه منوها بها.[٢٨] وكان الشيخ أبو غدة محل ثناء من طرف شيخه عبد الله بن الصديق الغماري، حيث قال هذا الأخير في تقريره على بحث الشيخ في الرواة المسكوت عليهم ما نصه: "وبعد، فقد أطلعني تلميذنا العلامة عبد الفتاح أبو غدة على بحثه في الرواة الذي سكت عن تجريحهم أصحاب الجرح والتعديل (...) فوجدته بحثًا جيدًا مفيدًا، أبان فيه عن معرفة بقواعد علم الحديث وخبرة بمصطلحات أهله مع اطلاع كبير وحسن تصرف في فهم النصوص وتطبيقها".[٢٩]

١١/٢- زيارة علماء الشام للمغرب: اعتبرت زيارة علماء الشام إلى المغرب من أبرز تجليات التواصل الفكري بين القطرين، ويعتبر خليل الخالدي قاضي حلب، من بين هؤلاء الذين كان لهم باع طويل في الميدان العلمي بالديار المشرقية، دخل إلى المغرب الأقصى في ذي القعدة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م مبتدئا بمدينة فاس ثم مكناس حيث بقي فيها إلى منتصف ربيع الأول ١٣٢٢هـ /١٩٠٤م، فانتقل إلى طنجة ومنها إلى بلاد الأندلس ثم عاد إلى طنجة قبل أن يسافر منها إلى المشرق، وقد كتب رحلته هذه في كتاب عنونه "رحلة إلى بلاد المغرب والأندلس"، حيث اجتمع بعدد من العلماء المغاربة وتبادل معهم الإجازات فاستفادوا منه واستفاد منهم، ومن بين هؤلاء محمد بن جعفر الكتاني وعبد الحفيظ الفاسي، هذا الأخير كتب عنه أخبار أهل المغرب وتراجم بيوتات فاس، وعوائد أهلها وتراجم علمائها وسياسة حكومتها[٣٠]. وقد درس عليه عدد من العلماء المغاربة من بينهم مثلا محمد الهاشمي بن خضراء الذي أخذ عنه النحو بالألفية بشرح المكودي والموضح[٣١]، وقد أعجب خليل الخالدي ببلد المغرب ومناظره الطبيعية وكان يتمنى أن يستقر بطنجة إلا أن الموت قد عاجله أثناء إقامته في مصر.[٣٢]

١٢/٢- استيراد الكتب الشامية إلى المغرب: مع انتشار الكتب المطبوعة بالشام، وظهور المكتبات، كان المغاربة يستوردون جملة من الكتب منها، مثل أحمد بولعراف الذي تراسل مع مكتبتين ببيروت، وهما مكتبة صادر (تأسست عام ١٨٦٣)، ومكتبة بكوش وهي تتضمن أساسًا لوائح الكتب المطبوعة بلبنان والتي كان بولعراف يسعى لاقتنائها.[٣٣] ونذيل هذا المبحث بقصيدة بعث بها ميشال كرم الشامي صاحب مكتبة تجارية بطنجة إلى المؤرخ السلاوي محمد بن علي الدكالي، بعدما كتب هذا للأديب اللبناني يستفسره عن محتويات كتبه بطنجة، وقد بعث بها في جمادى الثاني ١٣١٩هـ.[٣٤]

سلام على أهل الكرامات من سلا
سلام مشوق عن معنيه ما سلا
دعته بتاريخ الصبابات فانتوى
عن الشام شام الله في الأرض والملا
يؤم بلاد المغرب ثغرا وفرضه
إلى أن أخيرًا رام طنجة منزلا
مدينة عزا أمها كل عالم
ولكن سلا أم المعارف والعلا
حللت بهذا الثغر عندي كتائب
من الكتب في جيد العلوم هي الحلى
مهاودة أسعارها وهي نخبة
تخيرتها فاختر لنفسك ماحلا
دعاني إلى تثمين هذا إليك ما
كتبت إلى ميشال من قبل سائلا
بعثت بهذا النظم وهو خريدة
من الشام تبغي في رتاحك موئلا

توضح هذه القصيدة إلى مدى العلاقة التي جمعت النخبة المثقفة الشامية المستقرة في المغرب بنظيرتها المغربية، فالقصيدة بعثت من الشام تصور حالة سوق الكتب بمدينة طنجة التي اشتغل فيها ميشال كرم في بيع الكتب التي كان يأتي بها من بلده، بمختلف علومها وأثمانها منخفضة.

خَاتِمَةُ

إن بلاد الشام لم تكن بمنأى عن اهتمام المغاربة، خاصة خلال بداية القرن العشرين، لما عرفته من نهضة فكرية نسجها عرب مسيحيون ومسلمون، بعيدا عن أية حساسية دينية، ومن الشام انطلقت النهضة لتعم باقي دول المشرق ومن ثم إلى المغرب، وهكذا فقد مرت العلاقات المغربية الشامية خلال النصف الأول من القرن العشرين عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: أعاد المغرب اكتشاف المشرق عامة والشام خاصة المشبع بعوامل النهضة المختلفة، ومن ثَمَّ فهذه المرحلة هي مرحلة فتح قنوات الاتصال والتعرف على ثمرات التطور والتقدم في محاولة لتجاوز العقبات التي كانت تعترض المغاربة في سبيلهم نحو الحداثة والمعاصرة.

المرحلة الثانية: تطورت العلاقات بين الطرفين إلى علاقة متابعة عن قرب، فلم يعد المغاربة يكتفون بالتموقع بالقرب من الوعاء الذي تصب فيه النهضة الحديثة مجاريها، بل تتبعوا روافدها المختلفة المشارب والمتناقضة أيضا، لكي يأخذوا بناصية التحولات الفكرية والأدبية والسياسية التي كان يفرضها الواقع عليهم آنذاك.

المرحلة الثالثة: يصل المغاربة إلى المنبع، ويصبحوا ذو إسهام وحضور قوي، إنه حضور من موقع عدم تغييب الذات المغربية وإبراز نبوغها وعبقريتها في مختلف الميادين، وهو حضور وإن كان له امتداد خارجي، فإنه ساهم في تأطير الإصلاح الذي شمل مختلف المرافق في المجتمع والدولة المغربية.

لكن انسياب هذه العلاقات كانت تواجه بإرادة السلطات الاستعمارية، التي كانت تحاول تلافي تسرب العدوى من المشرق، بعزل المغرب ثقافيًا وسياسيًا، وتساوت في ذلك الحماية في المنطقة الفرنسية والإسبانية. غير أن المغرب كان واعيا بأن علاقاته مع الشام خاصةً والمشرق عامةً، هي علاقات في الاتجاه الصحيح وذلك لعدة اعتبارات:

- الانفتاح على المشرق للاقتناع بأن دعمه مضمون، لاعتبارات دينية وثقافية بديهية.
- التعرف بانتقائية حيال العناصر المتضاربة التي يتكون منها المشهد السياسي والثقافي في المشرق برافديه العربي والإسلامي، ومن ذلك الحذر إزاء الأمور الخلافية.
- السعي لتكوين رؤية خاصة تجاه ما كان يعتمل من مسائل ومواقف سياسية وفكرية، كانت تتبلور في مختلف أقطار المشرق، ومن هنا صاغوا نحو مقولات تحليلية في مختلف البلدان.
- الانتفاع بالصدى الخارجي المكتسب من خلال التحرك في الخارج لتحقيق الاستقطاب الجماهيري في الداخل وكوسيلة ضغط معنوية أمام الإدارة الاستعمارية.

الهَوامِشُ:

(١) الحجوي (محمد بن الحسن)، **مختصر العروة الوثقى**، مطبعة الثقافة، سلا ١٣٥٣/١٩٣٤، ص٣٣.

(٢) الكتاني (عبد الحي)، **فهرس الفهارس فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، المطبعة الجديدة، الطالعة ع ١١، فاس ١٣٤٧ه.، ، ج١، ص١٣٠.

(٣) الكتاني (محمد بن جعفر)، **الرحلة السامية إلى الإسكندرية ومصر والحجاز والبلاد الشامية**، مصدر سابق، ص ٢٨٥.

(٤) نفسه.

(٥) القدومي (عبد الله النابلسي)، الرحلة الحجازية والرياض الأنسية في الحوادث والمسائل **العلمية**، المطبعة الرضوية، نابلس، ص. ١٥٩.

(٦) سباطة (محمد بن أحمد)، **الفتح الرباني في التعريف بالشيخ سيدي فتح الله بن أبي بكر بناني**، مخطوط ،الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب رقم ٤٥٢، ج ١ ص، ٦٠.

(٧) البلغيثي (أحمد بن المامون)، **تشنيف الأسماع في أسماع الجماع وما يلائمه من مستلذ السماع**، المطبعة الجديدة، الطالعة فاس ، الطبعة الأولى ١٣٥٣ه، ص، ١٠.

(٨) نفسه، ص، ١٣.

(٩) البلغيثي (أحمد بن المامون)، **النحلة الموهوبة النجازية في الرحلة الميمونة الحجازية**، الرحلة الثالثة (١٣٤٥)، ط ١، المطبعة الجديدة، فاس ١٣٤٦، ص، ٢٥.

(١٠) الكتاني (عبد الحي)، **المظاهر السامية في النسبة والطريقة الشريفة الكتانية**، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، شريط ١٩٩٠، ص، ٢٥١.

(١١) **جريدة السعادة**، عدد ٣٩٩٢، السنة ٣٠، الثلاثاء ٣ ربيع الأول ١٣٥٢ه/٢٧ يونيو ١٩٣٣م.

(١٢) الكتاني (عبد الحي)، **تاريخ المكتبات الإسلامية ومن ألف في الكتب**، ضبط وتعليق أحمد شوقي بنبين وعبد القادر سعود، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، مراكش، ٢٠٠٤، ص ، ١٢.

(١٣) ابن سودة (عبد السلام)، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**، نشر دار الكتاب، ط ٢، الدار البيضاء ١٩٦٠، ج ١، ص، ٢٤٢.

(١٤) العزوزي (أحمد العربي الفاسي)، **أعلام مدينة فاس المسمى بالأنس والاستئناس**، ج١، دون تاريخ ودون مكان الطبع، ص، ١٣.

(١٥) سباطة (محمد بن أحمد)، **الفتح الرباني في التعريف بالشيخ سيدي فتح الله بن أبي بكر بناني**، مخطوط الزانة الصبيحية، سلا ٤٥٢، ج ١ ص، ٦٠.

(١٦) القاسمي (جمال الدين)، **رحلتي إلى المدينة المنورة**، تحقيق ناصر العجيمي، ط١، دار البشائر الإسلامية بيروت ٢٠٠٨، ص ٦٧.

(١٧) كرم (أسعد)، **المغرب الأقصى ولغته**، المقتطف، مجلد ٢٨، الجزء ٢، فبراير ١٩٠٣، ص، ١٣٤-١٣٦

(١٨) العزوزي (محمد العربي)، **أعلام مدينة فاس المسمى بالأنس والاستئناس**، مصدر سابق، ص، ٥٢.

(١٩) فوزي (عبد الرزاق)، **مملكة الكتاب: تاريخ الطباعة في المغرب ١٨٦٥-١٩١٢** تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب الرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم ٣ مطبعة النجاح الجديدة، ط١ الدار البيضاء، ١٩٩٦، ص، ١٩١.

(٢٠) النبهاني (يوسف إسماعيل)، **أسباب التأليف من العاجز الضعيف، وهو بذيل كتاب جامع كرامات الأولياء**، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، ١٣٢٩ه، ص، ٣٧٣.
(٢١) الكتاني (عبد الحي)، **المظاهر السامية في النسبة والطريقة الشريفة الكتانية**، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، شريط ١٩٩٠، ص، ١٧٠.
(٢٢) الحجوي (محمد بن الحسن)، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، الربع الرابع، مصدر سابق، ص، ٣٤٢.
(٢٣) الكتاني (عبد الحي)، **فهرس الفهارس**، مصدر سابق، ج١، ص، ٦.
(٢٤) نفسه، ج١، ص، ٣٥٨.
(٢٥) نفسه، ج٢، ص، ٤٢٨.
(٢٦) الفاسي (عبد الحفيظ)، **معجم الشيوخ المسمى رياض الجنة أو المدهش المطرب**، م.س.، ج١، ص، ١٧٢.
(٢٧) الكتاني (جعفر بن إدريس)، **إعلام أئمة الأعلام وأساتذتها، عما لنا من الروايات وأسانيدها**، دراسة وتحقيق محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي الدار البيضاء، دار بن حزم بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص، ١٠١.
(٢٨) ممدوح (محمود سعيد)، **الشذا الفواح في أخبار الشيخ عبد الفتاح (أبو غدة)**، دار الإمام الترمذي، الطبعة١، ١٩٩٨، ص، ١٢٨.
(٢٩) نفسه، ص، ٢١.
(٣٠) الفاسي (عبد الحفيظ)، **معجم الشيوخ**، مصدر سابق، ج٢، ص، ٢٧.
(٣١) الكتاني (عبد الرحمن بن محمد الباقر)، **من أعلام المغرب العربي في القرن الرابع عشر ونبذة عن حركة العلماء الإسلامية بعد الاستقلال**، جمع نور الهدى الكتاني، تحقيق محمد حمزة بن علي الكتاني، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١ عمان ٢٠٠١، ص، ٢٢٤
(٣٢) ابن الصديق (عبد العزيز بن محمد) **سراج الدلجة في فضل طنجة، طبع على نفقة أهل طنجة**، مطبعة ف إيرولا طنجة ١٩٥٦م، ص، ٤٠
(٣٣) أكمير (عبد الواحد)، **أحمد بولعراف رمز المثقف بإفريقيا جنوب الصحراء، ملفات من تاريخ المغرب**، ع ٢٠، س ٢، ماي، يونيو ١٩٨٠،ص، ١٨. م. س. ص، ١٨.
(٣٤) كناشة ابن علي الدكالي، **مخطوط الخزانة العامة في الرباط**، د ٤٢٥٧، ص، ٢٥.

البعثة الفرنسيسكانية في شمال المغرب
"الرموز والمهام"



د. خالد بويقران
أستاذ "عرضي" التاريخ المعاصر
جامعة السلطان مولاي سليمان
بني ملال – المملكة المغربية

مُلَخّص

ارتكز النظام الفرنسيسكاني الإسباني الذي تم إحداثه سنة ١٢٠٩م من قبل "سان فرانسيسكو ألاسيس"، على وضع أسس لعمل المبشرين، ومنه ما تعلق بعملها بشمال المغرب. إذ منحهم ملوك إسبانيا عبر التاريخ مساعدات مهمة لمحاربة الدين الإسلامي، فعملوا سفراء ومخبرين وجواسيس رفعوا تقارير عن المنطقة الشمالية من المغرب لحكومة مدريد خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وكان ذلك تمهيدًا للتدخل الاستعماري الاسباني في المغرب. كما سعت البعثة الفرنسيسكانية إلى استمالة أهالي المنطقة عن طريق تقديم المساعدات المادية والخدمات الطبية والتعليمية ونشر الديانة المسيحية واستكشاف المنطقة، وتكوين نخبة محلية موالية لإسبانيا، تعمل بهيئة المترجمين لدى القنصليات، والبعثات الدبلوماسية الأجنبية، في المدن المغربية، وخاصةً طنجة، أو كذلك بالإدارة المحلية الإسبانية في المغرب الخليفي.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤
تاريخ قبـول النشـر: ١٨ فبراير ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

البعثـة الفرنسيسـكانية، الثقافـة المغربيـة، الاسـتعمار الإسـباني، التبشير المسيحي

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

خالد بويقران. "البعثة الفرنسيسكانية في شمال المغرب: الرموز والمهام".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٤٩ – ٥٣.

مُقَدِّمَةٌ

كان لزامًا على الدارس لفترة الهجمة الامبريالية الاستعمارية، التي عرفها العالم العربي والاسلامي خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، استحضارَ دور البعثات التبشيرية عمومًا في هذه المرحلة، حيث كانت الإرساليات ذراعًا حيًا ونشيطًا في ذلك. من بين هذه البعثات ركزنا على البعثة الفرنسيسكانية، لأهمية نشاط ممثليها في العالم الإسلامي عمومًا، وشمال المغرب خصوصًا. فقد سجلوا حضورهم في الأديرة والكنائس المنتشرة في تراب الحماية الاسبانية في المنطقة الخليفية، وعملوا ونشطوا كجواسيس، رغمًا عنهم أحيانًا. وخاصةً عندما أصبح وجودهم في تلك المناطق رهين تعاونهم مع الحكام الجدد، وخاصةً بعد الانقلابات العسكرية العديدة التي عرفتها إسبانيا.

كما كانت الدوافع الحقيقية وراء البحث في هذا الموضوع استكشاف الجانب التبشيري في إطار بحث الدكتوراه، كداعم للأليات الاستعمارية الاسبانية بشمال المغرب. كما دفعنا تشعب الموضوع تجاوز الدور الديني، الى الجانب العلمي كذلك، والاجتماعي والصحي. عمدت البعثة الفرنسيسكانية إلى إحداث مؤسسات تعليمية لتثبيت وجودها عن طريق استمالة السكان ومرتادي المدارس إلى أهمية الوجود الإسباني في المنطقة، من منطلق تبرير الوجود بالمنفعة، والأشغال والخدمات التي تقدمها البعثات الإسبانية المتواجدة هناك تحت المظلة الدينية، والخدمات الفرنسيسكانية مثلاً. والتي اتخذت من العمل في المستشفيات والمدارس وتحويل الأديرة المنتشرة في المناطق النائية إلى ملاذ للسكان القاطنين في شمال المغرب.

أولاً: رموز البعثة الفرنسيسكانية في شمال المغرب

١/١- خوسي ماريا لرتشوندي:

هوخوسي ماريا انطونيولرتشوندي José Maria Antonia Lerchundi، ولد يوم ٢٤ فبراير ١٨٣٦ بـ "بيا اوريوغيبوسكو" Billa Orio "Guipuzco". أصبح راهبًا فرنسيسكانيا في منطقة بيريغوكوينا (Piergo Cuenca). كما درس[1] بدير سان ميغيل دي لا فيكتوريا (San Miguel de la victoria)، إذ فرضت عليه حياته الدينية التنقل بين المدن المغربية لنشر المسيحية بالرباط، والدار البيضاء وأسفي والصويرة. حيث عمل على تقديم المساعدات للفقراء كوسيلة لذلك. ففي ٥ مارس ١٨٦٧، عين الأب لرتشوندي رئيسًا للجماعة الفرنسيسكانية بتطوان، فأصبح من الضروري تعلم اللغة العربية للتعايش مع ساكنة تطوان. لكن لم يسعفه وضعه الصحي في ذلك، مما اضطره إلى تقديم استقالته من منصبه في يوم ٢٦ غشت ١٨٩٦. ورغم مرضه، كرس وقته في دراسة اللغة العربية، وتدوين ملاحظاته الشخصية لتسهيل دراستها على الرهبان من بعده، إذ ألف كتاب Rudimentos del Arabe Vulgar que se Habla en el imperio de Marruecos سنة ١٨٧٢ لهذه الغاية.

منذ سنة ١٨٧٣، اضطر الرجل إلى التوفيق بين مهامه بالبعثة الفرنسيسكانية بتطوان وحرصه على تطوير اللغة العربية ومعرفة الثقافة المغربية، وذلك عن طريق تسطير برنامج لتحقيق طموحاته المعرفية. تطلب انجاز هذا العمل طلب المساعدة من حكومة مدريد، فقدم الاب لرتشوندي مشروعه لوزير الدولة الاسبانية "أليخاندرودي كاسترو" Alejandro de Castro، يطالب فيه بالترخيص والمساعدة المالية لانجاز دراسته حول المدن والمناطق المغربية، التي كانت تعيش فيها الجالية الاسبانية المسلمة، ومعرفة الأعمال الفنية والأركيولوجية والحصول على المخططات[2] عن المنطقة. لكن عدم حصول الأب لرتشوندي على المساعدة المادية لهذه الحملة الثقافية، أدى إلى فشلها منذ البداية.

حفز الأب " خوسي كول" José Coll" نائب المفوض العام للبعثات الفرنسيسكانية بالأرض المقدسة والمغرب، الأب لرتشوندي على مواصلة عمله،ومنحه جميع صلاحيات النظام الفرنسيسكاني يوم ٨ يونيو١٨٧٦[3]. كما انه غادر المغرب في يوم ٢ أكتوبر ١٨٧٧ إلى مدريد لإخبار السلطات الاسبانية عن توقف نشاطه الفرنسيسكاني بالمغرب، وطلب التنقل إلى غرناطة Granada لأسباب صحية، والعيش قرب العالم العربي. حيث أنجز مع صديقه " فرانسيسكوخابير سيموني " Francisco Javier Simonet" أستاذ اللغة العربية بجامعة غرناطة، " Gestomatia Arabigo Española" الذي نشر سنة ١٨٨١، كما عينه الأب بسينتي البنينانا (Vicente Albinana) المفوض العام للبعثة التبشيرية بروما، أستاذا للاهوت الأخلاقي واللغة العربية بمدرسة البعثة الفرنسيسكانية بـ "سانتياغو" Santiago[4]، وفي يوم ١١ أكتوبر ١٨٧٨، تم انتخاب الأب لرتشوندي مديرًا لمدارس البعثات الفرنسيسكانية بالأرض المقدسة Tierra de Santa والمغرب[5] وذلك تكريمًا له، واعترافًا كبيرًا لخدماته وعمله في المجال الديني والثقافي الاستعرابي.

عاد الأب لرتشوندي إلى طنجة من جديد، ونشطت الأعمال التبشيرية للبعثة الفرنسيسكانية كذلك مع قدومه، بواسطة المساعدات المادية التي منحته حكومة مدريد.ففي يوم ٩ أكتوبر ١٨٨٠، وضع الحجر الأول لكنيسة بوريسما Purisima التي حلَّت محل الكنيسة الصغيرة المتواجدة هناك، وتم افتتاحها في يوم ٢ اكتوبر ١٨٨١، وافتتح كذلك مستشفى بالمنطقة لاستمالة الأهالي وتسهيل عمله هناك. كما أن الاهتمام المتزايد للنشاط التبشيري التي تقوم به البعثة الفرنسيسكانية في المجال الطبي والتعليمي، تطلب من الأب لرتشوندي المزيد من التفاني والمجهودات الجبارة، إذ استقال من وظيفته في روما، إلا أنها رفضت ذلك باعتبار التخلي عن المجال الديني العملي التبشيري خطيئة لا تقبل لدى البابوية في روما، ولو تعلق الأمر بالعمل في شمال المغرب.

استدعى الوزير الاسباني بطنجة " الدون خوسي ديوس داندو" Don José Diosdando لرتشوندي Lerchundi لمرافقته يوم ٢ ماي ١٨٨٢، وذلك لاهتمام السلطان المغربي بقضايا الدين المسيحي، والرغبة في معرفة نمط حياة الفرنسيسكانيين الذين عاشوا بالمغرب لقرون. فقدم "الرتشوندي" للمولى الحسن الأول أنشطة البعثة الفرنسيسكانية في المجال الطبي والتعليمي، وتقديم المساعدات للفقراء، مما منحه بعض المنازل والأراضي لبناء مقرات البعثة الفرنسيسكانية بالمغرب. كما إن السلطان مولاي الحسن الأول بعث الأب لرتشوندي في سفارة إلى مدريد في يونيو١٨٨٢ كمترجم من الدرجة الأولى. أدى عمل لرتشوندي الدبلوماسي إلى حصوله على مساعدات مادية من طرف العاهل الاسباني، لترميم " دير اغوستينو" للسيدة دي ريغلا " Convento Agustino de Senora de Regla" كاعتراف آخر من التاج الاسباني بخدمات وكفاءة الأب المستعرب الاسباني لرتشوندي.

٢/١- الأب سريوناندیا (Pedro Hilarión Sarrionandia):

ولد في يوم ٢١ أكتوبر ١٨٦٥ بقرية "غباي" (Gavay)، ببلاد الباسك (Pais Basco)، ساهم في بناء دير شيبيونا[6] (Convento de chipiona) بـ " قادس" يوم ٢٥ غشت ١٨٨٢، التحق بالبعثة الفرنسيسكانية بشمال للمغرب " طنجة، ومليلية وتطوان"، في ٣١ غشت ١٨٩٢،درس اللغات المحلية على يد الأب "لرتشوندي" وتتلمذ عليه، إذ أصبح يتقن اللغة العربية إلى جانب اللهجات اللاتينية واليونانية والفرنسية والريفية وتشلحيت، وشارك في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦ كمترجم. ألف الأب سريناندیا كتاب

"قواعد اللغة الريفية" سنة ١٩٠٥، وتمت الطبعة الثانية سنة ١٩٢٥ في مطبعة البعثة الفرنسيسكانية بطنجة، إذ اعتبر هذا الأب الوجود القوي لإسبانيا بمنطقة الريف معتمدا على معرفة اللغة الريفية، وذلك لتسهيل عملها الإستعماري هناك، لكنه غادر المغرب سنة ١٩١١، بعد تنفيذه للأمر الفرنسيسكاني الذي حثه على العودة إلى إسبانيا، حيث توجه إلى "دير ليبريخا" "Convento Lebrija" في الأندلس "Andalucia"، ثم في يوم ٥ غشت (أغسطس) ١٩١٣ بـ " أموزبيتا" "Amozobieta" بالباسك"، إلا أنه فارق الحياة في حادثة سير عن عمر يناهز ٤٨ سنة. لم تتسع فترة حياة هذا الراهب لطموحاته الاستعرابية والديمنية في شمال المغرب، حيث كان وفيا للنهج الذي أسسه ليرتشوندي، وكان الظل الوريف في صحبة هذا الأخير. لقد أخذ الأب "سريوناندیا"، حيزًا مهمًا من اهتمام الباحثين في المجال الديني التبشيري الأسباني في المنطقة الشمالية من المغرب، ولعل طبيعة عمله واهتماماته هي الشاهد لدى من واكب أعماله من المبشرين الفرانسيسكانيين، وكذلك من رجال الدولة الاسبانية وخاصة المكلفة بالعمل الاستعماري.

٣/١- الأب إيبانييز روبليدوإستيبان (Padre Ibáñez Robledo Esteban):

الأب استبان ابنيز رويليده، ولد سنة ١٩١٤ بـ " ارينياس دي ريوبسيورغا "Arenillas de Rio Pisuerga" بمنطقة بورغوس "Burgos"، إلتحق سنة ١٩٢٥ بالمدرسة الفرنسيسكانية " إستيبا Estepa بـ " إشبيلية". بدأ دراسته في الفلسفة واللاهوت في مدرسة البعثات الفرنسيسكانية بـ " شبيونا " "Chipiona"، حيث كونت المبشرين الفرنسيسكانيين الذين بعثوا إلى المغرب وفلسطين. كانت رحلته الأولى المغرب فارًا من تهديدات العسكريين الفرانكويين المتمردين على الجمهورية الثانية الاسبانية، فقرر اللجوء إلى الرباط حيث أنهى الدراسات اللاهوتية. في سنة ١٩٣٧ أصبح راهبًا، وانظم سنة ١٩٣٨ إلى البعثة الكاثوليكية بالناظور، حيث كرّس وقته لتعلم اللغة والثقافة واكتشاف الريف. نشر " منجد إسباني – ريفي سنة ١٩٤٤"، ومنجد إسباني – باعمراني "لهجة افني" سنة ١٩٥٤، ومنجد اسباني – صنهاجي " لصنهاجة سرير Srair" سنة ١٩٥٩، عاد "بانيز" لإسبانيا سنة ١٩٦٢، وتوفي يوم ٩ يناير ١٩٩٨. بها، حيث كان نموذجًا للرهبان المستعربين الفرانسيسكان. ولازمو القول هنا أن تجربة هذا الرجل عاصرت مرحلتين مختلفتين من تاريخ المغرب المعاصر. أولاً الحماية بشقيها الاسباني بشمال المغرب وتلك الفرنسية بالمنطقة السلطانية. فالمعطى التاريخي الذي وقفت عنده تجربته أضافت الى مسيرته الدينية والاستعرابية، فرصة التكوين في الرباط هروبًا من الانقلابيين الوطنيين الفرنكويين، فالواضح أن الأب ابنييز كان ذو ميول جمهوري، مع التهديد الذي كان ملازمًا له هناك. وهذا ما كان وراء تنقلاته التي ساعدته من جهة على توسيع اطلاعه، وتأليفه لمجموعة مهمة من المؤلفات والقواميس المحلية للثقافة المغربية في شقها الأمازيغي والعربي. وهذا بالطبع اسهام كبير جادت به المرحلة على يد هذا الرجل.

ثانيًا: أعمال البعثة الفرنسيسكانية في شمال المغرب

تجديد البعثة الفرنسيسكانية في المغرب

كان خوسي ماريا لرتشوندي من بين المستعربين والأفريقانين، والمؤرخين الذين كان لهم اهتمام بتاريخ البعثة الفرنسيسكانية بالمغرب، بل أنه تميز بهوية فرنسيسكانية، ساعدته لمزاولة مهمته كمبشر فرنسيسكاني في المغرب، وهوما جعله شخصية بارزة في تاريخ البعثات الفرنسيسكانية ورجل دين وكنيسة بالجهاز الاجتماعي ومجدد لهاته البعثة آنذاك. حيث قام هذا الراهب بمحاولة لحل المشاكل التي كانت تعاني منها البعثة الفرنسيسكانية بمغرب القرن التاسع عشر الميلادي، مع حكومة مدريد حول تعيين المسؤول عن البعثة، وعدم تحديد أوقات العمل للمبشرين بالمغرب، وعدم تمتعه بصلاحيات إرسال هؤلاء المبشرين لإسبانيا لأسباب تتعلق أمنهم وسلامتهم. كما أن عمله المهم كان يعتمد على تنظيم أنشطة البعثة بواسطة وضع قوانين مأخوذة من الأنظمة الأساسية للبعثة. أما فيما يخص الخدمات التي قدمها الأب لرتشوندي للكنيسة فتتجلى في الإشراف على إنشاء مباني جديدة وتحسين مواردها، بمختلف مراكز البعثات. ثم "بناء كنيسة بوريسيما" Iglesia de Purisima التي تم افتتاحها سنة ١٨٨١، وكنيسة " دي لا كابيا دي سان خوان بوتيستا" de la capilla de san Juan Bautista سنة ١٨٨٣ في طنجة" ودار البعثة وكنيسة "دي سان بوينابنتورا" "de Buenaventura" بالدار البيضاء سنة ١٨٩٠، وفي سنة ١٨٨٨، تم إعادة نشاط عمل البعثة بالعرائش، وهي خطوة مهمة لا يمكن تجاهلها نظرا للاضطراب الكبير الذي ميز الفترات التي عمل فيها ليرتشوندي ضمن رجالات البعثة.

عمل خوسي لرتشوندي على إعداد قواعد ومفردات باللغة العربية والمدرسة العربية التي تم إنشاءها بتطوان، وكذلك بالتعليم الأولي والثانوي كما ساهم في بناء مستشفيات، ومدرسة الطب، وإحداث المطبعة الاسبانية – العربية، وورش النجارة، وجمعية السيدات دي ماريا انموكولادا " Asociación de Señoras de Maria Inmaculada" بطنجة للمساعدة الاجتماعية، والتعاون مع الوزير موري Moret لإنشاء غرفة للتجارة وتعزيز التواصل البحري، والعلاقات التجارية بين المغرب وإسبانيا. وبناء (٣٥) منزل للأسر المعوزة بالمغرب، وتكوين علاقات الصداقة والتعاون بين المغاربة والإسبان.[٧]

افتتحت البعثة الفرنسيسكانية كنيسة – دار البعثة بتطوان سنة ١٨٦٦، وانتشرت البعثة بالعرائش سنة ١٨٨٨، وكنيسة جديدة ومدرسة سنة ١٩٠١، لكن في سنة ١٩١١، كانت البعثات مؤهلة بالقصر

الكبير وتاوريرت بشكل غير مسبوق. فخلال فترة الحماية الاسبانية قامت الإدارة الاستعمارية الاسبانية بفتح بعثات جديدة بالناظور، أصيلا، واد مارتين، مضيق والشاون.[٨] كما كانت البعثة الفرنسيسكانية تساند الأخوات الفرنسيسكانيات القادمات إلى طنجة سنة ١٨٨٣ لتأسيس مدرسة البنات، التي فتحت أقسامها بعد ثلاث سنوات.

كان الأب "ليرتشوندي" (Lerchundi)[٩] كبير المجددين للبعثة الفرنسيسكانية في المغرب المبنية على أسس إصلاحية[١٠] بمجال التعليم والصحة، فالعمل الصحي للأب (Lerchundi) كان مرتكزًا على الصحة العمومية، إذ أسس أول مستشفى بتقنيات أوروبية سنة ١٨٨٨، ومدرسة للطب يديرها "فليب أوبيلو" (Felipe Ovilo) طبيب عسكري معترف به من طرف المفوضية الاسبانية لتكوين مبشرين مغاربة وأوربيين، على مبادئ حديثة.[١١] أما في المجال التعليمي، فقد عمل الأب (Lerchundi) في الرفع وإعادة تشغيل وتحديث مدارس البعثات الفرنسيسكانية وتطبيق المناهج البيداغوجية الجديدة، اذ ساند (Lerchundi) مدارس "سانتياغو" (Santiago) وتشبيونا (Chipiona) لتشجيع المدرسين بأقسامهم والرفع من مستوى التعليم بالمراكز. كما أنشأت بتطوان مدرسة للتعليم العربي لتكوين المبشرين الإسبان الذين انهوا دراستهم، وكانوا متطوعين بالمفوضية الاسبانية بالمغرب مثل المترجمين والموظفين. فالنجاح الذي حققته هاته المدارس، عبر عنه الوزير الإسباني في المغرب " ألفونصو ميري ديل فال Alfonso Merry del val في تقرير بعثه إلى وزير الدولة في إسبانيا بتاريخ ١١ يناير ١٩٠٩.[١٢]

كانت مدارس طنجة نموذجًا للسياسة التعليمية "لليرتشوندي" (Lerchundi)، إذ كانت المدرسة الفرنسيسكانية في طنجة، منافسة للمدرسة الرابطة الإسرائيلية Alianza Israelita. كما عمل على إدخال اللغات:[١٣] "الانجليزية، الفرنسية، العربية والإسبانية" لتكوين شباب مؤهلين للأعمال التجارية[١٤] في محور جبل طارق – المغرب– إسبانيا.[١٥]

خَاتِمَةٌ

اعتبرت المرحلة الممتدة بين (١٨٨٠- ١٩١٢) مرحلة مهمة، سعت خلالها إسبانيا إلى التعرف على شمال المغرب، ومهدت لاستعماره، فكانت الأعمال التي قامت بها البعثة الفرنسيسكانية الإسبانية في الجانب التعليمي، والإستشفائي، وتقديم المساعدات للأسر المعوزة، أحد الآليات لاستمالة الأهالي ونشر الديانة المسيحية. وقدمت حكومة مدريد مساعدات مادية لـ "خوسي ماريا لرتشوندي" لمزاولة مهمته كمبشر، ومستكشف للمغرب، وجمعه معلومات عن الساكنة المحلية. ولعل بحثنا في هذا الموضوع انعكاس لوعي بضرورة الوقوف عند وجوه بارزة في الحملة الاستعمارية الإسبانية في شقها التبشيري الفرنسيسكاني الخفي أحيانًا، أو المغلف بأنشطة وشعارات مضللة في أحيان أخرى. وللعلم فقد اجتهدت الشخصيات، التي اتخذها البحث نموذجًا عمليًا للدراسة، في ميادين مختلفة لإكساب الدور العقدي جانبًا من المنفعة والفائدة للحملة الاستعمارية الإسبانية على المغرب كنموذج، استكشافًا وغزوًا.

الهَوامِشُ:

(1) Gaspar calvo, la restauración de la orden franciscana en España "1836-1856", Santiago de compostela, 1985, PP. 163-164.

(2) José María López, El padre Lerchundi, PP., 48-49.

(3) Archivo provincial de los Franciscanos de santigo, Legajo 22.

(4) Francisco María Fernando, Apuntes Historicos del colegio de misiones para tierra santa y Marruecos de santiago de compostela, santiago, 1914, pp. 274-281.

(5) Ibíd., p.282.

(6) Benito Pérez Galdós, Anales Galdosianos, University of Pittsburgh., 1968,p.89.

(7) Archivo de la misión Franciscana de Tánger, Leg, IX, n. 17, 1.

(8) Antonio Rubio Villalta, Uixan, un pueblo minero de España en Marruecos evocaciones y testinonios, en el vigia de Tierra, 1998 – 1999, n° 4 – 5, pp. 121-152.

(9) Enciclopedia Universal Ilustrada Espasa – calpe, Madrid, 1916, vol., XXX, p.121.

(10) Ramon Lourido Diaz, Marruecos y el padre lerchundi, editorial Mapfre, Madrid, 1996, pp. 281 – 325.

(11) Ibíd.

(12) Informe remitido por el ministro de España en Marruecos Alfonso Merry del val al Ministro de Estado el 11 de enero de 1909, AGA, sección África, dirección General de Marruecos y colonias : sección de educación, caja, M – 324,exp. 6.

(13) Anejo del Despacho n° 985 de 10 de junio de 1910 remitido por fr. Francisco Maria cervera de la legación de España en Marruecos en Larach al Exemo, sr. Ministro de Estado, AGA, sección África, Dirección general de Marruecos y colonias: sección educación, caja M-330, Exp.1.

(14) Anexo 5 del Despacho n° 62 de enero de 1909 sobre Asignaturas que cursan los alumnos de la enseñanza en las escuelas de la misión de Tánger, dirigidas por los R.R.P.P. Misioneros y distribución de las mismas « remitido por la legación de España en Marruecos al Exemo, sr, Ministro de Estado, AGA, sección África, dirección general de Marruecos y colonias : sección de educación, caja M- 324, Exp, 6.

(15) Ibíd.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الحصار البحري الفرنسي وسقوط الجزائر (١٨٢٧ – ١٨٣٠)

عبد الهادي حسين

أستاذ مؤقت جامعة تلمسان

باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

تلمسان – الجمهورية الجزائرية



مُلَخّصْ

وظّفت الحكومة الفرنسية ذريعة ضرب الداي حسين لقنصلها بالجزائر بيير دوفال على وجهه بنشاشة ذباب كانت بيده لرفع سقف مطالبها التعجيزية. قابل الدّاي حسين تلك المطالب بالرفض والاستخفاف، مما ساهم في اتساع الخلاف وتأزمه فلجأت الحكومة الفرنسية إلى ضرب حصاري بحري على مدينة الجزائر ليمتد بعدها على طول الساحل الجزائري. امتد الحصار البحري الفرنسي على الجزائر مدة ثلاث سنوات، ابتداءً مِّن ١٦ يونيو ١٨٢٧ حتى ١٤ يونيو ١٨٣٠. وقد تباينت الآراء في تقييمه والحكم بمدى نجاحه سواء من الطرف الفرنسي أو الأجنبي، إلا أن وطأة تكاليفه على الخزينة الفرنسية كان كبيرًا، إذ استلزم ما بين سبعة ملايين إلى تسعة ملايين من الفرنكات سنويًا، مما سبب في نشوب نقاشات قوية داخل الهيئات الفرنسية. وقعت أثناء الحصار معارك بين الطرفين زادت في حدّة القطيعة كما لُجئ إلى المفاوضات لربح الوقت، إلا أن تعرض "لابروفانس" السفينة الدبلوماسية الفرنسية لقنبلة من قبل البحرية الجزائرية كان بمثابة قطع حبل الرجعة مع الحلول السلمية. أتاح الحصار البحري الفرنسي على الجزائر فرصة موازنة جميع الاستراتيجيات الممكنة في التعامل مع هذا الملف، خلصت إلى قرار خطير تمثل في شن حملة عسكرية على الجزائر أتخذ في شهر يناير ١٨٣٠، ومَنَح خمسة أشهر لقيادة الحملة من أجل الإعداد المادي والبشري واللوجستيكي وتجنيد أكثر من ثمانين ألف رجل، مِّن بينهم ٣٧ ألفًا من الجيش البري بمختلف تخصصاته لغزو الجزائر.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٢٥	ديسمبر	٢٠١٤
تاريخ قبـول النشـر:	١٨	مايو	٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

الحكومة الفرنسية، البحرية الجزائرية، الاستعمار الفرنسي، تاريخ الجزائر الحديث

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد الهادي حسين . "الحصار البحري الفرنسي وسقوط الجزائر (١٨٢٧ – ١٨٣٠)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة -العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٥٤ – ٥٩.

مُقَدِّمَةُ

يبقى موضوع الحصار البحري الفرنسي للجزائر، موضوعًا تاريخيًا مهمًا في حاجة كبيرة للبحث والدّراسة نظرًا لندرة الدراسات التي تناولته سواء من الفرنسيين أو الجزائريين. تعتبر هذه الدّراسة ثمرة رغبة رافقتني لسنين عدّة، خاصةً بعد أن وقفت على خبرٍ نشرته جريدة "لوجورنال دي ديبا" الفرنسية في بداية جوان١٨٢٧ تحدث عن بعض ما جرى بين الدّاي حسين ودوفال قنصل فرنسا بالجزائر وتأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية؛ عندها عزمت على خوض غمار البحث في الموضوع والسعي إلى تجلية جوانبه وكشف غموضه. ثم إنّ البحث قد استوقّفته في مراحله المتعددّة الإشكالية التالية: هل الحصار البحري الفرنسي على الجزائر كان عقابا للجزائر أو خطوة لاحتلالها؟

أولاً: سقوط الدّاي حسين في شراك الفخ الفرنسي

تعرض الداي حسين(١) لاستفزاز بيير دوفال(٢) قنصل فرنسا في الجزائر في نقاش جرى بينهما صبيحة عيد الفطر(٣) الذي وافق ٣٠ أبريل ١٨٢٧، إذ سأل الداي حسين القنصل الفرنسي عن سبب تماطل الحكومة الفرنسية في الرد على رسائله التي أرسلها لتسوية الديون العالقة، فأجاب بيير دوفال بكلمات غير لبقة(٤) لم يحترم

مكانه من داي الجزائر ولا الأعراف الدبلوماسية، مما أثار غضب الداي فما كان منه إلا أن لطمه بنشاشة الذباب[٥] التي كانت بيده، وأمره بالخروج من مجلسه في حضرة مجموعة من الأعيان[٦]، وبعض قناصل الدولة الأجنبية المعتمدين في الجزائر. وقد اعتذر بعض المؤرخين الفرنسيين لدوفال بأنه لا يحسن جيدًا التحدث باللغة العثمانية، ولهذا لم يحسن اختيار كلماته لهذا صدرت منه تلك الكلمات المستفزة.

بعد الحادثة أرسل دوفال تقريرًا إلى وزير الخارجية الفرنسي أطلعه بحيثيات الحادثة وركّز على أن ما تعرض له لا يعتبر إهانة لشخصه، بل إهانة لملك فرنسا الذي هو ممثله في الجزائر، وطلب منه إحالته على أجازه طويلة.[٧] رأت الحكومة الفرنسية في هذا الفعل شتيمة لملك فرنسا واستهانة برموزها؛ فطالبت الدي حسين بواسطة قنصل سردينيا أتيلي (le comte d'Attili) بإصلاح الأضرار التي لحقت فرنسا.[٨] قابل داي الجزائر احتجاجات الحكومة الفرنسية باستخفاف واحتقار مستروحًا إلى ما عنده من سلاح وبارود وحصانة أسوار مدينة الجزائر، وما عنده من بطاريات دفاعية شهد لقوتها كل من اقترب من مدينة الجزائر مريدًا الاعتداء عليها من القوى الأوربية، بداية من حملة شارلكان في أكتوبر ١٥٤١م[٩]. انسدت قنوات التواصل المباشرة بين الحكومتين بسبب تأزم العلاقات بينهما، مما دفع بالقيادة الفرنسية إلى التفكير في تجهيز حملة عسكرية ضد الجزائر، لكن حال دون تنفيذها في بداية الأزمة تراكم مجموعة من الانشغالات الداخلية والخارجية لفرنسا.

عوّضت فرنسا حملتها العسكرية بمشروع مؤقت ومرحلي إلى حين توفر الشروط الملائمة لمشروعها القديم والكبير تمثل هذا المشروع في ضرب حصار بحري على الجزائر يساهم في إضعاف قدراتها الاقتصادية، ويكون سببا في إثارة غضب وتذمر السّكان على السلطة الحاكمة المتمثلة في الداي حسين وديوانه، وقد أشار إلى هذا المؤرخ المغربي المعاصر للأحداث صاحب "الابتسام في دولة ابن هشام"، بقوله "وفي هذه السّنة أيضًا نشأت العداوة بين أهل الجزاير وبين عدو الله الفرنسيس، وأول ما بدأ به من الحرب أن بعث خمسة مراكب من المراكب الكبار الحربية تقيم قريبًا من المرينة لتمنع المراكب من الدخول لها قاصدا بذلك التضييق عليهم".[١٠] تحججت الحكومة الفرنسية برفض الداي لشروطها وعدم استجابته لها، فاتخذت من موقفه ذريعة لمشروعية معاقبة الجزائر بحصار بحري طويل الأمد لا ترفعه حتى تستجيب حكومة الجزائر لشروط الترضية ويقدم الدّاي حسين اعتذاراته عما صدر منه تجاه قنصل فرنسا.[١١]

ثانيًا: خطوات إضافية لإحكام الحصار على الجزائر

أرسلت الحكومة الفرنسية في الأسبوع الأول من شهر جوان ١٨٢٧ مجموعة من السفن مؤلفة من خمس فرقطات وكورفاتة واحدة وست بوارج كبيرة، وست سفن استكشافية، دورها مسح جميع خطوط الملاحة العابرة للحوض الغربي للبحر المتوسط. وأرسلت أخرى ككلفتها بدور خاص تمثل في حماية سفن التجارة على خطين أساسيين يربطان قادس وأرخبيل بمرسيليا تحت قيادة الربان كولي (Collet)[١٢]. وفي طليعة الأسطول تقدّمت السفينة الملكية لاطورش (LaTorche) في مهمة دبلوماسية لدى الداي، حاملة تعليمات صارمة من وزير الشؤون الخارجية الفرنسية دو داماس إلى القنصل الفرنسي. وصل الأسطول الفرنسي إلى قبالة سواحل مدينة الجزائر يوم ١١ جوان ١٨٢٧، وأُرسلَ في طلب القنصل الفرنسي بيير دوفال الذي سارع إلى الالتحاق بالسفينة لاطورش وفيها تلقى التعليمات في كيفية تسيير الأزمة الناتجة بين الدولتين، ثم طُلب منه تعليق جميع أشكال الاتصال بالداي وديوانه، والعودة إلى فرنسا في أقرب الآجال.[١٣]

قام دوفال بخطوة عدائية أخرى حيث أقدَم على نشر إعلان لمواطنيه المقيمين في مدينة الجزائر يأمرهم فيه بالتوجه إلى السفينة لاطورش والركوب على ظهرها ومن ثمَّ العودة إلى فرنسا وحذرهم من البقاء في الجزائر خاصة وأن الظروف المتوترة وسلامتهم معرضة للخطر في أي لحظة. وقبل الرحيل النهائي كلَّف دوفال قنصل سردينيا بالجزائر بتسيير مصالح فرنسا نيابة عنه في انتظار ما تؤول إليه الأحداث.[١٤] التحق الأسطول الذي يقوده كولي[١٥] بالسفينة لاطورش يوم ١٢ جوان ١٨٢٧ وانتظر ثلاثة أيام أجرى خلالها نقاشات معمقة مع بيير دوفال حول أحسن السبل في التعامل مع الداي حسين وإخضاعه لشروط الحكومة الفرنسية وقبولها دون قيد أو شرط.

في أول الأمر طلب كولي من الداي حسين وحكومته بأن يُرسل وفدًا رسميًا رفيعًا إلى السفينة لاطورش ليقدم اعتذاراته للقنصل الفرنسي بيير دوفال نيابة عن الملك شارل العاشر، ويرفع الراية الفرنسية على حصون الجزائر وقصر الداي والمرسى وإطلاق مائة طلقة من مدافع مدينة الجزائر تحية للراية الفرنسية. استمع الداي حسين لمن ألقى عليه الشروط متعجبا من جرأة الفرنسيين، وأدرك ما تصبو إليه فرنسا من وراء هذه الشروط المجحفة، فلم يكن أمامه إلا أن رفضها وسَخر منها، وحرص الحكومة الفرنسية على الخضوع لشروط التسوية هو خطوة لأن تجعل نفسها صاحبة الامتيازات الخاصة بإيالة الجزائر، وتحقيق لمشاريع السيطرة على مناطق النفوذ العثماني.[١٦] لم يستغرب كولي من إباء الذي أبداه الداي حسين وعدم استساغته لشروط

الترضية لأنه يعلم بأن ذهنية الداي حسين وأنفته واعتزازه بنفسه لا تسمح له بقبولها وإنما كان ينتظر منه رفضها والاستهانة بها. ورأى الداي حسين في قبول الشروط مذلة كبيرة فقابلها بإجراءات ميدانية يمكن تقسيمها على ثلاثة محاور كبرى:

- أمر بهدم المؤسسات الفرنسية في القالة وبونة في الشرق الجزائري واقتلاع بنيانها مع ترحيل قاطنيها نحو طولون.
- دعم الجيش ورفع عدد أفراده العاملين، وكلّف يحي أغا[١٧] بمتابعة التعليمات ميدانيًا، وفي سيدي فرج أمر بوضع بطارية من اثنى عشرة مدفعًا، ودعم الحراسة ليلاً ونهارًا.
- أمر البحرية الجزائرية بمواصلة نشاطها لإظهار الحصار بأنه غير مؤثر بل فاشل.[١٨]

وفي يوم ١٣ جوان صرّح الداي حسين بأن قبول الشروط الفرنسية هو جناية على شرف الإسلام، ثم اتجهت العلاقات إلى القطيعة النهائية رسميًا يوم ١٦ جوان.

ثالثًا: القطيعة النهائية والتجسيد الفعلي للحصار

ابتداءً من الأسبوع الأول من شهر جويلية (يوليو) ١٨٢٧ حرصت الحكومة الفرنسية على رفع عدد وحداتها البحرية في البحر المتوسط، فأقدمت على رفع عدد سفن مجموعة الشرق إلى ٢٣، منها (٤) معدة للعمليات تحت قيادة العميد البحري دو ريني (de Rigny)، وأصبح عدد السفن الموضوعة قبالة السواحل الجزائرية (١٢) سفينة تحت أوامر قبطان البارجة كولي، وخصصت (٦) سفن أخرى مهمتها مراقبة مختلف النقاط في البحر المتوسط (رأس بونة، سواحل إيطاليا، جزر البليار)، و(٤) بريكات وغليوطات لحماية السفن التجارية؛ فوصل عددها إلى خمسين وحدة. واصلت السفن الجزائرية نشاطها البحري مع كل هذه الترتيبات، واستطاعت في شهر أوت ١٨٢٧ من الاستلاء على سفينتين في سواحل وهران وأسر طاقمهما.

١/٣- وطأة تكاليف الحصار على الميزانية الفرنسية:

استمر الحصار البحري ثلاث سنوات وشكّل حملاً ثقيلاً على ميزانية فرنسا وقدراتها البحرية؛ فقد كلّف الخزينة الفرنسية ما بين سبعة ملايين إلى تسعة ملايين سنويًا أي ما يفوق العشرين مليونا ويقترب من الثلاثين مليونًا طيلة مدة الحصار؛ من ١٦ جوان ١٨٢٧ حتى ١٥ جوان ١٨٣٠، مما أثار سخطًا للري العام الفرنسي وخاصةً الطبقة السياسية المعارضة سواء في البرلمان أو الصحافة.[١٩] بالإضافة إلى التكاليف الباهظة التي استهلكها الحصار فقد سبب إرهاقًا كبيرًا للملاحين والسفن العاملة في تنفيذ الحصار، وألحقَ أضرارًا كبيرة بتجارة فرنسا مع الجزائر عمومًا وتجارة مارسيليا مع الجزائر خصوصًا، كما تسبب في خسائر معتبرة للقطع البحرية المؤلفة للأسطول خاصةً عند هيجان البحر وتقلبه بحلول موسم العواصف البحرية مما اضطر الأسطول في كثير من الأحيان إلى ترك الحصار واللجوء إلى جزر الباليار للاحتماء، أو التوجه إلى سردينيا لتفادي هيجان البحر والنجاة من الهلاك والدمار.[٢٠] اعترف كثير من المسؤولين الفرنسيين بهشاشة الحصار المضروب على السواحل الجزائرية، وأعلنوا أنه غير كافٍ لعدم قدرته على منع السفن الجزائرية خلال السنوات الثلاثة من ممارسة نشاطهم، والقيام بأعمال الجهاد البحري، بل استطعت المراكب الجزائرية من الاستلاء على كثير من السفن الأوربية، وفي مرات كثيرة نشرت بيانات في طولون تحذر السفن الفرنسية من عدم الابحار لعدم وجود السفن الحربية التي تحميها وترافقها.

٢/٣- حصيلة المواجهات البحرية بين الطرفين:

إذا تطرقنا إلى المواجهة بين البحرية الجزائرية والأسطول الفرنسي فلن تحدث مواجهات كثيرة لأن الدّاي حسين فضل عدم تعريض السفن الجزائرية للهلاك وإتعاب ملاحيها، ورغم ذلك أشارت المصادر التاريخية إلى مواجهتين كبيرتين:

(أ) معركة المولد النبوي:

جرت هذه المعركة بتاريخ ٠٤ أكتوبر ١٨٢٧ الذي وافق المولد النبوي الشريف، تطرق إلى هذه المعركة الدّاي حسين نفسه في رسالته إلى الصدر الأعظم، قال فيها: "جهزنا ١١ سفينة حربية صغيرة كانت راسية في ميناء الجزائر، وضممنا إليهم فرقطة قديمة، وتطوع آلاف السكان في خوض المعركة، بدأت المعركة بعد غروب الشمس،...، ودامت المعركة عدة ساعات، وبعد دنو هزيمة الفرنسيين على أيدينا رفعوا أشرعتهم وفروا هاربين لكن هبت رياح معاكسة لم تسمح بملاحقة السفن الفرنسية..."[٢١] وقد وصفها الطبيب الألماني سيمون بفيفر (Simon Pfeiffer) بوصف مفصل وذكر أنها "معركة شديدة " قاتل فيها الجزائريون بضراوة.[٢٢]

(ب) معركة رأس كاكسين:

والمعركة الثانية وقعت يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٢٨ بالقرب من رأس كاكسين غرب مدينة الجزائر ذكرتها المصادر الفرنسية[٢٣]، بالإضافة إلى بعض الغارات البحرية الصغيرة.

رابعًا: جدال داخل فرنسا حول جدوى الحصار

باستثناء هذه المناوشات فقد وصف الحصار بأنه مترهل، بل دفع بالقنصل الانجليزي بمارسيليا إلى وصف الحصار بأنه : "مثير للسخرية" في تقرير كتبه بتاريخ ٠٩ أبريل ١٨٣٠.[٢٤] يضاف إلى هذا الوصف، ما أثاره الحصار من مشاكل وتعقيدات لفرنسا وأسطولها المكّلف بتنفيذه، بداية من المشكل القانوني ومدى شرعية الحصار وكيفية التعامل مع سفن الدول المحايدة التي تخترق الحصار وتتعامل مع الموانئ الجزائرية، مما أدى بمجلس الدولة بفرنسا إلى

مناقشة هذه القضايا في عدة جلسات لتسوية ما ظهر من خلل. ونوقشت مسألة تعميم الحصار وهل هو خاص بميناء مدينة الجزائر فقط، أو هو لجميع الموانئ الجزائرية مثل وهران وبونة.

أثيرت مناقشات قانونية مسهبة داخل مجلس الدولة تقرر بعدها بأن الحصار هو لجميع الموانئ الجزائرية وبأن الإشعار الذي أرسل بتاريخ ٢٧ ماي١٨٢٧ إلى الدول المحايدة بخصوص حصار الجزائر، والذي وأسيئ فهمه على أساس أنه مقتصر على ميناء مدينة الجزائر ينبغي المسارعة إلى تصحيح تفسيره. وسبَّب هذا الجدل القانوني إيقاف الأسطول الفرنسي للباخرة "لاكارولينا " التي تحمل على ظهرها راية توسكانيا قبالة سواحل وهران حين توجهها إلى ميناء المدينة وشكوى ربانها من اعتراض سبيله وتعرضه للتفتيش والتدقيق في وثائق السفينة.[٢٥]

وصل صدى الشكوى إلى ملك فرنسا، فعرضها على مجلس الدولة، وخلال جلساته تدخل وزير البحرية واستغرب لعدم وضوح عبارات الإشعار بالحصار الذي أخطر عنه في يوم ٢٧ مايو ١٨٢٧ وتساءل عن سبب سكوت وزارة الخارجية وعدم تفسيرها لمرادها من الاشعار، وسبب ورود عبارات تفيد بأن الحصار مضروب على بميناء مدينة الجزائر فقط؛ فحسبه تفسيره فإن أصحاب الإشعار وقعوا في خطأ فادح؛ إذ كيف فاتهم بأن ما يستقبله ميناء مدينة الجزائر مباشرة يمكن تعويضه واستقباله عن طريق البر بعد تفريغه في ميناء وهران وبونة، وأشار إلى أن وزارة البحرية كانت تعتقد بأن الحصار كان معممًا على جميع الموانئ الجزائرية يؤكدها تلك التعليمات المستمرة التي تعطى لأسطول المكلَّف بتسيير الحصار. تدخل الناطق باسم مجلس الدولة وأكد بأن مجلس الدولة أخطَر وزارة الخارجية بشأن الحصار بتاريخ ٣١ ماي ١٨٢٧، وبتاريخ ٠٩ أوت ١٨٢٨، وألح على عدم تعارض الحصار مع التشريعات الأجنبية الأخرى التي تنظم الحصار وقد تمّ في ٢٧ جوان ١٨٢٧، وفيه بُيِّن بأن الحصار هو لجميع الموانئ الجزائرية.[٢٦]

ولتفادي المشاكل وتجنب الأزمات التي يكون الحصار سببها صدر قرار بالإشعار الرسمي بالحصار، وألحق بضرورة تحذير السفن المتوجهة إلى الموانئ الجزائرية بأن تعاملها مع الجزائر يعرضها إلى الحجز والمصادرة، فإن أصرت على اختراق الحصار يتم إيقافها وسحبها إلى ميناء طولون الفرنسي. لم يكن تسيير الحصار سهلاً على فرنسا فقد نشرت جريدة تصدر في روما خبرًا عن الحصار قائلة: "رغما محاصرة ميناء الجزائر فقد خرجت عدة سفن جزائرية لممارسة أعمال القرصنة في الشرق كما في الغرب"[٢٧] في إشارة منها إلى ضعف الحصار وعدم فعاليته وعدم استطاعة الأسطول الفرنسي إحكام الحصار الذي صار شكليًا حسب وجهة نظرها.

يؤكد هذا ما اعترف به أحد نواب البرلمان الفرنسي في جلسة للنقاش العلني انعقدت يوم ٠١ جويلية (يوليو) ١٨٢٩، حيث صرح بأن الحصار لم يؤد دوره المنتظر منه إضافة إلى تكاليفه الباهظة، بل لم يقدر على صد السفن الجزائرية التي وصلت إلى سواحل فرنسا الجنوبية، وتساءل عن جدوى وفائدة هذا الحصار خاصة الذي عجز على حماية السواحل الفرنسية وتأمين السفن التجارية الفرنسية العابرة للبحر المتوسط. ونادت أصوات معارضة داخل البرلمان برفع الحصار وعودة الأسطول إلى طولون لأن مصاريفه جاوزت المخصصات المالية العادية للبحرية الفرنسية، وإشغال مراكب فرنسية في أعمال سلبية أثرت على نشاط البحرية الفرنسية في الشرق، وعطلت مصالح البريد، وأنقصت من حركية البحرية الفرنسية في الهند الشرقية، وأصبح عدد المراكب الفرنسية قليلا بالمقارنة مع عدد المراكب الانجليزية النشطة في نفس المناطق التي ينبغي تكثيف الوجود الفرنسي بها لتفادي انفراد الانجليز بالهيمنة عليها وميل ميزان القوى لصالحهم.[٢٨]

اعتبر التيار الليبيرالي المعارض لسياسة الحكومة الفرنسية ذات الميول الملكية مصاريف الحصار ثقيلة ولن يقدر على تحملها المواطن الفرنسي الذي ستنهكه الضرائب، كما أن الاستمرار في الحصار سيقضي على توازن ميزانية الدولة، ووصل بهم الأمر إلى حد وصف الأسطول الفرنسي المكلف بتنفيذ الحصار بالمعادي للحريات العامة.[٢٩]

خامسًا: محاولات ربح الوقت والتأزيم

أثبت الأحداث أن الحصار هش وفاشل بشهادة الملاحظين الأجانب مثل قنصل الدانمارك والولايات المتحدة، ولا مفر من عملٍ عسكري من جهة غرب مدينة الجزائر، أمام هذه الوضعية الحرجة لحكومة فرنسا، أحدث تعديل في الطاقم الوزاري، فكُلِّف على إثره دومارتينياك (deMatignac) برئاسة الحكومة.[٣٠]

باشر رئيس الحكومة الجديد في أول الأمر بتسوية سلمية للنّزاع وفك الحصار بما يخدم مصالح فرنسا ولا يضر بتوازناتها مع القوى الأوربية الأخرى، ويراعي الظروف التي تمر بها الحكومة الفرنسية في الداخل، لهذا أمَر هييد دونوفيل (Hyde de Neuville) وزيره للبحرية لينقل إلى ربان السفينة دولابريتونيير قائد أسطول الحصار تعليمات تتعلق بمحاولة جديدة عند الداي حسين؛ ففي ٣١ جويلية (يوليو) ١٨٢٩ وصلت سفينة الملك البرلمانية لابروفانس(La Provence) إلى الجزائر، وبعد مفاوضات شاقة رفض الدّاي المقترحات الفرنسية لحل النزاع القائم يوم ٠٢ أوت ١٨٢٩. وفي اليوم الموالي ٠٣ أوت في حدود منتصف النهار غادرت السفينة البرلمانية لابروفانس مرساها وفي أثناء سيرها اتجهت نحو المواقع الدفاعية فرميت بقذيفة تحذيرية من بطاريات المنار، ثم لما لم تستجب رميت بقنابل المدفعية.[٣١]

ذكر الألماني بفيفر تفاصيل الواقعة، وأرجع سببها إلى أن الرياح هي التي أرغمت السفينة على الاتجاه صوب المواقع

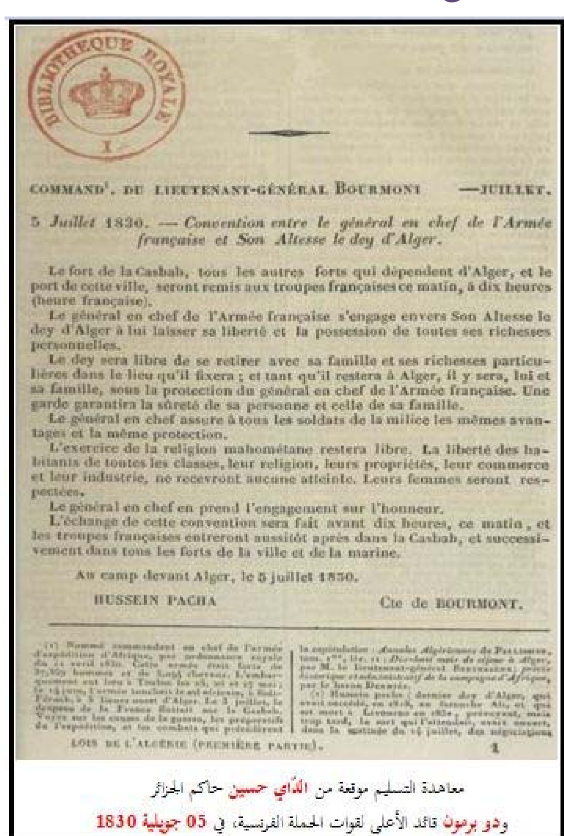
الدفاعية الجزائرية فتلقت انذارًا لكنها لم تعبأ بذلك الانذار؛ فوجهت لها إنذارات أخرى تحذيرية، وكانت القذائف تمر فوق رؤوسهم دون أن تلحق بهم ضررًا كبيرًا، واستمر إطلاق النار حوالي ثمان وعشرين دقيقة.[٣٢] اعتبرت الحكومة الفرنسية ما تعرضت له السفينة البرلمانية لابروفانس القطرة التي أفاضت الكأس وأضحى تنفيذ حملة عسكرية ضد الجزائر أمرا يشغل بال ملك فرنسا وحكومته، لذلك باشرت قيادة القوات المسلحة (الجيش البري بالتنسيق مع البحرية الفرنسية) في التحضير الحثيث لحملة عسكرية ورسم خطة تفصيلية لإنجازها.[٣٣] كما ساهم دافع الحاجة إلى انتصار عسكري لاستعادة فرنسا هيبتها السياسية بعد النكسات في حرب الاستقلال اليونانية،[٣٤] فانتهت كل هذه الخطوات باحتلال الجزائر بعد توقيع معاهدة التسليم بين قائد الحملة الفرنسية والدّاي حسين في ٥جويلية (يوليو) ١٨٣٠، وسقطت الجزائر أو "عُش الجهاد البحري" كما كان يسميها كثير من المؤرخين الفرنسيين.[٣٥]

خَاتِمَةٌ

أُعتبر الحصار البحري الفرنسي على الجزائر مرحلة مِّن مراحل تجسيد المشروع الاحتلالي الفرنسي للجزائر الذي تحقّق فعليا في ٥ جويلية (يوليو) ١٨٣٠، فقد وظّفت الحكومة الفرنسية الحصار البحري للتضييق على الجزائريين وإرهاق قدراتهم الاقتصادية في إطار خطة طويلة المدى. ومما سبق، يمكن الوقوف على الاستنتاجات التالية:

- ضخمت الحكومة الفرنسية قضية ضرب الدّاي حسين لقنصلها بيير دوفال الذي كان يتحرك تحت تأثير يهود الجزائر وكبار تجار مرسيليا، واستغلت الحادثة لفائدة خطتها العدائية مع توظيف ورقة مطلب إصلاح الضّرر لربح الوقت، والتحكم في خيوط التأزيم متى حان وقت ذلك.
- امتد الحصار البحري الفرنسي على الجزائر مدة ثلاث سنوات استهدف بالدّرجة الأولى القدرات الاقتصادية للجزائريين، وإضعاف الأسطول الجزائري، وإدخال منتسبيه في بطالة طويلة الأجل تدفعهم للثورة على الدّاي وديوانه، خاصةً وأن مصدر رزقهم الرئيس كان غنائم الجهاد البحري.
- تسبّب الحصار البحري في أضرار كبيرة لشركاء الجزائر التجاريين، كما كلّف خزينة فرنسا مصاريف ثقيلة، وخلق جدالاً سياسيًا واقتصاديًا داخل فرنسا أساسه جدوى هذا الحصار وثماره ومدى استفادة الحكومة الفرنسية منه، وساهمت نتائج الحصار الضعيفة في رجحان كفة أنصار رفعه على الرغم من قلّتهم داخل الحكومة الفرنسية.
- اتفقت غالب شهادات الأجانب المعاصرين للحدث على فشل الحصار البحري، ورأوا فيه جهداً ضائعًا، وسببا في تأزيم العلاقات بين فرنسا ودول التي تمتلك سُفن تجارية تجوب البحر المتوسط، مما أدى إلى نشوب نزاعات قانونية حول شرعية الحصار البحري وامتداد نفوذه إلى باقي الدّول التي لها علاقات تجارية مع الجزائر عبر البحر.
- طبع التّردد مواقف الحكومات الفرنسية المتعاقبة تجاه الحصار البحري بين الإبقاء عليه ودعمه، وبين التخلي عنه والدخول في مفاوضات استنزافية، إلا أن قنبلة البحرية الجزائرية لسفينة الملك البرلمانية لابروفانس (La Provence) أعطى لمسار القضية اتجاهًا وحيدًا خدم كفة أنصار الاحتلال داخل دواليب الحكم في فرنسا.
- فضح الحصار البحري مع مرور الوقت ارتجالية قرار فرض الحصار البحري من جانب الحكومة الفرنسية، وعدم قدرتها على تسييره وإحكام تنظيمه، فوجدت نفسها مضطرة إلى وضع نهاية له، على أن تكون نهاية مُشرفة لفرنسا؛ فلم يكن أمامها إلا الكشف عن حقيقة أهدافها، خاصةً بعد أن ضعفت حجتها في حادثة نشاشة الذباب فوجدت ذريعة أخرى تمثلت في قضية قنبلة سفينتها البرلمانية، فكانت المشجب الذي علّقت عليه شرعية إرسال حملة عسكرية ضخمة لمعاقبة الدّاي.

الملاحق:



COMMAND^t. DU LIEUTENANT-GÉNÉRAL BOURMONT —JUILLET.

5 Juillet 1830. — Convention entre le général en chef de l'Armée française et Son Altesse le dey d'Alger.

Le fort de la Casbah, tous les autres forts qui dépendent d'Alger, et le port de cette ville, seront remis aux troupes françaises ce matin, à dix heures (heure française).

Le général en chef de l'Armée française s'engage envers Son Altesse le dey d'Alger à lui laisser sa liberté et la possession de toutes ses richesses personnelles.

Le dey sera libre de se retirer avec sa famille et ses richesses particulières dans le lieu qu'il fixera ; et tant qu'il restera à Alger, il y sera, lui et sa famille, sous la protection du général en chef de l'Armée française. Une garde garantira la sûreté de sa personne et celle de sa famille.

Le général en chef assure à tous les soldats de la milice les mêmes avantages et la même protection.

L'exercice de la religion mahométane restera libre. La liberté des habitants de toutes les classes, leur religion, leurs propriétés, leur commerce et leur industrie, ne recevront aucune atteinte. Leurs femmes seront respectées.

Le général en chef en prend l'engagement sur l'honneur.

L'échange de cette convention sera fait avant dix heures, ce matin, et les troupes françaises entreront aussitôt après dans la Casbah, et successivement dans tous les forts de la ville et de la marine.

Au camp devant Alger, le 5 juillet 1830.

HUSSEIN PACHA — Cte de BOURMONT.

LOIS DE L'ALGÉRIE (PREMIÈRE PARTIE). 1

معاهدة التسليم موقعة من الدّاي حسين حاكم الجزائر
ودو برمون قائد الأعلى لقوات الحملة الفرنسية، في 05 جويلية 1830

الهَوامِشُ:

(١) اسمه الحقيقي حسن بن الحسن، وعرف بالداي حسين هو آخر دايات الجزائر، ولد في شهر فبراير ١٧٦٨، ترعرع بالقسطنطينية ثم انتقل إلى الجزائر، وفي جيشها تدرج حتى عُيِّن دايا للجزائر في مارس ١٨١٨، أثنى عليه أحمد الزهار واصفًا إياه بأنه "كان رجلاً عاقلاً متدينًا محبًا للعلماء والأشراف والصالحين"، وعدّد أعماله. يُنظر: أحمد الشريف الزهار، **مذكرات**، تحقيق أحمد توفيق المدني، مؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص. ١٤١-١٤٥. بعد سقوط مدينة الجزائر الزم بمغادرة الجزائر فاختار نابولي، ومن هناك ساهم في دعم المقاومة ماديًا بالسلاح، وسياسيًا لدى الباب العالي، ثم انتقل إلى الإسكندرية وبها توفي عام ١٨٣٨. للوقوف على تفاصيل أكثر عن حياته، انظر:

A. Jal, **Details sur Hussein-Pacha Dey d'Alger**, Revue de Paris, T31,10-1831, p.p.291-311.

(٢) عُيِّن بيير دوفال (Pierre Deval) قنصلاً عامًا لفرنسا بالجزائر، وتحصل على الاعتماد في ٢٠ أوت ١٨١٥، واستمر في عمله حتى ١١ جوان ١٨٢٧. وسبّب انزعاجًا للداي حسين في مناسبات عدّة، بل اعتبره أحد أسباب الأزمة والقطيعة في العلاقات الجزائرية الفرنسية مطالبا في مرات عديدة استبداله إلى أن وقعت الحادثة في ٢٩ أفريل ١٨٢٧، وكان تحت تأثير النفوذ المالي والتجاري لليهود. ولم يعمر كثيرا بعد الحادثة إذ مات سنة ١٨٢٩ ومرّ موته في صمت ولا مبالاة في فرنسا.

(٣) وقع اختلاف في تعيين اليوم الذي وقعت فيه الحادثة ، فالمصادر الفرنسية تذكر تواريخ : ١٩، ٢٠، ٢٩ ، و٣٠ من شهر أفريل لسنة ١٨٢٧، أما المصادر الجزائرية فأرخت له بصباح يوم عيد الفطر ١٢٤٢هـ، واخترنا تاريخ 30 أفريل اعتمادًا على خبر الحادثة الذي نشرته جريدة " Journal des Débats" يوم ٠٦ جوان ١٨٢٧، ص٢ نقلا عن جريدة " Moniteur" الناطقة باسم الدولة الفرنسية، وورُوده في كثير من الكتابات المعاصرة للحدث.

(٤) قال بيير دوفال للداي: " Mon maitre n'est pas fait pour répondre à un homme tel que vous"

(٥) تباينت الروايات في وصف الحادثة بين مثبت لها وناف، وحتى من أثبتوها اختلفوا في كيفية الضرب، لكن الداي حسين أقر بضربه للقنصل واصفا إياها بالضربات الخفيفة في رسالته للصدر الأعظم، يُنظر:

Erkument Kuran, «**La lettre du dernier dey d'Alger au grand Vizir**», Revue africaine, Vol.96, 1952, p.p.188-195.

وغالب مَنْ تطرق للموضوع ذكر أنها "مروحة"، وفي ذلك نظر، والصحيح أنها "نشاشة ذباب" (chasse-mouches).

(٦) من الأعيان نجد: حمدان خوجة، وأحمد الزهار، ومن القناصل نذكر: قنصل الدانمارك، واسبانيا، وطبيب الداي وأسيره الألماني بفيفر.

(7) Alfred Nettement, **Histoire de la conquête d'Alger**, Lecoffre, Paris-Lyon, 1867, p144

(8) Bergasse du Petit Thouars, «**Du Petit Thouars et l'expédition d'alger document inédit**», In: R.D.M, nov.-dec., 1929, pp.84-85

(٩) أنظر تفاصيل أكثر عن المسألة في:

A.Dujarric-Descombes, **Lettre inédite de Villegagno sur l'expédition de Charles-Quint contre Alger**, Périgueux, Paris, 1895.

(١٠) مجهول، **الابتسام في دولة ابن هشام**، مخطوط، ورقة ٨٥.

(١١) انظر تفاصيل أكثر في:

Le Rapport du Marquis de Clermont-Tonner Ministre de la Guerre sur une expédition à Alger 1827, In : R.A,A.70, N°340-341, p.p.207-25

(12) Camille Rousset, **La Conquête d'Alger**, Plon, Paris, 1879, p.35.

(13) **Journal des Débats**, 06/06/1827, p.2

(14) **Journal des Débats**, 23/06/1827, p.3

(١٥) خولت الحكومة الفرنسية لكولي صلاحية اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها، لمزيد من التفاصيل حول مهمة كولي وشروط الترضية، انظر:

M, Bianchi, **Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger du vaisseau de S.M. la Provence**, La dvocat Libraire, Paris, 1830, p.p.43-50.

(١٦) ناصرالدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٧٢.

(١٧) قال عنه نقيب أشراف الجزائر أحمد الزهار في **مذكراته، صفحة ١٦٣**: "هو أحسن رجال تلك الدولة عقلاً ومعرفة"، أقيل من مهامه بسبب سعاية ضده، ونفي إلى البليدة وبعثوا في أثره وخنقوه في مزرعته، فخسر الجيش رجلاً شُهد له بالكفاءة والخبرة، كما أثنى عليه حمدان خوجة في كتابه "**المرآة**" وذكر سبب موته.

(١٨) أحمد الشريف الزهار، **مذكرات**، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(19) E. Pellissier de Reynaud, **Annales Algériennes**, Libraire Militaire, Paris, 1854, T.1, p.p.18-19

(20) E.Perret, **Récits Algériens1830-1848**, Bloud Libraire Editeur, Paris, 1882, p.03.

(٢١) E. Kuran, Op.Cit., p.p.190-191.

(٢٢) سيمون بفيفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤، ص.٤٠-٤٢

(23) A. Nettement, Op.Cit., p.p.167-168

(24) F. Mauro, **L'expansion Européenne 1600-1870**, P.U.F., Paris, 1964, p 380.

(25) L., Macarel, **Reecueil Des Arrets du Conseil ou Odonnances Royales**, Renard Libraire, Paris, 1830, p.p.120-131

(26) A. Julien, «**La question d'Alger devant les Chambres sous la Restauration**», In, R.A.,1922, p.p.293-305

(27) N.de Salvandy, **Cinquième Lettre**, Sautelet, Paris, 16aout 1827, p.25

(28) Paul depont, Paris, 1886, T61, p.p.190-230. J. Mavidal, **Archives Parlementaires de 1787 à1860,**

(29) M.Fernel, **Campagne d'Afrique en 1830**, Barrois, Paris, 1831, P.vii

(٣٠) استلم مهام رئاسة الوزارة يوم ٠٥ جانفي ١٨٢٨، خلفًا لدوفيلل.

(31) M, Bianchi, Op.Cit., pp.59-64

(٣٢) سيمون بفيفر، المصدر السابق، ص ٥٧-٥٨.

(٣٣) كثير من الفرنسيين لم يستسيغوا هذه الذرائع في تجييش حملة ضد الجزائر، أذكر منهم:

A., de Laborde, **Au Roi et aux Chambres sur les véritables causes de la répture avec Alger et sur l'expedition qui se prépare,**Truchy Libraire, Paris, 1830.

(٣٤) أيرا م لابيدس، **تاريخ المجتمعات الإسلامية**، تعريب: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ج٢، ٢٠١١، ص٩٥٧.

(٣٥) انظر: بنود معاهدة التسليم في الملحق رقم (١).

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

مكانة زاوية الهامل في حشد همم سكان الحضنة لمقاومة البدع وطمس الشخصية الوطنية منذ الاحتلال الفرنسي إلى الحرب العالمية الأولى

د. فاطمة الزهراء سيدهم



أستاذة محاضرة

كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية

جامعة معسكر - الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

يتعرض المقال لمكانة زاوية الهامل بريادة شيخها العالم السيد محمد بن أبي القاسم، الذي أسس معهده بمباركة من مؤسس الدولة الجزائرية الأمير عبد القادر، الذي عرفه أثناء أداء واجب الجهاد في مجابهة الاستعمار، حينما كان في المنطقة الشرقية للجزائر. وهذا المقال يتعرض كذلك لمقاومة السكان ورجال الدين للاستعمار بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك العلم بجميع فروعه. لأن تكوين الفرد يعتبر من الركائز الأساسية في بناء الأمة الاسلامية. هذه الامة التي حاول الاستعمار بمساعدة أذنابه، التفرقة بين قبائلها وأفرادها، مستغلين الاحقاد الدفينة التي غُرست في المجتمع الجزائري عبر الأجيال السابقة من قبل من حكموا البلاد، رغبة منهم في التحكم في خيراتها وقهر عبادها. عاش سكان الحضنة مرحلة البداوة ولم تسلم عشائرهم من الخصومة، وكان عرش أولاد دراج وأولاد ماضي من أهم عروش المنطقة انتشارًا جغرافيًا. وقد تم تحديد مساحة أراضيه بعد الاحتلال الفرنسي ليسهل التحكم في تنقل أفراده، وحصر عدد خيامه، وعدَ عدد رؤوس قطعانه من الأغنام والابل. لأن هذه القبيلة محاربة ولها دور كبير في تاريخ المنطقة وهي تضم قبيلة أولاد ماضي وفرقًا وبطونًا صغيرة ذات أصول مختلفة، وحينما تتحد ضد الاستعمار يكون لها جأش كبير، هذا ما دفع بالفرنسيين لاستخدام المكاتب العربية في التجسس على رجال المنطقة والعلماء والمتصوفة، من أجل التحكم في الأوضاع، وقهر العباد والحدّ من نشاط العلماء.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٠ يناير ٢٠١٤

تاريخ قبـول النشـر: ٢١ أغسطس ٢٠١٤

كلمات مفتاحية:

زاويـة الهامـل، منطقـة الحضـنة، الزوايـا، المتصـوفة، الاسـتعمار الفرنسي

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

فاطمة الزهراء سيدهم. "مكانة زاوية الهامل في حشد همم سكان الحضنة لمقاومة البدع وطمس الشخصية الوطنية منذ الاحتلال الفرنسي إلى الحرب العالمية الأولى".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٦٠ – ٦٦.

مُقَدِّمَةُ

البحث في تاريخ الجزائر المحلي في فترة ما قبل الاستقلال الوطني يفتح آفاقًا واسعة أمام الباحثين والمهتمين بالتاريخ الوطني، لأن عدة مواضيع من حياة الأفراد والقبائل لم تخضع بعدُ لدراسة معمقة والبحث فيها بكل موضوعية حسب المعطيات المتوفرة محليًا، لخصوصية الحدث، لأن البحث في مثل هذه المواضيع بأساليب غير سليمة قد يؤدي إلى تفسيرات خاطئة لما يصدر عن الكاتب من آراء ومواقف تصبَ في اتجاهات مُعينة. النهج المتبع في مثل هذه الدراسات يفرض على الباحث التحلي بالحكمة واليقظة، والتدقيق والتمحيص في كثير من المعطيات، ومعالجتها بأساليب علمية وموضوعية مُتجنبًا إبداء الرأي الخاطئ ومُبتعدًا عن الحُكم المُسبق، حتى لا يسقط في ما بطنته سياسة وكتابات الفرنسيين المتشبعين بأفكار المدرسة الاستعمارية من وراء زرعهم بذور الفتنة والفُرقة بين سكان المنطقة التي نخصص لها هذا البحث المتواضع، لأن لا كتاباتهم لا تخلو من تزييف

وتحريف تاريخ الجزائر عامة، مستغلين حساسية الأحداث المحلية والخلافات القبلية المُرتبطة بها خلال فترة الاحتلال الفرنسي، وما سبقها من مُشاحنات بين العائلات العريقة والأهالي وقبائل المخزن أثناء التواجد العثماني في الجزائر، الذين عملوا في كثير من الفترات على زرع الضغائن بين القبائل والمتصوفة بغرض بسط نفوذهم على المناطق المُستعصية عليهم وإخضاعها لحكمهم. ورغم مرور وقت طويل ما زالت الكثير من أساليب هذا المنطق حاضرًا في سلوكيات ومُعاملات بعض القبائل والجماعات التي لم تستطع إلى يومنا هذا التخلص من تلك التصرفات التي تعمل على تنافر وتباعد الأشخاص والقبائل عن بعضهم البعض، أكثر مما تجمعهم وتحثهم على تماسك وترقية المجتمع الذي ينتمون إليه.

(١) جغرافية منطقة الحضنة

بلاد الحضنة لم تكن وليدة العصر الروماني، بل هي ضاربة جذورها في أعماق التاريخ[١] واسمها مُشتق من الاحتضان، ويُرجعه الباحثون إلى الفترة المتأخرة من الحكم العثماني، كما أطلق أهل المنطقة هذه التسمية على السهل الواسع الذي يمتدُّ نحو السبخة المالحة للمسيلة، أو ما يطلق عليه السكان اسم شط السعيدة نسبة إلى دوار السعيدة.[٢]

يمتد هذا الاقليم من الشمال إلى الجنوب بين الأطلس التلي والصحراوي. يحاط بحزام جبلي[٣] في شكل قوس من الأوراس وجبال بلزمة من الشرق إلى جبال ونوغة غربًا. وهي تشكل حدودًا جغرافية متميزة بين المناطق المتوسطية التلية والسهول السهبية والصحراوية للحضنة والزيبان. دخلت المسيلة، وهي عاصمة إقليم الحضنة ضمن الامبراطورية العثمانية في بداية القرن السادس عشر الميلادي ودامت على ذلك مدة أربعة قرون حتى سقوطها على يد الاستعمار الفرنسي يوم (١١ جوان ١٨٤١م) تلتها باقي المناطق كما يشهد على ذلك حجر تأسيس (قنطرة درمل) بجنوب مدينة بوسعادة والنقش الحجري للجيش الفرنسي عند استيلائه على منطقة القامرة جنوب عين الريش، أما ولاية المسيلة فقد انبثقت عن التقسيم الإداري لعام ١٩٧٤والذي بموجبه أصبح في الجزائر(٣١) ولاية (عمالة) بعد أن كان عددها (١٥) ولاية، وليرتفع بعد ذلك إلى (٤٨) ولاية سنة ١٩٨٣م.

ولاية مسيلة هي نقطة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. يحدها من الشمال كل من ولايتي برج بوعريريج والبويرة، ومن الشمال الشرقي ولاية سطيف، ومن الشمال الغربي ولاية المدية، أما من الشرق ولاية باتنة، ومن الغرب والجنوب الغربي ولاية الجلفة. ولاية بسكرة مناخها قاري وهي مركز وسط بين التل والصحراء، ومعظم سطح الولاية مستوية يبلغ ارتفاعها ما بين ٢٠٠ ال ٣٠٠ م فوق سطح البحر. تلقب بعاصمة الحضنة التي كانت عبارة عن مملكة بربرية مستقلة في عهد الرومان ولقبت بهذا الاسم لاحتضانها بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي. اعتبر اقليم الحضنة منذ ١٨٣٧م جزءًا من مقاطعة شرق بلاد الجزائر، وقدرت مساحته سنة ١٨٥١م بـ ٩٠٠ـ١٧٥ كلم٢، ويعيش على أراضيها ٥٨٠ قبيلة، أكثرها لم يكن خاضعًا للاستعمار الفرنسي، بل كانت تقاومه بكل الوسائل. والإقليم يمتد من أبواب الجزائر العاصمة إلى غاية الحدود التونسية، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الصحراء.[٤] وعلى اعتبار أن المياه تمتد إليها من جبال التل فقد أصبحت صلة وصل واتصال بين سكان الجبال والسهول بكل يُسر، وظلت منطقة عبور على الدوام في كل الاتجاهات.

(٢) السكان

سكان المنطقة تجمعهم علاقة الدم والمصاهرة والانتماء للقبيلة والدين، ولم تستطع العناصر الدخيلة الذين احتلوا المنطقة مثل الرومان والوندال الانصهار معهم[٥] وقد شكلوا منذ عهود غابرة قوة متماسكة ضدّ الغزاة. وقد وفدت إلى المنطقة جماعات من أصول عربية اندمجت مع السكان المحليين الذين كونوا عروشها الهامة،[٦] ثم وفد على المنطقة عناصر سكانية جديدة نتيجة الحروب التي شهدتها المنطقة، وقد التحمت هذه العناصر المختلفة التي تكون عروش المنطقة مع تطور عناصر العائلة من جهة، وباندماج العناصر الأجنبية عن المنطقة من جهة أخرى، التي وجدت في اسم العرش القوة التي تحميها ويذود عنها. وقد قدرت السلطات الفرنسية عدد سكان الحضنة الغربية بداية الاحتلال ما بين ٢٥ ألف و٣٠ ألف نسمة.[٧]

يرتكز تكوين عرش الحضنة على الاسم، أو ما يُطلق عليه (بالنقمة) أي الاسم العائلي، كما أن الانتساب للأرض له دلالاته في هذا المجال لما للعرش من أهمية في تنظيم الحياة الاجتماعية وتحديد المهام المنوطة بكل فرد وجماعة، كما تُعدّ روح الجماعة الرابطة الأساسية للانتماء للقبيلة. يعتبر عرش أولاد دراج وأولاد ماضي[٨] من أهم عروش المنطقة انتشارًا جغرافيًا. تشمل أراضي قبيلة أولاد ماضي القسم الأكبر من المنطقة السهبية الممتدة بين وادي القصب (وادي المسيلة) ومنطقة الرمل شمال شط الحضنة إلى وادي الشلال. وقد تم تحديد مساحة أراضيه بعد الاحتلال الفرنسي ب ٠٠٠ـ١٨٠ هكتار.[٩] وهي قبيلة محاربة لها دور كبير في تاريخ المنطقة[١٠] وتضم قبيلة أولاد ماضي فرقًا وبطونًا صغيرة ذات أصول مختلفة، وينقسم العرش إلى فرعين: فرع أولاد ماضي الأجواد (النبلاء)، وفرع المرابطين (أولاد سيدي حملة)[١١] الذين شاركوا في مقاومة الاستعمار الفرنسي منذ الوهلة الاولى.

(٣) محاولة تفكيك بُنية المجتمع

عاش سكان الحضنة مرحلة البداوة ولم تسلم عشائرهم من الخصومة، وبالمقابل كان التحالف كبير بين عرش أولاد دراج والمقراني حتى في العهد العثماني،[١٢] ولم يسلموا من نقمة الفرنسيين الذين غرسوا الأحقاد والدسائس بين السكان والعائلات النافذة في المجتمع. وكان الغزاة يهدفون في المراحل الاولى للاستعمار إلى مراقبة البدو الرحل الذين اعتبروهم عقبة كبيرة في مدّ السيطرة الاستعمارية على المنطقة، وفي المرحلة اللاحقة الضرب بقوة بنية المجتمع للوصول إلى تثبيت إدارتهم ليسهل تحقيق الأهداف العامة للاستعمار الفرنسي.

تعرضت أراضي العرش وأراضي أخرى للمصادرة بحجة عصيان الاهالي ومقاومتهم للإدارة الاستعمارية، وتم تنفيذ عملية تقسيم عرش أولاد دراج إلى خمسة دواوير، لكل دوار مساحة معينة وخيام معدودة، ولم تتم مراعاة الارتباطات العائلية والعلاقات الاجتماعية التقليدية لسكان المنطقة في هذا التقسيم عن قصد، مما سيؤثر سلبًا على سكان المنطقة وستستثمر فيه الإدارة الفرنسية لخدمة سياستها المتمثلة في "فرق تسد". ولما صدر قانون سينانوس كونسيلت سنة ١٨٦٣م أحدث تفكيكا كبيرًا في بنية المجتمع الجزائري[١٣] لأنه فكك روابط العرش الواحد، وجزأه إلى وحدات صغيرة، كما ستتبع هذا القانون عملية إعادة تقسيم عرش أولاد دراج إلى عدة فرق سنة ١٨٦٧ م.[١٤] ثم بعده قسم عرش السوامعة سنة ١٨٩٠م إلى أربع فرق كبيرة، وذلك من أجل إعاقة الانسجام بين السكان وخلق ضغائن بين الأفراد والجماعات تكون بردًا وسلامًا على الغزاة الفرنسيين. وعقب هذا التقسيم صدر قانون وراني ١٨٧٣م الذي تم بموجبه تحويل ملكيات العروش إلى ملكيات فردية من أجل تحطيم المجتمع التقليدين الذي ستظهر به فوارق اجتماعية تؤدي إلى حرمان عالم الريف من نمط تربية المواشي والابتعاد عن عقلية التضامن القبلي.

تمثلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في تقسيم عروش الحضنة الغربية إداريًا لتحديد مساحات الملكيات، ومصادرة كل الأملاك التي لا يحوز أصحابها على وثائق ثبوتية، على اعتبار أن مُعظم الأهالي ورثوا تلك الأراضي عن طريق الوراثة. وكانت الإجراءات الإدارية الأخرى التي أعقبت العملية عائقًا في وجه تنقل البشر وقطعان الحيوانات التي مُنعت من المرور بالأراضي التي أصبحت تابعة للبلدية (الكومينال) وأراضي الخواص، كما أثر هذا الاجراء على الإنسان الميسُور الذي تحول إلى مُزارع ومربي صغير للمواشي، وهذا أمر بالغ الخطورة، حيث سيؤثر سلبًا على مداخيل الأفراد والجماعات. ونتج عن هذه السياسات الاستعمارية الفرنسية عبر مراحلها المتعددة والمتعاقبة على ازدياد حالة الفقر والبؤس في الأوساط الاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى عزوف الأهالي عن توجيه أبنائهم للكتاتيب والمدارس.[١٥]

(٤) عوامل فُرقة السكان

ارتبطت الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر بعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وصليبية، ولما نزلت القوات الفرنسية التي تراسها وزير الحربية ديبورمون (De Bourmont) بساحل سيدي فرج واجهه جيش الداي حسين بقوات قادمة من بايات تيطري ووهران وقسنطينة، وأمر صهره وحفيده الآغا إبراهيم الذي لا يعرف أي شيء في الشؤون العسكرية، وليست له خبرة في شؤون الحرب[١٦] أن يقود الجيش في المعركة، لكن الغلبة كانت للجيش الفرنسي الذي أحسن تسيير العمليات واستغلال ثغرات المجاهدين. ولما وقعت الجزائر العاصمة في قبضة الفرنسيين قفل الحاج احمد باي الذي شارك في المقاومة عائدًا إلى مقر البايلك بالشرق الجزائري، وكان خصومه قد انقلبوا عليه وهو في طريق العودة الى قسنطينة، ولم يتمكن من استرداد سلطته إلا بحماية قبيلة بني غانة بمنطقة بسكرة الذين دعموه من أجل الانتصار على خصومه والدخول إلى بايلك الشرق.[١٧] ولما شرع الفرنسيون في بسط نفوذهم وسيطرتهم على مختلف المناطق بالبلاد وجد المُستعمر نفسه يجهل لغة الأهالي وعقيدتهم وتقاليدهم والطبيعة الجغرافية للبلاد، وقد حاولوا إيجاد هيئة تكون همزة وصل بين قواته والأهالي، فأحدث الدوق دو روفيقو (Le Duc De rovigo) الحاكم العام للجزائر عام ١٨٣٣م فرعًا من مكتبه سماه "المكتب العربي" الذي أصبح يطلق عليه فيما بعد "مصلحة الشؤون العربية".

كان الصراع بين العروش والأهالي في العهد العثماني تغذيه نقمة الاتراك ورغبتهم في غرس الاحقاد والدسائس بين السكان والعائلات النافذة، لتتمكن من بسط سيطرتها على المناطق المُستعصية، وتصبح موالية لها كما فعلت مع قبائل المخزن المُختلفة،[١٨] وكانت الخلافات القديمة بين العروش والقبائل عاملاً أساسيًا في عدم توحيد صفوف سكان المنطقة ضد عدوهم، وهو عامل أحسن الاستعمار استغلاله لفائدته من أجل غرس بذور الشقاق والفرقة بين القبائل والأفراد.[١٩] كانت مصالح (المكتب العربي) عاملاً مهمًا في تكوين إدارة تقترب مباشرة من الأهالي لجمع المعلومات الخاصة بالعمليات الحربية أساسًا، ومراقبة تحركات القبائل، وحراسة المشبوه فيهم، ومراقبة الزوايا والقادة الروحيين، والتقليص من نفوذ الأسر الكبيرة[٢٠] حتى لا تنساق في الاتجاه المقاوم للغزاة.

شارك سكان منطقة الحضنة في مقاومة الاستعمار منذ الوهلة الأولى، فبعد يومين من ضياع قسنطينة، ولما كان أحمد باي يستعد للانسحاب نحو الصحراء سالكًا طريقه في اتجاه

بسكرة التحقت بصفوفه قبائل المنطقة، لكن فرحات بن السعيد واجهه وألحق به الهزيمة. وبعد هذا الانتصار أرسل هذا الأخير إلى الجنرال فالي (Vallée) حاكم قسنطينة يخبره بانتصاره على أحمد باي، ويطلب منه نجدته بقوات فرنسية لملاحقة عدوهما. لكن الحاكم الفرنسي لم يستجب لطلبه، كما أن الأمير عبد القادر نفسه لم يقربه منه وعين الحسن بن عزوز خليفة على بسكرة والزيبان بعد أن دخل بسكرة منتصرًا.[٢١]

(٥) دور الزوايا في تأطير السكان

يعود تعلق الجزائريين بالزوايا ودور العبادة الاخرى لكون سلفنا الصالح جعل من القرآن الكريم أساس وعماد حياتهم الروحية والاجتماعية، فالصغير ينشأ بتعلم القرآن، والأسرة تربى بالقرآن، والعلم يُفتتح بتعلم القرآن وحفظه، ومدارس العلم أساسها القرآن، وهي تمثل فضاء اجتماعيًا لما تقوم به من تأطير المجتمع المحلي وتوجيهه في إطار العلاقات الاجتماعية المحافظة على التراث والعادات والتقاليد المكرسة،[٢٢] وكما هو معلوم فقد انتشرت الحركة الصوفية في ربوع الجزائر قبل مجيئ العثمانيين بوقت طويل.[٢٣] ولما كان العثمانيون متشبعون بالروح الصوفية، فقد شجعوا الأهالي على رعاية وإقامة الزوايا والأضرحة في كل مكان، ويعتبر العهد العثماني أزهى عصور الطرق الصوفية بالجزائر، ووجد مُروجو الأفكار الطرقية المجال مناسبًا لتعميم انتشار الطرق الصوفية،[٢٤] وعلى سبيل المثال كان في مدينة الجزائر سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) اثنان وثلاثون قبة أو ضريحًا، واثنا عشر زاوية.[٢٥] وعند احتلال الفرنسيين للجزائر وانهيار الدولة الجزائرية، احتفظت الزوايا بمكانتها بين الجماهير، وأصبحت رفقة المدارس أسلوبًا ووسيلة لمواجهة سياسة التنصير والتمسيح والفرنسة وحماية الشخصية العربية الإسلامية للجزائريين،[٢٦] وأصبحت الزوايا ورجال الطرق الصوفية الملاذ الآمن لقيادة الجماهير للدفاع عن دينها وعرضها ووطنها.

استفاد المُستعمر من بقايا التنظيم الإداري العثماني وخاصةً فيما يتعلق بالأسر الكبيرة، وقد حاول أن يهيكل تلك القوات تحت وصاية المكاتب العربية[٢٧] التي كان من أبرز مهامها الإشراف على شؤون الاهالي، هذه المكاتب التي استحدثت بعدما خضعت الجزائر لتصرف حاكم عام عسكري مسؤول أمام وزير الحرب للحكومة الفرنسية، بناء على مقررات "اللجنة الافريقية" في ٧ يوليو ١٨٣٣م.[٢٨] ومن بين ما جاء في تقرير اللجنة الافريقية ما يلي: "لقد قضينا تمامًا على أملاك المؤسسات الدينية، وصادرنا ممتلكات فئة من السكان كنا قد وعدنا باحترام ملكيتها، وبدأنا استعمال سلطتنا بفرض غرامة قدرها مئة (١٠٠) ألف فرنك كقرض إجباري... وقتلنا رجالاً يحملون منا ورقة الأمان، وانتهكنا دون خجل بيوت الله والمقابر والدور، وكلها ذات حُرمة لدى المسلمين..."[٢٩] هذه المكاتب التي تلقت تعليمات بمقتضى منشور صادر عن الحاكم العام بتاريخ ٢٧ نوفمبر١٨٤٧م لجمع المعلومات المتعلقة بالزوايا واتباعها.[٣٠] لأن الزوايا كانت تشكل عصب المقاومة والرفض للاحتلال.[٣١] للبعد الروحي والتأثير السياسي للطرق الدينية الذي أصبح يُقلق ضباط (المكاتب العربية) لكون الزوايا كانت تأطر حركاتهم الجهادية المتعاقبة، ومراكز للوطنيين الذين انطلقوا منها للجهاد ضد الغاصب. والزوايا هي التي أمدت هذه الثورات بالرجال والسلاح والمال، وكانت لهم الملاذ الآمن. وكان بعض الكتاب الفرنسيين قد سمى تلك الزوايا بـ: "غريزة البقاء لدى الجزائريين"[٣٢] ويرى النقيب (دنفو) أن الزوايا قد ارست قواعد لعلاقات بين الأفراد، فصارت بذلك أداة اتصال ذات سرعة فائقة.[٣٣]

الزوايا في الجزائر حفظت للأمة المسلمة قرآنها ولغتها ودينها وأخلاقها الاسلامية، إلى جانب الدعوة للجهاد، إذ غالبا ما كانت كل ثورة أو انتفاضة أو مقاومة أو جهاد إلا وهو مقرون باسم شيخ أو زاوية. وقد اعتمد الاستعمار الفرنسي وقادته استراتيجية الحرب الشاملة في تعاملهم مع الشعب الجزائري، لأن الجزائريين كانوا يجدون في الكُتاب الديني قانونهم السياسي والعسكري، حيث يؤكد مارسيل سيمان (Marcel Simian) الأمر قائلاً: "إن تلك المؤسسات الدينية غالبًا ما تتحول إلى معقل الثورة ضد الاجنبي وضد الرومي المُدنس لأرض الإسلام"[٣٤] وإذا كان الجزائريون قد عادوا إلى وسائلهم القديمة في التعليم ونشر الاسلام باللجوء إلى الكتاتيب والزوايا لأنها أشبعت فهمهم الروحي وظلت تربطهم بماضيهم،[٣٥] وحتى لا تعترض هذه المؤسسات الدينية وتواجه الخطة الاستعمارية، فقد تعرضت هذه المؤسسات الثقافية والدينية إلى الهدم والتخريب، وتعرض بعض رجالها للملاحقة والتضييق عليهم بالسجن والنفي، وهذا كله من أجل عزل الشعب عن قيادته الروحية.

(٦) معهد زاوية الهامل

قاوم الشعب الجزائري السياسة الاستعمارية ما وسعه من امكانيات المقاومة بالدفاع عن مؤسساته الثقافية القائمة،[٣٦] وكانت الرابطة الوثيقة بين أفراد المجتمع هي الانتماء للدين الإسلامي وإلى العالم الإسلامي، وكانت الزوايا المنتشرة في ربوع الوطن تمثل نوعًا من مقاومة سياسة التجهيل والفرنسة والتنصير التي انتهجتها السلطات الفرنسية.[٣٧] كان محمد بن أبي القاسم متعلق الروح بجهاد الأمير عبد القادر ضد الفرنسيين بعد استسلام الداي حسين، الذي اختاره الأهالي ليقود المقاومة المسلحة ضد المستعمر.[٣٨] وكان الصوفي والأمير قد التقيا في جبل البيضاء بصحراء لمعيدات سنة ١٨٤٤م[٣٩] عندما كان الأمير يهيئ جيشه لمواجهة الاستعمار خلال الفترة الأولى من معاهدة تافنة، وكان

الأستاذ قد شرع في تعليم الصبية من أبناء منطقة الهامل والنواحي الأخرى. ولما تعرّف الامير على قصده دعاه لمواصلة نشر العلم، وحبّب إليه فتح زاوية لنشر العلم وزرع الروح الوطنية وتبديد ظلام الجهل ومحاربة البدع بين السكان.[٤٠] اعتقادًا منه أن الكتاتيب القرآنية والمساجد والزوايا المنتشرة في القرى والحواضر كانت من بين المعالم الحضارية والصروح الثقافية التي تعتز بها منطقة الحضنة وباتنة وبسكرة وبوسعادة وغيرها، مثل زاوية سي محمد بن بلقاسم، وزاوية سي علي بن عمار، وزاوية المختار بن خليفة بأولاد جلال،[٤١] التي أسهمت في المجهود الوطني. وتوطدت علاقة الأمير بالشيخ محمد بن أبي القاسم وتوثقت بعد نفيه إلى بلاد الشام، في شكل تبادل الرسائل،[٤٢] كانت بداية تأسيس زاوية الهامل سنة (١٢٦١هـ/١٨٦٢م) بعدما أخذ الأستاذ الإجازة من أستاذه الشيخ سيدي أحمد بن أبي داود شرع في الجلوس للتدريس المُحبّب إليه وبدأ في تعليم مبادئ الدين الحنيف. يتحدث الاستاذ في سيرته الذاتية عن نشاطه فيقول: "... وبعد خمس سنين قدمت لبلدي قرية الهامل سنة ١٢٦١هـ فأقمت بها ثماني سنين، لتعليم الناس الفقه وغيره بزاوية القرية المعلومة، المسماة الجامع الفوقاني، فلم أفارق الجامع ليلاً ولا نهارًا إلى تمام سنة ١٢٧٢هـ.[٤٣]

توافد الأساتذة الأجلاء على الزاوية للتدريس بها، والطلبة على التعلم بها من جميع جهات الوطن، وتحولت الزاوية إلى مُنتدى ثقافي ومعلم ديني بلغ صداه القلوب التي اهتدت من جديد إلى طريق الحق، وانتفعت بهداه العشائر والقبائل التي غلبت العقل وأنصتت لنداء الحق، فمال الناس إلى بعضهم البعض ونسوا الشحناء والبغضاء التي ما فتئ الاستعمار يُغذيها ليتسنى له تحقيق أغراضه الدنيئة. كانت عظمة معهد زاوية الهامل بعظمة شيخه العارف بالله، العبقري، صاحب الشخصية القوية المُخلص في عمله ولربه،[٤٤] بفضل اللّه وتوفيقه اشتهر معهد زاوية الهامل سريعًا، وبعد أن كانت قرية الهامل تضم مدرستين قرآنيتين وبعض الكتاتيب القرآنية الصغيرة عند بداية الاحتلال، وصارت بعد ذلك مركز اشعاع علمي وديني عظيم، وهذا ما كان يحتاج إليه سكان المنطقة لينفضوا غبار الجهل عنهم، ويتسلحوا بسلاح العلم، ويُقووا عقيدتهم وإيمانهم بالله، وتتآخى العروش والقبائل والأفراد فيما بينهم ويشكلوا قوة يصعب على المُستعمر الغاشم اختراقها وكسرها. كانت المكاتب عربية التي أحدثها الفرنسيون تعمل ظاهريًا على الاستجابة لبعض حاجيات السكان وترقيتهم وتحسين ظروف حياتهم، إلا أنها كانت في الأصل جزءًا من الآلة الاستعمارية التي زرعت الموت والدمار.[٤٥]

كان الفرنسيون يعتقدون أن الزوايا تغذي التعصب الديني وهي سبب في كل الثورات التي قام بها الجزائريون في مناطق مُختلفة، وخصوصًا الزاوية الرحمانية وأن موردي الطريقة الرحمانية مُتعصبون جدًا، وأنهم أكثر ابتعادًا عن الفرنسيين من بقية الطرق الأخرى. وينسى هؤلاء الفرنسيين أنهم مُعتدون وغاصبون لأراضينا وممتلكاتنا، وقاهرون لمناضلين، ومُغلقون لزوايانا ومساجدنا وكتاتيبنا، ومُشتتون شمل عروشنا وقبائلنا، التي تعتبر رمز القوة والاتحاد للسكان. ويرى[٤٦].. إن نجاح الأمير عبد القادر في مقاومته للفرنسيين راجع إلى أنه ابن طريقة صوفية، وهذا أمر بالغ الخطورة لأن الفرنسيين يعتقدون أن كل من يتردد على الزوايا من عالم ومتعلم فهو عدو مقيت يجب التصدي له. وكيف ما كان الحال فإن الزوايا في الجزائر قد لعبت دورًا مهما في الحياة السياسية للبلاد، حيث كانت عبارة عن رباطات يقيم بها العلماء والطلبة في أماكن متقدمة من أرض المعركة لمواجهة الاعداء، وكان المرابطون يقودون اتباعهم في الحروب الجهادية، وينصرون المجاهدين بكل الوسائل من مال وطعام في زواياهم.[٤٧]

ظهرت في منطقة الحضنة ما بين (١٨٤٤-١٨٧١م) عدد من المتصوفة الذين كانت لهم صلة واحدة تتمثل في التزاماتهم تجاه الدين المُحمدي، وكان من بينهم السيد سعد التيباني بغرب الحضنة، والمنتمي لطريقة مولاي الطيب، وكان هذا الاخير على صلة بالمجاهد بومعزة.[٤٨] لقد أدت زاوية الهامل دورًا بارزًا في تنوير عقول الصبية والكبار وإعدادهم روحيًا وعمليًا للنهوض بالمجتمع لمقاومة التغريب والتنصير والاندماج .كان يزاول الدراسة بالزاوية سنويا ما بين (٢٠٠ و ٣٠٠) طالب، وهو عدد مُعتبر إذا نظرنا للظروف التي كان يتحكم بها الاستعمار الفرنسي، وكان يُدرسهم عدد من خيرة اساتذة الجزائر، منهم الشيخ إدريس عاشور، ومحمد بن عبد الرحمن الديسي وغيرهم. أما البرامج التعليمية فتختلف من مُستوى لآخر، حسب السن ومُستوى حفظ القرآن والتحصيل، وكان أغلب الطلبة يتمتعون بالنظام الداخلي.

المُنعطف ونقطة التحول والانطلاق في تطوير العملية التعليمية للشيخ، كانت مع بداية تأسيس الزاوية، لتنوير العقول بما سيعود على الأمة بالنفع ولو على مضض. كان ضباط المكاتب العربية قد تلقوا تعليمات بمُقتضى منشور صادر عن الحاكم العام بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٤٧م لجمع المعلومات المُتعلقة بالزوايا وأتباعها من أجل مراقبتهم وجمع المعلومات عنهم، ومن بين هذه الزوايا بالمنطقة زاوية باتنة وزاوية بسكرة وبوسعادة.[٤٩] وقد عرفت الزاوية التضييق من قبل السلطات الفرنسية بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، وأصبحت المدارس والكتاتيب والمساجد تخضع مباشرة للحكام الفرنسيين الذين يشترطون الحصول على إذن مكتوبا لكل معلم يريد مزاولة مهام التدريس، أو جماعة تريد تدشين مدرسة أو زاوية. وهذا ما أدى إلى الحدّ من نشاط المراكز التعليمية. وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) خضع الأهالي والمراكز التعليمية والمعلمون لقانون الطوارئ الذي أصدرته الحكومة الفرنسية، وسيزداد التضييق على الأهالي في

كل المجالات، لكن إرادة الشعوب لا تقهر، وأن ما غرسه المتصوفة والعلماء في نفوس النشء على مدى الدهر سيُلهم هذا الشعب طرائق وسبلا يسلكها من أجل التحرر والانعتاق من نير المُستعمر.

خَاتِمَةٌ

المتصوفة من رجال الدين والعلماء حملوا على عاتقهم مُحاربة الجهل، ونشر العلم والأخلاق الحميدة، والحث على التكافل الاجتماعي في الأوقات العصيبة بين أفراد المجتمع، وعدم الخضوع لسياسة المستعمر وقبول الأمر الواقع، والذل والهوان الذي فرضه المُستعمر بقوة السلاح، وقد كان وما زال لهؤلاء النخبة من الرجال الطيبين الدور الريادي في تنوير عقول العامة من الناس ودلهم على طرق التوحد وعدم التفرق، وتجنب الضغائن والاعتداء على ممتلكات وأرواح الآخرين وإن اختلفوا معهم في أمور كثيرة، وفي حال تعرض الوطن لمكروه تجد المتصوفة ورجال العلم مرابطون في سبيل الله والدود عن الأوطان لتحرير البلاد والعباد من الجهل والاستعمار، لأن العلم والدين من الأمور الأساسية في حياة المُجتمعات المسلمة.

الهَوامِشُ:

(١) سليماني(سعاد)، **منشآت الري القديمة في منطقة الحضنة**. جامعة منتوري. قسنطينة.

Atlas historique archéologique de Stif.cnepru.3.8.2012.

(٢) بيرم (كمال)، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (١٨٤٠- ١٩٥٤)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر. جامعة منتوري. قسنطينة. ص:٩.

(٣) بيرم (كمال)، **بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين ١٨٨٤-١٩٤٥**. مذكرة ماجستير في التاريخ وحضارات البحر المتوسط. إشراف أ.د. حداد مصطفى. جامعة منتوري. قسنطينة ٢٠٠٢-٢٠٠٦/١٤٢٥-١٤٢٦. ص:٩.

(٤) فركوس (صالح)، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق الجزائر ١٨٤٤-١٨٧١**. منشورات جامعة باجي مختار.عنابة.٢٠٠٦. ص:٩.

(5) Kaddach (Mahfoud), L'Algérie dans l'antiquité, s.n.e.d. Alger, 1973, p :38.

(٦) بيرم (كمال)، المرجع السابق، ص:٢٣٠.

(٧) بيرم (كمال)، نفسه، ص:٢٧٨.

(8) Guin(L), Notes historiques sur les Adaoura, revue Africaine. n°17,1873,p :117 .٨

(٩) بيرم (كمال)، المرجع السابق، ص:٢٣٥.

(10) Feraud (L) -histoire de msila; recueil de constentine1872 p.336.

(11) Guin (L).notes historiques sur les adaoura. revue africaine. 1873. p :117.

(١٢) بيرم (كمال)، نفسه، ص٢٣٧.

(١٣) بيرم (كمال)، نفسه، ص:٢٥٩.

(١٤) بيرم (كمال)، نفسه، ص:٢٥٩.

(15) Acmm:b,118,affaire indigène, lettre des notables et citoyens de m'sila a monsieur le préfet de Stif 1911.

بيرم (كمال)، بلدية المسيلة، نفسه.

(١٦) بوعزيز (يحيى)، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج٢- الجزائر الحديثة- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر٢٠٠٩، الطبعة الثانية، ص:١٤٥.

(17) Féraud (L .Charles), Documents pour servir à l'histoire de١٧- Bonne .revue Africaine,n°17,1873.p,4.

(18) Sebhi (Salim), mutations du monde rural Algéri en, le Hodna .o.p.u.Alger.p :105.

(١٩) مياسي (إبراهيم)، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية ١٨٣٧-١٩٣٤**، دار هومة. ٢٠٠٩. ص:٤٠.

(٢٠) فركوس (صالح)، المرجع السابق. ص: ١١-١٣.

(٢١) مياسي (إبراهيم) المرجع السابق، ص:٢٨-٣١.

(٢٢) مجاود (محمد)، "**دور الزوايا في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**". المواقف، مجلة الدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ. عدد خاص. أبريل ٢٠٠٨. منشورات المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي. من(٣١٣ -٣٢٦)، ص: ٣١٧.

(٢٣) قمعون (عاشوري)، **طبيعة العلاقة بين السلطة العثمانية والطرق الصوفية في الجزائر**. السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي- العلاقات الجزائرية التركية- الجزء الثاني. جامعة بسكرة، الجزائر. الصفحات من (١٣٣-١٤٨). ص: ١٣٥.

(٢٤) خليفي (عبد القادر)، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة ١٨٣٠-١٩٦٢**. ص: ٢٦١.

(25) Devoulx (Albert)-Edifices religieux d'Alger .revue africaine-année 1862-volume 6-p 372.

(٢٦) بوعزيز(يحيى)، **"أوضاع المؤسسات الدينية في الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"**، مجلة الثقافة، عدد ٦٣، ماي-جوان ١٩٨١.

(٢٧) سعد الله (أبو القاسم)، **الحركة الوطنية**. ج١.الجزء الأول. القسم الأول. الجزائر ١٩٩٢. ص: ٣٣٤-٣٣٥.

(٢٨) فركوس (صالح)، **تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**. المراحل الكبرى. ص:٢٤٤.

(٢٩) العسلي (بسام)، **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ١٨٣٠-١٨٣٨**، دار النفائس-١٤٠٣/١٩٨٣. ص:١٨٨.

(٣٠) فركوس (صالح)، **تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**. نفسه، ص:٢٧٩.

(31) Vatin claude-puissance d'état et résistance islamique en algerie-paris1981-p 245-246.

(٣٢) خليفي (عبد القادر)، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة ١٨٣٠-١٩٦٢**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر ٢٠١٠، ص: ٢٧١.

(٣٣) فركوس (صالح)، المرجع السابق، ص:٧٣.

(٣٤) جاود (محمد)، **دور الزوايا في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**. المواقف، مجلة الدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ. عدد خاص. أبريل ٢٠٠٨. منشورات المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي. ص: ٣١٣-٣٢٦.

(٣٥) خليفي (عبد القادر)، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة ١٨٣٠-١٩٦٢**، ص: ٢٧٣.

(٣٦) خليفي (عبد القادر)، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة ١٨٣٠-١٩٦٢**، نفسه، ص: ٢٧٠.

(٣٧) خليفي (عبد القادر)، نفسه، ص: ٢٧٢.

(٣٨) جيلالي (عبد الرحمن)، **تاريخ الجزائر العام**.ج٤. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر (١٤١٥/ ١٩٩٤). ص:٦٠.

(٣٩) (الطيب)، **"الزاوية القائمة بالهامل"**، جريدة الخبر اليومي، تاريخ ١٠ غشت ٢٠١٠، عدد ٦٨٠٤.

(٤٠) منتديات زاوية الهامل، مجلة الكترونية، (٦- ٨- ٢٠١٢).

(٤١) فركوس (صالح)، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**- المراحل الكبرى- ص:٢٨٠.

(٤٢) (الطيب)، **"الزاوية القائمة بالهامل"**، جريدة الخبر اليومي، تاريخ ١٠غشت ٢٠١٠، عدد ٦٨٠٤.

(٤٣) منتديات زاوية الهامل، (٦-٨-٢٠١٢).

(٤٤) دبوز (علي محمد)، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**.ج٢. طبعة ١٩٦٥. المطبعة التعاونية. سوريا.

(٤٥) فركوس (صالح)، المرجع السابق. ص:١٩.

(46) Berque(Augustin), L'organisation communale des indigènes de l'Algérie. Librairie Emil la rose .Paris 1918.

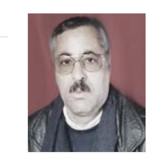
(٤٧) سعد الله (أبو القاسم)، **تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري** (١٦-٢٠م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٩٨١. ص:٢٦٦.

(٤٨) فركوس (صالح)، المرجع السابق. ص:٧٠.

(٤٩) فركوس (صالح)، نفسه، ص:٧٤-٧٦.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الصراع التاريخي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية من خلال الوثائق الفرنسية (١٩٥٤ – ١٩٥٥)



د. محمد بكار
أستاذ محاضر التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة حسيبة بن بو علي
الشلف – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

منذ إقرار إصلاحات ٤ فبراير ١٩١٩، دخلت الجزائر مرحلة تشكيل الأحزاب السياسية وأصبح من الممكن تحديد المطالب والثورة تحت مظلة القانون الفرنسي لمواجهة الإدارة الاستعمارية الفرنسية، إلا أن جميع أطوار النضال السياسي أثبت فشل هذا الأسلوب من المقاومة لعدم اكتراث الاستعمار بالتيارات السياسية الجزائرية. ومن جملة التيارات السياسية الجزائرية "الحركة الاستقلالية" التي عرفت تسميات مختلفة بدأت بحركة "نجم الشمال الإفريقي"، و"حزب الشعب الجزائري"، وانتهت بـ"حركة انتصار الحريات الديمقراطية" المؤسسة عام ١٩٤٦. وفي سنة ١٩٥٣، دخل الحزب في صراعات شخصية أملتها تراكم الخلافات بين العناصر القيادية منذ عام ١٩٤٨ رغم تأسيس الحركة لجناحها العسكري استعدادا للثورة. والجدير بالذكر أن الأمر ازداد سوء بعد اكتشاف المنظمة السرية عام ١٩٥٠، وهذا ما عرّض الحركة إلى هزة دفعت من بقي من عناصر إلى الإسراع في إشعال فتيل الثورة تحت غطاء "جبهة التحرير الوطني" وتفويت الفرصة على زعيم الحزب الذي طلب من المناضلين السلطة المطلقة رغم صعوبة الموقف آنذاك. وأحس مصالي الحاج بالكبرياء بعد نوفمبر ١٩٥٤، وتورط عن قصد في مأساة وطنية كادت تعصف بالثورة في المهد لما أسس "جيش الشعب الجزائري" تحت غطاء سياسي للحركة الوطنية الجزائرية. ومن هنا بدأت المؤامرة لتظهر الثورة بوجهين بتصارع الإخوة الفرقاء في الجبال والمدن، في الجزائر وفي فرنسا لتحقيق مكاسب في الميدان. ومن جهته بارك الاستعمار هذا الصراع واخترق صفوف الجناحان من أجل إثارة الفتنة دون أن يتفطن الجناح المصالي إلى الأبعاد الخطيرة من وراء مناهضته للثورة ولإرادة الشعب الجزائري الذي اختار جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني دون المغامرة مع من اختاروا الأجواء الباريسية مقرًا لتوجيه سياستهم منها. وتقوت الثورة فعلاً بعد انضمام جناح المركزيين والأحزاب الأخرى إليها بداية من سنة ١٩٥٥، فضاع مصالي وأتباعه لفقدانهم ديناميكية وانضباط قادة ثورة ١ نوفمبر ١٩٥٤. وخلاصة القول، أن مصالي الحاج تجاوز حدود الوطنية التي ناضل من أجلها لعقود أمام خصوم اقتنعوا بأفكار ثورية تجسدت في الميدان بوسائل جد متواضعة، لكنها كانت كافية لتحقيق ما عجز عنه الزعيم السابق للحركة الاستقلالية وبقيادة جماعية استطاعت تسيير الثورة وتحقيق الاستقلال بالقضاء على الاستعمار ودحر الخصوم داخل الجزائر وفي المتروبول.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٣ ديسمبر ٢٠١٤
تاريخ قبول النشر: ٢١ أبريل ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

جبهة التحرير الوطني، الاستعمار الفرنسي، الثورة الجزائرية، الكفاح المسلح، الحركة الوطنية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد بكار. "الصراع التاريخي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية من خلال الوثائق الفرنسية (١٩٥٤ – ١٩٥٥)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٦٧ – ٧٣.

مُقَدِّمَة

بعد فشل الحركة الوطنية الجزائرية في مهمتها المطلبية (١٩١٩-١٩٥٤)، استطاع الجناح العسكري للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الوصول إلى قناعة تبني الثورة ولو في ظروف غير سامحة. لكن المؤسف أن التناقضات التي عرفتها الحركة الاستقلالية المتمثلة في حركة "النجم"، ثم حركة "حزب الشعب الجزائري"، وحركة "انتصار الحريات الديمقراطية فيما بعد، عكّرت الأجواء لما اندلعت ثورة الفاتح نوفمبر ١٩٥٤، وشهدت السنوات الأولى تناحر الإخوة الأعداء بسبب حرب الزعامات بنبذ عناصر الجناح العسكري منطق الرضوخ للزعيم الأوحد أو تمسك

بعض العناصر السياسية بمصالي إلى حد القداسة، وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى إطالة عمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر لأعوام أخرى. ويمكن القول، أن هذا البحث يندرج ضمن التاريخ الوطني للجزائر في الفترة الممتدة ما بين (١٩٥٤- ١٩٦٢) على وجه التحديد، وعليه وبعد استكمال نص المقال، ارتأينا إلى مواصلة كتابة مقالات مكملة بغرض نشرها لاحقًا نظرًا لما يكتسيه الموضوع من أهمية.

وانطلاقًا من هذه الحقائق، جاء موضوع المقال الذي حمل عنوان: "الصراع التاريخي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية من خلال الوثائق الفرنسية (١٩٥٤-١٩٥٥)" بهدف الكشف عن الأسباب التي دفعت عناصر الحزب الاستقلالي إلى التكتل داخل صفوف حركتين منفصلتين متعاديتين رغم القاسم المشترك بينهما والمتمثل في تحرير البلاد، وإضافة إلى هذا رأينا أنه من الواجب المشاركة في إثراء الكتابة التاريخية للثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢) بسلبياتها وإيجابياتها كأي ثورة ظهرت في دول العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

أما الدواعي لاختيارنا موضوع هذا البحث، فهي تتمثل في العزيمة للخوض في موضوع لازال يشكل أحد الركائز الرئيسية الذي كان وراء تفجير الثورة الجزائرية المظفرة، بالإضافة إلى أن طبيعة الصراع بين مناضلي الحركة الاستقلالية قد شكل منعطفًا حاسمًا للشعب الجزائري كي يختار وجهته نحو التيار القادر على تحقيق حلم الاستقلال، كما قصدنا من وراء التطرق إلى هذا الموضوع، إظهار بعض الحقائق التاريخية بالاعتماد على تقارير الاستخبارات الفرنسية (S.L.N.A) الراصدة آنذاك لتحركات المناضلين سواء تعلق الأمر بعناصر "جبهة التحرير الوطني" (F.L.N) المنشقة عن "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" أو عناصر "الحركة الوطنية الجزائرية" (M.N.A) الذين شكلوا الجناح الأكثر وفاء للزعيم "مصالي الحاج". وبعيدًا عن ما كتب إلى حد الآن، فإننا تناولنا الموضوع من زاوية مغايرة دون الاعتماد على الشهادات الحية للمناضلين والمجاهدين الحاملة في طياتها الكثير من الضغائن والأحقاد، لهذا خرجنا عن المألوف بالاعتماد على النص ككل للابتعاد عن الذاتية والتأويلات التي رافقت بعض الكتابات السابقة.

الصراع التاريخي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية

لقد مرت الحركة الاستقلالية الجزائرية بعدة أطوار ومراحل خلال مسيرتها النضالية منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا عام ١٩٢٦، واستطاعت الحركة الاحتفاظ بمصالي الحاج لفترة فاقت العقدين على رأس الحزب لتظهر حرب الزعامات من أجل التموقع على هرم الحركة بعد الحرب العالمية الثانية لعدة اعتبارات موضوعية بالإضافة إلى الأمل في تسيير ديمقراطي يخدم المناضلين ومستقبل الحركة ككل، إلا أنّ النعرات الشخصية لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل العصب داخل صفوف الحزب مما أدى إلى تفككه لما عصفت به أول عاصفة عام ١٩٥٠ إثر اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال جل المناضلين النشطاء لهذا التنظيم العسكري قبل الثورة.

ومن المفارقات أن الحزب الاستقلالي المتمثل في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد ترك قادته جذور الأزمة تستأصل دون القيام بتشخيص الأخطاء المرتكبة ودراسة الهفوات ما بين ١٩٣٦ و١٩٤٥ وذلك في مؤتمر قادر على جمع كوادر الحزب ومعاقبة المتسببين الذين جرّوا الشعب في دوامة حوادث ماي ١٩٤٥ الدامية، حيث بقيت أحداثها مجهولة حتى لدى مصالي الحاج الذي اعترف بهذا في مذكراته. ولربما لعبت الظروف التي مرّ بها مصالي بعيدا عن الحزب دورًا في ظهور مطامع البعض من المسئولين في المؤتمر الذي نظم سنة ١٩٤٧ والذي تمخض عنه بروز كتل داخل صفوف المناضلين مما جعل يحي بوعزيز يحصرها في أربع تكتلات أساسية تكيد لبعضها البعض وهي:

١- الحركة البرلمانية المسيرة من طرف منتخبين غير متفاهمين وغير منضبطين ويتنقلون بين الجزائر وباريس دون علم قيادة الحزب.
٢- تكتل الدباغين وبوقادوم ودردور، الذين يسافرون إلى الخارج دون إشعار الحزب.
٣- تكتل مزغنة وخيضر الذين يعملان بانضباط واتفاق مع الحزب.
٤- وهناك في مستوى الحزب بلبلة وخصوصيات بين القيادة والشباب بين البيبيا (القدماء) والأمتيلدي (الشباب).(١)

وهكذا ازدادت الانقسامات داخل الحزب بتولي الدكتور الأمين دباغين القيادة كرجل ثاني خلال المؤتمر الذي نظمه الحزب بالمرادية (الجزائر) عام ١٩٤٧، وعول عليه البعض من المناضلين كبودة إلى أن ظهرت الأزمة البربرية عام ١٩٤٩ التي توغلت في صفوف الحزب في فرنسا أولا لتنتقل إلى الجزائر بعدها. وعين الحسين لحول أمينا عاما للحزب في أواخر عام ١٩٤٨ وتسلمها رسميًا في أول جانفي ١٩٤٩. وأظهر الميوعة والجمود وعدم التبصر وأحيانًا عدم الكفاءة، وفي عهده تم اصطياد قدماء المناضلين وسيطرت الصداقة والجمود والنظام البيروقراطي على حياة الحزب وهيمن على الأمين بعض المثقفين بصفة جذرية الذين أملوا عليه سياستهم وتوجيهاتهم واتضح أنه عديم البصيرة ولا يعرف كيف يرد عندما تداهمه الأحداث.(٢)

وقد عزّز هذه الأزمة وجود مصالي الحاج في الإقامة الجبرية ببوزريعة ممّا جعله في وضعية صعبة لا تسمح له بمراقبة ما يجري داخل الحزب من تجاوزات تسبب فيها بعض القياديين خاصةً في

صفوف اللجنة المركزية للحزب من تعيين في المراكز القيادية أو إقصاء البعض حسب الأهواء. ويمكن القول أن الأحداث تسارعت ليعرف الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أزمة هو الآخر بعد اكتشاف أمر مناضليه يوم ١٨ ماس ١٩٥٠. وظهر في الأفق تصدع الحزب بفعل تشكل عصبتين، فمن الموالين لمصالي داخل اللجنة المركزية: أحمد مزغنة، ومولاي مرباح، وعابد بوحافة، وسليمان أما خصومه وهم: دردور، وبوقادوم، والدباغين، وشوقي مصطفاي، وأحمد بودة، وحسين لحول، ودعاة البربريزم: ولد حمودة، وبناي، وأوصديق[٣]. وبعد التقرير الذي وجهه مصالي الحاج إلى مؤتمر الحزب الذي دعت إليه اللجنة المركزية في ديسمبر ١٩٥٣، طالب بالسلطات المطلقة ليسير الحزب ويقوم اعوجاجه ولو على بعد ١٦٠٠ كلم. واستخلص بالإضافة إلى هذا وفي السياق نفسه يحي بوعزيز حين علق على ما حدث بالقول:" وقد يكون محقا فيما ذكره كله أو بعضه. كما سيبقى هو المؤسس والقائد للحركة الوطنية الاستقلالية إلى غاية ١٩٥٤ دون منازع ولكن موقفه بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ غير مبرر وغير معقول ولا يمكن تجاوزه وكشف عن قصر بعد نظره للأحداث والتطورات واتضح أن قطار الحوادث السريع قد تجاوزه وتخطاه فلم يعد يرى الأشياء على حقيقتها أو أن التعصب أعمى بصيرته، فكتب له تلك النهاية غير السعيدة التي تأسف لها كل رفاق دربه ولكنهم لم يستطيعوا أن ينقذوه.[٤]

وبعد اندلاع الثورة وتأسيس مصالي الحاج الحركة الوطنية الجزائرية لدعم أطروحته السياسية المناهضة للثورة، فإنه وضع نهاية لمسار حركة انتصار الحريات الديمقراطية التاريخية، وكوّن جيشا سماه "جيش الشعب الجزائري"، وأوكل إليه مهمة انتزاع راية الكفاح من جيش التحرير الوطني ليعمل استراتيجيا لمصلحة جيش الاحتلال. وبالنسبة للسلطة الاستعمارية التي تورطت في حرب من أجل الاحتفاظ بمستعمرتي تونس والمغرب، تفاجأت باندلاع ثورة نوفمبر وحاولت الرد بسرعة بتعزيز الإمدادات العسكرية اللوجستيكية استعدادا للمواجهة. ولغرابة الأمور حلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية يوم ٥ نوفمبر ١٩٥٤، وأوقفت عدد كبير من مسئوليها ومناضليها[٥]. ولكن تجربة "الجنرال" المصالي الخاسر (بلونيس) قد منيت بالفشل الذريع الساحق رغم المجازر التي قام بها جمع من أتباعه في عدة أنحاء من القطر الجزائري[٦]. ومع بداية شهر مارس ١٩٥٥ تم تأسيس في القاهرة لجنة مسماة "جبهة تحرير الجزائر"، والهدف من هذا التأسيس هو تخليص الجزائر من الهيمنة الخارجية. وتكونت هذه اللجنة من الممثلين للأحزاب الوطنية الجزائرية في القاهرة وهم على التوالي:

- أحمد مزغنة، ممثل جناح المصاليين.
- حسين لحول، قائد الجناح الثاني للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذين يطلق عليهم تسمية "المركزيين".
- محمد خيضر، قائد اللجنة الثورية للوحدة والعمل.
- أحمد بن بلة، الذي يعتبر حتى الآن قائد للحركة الثورية ولو من القاهرة.
- الشادلي المكي، ممثل سابق لحزب الشعب بالقاهرة.
- آيت أحمد حسين، ومحمد يزيد، من حزب الشعب، حيث التحق الأول بالقيادة الخارجية، بينما التحق الثاني بالمركزيين.
- أحمد بيوض، ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[٧].

والشيء الملاحظ أن أول مَنْ أمضى على الاتفاق هو البشير الابراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الإصلاحية، وإلى جانبه الشيخ فضيل الورتلاني، ممثل دائم لجمعية العلماء، وعضو منظمة الإخوان المسلمين. ويمكن القول أن هذه اللجنة هي التي عينت وفدا لها لحضور مؤتمر باندونج الذي أقيم في إندونيسيا يوم ١٨ أبريل ١٩٥٥. وحسب ما ورد في التقارير السرية لمصلحة الربط الشمال الإفريقي (S.L.N.A) التي عوضت مركز الاستعلامات والدراسات (C.I.E)، فإن جمعية العلماء المسلمين لم تتوقف عن حشر نفسها وسط الحركات الوطنية الأخرى حتى تلعب الدور المنوط لها والمشاركة في الثورة بالدعم المعنوي والمادي خاصة، أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد حاول هو أيضًا التقرب من الثورة بعدما بقي في الهامش خاصة بتراجع نتائجه في الانتخابات المنظمة.[٨]

بعد نجاح ثورة نوفمبر ١٩٥٤ داخليا وخارجيا كان لا بدّ للاستعمار اتخاذ التدابير والبحث عن البدائل للتخفيف من حدّة التوتر، لهذا فإن السياسة الفرنسية هي التي أوجدت وشجعت النشاط الانقسامي في الجزائر بقصد تعطيل انتصار حرب التحرير[٩]. وانطلاقًا من تأويلات البعض أن إشعال فتيل الثورة باسم مصالي كان ليجنب الجزائر طول الفترة الاستعمارية وحتى يشكل هذا ورقة ضاغطة للتعجيل بالمفاوضات الجزائرية-الفرنسية، لكننا اكتشفنا العكس وذلك بعدم اهتمام الاستعمار بمثل هذه القضايا أصلا، فكل ما وجدناه من وثائق وتصريحات وحتى الجرائد الفرنسية إنما تؤكد سكوت السلطة الاستعمارية متعمدة عن ما اقترفته الحركة الوطنية الجزائرية من تجاوزات وخروقات في صفوف من انضموا إلى ثورة نوفمبر لتكريس الفتنة، وحتى مصالي لم يطلق سراحه إلا بعد تولي ديغول رئاسة فرنسا عام ١٩٥٨، ممّا فتح باب التأويل وبقيت الاتصالات بين الحكومة الفرنسية والمصاليين مجرد لقاءات غير رسمية تثير الإثارة

والتفرقة وبعيدة عن المفاوضات الرسمية لما يخدم الثورة والقضية الوطنية.

وتضمنت التقارير السرية بعض نشاطات الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) التي واصلت نضالها بتوزيع المناشير التحريضية ضد الاستعمار ومطالبة الشعب الجزائري بدعم جيش التحرير، ففي هذا الشهر وزعت وثيقتين سريتين[١٠]، وهذا إنما يفسر ذلك التراجع للحركة التي لم تستطع فرض نفسها بديلة لجبهة التحرير الوطني. و يمكن إدراج تصرفها هذا ضمن نطاق النفاق السياسي الذي انتهجته الحركة بعدما أصبحت المصالية محل شبهة وسببًا في إثارة الفتنة بعد انطلاق الثورة بدون زعيم وبقيادة جماعية ألزمت مصالي الحاج المغامرة بتاريخه الطويل من أجل الإبقاء على زعامته دون التفكير في الالتحاق بمن خرجوا عن طاعته، لكن هؤلاء نجحوا في جعل الشعب يحتضن ثورته رغم المكائد ونقص الإمكانيات اللوجستيكية والتنظيمية. وخلال شهر ماي ١٩٥٥ شهدت مدينة باريس عدّة مشادّات بين جناح جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية خاصة بين المتأثرين بما ينشر من مطبوعات سرية في "العمل الجزائري" التابعة لجبهة التحرير الوطني و"صوت الشعب" التابعة لحركة المصاليين مع تهديد كل جهة للجهة الأخرى، كما حاول بعض العمال من المغتربين الجزائريين الوافدين من فرنسا والمتعاطفين مع جناح حسين لحول الالتحاق بمن التحقوا بجبهة التحرير الوطني.[١١]

وذكر التقرير السري لمصلحة الربط للشمال الإفريقي (S.L.N.A) في شهر أبريل أن الحركة الوطنية الجزائرية حاولت التواجد بقوة في عمالة قسنطينة، وأن "صوت الشعب" الموزعة في شهر مارس ١٩٥٤ أشارت أن أبناء مصالي في الأوراس والقبائل يتمسكون جيدًا بشعارات الحرية. ومن جهة أخرى عرفت الساحة السياسية تغييرات عدّة وهذا برفض المتشددين والمتطرفين منذ أبريل الامتثال إلى أوامر الحركة الوطنية الجزائرية، وصرحوا أنهم لن يخضعوا إلاّ لأوامر قائدهم ابن بلة، عضو اللجنة المسؤولة عن جبهة التحرير الوطني.[١٢] واعتمدت جبهة التحرير على غرار الكفاح المسلح والسياسي على المقاطعة الاقتصادية لضرب اقتصاد المستعمر في الصميم من جهة، ومن جهة أخرى تعبئة الشعب الجزائري حول قضية وطنه وعدالة ثورته، واتخذت جملة من القرارات منها مبادرة ضدّ منع التدخين واستهلاك الكهول ومقاطعة المقاهي ودور السينما. وللوقوف في وجه حركة التحرير الوطني التي بدأت تمارس ضغوطات على المناضلين المناهضين لها، حاول مصالي الحاج التحرك للاحتفاظ بحركته الوطنية الجزائرية بفرض البعض من السلطة.

ففي يوم ٢٠ جويلية ١٩٥٥ وجه برقية للأربعة الكبار المجتمعين بجنيف مطالبًا بدراسة القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الاجتماع. ومن جملة ما اقترحه علهم: تنفيذ وقف إطلاق النار بصفة استعجالية وفتح حوار لإيجاد حل مرضي للقضية الجزائرية[١٣]. ومن جهتها وتنفيذًا لما جاء في بيان ١ نوفمبر ١٩٥٤، قام مختلف زعماء جبهة التحرير الوطني اللاجئين بالقاهرة سنة ١٩٥٥ بتكثيف الجهود وذلك ببعث مذكرات وبرقيات ودعوات إلى رؤساء الحكومات العربية للحصول على مساعدات لدول المغرب العربي من أجل تحقيق الاستقلال الكامل[١٤]. وهكذا أصبح السباق مفتوحًا للنضال السياسي خارج الجزائر من أجل اكتساب تأييد دولي لهذه الحركة أو تلك، لكن الواقع أثبت أن جبهة التحرير الوطني كسبت الرهان لكونها تموقعت في أحسن رواق لربح المعركة الخارجية بالرهان على القاهرة التي وجدت في قادتها كل الدعم والسند المادي والمعنوي وخاصة إمكانية التقرب من السلك الدبلوماسي للتعريف بالثورة واكتساب مؤيدين لها دوليًا.

وبمناسبة الاحتفال بذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠، قامت الحركة الوطنية الجزائرية يوم ٥ جويلية ١٩٥٥ بتوزيع منشور تضمن سرد تاريخي للغزو واحتوى على توضيح بيّن رفض الجزائريين لسياسة الإلحاق، كما طالبت الحركة من الشعب الجزائري الوقوف متضامنًا ومدعمًا لمحاربي التحرير. ويوم ٨ جويلية وزع منشورًا ثانيًا من قبل الحركة الوطنية المصالية تحت عنوان "حكم على المناضل الجزائري الكبير مصطفى بن بولعيد بالإعدام"، حبث عاتب بقوة الحكم الصادر في حق العضو القيادي لجبهة التحرير الوطني وبوشمال أحمد، كما رافق المنشور وجود قصاصة مرافقة لتملأ وتمضى ثم تقطع لترسل من قبل القارئ إلى رئيس الجمهورية الفرنسية.[١٥]

لقد كانت الحركة الوطنية الجزائرية تعلم أنها مستهدفة من قبل الحملة التي باشرها جيش التحرير الوطني، لكنها واصلت سياستها المعادية لفرنسا في فرنسا والجزائر. وقام التنظيم السري للحركة الوطنية الجزائرية "صوت الشعب" بتوجيه نداءات عن طريق البريد إلى بعض الشخصيات السياسية الفرنسية والمسلمة في عمالة قسنطينة[١٦]. وردًا على مناشير جيش التحرير الوطني التي وصفت الحركة الوطنية الجزائرية بالحركة التخريبية التي تسعى جاهدة للقضاء على الثورة، استعمل المصاليون كلمات لاذعة في نشريتهم الموجهة للشعب الجزائري، وطالبوا من السكان الالتحاق بصفوف الحركة والاستجابة إلى مبادرة الزعيم مصالي الذي راسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور عبر فيها عن سخطه وتذمره من السلطة الفرنسية في الجزائر، كما نشرت الحركة مذكرة بعنوان "الشباب الفرنسي" وزعت على شباب المتروبول لتوعيتهم بالقضية الجزائرية.[١٧]

وعلى غرار الاغتيالات المنظمة من قبل الحركة المصالية في فرنسا ضد جناح جبهة التحرير الوطني، اعترفت الصحافة أخيرًا بأن "منظمة مصالي" هي المسؤولة عن حوادث الاغتيالات في الأراضي البلجيكية[١٨]. ومن جهة أخرى نظمت جبهة التحرير

الوطني صفوف فروعها الفتية في فرنسا، وراحت تلاحق نشطاء الحركة المصالية كما كان الحال مع مبارك فيلالي أحد المقربين من مصالي الذي سقط متأثرا بأربع طلقات نارية في الظهر يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٧ بباريس وتوفى بعد ٤٨ ساعة في مستشفى (Salpetriére)[١٩]. وحتى مصالي بنفسه تمكن من النجاة بقليل من محاولة اغتيال دبرت ضده في شهر سبتمبر ١٩٥٩ في بيته بـ(Chantilly) أين كان تحت الإقامة الجبرية بعد ٢٢ سنة قضاها ما بين السجن داخل الزنزانة والمنفى.[٢٠]

واعترفت تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي أنّ ثورة بدون هوادة اندلعت بين جبهة التحرير الوطني (أحمد بن بلة-ومحمد بوضياف) والحركة الوطنية الجزائرية (مصالي الحاج). وبعد نشر الطرفان المناشير التحريضية في شهر أكتوبر ١٩٥٥، اتضح أن جبهة التحرير الوطني تريد الإجابة في الحين وبعنف للرد على الحركة الوطنية الجزائرية. وللعلم أن هذه الأخيرة دخلت في العمل المباشر مع السلطة الاستعمارية وطلبت من جماعاتها اتخاذ كل التدابير لإرغام فرنسا الجلوس على مائدة المفاوضات[٢١]. وللتذكير فإن قادة جبهة التحرير الوطني عارضوا مبدأ المبادرة الفردية وذلك من أجل السيطرة على قوات جيش التحرير الوطني، وحتى لا يتمكن أي دخيل الاستفادة من الثورة كما كتب أحمد بن بلة. وهكذا ضيعت الحركة المصالية مكانتها نتيجة اختلافها عن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني من حيث الديناميكية وروح الانضباط التي تميز بهما قادة أول نوفمبر ١٩٥٤[٢٢]. وعرفت هذه الفترة محاولة جبهة التحرير الوطني فتح قيادة للمقاومة في شمال المغرب الأقصى لتكون جبهة للانتشار في جبال الريف المطلة على الحدود الجزائرية-المغربية، كما أصدرت العدد الأول من مجلة "المقاومة الجزائرية" يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٥ ووزع في سرية خلال شهر نوفمبر[٢٣]. ومن جهته حاول شيخ الإصلاحيين عباس بن شيخ حسين خلال مهمته بالقاهرة منذ ٢٥ أكتوبر، إقناع البشير الإبراهيمي بالابتعاد عن الحركة الوطنية الجزائرية "المصالية" والالتحاق بجبهة التحرير الوطني.[٢٤]

لقد تطرقت الصحافة الفرنسية إلى الصراع بين الجبهة والمصاليين، وشنت حملة دعاية على "المحاربين الميصاليين" الذين سلحتهم فرنسا، كما كشفت عن المحاولات التي يبذلونها من أجل تهدئة الموقف، ورافقت عملية نشر المقالات، نشر صور عديدة لجنود يحملون جنبًا إلى جنب العلمين الجزائري والفرنسي تثني على هذا التعاون الأخوي[٢٥]. ودعمًا للحركة المصالية، واصل أتباعها الظهور في عمالة قسنطينة وعلى رأسهم بلقاسم أرزقي المعروف ببلقاسم، وهو الحارس الشخصي السابق لمصالي الحاج الذي أصبح عون ربط للحركة الوطنية الجزائرية. ولتعزيز وجود الحركة داخل الجماهير، طالب المصاليون بمقاطعة الاحتفال بالعيد الكبير الذي اعتبروه يوم حداد تخليدا لأرواح الشهداء الذين سقطوا يوم ٢٠ أوت ١٩٥٥[٢٦]. واستغلت الحركة الوطنية الجزائرية هذه الأحداث الدامية لتوزع منشورا يومي ٢٢ و٢٣ جويلية بعنوان "قام الاستعمار الفرنسي وبطريقة جبانة بقتل ١٥٠٠٠ جزائري لتبرير تطبيق حالة الطوارئ والاستمرار في إبادة الشعب الجزائري"[٢٧]. واتفق الجناح المصالي بمدينة "لياج" البلجيكية على القيام بزيارة "الزعيم الوطني" الذي كان تحت وطأة قرار النفي يوم الاحتفال بمولد النبوي الشريف المصادف ليوم ٢٩ أكتوبر القادم.[٢٨]

لقد شكل الجنرال بلونيس فرقته العسكرية وقام بتجنيد المتعاطفين مع الحركة الوطنية الجزائرية منذ منتصف سنة ١٩٥٥ وكانت مدينة الجزائر منطلقًا للعملية. ونتيجة تمكن جبهة التحرير الوطني وبسرعة إقناع المسئولين عن الحركة الثورية الجديدة بالنوايا الحقيقية من وراء هذا التأسيس، التحق معظمهم بثورة أول نوفمبر مما عزل قائدهم بلونيس الذي اضطر الهروب إلى "البويرة"، أين أصدرت الإدارة العليا أوامرها إلى السيد (كولونا) بالاتصال ببلونيس... وفعلاً اتصل به وأبدى ارتياحه بالتعاون معه.[٢٩]

وللإشارة فإن سنة ١٩٥٧ كانت دامية، حبث بلغت فيها عمليات تصفية الحسابات مرحلة لم تبلغها السنوات الأولى للثورة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية من أجل كسب الرأي العام الجزائري[٣٠]. ومن المؤسف أن عملية "ملوزة" أسالت الكثير من الحبر واستغلتها السلطة الفرنسية لضرب الثورة في العمق بعدما تمكنت فرق جيش التحرير الوطني من تطويق المنطقة وإبادة سكانها. والمعلوم أن هذه المنطقة لم يصل إليها الجيش الفرنسي إلا يومين بعد الحادثة وتمكن من إحصاء ٣١٥ جثة[٣١]. وأصيب الجنرال بلونيس بالفزع نتيجة ما تعرض إليه سكان "ملوزة" من مجزرة، حيث خسر فيها معظم مسانديه وهو الشيء الذي دفعه إلى مقابلة النقيب الفرنسي كمبيت(Combette) المسئول على المنطقة ليخبره أنه مستعد للالتحاق بالجيش الفرنسي...[٣٢]. كان بلونيس من أشد أعداء الثورة، فقد كان له دور معادي لها بالتنسيق مع الإدارة الاستعمارية في مناطق الولاية الرابعة من البليدة، المدية، الجلفة ثم انتقل إلى مناطق الولاية السادسة بالجنوب بعدما اشتد عليه الخناق من قبل المجاهدين، بعدما تم ذبح ثمانية عشر شخصا من أتباعه يوم ١١ مارس ١٩٥٦، وأربعة أيام بعد ذلك أي يوم ١٥ مارس ١٩٥٦ تم ذبح خمسة عشر شخصا آخر من قبل المجاهدين التابعين للمنطقة الثالثة التي كان يقودها كريم بلقاسم.[٣٣]

وأمام ضغط الثورة وانتصارها في الميدان، تراجع بلونيس الذي بقي وفيا لزعيمه مصالي إلى غاية تصفيته يوم ٢ ماي ١٩٥٨ من قبل المجاهدين. ويعود منطلق هذه التجربة إلى كون أن الفرنسيين حاولوا تجنيد بلونيس للعمل ضد الثورة، لا سيما ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨، وهو تاريخ تصفيته، لكن بقي أنصاره يحاربون

الثورة وأتباعها إلى غاية وقف إطلاق النار في ١٩ مارس[٣٤] ١٩٦٢. لقد كانت منافسة التيار المصالي المتمثل في الحركة الوطنية الجزائرية وفية للزعيم الكبير مصالي الحاج، ووقفت الشرطة الفرنسية ضاغطة ومانعة لأي زيادة في عدد المناضلين الذي لم يتجاوز ٣٦ ألف في كل ولاية[٣٥]. وزادت فيدرالية فرنسا التابعة لجبهة التحرير الوطني الأمور تعقيدا بعدما اكتسحت الساحة السياسية في فرنسا، وأثبت جيش التحرير الوطني جدارته في ميدان الحرب ضد الجيش الفرنسي وإدارته الاستعمارية من جهة، وإقناع الشعب بعدالة قضيته وضرورة تجنيده في صفوف الثورة لمواجهة الحركة المصالية ومن اختاروا المولاة للاستعمار من جهة أخرى.

وعمومًا؛ فإنّ التقارير الفرنسية أشارت أن أصل الخلاف "النظري" بين مصالي وجبهة التحرير الوطني سببه الخلاف على شروط المفاوضات ولكنه من الواضح أن السبب الوحيد الذي من أجله يطالب مصالي بمائدة مستديرة هو رغبته في العودة إلى طريق رفض أن بسلكه وأن يتحمل مسؤوليته في البداية[٣٦]. وكلفت هذه الصراعات والاختلافات الكثير من أجل ضمان البقاء على حساب الضحايا الأبرياء وكانت الحرب ضد الحركة الوطنية الجزائرية على وجه التحديد أكثر دموية في فرنسا كما في الجزائر، وكان الحوار الداخلي داخل الجبهة أحيانا قاسيا[٣٧].

ومن أجل تفويت الفرصة على أعداء الثورة وإفشال مشروع ديغول وسياسته التي لخصها خطابه في قسنطينة عام ١٩٥٨ تحت ما أطلق عليه بـ"سلم الشجعان"، أسس الجناح الثوري "الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية" في القاهرة برئاسة فرحات عباس كما نعلم، واستمر الحزب الشيوعي الجزائري يدعم جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة بينما أدان هذا الأخير الحركة الوطنية الجزائرية...[٣٨]. ولم تجرؤ منظمة مصالي على مناهضة الحكومة المؤقتة علنا خوفا من استنكار البلاد الآسيوية الإفريقية لها[٣٩].

وأخيرًا؛ علق المؤرخ الجزائري يحي بوعزيز على طبيعة الصراع بين الإخوة الأعداء داخل الحركة الاستقلالية خاصة موقف الزعيم الذي تخلف عن الركب حين قال:" وقد حان الوقت لعلاج مشاكل هذا الرجل مصالي الحاج وقضاياه ومواقفه من قادة الحركة الوطنية الجزائرية الذين يعتبرون كلهم تلاميذ له تخرجوا من مدرسته الوطنية الاستقلالية ولكنهم تمردوا عليه عام ١٩٥٤ وألحق معهم فيما قاموا به وما فعلوه لأنه بسبب نفيه المستمر وإبعاده عن البلاد أصبح لا يدرك الأشياء على حقيقتها فتجاوزه الزمن وسيبقى مسئولا على مواقفه ما بين ١٩٥٤ و١٩٦٢، كما سيبقى قائدًا ومؤسسا للحركة الوطنية الجزائرية الاستقلالية.[٤٠]

ونتيجة التناقضات التي عرفتها الحركة الوطنية الاستقلالية ما بعد الحرب العالمية الثانية إثر ببروز حرب الزعامات إلى السطح، كان من البديهي أن تمرّ الثورة بتناقضات أخرى إثر ظهور جناحين سياسيين وعسكريين داخل صفوفها في الداخل والخارج بين الرافضين لزعامة مصالي الحاج والموالين لها. وكان لهذا الانشقاق تداعيات حقيقية كادت أن تعصف بالثورة في مهدها لولا عزم القيادة الجماعية لجبهة التحرير الوطني التي تمكنت من تخطي جمع الصعاب والوقوف بالمرصاد للمنشقين سياسيًا وعسكريًا مما فوت الفرصة على السلطة الاستعمارية وإدارتها على رأسها جاك سوستيل الذي خاب ظنه بعدما فشلت ورقته الرابحة لما دعّم جناح بلونيس أملا في ربح المعركة بتقاتل الإخوة الأعداء، لكن كل هذه المحاولات واجهتها جبهة التحرير وجش التحرير الوطني بصرامة وذلك بالتدخل السريع، والتصدي للمؤامرات مع انتهاج سياسة التوازن في صفوف القيادة الجماعية، وجعل الشعب يؤيد ثورته بالإقناع تارة وبالضغط تارة أخرى لدفع ما تبقى من المتخاذلين والمترددين الالتحاق بجبهة التحرير الوطني التي أصبحت قبل مضي سنة "الممثل الشرعي للثورة والشعب الجزائري".

خَاتِمَةٌ

لقد اشتدت النعرات داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية بشكل ملفت منذ مطلع عام ١٩٤٨، وكانت النتيجة انقسام عناصر الحزب إلى عصب متناحرة للوصول إلى الزعامة التي تثبت بها مصالي ولم يتخل عنها حتى لما اندلعت الثورة بدونه. ولهذا، فإن زعيم الحزب تجاهل خطورة الوضع السياسي داخل حزبه، وعوض الالتحاق بالثورة، أسس الحركة الوطنية الجزائرية لمناهضة جبهة التحرير الوطني الناشئة وجيش التحرير الوطني، الجهاز العسكري للثورة، وهذا ما اعتبر مساسا بمصداقية الثورة وأكثر من ذلك أصبح يعمل استراتيجيا لصالح الاستعمار ولفائدة جيش الاحتلال.

كان من البديهي أن تتحطم آمال المصاليين سياسيًا لما خيّب أعضاء من جبهة التحرير مسعاهم الوحدوي في القاهرة عام ١٩٥٥، كما ازدادت متاعبهم بعد فشل جناحهم العسكري المنشق الذي قاده الجنرال بلونيس نيابة عن مصالي الحاج، وخاصة لما تراجعت العمليات الفدائية التي استهدفت تصفية من التحقوا بالثورة في المهجر. والمنعرج الحاسم في هذه الظروف، هو وقوف الشعب الجزائري بجانب جبهة التحرير الوطني، حيث كان السند للقضية بالدعم والتجنيد مما دفع بالصاليين إلى سلك طريق النضال السياسي خارج الجزائر لرد الاعتبار لحركتهم وزعيمهم، لكن قادة جبهة التحرير الوطني استطاعوا في ظرف وجيز كسب الرهان الدبلوماسي لربح المعركة السياسية خارج الجزائر بفضل حسن التموقع، حيث كانت القاهرة منارة للثوار، وفيها تأسست الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية عام ١٩٥٨ برئاسة فرحات عباس ردًا على مناورات الحركة الوطنية الجزائرية ومساعي ديغول الرامية إلى تشكيل جبهة ثالثة لتهميش دور جبهة التحرير الوطني.

وخلاصة القول؛ أن الصراع الدموي بين الإخوة الأعداء غذته عداوة قادة الثورة لكل المصاليين الذين تخلفوا عن تحمل مسؤولياتهم التاريخية منذ بداية انطلاق الثورة، وهذا ما كلف سقوط ضحايا من الجانبين بسبب حرب الزعامات، حيث تواصلت العدوى في صفوف الثوار حتى بدون مصالي الحاج وعرفت أبعادًا خطيرة لولا اللجوء إلى مبدأ القيادة الجماعية لأعظم ثورة في القرن العشرين.

الهَوامِشُ:

(١) يحي بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (١٩٤٦-١٩٦٢)**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١١.
(٢) المرجع نفسه، ص.١٥.
(٣) المرجع نفسه، ص .٣٠.
(٤) المرجع نفسه، ص.٢٣.
(5) Hafid Khatib, 1(er)Juillet 1956: L'Accord FLN-PCA, Office des Publications Universitaires, Alger, 1991, p.47.
(٦) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص .١١٠.
(7) A.O. M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier Service des Liaisons Nord-Africaine, Rapport Mensuel d'Information sur L'Activité Musulmane dans Le Département de Constantine, Mois de Mars 1954.
(8) Ibid.
(٩) يحي بوعزيز، السابق، ص١٤٥.
(10) A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, op.cit., Mois D'Avril 1955.
(11) Ibid., Mois de Mai 1955.
(12) Ibid.
(13) Ibid., Mois de Juillet 1955.
(14) Ibid., Mois d'Août 1955.
(15) Ibid., Mois de Juillet 1955.
(16) Ibid., Mois d'Octobre 1955.
(17) Ibid.
(١٨) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.١٦٥.
(19) Khaled Merzouk, Messali Hadj & Ses Compagnons à Tlemcen, Récits et Anecdotes de Son Epoque (1898-1974), El Dar El Othmania, Algér, 2008, p.239.
(20) A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, op.cit., Mois de Novembre 1955.
(21) Ibid.
(22) Ibid.
(23) Ibid.
(24) Khaled Merzouk, op.cit., p.239.
(٢٥) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.١٤٥.
(٢٦) المرجع نفسه، ص.١٤٦.
(27) Khaled Merzouk, op.cit., p.239.
(28) A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, op.cit., Mois de Juillet 1955.
(29) Ibid., Mois de Septembre 1955.
(30) Ibid.
(31) Patrick Eveno, Jean Planchais, La Guerre D'Algérie, Editions Laphomic, Alger, 1990, p.171.
(32) Ibid.
(33) Charles-Robert Agéron, Gènese de L'Algérie Algérienne, Editions Bouchéne, Paris, 2005, p.590.
(٣٤) الرائد سي لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط١، دار الحكمة، الجزائر، ١٩٩٠، ص.٨.
(35) Jean-Claude Vatin, L'Algérie Politique Histoire & Société, El-Maarifa, Algér, 2010, p.274.
(36) Patrick Eveno, op.cit., p.169.
(٣٧) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.١٣٥.
(38) Hafid Khatib, op.cit., p.108.
(٣٩) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.١٧٣.
(٤٠) المرجع نفسه، ص.٥.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)

رفيق تلي
أستاذ مؤقت تاريخ المغرب العربي
قسم التاريخ – جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

تُعَدّ دراسة التاريخ الوطني بشكل عام ودراسة تاريخ الثورة الجزائرية بشكل خاص من أبرز اهتمامات المؤرخين الباحثين في هذا المضمار، وإذا كان الاهتمام بالتاريخ الوطني –بمختلف أبعاده – يعدّ من الضروريات بل من الأولويات بالنسبة للدارسين والباحثين، فإنّه لا يمكن أن يُدرس بمعزل عن الأمة العربية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بتاريخ الثورة الجزائرية التي لم تكن معزولة عن محيطها الإقليمي والدولي، بل أثرت فيهما وتأثرت بهما نتيجة ما تلقّته من دعم الدول العربية، وهو الدّعم الذي لعبت فيه المغرب دورًا بارزًا، فالمغرب الأقصى والجزائر بلدان متجاوران ولا تفصلهما أية حواجز طبيعية، والعلاقات التاريخية والبشرية بينهما أقدم من الاستعمار، لذلك حفل كفاح البلدين ضدّ الاستعمار الفرنسي بكثير من مظاهر التّضامن والتآزر، وسنتطرق في هذه الدراسة إلى الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)، مسلطين بذلك الأضواء على دور المغرب الأقصى دبلوماسيًا في حل القضية الجزائرية سواءً على مستوى هيئة الأمم المتحدة أو على المستويين الإفريقي و العربي أو أمام الرأي العام الدولي، لعلّنا نساهم من خلالها إبراز دورها الفعّال في نصرة القضية الجزائرية.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ١١ أبريل ٢٠١٥
تاريخ قبول النشر: ٢٥ أغسطس ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
ثورة نوفمبر, القضية الجزائرية, الدبلوماسية المغربية, جبهة التحرير الوطني, المحافل الدولية, هيئة الأمم المتحدة

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
رفيق تلي. "الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٧٤ – ٨١.

مُقَدِّمَةُ

إن حاجة الأمة الجزائرية اليوم لكبيرة إلى كتابات تاريخية متخصّصة، تميط اللّثام، وتنفض الغبار عن صفحات تاريخية ما زالت مغمورة أو مشوّهة، خصوصًا ما تعلق منها بمرحلة هامّة ما زالت تأثيراتها بارزة للعيان ألا وهي مرحلة تاريخ الثورة الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢م). وإذا كان الاهتمام بالتاريخ الوطني بمختلف أبعاده يُعَدّ من الضرورات بل من الأولويات بالنسبة للدارسين والباحثين، فإنه لا يمكن أن يدرس بمعزل عن الأمة العربية بحكم الروابط العديدة التي تجمع أبناءها، وبحكم المصير المشترك الذي فرضه عليهم الواقع الاستعماري بسياساته المختلفة، والتي أفرزت أوضاعًا اقتصادية واجتماعية وثقافية حاول توجيهها والسّيطرة عليها بما يخدم مصلحته فنتج عن ذلك ظاهرة الدّعم والتضامن والتعاون بين أقطاره، كدعم المغرب الأقصى للثورة الجزائرية.

حظيت الثورة الجزائرية باهتمام واسع في الوسط المغربي سواءً على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، وانعكست منذ اندلاعها وطوال سنوات متعاقبة على تطور الوضع في المغرب الأقصى، وذلك بفضل توجهاتها التي أعلنتها، وبحكم صلات التقارب ومبادئ الشعور بالوحدة التي كانت تجمع البلدين، والتي تمثّل قاسمًا مشتركًا في كفاحهما الوطني، وقد واجهت جبهة التحرير الوطني عقبات إيديولوجية وسياسية في علاقاتها مع المغرب الأقصى، خاصةً وأنها تبنّت الخيار الثوري والبعد القومي في توجّهها الإيديولوجي، وأدّى هذا الالتباس في التّوجه إلى حدوث خلافات أثّرت على علاقات البلدين.

وعلى الرغم من هذه الخلافات في الطبيعة السياسية للحركة الاستقلالية في المغرب وفي الجزائر، فإنّ الانتماء الحضاري والمعاناة المشتركة من الاستعمار الفرنسي، والوعي بالمصير المشترك للشعبين المغربي والجزائري، حيث قدّمت المغرب حكومة وشعبًا أشكالاً مختلفة من الدّعم والمؤازرة للثورة التحريرية، حيث اعتمدت ثورة الجزائر على المغرب الأقصى حليفًا سياسيًا ومنطلقًا للتزود بالأسلحة وتركيز القواعد الخلفية والنشاطات الاجتماعية والإعلامية والدبلوماسية الإدارية، وسوف نحاول التركيز هنا على وجه من أوجه الدّعم والتعاون والتآزر وهو الدّعم المغربي الدبلوماسي للثورة الجزائرية.

أولاً: تدويل القضية الجزائرية

إنّ فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة التحريرية، وتصدّر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية[١]، وسعت منذ اللحظة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في منظّمة الأمم المتّحدة ويقول "محمد يزيد" :"إنّ تدويل القضية الجزائرية في منظّمة الأمم المتحدة كان مبرمجًا منذ بداية الثورة خاصةً وأنّ الأشقّاء في المغرب وتونس كانت قضيتهما قد طُرحتا أمام هذه المنظمة.[٢] وكان أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني هو سعيها المبكّر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما مؤتمر باندونج في أبريل ١٩٥٥، والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر١٩٥٥.[٣] وعلى الرغم من أنّ القضية الجزائرية لم تحظ بالدراسة من طرف هذه الأخيرة بسبب تعنّت فرنسا وحلفائها، حيث اعتبرتها قضية فرنسية داخلية تخصّ فرنسا لوحدها، الأمر الذي أدّى بالمنظمة إلى تأجيلها وعدم إصدار قرار بشأنها، إلاّ أنّ جبهة التحرير الوطني وحلفائها اعتبروا مجرّد تسجيلها يُعَدّ خطوة نحو تدويل القضية الجزائرية.[٤]

إنّ القضية الجزائرية ورغم قلّة الإمكانيات إلا أنّ جبهة التحرير الوطني تمكّنت من تحقيق انتصارات دبلوماسية وسياسية في المحافل الدولية والإقليمية، وفي هذا الجانب تعدّ المملكة العربية السعودية أول مَنْ طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، وتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن ترجوه النظر في الحالة الحقيرة بالجزائر مدعّمة المذكرة بوصف سياسة القمع الوحشية ضدّ الشعب الجزائري[٥]، وقد تواصل اهتمام الدول العربية دفاعًا عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصةً في هيئة الأمم المتحدة، حيث قامت الجامعة العربية بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي في ٠٥ يوليو ١٩٥٥.[٦]

وما كاد يحل أول أكتوبر من سنة ١٩٥٥ حتى قرعت القضية الجزائرية باب الأمم المتحدة، وهذا عندما تقدمت (١٥) دولة أفروآسيوية بطلب تدعو فيه الجمعية العامة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها في دورتها المنعقدة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥، وتم تسجيل القضية الجزائرية هذه المرّة في جدول أعمال الجمعية بأغلبية ٢٨ صوت ضد (٢٧) صوت وامتناع خمسة عن التصويت، وبذلك أزيلت مزاعم الاستعمار الفرنسي التي كانت تعتبر القضية الجزائرية مجرّد أمر داخلي يهم فرنسا فقط[٧]، ورغم أنّ القضية الجزائرية أصبحت تُسجّل في دورات هيئة الأمم المتحدة إلا أنّها لم تكن تُطرح للمناقشة، وذلك بسبب مواقف فرنسا الرافضة لذلك.

وفي السيّاق نفسه، ركّزت جبهة التحرير الوطني خاصة بعد مؤتمر الصومام[٨]على إسماع صدى الثورة إلى كل شعوب العالم بغية كسب المزيد من التأييد والمناصرة وجلب المزيد من الحلفاء شعوبًا وحكومات، سيّما أنّ الاستعمار لم يستطع القضاء على الثورة التحريرية إذ ازدادت قوة وتنظيمًا، وحظيت بالتفاف الشعب الجزائري حولها والسّير قُدمًا وراء مبتغاها وأهدافها إلى غاية تحقيق الاستقلال.[٩] ومنذ أن وُلجت القضية الجزائرية إلى ساحة هيئة الأمم المتحدة، حتى وجدت نفسها محاطة بالدول التي تساندها وتؤازرها بشكل مطّرد وهم يشكّلون كُتلة متراصّة أصبح الفرنسيون مضطرين إلى أن يحسبوا لها ألف حساب، ومنها الدول العربية خاصةً تونس والمغرب الأقصى، فتمكنت القضية الجزائرية بعد ذلك من فرض نفسها على المجتمع الدولي وأُدرجت في القضايا الدولية المطروحة للمناقشة في الدورة الثالثة عشر سنة ١٩٥٧.

ثانيًا: الجهود الدبلوماسية المغربية في حل القضية الجزائرية

إنّ السياسة الفرنسية المطبّقة في الجزائر جعلت الملك محمد الخامس أحرص من أي وقت مضى على تقديم دعمه للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، على الرغم من حرص السلطات الفرنسية في التقرّب من القصر الملكي لقطع الطريق أمام التحالف الذي يربط جبهة التحرير الوطني في المغرب.

ولقد ارتبطت بداية الجهود الدبلوماسية المغربية بقيادة الملك محمد الخامس للتعريف بالقضية الجزائرية منذ استقلال المغرب سنة ١٩٥٦، وتركز نفوذه السياسي في المحافل الدولية والإقليمية، فقد أعرب الملك محمد الخامس عن اهتمامه بالقضية الجزائرية وانشغاله بمسألة استمرار الحرب التي تهدّد الشمال الإفريقي، وانتقد السياسة الفرنسية المسلّطة على الشعب الجزائري والدعاية الفرنسية التي تنكر وجود الشخصية الجزائرية، واهتمت الدبلوماسية المغربية وعلى رأسها الملك محمد الخامس بالدفاع عن القضية الجزائرية داخل الأمم المتحدة والعمل على كسب التأييد الدولي لصالحها، والضّغط على فرنسا للحد من سياستها الاضطهادية، وإيجاد حلول سلمية للمشكل الجزائري تكفُل تحقيق الاستقرار في الجزائر وتضمن الحفاظ على علاقات الصداقة الشمال إفريقية،[١٠] وبحكم الجوار الجغرافي وقرب المغرب الأقصى من الدول الأوربية فقد اهتمت جبهة التحرير الوطني

بتفعيل نشاطها السياسي والدبلوماسي بالتنسيق مع الحكومة المغربية وكذا مع البعثات العربية والأجنبية المتواجدة في المغرب حيث كانت تعقد الندوات الصحفية والاجتماعات التنسيقية لعرض تطور القضية الجزائرية.[١١]

لقد اهتم الملك محمد الخامس بالقضية الجزائرية، وآمن بشرعية مطالبها الاستقلالية ونلمس هذا في كثير من خطاباته ولهذا كثّف الملك محمد الخامس من اتصالاته بالمسؤولين الجزائريين في داخل المغرب الأقصى وخارجه، وبدا يتحمّل مسؤولياته اتجاه القضية الجزائرية وهذا من خلال التنديد بسياسة فرنسا الاضطهادية ضد الشعب الجزائري، وأثناء الزيارة التي قام بها الملك إلى وجدة وقف على آثار حرب الجزائر الممتدة إلى بلاده على اتخاذ موقف علني مساند لها، ودفع الساسة الفرنسيين لإيجاد حل لها، وقد بشّر بإمكانية التفاهم بين طرفي النزاع، وبناء علاقات جديدة قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائري في الحرية واحترام المصالح العليا لفرنسا وضمان مصالح الفرنسيين.[١٢]

وهنا يتبين لنا أن الملك محمد الخامس قد اتّخذ موقفًا مساندًا للمشكلة الجزائرية وهذا بالدعوة إلى إيجاد حل سلمي ومطالبته بتحقيق مطالب الشعب الجزائري في الحرية متحديًا في ذلك السلطات الفرنسية التي كانت تعمل على عدم تدويل القضية الجزائرية في مجلس الأمن، وبذلت المستحيل في سبيل ذلك، حيث كانت ترى أن تدويلها يتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ الدولة الفرنسية التي لا يمكن التنازل عنها، وكانت تأبى إدراج القضية الجزائرية لأنها مسألة داخلية لا يجوز لهيئة الأمم المتحدة التدخل فيها، لكن مساعي فرنسا هذه باءت بالفشل وسُجلت القضية الجزائرية في دورة هيئة الأمم المتحدة لسنة ١٩٥٦.[١٣]

وانطلاقًا من المجهودات الدبلوماسية والمواقف الرسمية المغربية بقيادة الملك محمد الخامس لإيجاد حل للقضية الجزائرية على المستوى الدبلوماسي أرسل الملك محمد الخامس ولي عهده الأمير الحسن الثاني كمبعوث شخصي إلى الحكومة الفرنسية في باريس لينقل انشغالات المملكة المغربية بشأن القضية الجزائرية[١٤]، وفي الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٥٦ أجرى عدة لقاءات مع المسؤولين الفرنسيين وتباحث مع "غي مولي" موضوع المشكلة الجزائرية وموقف المغرب منها، كما نقل انشغالات المملكة المغربية بشأن هذه القضية مقترحا وساطة ملك المغرب محمد الخامس بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وأكّد ضرورة مشروع الحكومة الفرنسية في مفاوضة الممثلين الجزائريين لأنّ هؤلاء مصمّمين على تحقيق أهدافهم، غير أن "غي مولي" أبدى ليونة في إمكانية التباحث مع جبهة التحرير الوطني[١٥]، وأبلغ الأمير الحسن الثاني الحكومة الفرنسية بأن المغرب سيقف إلى جانب الجزائر خلال الدورة الأممية الحادي عشرة التي ستنعقد في نهاية سنة ١٩٥٦.[١٦]

وعلى هذا الأساس اجتهد ممثلو المغرب بالأمم المتحدة في طرح القضية الجزائرية وكسب التأييد الدولي لها، والعمل على تنسيق المواقف الدبلوماسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في مختلف الفعاليات المناصرة للقضية الجزائرية من أجل دعم مطالب الشعب الجزائري في الاستقلال، وممّا زاد من فعالية التعاون الدبلوماسي بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المغربية حرصها على التنسيق المشترك وتأكيدهما على وحدة المغرب العربي، خاصةً أن الملك محمد الخامس أكّد على سياسة بلاده الشمال افريقية وعلى ارتباط القضية الجزائرية بأمن واستقرار المغرب العربي.[١٧]

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى؛ أن الملك محمد الخامس أوصى وفده المتّجه إلى نيويورك للمشاركة في الدورة الحادية عشر لجمعية الأمم المتحدة أن يصوت ضد فرنسا عند عرض القضية الجزائرية للتصويت بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٦، هذا التاريخ الذي سلّم فيه وفد جبهة التحرير الوطني مذكرة لرئيس دورة الأمم المتحدة دعم بها طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الندوة، وقد دُرست تحت نقطة (٦٢) من جدول الأعمال.[١٨]

١/٢- على مستوى هيئة الأمم المتّحدة:

قررت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في جلستها رقم ٥٧٨ المنعقدة في ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ تسجيل القضية الجزائرية دون مناقشة ولا معارضة باستثناء اتحاد جنوب إفريقيا، وأُحيلت القضية للدراسة أمام اللجنة الأولى، وعليه أشار وزير الخارجية الفرنسية "بينو" أن حكومته مستعدة لوقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات ثم مفاوضات، وذلك ما رفضته جبهة التحرير الوطني جملة وتفصيلاً[١٩]، وقد بذلت الدبلوماسية المغربية أمام اللجنة الأممية لدراسة القضية الجزائرية على أنها نزاع دولي.

ومن هذا المنطلق أكّدت الدبلوماسية المغربية بقيادة الملك محمد الخامس على وقوفه إلى جانب كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، حيث تعرّض أحمد بلفريج وزير الخارجية المغربي إلى القضية الجزائرية في تدخله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وأبدى من خلاله الاستعداد الكبير للمغرب الأقصى بقيادة الملك محمد الخامس لدعم القضية الجزائرية، وقد علّل ممثل المغرب موقف بلاده الداعم لكفاح الشعب الجزائري لعوامل عدة ذكر منها الروابط الطبيعية التي تربط الشعبين المغربي والجزائري، وكذا حب المغرب للسلام والحرية والرغبة في إحلال الاستقرار والسلام في إفريقيا،[٢٠] كما أبرز اهتمامه بالقضية الجزائرية التي أولاً وقبل كل شيء قضية تصفية استعمار، ثم أعطى صورة واضحة عن العنف والقوة التي تستعملها فرنسا ضد السكان العزّل المحرومين من أبسط الحريات كحرية التعبير والاجتماعات وحتى التنقل بين المدن.[٢١]

وفي السياق نفسه، أكّد أحمد بلفريج في سياق استعراضه للدبلوماسية المغربية والنّهج السياسي التضامني الذي سلكه المغرب مع الجزائر، حيث حثّ الفرنسيين إلى التعامل مع القضية وفقًا لما يرضي الطموحات المشروعة للشعب الجزائري، كما دعا

السلطات الفرنسية من على منبر الأمم المتحدة التلاقي مع جبهة التحرير الوطني لوضع حد لإراقة الدّماء، وأن تتخلّى عن النظرية القائلة بأنّ الجزائر جزء من التراب الفرنسي لأنّ هذه النظرية انهارت أمام حقيقة القضية الجزائرية.

ومن جهة أخرى، كانت الاتصالات الدبلوماسية التي تُجريها الأطراف المغاربية مع جبهة التحرير الجزائرية وحكومتا المغرب وتونس تتميّز بالتنسيق والتشاور مؤسّس على سلوك وتفكير وحدوي في الوقت نفسه، حيث ساهمت حكومة المغرب بقيادة الملك محمد الخامس إلى جانب الحكومة التونسية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في بلورة موقف المجموعة الأفروآسيوية لصالح الثورة الجزائرية، بشأن حق الشعب في تقرير مصيره، وكسب المتعاطفين مع القضية الجزائرية، كما كان ممثلو جبهة التحرير في الخارج وفي أوربا بالخصوص ينشطون تحت غطاء التمثيليات الدبلوماسية المغربية والتونسية والتنسيق مع ممثليهما الدبلوماسيين في المسائل السياسية والأمنية ذات الصلة بالثورة الجزائرية.[٢٢]

وقد ظل المغرب الأقصى بقيادة الملك محمد الخامس يؤكّد انشغاله بمخاطر المشكلة الجزائرية، ويبدي تعاونًا ودعمًا لمطالب المسئولين الجزائريين، وقد نوّه الملك محمد الخامس الذي كان يقدّم المساعدة المباشرة للثورة الجزائرية أنّ المساعدة التي يمكن يؤدّيها المغرب المستقل هو أن يساعد على إيجاد حل للقضية الجزائرية، وأنّ أفضل خدمة يمكن أن يقدّمها للجزائريين ولفرنسا هو أن يساعد على تسوية المشكلة الجزائرية بوساطته[٢٣]، ويؤكّد هذا على نظرة الملك محمد الخامس المسالمة ورغبته في تقريب وجهات نظر الطرفين، وعلى تفضيله دائمًا لأسلوب المفاوضة في حل المشكلات، ولم يكن هذا الطرح يُعجب القادة الجزائريين لأنه لا يجدي نفعًا مع فرنسا بدليل أن الجهود السلمية في الإفراج عن الزعماء المعتقلين باءت بالفشل.

كما تجدر الإشارة؛ إلى أنّ ممثلي المغرب بهيئة الأمم المتحدة أكّدوا باستمرار وعبّروا بوضوح عن مناصرتهم للقضية الجزائرية، وتأييدهم لتقرير مصير الشعب الجزائري واسترجاع استقلال الجزائر بدون تحفّظ، وذلك بحكم طبيعة النظام المغربي المحافظ وعلاقته المرنة مع العالم الغربي ومساعيه لدى الحكومة الفرنسية للحد من الخيار الذي يعتمد على القوة العسكرية واللّجوء إلى الأساليب السلمية وذلك بالدخول في مفاوضات.[٢٤]

ولقد تبنّت اللّجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٧ مشروع توصيّة لتبنّي مبدأ الوساطة المغربية التونسية كحل للمشكل الجزائري، وألقى الملك محمد الخامس خلال هذه الدورة خطابًا أكّد فيه حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره دعا طرفي النزاع لإجراء مفاوضات تضع حلاً للمشكل الجزائري، وفي السياق نفسه نجد الممثل المغربي أحمد العراقي خلال هذه الدورة في الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٧ يؤكّد: "أنّ القضية الجزائرية لا تتطلب مجرد إصلاحات بل هو مشكل سياسي لن يحُل إلا الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره بنفسه...".[٢٥]

لقد كان الدعم المغربي بقيادة الملك محمد الخامس للثورة الجزائرية وقضيّتها العادلة بالنّسبة لفرنسا صفعة قوية، خاصةً أنّها كانت تتوقع وقوف المغرب الأقصى إلى جانبها في مطلبها الرامي إلى كون الجزائر جزءً لا يتجزأ من ترابها،[٢٦] وفي الوقت الذي كان فيه "منديس فرانس" يطلب من المغرب وتونس التزام الحياد وتجنّب تدويل المشكل الجزائري كان جلالة الملك محمد الخامس ملك المغرب يشرح مبدأ استقلال الجزائر التام، ويكلّف السفراء المغاربة بالدفاع عن هذه الفكرة والعمل على نشرها.[٢٧]

وعلى كل حال ظلت الحرب مستمرّة في الجزائر متسبّبة في زيادة الخسائر المادية والبشرية وليس ثمّة أي شيء يوحي بوجود حل يتماشى مع أهداف ومبادئ هيئة الأمم المتحدة، بل هناك دلائل تثير الخوف والقلق لأن الوضعية ازدادت خطورة، حيث لاقت القضية الجزائرية التأييد المطلق من خلال الخطب القوية والمؤثرة من طرف المغرب وتونس على وفود الأمم المتحدة خلال الدورة الثالثة عشرة ديسمبر ١٩٥٨[٢٨]، وبرز فيها السيد "فيلالي" نائب رئيس اللجنة المغربية الذي صرّح قائلاً: "ساعة التماطل... حربًا قاسية تدور في الجزائر، بمواكبها للأحزان والدمار، النار تكتسح القطر الجزائري، تهدّد الأمن واستقرار كل إفريقيا الشمالية وتوشك أن تعكّر السلام في العالم، المشكل يصبح يومًا أو بعد يوم أكثر خطورة، يفرض حلاً عاجلاً"، ثم عقّب الممثل المغربي على قرار هيئة الأمم المتحدة: "... مع ذلك ومرّة أخرى، فتوصيات هذه الجمعية بقيت رسالة ميّتة، فرنسا لم ترد على الآمال التي وضعت فيها، لا للإرجاء الذي قامت هيئة الأمم المتحدة بتجديده لإيجاد حل عادل ومطابق للميثاق..." كما أردف قائلاً: "... ونقيضًا لما يمكن أن تأمله الحكومة الفرنسية الجديدة، ترفض أي فكرة للمحادثات وتتمسّك دومًا بالحلول الأحادية المفروضة بالقوة...".[٢٩]

ومن هذا المنطلق، فإنّ إيمان ممثل المغرب هو أنّ الحل الذي لا يبنى على أساس الأمة الجزائرية مصيره الفشل، وطالب الحكومة الفرنسية بالتخلّي عن التظاهر المغلوط والتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري وهي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي اعتبرتها الممثل الكفء للوصول إلى حل عادل وسلمي، وعلى هذا الأساس أكّد السيد "الفيلالي" على استعداد المغرب وبقيادة الملك محمد الخامس أكثر من ذي قبل لمباشرة عن حل التفاوض الذي يضمن طموحات الشعب الجزائري وعودة السلم والاستقرار في إفريقيا الشمالية.[٣٠]

وأما ونحن بصدد الحديث عن الدّعم الدبلوماسي المغربي بقيادة الملك محمد الخامس للقضية الجزائرية، فإنّ جهودها تواصلت خلال الدورة الرابعة عشر في ديسمبر ١٩٥٩، حيث أحرزت القضية الجزائرية تقدّمًا في المنظمة الأممية بفضل ضغط الرأي العام العالمي، حيث وفي ظل تصريح "الجنرال ديغول" حول

تقرير المصير للشعب الجزائري، فقد ثمّنت الدورة هذا القرار لإجراء مفاوضات بين الطرفين، وساندت الدبلوماسية المغربية مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث أكّد ممثّل المغرب في هذه الدورة على استحالة امكانية وضع الشعب الجزائري للسلاح بمجرد أن اعترفت فرنسا على لسان "الجنرال ديغول" بحقّه في تقرير مصيره وزيادة على المتناقضات التي يشتمل عليها "بيان ديغول" فإنّ تأويلات المسؤولين الفرنسيين تتنافى تمامًا مع بيان ١٦ سبتمبر١٩٥٩، كما أكّد على إيجاد شروط لتنظيم مفاوضات عادلة تحقّق مبدأ الاستقلال التام للجزائر.[٣١]

وممّا يُسجّل للدبلوماسية المغربية ابتداءً من سنة ١٩٦٠ بقيادة الملك محمد الخامس لنصرة القضية الجزائرية، فنجد هذا الأخير قد كثّف جهوده واتّصالاته لنصرة المواقف الجزائرية وكسب المساندة الدولية لها، حيث مثّل الدبلوماسية المغربية هذه المرّة خلال الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٠ ولي العهد الأمير الحسن الذي أكّد موقف المغرب بقيادة ملكها محمد الخامس الدّائم والمتمسّك بحق الشعب الجزائري في الاستقلال في ذلك قوله: "... لا يجوز للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تسمح بمواصلة الحرب في الجزائر..."، كما اعتبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الناطق الرسمي والوحيد للشعب الجزائري وفي ذلك قوله: "إنّ الحكومة المؤقتة هي الناطق الوحيد باسم الشعب الجزائري"[٣٢] وأنّها المفاوض الرسمي للوصول إلى تسوية سلمية.

وعلى الرغم من اعتراف الحكومة الفرنسية بالحكومة المؤقتة الجزائرية كمفاوض وحيد، إلا أنّها تعمّدت عرقلة المفاوضات وإثارة قضية الصحراء ومسألة التقسيم، وهذا ما جعل المغرب يطالب بالإسراع في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة للوصول إلى الاستقلال التام للشعب الجزائري.[٣٣]

٢/٢- على المستوى الإفريقي:

إنّ الدعم الدبلوماسي بقيادة الملك محمد الخامس لنصرة القضية الجزائرية لم يقتصر على مستوى هيئة الأمم المتحدة فحسب بل اهتمّت الدبلوماسية المغربية ببذل الجهود من أجل التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الإفريقي، وهنا يبرز دور الدبلوماسية المغربية من خلال المشاركة في عدّة مؤتمرات لدفع الدول والحكومات الإفريقية وشعوبها للتضامن والتآزر مع الشعب الجزائري من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية ابتداءً من سنة ١٩٥٨، حيث يعتبر مؤتمر الدول الإفريقية المنعقدة بالعاصمة الغانية أكرا في ١٥ أبريل ١٩٥٨ أول مؤتمر يجمع الدول الإفريقية، وشكّلت القضية الجزائرية النقطة الأساسية فيه[٣٤]وبحضور ثمانية دول إفريقية مستقلة.[٣٥]

وقد نظّم المغرب يومًا تضامنيًا مع الشعب الجزائري، وألقى الملك محمد الخامس خطابه الذي أكّد فيه ضرورة توسيع التضامن مع الجزائر وطالب بجعل القضية الجزائرية من أولى اهتمام قضايا القارة الإفريقية[٣٦]، وإلى جانب خطاب الملك محمد الخامس جاء خطاب وزير الخارجية المغربية أحمد بلفريج الذي ألقاه في المؤتمر مؤكّدًا على موقف المغرب الداعم للقضية الجزائرية، حيث قال: "تعتبر من حياتنا اليومية إنّها تشكل إحدى العقبات الرئيسة التي تقف أمام المحافظة على استقلالنا، فخامة ملك المغرب، حكومته وشعبه مستعدّون لمضاعفة جهودهم لمساندة الشعب الجزائري في كفاحه ضد الإمبريالية"،[٣٧]وفي السياق نفسه واصل الممثل المغربي أنّ المغرب وبقيادة الملك محمد الخامس لم ولن يتوقّف إعلان تعاطفه وتضامنه مع الشعب الجزائري وطموحاته في الاستقلال المشروعة والعادلة.[٣٨]

وقد عبّر عن موقف بلاده وملكها محمد الخامس بقوله: "السلام في الجزائر شرط لتأسيس وحدة لإفريقيا الشمالية، الوحدة التي يتشبث بها المغرب بعمق، روابط عديدة جغرافية اقتصادية وتاريخية تجمع بلدان إفريقيا الشمالية، وأنّنا نأمل عن قريب أن تأخذ الوحدة مشكلاً ملموسًا وتدخل في مرحلة فعالة، وهذا لمصلحة مجموع الشعوب الإفريقية".[٣٩] كما دعا فرنسا إلى الدخول في مفاوضات مع الجزائريين كبرهان على حسن نيتها للوصول إلى حل سلمي وعادل يضمن للجزائريين حقوقهم، لذلك فإن المغرب لن يبقى في عزلة عن الكفاح الذي تقوم به الدول الإفريقية من أجل تحررها وفي مقدّمتها الثورة الجزائرية،[٤٠] ولقد خرج المؤتمرون وكلهم إيمانًا بضرورة مساندة الثورة الجزائرية، واعتبروا أنّ كفاح الشعب الجزائري هو كفاح كل الشعوب الإفريقية.

وعلى كلّ فقد استمرّ الدّعم الدبلوماسي المغربي بقيادة الملك محمد الخامس على المستوى الإفريقي وهذا في عدّة مؤتمرات إفريقية، حيث كانت الدبلوماسية المغربية حاضرة في مؤتمر "مونروفيا" المنعقد ما بين ٠٤ و٠٨ أوت ١٩٥٩ والتي شاركت فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتحت وصاية المغرب الأقصى بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وكذلك التنسيق الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية في إطار هيئة الأمم المتحدة، وخلال المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلّة بأديس بابا في جوان ١٩٦٠ أكّد ممثل المغرب أحمد طيبي في خطابه: "أنّ واجب إفريقيا يتمثل في عدم الانخداع بمؤامرات الاستعمار، ومساعدة الجزائر في الميدان الدبلوماسي وفي كل الميادين الأخرى لتمكينها من مواصلة الحرب...".[٤١]

ودائمًا وفي إطار الدعم الدبلوماسي المغربي بقيادة الملك محمد الخامس فقد احتضنت الدار البيضاء بين ٠٤ و٠٧ يناير ١٩٦١ وبدعوة من الملك المغربي مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية[٤٢]، وبحضور الحكومة الجزائرية المؤقتة،[٤٣] وقد انعقد هذا المؤتمر في ظروف دولية مميّزة، منها تزايد الاصطدام بين المعسكرين الشرقي والغربي في الحرب الباردة، وكذلك ظهور روح التضامن والوحدة التي بدأت تهب رياحها على بلدان العالم الثالث وهذا منذ مؤتمر باندونج ١٩٥٥، وهذه الروح التضامنية ستتجسّد سياسيًا في

ميلاد كتلة عدم الانحياز سنة ١٩٦١، كما أنّ القارة الإفريقية كانت تعيش ظروفا منها: بروز وتقوّي حركات التحرير الإفريقية وظهر مع هذه الأخيرة العديد من الزعامات التي سوف تلعب الأدوار التاريخية في مصير القارة ومنهم "محمد الخامس"، "جمال عبد الناصر"، "نكروما"، "علال الفاسي"، "فرحات حشاد" وغيرهم التي عبرت عن طموحات شعوبها في الاستقلال، الأمر الذي أدّى إلى وجود روح الوحدة السائدة في المناخ السياسي الإفريقي وتمثلت في المحاولات المتعددة لخلق وحدة بين البلدان المستقلة أو التي تتهيأ للاستقلال.[٤٤]

وعلى كلّ فقد أكّد المؤتمرون وقوفهم بجانب القضية الجزائرية وتجلّى ذلك خاصّةً في خطاب الملك محمد الخامس: "ونؤكّد لهم وقوفنا بجانبهم موقف التأييد والمؤازرة لأن قضيتهم قضيتنا ونضالهم نضالنا مطالبين بمنح الجزائر حقّها في الحرية والاستقلال بدون قيد ولا شرط"،[٤٥] كما انتقد سياسة الاستعمار الفرنسي التي يسلّطها على الشعب الجزائري واصفا إياها بالتعنّت، ودعا الملك محمد الخامس في هذا المؤتمر هيئة الأمم المتحدة للتدخّل لتُمكّن الشعب الجزائري من الاستقلال وأكّد موقف بلده المغرب الدّاعم للثورة الجزائرية، قائلا أنّ وقوف الشعب المغربي بجانب الثورة الجزائرية هو موقف المؤيد والمؤازر لهذه القضية معتبرًا ذلك موقفًا وطنيًا وقوميًا للمغرب، ثم طالب بضرورة منح الجزائر حقّها في الحرّية والاستقلال بدون قيد ولا شرط مندّدًا في الوقت نفسه بكل محاولة ترمي إلى تجزئة التراب الوطني للقطر الشقيق.[٤٦].

لقد انتهى المؤتمر في ٠٧ يناير ١٩٦١ ففي ما يخص القضية الجزائرية فقد وافق المؤتمرون على كثير من المقترحات التي قدّمها رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس ومنها:

- اعتبار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثل الشرعي للشعب الجزائري.
- مطالبة كل البلدان التي تدعم الشعب الجزائري في كفاحه الوطني بتكثيف المساعدة السياسية والمادية.
- استمرارية الحرب في الجزائر تجعل المشاركين في المؤتمر لإعادة النظر في علاقاتهم مع فرنسا.
- معارضة تقسيم الجزائر ورفض أي حل أحادي وأي نظام مفروض أو موهوب.
- المؤتمر يدين أي استشارة أوحل منظم بطريقة أحادية من قبل فرنسا والذي نتيجته لا تشرك في حال من الأحوال الشعب الجزائري.[٤٧]

وممّا يمكننا قوله؛ أن مؤتمر الدار البيضاء وبحضور رئيس الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية فرحات عبّاس، فقد خصّ المؤتمر قرارات ومكاسب هامة بشأن القضية الجزائرية وصمّم الحاضرون وعلى رأسهم الملك محمد الخامس الذي كان محور مناقشاته هو المشكل الجزائري فأجمعوا على مساندة الشعب الجزائري وحكومته بكافة الوسائل ومطالبة كل الدول دعم الكفاح الجزائري من أجل حريته واستقلاله وبالتالي فإنّ التجاوب الدبلوماسي المغربي مع الثورة الجزائرية كان يمثّل سلاحًا حاسمًا في مسار القضية الجزائرية.

٣/٢- على المستوى العربي:

إلى جانب المساعي الدبلوماسية على المستوى الإفريقي، فقد نشط المغرب الأقصى بقيادة الملك محمد الخامس على المستوى العربي في دعم ونصرة القضية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية بعد أن كانت السلطات المغربية متردّدة في الانضمام إلى الجامعة العربية في بداية الأمر لأنها كانت تعتبرها من صنيع مصر الثورية التي تعمل على القضاء على الملكية ونتيجة للخلاف الذي كان موجودا بين المغرب ومصر، وقد انتظرت السلطات المغربية قرابة الثلاث سنوات لتنظم بعد ذلك إلى الجامعة العربية في اليوم الثالث سبتمبر ١٩٥٩[٤٨]، وبالتالي أصبحت الدبلوماسية المغربية تعمل على مستويين الإفريقي والعربي لدعم مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، فأكّد المغرب بقيادة محمد الخامس مع الدول العربية لتأييد القضية الجزائرية فكان انعقاد الدورة الثانية والثلاثون لجامعة الدول العربية في الدار البيضاء المغربية في سبتمبر ١٩٥٩ حدثًا هامًا في المغرب العربي، وأكّد المؤتمرون على مواصلة تأييدهم للقضية الجزائرية، وكانت الزيارات التي قام بها محمد الخامس إلى عدد من الدول العربية إلى عودة العلاقات المصرية – المغربية وأكّدت على البعد القومي لقضايا المغرب العربي.[٤٩]

خَاتِمَةُ

وعند هذا المقام يمكن القول في هذا الموضوع "الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)"، أنه منذ أن نال المغرب الأقصى استقلاله كانت مواقفه داعمة للقضية الجزائرية متحدّيًا السلطات الفرنسية التي كانت تسعى إلى عدم تدويل القضية الجزائرية، وبذل المغرب الأقصى المستحيل في ذلك، هذه الأخيرة التي لم تترك أية فرصة دبلوماسية تمر دون أن يستغلّها سواءً عل مستوى العلاقات الثنائية أومن فوق المنابر الدولية، فبعد أن ولجت القضية الجزائرية إلى الساحة الدولية سعى المغرب دبلوماسيًا في دعم القضية الجزائرية من خلال المحافل الدولية سواءً على مستوى هيئة الأمم المتحدة أو على المستويين الإفريقي والعربي أو أمام الرأي العام الدولي من أجل حل القضية الجزائرية، وبذلك تعدّدت مواقف ومستويات خدمة الدبلوماسية المغربية للقضية الجزائرية من نضال الشعب الجزائري، وأمام إصرار الجزائريين لنيل الاستقلال بحثت فرنسا على مخرج مشرف لها وذلك بجلوسها مع الطرف الجزائري للوصول إلى مفاوضات عادلة تضمن حق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية.

الهَوامِشُ:

(١) وزارة المجاهدين، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر ١٩٥٤** (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس) منشورات ANEP، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٠٩ – ١٣.

(٢) أحمد سعيود، "**تدويل القضية الجزائرية**"، مجلة المصادر، عدد (١٥)، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠ .

(٣) المركز الوطني للأرشيف، **رصيد الحكومة المؤقتة الجزائرية**، علبة رقم ٠١.

(٤) أحمد سعيود، المرجع السابق، قرص مضغوط.

(٥) محمد ودوع، **مواقف المغرب الأقصى اتجاه الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**،ج ٢، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٧٧ – ٧٨.

(٦) أحمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، منشورات ثالة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٧٠.

(٧) لخضر عبدلي، **أثر الثورة الجزائرية على بلدان المغرب العربي، الملتقى المغاربي** "الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية"، سيدي بلعباس،١١ و١٢ جوان ٢٠٠٣، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١٨٢، وانظر أيضًا: جريدة المجاهد، **تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة**، ٠٥ سبتمبر ١٩٥٧.

(٨) **مؤتمر الصومام**: أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني انعقد بقرية "افري أوزلاقن" بغابة أكفادو جنوب غرب بجاية بحوالي ٥٥ كم على الضفة الغربية لوادي الصومام بتاريخ ٢٠ أوت ١٩٥٦ لدراسة أوضاع الثورة وتطوير أجهزتها، انظر: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ١٨٣٠ – ١٩٨٩، ج ١، دار المعرفة، الجزائر، ص ٤٦ – ٥٤.

(٩) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج١، ط٢، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ١٩٩٦، ص ٣٠٣.

(١٠) **المقاومة الجزائرية**، العدد ٠٤، ٠٤ ديسمبر ١٩٥٦، ص١١.

(١١) إسماعيل ديش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠٠٧، ص ١٠٦ – ١٠٨.

(١٢) محمد الخامس، **انبعاث أمّة، الخطب الملك محمد الخامس سنة ١٩٥٦**، مطبوعات القصر الملكي، الرباط، ١٩٨٤، ص ٢٥٤.

(١٣) محمد ودوع، المرجع السابق، ص ٨٠.

(١٤) المقاومة الجزائرية، العدد ٠٤، ٠٨ ديسمبر ١٩٥٦، ص٠٦.

(15) Benjamine stora, Algerie – Maroc, histoires paralleles, destines editionBarzakh, Alger, 2002, p. 54 .

(١٦) **المقاومة الجزائرية**، العدد ٠٣، ٠٣ نوفمبر ١٩٥٦، المصدر السابق، ص٠٦.

(١٧) عبد اللّه مقلاتي، "**الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية**"، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد خاص، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، المغرب، الرباط، ٢٠٠٦، ص ٢٧٨.

(١٨) غيلاني السبتي، **علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر ٢٠١٠، ص١٥٨.

(١٩) علي تابليت وآخرون، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (١٩٥٧ – ١٩٥٨)**، سلسلة المشروعات الوطنية للبحث، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٦٦ – ٦٧.

(٢٠) عبد اللّه مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٢٠٥.

(٢١) مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)**، دار الحكمة، الجزائر، ٢٠١٠م، ص١٥٥.

(٢٢) عمار بن سلطان وآخرون، **الدعم العربي للثورة الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١١٣.

(٢٣) محمد الخامس، **انبعاث أمة**، الخطب الملك محمد الخامس سنة ١٩٥٦، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٢٤) محمد ودوع، المرجع السابق،ج٢، ص ٢٩٤-٢٩٨ .

(٢٥) جريدة المجاهد، **مقتطفات من خطب رؤساء الوفود في الأمم المتحدة**، العدد ١٤، ١٥ ديسمبر ١٩٥٧.

(٢٦) **جريدة المجاهد**، العدد ٢٧، ٢٥ فبراير ١٩٥٩، ص ٠١ – ٠٣.

(٢٧) جريدة المجاهد، **مشروع منديس لن يتحقق في الجزائر**، العدد ١٧، ٠١ فيفري ١٩٥٨، ص٠٤.

(٢٨) **جريدة المجاهد**، العدد ٣٤، ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨.

(٢٩) جبران لعرج، **المغرب الأقصى والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بلعباس، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص١٤٢-١٤٤.

(٣٠) **جريدة المجاهد**، العدد ٥٧، ١٥ ديسمبر ١٩٥٩.

(٣١) جريدة المجاهد، **في الأمم المتحدة معسكر الحرية ومعسكر الاستعمار وجهًا لوجه**، العدد ٥٧، ١٥ ديسمبر ١٩٥٩.

(٣٢) جريدة المجاهد، **الجزائر في معابر الأمم المتحدة**، العدد ٧٩، ١٠ أكتوبر ١٩٦٠. وانظر: جبران لعرج، المرجع السابق، ص. ١٤٦-١٤٧.

(٣٣) عبد اللّه مقلاتي، **الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية**، المرجع السابق، ص٢٧٩.

(٣٤) أحسن بومالي، **أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، مجلة المصادر، العدد ١٦، قرص مضغوط، المرجع السابق.

(٣٥) الدول التي حضرت المؤتمر هي: المغرب، تونس، السودان، مصر، غانا، ليبيريا، إثيوبيا، ليبيا، انظر: السعيد عبادو، **أمجاد ومآثر المغفور له محمد الخامس كقائد قد دعم الثورة الجزائرية**، ندوة فكرية دولية جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الاستقلال ودعم حركات التحرير الإفريقية، الرباط، ١٤، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، ص٦٠.

(٣٦) محمد الخامس، **انبعاث أمة الخطب التي ألقاها ما بين ١٩٥٧، ١٩٥٨**، مطبعة القصر الملكي، الرباط، ١٩٨٤، ص١٧٨.

(٣٧) جريدة العلم، العدد ٢٠ أفريل ١٩٥٨، ص٠٢.

(٣٨) جريدة العلم العدد ٢٠ أفريل ١٩٥٨، ص٠٢.

(٣٩) جبران لعرج، المرجع السابق، ص١١١-١١٢.

(٤٠) **جريدة العلم**، العدد ١٧ أفريل ١٩٥٨، وانظر أيضًا، **جريدة العلم**، العدد ٢٠ أفريل ١٩٥٨.

(٤١) عبد اللّه مقلاتي، **الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية**، ص٢٧٩.

(٤٢) حضر مؤتمر الدار البيضاء: جمال عبد الناصر (مصر)، كوامينكروما (غانا)، سيكوتوري (غينيا)، موديبوكايتا (مالي)، عبد القادر العلام (وزير الخارجية وممثل إدريس الأول ملك ليبيا)، ألفين بيريرا (سفير وممثل رئيس حكومة بسلان)، فرحات عباس (رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة).

(٤٣) محمد فائق، **جلالة الملك محمد الخامس ودوره في تحرير إفريقيا وتحقيق وحدتها**، ندوة فكرية دولية، جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال، ودعم حركات التحرير الإفريقية، الرباط، ١٤ – ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١٢١.

(٤٤) فاطمة الزهراء طموح، **الظروف الجيوستراتيجية الدولية والإفريقية لانعقاد مؤتمر الدار البيضاء**، ندوة فكرية دولية، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، الرباط، ١٤ – ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، ص١٣٨ – ١٤١.

(٤٥) جريدة المجاهد، **مؤتمر الدار البيضاء قوة للتضامن العربي والإفريقي**، العدد ٨٧، ١٦ جانفي ١٩٦١.

(٤٦) محمد الخامس، **انبعاث أمة**، ج ١، المصدر السابق، ص٤٠ – ٥٤.

(47) Harbi Mohammed, les Archives de la révolution Algérienneéditions, - jeunes Afrique, Paris. 1981.P. 484.

(٤٨) محمد ودوع، المرجع السابق، ص١٠١.

(٤٩) **جريدة المجاهد**، العدد ٦٠، ٢٥ جانفي ١٩٦٠، قرص مضغوط، المرجع السابق.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

دراسات

جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (١٩٥٦ – ١٩٦٢)

د. صالح بن محمد بوسليم
أستاذ محاضر (أ) التاريخ الحديث والمعاصر
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة غرداية – الجمهورية الجزائرية



مُلَخّصْ

يهدف هذا البحث إلى محاولة الإحاطة ببعض الجوانب من معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية ، خلال الفترة ما بين (١٩٥٦ - ١٩٦٢م)، بالإضافة إلى التطرق إلى أبرز النظم الإدارية التي طبّقها الاستعمار، وكذا المناورات الاستعمارية التي خدمت الاقتصاد والمجتمع الفرنسي على حساب سكان المجتمع الجزائري في المناطق الصحراوية في تلك الفترة، وأخيرًا السياسة الديغولية، التي سعى من خلالها إلى فصل الصحراء عن شمال الجزائر. كما تطرقت في الأخير إلى أهم مواقف الأعيان والزعمات المحلية لسكان الجنوب الجزائري من السياسة الاستعمارية عمومًا، ومن مساعي فصل الصحراء عن الجزائر خصوصًا.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ٢٦ يونيو ٢٠١٥
تاريخ قبـول النشـر: ٣٠ أكتوبر ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
الصحراء الجزائرية، الاستعمار الفرنسي، التعذيب والسجون، الرئيس ديغول، الاستثمار الأجنبي

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
صالح بن محمد بوسليم. "جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (١٩٥٦ – ١٩٦٢)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٨٢ – ٩٧.

مُقَدِّمَةُ

منذ أن شرعت فرنسا باحتلالها للجزائر سنة ١٨٣٠م، نجد أن الشعب الجزائري لم يستكن للهيمنة الاستعمارية الفرنسية، بل على العكس؛ فقد أظهر رفضًا قاطعًا للوجود الفرنسي على أرضه، وعبَّر عن ذلك بسلسلة من الثورات والانتفاضات المسلحة أذاق من خلالها المحتل الفرنسي طعم الهزيمة المر. ولم يتوقف المشروع الجهادي في الجزائر عند حدود معيّنة؛ إذ كانت رغبة الاستقلال وطرد المحتل الفرنسي أولوية تُراود كل جزائري شريف، وتجسّدت هذه الرغبة في المشروع الثوري التحرري في الفاتح من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤م، ولعل هذا ما جعل فرنسا تتخذ جملة من الأساليب والسياسات على كل الأصعدة للحفاظ على الجزائر والقضاء على الثورة. وانطلاقًا من ذلك، تتركز إشكالية الدراسة في محاولة الاجابة عن التساؤلات التالية: ما هي أبرز معالم استراتيجية السياسة الاستعمارية الفرنسية في المناطق الصحراوية للجنوب الجزائري؟ وكيف ظهرت فكرة فصل الصحراء الجزائرية عن شمالها؟ وفيما تمثلت مواقف أعيان وزعماء سكان الجنوب الجزائري من مساعي فصل الصحراء عن شمال البلاد؟

أولاً: استراتيجية السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

انطلقت المخططات الاستعمارية الفرنسية لاحتلال الصحراء الجزائرية منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وأخذت تتّضح وتتبلور بخصوص الامتدادات الصحراوية، وذلك بوضع مشاريع تهدف إلى الاستئثار بالتجارة مع غرب الصحراء، ومحاولة ربط المستعمرة الجزائرية بنظيرتها بالسنغال، ممّا يفسر كثافة البعثات العلمية والتجسسية إلى الواحات الصحراوية في هذه الفترة بالذات، لسبر أغوارها، والوقوف على أحوالها تمهيداً للتوغل والزحف على الأقاليم الجنوبية للجزائر. وبعد أن سيطرت فرنسا على أغلب مدن وأرياف الشمال الجزائري وقضت على ثورات أهلها، مثل: جهاد الأمير عبد القادر الجزائري، وجهاد الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري، و بومعزة، وغيرها من ثورات أو انتفاضات

المرابطين والزعماء. توجهت بعدها أنظار فرنسا إلى الصحراء، وكانت الأهداف الاستعمارية واضحة، منذ العهود الأولى للاكتشافات والرحلات التي قام بها جغرافيون وتجار ورجال دين أوروبيون في الصحراء تمهيدًا للاستعمار. وقد أصدر البرلمان الفرنسي في سنة 1844م قرارًا يقضي بمدّ منطقة الاحتلال إلى الجنوب[١]، وعمل على إنشاء مراكز عسكرية تقوم بمراقبة الأوضاع والسيطرة على حركة التجارة والتموين بين الشمال والجنوب. كما أرادت أن تجعل منها همزة وصل وقاعدة أساسية لإرساء إمبراطوريتها الاستعمارية في قلب العالم، نظرًا لموقعها الاستراتيجي الذي يتربع على مساحات معتبرة، فضلاً عن ثرواتها الكثيرة وخيراتها المتنوعة.[٢]

وقد شكّلت الصحراء الجزائرية موضوعًا هامًا في استراتيجية السياسة الاستعمارية الفرنسية؛ وذلك بمختلف محاورها العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعرفت مجموعة من القوانين والتنظيمات الإدارية، منذ احتلالها وإلى غاية الاستقلال سنة ١٩٦٢م.[٣] وكانت القوانين الفرنسية تعترف في جوهرها العام، بأن الصحراء الجزائرية جزء من الجزائر، وعلى رأسها القانون الفرنسي الخاص بالجزائر؛ والذي صدر في سنة ١٨٨٤م، و الذي ينص على أن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الجزائر، وكان لها بمقتضاه ممثلوها في المجلس الجزائري، وكانت دائمًا تابعة للولاية العامة في الجزائر في كل شؤونها السياسية والإدارية والاقتصادية، ولفرنسا سلطة الاحتلال في الصحراء؛ كما في باقي أنحاء البلاد،[٤] لكن سرعان ما أقدمت إدارة الاحتلال الفرنسي غيّرت النظام الأساسي في الجزائر سنة ١٩٠٠م، وإذا بها تقرر إخضاع مناطق الجنوب لنظام عسكري، بينما رفعت هذا النظام أصلا على كافة التراب الوطني، وهذا لعدة أسباب، منها الأسباب القريبة فيما يتعلق خاصةً بصعوبة التغلغل داخل المناطق الجنوبية مما جعل النظام العسكري أَمْثَلُ النظم لتحقيق مواصلة الاحتلال وهذا لعدة جوانب:

- من جانب المناطق المتاخمة للمناطق الصحراوية حتى لا نفكر في مساندة الثوار والمجاهدين
- من جانب هذه المناطق نفسها لجعلها دائمًا تحت مراقبة الحاميات الفرنسية القريبة، إذ أن الخوف في أواخر القرن الماضي من مناطق الأوراس خاصة في الشرق ومناطق الجنوب الغربي.
- إن المعمرين في الجزائر رفضوا أن ينفق من الميزانية على أراضي الجنوب واعتبروا ذلك من صلاحيات الحكومة المركزية.

أما عن الأسباب المحيطة، فتمثلت في أن لجأت فرنسا لتحديد الوضع القانوني لأراضي الجنوب وإخضاعها للنظام العسكري لتدهور الأوضاع الدولية في المنطقة:

- بعد التوقيع على بنود المعاهدة أو الميثاق الأوربي الدولي لمؤتمر برلين الثاني ١٨٨٤- ١٨٨٥م، من أجل تقسيم إفريقيا، فكان أن تقرر بين بعض الدول العظمى أن الصحراء الجزائرية من البلدان الخالية (TERRA NULLIUS).
- خشيت فرنسا من انتقال الصراع الذي كان بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا في الغرب خاصةً بين فرنسا واسبانيا في جنوب وشمال المغرب إلى الصحراء الجزائرية.
- عملت فرنسا على ربط مستعمراتها في جنوب الصحراء فيما بينها وبين الصحراء الجزائرية خوفًا من تدخل بريطانيا في هذه المنطقة فحرصت على وجود الجيش الفرنسي بكثافة تحسبًا لكل طارئ.[٥]

وبهذا أخت فرنسا تعمل ما بوسعها لإحكام السيطرة، وذلك بانتهاجها جملة من الإجراءات السياسية والإدارية والعسكرية على كل مناطق الجنوب واعتبارها مناطق عسكرية ذات قوانين خاصة، وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٠٢م صدر قانون إنشاء مناطق الجنوب بعد تعديلات قدمت للرد على تخوفات وتحفظات البعض، ومن ذلك تخفيف الأعباء المالية على الخزينة الرسمية للجزائر، وكذا تقديم التسهيلات الإدارية والاستيطانية للمواطنين الفرنسيين الذين لم يتجاوز عددهم في أقاليم الجنوب سنة ١٩٠٢م على ٥٣٣٣ أوروبي من أصل ٤٣٦٨١٠ من السكان الأصليين.[٦] وبمقتضى قانون (١٩٠٢-١٩٠٣-١٩٠٥م)، تُعَدّ الأراضي الواقعة في الجنوب في نظر سلطات الاحتلال مستعمرة خاصة لها، ولها ميزانيتها المالية وأملاكها، وبموجب هذه القوانين قُسّمت المناطق كبرى:

- منطقة عين الصفراء، وقاعدتها عين الصفراء.
- منطقة غرداية، وقاعدتها الأغواط.
- منطقة تقرت، وقاعدتها تقرت.
- منطقة الواحات، وقاعدتها ورقلة.

ويرأس كل قاعدته ضابط عسكري برتبة رائد "كومندان" وهو المسئول العام عسكريًا وإداريًا أمام الوالي العام، كما قسمت هذه المناطق إلى دوائر وملحقات كالتالي:

منطقة تقرت: بها مركز أولاد جلال وملحق بسكرة وتقرت ووادي سوف.

منطقة الواحات: بها ملحقة الواحات، آبار، عين صالح الهقار.

منطقة غرداية: ملحقة الجلفة، الأغواط، غرداية مركز القليعة (المنيعة).

منطقة عين الصفراء: ملحقة المشرية، البيض، عين لصفراء، بني ونيف بشار، توات.[٧]

وكان يهدف هذا القانون الذي صدر في سنة ١٩٠٢م، وجميع النصوص اللاحقة، إلى تحقيق ما يلي:

- تقليد الحاكم العام في الجزائر (وليس أية سلطة خارج السلطة) السلطات اللازمة لإدارة أراضي الجنوب الجزائري.

- الحد من نظام الإدارة الخاصة المقرر لأراضي الجنوب عن طريق الإبقاء على الوحدة بين الشمال والجنوب في بعض المجالات الإدارية.
- المحافظة على مبدأ الوحدة السياسية بين جزئي الجزائر و تطبيق هذا المبدأ.

وهكذا كان الحاكم العام للجزائر، هو الذي يمارس إدارة أراضي الجنوب الجزائري بصورة مباشرة أو عن طريق دائرة تدعى (إدارة أراضي الجنوب) ملحقة بمكتب الحاكم العام في مدينة الجزائر. وهكذا أو على سبيل المثال في مجال القضاء الإداري كان الاختصاص المعقود لمجالس ولايات وهران والجزائر وقسنطينة يشمل أراضي الجنوب المقابلة، أي أراضي عين الصفراء، وغرداية وتقرت والواحات.[٨] وقد أدخل النظام العسكري المقرر لمناطق الجنوب بعض التعديلات لتحقيق التجانس الإداري على كافة القطر الجزائري.[٩] وفي هذا الإطار اتخذ الحاكم العام جول كارد (J.CARDE) عددًا من المقررات انتقلت بمقتضاها السلطات البلدية إلى أيدي حكام مدنيين في البلديات المختلطة بعد أن كان يتولى هذه السلطات ضباط عسكريون في بلديات: (الجلفة - الأغواط- بسكرة - تقرت - المشرية وعين الصفراء).[١٠]

وعلى هذا النحو جاء الأمر الصادر في (١٩٤٥/٠٨/١٧م) في شأن انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية الذي نص في مادته (الرابعة عشر) بوضع مرسوم يحدد كيفية تطبيقه في الجزائر، وقد صدر مرسوم التطبيق في اليوم ذاته، فمنح الجزائر (٢٦) مقعدًا توزع مناصفة بين فرنسيي الجزائر ومسلمي الجزائر "فكانت ولاية وهران- عين الصفراء نواب عن المسلمين، تنتخب خمسة نواب عن الفرنسيين وثلاثة نواب عن المسلمين، وكانت ولاية الجزائر – غرداية تنتخب خمسة نواب عن الفرنسيين وأربعة عن المسلمين وكانت ولاية قسنطينة – تقرت تنتخب ثلاثة عن الفرنسيين وسنة عن المسلمين "وواضح أن التمثيل النيابي للجزائر قد شمل الجزائر كلها بما فيها مناطق الصحراء،[١١] ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وبمقصد تقديم إصلاحات إدارية وسياسية لأهل الجزائر، صدر قانون ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧م كقانون أساسي جديد للجزائر، حيث يتضمن من بين "إصلاحات" إلغاء النظام العسكري بأقاليم الجنوب.[١٢]

ولقد ألحقت أراضي الجنوب بجزائر الشمال، وكان ذلك تأكيدًا جديدًا بوحدة التراب الجزائري، فقد ألغت المادة (٥٠) من هذا القانون أراضي الجنوب في نصها القائل: "يُلغى النظام الخاص بأراضي الجنوب، وتعتبر هذه الأراضي ولايات، وتحدد بقانون، بعد استطلاع رأي الجمعية الجزائرية الشرائط التي بمقتضاها تؤلف هذه الأراضي كلا أو بعضا، ولايات متميزة، أو ولايات مندمجة في الولايات الموجودة أو التي ستنشأ. يُلغى المرسوم الصادر في (١٩٠٣/٠٩/٣٠م)،[١٣] وتدمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر اعتبارًا من أول كانون الثاني - جانفي (يناير) ١٩٤٨م".[١٤]

وتطبيقًا لأحكام المادة الخمسين من النظام الأساسي؛ استطلعت الإدارة الفرنسية في ديسمبر ١٩٤٩م، رأي الجمعية الجزائرية في مشروع قانون يقضي (بإعادة تنظيم أراضي الجنوب)، حيث دارت مناقشات الجمعية حول هذا الموضوع في ديسمبر ١٩٤٩م، وفبراير ١٩٥٠م، ووافقت على المشروع، إذ نصت المادة الأولى على: "إن الاقسام الإدارية التي بيانها هي أراضي الجنوب سابقًا، تصبح مرتبط بولايات الجزائر على الوجه تنظيم القسم الثاني في شكل مناطق صحراوية، فالمشروع إذن يوضح جليًا أن هذه المناطق ستظل خاضعة لسلطة حاكم الجزائر العام، إنما هي جزائرية، وإنها تخضع مؤقتًا لنوع من التنظيم".[١٥]

السعي لجعل الصحراء إقليمًا إداريًا مستقلاً (١٩٥١- ١٩٥٦)

أودعت الحكومة الفرنسية في سنة ١٩٥١م مشروع قانون يرمي إلى إلغاء أراضي الجنوب وربطها بالشمال وفقًا للرأي الصادر عن الجمعية الجزائرية، غير أن اللجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أبدت هذا المشروع في (١٩٥١/٠٩/٢٠م) لم تلبث أن رجعت عن تأييدها له في (١٩٥٢/٠٦/٠٤م). ومنذ ذلك الحين تعددت الاقتراحات الرامية إلى دعوة الحكومة الفرنسية لإيداع مشروع قانون بتحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى إقليم يتمتع بالاستقلال الذاتي في ما وراء البحار، منها (قانون جولي) بشأن تحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى إقليم إداري مستقل ذاتيًا متميز عن الأراضي المتاحة في سنة ١٩٥٢م. وفي سنة ١٩٥٣م قدم اقتراح آلدوي الرامي إلى تنظيم قومي للاقتصاد الصناعي للمناطق الصحراوية، اقتراح "بوبا" وجماعة الفلاحين لإعلان الصحراء (أرضًا وطنية) في سنة ١٩٥٤م، وهو اقتراح يرمي إلى تحويل أراضي جنوب الجزائر إلى ولاية جزائرية باسم (الولاية الصحراوية) **وغيرها من القوانين**.[١٦] وآخر مشروع كان في ١٤ ديسمبر ١٩٥٥م، غير أنها لم ترى النور، واقتصر على تطبيق المادة (٥٠ من قانون ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧م) على إلغاء النظام الخاص بإقليم الجنوب.[١٧] وتجدر الإشارة إلى؛ أن الجمعية الجزائرية اعترضت بشدة على المساس بوحدة الجزائر، فلقد "احتجت على كل بتر يطرأ على كل جزء من أرض الجزائر بغية إدماجه في أرض مستقلة ترتبط مباشرة بالحكومة الفرنسية "، وظلت هذه الجمعية تناضل من أجل وحدة الأراضي الجزائرية، إلى أن توارت عن المسرح بمقتضى المرسوم الصادر في (١٩٥٦/٠٤/١٢م). وفي ديسمبر من نفس السنة قدم إلى البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي بأحداث المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS).

وقد نصّت المادة الأولى من المشروع الحكومي رقم: (27-57) المؤرخ في ١٠ جانفي (يناير) ١٩٥٧م ما يلي: "أحدثت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية غايتها استثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية وتنميتها الاقتصادية، ورفع مستواها الاجتماعي، وتشترك فيها الجزائر وموريتانيا والسودان والنيجر وتشاد".[١٨] وفعلاً أعلن عن ميلاد المنظمة، ولقد كان من الأهداف

المعلنة من إنشائها هي إعطاء الدفع الكامل للتنمية في الصحراء والتنسيق بين مختلف الشركات التي كثفت حضورها منذ سنوات (١٩٥٢-١٩٥٣-١٩٥٤م)، وخاصةً تلك المختصة بالبحث والتنقيب والاستغلال بالصحراء.[١٩] ولعل ما يظهر جليًا إدراك فرنسا المبكر لأهمية الصحراء هو التعديلات المتكررة فيما يخص تنظيم الإشراف على الصحراء، فبعد أن كانت في الفترة الممتدة من ١٩٠٢ إلى١٩٤٧م خاضعة للسلطة الحاكم العام في الجزائر، وأصبحت في الفترة (١٩٧٤-١٩٥٧م) تدار بواسطة ممثلي الحاكم العام في المنطقة، وهذا بعد تكوين المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وقد أنشا في الشهر الثالث من عام ١٩٤٨م مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر تشمل نشاطه ولايات الواحات والمساورة كما منحت الرخص الأولى لتنقيب عن المحروقات في الصحراء خلال عام (١٩٥٢-١٩٥٣م).[٢٠]

ومن مظاهر هذه الحقيقة أن أراضي الجنوب الجزائري ظلّت تخضع للإدارة العسكرية الفرنسية وتحكم بموجب قوانين خاصة تطورت في ثلاث مراحل متميزة:

- **الفترة الأولى:** وفيها حكمت الصحراء بموجب (القانون الصحراوي) منذ سنة ١٩٤٢-١٩٤٧م.
- **الفترة الثانية:** وفيها حكمت الصحراء بموجب قانون ١٩٤٧م حتى سنة ١٩٥٧م.
- **الفترة الأخيرة:** وفيها حكمت الصحراء بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية.[٢١]

ولقد تميزت الإدارة في مناطق الجنوب بجملة من الخصائص، وتتمثل في أن أنواع البلديات الموجودة في الشمال غير موجودة في الجنوب ماعدا البلديات المختلطة (Communes Mixtes)، وهي القاعدة العامة في التنظيم الإداري، أما البلديات فإنها تسمى دوائرCercles والملحقات Annexes فضلا عن مكاتب الشؤون العربية فالبلديات المختلطة يرأسها في الشمال متصرف وفي الجنوب ضابط من رتبة رائد وتوجد سبعة بلديات مختلفة في الجنوب. وهناك البلديات الأهلية (Communes Undigenes)، وهي عادة خاصة بالقبائل في الجنوب ويوجد هذا النوع سبعة يحكمها قائد يشرف على قبيلة كاملة تحت إشراف رائد البلدية المختلطة أو الملحقة ويدعى القائد أغا أو باشا أغا حسب أهمية القبيلة وقد أعادت الإدارة العسكرية في الثلاثينات لقب "شيخ العرب" ومنحته لباشا أغا الزيبان ابن قانة، ورتبة الخليفة ومنحتها لباش أغا جلول بالأغواط، والجدير بالذكر هنا؛ أن لكل قبيلة مجلس أو جماعة يعينها الوالي العام.[٢٢] بالإضافة إلى هذه السياسة التعسفية في القوانين والإدارة في الصحراء الجزائرية، مارست هذه الإدارة في حق سكان الصحراء أبشع صور البطش والتنكيل، منذ أن وطأت أقدام المستعمر الغاشم أراضي الصحراء إلى أن نالت الجزائر استقلالها، وتجلت هذه الهمجية في عدة مظاهر من تعذيب وسجون ومحتشدات وغيرها من أشكال القمع المتواصل النفسي والجسدي.

ثانيًا: التعذيب والسجون والمحتشدات في الصحراء الجزائرية

عانى الجزائريون من ويلات التعذيب؛ جراء الأعمال الوحشية التي قام بها جيش الاحتلال الفرنسي؛ فمداهمة البيوت وهدمها واستباحة القرى وترك أبواب المنازل والدكاكين مفتوحة أيامًا عديدة، حيث أصبح المواطن ينام بثيابه لا يعرف ساعة اختطافه، بالإضافة إلى حرق الخيام. ويزداد العمل الإجرامي كلما انكسرت شوكة وازدادت خسائر العدو، وهذا الوضع أصبح مألوفًا لدى سكان ولاية بسكرة والاغواط وغرداية.[٢٣] كما أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية بيان بإعلان حالة الطوارئ في ١٩ مارس ١٩٥٥م القاضي بالنفي والإقامة الجبرية، ومداهمة المنازل وتفتيشها ليلاً ونهارًا، ونقل السلطات المدنية إلى الهيئات العسكرية؛ بما فيها القضاء، كما ازدادت مراكز العدو في المنطقة وكثرت أبراج المراقبة ونقاط التفتيش وغلقت الشوارع والأحياء بالأسلاك الشائكة، وتصاعدت الاعتداءات على المواطنين وحرماتهم وممتلكاتهم، وزرعت المعتقلات والسجون والتهجير الفردي والجماعي.[٢٤]

لقد تنوعت أساليب القمع وتواصلت منذ اعتلاء الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية الفرنسية إلى يوم إيقاف القتال، وكان المواطنون في المدن والقرى وفي البوادي عرضة له، وعهد القيام بذلك لعدّة مصالح مختصة، نذكر منها ما يلي: /الشرطة - شرطة الاستعلامات العامة- الشرطة القضائية- المكتب الثاني- المكتب الخامس- الحراسة الإقليمية- لاصاص (الشؤون الأهلية)- لاكاص (المركز الإداري الخاص)- الحركة- الفرق الصحراوية (المهارى)- الفرق المحمولة- الدرك/. وارتكزت مخططات العدو على إضعاف معنويات المواطنين مستعملة شتى أنواع القمع؛ معلنة حربًا نفسية مكثفة ومنسقة، طويلة المدى مع استعمالهم طرق اغرائية منها:

- الشبيبة الديغولية: التي أصبحت تؤطر ما يسمى "ديار فرنسا" (maisons de france) لتمكين شبيبة الأحياء الشعبية من المغريات، مثل الموسيقى والسينما والرقص لإلهائهم واكتسابهم لصف فرنسا.
- منظمة الآنسة "سيدة قارة"، التي كانت تحت إشراف السيدة "صلان"، وتتلخص مهمتها في تجنيد الجزائريات ضد الثورة ليقمن بالتدخل لدى العائلات الجزائرية لترك الحجاب والاختلاط بالرجال وذلك ما يسمونه بالتقدم.[٢٥] كما كان الاستعمار الفرنسي يمارس عمليات التصفية الجسدية الهادئة بدون محاكمة، سواء منها داخل السجون والمحتشدات أو خارجها.[٢٦]

ومن أساليب التعذيب سكب الخمر عنوة في الفم الأسير ليتجرعها مرغمًا، والتعذيب بالكهرباء والماء في الجسد عامة والمناطق الحساسة وبتر الأعضاء وقلع الأظافر وتشريح الجسد ودره بالملح والمواد الكيماوية الحارق والحرق بالسجائر.....إلخ.[٢٧] فالسجون تحولت إلى قطع من جهنم، يتعرض فيها الأشخاص إلى شتى أنواع العذاب الجسدي والمعنوي التي فاقت بها النازية والفاشية بكثير.[٢٨] وبذلك لم تستطع السجون القديمة والبالغ عددها حوالي سته وعشرون (٢٦) سجنًا، استيعاب العدد الهائل من المناضلين، وأصبحت لكل ثكنة ومركز سجنًا خاصًا، علمًا بأن عدد مراكز العدو فاقت مائتي (٢٠٠) مركز. أما التعذيب فقد مارسه جيش الاحتلال باسم الحضارة والتمدن أبشع أنواع التعذيب، ويدرج هذا النوع من الإجرام من الصدفة إلى الهواية ثم الإدمان، وانتهى إلى عملية الاحتراف.[٢٩]

وبالنظر لعدم استيعاب السجون للعدد الكبير للموقوفين، اعتمد الاستعمار على المعتقلات، لأن السجون امتلأت والمحاكم ليس لها وقت بأن تتفرغ للنظر في استكمال الملفات. ولأن المعتقلات توفر الكثير من الإجراءات التي لا تحتاج إلى البحث الدقيق ولا إلى المحاماة. والمعتقل يطلق على كل مكان يجمع فيه الأشخاص وتقيد فيه حريتهم و يساقون إليه نتيجة لفوض طارئة أو لثورة قائمة، فلا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة.[٣٠] وكانت تختار أماكنها التي تتمتع بالهدوء والاستقرار، ويفضل أن تكون في أماكن نائية وخالية من السكان وعلى أبواب الصحراء، وتراعي فرنسا الحرارة الصيفية والبرودة القاسية في الشتاء عذابًا للمعتقلين وإهانة للمحتشدين، ويحيطها العدو بسياج من الأسلاك الشائكة، وتزرع القنابل والألغام من ورائها لكي لا يفر منها المعتقلون، ومن بين المعتقلات في الصحراء معتقل "أفلوا"، الذي يقع حاليًا في ولاية الأغواط، وتختلف حياة المعتقلين باختلاف الإدارة التي تسيرهم، وكان المعتقلون يتعرضون للعذاب النفسي، لأنهم ليسوا مجرمين لكي يبث في أمرهم.[٣١]

كانت الحصارات الفعلية تتجدد مرات كثيرة بسبب وقوع المعارك والكمائن والاشتباكات، مما أدى بالسلطات إلى إقامة محتشدات مؤقتة للسكان، فقد ساهمت هذه الحصارات في خلخلة الوضع الاقتصادي من حيث توقف حركة التجارة وتعطيل الأعمال الفلاحية نتيجة لاحتجاز الأشخاص في المحتشدات لمدة طويلة فمثلا مدينة متليلي تراجع إنتاجه كما أن الأسلاك الشائكة تسببت في انقطاع التبادل التجاري.[٣٢] كما اقترنت هذه الحصارات بأعمال وحشية، من نهب وسلب والاعتداء على الحرمات، خاصةً من قوات اللفيف الأجنبي، وقد ترتب عن ذلك وضع نفسي متوتر، وتسبب في كثير من حالات الإجهاض وانخفاض معدلات النمو وكعيّنة من هذه الأعمال، حصار مدينة القرارة بغرداية أيام: (٢٨-٢٩-٣٠) أكتوبر ١٩٦١م، حيث تم إخراج الرجال والنساء ونهبت الأملاك والبيوت، وأجهضت حوالي تسعة وثلاثين امرأة (٣٩) وتم انتهاك عرض ثماني فتيات.[٣٣]

ومن ذلك أيضًا، قمع الإدارة الفرنسية لأكثر من ١٥٠٠ عامل من العمال البتروليين في جهة ورقلة، حيث نقلوا إلى المحتشدات الموجودة في الشمال،[٣٤] كما كان يجبر السكان ترك أبواب منازلهم مفتوحة ليلاً ونهارًا لتمارس دوريات التفتيش إرهابها متى شاءت لا تميز بين امرأة حامل أو شيخ أو رجل أو طفل، مباح لرجالها انتهاك الحرمات على مرأى ومسمع من أفراد العائلة، وكذلك تأطير الأحياء بما يسمى "الدفاع الذاتي" والضغط على أسر المجاهدين بالاعتقال تارة، والتعذيب تارة أخرى، وبالاستفزاز في أهون الحالات، وبإرغام تلك الأسر على تقديم أبنائهم رهائن مقابل الأفراد الملتحقين بالثورة، وإلحاق الضرر بممتلكاتهم التي تعرضت للنهب والتهديم، وهكذا فان المواطنين قد فقدوا (٨٠%) من إبلهم وأغنامهم، لأنها كانت تستعمل في إخفاء آثار أقدام المجاهدين في الأماكن الرملية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تجاوزه إلى حد جمع السكان في المساحات العامة وعرض الأسرى وجثث الشهداء أمامهم إرهابًا وانتقامًا، وإرغام المواطنين على التقدم لفتح الطرقات الملغمة وإحاطتهم بالأسلاك الشائكة في القرى والمحتشدات وحفر قبورهم بأيديهم تحت أشعة الشمس ثم قتلهم، وحظر التجول في الليالي وأجزاء من النهار وإحصاء كل خيام البادية، حتى تسهل مراقبتها من طرف الطائرات، كما اتّبع الاستعمار على المواطنين خطة التقتير في توزيع المواد الغذائية تجويعًا لهم من جهة ومنعا من وصولها إلى المجاهدين من جهة أخرى.[٣٥] بالإضافة إلى ذلك، تمّ تسليط المنظمات المناوئة، مثل قوات بلونيس، وخليفته عبد اللّه السلمي، التي كانت تقوم بذبح المعتقلين، وكذا منظمة اليد الحمراء (LA MAIN ROUGE)،[٣٦] ومنظمة الجيش السري (O.A.S) (L'Organisation de l'Armée secrete)،[٣٧] وقد تأسست هاتين المنظمتين في اسبانيا لتباشر عملها داخل التراب الجزائري، وإثارة الفتن بين القبائل والعشائر وتسليح القوم والحركة.

ورغم كل ما ذكر، لا يمكن تصور المعاناة التي لاقها سكان الصحراء بالجزائر، سواء ما تعلّق بالإجراءات التي كانت تطبقها الإدارة الفرنسية على المواطنين؛ علمًا أن الصحراء كانت قبل الثورة ضمن المناطق العسكرية التي أنشأتها فرنسا، منذ دخولها إلى الجزائر وبالتالي لا حسيب ولا رقيب لما يقوم به الحكام من تعسف و إجرام.[٣٨]

ثالثًا: مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال

استهدفت فرنسا الاستعمارية فصل أكبر جزء من التراب الجزائري كنتيجة مباشرة للمسار الذي عرفته الثورة بعد ١٩٥٦م، ولتفصيل هذا الأمر استصدرت عدة إجراءات تشريعية وإدارية وسطرت برنامجًا اقتصاديًا استغلالا للثروات الاقتصادية، إلى جانب سلسلة من التدابير السياسية، الإدارية والعسكرية سعيا منها

إلى إبقائها خارج دائرة المد الثوري؛ تمهيدًا لما سيسفر عنه مستقبل الثورة الجزائرية.

١/٣- الإعداد لفصل الصحراء:

لقد عبّر الكثير من الساسة الفرنسيين عن تمسكهم بالصحراء الجزائرية، إذا ما استحال عليهم حل القضية الجزائرية، هذا الحرص البالغ على الاحتفاظ بالصحراء لم يكن عبثا بل فرضته عليهم دوافع وأسباب عديدة من بينها الأسباب الاقتصادية، وبعد أن تأكد للمستعمر ما تزخر به الصحراء الجزائرية من ثروات بترولية ومعدنية، أخذ يراوده حلم فصل الصحراء عن الجزائر، ولا سيما بعد أن انتشر لهيب الثورة التحريرية الذي راح يدخل اليأس إلى نفس المستعمر ويقطع أمله في شمال البلاد،[٣٩] فأخذ يتراجع نحو الصحراء لإرساء امبراطوريته الجديدة، فمنذ سنة ١٩٥٦م، بدأت المشاريع الفرنسية تتضاعف واللجان الفرنسية تتضاعف واللجان الفرنسية والدولية تردد "الصحراء هي فرنسا" إلى غير ذلك من الادعاءات ..إلخ. وقد وافق المجلس الوطني الفرنسي يوم الجمعة ١٤ ديسمبر ١٩٥٦م بأغلبية ٣٧٦ صوتًا ضد ١٦٠ على مشروع قرار لتكوين منظمة مشتركة للنواحي الصحراوية تلك الموافقة التي علق عليها "أريك ريون" بقوله: "إن المجلس الوطني بموافقته على هذا المشروع يكون قد أنار مستقبل الجزائر وإفريقيا الشمالية وإفريقيا الوسطى وفرنسا وأوروبا".[٤٠]

قد يعتقد البعض أن الغرض من محاولة فصل الصحراء، كان محدودا على الثروات البترولية والاحتفاظ بها حكرا على الدول المستعمرة، نعم كان ذلك هو الوجه الظاهر للمحاولة، ولكننا حينما نعود لمضمون تقرير "ماكس لوجان" الوزير الفرنسي للصحراء حينذاك، تتضح لنا جليًا الأهداف الحقيقية لهذه المحاولة التي كانت مرسومة على الأمد البعيد. إن الوزير الفرنسي قد اعتبر أن تقسيم الصحراء في العهود الغابرة بين البلدان المتجاورة كان عملاً تعسفيًا، وأن الصحراء كانت منطقة عبور مجهولة أو مهملة من لدن الدول المجاورة بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الشرقية، ويرى الوزير الفرنسي وحدة الصحراء لا جدال فيها رغم اختلاف شعوبها، والتي كانت خاضعة للاستعباد قبل التواجد الفرنسي؛ على أن الشعوب التي لم تخضع للاستعمار تمّ اكتشافها وأصبحت فرنسية وبقيت جد وفية لفرنسا، وأن المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية هي التي تضمن لفرنسا استقلالها في مجال المحروقات، ويعتبر الصحراويين كمواطنين فرنسيين عليهم واجب المشاركة في إدارة شؤونها وفي تسير مصالحهم والهدف هو خلق حضارة جديدة وبطبيعة الحال وعلى حسب ما تقدم فلن تكون هذه الحضارة إلا فرنسية.

وهذا يبين أن الاستراتيجية المعتمدة على الأمد البعيد لمحاولة اقتطاع الصحراء الجزائرية عن الشمال، وهو الأمر الذي كان يخطط له لبقية الأجزاء الأخرى من الصحراء في البلدان الإفريقية، وكما قال الوزير الفرنسي فتصبح الصحراء قاعدة هامة وفريدة من نوعها تمكن الاستعمار الفرنسي من إحكام سيطرته على كل البلدان المجاورة ولما لا العودة إليها واستعمارها من جديد.[٤١] وفي الوقت الذي كانت تنطلق فيه هتافات مجنونة على غرار (من دنكرك إلى تمنراست) تتغنى بها جماعة تتوهم في غمرة الرقي السحرية أن مجرد ترديد الرغبة يكفي لتوليد الحقيقة، في ذلك الوقت كانت الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي يقيمان الطقوس ذاتها، فيتخيلون أن سن قانون وإصداره، يكفي لإسباغ الحياة على وهم خرافي، وعلى هذا النمط حاولوا أن يعلنوا أن الصحراء الجزائرية هي أرض فرنسية بشكل نهائي ورسمي وسيادي، وآخرون من رجال السياسة يرون أن فرنسا قد وضعت يدها على (مال متروك لا صاحب له) فالمسألة مسألة أرض خالية لا يقطنها أحد ولا بملكها أحد وأولئك المليون مخلوق بشري من أبناء صحراء الجزائر؟ إنهم غير موجودين بإرادة القانون ووقاحة الاستعمار[٤٢]!!

فبعد تهيئة الأرض السياسية والعسكرية والدبلوماسية وتخدير الرأي العام الجزائري و الفرنسي والعالمي والمحافل الدولية لفصل الصحراء، قامت رئاسة الجمهورية الفرنسية في (٠٨/٠٧/ ١٩٥٧م)، بإصدار مرسوم فصل الصحراء عن بقية التراب الجزائري وجعل كيان خاص للصحراء التابع مباشرة لفرنسا حسب تصريحات القادة الفرنسيين من أن الصحراء فرنسية، وجعلت لها وزارة خاصة مستقلة ماليًا وسياسيًا وإداريًا تتلقى أوامرها وتعليماتها من قصر الإليزيه بفرنسا،[٤٣] وكانت تهدف فرنسا من وراء هذا الفصل إلى عدّة أهداف، وهي كما يلي:

اقتصاديًا: إن الصحراء الجزائرية تزخر بالمواد الأولية كالحديد والفحم والنحاس والزنك والرصاص والقصدير واليورانيوم، إضافة إلى الغاز الطبيعي والبترول اللذان يعتبران رهانا لفرنسا، وقد عبر عن ذلك ديغول بقوله: "إن البترول هو فرنسا، ولا شيء غيرها"، فالرهان البترولي معناه الرهان الاقتصادي الديغولي، ويتمثل في تغطية حاجة الاقتصاد الفرنسي من الطاقة وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة لأوروبا، وبهدف الحصول على استثمارات والاستفادة من المساعدة التقنية الأجنبية في صناعة النفط والدخول إلى الأسواق البترولية العالمية، وقدمت مجموعة من التسهيلات المالية والجمركية لتحقيق ذلك.[٤٤]

سياسيًا: إن الصحراء الجزائرية هي أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، وبتالي فإن فرنسا بارتكازها في الصحراء تبقى على اتصال بالبلدان الإفريقية بعد حصول عدد كبير منها على استقلالها، وذلك للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.

عسكريًا: الحفاظ على المراكز العسكرية لإجراء التجارب النووية والفضائية التي شيدتها فرنسا، وهي ذات أهمية بالغة في إطار الصراع بين الشرق والغرب، واستقلالية المنظومة العسكرية الفرنسية، وقد كشفت المجلة العسكرية الفرنسية في مارس ١٩٥٩م حقيقة الاعتماد على الصحراء في المجال العسكري "إن فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى

الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة، نظرًا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شانها أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا في تطوير دفاعنا الوطني نظرًا لأهمية مشكل الصواريخ وإلى مدى ارتباطه بمبدأ التجارب".[٤٥]

٢/٣- مناورات الرئيس الفرنسي ديغول لفصل الصحراء عن الشمال:

بعد الاحتلال الكامل للصحراء الجزائرية، أصبحت فرنسا تعتبرها حلقة ربط بين أرجاء الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا، ومع تصاعد حدة الثورة التحريرية الجزائرية المسلحة، أدرك الاستعمار أن الاستقلال بات وشيكا؛ فهرع لوضع مخططاته لفصل الصحراء عن الشمال وبمجيء ديغول[٤٦] إلى الحكم زادت المناورات في كل الاتجاهات السياسية والعسكرية والاقتصادية. فالسياسة الفرنسية في الصحراء كانت تهدف إلى فصل الجنوب الجزائري عن الشمال وإخضاعه إلى نظام عسكري خاص، بهدف التوسع في إفريقيا جنوبا، ومنافسة الدول الأوروبية بتكوين مواطن نفوذ لها، ولعل من أبرز المناورات التي سلكتها في سبيل تحقيق ذلك، نذكر منها:

(٢/٣) ١- المناورات السياسية:

قام ديغول في ديسمبر ١٩٥٨م بزيارة إلى مدينة تقرت في صحراء الجزائر، ولعل اختياره لواحة مترامية وسط الرمال لإلقاء خطابه لم يكن اعتباطًا، بل كان من أجل نيل خيرات الجنوب ككنز دائم متخليا بذلك على الشمال باسم الاستقلال، بل زاد تمسكه بها بعد ذلك، وقد اتبع في ذلك عدة أساليب لأجل فصلها عن شمال الجزائر.

تغيير الوضع القانوني والإداري للصحراء:

على إثر اكتشاف بترول الصحراء في ١٠ جانفي (يناير) ١٩٥٧م، صدر قرار عن البرلمان الفرنسي يقضي بفصل الصحراء عن الشمال، وفي جوان من نفس السنة أحدثت الإدارة الفرنسية إدارة خاصة بالصحراء عين على رأسها ماكس لوجان،[٤٧] وبموجب إجراء إداري صدر في (١٩٥٧/٠٨/٠٧م)، تمّ أحداث عمالتين في الصحراء بعد أن كانتا مقسمتين بين العمالات الثلاث،[٤٨] وفي أكتوبر ١٩٥٧م أصبحت العمالتين تلحق مباشرة بفرنسا وأطلق عليها اسم الصحراء الفرنسية، ويمثلها وزير يقيم بفرنسا. وفي عهد الجمهورية الخامسة قام ديغول بتعيين لويس جوكس[٤٩] كاتب دولة لدى الوزير الأول يختص بالقضية الجزائرية وفضاء الصحراء وأسندت هذه الوزارة إلى إدارة مركزية، بها مصلحة الشؤون الصحراوية وتتكون من ثمانية أعضاء، إضافة إلى ستة آخرين، وهي الهيئة العليا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[٥٠] (OCRS)، التي تهتم بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وهي تابعة للاتحاد الفرنسي تحت إدارة موحدة.

وفي (١٩٥٩/٠٩/١٦م)، أعلن ديغول في خطاب له عن اعترافه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم في الولايات الاثني عشر، حيث قال: "... إذا أبقاني الله حيا وأنصت الشعب لي بأن أطلب من الجزائريين في المحافظات الاثني عشر ماذا يريدون أن يكونوا في النهاية". وهذا يعني استبعاد عمالتي الساورة والواحات أي (الصحراء)، كما أعلن عن دعوته للتفاوض لكن دعوته هذه لا تخلوا من مناورات لفصل الصحراء، ولكسب تأييد الدول الأجنبية قدمت فرنسا امتيازات وإغراءات كبيرة من أجل الاستثمار في كل الصحراء.[٥١] وما يؤكد تعلق فرنسا بسياسة فصل ما جاء على لسان ديغول" الصحراء أرض عظيمة للمستقبل بين عالمين، عالم البحر المتوسط وعالم إفريقيا السوداء،[٥٢] ستؤمنها من الآن فصاعدًا لتصارع رمالها الحرقة، ولتفتح عهدًا جديدًا أمام الجزائري وإفريقي بين أمام فرنسا وأوروبا"[٥٣] وكذلك ما قاله ميشال دوبيري"[٥٤] الصحراء جزائرية، وستبقى إلى الأبد. وفي (١٩٦٠/١٢/٠٧م) صدر قرار وضعت فيه شروط للدخول إلى عمالتي الساورة والواحات وبترخيص من الحاكم العام الإداري، كما ينص بنده الأول على هاتين العمالتين، هما جماعات إقليمية تابعة للجمهورية الفرنسية إن الهدف من هذه الإجراءات الإدارية والتغيرات القانونية هو الاحتياط للمستقبل تمهيدًا لفصل الصحراء عن الشمال في اضطرارها للاعتراف باستقلال الجزائر وتضم ولاية الواحات، ومقرها الأغواط والدوائر الآتية:

- دائرة الأغواط: وتضم غرداية وقسم من البيض.
- دائرة ورقلة: وتضم الواحات وقسم من البلديات المختلطة بالواد.
- دائرة تقرت: وتشمل قسما من تقرت ومن حولها.
- أما ولاية الساورة ومقرها كلومب بشار وتضم قسمًا من عين الصفراء، وتنقسم إلى دائرتين:
- دائرة بشار: وتضم الدائرة المختلطة لكلومب بشار.
- دائرة أدرار: وتشمل بلديات توات وقورارة.

مناورة الحكم الذاتي "إنشاء جمهورية الصحراء المتحدة":

عرضت فرنسا على سكان الجنوب مشروع تقسيم الصحراء، وقد نوقش المشروع في المجلس الوطني الفرنسي خلال الدورة المنعقدة يومي ٢٨ و٢٩ جوان ١٩٥٨م، حيث عرض "لوي جوكس" هذا المشروع، وفي سنة ١٩٥٩م، بدأت تعمل على تنفيذ المشروع مستعينة بأحد أعوانها الذي كلّفته بمهمة تهيئة الزعامات المحلية وحشد التأييد للمشروع، وعقد أول اجتماع بالأغواط سنة ١٩٥٩م الهدف منه إطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييده، وفي نفس الفترة عُقد اجتماع آخر في سانت أوجين بالعاصمة خلال مأدبة غذاء حضرها بعض أعيان منطقة الجنوب، وقد كثرت الاجتماعات واللقاءات التي كانت سرية بين الإدارة الفرنسية وبعض النواب والأعيان الهدف من ورائها تهيئة الأجواء لمشروع الفصل. كما رفعت فرنسا شعار" ثروات الصحراء لفائدة جميع الصحراويين"، وتنفيذًا لهذه المؤامرة، لجأ ديغول إلى إغراء بعض الشخصيات الصحراوية لكسب تأييده لفكرة إقامة حكم ذاتي في الجنوب، والضغط عليهم

لإقناعهم بهذا المشروع. لذا قام المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ببرمجة زيارات متعددة إلى مختلف المناطق الصحراوية من أجل إعطاء دفع قوي للمشروع، ومن بين هذه الشخصيات التي تمّ الاتصال بها، نذكر:

الحاج باي آخموخ:(٥٥) بدأت الاتصالات به منذ ١٩٥٨م، ثم تجددت بعد ذلك في سنة ١٩٦٠م؛ حينما زاره الوزير الأول الفرنسي "ميشال دوبيري" (Michel Debré) بتمنراست، وعرض عليه تنصيبه سلطانًا على دولة صحراوية لمنطقة الطوارق بعد أن يتم منحها الاستقلال، ثم استدعي إلى باريس وعرضت عليه الفكرة من طرف ديغول شخصيًا، ليكون سلطانا على الصحراء، إلا أنه رفض.

موقف حمزة بوبكر:(٥٦) وقد سخرته فرنسا لاستمالة وجهاء الصحراء لقبولهم فكرة الفصل، حيث اجتمع بهم مرتين،(٥٧) وعرض عليهم فكرة إقامة دولة صحراوية، وكان الرفض صريح من الذين التقى بهم. وفي خريف، اجتمع حمزة بوبكر بالنواب الجزائريين والفرنسيين للمجلس العملي، وحاول إقناع الحاضرين بضرورة الانفصال، وكشف عن لقائه بديغول وما جرى بينهما من إغراءات وتطمينات حول هده القضية، لكن النواب الصحراويين رفضوا. وقد اتخذ حمزة بوبكر عدة أساليب لأجل تمرير فكرة الفصل بلغت إلى حد التخويف والاستعانة بالشرطة الفرنسية، كما فعل ذلك خلال الاجتماع الثاني بأعيان الصحراء في أبريل ١٩٦١، حضرته (٢٤) شخصية، induced والي الواحات، وحاول فك اعترافهم، لكنه لم يفلح.(٥٨)

موقف الشيخ إبراهيم بيوض:(٥٩) حاولت فرنسا التأثير عليه لأنه شخصية علمية، تحظى باحترام الميزابيين، وقد زار الوزير المكلف بالصحراء (أوليفي قيشار) منطقة ميزاب واجتمع مع الوجهاء والأعيان وكان منهم الشيخ بيوض،(٦٠) فقال قيشار للشيخ: "إني مبعوث إليك من طرف ديغول للمفاوضة بشأن مستقبل الصحراء، فهي تملك الثروات الضخمة من الغاز والبترول وهي متاخمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبذلك تكون جارة وصديقة لها، ونحن في عونكم جميعًا".

كما أن الإدارة الفرنسية قد استخدمت بعض وسائل الإعلام لنشر إشاعات حول قبول الميزابيين لفكرة إقامة دولة صحراوية، وذلك ما نشرته جريدة ليبرسيون (libiration) إن وفدًا من الميزابيين قدموا إلى باريس يطالبون بحكم ذاتي، وقد طلب من الشيخ مباركة أو التعليق عن الخبر فكان رده إن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر.(٦١) كما أن الإدارة الاستعمارية حاولت تمرير فكرة الحكم الذاتي على بعض رجال الطرق الصوفية، بل حاولت تنصيب شيخ الزاوية التيجانية بالقوة كزعيم على دولة صحراوية، لكنها لم تنجح في ذلك،(٦٢) فراحت تناور وتراهن على باب آخر.

المناورة على المستوى الإعلامي والديبلوماسي:

منذ تولي ديغول الحكم توالت تصريحاته لكسب الرأي العام وإيجاد أنصار لسياسته في قضية فصل الصحراء، نظرًا لأهميتها فقد قال: "... يجب أن نقول إن البترول من اختصاص فرنسا والغرب وسنحافظ عليه ولن ندعه"، وقد صرح ميشال دوبري: "...الصحراء فرنسية وستبقى إلى الأبد". وقال رئيس الوزراء الفرنسي أمام الجمعية العامة سنة ١٩٥٨م ما يلي "... إذا كانت هنالك حاجة لإقناع الدين لا يقتنعون إلا بالأرقام فعليهم بالصحراء".(٦٣)

وفي الإطار نفسه كتبت المجلة العسكرية الإخبارية في شهر مارس١٩٥٩م: "فرنسا بحاجة إلى ميادين للحرب الحديثة، وهي قريبة من الوطن الأم ومرتبطة بميدان التجارب"، وأثناء زيارته لتقرت في ديسمبر ١٩٥٨م قال ديغول: "الصحراء هي الأرض الواسعة التي تربط بين عالم البحر المتوسط وإفريقيا السوداء، وعالم النيل والبحر الأحمر"،(٦٤) كل هذه التصريحات الفرنسية للتدليل على أهمية الصحراء للسياسية الفرنسية ولتكريس فكرة التقسيم، واقناع الرأي العام الفرنسي كان التركيز على ثروات الصحراء مما جعل الفرنسيين يعلقون أمالاً كبيرة عليها لحل مشاكلهم الاقتصادية، في يومي (٢٨-٢٩) جويلية (يوليو) صادق البرلمان الفرنسي على مشروع تقسيم الجزائر، وبذلك تمكنت الرأسمالية الفرنسية من الصحراء الجزائرية، لان ضياعها يعني ضياع وجود هده الشركات بالمنطقة،(٦٥) ولتحقيق الاعتراف الدولي حاول ديغول تنظيم زيارة إلى حاسي مسعود رفقة الرئيس السوفياتي خروتشوف، إلا أن هذه الزيارة ألغيت أعلنت جريدة "الكناراتشيل" الفرنسية حول تمارض الرئيس السوفياتي وإلغائه الزيارة، لأنه كان يرفض فكرة الصحراء فرنسية.

وعلى مستوى آخر، حاولت فرنسا جر الدول الإفريقية في هذه المشكلة، باعتبارها كما تزعم أن الصحراء بحر داخلي تسكنه شعوب ساحلية لهم الحق في استغلال خيراتها، فهي بذلك تريد أن تجعل منها مشكلة دولية، بعد أن سعت لدى دول المغرب العربي لأجل نقل بترول إيجلي عبر ليبيا وتونس، ويكون ديغول بذلك قد ضرب التعاون المغاربي المحقق في طنجة والمهدية في جوان ١٩٥٨م.

كما حاولت الدبلوماسية الفرنسية إقناع بعض الأفارقة حول إقامة دولة صحراوية، وقد أوكلت هذا المسعى لحمزة بوبكر، الذي زار النيجر رفقة الوزير الأسبق للصحراء "ماكس لوجان"، وذلك من أجل استمالة رئيس دولة النيجر(حماني ديوري) لتأييد مشروع الدولة الصحراوية فرد عليه قائلاً: "لن أعين على خلق كاتنكا(٦٦) صحراوية في الجزائر".(٦٧) وبهذا يكون ديغول قد لعب على كل الأوتار والمسارح، لأجل إيجاد سند، أو ملجأ من خلاله يستطيع أن يعطي صبغة شرعية تمكنه من تقسيم الجزائر.

(٢/٣) ٢- المناورات الاقتصادية:

قامت عدّة شركات بالبحث والتنقيب عن البترول، وانشأت شركة البحث واستغلال البترول في الصحراء (C.R.P.S)، وتمّ اكتشاف الغاز سنة ١٩٥٤م في جبل برغة قرب عين صالح، وفي مارس ١٩٥٦م اكتشف البترول في منطقة ايجلي، وهكذا تغيّرت

نظرة فرنسا حول الصحراء، وبدأت سياسة التقسيم للاحتفاظ بها لأهميتها الاقتصادية.(٦٨)

اكتشاف البترول ودوره في التقسيم:

يبدو أن الإصرار الفرنسي على الاحتفاظ بالصحراء نابع عن معطيات اقتصادية، تمثلت في اكتشاف البترول والغاز وما يؤكد ذلك ما جاء على لسان ديغول: (...أن احتفاظ فرنسا على أبارها البترولية في الصحراء وعلى مراكزها التجارية واجب وطني ...)، وبذلك أصبحت فرنسا تعول على نفط الجزائر، وما يجلب من أموال للخزينة الفرنسية، ففي شهرمارس١٩٥٨م، بلغت عائدات الطن الواحد من البترول ألف فرنك قديم.(٦٩) وللمحافظة على هذا المكسب الاقتصادي عمد ديغول إلى مضاعفة القوات الفرنسية في الصحراء، كما قدم مشروع قسنطينة الخماسي (١٩٥٩-١٩٦٣م) معتمدا على البترول والغاز، وهكذا ظهرت أهمية الصحراء في السياسة الاستعمارية، لأنها تدر عليها أموال طائلة تغذي الخزينة الدولة. مما أعطى دفعًا قويًا لفرنسا، من أجل تعويض النفقات التي خسرتها في حرب الجزائر، تطوير الصناعة العسكرية وإقامة التجارب النووية.

التشجيع الفرنسي للاستثمار الأجنبي:

عمدت الإدارة الفرنسية إلى إصدار قانون يقضي بإمكانية إشراك الشركات الأجنبية في عملية استثمار الثروات الطاقوية، وذلك بموجب المرسوم التشريعي الذي ينص على:

- منح كامل الامتيازات للشركات البترولية المستثمرة في الصحراء بما في ذلك تخفيض الضرائب وان لا ترفع مدة طويلة.(٧٠)
- للشركات الأجنبية الحق في نقل البترول عبر الأنابيب إلى المكان الذي تريده.
- تكون أرباح البترول مناصفة أي (٥٠%) وذلك بالتساوي مع الشركات المحلية الفرنسية.
- في حالة النزاع توكل القضية إلى مجلس الدولة، وهو أعلى منظمة قضائية.
- ولحسم الخلاف فان رخصة البحث والتنقيب صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

إن كل الإغراءات والامتيازات التي منحتها الإدارة الفرنسية كانت كفيلة بقطع أي تردد من الشركات الأجنبية لإيداع رؤوس أموالها. وقد تهافتت على هذه العقود عدة شركات أجنبية وداخلية فرنسية للمساهمة بأموالها في التنقيب والاستثمار، وقد أعطتها الحكومة الفرنسية رخص البحث والاستخراج مدة ثلاثين سنة، مع بقاء نسبة الأرباح ثابتة أي (٥٠%) في الخمس والعشرين سنة من مدة العقد.(٧١)

إن الهدف الحقيقي من هذا التشجيع، هو كسب المعسكر الغربي الاستعماري وإقناعه بأن الصحراء جزء من فرنسا،(٧٢) ولطمأنة المستثمرين أكثر، عيّن ديغول "بول دولفري" خلفًا للجنيرال صالان على رأس الشؤون المدنية الجزائرية.(٧٣) وقد نادى ديغول الدول المتاخمة للصحراء بالانضمام إلى مشروع الاستثمار، وذلك ضمن مجموعة مشتركة للتنقيب عن البترول والغاز، وهو يعلم أن الدول الإفريقية ضعيفة لا تملك رؤوس الأموال الكافية للاستثمار، و إنما هدفه تدويل قضية الصحراء وأبعادها عن طموحات الثورة الجزائرية واستغلال ثرواتها لمصلحة فرنسا.(٧٤)

ويستشف الباحث مظاهر ذلك في نصوص مذكرات ديغول، حيث علّق على ذلك قائلاً: "... يجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليًا بالأموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نفط الصحراء، واستثماره ونقله، وان تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة، واستثمارها. ويجب أن تستمر كما كان مقررًا، سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرنا بها في الصحراء، والتي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني".(٧٥) وخلال سنة ١٩٦٠م تحولت سياسة فرنسا الاقتصادية، حيث ركزت المنظمة المشتركة لمناطق الصحراوية O.C.R.S وخفضت من نفقاتها على البناء القاعدي للتركيز على الاستثمار في ميدان الترقية للسكان في الصحراء واهم المشاريع التي أنجزتها منها:

- تطوير الري والاستصلاح الزراعي خاصة في واحة المنيعة، حيث استصلحت ٣٠٠٠٠ هكتار، وإنشاء واحة زلفانة بعد تفجير المياه الجوفية،
- استغلال المياه الجوفية مع تكييف التقنيات الحديثة مع الطبيعة الصحراوية،
- قدوم الشركات الأجنبية لتنشيط الحركة التجارية، حيث بلغ عدد المحلات في ميزاب (٤٨٥) محلاً من بينها (٤٧) محل للجالية اليهودية والأجنبية،
- تأطير الصحراء بمؤسسات إدارية واقتصادية توفر فرص العمل للسكان خاصة بعد تطور استغلال الغاز البترول،
- كما وفرت الإدارة الاستعمارية قروضا للمستثمرين في مجالات الري والكهرباء والسكن وصلت إلى (٤٥%)، في حين كانت بين سنتي (١٩٥٨-١٩٥٩م) لا تتجاوز (١٦.٣%).(٧٦)

مشروع استغلال البترول عبر الحدود:

أولت الإدارة الفرنسية اهتمامًا كبيرًا بمجال نقل البترول من الصحراء إلى أوربا عبر أرض الجزائر أو عبر حدود الدول المجاورة ومن أهم المشاريع المقررة في هذا المجال:

- جانفي (يناير) ١٩٥٨م بداية استغلال أول أنبوب نقل البترول من حاسي مسعود نحو تقرت على طول (١٧٠ كلم) بقطر صغير مبدئيًا (٢٥ سم) ليضخ البترول الذي ينقل عبر صهاريج القطار نحو بسكرة بمعدل سنوي وصل إلى (٦٠٠) ألف طن، ثم إلى ميناء سكيكدة.(٧٧)
- خط حاسي مسعود بجاية، وتم عبره نقل ما يقدر بـ ٠٨ ملايين طن سنة١٩٦١م.
- خط حاسي الرمل غليزان نحو وهران، أنجز في جويلية (يوليو) ١٩٦١م.
- خط حاسي العقرب إلى حاسي مسعود أنجز في ماي ١٩٦١م.

- إلى جانب خط آخر يربط حقول أوهانت بحاسي مسعود.

ولأجل مضاعفة الإنتاج وإعطاء عملية دفع لنقل النفط، تم الاتفاق مع شركة ترابسا الفرنسية لمد أنبوب عالي القدرة من حقل ايجلي إلى منطقة فورسان يمر عبر الأراضي التونسية إلى خليج قابس، بعدما كان مقران يمر على الأراضي الليبية التي رفضت تضامنًا مع الثورة الجزائرية. كما اهتمت الحكومة الفرنسية بنقل البترول والغاز إلى أوربا، بمد أنبوب عبر البحر المتوسط، مما استوجب على الفرنسيين مضاعفة طاقات استقبال الموانئ الفرنسية وتطوير الأسطول النفطي، حتى يتسنى له استيعاب الكميات الهائلة من النفط الجزائري التي وصلت إلى (٨٤٫٢) مليون طن سنة ١٩٦٠ بعدما كانت (٨٨٫١) مليون طن سنة ١٩٥٨م، كما تم إنشاء شبكة هيرترية ديكامترية، وذلك بتنصيب محطات إرسال واستقبال بين كل (٢٠٠-٣٠٠ كم) مهمتها الربط الدائم بين القواعد النفطية ومصالحها بالشمال وفرنسا، كما جعلت للشركات شبكة خاصة من أجهزة الراديو لربط الاتصال بين القواعد النفطية وعواصم العمالات الصحراوية وباريس.(٧٨) وكل هذا من أجل حماية المنشآت النفطية وأنابيب البترول والغاز الممتدة عبر الحدود والبحر عبر أروبا.

(٢/٣) ٣- المناورات العسكرية:

لأجل كسب رهان فصل الصحراء عن الشمال، دعمت فرنسا مخططاتها السياسية والاقتصادية وذلك عن طريق تكثيف وجودها العسكري في الصحراء، متبعة في ذلك عدة أساليب، ومنها المراقبة العسكرية؛ حيث قامت فرنسا بعدة إجراءات من أجل حماية منشآتها النفطية والحد من عمليات جيش التحرير وذلك من خلال:

- حرص السلطات الاستعمارية على ضبط الوضعية الأمنية في كل الجهات المتاخمة للصحراء، وهذا لرصد التحركات الجارية على خط الفاصل بين تل الجزائر وصحرائها والمتمثل في جبال الأطلس الصحراوي الممتدة من مرتفعات جبل عمور غربا إلى جبال لأوراس شرقًا.(٧٩)
- تعيين القائد الأعلى للصحراء لمراقبة الوضع الأمني وهو يتبع مباشرة وزير الحربية.
- الزيادة في عدد الجنود وليرتفع من ١٩٠٠٠ جندي سنة ١٩٥٨م إلى ٣٠٠٠٠ جندي سنة ١٩٦٢م.
- تكليف جنرالين لقيادة القوات الفرنسية وهما في نفس الوقت عاملي الواحات والساورة.
- الزيادة في عدد مكاتب الشؤون الأهلية.(٨٠)
- تشكيل ما يعرف بجيش الصحراء.

ومن بين الإجراءات الأمنية للمراقبة العسكرية التي تدل على حرص الحكومة الفرنسية، قامت بتجنيد الكثير من الوحدات من بينها:

- وحدة الخيالة والمهاري، والتي كانت مهمتها ترتكز أساس على مراقبة تحركات البدو، وجمع المعلومات، ومعرفة حياة الأعراش والاطلاع على نشاطاتهم وقطع اتصالهم بالثورة ويتميز هذا الفريق بقدرته على الانتقال واجتياز كل المسالك الوعرة.
- الوحدات ذات المحرك، وتسهل هذه السيارات لقطع مساحات صحراوية في وقت قصير نسبيا، كما أن حمولتها للذخيرة والمؤن كبيرة.
- إنشاء المناطق المحرمة بالجنوب في مساحة تقدر بـ ٦٠٠٠كم٢ (شبكة متليلي والمنيعة).
- تجنيد البدو لتقصي الأثر.
- تسخير المظليين وطائرات المراقبة لكل التحركات.(٨١)
- الإكثار من الأبراج على الطرق الصحراوية التي ما يزال الكثير منها حتى اليوم شاهد على ذلك وللحرص على إحكام سيطرتها على أراضي الصحراء الشاسعة، أنشأت مناطق المراقبة العسكرية الثابتة وهي مناطق محرمة وتمتد من الغرب إلى الشرق عبر مرتفعات عمور وقصور أولاد نايل والحدود التونسية والليبية على امتداد أنابيب النفط المنطلقة من حقل إيجلي، وقد صدرت الأوامر من قائد القطاع العسكري بالأغواط بإطلاق النار دون إنذار على كل متحرك في هذه المناطق، ولحماية هذه المؤسسات قامت بتنظيمات داخلها وتحمل مسؤولية الأمن.
- رئيس المصلحة المدني: الذي عليه مراقبة العمال الجزائريين.
- مسؤولية محافظة الشرطة وقائد الدرك: المراقبة المستمرة للعمال الجزائريين والإفادة بالمعلومات عن كل عامل.
- مسؤولية قائد حرص نقاط المراقبة الحساسة للمؤسسة ويتولى مراقبة العمال في أي وقت وتفتيشهم واستنطاقهم.(٨٢)

إقامة القواعد العسكرية:

كثّف الاستعمار الفرنسي من إقامة المراكز العسكرية؛ ليتمكن من إحكام قبضته على المناطق الصحراوية من أهمها: أقاليم الدفاع أو مناطق التنسيق الصناعي العسكري وتكون بالقرب من المنشآت الصناعية لتعزيز الأمن وحماية المناطق الحيوية الاقتصادية وإقامة هياكل توهم المجاهدين بوجود قواعد بترولية أو ورشات صناعية وهي للتضليل والتمويه وكل هذا من أجل حماية وتأمين النفط للسواحل الجزائرية.

أما مسؤولية مراقبة العمال فقد وضعت على عاتق الشركات البترولية التي هي بدورها قامت بمنع الدخول للمناطق الحيوية إلى برخصة من الإدارة الفرنسية لتكون الصحراء قاعدة خلفية، وامتدادا للحلف الأطلسي تم إنشاء قاعدة (كلومب بشار) وهي منطقة عسكرية نووية إضافة إلى قاعدة الكويف، وقد أطلق على هذه القواعد اسم (مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي Z.O.I.A)،(٨٣)

وهو العنوان الرسمي الذي أخفت فرنسا وراءه الهدف الحقيق من هذه القواعد والمتمثل في مخادعة الأفارقة باسم التطوير الصناعة في البلدان الإفريقية. ولم تقتصر القواعد العسكرية على المناطق الصناعية والحيوية فقط، بل تعدى ذلك إلى الدول المجاورة، بإشراف المخابرات الفرنسية وهذا لإحباط كل عمل ثوري بما في ذلك منع تسرب الأسلحة، حتى تكون الصحراء أرضا مثالية تؤمن الاستثمار، وإقامة التجارب النووية لخلوها من السكان كما يزعم الفرنسيون، لذا اندفع الاستعماري للحفاظ عليها وتوفير الأمني بها، حتى يضمن نجاح أنشطته النووية وينضم إلى دول التصنيع النووي.

رابعًا: المواقف الوطنية من فصل الصحراء الجزائرية

كانت استراتيجية فرنسا في فصل الصحراء عن الشمال أو عن بقية الوطن بمثابة جبهة جديدة وخطيرة جدًا فتحت ضد الثورة الجزائرية والتي لا يمكن الفصل بينها وبين مختلف المحطات الاستعمارية الفرنسية الهادفة إلى تصفية الثورة الجزائرية بجميع الوسائل داخل وخارج الوطن،[٨٤] ومن أجل ذلك أصرت الثورة الجزائرية على القتال على واجهتين هما استقلال الجزائر والقضاء على عملية الفصل هذه،[٨٥] وقد واجهت الثورة الجزائرية المناورات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء بانتهاج أسلوبين لإفشالها أولهما التحرك على المستوى الدبلوماسي العالمي وثانيهما تصعيد العمل المسلح وتجنيد الرأي العام الداخلي.[٨٦]

١/٤- المستوى الدبلوماسي:

تحركت الدبلوماسية الجزائرية لشرح الوضع في الجزائر، وتوضيح موقفها من قضية التجزئة فأرسلت مذكرة مؤرخة في تونس بتاريخ (١٩٦١/٠٦/٣٠م) للدول الإفريقية تشرح بواسطتها الموقف الجزائري المبدئي وتكشف السياسة الفرنسية،[٨٧] كما وجهت رسالة تحذيرية للشركات البترولية التي أبرمت اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية، وادعا رئيس الحكومة المؤقتة في شهر جانفي (يناير) ١٩٥٩م تصريحًا جاء فيه: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تؤكد من جديد على حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر، وهي تنكر على كل احد امتلاك التراب الجزائري باب عنوان ولأي مدة هي تعتبر الاتفاقيات المتعلقة باستثمار موارد الصحراء لاغية...".

وفي تصريح للحكومة المؤقتة أكدت فيه من جديد الشعب الجزائري بوحدة ترابه الوطني، ومناهضتها بكل قوة لتقسيم التراب الوطني بجميع الوسائل الممكنة وأعلنت خلال هذا التصريح بجعل يوم (١٩٦١/٠٧/٠٥م) يومًا ضد التقسيم واختتم التصريح بتوجيه نداء إلى شعوب وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب بذلك في ذلك اليوم بصورة ايجابية على مساندتها للشعب الجزائري في كفاحه من اجل استقلاله الوطني وحدة ترابه.[٨٨] وفي المجال الإعلامي، قامت صحافة الثورة العربية والفرنسية بكشف المؤامرة الفرنسية على الوحدة الترابية، وصدر كتاب محمد بجاوي " الثورة الجزائرية والقانون" في مدينة بروكسل البلجيكية باللغة الفرنسية، والذي فنّد فيه مزاعم فرنسا حول الصحراء. كما أصدر مركز الإعلام العربي بجنيف السويسرية كتاب" الجزائر الصحراوية" يحتوى على قسمين الأول يتعلق بالجانب القانوني للصحراء والقسم الثاني يشمل مجموعة مقالات التي ظهرت في جريدة المجاهد، وبعض آراء وأقوال الزعماء الجزائريين حول مسالة تجزئة الجزائر.[٨٩]

٢/٤- المستوى الداخلي:

إن الاستراتيجية التي اعتمدتها الثورة لإفشال مشروع التقسيم كانت كفيلة بتحقيق نتائج باهرة أرغمت الحكومة الفرنسية على مراجعة حساباتها،[٩٠] فقد عملت الثورة على توسيع نشاطها العسكري إلى أقص مناطق الجنوب الجزائري وذلك بفتح جبهات جديدة حتى تثبت بأن الوجود الثوري يشمل كامل التراب الوطني،[٩١] ومن ذلك امتداد العمل الثوري بفضل العديد من البعثات وفي مقدمتها تلك التي تضم محمد جغابة و مزيان صندل ورابح عجمان وغيرهم وتلك التي تضم محمد الروية وعثمان حامد وإبراهيم حليلو وغيهم التي أرست قواعد التنظيم الثوري في القرارة وبريان والمنيعة وعين صالح وحتى تمنراست، كما أقيمت اتصالات منتظمة من واد ريغ وورقلة،[٩٢] كما انطلقت وحدات من جيش التحرير من جهات الحدود المغربية واستمرت بالتوغل جنوبًا اتجاه تيميمون، تاغيت، بني عباس، العبادية، حيث حدثت عدة اشتباكات مع الجيش الفرنسي، وقد اعترفت السلطات الفرنسية الرسمية بأهمية تلك الاشتباكات والخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بالجانب الفرنسي. كما دفعت وحدات جيش التحرير المتمركزة في الجنوب بتوجيه ضرباتها العسكرية ضد المصالح الاستراتيجية الفرنسية التي تربك القيادة الفرنسية.[٩٣]

وفي أيام (٦-٧-٨) نوفمبر ١٩٥٧م هاجمت قوات جيش التحرير في شمال تيميمون على قافلة فرنسية تحمل الأدوات الثقيلة لتفتيش عن البترول ومعها عدد كبير من الاختصاصين في التنقيب عن النفط مما بعث الاضطراب في صفوف العدو الذي لحقته خسائر كبيرة في العتاد والأرواح بالإضافة إلى هجوم يوم (١٩٥٧/٠٩/٢١م) على حافلات النفط بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية، فأسفرت عن تحطيم حافلتين للبترول.[٩٤]

كما أعلنت جبهة التحرير الوطني عن إضراب عام وطني يوم (١٩٦١/٠٧/٥م) للاحتجاج على سياسة الفصل، وقد حملت في المظاهرات شعارات "الصحراء جزائرية"، وشملت عملية الاحتجاجات مدن عديدة في الجزائر، كالجزائر العاصمة وقسنطينة، والبليدة، وجيجل، وسطيف، و باتنة، و بجاية، وسكيكدة، و عنابة، وغيرها، وهو اليوم الذي اجتمع فيه مجلس الشيوخ الفرنسي لمناقشة هذه المسالة أي التجزئة، مما أدى بأحدهم إلى القول أن الحكومة المؤقتة الجزائرية تزعم القيام

بمظاهرة ضد التجزئة وهذا غير حقيقي.[٩٥] كما خرج سكان الصحراء يطالبون بالوحدة الوطنية وان الصحراء جزائرية، وكان أشهرها مظاهرة مدينة غرداية في سبتمبر١٩٦١م، ومظاهرة تقرت ١٩٦١م، ومظاهرة ورقلة (١٩٦٢/١٠/٢٨م)،[٩٦] هذه الأخيرة التي تزامنت مع زيارة الوفد الفرنسي يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٢م، والتي أرغمت فيها الجماهير وزير فرنسا المكلف بالصحراء على العودة من حيث آتى، بعدما كان يعتزم الاجتماع بجماعة حمزة بوبكر، وقد حققت جبهة التحرير الأهداف التي قصدتها من جعل يوم (١٩٦١/٠٧/٠٥م) يومًا وطنيًا ضد التقسيم.[٩٧] كما أعطت هذه المظاهرات دعمًا للمفاوض الجزائري عشية دخوله المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وأحبطت جميع مناورات الاستعمار الفرنسي في الداخل والخارج، وبرهنت للرأي العام على مدى تمسك سكان الصحراء بوحدة التراب الجزائري.

خامسًا: الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية

كانت قضية الصحراء سببًا في إيقاف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وذلك للمحاولات الفرنسية للتشبث بملكية الصحراء، ولقد كان موقف الحكومة المؤقتة في هذا المجال واضحًا، وهو لا لإيقاف القتال ولا استقلال دون اعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبها وحدة لا تتجزأ.[٩٨] وقد أسفرت هذه النزعة لدى الاستعمار (الفصل) على معارك خاضتها الثورة الجزائرية وأطالت من زمن الثورة، كما أظهرت استماتة في الدفاع عن كل الأراضي الجزائرية دون أن تفرط في ادني شبر ومن حيث صلابة المواقف والمبادئ المستمدة من بيان أول نوفمبر ١٩٥٤م والتي تمسك بها المفاوض الجزائري،[٩٩] ولعل انتصارات الثورة الجزائرية كانت عاملا حاسما في التعجيل بسير المفاوضات.[١٠٠]

من بين لقاءات التفاوض بين قادة الثورة وفرنسا التي ذكرت فيها قضية الصحراء هو لقاء" لوسيرن" في سويسرا في نهاية ١٩٦٠م بين أحمد بومنجل والطيب بوالحروف، وممثل فرنسا جورج بومبيدو، وهوبيرلويس وادعت فيه تسليم "استقلال الجزائر دون الصحراء"، ولكن هذا اللقاء لم ينجح؛ بسبب اعتراف الفرنسيين بمبدأ استقلال الجزائر الناقص السيادة على معظم أرضيها وهي مسالة مبدئية في دبلوماسية الثورة الجزائرية.[١٠١]

١/٥- لقاء نيوشاتيل ١٩٦١/٠٣/٠٥م: حضره كل من رضا مالك وسعد دحلب والوسيط السويسري "لونغ" على أن هذا اللقاء بين عمق الخلاف وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائي والوفد الفرنسي، فقد صرح "بومبيدو": الهدنة- بقاء قاعدة المرسى الكبير تحت السيادة الفرنسية- الصحراء تحت سيادة فرنسا كذلك. لكن الوفد الجزائري رد وبحزم "لا هدنة حتى وان دامت المفاوضات شهورًا أو سنوات وأكد السيد بومنجل، أن الصحراء جزء من التراب الجزائري، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها".[١٠٢] وكان ذلك إيذانا بفشل المفاوضات وتوقفها، لأن فرنسا قد أخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري.

٢/٥- مفاوضات إيفيان: أعلنت الحكومة المؤقتة في ٣ مارس ١٩٦١م أن وقف القتال لن يتم إلا بالمفاوضات بين الحكومتين وقد اتفقتا على بدأ المفاوضات في ايفيان ابتداء من ٢٠ مايو ١٩٦١م لتستمر الى ١٣ جوان (يونيو) من السنة نفسها[١٠٣] وانطلقت المفاوضات على العاشرة و٤٥ دقيقة صباحًا بحضور الوسيط السويسري "لونغ"، حيث عرض الوفد الفرنسي المتمثل في شخصية جوكس مقترحات حكومته، المتضمن:

- الهدنة ووقف العمليات العسكرية،
- قانون امتيازي للأوروبيين،[١٠٤]
- وأخيرًا تقرير المصير للثلاثة عشر مقاطعة في الشمال دون الصحراء، فحسب جوكس فمسالة الصحراء تمس عدة دول ونحن مستعدون أن نتشاور معهم ومع الجزائر عندما تصبح دولة مستقلة.

لكن أخذ السيد كريم بلقاسم الكلمة بعده، حيث قال: "إن المشكل المطروح هنا، هو قضية تصفية كاملة للاحتلال... ثم أضاف، كيف يمكننا قبول جزائر دون ٤/٥ من ترابها الوطني" فتوقفت المفاوضات يوم (١٩٦١/٠٦/١٣م) بعد رفض الوفد الجزائري المطالب الفرنسية.[١٠٥]

٣/٥- محادثات لوغرين ١٩٦١/٠٧/٢٨م: يقول السيد سعد دحلب أن الاتصالات بين الحكومتين لم تتوقف بعد مفاوضات إيفيان الأولى حيث كان يصل عدد كبير من مبعوثي ديغول أو وسطاء على شكل رسائل، هكذا التقى الوفدان بواسطة لونغ السويسري في مدينة لوغرين السويسرية يوم (١٩٦١/٠٧/٢٠م) إلى غاية (١٩٦٠/٠٧/٢٨م) وبدا واضحًا أن فرنسا لم تغير من نظرتها تجاه الجزائر لتفتتها إلى كيانات وفصل الصحراء والاستحواذ على خيراتها الباطنية ويذكر الوسيط السويسري لونغ أن كريم بلقاسم أوقف المفاوضات حينما قال "لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء" ويضيف السيد لونغ أن الجزائريين لم يتنازلوا عن مبادئهم ففشلت الندوة من جديد بعد ستة أشواط من المحادثات أخذت قضية الصحراء حصة الأسد فيها.

٤/٥- محادثات بال ١٩٦١م: كانت محادثات "بال" في (١٩٦١/١١/٠٩م) بعد تصريح ديغول يوم (١٩٦١/٠٩/٠٥م) "ليس هناك جزائري لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون من الجزائر... "رغم أن هذا التصريح كان غامضًا لكن كان هناك تقدمًا إذ مبدأ السيادة على الصحراء قد اعترف به أخيرًا، فانطلقت المفاوضات من جديد في بال السويسرية (١٩٦١/١٠/٢٨م)، فقدم الفرنسيون نصوصًا واقتراحات، ورد الجزائريين على ذلك باقتراحات عملية أخرى.[١٠٦]

٥/٥- مفاوضات ليروس (١٠-١٨/٠٢/١٩٦٢م): كانت هذه المفاوضات على الأراضي الفرنسية في (١٠/٠٢/١٩٦٢م) حضره كريم بلقاسم وأمحمد يزيد ورضا مالك من الوفد الجزائري. أما الجانب الفرنسي نجد جوكس وروبرت براون، تمت فيه مناقشة كل المواضيع التي بقيت محل خلاف بين الطرفين بما في ذلك قضية الصحراء، ففرنسا لم تعد تدافع عن الصحراء الفرنسية، إلا أن جوكس كان قويا في انتزاعه لبعض الأشياء مثل: "الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية والمعدنية وفي مقدمتها البترول والغاز وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا[١٠٧] وهكذا افترق الطرفان يوم (١٨/٠٢/١٩٦٢م) على الساعة الرابعة صباحًا بالاتفاق على وقف القتال، القضايا العسكرية، التعاون الاقتصادي والثقافي، ورجع الوفد إلى تونس لعرض ما توصل إليه اللقاء على الحكومة المؤقتة ثم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[١٠٨]

٦/٥- مفاوضات إيفيان الثانية (٧- ١٨/٠٣/١٩٦٢م):

بعد موافقة مجلس الثورة الجزائرية بالأغلبية على مسودة "ليروس"، اتفقت الحكومتان عن طريق الوسيط السويسري على تاريخ الندوة العلنية الرسمية يوم (٠٧/٠٣/١٩٦٢م) في مدينة إيفيان على حدود سويسرا. فحسب رضا مالك أن لقاءات إيفيان، كانت عبارة عن تبيض كل ما تم التوصل إليه في " ليروس"، وفي (١٨/٠٣/١٩٦٢م) على الساعة ٥ و٣٠ دقيقة، وقع كل من كريم بلقاسم، وجوكس على نص اتفاقيات إيفيان ووقف القتال.[١٠٩]

وتعتبر قضية الصحراء الملف الحساس والشائك، الذي كان يبطئ سير المفاوضات بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية؛ فبالنسبة للجزائر هي قضية سيادة ووحدة ترابية كثيرا ما دافع عنها الجزائريون، أما بنسبة لفرنسا؛ فهي قضية احتلال وأرض لابد من استغلالها واستغلال خيراتها، خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز، وفيما بعد قاعدة عسكرية لتجاربها النووية، لكن رغم أن الجزائريين انتصروا في هذه المفاوضات إلا أنهم لم يتفطنوا إلى مكر المستعمر من خلال إدراجه مقترحين هما استغلال خيرات الجزائر الباطنية، والأخطر من ذلك استعمال الصحراء قاعدة عسكرية نووية. وهكذا عملت فرنسا الاستعمارية بكل ما تملك من عتاد وعدّة أن تفصل الصحراء عن الشمال، والتي ظلّت تناضل كثيرًا من أجل هذه القضية، ابتداء من محاولة استمالة سكان الصحراء وكسب ودهم في هذه القضية، ورفض كل الاغراءات المقدّمة في سبيل ذلك.

وقد كان من أهم الأسباب التي أدّت إلى امتداد فترة المفاوضات؛ إذ تمسك المفاوضون الجزائريون بالاستقلال التام للقطر الجزائري، غير أن الفرنسيين أرادوا الانفصال؛ أي فصل الشمال عن الجنوب، وهذا ما رفضه الجزائريون؛ إذ ظلّت فرنسا متمسكة بالصحراء الجزائرية إلى آخر نقطة من المفاوضات. وفي مقابل ذلك كانت الثورة والشعب من خلفها صامدة في وجه كل تلك الخطط والأساليب الاستعمارية، حيث تمكنت الثورة التحريرية الجزائرية من إسقاط العديد من الحكومات، من سنة (١٩٥٤- ١٩٥٨م)، وبذلك أسقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة، والتي جاء على إثرها الجمهورية الفرنسية الخامسة والتي تمكنت الثورة من الوقوف في وجهها، رغم كل المعاناة التي عرفتها خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى هذا تمكنت الثورة من إجبار السلطة الفرنسية بالاعتراف بقوة الثورة الجزائرية وبجبهة التحرير الوطني.

إن لجوء فرنسا إلى طاولة المفاوضات، جاء نتيجة الخسائر التي تكبّدتها في الأرواح والعتاد... وقد اعترفت في الأخير باستقلال الجزائر بما فيها الصحراء، لكن هذا الاستقلال لم يكن لِيكون، لأن فرنسا اشترطت بقاء بعض قواتها في الجزائر، خاصةً وأنها كانت تحتكر صناعة البترول؛ وبالتالي بقيت مسيطرة على المراكز الهامة والحيوية، والتي لم تتمكن الجزائر من إرجاعها إلا بعد فترة من الزمن. وكانت القضية الجزائرية محل خلاف عميق ودائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومات الفرنسية، فبالنسبة للجزائر، فهي تعتبر أنها قضية سيادة ووحدة تراب الوطن ومبدأ مقدس لا يمكن التخلي عنه، أما بالنسبة للطرف الفرنسي فإنها قضية احتلال لتبعية بدأت منذ القرن التاسع عشر فهي من اكتشافاتها.

خَاتِمَةٌ

وخلاصة القول؛ فإن السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، كانت تهدف بالأساس إلى فصل الجنوب الجزائري عن الشمال وإخضاعه إلى نظام عسكري خاص، بهدف التوسع في إفريقيا جنوبًا، ومنافسة الدول الأوروبية بتكوين مواطن نفوذ لها، كما كانت الصحراء الجزائرية واحدة من بين القضايا الهامة التي شكّلت محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الفرنسية من جميع النواحي، السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكانت حجرة العثرة في كل المفاوضات والاتصالات القائمة بين الطرفين، وقد بذلت جهود كبيرة لتحقيق وحدة التراب الوطني، لأنها بالنسبة للجزائر قضية سيادة، ووحدة ترابية، ومبدأ مقدس لا يمكن التخلي عنه. وعلى الرغم من كل تلك المحاولات التعسفية للسلطات الاستعمارية، والتي اتخذت كل ما تملك من إمكانيات مادية وبشرية لفصل الصحراء عن الجزائر، لكن إيمان الشعب الجزائري بقضيته مكنته من إحباط كل خططها واستراتيجيتها. ويمكن القول في ختام هذا البحث، أنه لا يزال هناك الكثير من الغموض يحيط ببعض الحقائق عن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بصفة عامة، وعن الصحراء الجزائرية بصفة خاصة، والتي نتمنى أن تلقى المزيد من التعمق في البحث والدراسة مستقبلاً.

الهَوامِشُ:

(١) إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ١٩٩٦م، ص٢٩.

(٢) يُراجع: إبراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية ١٨٣٧-١٩٣٤م**، الجزائر، دار هومة.٢٠٠٥م. بوعزيز يحي: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر١٩٩٩م.

(٣) الهادي درواز: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع ١٩٥٤-١٩٦٢م، دار هومه، الجزائر، ص.١٢٨.

(٤) سامية خامس وآخرون: **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠٠٤م، ص٣٧.

(٥) عبد المجيد شيخي: **الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال (فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الأبيار، الجزائر، د.ت، ص ٢١٨-٢١٩.

(٦) محمد بجاوي: **الثورة الجزائرية والقانون** (١٩٦٠-١٩٦١)، ترجمة علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر٢٠٠٥م، ص٢٩٩-٣٠٢.

(٧) انظر أيضًا: محمد عبد الحليم بيشي: **تطور الثورة الجزائرية في ناحية غرداية ١٩٥٤-١٩٦٢م**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر،٢٠٠١/٢٠٠٢، ص٢٧.

(٨) الهادي درواز: مرجع سابق، ص ٣٣ – ٣٤.

(٩) بسام العسلي: **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط١، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م، ص ١٤٨-١٤٩.

(١٠) راجع: جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ١٩٩٦م، الفصل المتعلق بالسياسة الفرنسية بالجنوب الجزائري.

(١١) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص٣٩.

(١٢) بسام العسلي: المرجع سابق، ص١٤٩.

(١٣) **مجلة أول نوفمبر**: مرجع سابق، ص٩٦.

(١٤) في هذا القانون تم تحديد الوضع القانوني العسكري وتحديد الميزانية لمناطق الجنوب.

(١٥) بسام العسلي: مرجع سابق، ص.١٥٠.

(١٦) محمد العربي الزبيري: (ديغول... والصحراء)، المركز الوطني للدراسات...، مرجع سابق، ص45.

(١٧) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص٤١.

(١٨) **مجلة أول نوفمبر**: مرجع سابق، ص٩٦.

(19) Journal Officiel de la République Française, du 11 janvier 1957, p578.

(٢٠) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص٤٢.

(٢١) عبد السلام بوشارب: الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر١٩٩٥م، ص.١٤٠.

(٢٢) بسام العسلي: مرجع سابق، ص١٤٦.

(٢٣) عبد المجيد شيخي: **الإدارة الفرنسية في الصحراء الجزائرية حتى الاستقلال (فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر(د.ت)، ص٢٢٠-٢٢١.

(٢٤) الهادي درواز: مرجع سابق، ص٨٨.

(٢٥) المرجع نفسه، ص٨٧.

(٢٦) المنظمة الوطنية للمجاهدين: **تقرير حول أحداث الثورة بولاية غرداية للفترة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٢م**، المصادق عليه في الندوة الثالثة، ١٩٨٦/١٠/٠٩م، ص ٢٣-٢٤.

(٢٧) المرجع نفسه، ص١٩.

(٢٨) أحمد صغيري: أنواع التعذيب الجسدي الاستعماري في الجزائر خلال الثورة التحريرية الكبرى، ضمن كتاب سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، تحت إشراف أ.د. محمد مجاود، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص٢١٧-٢٠٣.

(٢٩) المنظمة الوطنية للمجاهدين: **تقرير حول أحداث الثورة بولاية غرداية للفترة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٢**، المصادق عليه في الندوة الثالثة في١٩٨٦/١٠/٠٩، ص٢٩.

(٣٠) الهادي درواز: مرجع سابق، ص٨٩.

(٣١) محمد الطاهر عزاوي: **ذكريات المعتقلين**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر، ١٩٩٦، ص١٣.

(٣٢) المرجع السابق: ص ١٥-١٧.

(٣٣) محمد عبد الحليم بيشي: مرجع سابق، ص١٥١.

(٣٤) عبد القادر ماجن: **"حصار مدينة القرارة سنة ١٩٦١م"**، مجلة أول نوفمبر، العددان ٢٤-٢٥، جانفي (يناير) ١٩٩١م، ص١٧-١٨.

(٣٥) بيوض إبراهيم بن عمر: **أعمالي في الثورة**، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، الجزائر١٩٩٠م، ص٥٣.

(٣٦) المنظمة الوطنية للمجاهدين: **تقرير حول الثورة بولاية غرداية**، مرجع سابق، ص٢٧-٢٨.

(٣٧) **منظمة اليد الحمراء**: تشبه منظمة الجيش السري، وهي تجربة مماثلة لعملية الزرق في الولاية الثالثة، وكان عناصرها من الحركي ومن قدماء الجيش الفرنسي ووجهاء العائلات المرتبطة بفرنسا وقد تركت آثارها الشنيعة في ولايات البيض- وسعيدة وغيرها وقامت باعتقال المثقفين خاصة.

(٣٨) هي منظمة إرهابية فرنسية أسست في ١١ فبراير ١٩٦١م، بعد لقاء مدريد بين جون جاك سوسيني وبيير لاغيار، وهي تضم الموالين لأطروحة الجزائر الفرنسية l'Algérie française بالاعتماد على العمل المسلح. أول ظهور لعلامة (OAS)، كان على جدران الجزائر العاصمة مصحوبة بشعارات "الجزائر فرنسية وستبقى فرنسية "لمعرفة جوانب من حقيقة هذا التنظيم.

(٣٩) انظر: رابح لونيسي: **"عنف منظمة الجيش السري جزء من إرهاب الاستعمار"**، في جريدة الخبر، يومية إخبارية مستقلة، الجمعة ٠١ نوفمبر ٢٠١٣م.

(٤٠) الهادي درواز: مرجع سابق، ص ٨٥.

(٤١) عبد السلام بوشارب: مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٤٢) انظر: جريدة المقاومة الجزائرية: إذا كانت الجزائر ليست فرنسا فإن الصحراء فرنسية، عدد يوم ١٩٥٧/٠٣/١١م، وزارة الإعلام، الجزائر، ١٩٨٤م، ص ١١.

(٤٣) السعيد عبادو: **فصل الصحراء في السياسة الفرنسية**، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

(٤٤) بسام العسلي: مرجع سابق، ص ١٤٤-١٤٥.

(٤٥) محمد قنطاري: استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، دار هومة، الجزائر٢٠٠١م، ص١٥٩.

(٤٦) قامت فرنسا بإصدار سلسلة من القوانين نكر منها على سبيل المثال: قانون رقم: ١٢٤٨-٥٨ المؤرخ في ١٩٥٨/١٢/١٨م، والمتضمن تنظيم الشركات الصحراوية للتنمية.

(٤٧) مسعود كواتي: "**محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة**"، مجلة أول نوفمبر للمنظمة والوطنية للمجاهدين، جويلية (يوليو) ٢٠٠٦ م، جمادى الثاني ١٤٢٧ هـ العدد ١٦٨، ص١٥٠-١٥١.

(٤٨) **شارل ديغول**: أبرز شخصية سياسية في القرن العشرين ولد سنة ١٨٩٠م، انضم إلى الجيش منذ صغره شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، تدرج في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة الجنرال، بعد سقوط باريس في يد الألمان قاد حملة تحرير فرنسا من لندن، أسس الجمهورية الرابعة وترأسها، بعد ١٩٤٦ انسحب من الساحة السياسية ليعود إليها إثر انقلاب ١٩٥٨/٠٥/١٣م ليشكل الجمهورية الخامسة، واستمر في الحكم إلى سنة ١٩٦٩ وتوفي سنة ١٩٧٠م.

(٤٩) **ماكس لوجان**: سياسي فرنسي عين وزيرا للصحراء (جوان ١٩٥٧-جانفي (يناير) ١٩٥٩م) وهو عضو الفرع الفرنسي الأممي الاشتراكي(s.f.i.o) كان يشغل منصب كاتب دولة في القوات المسلحة وذلك منذ ١٩٥٧م وعرف بمواقفه العدوانية وجرائمه النكراء اتجاه الجزائريين ومن بين دوره المخزي في عملية اختطاف الطائرة، عضو في اللجنة المكلفة بدعم إسرائيل في العدوان الثلاثي.

(٥٠) العمالتين هما، الساورة والواحات ويمثلان الصحراء، أما الشمال فقد كان مقسما إلى ثلاثة عمالات، وهي عمالة الجزائر، قسنطينة، وهران.

(٥١) **لويس جوكس**: سياسي فرنسي ولد سنة ١٩٠١، تولى منصب مدير عام بالخارجية سنة ١٩٤٦-١٩٥٢، أمين عام لوزارة الخارجية ١٩٦٠، وزير للتربية دولة مكلف بالشؤون الجزائرية ١٩٦٠-١٩٦١، ثم وزير الصحراء ١٩٦٢ وترأس الوفد الفرنسي خلال مفاوضات إيفيان.

(٥٢) تضم إضافة إلى الجزائر كل من النيجر مالي تشاد موريتانيا.

(53)Journal Officiel de la République Française, du 11 janvier 1958, p8738.

(٥٤) عبد السلام بوشارب : مرجع سابق، ص١٤٣.

(٥٥) تعرض قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية إلى عدة تعديلات جوهرية مست كافة المجالات الحيوية. يُنظر: محمد بن دارة: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ١٩٥٢-١٩٦٢م**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر١٩٩٨-١٩٩٩، ص٧٦.

(٥٦) **ميشار دوبريه**: سياسي فرنسي شغل وزير أول مكلف لملف الصحراء، ولد سنة ١٩١٢م، من أبرز الشخصيات الداعية لفكرة الجزائر فرنسية، أصدر دوريةle courrière de la colère.

(٥٧) **الحاج باي آخموخ**: كبير زعماء التوارق بتمنراست وقف في وجه المخططات الفرنسية لفصل الصحراء.

(٥٨) **حمزة بوبكر**: هو شخصية دينية وعلمية من ناحية البيض، عرف بموالاته للاستعمار، وقد استخدمه لكسب تأييد الوجهاء والأعيان الصحراويين لإقامة دولة صحراوية، اشتغل أستاذ للغة العربية في ثانوية بيجو سابقًا الأمير عبد القادر حاليًا بالجزائر العاصمة، وعين عميدًا في مسجد باريس بعد الاستقلال، مما يؤثر له ترجمته لمعاني القرآن الكريم للفرنسية، وهو والد دليل بوبكر عميد مسجد باريس حاليًا.

(٥٩) الاجتماع الأول كان بالأغواط، والثاني ببلوغين ضواحي العاصمة، وحاول إغرائهم وتخويفهم لكن الوجهاء والأعيان رفضوا أي تجزئة للوطن.

(٦٠) المجاهد: **مناورات في الصحراء**، عدد (١١٣)، في١٩٦٢/٠١/٢٢م، ج٤، طبعة خاصةً ٢٠٠٧م، ص٠٣.

(٦١) **إبراهيم عمر بيوض**: ولد بالقرارة سنة ١٨٩٩م، حفظ القرآن الكريم وأخذ مبادئ الفقه عن مشايخها عرف بالفطنة والذكاء منذ صغره، كان ينوب شيخه عند غيابه، سنة ١٩٢١م أخذ إلى التجنيد الإجباري، سنة ١٩٤٠م رئيس مجلس العزابة، قام بشرح عدة كتب شارك في تأسيس جمعية العلماء ١٩٣١، أسس جمعية الحياة بالقرارة، توفي في ١٩٨٠/٠١/١٤م ودفن في القرارة ولاية غرداية. لمعرفة المزيد عن سيرة الشيخ المذكور رحمه الله، راجع: محمد صالح ناصر: **في رحاب القرآن، الإمام الشيخ بيوض، (المهرجان والتأبين)**، نشر جمعية التراث، العطف، غرداية، ١٩٨٩. محمد ناصر بوحجام: **الشيخ بيوض والعمل السياسي**، المطبعة العربية، غرداية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م جمعية الحياة: **الملتقى الأول لفكر الإمام الشيخ بيوض**، نشر جمعية التراث، القرارة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. محمد علي دبوز: **أعلام الإصلاح في الجزائر**، الأجزاء ١-٥، مطبعة البعث، قسنطينة، ١٩٧٦-١٩٨٢م.

(٦٢) كان الاجتماع في مقر رئيس الدائرة كلانكلاش وحضره رئيس بلدية غرداية مع جمع من أعيان ووجهاء المنطقة منهم الميزابيون والشعانبة والمخالف وغيرهم.

(٦٣) إبراهيم بيوض: **أعمالي في الثورة**، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة ١٩٩٠م، ص٣٢،٦٤.

(64)Centre de documentation et d'archives de le wilaya de ouaragla; B62: traduction de l'alloction prononcée le 01/02/1959.

(٦٥) عبد السلام بوشارب: المرجع السابق، ص ١٤١.

(٦٦) المرجع نفسه، ص١٤٣.

(٦٧) محمد الميلي: المرجع السابق، ص١٦١.

(٦٨) مقاطعة في كونغو، استقلت بمقتضى قانون مشروع بلجيكي لتقسيم المستعمرات.

(٦٩) المجاهد: **مناورات في الصحراء**، مرجع سابق، عدد١١٣، ص٠٥.

(٧٠) لمعرفة جوانب من ممارسات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجنوب الجزائري، راجع: دراسة الأستاذ الباحث بن عمر الحاج موسى، والموسومة بـ: **السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر ١٩٥٢-١٩٦٢م**، سلسلة بحوث منهجية مختارة، جمعية التراث، القرارة- غرداية ع: ٧ 1426هـ/٢٠٠٥م، ص335 .

(٧١) عبد السلام بوشارب: المرجع السابق، ص١٤١.

(٧٢) محمد العيد مطمر: **حامي الصحراء أحمد عبد الرزاق سي الحواس**، دار الهدى عين مليلة الجزائر، ١٩٩٠م، ص١٢٢.

(٧٣) راجع: بن عمر الحاج موسى: **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، وزارة الثقافة، الجزائر٢٠٠٨م

(٧٤) خامس سامية وآخرون: **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، دراسات وبحوث الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ورقلة، ص٦١.

(٧٥) بن عمر الحاج موسى: **بترول الصحراء**...، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٧٦) بشار قويدر: **استراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات ديغول**، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، عدد خاص بالملتقى الوطني الأول بورقلة، حول فصل

الصحراء في السياسة الاستعمارية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، ص١٣٨-١٣٩.

(٧٧) الجنرال ديغول، **مذكرات الأمل- التجديد ١٩٥٨- ١٩٦٢م**، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، ط١،بيروت منشورات عويدات ١٩٧١م، ص١٢٦.

(٧٨) خامس سامية وآخرون: مرجع سابق، ص٥٨-٥٩.

(٧٩) المجاهد: **(الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء)**، مصدر سابق، ع ١٠٢، ص٨-٩.

(٨٠) المجاهد: (الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء)، مصدر سابق، ع ١٠٢، ص٨-٩.

(٨١) الحاج موسى بن عمر: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ١٩٤٥، ١٩٦٢**، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجيستير معهد التاريخ، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص١٨.

(٨٢) هي مكاتب خاصة بمراقبة الأهالي وممارسة التعذيب والاستنطاق ومتابعة المشبوهين، بلغ عددها بالجنوب (٤٢) مصلحة يعمل بها (٢٠) ضابط.

(٨٣) الحاج موسى بن عمر: **السياسة الفرنسية في الصحراء**..، المرجع السابق، ص١٩.

(٨٤) الحاج موسى بن عمر: **بترول الصحراء بين حسابات**...، المرجع السابق، ص٢١٢.

(٨٥) عمار منصوري: **التجارب النووية**، دار هومه، الأبيار، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

(٨٦) محمد قنطاري: مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٨٧) الغالي الغربي: السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، مرجع سابق، ص٢٦٧.

(٨٨) المنظمة الوطنية للمجاهدين: **تقرير حول أحداث الثورة بولاية غرداية**، مرجع سابق، ص١٦.

(٨٩) مسعود كواتي: مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٩٠) الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ٢٦٧- ٢٦٨.

(٩١) مسعود كواتي: مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٩٢) الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٩٣) مسعود كواتي: مرجع سابق، ص ١٥١.

(٩٤) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص ٦٤.

(٩٥) الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٩٦) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص٦٢.

(٩٧) مسعود كواتي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٩٨) كما جاءت مظاهرات ٢٧ فبراير ١٩٦٢م بورقلة أيضًا تنديدًا بسياسة الجنرال ديغول الرامية لفصل الصحراء، وهي المظاهرة التي انطلقت زوال يوم السبت ٢٧ فبراير الموافق ٢٣ من شهر رمضان ١٣٨١ هجرية من قصر ورقلة بالقرب من سوق الأحد بناءً على نص الرسالة الموجهة إلى شيوخ البلديات بورقلة، والتي حررها المجاهد محمد شنوفي المسؤول التاريخي بالولاية السادسة التاريخية من منزل المجاهد الحاج بومادة بحي بني ثور.

(٩٩) راجع: محمد شنوفي (**شهادة ضابط بالولاية السادسة التاريخية**)، ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول بورقلة حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر١٩٩٨م.

(١٠٠) الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ٢٧١.

(١٠١) سامية خامس وآخرون، مرجع سابق، ص ٦٧.

(١٠٢) أحمد حمدي: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، مرجع سابق، ص ٠٥.

(١٠٣) بن يوسف بن خده: **اتفاقيات ايفيان**، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،١٩٨٧م، ص١٩-٢٠.

(١٠٤) محمد الأمين بلغيث: **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: أسلوب جديد للحرب النفسية ضد الثورة**، في مجلة المصادر، العدد الرابع، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤،الجزائر ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص١٢٢-١٢٣.

(١٠٥) بن يوسف بن خده: مرجع سابق، ص٢٠-٢٢. رضا مالك: **مفاوضات إيفيان أو ...المسيرة الوطنية نحو يوم النصر)**، في مجلة المصادر، عدد٠٥، الجزائر، ٢٠٠١م، ص ٢٣-٢٤.

(١٠٦) محمد الأمين بلغيث،: مرجع سابق، ص١٢٣.

(١٠٧) فوزي عبد الحميد: **ديغول في الميزان**، مرجع سابق، ص ص١٠١-١٠٢.

(108) Olivier Long: le dossier secret des Accords d'Evian .Alger .O.P.U.1987 ; p87-89.

(109) Op. Cit; p93-94.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

حدود مصر الشرقية في عصر النفوذ البريطاني
(١٨٨٢ – ١٩٤٩)

نسمة سيف الإسلام سعد
باحثة دكتوراه في التاريخ الحديث
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية

مُلَخّصْ

تقع شبه جزيرة سيناء بين خليجي البحر الأحمر، إلي شرقي دلتا النيل، وشمال غربي بلاد العرب، وإلي الغرب والجنوبي الغربي لشرقي الأردن وفلسطين وسوريا (بلاد الشام)، أي أنها بمثابة نقطة اتصال بين الجنوب الغربي لقارة أسيا والشمال الغربي لقارة أسيا والشمال الشرقي لقارة أفريقيا، مما يعطي هذه المنطقة محصلة هائلة من الثروات الطبيعية فضلاً عن اعتبارها من أهم مناطق العبور الدولية منذ أقدم العصور. وسيناء من الناحية البشرية أكثر اتساعًا وشمولاً من شبه جزيرة فهي حلقة الاتصال بين جزيرة العرب والشام ووادي النيل، وسيناء باعتبارها البوابة الشرقية لمصر كانت الشاهد التاريخي لمرور الغزاة الذين تطلعوا لاحتلال مصر، بالإضافة إلي أنها شهدت العديد من الأزمات على الحدود الناتجة عن الأطماع في السيطرة عليها للإحكام السيطرة على قلب منطقة الشرق الأوسط. ويناقش هذا البحث أهم الأزمات التي شهدتها الحدود الشرقية لمصر بداية من فترة الاحتلال البريطاني وحتي سنة ١٩٤٩ حيث أنها كانت من أكثر الفترات زمنيًا التي شهدت أزمات حدودية كان لها تأثير عالمي بداية من رغبة الاحتلال البريطاني في السيطرة على الحدود الشرقية لضمان السيطرة على المنطقة العربية بأكملها مرورًا بالحربين العالميتين وانتهاءً باحتلال إسرائيل قرية أم الرشراش وتحويلها إلي ميناء إيلات.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٢ يناير ٢٠١٥
تاريخ قبـول النشـر: ١١ أغسطس ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

تاريخ مصر الحديث، الدولة العثمانية، الاحتلال البريطاني، أزمة طابا، شبة جزيرة سيناء

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

نسمة سيف الإسلام سعد. "حدود مصر الشرقية في عصر النفوذ البريطاني (١٨٨٢ – ١٩٤٩)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٩٨ – ١٠٩.

مُقَدِّمَةُ

الحدود لغويًا هي "الفاصل بين شيئين يخلف إحداهما عن الأخر حتي لا يختلط إحداهما بالأخر أو يتعدى أحدهما على الأخر"، فكلمة الحد تعني الفاصل، وفي الجغرافيا السياسية يتم استخدام مصطلح الحدود للدلالة على الإطار المكاني لسيطرة الدولة وتمارس في هذا الإطار سيادتها ومن أهم مظاهرها حقوق الانتفاع والاستغلال لهذا الإطار المكاني، مما أدى إلي تباين وتنوع المشاكل حول الحدود والعوامل المحركة لها.[١] وبمرور الزمن وتطور الأحداث يمكن القول بأنه حدثت تطورات كبيرة لمفهوم "الحد الدولي" بوصفه خطًا يقوم على تعيين نطاق السيادة للدولة

وتتبدل مهام ووظائف الخط الدولي باختلاف الموقع والعلاقات بين الدول، إلا أن ظهور المصطلح بمعناه الحديث كان وليد مجموعة من التطورات الاجتماعية والسياسية والفنية المتصلة بتطور العمران البشري وظهور التجمعات والكيانات المنظمة في شكل ما يعرف بالدولة القومية،[٢] والجدير بالذكر؛ أنه كثيرًا ما تثور المشكلات وتنشأ المنازعات بين دولتين أو أكثر على الحدود بينهما، وتتعدد صور وأسباب هذا النزاع الحدودي فأحيانًا ما يثور النزاع عند محاولة ترسيم خط الحدود على الطبيعة تطبيقًا لاتفاقية سبق توقيعها بين الأطراف المتنازعة وكان التحديد غير دقيق في صياغته وأحيانًا أخري ينشأ النزاع الحدودي عندما تطمع دولة قوية في أراضي دولة أخرى ضعيفة وتقوم باحتلالها،

وكذلك من الممكن أن ينشأ النزاع الحدودي بدافع اقتصادي مع توافر بعض الموارد الاقتصادية الهامة في منطقة الحدود.

تمهيد: (أهمية الحدود الشرقية المصرية)

تحتل الحدود الشرقية المصرية مكان الصدارة بين حدود مصر الدولية على مختلف الجهات ولعل هذه الأهمية تنبع من أهميتها التاريخية وكونها الحد الوحيد لمصر- حاليًا- مع دولة غير عربية، هذا بالإضافة إلي أن الخطر على أمن مصر تاريخيًا كان يأتي في معظمه من الشرق وثبت ذلك وترسخ بعد أن أصبحت هذه الحدود تفصل بين مصر وإسرائيل واندلاع الصراع العربي الإسرائيلي.[٣] وأهمية الحدود الشرقية لمصر لا تقتصر على الشريط الحدودي فحسب وإنما تشمل شبة جزيرة سيناء بأكملها فعلى الرغم من أن المصريين القدماء أطلقوا عليها (بلاد الجدب والعراء)، واليونان والرومان (الصخرية)، وعرفت في التوراة باسم (حوريب) أي الخراب حيث تنتشر الجبال الصخرية والرمال والسهول المجدبة وقلة الأمطار،[٤] أما كلمة الطور التي كانت تطلق على سيناء في المصادر العربية فهي كلمة أراميه تعني القمر وهذا يعني أن طور سيناء تعني "جبل القمر"،[٥] أما الاسم "سيناء" فهو مشتق من اسم إله القمر لدي الساميين الذي عُرف باسم "سين" على اعتبار ما كان للقمر من أهمية أثناء السير ليلاً في سيناء،[٦] إلا أنها لها أهمية دولية كبري جعلت منها أحدي مناطق النزاعات الحدودية الأكثر اشتعالاً في منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث، وقبل أن نستعرض هذه الأهمية يجب أن نتعرف على حدود مصر بصفة عامة قبل الحكم العثماني لمصر، فنجد وصف أحد وصف مشاهير الجغرافيين والمؤرخين العرب وهو (المليك أبو الفدا) الذي كتب فيما بين عامي ١٢٧٤ و١٣٣٢ يصف الحدود الشرقية لمصر: "إن مصر محددة من الشرق من نقطة تبدأ عند بحر القلزم (البحر الأحمر) في مواجهة أسوان إلي عيذاب قصير قلزم (السويس الحالية) إلي صحراء المتاهة، ثم تتجه إلي البحر المتوسط عند رفح العريش".[٧]

وفي وصف آخر لمحمد بن أبي الفتح الصوفي الشافعي "فمصر لها حدود أربع، القبلي إلى عيذاب على الجنادل إلى جبال عَدَن وصحراء الحبْشة، والشرقي إلى بحر القلزم والسويس إلى أطراف بلاد الشام والحد الشمالي وتسمية أهل مصر البحري إلى الزُّ◌َ◌َعقة والعريش على الساحل والحد الغربي على الإسكندرية والواحات ويلتقي أخره بالحد القبلي"،[٨] وفي العصر العثماني نجد أنه كانت لسيناء بصفة عامة أهمية كبيرة حيث دخلت القوات العثمانية إلى مصر عبر سيناء مما دفع السلطان العثماني سليم الأول أن يولي المنشآت العسكرية في سيناء عناية خاصة لأهميتها الاستراتيجية فبني قلعة العريش ورمم قلعة النخل، فضلاً عن الاهتمام بالطريق البري لتأمين طريق أمن للحج والتجارة بين مصر والشام.[٩]

وكان لموقع سيناء بصفة عامة وحدودها بصفة خاصة أهمية كبرى لوقوعها على طريق الهند حتى قبل شق طريق الهند حتى قبل شق قناة السويس والاحتلال البريطاني لمصر، فعند مجيء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) كان نابليون يرغب في إنشاء معاقل عسكرية فرنسية فيما وراء صحراء سيناء بهدف التصدي للقوات العثمانية، فمدينة العريش[١٠] وقلعتها أكبر قاعدة متقدمة على الحدود الشرقية للأراضي المصرية[١١]، ومنذ مجيء الحملة الفرنسية على مصر تأكد لبريطانيا أهمية هذه المنطقة لحماية الطريق الذي تسلكه لمصالحها في الهند، وهذا ما دفعها إلى مساعدة الدولة العثمانية للقضاء على محمد علي باشا (١٨٠٥ – ١٨٤٨م) عندما شعرت بإمكانية تهديده لمصالحها في الشرق[١٢]، فنجد أنه لما تولى محمد علي باشا حكم مصر سنة ١٨٠٥ كانت سيناء ضمن الأراضي المصرية وأتخذ منها معبرًا لحملته على سوريا بقيادة إبراهيم باشا الذي قام قبل قيامه بالحملة بترميم بئر قطية وبئر العبد والعريش وخان يونس ثم غزة، وكذلك أنشأ بريدًا على الجمال عبر سيناء جعل له عدة محطات حتى غزة.[١٣]

وفي عهد محمد علي أيضًا زار سيناء الرحالة "بوخارت" وكتب عن هذه الرحلة كما أرسل محمد على مهندسًا فرنسيًا يسمي "المسيو ليان" إلى بلاد الطور لدراستها ورسم خريطتها وسمى نفسه عبد الحق[١٤]،وتم إنشاء محافظة العريش سنة ١٨١٠ ضمن التشكيلات الإدارية التي وضعت في هذا العام والتي كانت تمثل أول شكل إداري منظم في سيناء في العصر الحديث ولها اختصاصات وحدود إدارية وقوة نظامية لحماية الأمن داخل المدينة، ولكن بعد انتصار محمد علي الكبير في موقعة نزيب (أو نصبين) سنة ١٨٣٩ على الجيوش العثمانية ووصوله على أبواب القسطنطينية، تم إجباره بتحالف الدول الكبرى والدولة العثمانية على التراجع إلى حدود مصر التي تقررت في معاهدة لندن وأبلغ رسميًا لمحمد على بفرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ حيث ثبته السلطان محمود الثاني على ولاية مصر بالحدود المرسومة على الخريطة التي أرسلت إليه.[١٥]

والجدير بالذكر؛ أن كافة الشواهد تؤكد على أن مصر قد أدارت سيناء منذ القدم، وأيضًا مراكز الحجاز التي امتلكها محمد علي في مقابل انقاذه شبه الجزيرة للسلطان وذلك بقضائه على الثورة الوهابية التي أشعلها سعود، وقد تمكن إبراهيم باشا بن محمد علي من اتمام المهمة في سنة ١٨١٨، وقد استمر خلفاء محمد علي يديرون تلك الأراضي دون مشكلة حتى تولى الخديوي عباس حلمي الثاني، والأدلة واضحة تمامًا على ذلك في دار المحفوظات المصرية[١٦]، وتوالى خلفاء محمد علي في مصر واستمر الاهتمام بالحدود الشرقية بصفة خاصة وسيناء بصفة عامة فعندما خلف عباس باشا (١٨٤٨-١٨٥٤) إبراهيم باشا قام بزيارة سيناء وأمر بتمهيد الطريق في مدينة الطور ولاقت سيناء اهتمامًا من الناحية السياحية، فتم بناء قرب الطور حمامًا كبريتيًا كما مهد الطريق من دير سانت كاترين إلى قمة جبل موسي لتسهيل حركة السياح،

وشرع في بناء قصر على جبل "طلعة " غربي جبل موسي ومد طريق العربات من مدينة الطور إلى القصر، ولكنة توفي قبل استكمال هذه الأعمال،[١٧] ثم خلفه سعيد باشا الذي أمر ببناء محجر الطور سنة ١٨٥٨ بهدف التأكد من سلامة الحجاج، ثم جاء من بعده إسماعيل باشا الذي أمر بإرسال لجنة علمية للتنقيب عن المعادن في بلاد الطور[١٨]، وكذلك تم في عهد إسماعيل باشا مدينة القنطرة في شرق القناه على طريق العريش[١٩]، وفي عهد الخديوي توفيق استمر الاهتمام بسيناء والحدود الشرقية، ومن ذلك على سبيل المثال؛ الترميمات والإصلاحات التي تمت لقلعة العريش في عهد وزارة محمود سامي البارودي سنة ١٨٨٢ واتخاذ إجراءات تأمين الحدود من وباء الكوليرا الذي انتشر في الأراضي الحجازية أثناء موسم الحج سنة ١٨٨٤[٢٠]، فضلاً عن تغير طريق الحج المصري سنة ١٨٨٤ من سيناء واتخاذه طريق البحر الأحمر إلى جده مما أدى إلى راحة الحجاج من الشدائد والأخطار في الطريق البري،[٢١] فعلى الرغم من ما تم به من إصلاحات كان طريقًا يصعب السير فيها ويقسو الجو ويقل الرعي والمراعي.[٢٢]

وعلى مدار القرن التاسع عشر كانت شبه جزيرة سيناء والحدود الشرقية لمصر من المناطق التي اهتم الرحالة الأوروبيين بوصفها فقد جذب دير سانت كاترين الرحالة لزيارة هذه المنطقة وقدموا وصفًا لها فعلى سبيل المثال أكد "بيلون" أن الحجاج المسيحين يحرصون بعد أداء فريضة الحج على زيارة سانت كاترين واهتم "بيرتون" بالحديث عن أهم القبائل التي سكنت سيناء فذكر منها الصوالحة والعليقات ولفت انتباه القلاع التي أقيمت لحماية الحجاج ولاسيما قلعة العجرود وكانت من منازل الحج المصري وقد بني فيها حصنان ورممت في العصر العثماني كما قدم الرحالة وصفًا تفصيليًا عن ثروة سيناء النباتية وأهم الأعشاب فيها.[٢٣]

ونجد مما سبق؛ أن مشاكل الحدود الشرقية لمصر لها جذورها منذ مطلع العصر الحديث، فهي قضية الماضي والحاضر، فمن هذا المنطلق تأتي أهمية الدراسة التي سوف تستعرض أهم الأطماع في الحدود الشرقية المصرية بصفة خاصة وشبه جزيرة سيناء بصفة عامة وما نتج عن هذه الأطماع من أزمات مختلفة لها نتائجها حتي الأن، بالإضافة إلى أن فترة الدراسة لم تتوقف فيها النزاعات بين مصر والقوي الخارجية التي لها أطماع في هذه المنطقة سواء (الدولة العثمانية أو الاحتلال البريطاني أو الكيان الصهيوني).

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحدود الشرقية من (١٨٨٢- ١٩٤٩) بصفة خاصة وسيناء بصفة عامة ومن بينها عطية حسين أفندي: سيناء والحدود الشرقية لمصر دراسة قانونية سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٧، ومجموعة كتابات الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ومن بينها على سبيل المثال الأصول التاريخية لمسألة طابا.

تناولنا فيما سبق مدي أهمية الحدود الشرقية لمصر بصفة خاصة وشبة جزيرة سيناء بصفة عامة، فعبر العصور الزمنية المختلفة كان لموقع للحدود الشرقية لمصر العامل الأكبر والأهم في جذب الأطماع إليها وهذه الأطماع الاستعمارية كان المفتاح لتحقيقها هو السيطرة على حدود مصر الشرقية، وخلال فترة الدراسة تقاسم الأطماع في الحدود الشرقية المصرية ثلاثة أطراف هي الدولة العثمانية والأطماع الصهيونية بالإضافة إلى الاحتلال البريطاني الذي كلن يبرز دوره مع كل أزمة على الحدود.

أولاً: أطماع الدولة العثمانية في الحدود الشرقية المصرية

١/١- أزمة فرمان ١٨٩٢م:

بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ كان حق الباب العالي في إصدار فرمان تولية خديوي مصر الجديد من الرموز المتبقية للسيادة العثمانية على مصر وقد أراد السلطان العثماني (عبد الحميد) أن يقوم بتفعيل هذا الرمز في محاولة لاستعادة السيطرة على مصر وكانت وسيلته في تحقيق هذا الأمر شبه جزيرة سيناء والحدود الشرقية لمصر واستغل وفاة الخديوي توفيق في (٨ يناير ١٨٩٢) وتولية الخديوي عباس حلمي الثاني لتنفيذ هذا المخطط فقد تضمن فرمان التولية الخاص به في (١٧ يناير ١٨٩٢) أن تكون الحدود المصرية طبقًا للخريطة المرفقة بفرمان ١٨٤١ والذي لم يكن موضع للتطبيق في أي وقت،[٢٤] فبناء على هذا الفرمان يتم حرمان مصر من إدارة المراكز الحصينة شرق خليج العقبة وشبة جزيرة سيناء بما فيها طابا[٢٥]، وذلك على الرغم من اعتراف الدولة العثمانية بحقوق الخديوي عباس في الحكم عقب وفاة الخديوي توفيق مباشرة[٢٦] والحدود المصرية بناءً على هذا ستصبح خطًا مستقيمًا ممتدًا من رفح على نحو ٢٨ ميلاً من العريش إلى جنوب قلعة الوجه فأدخلت به سيناء كلها وقلاع العقبة وضبا والمويلح، وهذا يدل على أن مصر كانت تدير هذه القلاع وتحميها قبل فرمان ١٨٤١ ثم قامت بتسليم القلاع الحجازية من الوجه إلى العقبة إلى الدولة العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ لذلك عندما جاء فرمان الخديوي عباس حلمي الثاني بهذه الصورة قامت مصر تطالب بحقوقها وساندتها سلطات الاحتلال البريطاني.[٢٧]

وفي دفاع الدولة العثمانية عن الفرمان استخدمت طريق الحج واظهرت مدي خطورة أن يبقي طريق الحج الإسلامي في يد السيطرة البريطانية وأما عن أهم دوافع الدولة العثمانية في إصدار الفرمان فكانت إنها رات أن مركز بريطانيا في مصر كان ضعيفًا حيث كانت تلاقي مقاومة دولية من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا ومقاومة شعبية من المصريين الرافضين للاحتلال وفي الوقت نفسه كانت مصر لاتزال تحت السيادة العثمانية مما شجعها على استصدار الفرمان بهذه الصورة.[٢٨] وأما عن الدوافع

البريطانية لرفض الفرمان ومساندة موقف مصر الرافض له أن بريطانية قد وجدت الدولة العثمانية ستقترب بصورة كبيرة من قناة السويس الأمر الذي سوف يهدد شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية في المنطقة كما أن السير افلين بارنج –اللورد كرومر– فيما بعد خشي أن تتمكن الدولة العثمانية تتمكن بهذا الاقتراب من إثارة المشاكل السياسية في مصر، ولذلك استقر رأي بريطانيا اتخاذ موقفًا صلبًا تجاه هذا الأمر وأوعز اللورد كرومر للخديوي عباس بعدم تلاوة الفرمان حتي يأتي تصديق من الباب العالي بإعادة شبة جزيرة سيناء إلى مصر التي حاولت أن تسلخها منها وتضمها إلى ولاية الحجاز[٢٩]، مما أدى إلى تفجر أزمة كبري من (يناير إلى أبريل) سنة ١٨٩٢.

وأما عن موقف الخديوي عباس حلمي الثاني من الأزمة فنجد إنه كان يؤيد الموقف البريطاني بشكل كامل فنجد أنه نظرًا لأن الأزمة قد بدأت في بداية توليه الحكم فقد كان في حاجه للدعم في مشكلة بهذا القدر من الخطورة كذلك حاول العثمانيون التدخل في الشئون المصرية منذ الأيام الأولي للخديوي[٣٠]، في الوقت الذي حاول فيه اللورد كرومر إرضاء الخديوي بعدم تعيين مجلس وصاية لعدم بلوغه سن الرشد بالسنيين الميلادية.[٣١]

واستمرت الأزمة حتي ورد تلغراف جواد باشا الصدر الأعظم المؤرخ في ٨ أبريل ١٨٩٢ بجعل سيناء تحت الإدارة المصرية فقد جاء بها "أما من جهة شبة جزيرة سيناء فهي باقية على حالتها، وتكون بمعرفة الخديوية المصرية التي كانت مدارة بها في عهد جدكم إسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا، أما الأراضي التي تقع في الوجه والعقبة فقد ضمت إلى ولاية الحجاز نظرًا لأنها لم تعد في طريق المحمل المصري الشريف"[٣٢]، وتم اعتبار البرقية استكمالاً لفرمان تولية الخديوي عباس حلمي الثاني وأعقب البرقية قيام اللورد كرومر في ١٣ أبريل عام ١٨٩٢ بإرسال مذكرة إلى تيغران باشا وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت حتي يمكن تجنب أي سوء فهم لمعني البرقية وأبلغه فيها اللورد كرومر أنه لا يمكن حدوث أي تغيير في العلاقات بين مصر والباب العالي دون موافقة الحكومة البريطانية وأضاف "أن تلغراف الصدر الأعظم الذي تكرمتم بإبلاغه إلى يُعَدّ جليًا أن شبه جزيرة سيناء أي الأراضي المحددة شرقًا بخط متجه إلى الجنوب الشرقي من نقطة قرب العريش إلى رأس خليج العقبة تستمر تحت الإدارة المصرية وتكون قلعة العقبة الواقعة شرق الخط المذكور جزءًا من ولاية الحجاز"، فيتضح من ذلك أن الحد الجنوبي من الحدود الشرقية للأراضي المصرية هو العقبة فيما عدا القلعة التي عليها، كما تم الاعتراف برفح التي تقع شرق العريش بمسافة قصيرة كحد شمالي، وقد تم إرسال نسخة من تلك المذكرة ومعها رسالة أخرى خاصة بفرمان التولية ونسخة من برقية الصدر الأعظم إلى السفير البريطاني في استنبول،[٣٣] وأرسل تيجران باشا الرد على خطاب اللورد كرومر مرفقًا به نسخة فرمان تولية الخديوي توفيق الذي كان ينص حقوق مصر في شبة جزيرة سيناء فقد نص على "أن جلالة السلطان يسند إلى سمو الديوي خديوية مصر كما هي مؤلفة من حدودها القديمة والأراضي الملحقة بها".[٣٤]

وكان من أهداف بريطانيا أثناء الأزمة إعطاء الأزمة أبعاد دواية وعدم اعتبارها مجرد خلاف بين السلطان العثماني ونائبة في ولاية مصر وكذلك اعتبرت الموقف العثماني خرق لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التي ضمنتها الدول الأوروبية، ونتيجة لذلك عقد قنصلا فرنسا وروسيا اجتماعات مع الخديوي ووزير الخارجية المصري واقترحوا أن تترك مصر سيناء للدولة العثمانية في مقابل أن يُسمح لمصر بتقوية جيشها إلى حد يكفي صون حدودها، ولكن تم رفض الاقتراح سواء من الجانب المصري أو بريطانيا[٣٥]، وبعد انتهاء الأزمة قام اللورد كرومر بإرسال نسخًا من الفرمان والبرقية وخطابه إلى وزير الخارجية المصري إلى مختلف الدوال الأوروبية وإلى ممثلي فرنسا وروسيا في القاهرة، كان رد وكيل قنصل فرنسا العام في القاهرة المسيو (ريفرسو) في ١٤ أبريل بأن "حكومة الجمهورية كلفت سفيرها لدى الباب العالي باعتماد هذين الأمرين الشاهنين "ورد القنصل الروسي (كوياندر) في اليوم نفسه أيضًا بأن "سفير جلالة الإمبراطور بالإستانة أعتمد فحوى هذين المحررين باسم الحكومة الإمبراطورية".[٣٦]

والحصاد النهائي لهذه الأزمة أنه تم وضع الركيزة الأولى لبناء خط الحدود الشرقية المصرية في العصر الحديث، فقد تم تعين حدود مصر بخط يبدأ من شرق العريش بمسافة قصيرة باتجاه جنوبي شرقي إلى رأس خليج العقبة، وأنه قد تم الاعتماد في وقف ادعاءات الباب العالي لاقتطاع جانب من شبه جزيرة سيناء على الوضع القائم وهو وضع صنعه بالأساس الوجود المصري في كل شبه جزيرة سيناء[٣٧]، وفي سنة ١٨٩٨ قام الخديوي عباس بزيارة للعريش ووصل عند رفح وطلب من محافظ العريش أن يكتب تاريخ زيارته على العمود الذي في جهة مصر، وبالفعل تم نقش تاريخ الزيارة على العمود وكان لهذه الزيارة انعكاس على أزمة الحدود التي حدثت سنة ١٩٠٦.[٣٨]

٢/١- أزمة طابا سنة ١٩٠٦

(٢/١) ١- أهمية منطقة طابا:

تُعَدّ منطقة طابا من أهم نقاط الحدود المصرية وهي النقطة الفاصلة بين مصر وفلسطين وخلال القرن العشرين سواء في مطلعة شهدت طابا أزمات كبري مما يستلزم معه معرفة الموقع الجغرافي لطابا وطابا تقع على رأس خليج العقبة إلى الجنوب الغربي من أم الرشراش[٣٩]، وفي تقرير القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة إلى حكومته في لندن مع بداية سنة ١٩٠٦ جاء وصف طابا بأنها "نقطة تقع على الساحل الغربي لخليج العقبة على بعد خمسة أميال عن طريق البحر على رأس الخليج وهي تقع داخل الحدود المصرية بثلاثة أو أربعة أميال وطابا نقطة هامة لقرب الآبار منها كما إنها تتحكم في الممرات التي يمكن الدخول منها إلى سيناء كما إنها تتحكم في طريق غزة[٤٠]، وأما منطقة العقبة فهي منطقة تقع بأعلى الطرف الشمالي لخليج العقبة وهي

ملتقي لحدود عدد من الكيانات هي مصر والسعودية ثم شرق الأردن.[٤١]

(٢/١) ٢- أحداث الأزمة:

ترجع جذور الأزمة كما يروي اللورد كرومر في تقريره عن أزمة طابا سنة ١٩٠٦ إلى الاضطرابات التي شهدتها شبه جزيرة سيناء سنة ١٩٠٥ فقد قام البدو بغارات عديدة وقد تفاقمت الأمور بهذا الشكل بسبب التأخر في تنفيذ القانون أثناء النزاعات بين القبائل فنتيجة لذلك تم إرسال مستر (جينجز براملي) الذي يجيد التحدث باللغة العربية باللهجة البدوية كما أنه ملم تمامًا بعادات البدو لتسوية الخلافات القائمة، وبالفعل نجح في تسوية ما يقرب من أربعين قضية خلال فتره قصيرة[٤٢]، وأما عن أهم العوامل التي شجعت السلطان العثماني على المضي في الأزمة فنجد أنه خلال الفترة بين عامي (١٨٩٢ – ١٩٠٦) كانت الأوضاع في مصر والأوضاع الدولية بصفة عامة تسير لصالح الدولة العثمانية الأمر الذي حذا بالقائمين على السلطة فيها على العودة إلى إثارة مسألة خليج العقبة وسيناء من جديد فعلى الصعيد الداخلي في مصر فقد كانت الساحة معدة تمامًا لتحرك عثماني ضد الاحتلال البريطاني حيث شهدت تلك الفترة نمو الحزب الوطني بصورة كبيرة وكانت ميول زعيمه مصطفي باشا كامل موالية للسلطان العثماني والجامعة الإسلامية، وتنادي بهذه الميول جريدة الحزب (اللواء).

وعلى المستوي الإقليمي ازدادت في تلك الفترة عملية مد خطوط السكك الحديدية داخل الدولة العثمانية وكان من المخطط له المد من معان إلى العقبة وكان من المرغوب فيه ألا يهدد هذا الفرع أي خطر أجنبي قريب، لذلك كان المطلوب أن يتم زحزحة هذا الخط إلى اقصي ما يمكن غربًا[٤٣]، وكان هذا الخطر يتمثل في الوجود البريطاني في سيناء تبعًا لوجوده في مصر بالإضافة إلى ما وصل السلطات العثمانية من مساندة بريطانيا لثوار اليمن ضد الدولة العثمانية وكانت التقارير الصادرة من القاهرة إلى استنبول خلال صيف وخريف ١٩٠٥ كانت تؤكد على حدوث ذلك - على الرغم من نفي اللورد كرومر ذلك رسميًا في تقريره لعام ١٩٠٦- وعلى الصعيد الدولي نجد أن المانيا قد بدأت تظهر كقوة استعمارية منافسة للتحالف الاستعماري الفرنسي الإنجليزي[٤٤]، وتبدأ نذر الأزمة حين ظهر مقال في جريدة اللواء بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٠٥ نبه فيه كاتبه بأن "سلطات الاحتلال البريطاني تعدّ سيناء لأعمال حربية مهمة وابتدأت نظارة الحربية في أواسط سنة ١٩٠٥ في وضع تصميمات هذه الأعمال" وبعد ذلك في ١٧ ديسمبر من العام نفسه كتب والي سوريا إلى استنبول بأن الحكومة المصرية بالاشتراك مع سلطات الاحتلال قررت بناء ثكنات عسكرية في المنطقة فيما بين العقبة والقسيمة وفي المقابل قام المعتمد البريطاني بالاستعانة بالسير (براملي) وأرسله إلى شبة جزيرة سيناء للتحري عن مدى صحة التقارير التي وصلت إلى القاهرة عن نية السلطان العثماني مد فرع سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة.

وأما عن موقف السلطات المصرية، فقد تقدمت الحكومة بطلب إلى السلطان لتعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سيناء وسوريا، ولكن لم يحرك السلطان ساكنًا وبدلاً من الرد على مصر أرسل الباب العالي للسفارة البريطانية في استنبول في ١٢ يناير ١٩٠٦ رسالة يشكو فيها من أن ضابطًا انجليزيًا على رأس قوة من الجيش المصري قد أقامت معسكرًا بالقرب من العقبة على طريق غزة وأعلن عن نيته في إقامة مراكز حراسة بها وطالبت بسحب هذه القوة وفي اليوم نفسه أرسل السير (أوكونز) إلى القاهرة ليستعلم عن هذه الواقعة[٤٥]، ولكن جاءت التقارير التي أرسل يستعلم عنها اللورد كرومر لتؤكد قيام قوة عسكرية عثمانية باختراق منطقة رفح وقيامها بإزالة عمودي الحدود من مكانهما وتقدمت في الأراضي المصرية لمسافة وأقامت نقاطًا عسكرية وذكرت المقطم في عددها الصادر بتاريخ (٧ ابريل ١٩٠٦) أن الحكومة المصرية علمت ذلك من رسالة نشرها مدير مكتبها بالعريش بينما ذكرت الأهرام فيما بعد (١٩ يناير ١٩١٧) أن الذي كشف حادثة تغيير الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين هو نائب القنصل البريطاني في غزة، [٤٦] ويُذكر أيضًا أن المواطن أسعد أفندي عرفات هو الذي أبلغ السلطات بقيام الأتراك بخلع أعمدة الحدود[٤٧]، بالإضافة إلى إزالة أعمدة التلغراف المصرية واستبدالها بأعمدة تركية[٤٨]، وعندما اقترح الخديوي تشكيل لجنة مصرية تركية لتعيين الحدود ساند الفكرة الإنجليز وتقرر إيفاد أحمد شفيق باشا في ١١ أبريل سنة ١٩٠٦ ومعه ملف بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بمسألة طابا وقد وعد الصدر الأعظم بأن تجري الدولة العثمانية اللازم لإنهاء الأزمة.

أما موقف السفير الإنجليزي فإنه يعكس وجهة نظر حكومته في ضرورة إخلاء طابا أولاً من الجنود العثمانيين ثم البدء في التفاوض لتخطيط الحدود وعاد أحمد شفيق باشا إلى مصر صفر اليدين دون التوصل لحل المشكلة،[٤٩] وعندما رأت الحكومة البريطانية التعنت العثماني في مسألة تشكيل لجنة لوضع الحدود قررت تأمين المراكز المصرية على الحدود وبناءً على ذلك تم إرسال قوة مصرية صغيرة (تتكون من ٥٠ رجلاً يقودها الضابط المصري سعد بك رفعت) لمقابلة السير براملي الحدود واحتلال طابا بالإضافة إلى "نقب العقبة والقطّار" وعند وصول الحملة وجدت أن قوات تركيا قد سبقتها لاحتلال هذه النقاط ومنعًا لحدوث صدامات فقد صدرت الأوامر بتراجع الحملة المصرية على بعد أميال قليلة من جنوبي طابا ثم تطور الأمر أكثر عندما أرسل الصدر الأعظم برقيات شديدة اللهجة للخديوي وثم تقدم العثمانيين لاحتلال المزيد من المراكز ومنها نقب العقبة والقَطار وهما مركزان يتحكمان في الطريق بين السلاسل الساحلية وشبة جزيرة سيناء وكذلك وصول مزيد من الإمدادات العسكرية إلى العقبة.[٥٠]

وقد استمر التعنت العثماني خلال المفاوضات سواء مع الخديوي أو مع السفير البريطاني في الأستانة، فعلى سبيل المثال أعلن المجلس العسكري في استنبول الذي انعقد لبحث مسألة الحدود التركية - المصرية أن "الأرض موضع النزاع ليست من ضمن الأراضي الممنوحة لمصر بمقتضي الفرمانات واعتذر عن طرح مسألة الحدود"، وحتى عند محاولة حل الخديوي للأزمة وفقًا لفرمان ١٨٩٢ تم إرجاع تفسير الفرمان إلى أن سيناء لا تدخل ضمن الأراضي المصرية،[٥١] فعندما أرسل الخديوي عباس برسالة إلى الصدر الأعظم يحتج فيها على ما ورد فيها على التقارير العثمانية التي تذكر عدم أحقية مصر في سيناء بأكملها، كما ورد في البرقية أيضًا تأكيد الخديوي على أن برقية الصدر الأعظم جواد باشا في ٨ أبريل ١٨٩٢ وعلى أثر هذه البرقية وصل رد يفيد بأنه قد تم التصريح للإدارة المصرية بإنشاء نقاط حراسة عسكرية على طريق الحج بين العقبة والوجه، وبما أن هذه الأماكن لم تدخل في خريطة التحديد المصرية بالفرمان الصادر لمحمد علي باشا، فقد وُجد من الضرورة إعادة هذه المناطق لولاية الحجاز[٥٢]، مما دفع اللورد كرومر بأن يقوم بإقناع وزير الخارجية البريطاني ومجلس الوزراء بضرورة القيام بتصرف للحفاظ على مكانة بريطانيا وحماية المواصلات الإمبراطورية وكانت النتيجة توجيه إنذار صارم إلى الباب العالي.

وتذكر المصادر في مقر المعتمد البريطاني أنه كان من أشد المتحمسين للقيام بعمل عسكري ضد الدولة العثمانية باعتبار أن ذلك "سيعيد أمجاد الإمبراطورية البريطانية"[٥٣]، فرفع السير (اوكونوز) السفير البريطاني في الأستانة إنذارًا نهائيًا بتاريخ ٣ مايو إلى إجابة مطالب بريطانيا خلال عشرة أيام وهذه المطالب هي إخلاء طابا وعودة عساكر رفح إلى حدهم وإعادة عمودي الحدود في رفح إلى حدهما مع توجيه الأوامر إلى الأسطول بالتوجه نحو الدردنيل والاستيلاء على الجزر التي في الطريق الواحدة تلو الأخرى فكان ذلك بالإضافة إلى تخلي ألمانيا عن مساندتها على الرغم من أن المانيا كانت قد حرضت السلطان على المضي في الأزمة دافعًا لقبول بنود الإنذار وأمر السلطان بعودة عساكر رفح إلى مواقعهم وخروج العسكر العثماني من طابا وإعادة نصب أعمدة الحدود في أماكنها السابقة[٥٤]، وكان أول رد فعل عثماني تجاه الإنذار البريطاني أن أرسل السلطان العثماني مندوب له في اليوم التالي للإنذار إلى السفير البريطاني برسالة يؤكد فيها على احترامه لبرقية (٨ أبريل ١٨٩٢) وعلى الموافقة العثمانية لبنود الإنذار، وقد حاولت أن تحصل على اعتراف بريطاني بسيادة السلطان العثماني على مصر ولكنها لم تنجح[٥٥]، مما دفع بريطانيا إلى استمرار التلويح باستخدام القوة وصدرت الأوامر باستمرار بقاء الأسطول البريطاني في وضع الاستعداد لأي عمل متوقع[٥٦]، وبناء على هذا تم تشكيل لجنة تحديد الحدود وصدر أمر من الباب العالي إلى المندوبين العثمانيين في العقبة أن يتعاونوا مع مَنْ تنتدبهم مصر لتعيين الحدود.[٥٧]

وأما عن أهم العوامل الطبوغرافية التي اهتم بها كلاً من الجانب المصري والتركي، فنجد أن الجانب المصري قد تمسك بالخط المستقيم الذي يمتد باتجاه جنوبي شرقي من رفح إلى أم الرشراش لما وجده من اتفاقه مع خط تقسيم المياه، ولما وجده من توافر مصادر المياه قرب هذا الخط التي لو كانت واقعة في شرقه لمكنت الأتراك من حشد قواتهم للانقضاض على مصر، والجانب التركي قد سعي ما في وسعة الجهد للمشاركة في بعض مصادر هذه المياه غير أن الاعتبار الاستراتيجي الذي برزت أهميته بشكل أكبر من خلال التحركات التركية كان تأمين العقبة على الطرف الجنوبي من الخط الذي يتم تعليمه بحكم موقعها الحاكم على رأس الخليج، وبحكم أن بها مركزًا عسكريًا كبيرًا، وبحكم مشروعات مد فرع من خط سكة حديد الحجاز التي كانت قائمة عل قدم وساق والتي كان مقررًا أن يصل أحدها إلى العقبة قادمًا من معان[٥٨]، وعند توقيع الاتفاقية طالب المندوبون المصريون بتحرير الاتفاقية باللغة الفرنسية، بينما أصر الأتراك على تحريره باللغة التركية لكونها اللغة الرسمية للمراسلات الرسمية بين السلطان والخديوي، ومن ثَمَّ فقد تم تحرير النص التفاوضي باللغة التركية، ثم تُرجم من التركية إلى الإنجليزية بواسطة أعضاء الوفد المصري.[٥٩]

(٢/١) ٣- نتائج الأزمة:

كان للصحافة المصرية دورًا كبيرًا في اتساع أزمة طابا على الرغم من عدم اتخاذها موقف واحد في دعم أطراف الأزمة، فقد استنكر مصطفي كامل وجريدة اللواء بريطانيا، ودعا الإنجليز إلى الجلاء عن مصر بدلاً من التظاهر بالدفاع عن حقوقها، ودافعت اللواء عن موقف تركيا مراعاة للدين المشترك واعتقادًا أن موقف تركيا من الأزمة كان السبب فيه هو إحياء مناقشة المسألة المصرية من جديد لإجبار بريطانيا على الوفاء بعهودها في الجلاء عن مصر وساند موقف اللواء صحف (الأمة والظاهر والمؤيد). وأما الصحف المؤيدة للسياسة البريطانية فكانت تمثل موقف الساسة المؤيدين للاحتلال البريطاني وكان على رأس الصحف المؤيدة للاحتلال البريطاني (الوطن والمقطم)[٦٠]، وكان من الطبيعي أن تسجل المقطم تحركات بريطانيا أثناء الأزمة وتشيد بها وبضعف الحكومة التركية في المقابل ففي عددها الصادر بتاريخ (٨ مايو١٩٠٦) تذكر "أن بريطانيا قد تحركت والليث البريطاني إذا تحرك من عرينه لم يسهل لقاؤه ولا تسكينه"، وأيضًا أن "بريطانيا تساند مصر لأن مصر أقرب لها من تركيا ولأن بقاء طور سيناء بيد الحكومة المصرية نعمة لأهلها ورحمة ودخوله في يد الحكومة العثمانية عذاب لأهلها ونقمة"[٦١]، وأرجعت المقطم زيادة أعداد جيش الاحتلال في مصر أثناء الأزمة كان نتيجة تحريض الصحف الوطنية فكان ذلك بمثابة عقاب للأمة بأكملها وليس المحرضين فحسب، وبعد انتهاء الأزمة نشرت المقطم مقالات تشفيًا في اللواء نظرًا لتفوق الرأي البريطاني في الأزمة[٦٢]، ويقول أحمد لطفي السيد، رئيس تحرير الجريدة في هذا الصدد: أن "مسألة

العقبة ومواقف الصحافة تجاهها هو الذي دفعه إلى إنشاء جريدة مصرية حرة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص إلى تركيا أو إلى السلطتين الشرعية والفعلية في البلاد، ويرى اللورد كرومر في تقريره لسنة ١٩٠٦ أن موقف الصحف المصرية أثناء الأزمة يستوجب تقييد حرية الصحف قائلاً "إنها شوهت صورة السياسة البريطانية رغم وقوفها إلى جانب مصلحة مصر وبموافقة الخديوي وصورت هذه السياسة وكأنها غارة شعواء على رأس الديانة الإسلامية وصاحب السيادة على الأراضي المصرية وأفرغت كل جهدها في إثارة الأحقاد ولذلك فلا حرج على من يستنتج من هذه الأمور كلها وجوب تقيد حرية الصحف"، وتطور الأمر إلى الحد الذي دفع اللورد كرومر إلى استدعاء تعزيزات عسكرية بريطانية في أوائل مايو ١٩٠٦ لمواجهة تحريض الصحافة لمشاعر المصريين[٦٣]، وأما عن أهم أثار أزمة طابا وما يمكن أن نطلق عليه حصاد الأزمة فنجد أنه كان للأزمة نتائج كبيرة في مستقبل مصر فهي لم تنته بالاستسلام التركي أو بتعيين حدود مصر الشرقية فحسب فهذه الأزمة كانت من العوامل التي شجعت سلطات الاحتلال البريطاني على إعلان الحماية على مصر عقب دخول الدولة العثمانية في صفوف دول الوسط عام ١٩١٤ اثناء الحرب العالمية الأولي بعد أن مكنتها الأزمة من ضرب الحركة الوطنية في مصر بضرب الصحافة الوطنية وعلى رأسها جريدة اللواء عندما قامت بإحياء قانون المطبوعات الصادر في نوفمبر ١٨٨١ مرة أخري عام ١٩٠٩ وكان التبرير البريطاني وراء هذا القرار هو الموقف الذي اتخذته الصحافة أثناء الأزمة بالإضافة إلى قيام بريطانيا بتوجيه ضربة إلى الوجود العثماني في مصر بمحاولة إنهاء منصب المندوب السامي التركي في القاهرة نتيجة للموقف الذي اتخذه المندوب مختار باشا اثناء الأزمة بالإضافة اعتراف الحكومة العثمانية بحق الحكومة البريطانية في التدخل في شئون مصر وفي المفاوضات التي يجب أن تجري بين الحكومة العثمانية وبين الخديوي وعلى الصعيد الداخلي وقع على الشعب المصري عاتق مصروفات جيش الاحتلال بسبب زياته بمبلغ ٤٥ ألف جنيه[٦٤]، وحاولت بريطانيا ضرب التحالف الذي نشأ بين أعقاب الأزمة بين الخديوي عباس حلمي الثاني والحركة والوطنية سواء باستخدام القوة أو بمساندة القوي المتعاونة مع الاحتلال من كبار الملاك[٦٥]، بالإضافة إلى هذا أنه يرجع الفضل لحادثة طابا في شحن مشاعر الشعب المصري ضد بريطانيا وليس ضد تركيا فبريطانيا تعاملت مع مصر أثناء الأزمة إنها مستعمرة من مستعمراتها في ظل كراهية البلاد للاحتلال لدرجة رفضه لكل ما يأتي به ولوكان فيه الخير لمصر.[٦٦]

ثانيًا: الأطماع الصهيونية في الحدود الشرقية المصرية

يتم تعريف الصهيونية لفظيًا بأنها كلمة مشتقة من الاسم صهيون وهو اسم ربوه في القدس[٦٧] وأما كمصطلح سياسي فوفقًا لموسوعة "الصهيونية وإسرائيل" التي صدرت في نيويورك في دار هرتزل للنشر سنة ١٩٧١، تحت رعاية الرئيس الإسرائيلي (سلمان شازار) بأنها "مصطلح ظهر في سنة ١٨٩٠ وأعُطي للحركة التي تضع هدفًا لها عودة الشعب اليهودي إلى أرض الميعاد (فلسطين) ومنذ سنة ١٨٩٦ ارتبطت كلمة الصهيونية بالحركة السياسية التي اسسها ثيودور هرتزل".[٦٨]

تُعَدّ مصر إحدى الأهداف الاستراتيجية الهامة في المخططات الصهيونية والتي تعتبر مصر ضمن (إسرائيل التوراتية) وهذه الأرض في المفهوم الصهيوني ممتدة من النيل للفرات فهذا المصطلح لم يكن من الفلكلور اليهودي فحسب فالوقائع التي مرت بها الصهيونية منذ نهاية القرن التاسع عشر تؤكد مدي عمق هذا المفهوم ويختصر هرتزل الأطماع الصهيونية في سيناء بصفة خاصة بعبارة موجزه حيث يقول "ضرورة إيجاد مستعمرات وجاليات يهودية كبيرة في شرق البحر المتوسط لدعم الموقف الصهيوني في فلسطين".[٦٩] كذلك نجد أن منطقة البحر الأحمر وامتدادها في المحيط الهندي والخليج العربي تأخذ مكانة كبيرة في مفاهيم الاستراتيجيات للدول الكبرى، والكيان الصهيوني تنبه لهذه المكانة لذلك كان يحاول السيطرة عليها كأداة لها للتقدم والسيطرة على المواقع الجيوسترتيجية العالمية، كذلك لتهديد الدول العربية المهددة لها[٧٠]، وشبة جزيرة سيناء ذات مساحة واسعة يمكن أن تفي بالأغراض الصهيونية وخصوصًا استيعاب مهاجرين جدد وسيناء كانت في تلك الفترة تكاد تخلو من قوات تدافع عنها مما سيسهل الاستيلاء عليها فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة خصوصًا فيما يتعلق بالملاحة في قناة السويس[٧١]، وسوف يتناول البحث أمثلة للمحاولات الصهيونية لتحريك خط الحدود الشرقية المصرية واقتطاع أجزاء من أراضي شبة جزيرة سيناء ومن بينها:

١/٢- مشروعات ديفيد تريتتش:

كان ديفيد تريتتش سباقًا إلى التفكير في مشروع فلسطين الكبرى التي كانت تضم في رأيه فلسطين وقبرص وسيناء ودعا إلى إنشاء مستعمرات يهودية غي قبرص وسيناء على أساس سياسي بناء على مفاوضات رسمية تعقد بين الحركة الصهيونية من جانب والحكومات المعنية من جانب أخر، وفي المؤتمر الصهيوني الخامس اقترح البدء فورًا في احتلال فلسطين المصرية (العريش وسيناء) مما سيسهل الوصول لاحتلال فلسطين في القرب العاجل.[٧٢]

وبعد الاحتلال البريطاني لمصر في سنة ١٨٨٢ شهدت المنطقة تطورات جديدة حيث أصبح لبريطانيا اهتمامًا أكبر بوجود دولة صديقة على جانبي الطريق إلى الهند مما دفعها إلى إبداء التشجيع للهجرة اليهودية من أوربا الشرقية إلى فلسطين وقيامها بالتوسط بالاشتراك مع ممثلي فرنسا والولايات المتحدة بالتوسط لدي السلطات العثمانية للسماح بهجرة اليهود إلى المناطق المجاورة لفلسطين في الحدود الشرقية لمصر في سيناء[٧٣]، وقد تزامن ذلك

مع بدأ هرتزل خطواته العملية في تحقيق هدف الصهيونية في إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين فحاول الاتصال بالقيصر الألماني لمساعدة الحركة الصهيونية ولكن القيصر رفض ثم حاول التوجه مباشرة للسلطان عبد الحميد وقوبل طلبه بالسماح بالهجرة بالرفض أيضًا[٧٤]، مما أدي إلى توجه الحركة الصهيونية نحو بريطانيا التي كانت تتلاقي أهدافها مع وجود كيان صهيوني في المنطقة ووجدت الحركة الصهيونية في بريطانيا على الرغم من أنها لا تسيطر على فلسطين إلا إنها تسيطر على مدخل هام سيمكنها من الوصول إليها وهو سيناء لذلك سعت للمساعدة البريطانية في وجود صهيوني على الحدود بين مصر وفلسطين أو فيما يُطلق عليه في التراث الصهيوني (فلسطين المصرية) ووجدت بريطانيا في وجود مستعمرة يهودية في سيناء أداه نافعة عندما يحين الوقت لتجزئة الدولة العثمانية، فقد أكد هرتزل في احدي خطاباته إلى لاندسون (وزير الخارجية البريطاني) أنه باستخدام بريطانية نفوذها لتسهيل هجرة اليهود إلى جنوب شرق البحر المتوسط سيكون تحت ولائها ١٠ مليون يهودي[٧٥]، لذلك كان التنسيق الصهيوني البريطاني أثناء محاولة بول فريدمان الاستيطانية واضحًا.

٢/٢- مشروع بول فريدمان عام (١٨٩٠-١٨٩٢):

وفي سنة ١٨٩٠ زار مصر اليهودي الألماني بول فريدمان وعقب وصوله قام بالاتصال بسلطات الاحتلال البريطاني وعلى رأسها السير افيلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - وطلب السماح بهجرة يهودية على ساحل خليج العقبة ولم تمانع السلطات البريطانية طلبه،[٧٦] والجدير بالذكر؛ أن جريدة المؤيد (القاهرية للشيخ على يوسف) قد نشرت عن بول فريدمان في عددها الصادر بتاريخ ٩ فبراير ١٨٩٢ "أنه يهودي ألماني عقد العزيمة على تشييد مملكة إسرائيلية في الأراضي المقدسة ووجد من ثروته وثروة كثير من أفراد بني اسرائيل في أوربا عضدًا قوي فيه الأمل وخاصةً بعدما حل كثير من بني قومه في روسيا" وبعد مرور ما يقرب من عامين من مقابلته السلطات البريطانية عاد مرة أخرى على متن يختًا بخاريًا أسماه اسرائيل وحمل عليه ذخائر ومدافع وعددًا من العلماء والمهندسين والكيمائيين والجغرافيين وثلاث عائلات من اليهود المهاجريين واستقروا في المنطقة على ساحل خليج العقبة، وحاول التوسع في شراء الأراضي وقابل أهالي المنطقة هذا الأمر برفض شديد وخاصةً بعد ما لاحظوا عناية المهاجرين بتعلم فنون القتال بالبنادق والمدافع والأسلحة البيضاء.

وعلى الرغم من أن القوانين العثمانية تمنح بيع الأراضي للأجانب فقد تمكن فريدمان من شراء أرض جهة المويلح فاشتكي وفد من الأهالي إلى السلطات المصرية ولكن دون فائدة، فلجأوا إلى وإلى الحجاز الذي أمر بجنوده باحتلال قلعة المويلح على اعتبار أنها من أملاك الدولة العثمانية، ولما تقابلوا مع فريدمان ذكر أنه مستعمر برخصة من الحكومة المصرية وتطور الأمر وحدثت اتصالات بين الحكومة المصرية والأستانة ولندن وعندما تفاقم الأمر حاولت جريدة الحقيقة (الناطقة بلسان يهود الإسكندرية) في ٥ فبراير ١٨٩٢ التنصل من مشروع فريدمان بقولها "أن فريدمان يهودي ألماني يحاول إيجاد مستعمرة على البحر الأحمر ليسهل لها طريق الفتوحات اقتداءً بالرحالة الذين مهدوا الطريق في إفريقيا" وردت جريدة المؤيد "إنه إسرائيلي ألماني لا يريد الاستعمار فقط بتلك المنطقة، بل يريد تأسيس مملكة إسرائيلية في أراضي بني إسرائيل الأولى"، ولكن مما يؤكد صلة مشروع فريدمان بأطماع التوسع الصهيوني أنه أشارت إليه الموسوعة اليهودية سنة ١٩٠٣،[٧٧] وانتهى الأمر بطرد فريدمان وجماعته من سيناء بأكملها بعد شهرين فقط[٧٨]، ولكن لم تنتهي المحاولات الاستيطانية الصهيونية في سيناء.

٣/٢- لجنة هرتزل سنة ١٩٠٢:

التقي هرتزل في لندن سنة ١٩٠٢ بمجموعة من المسئولين البريطانيين بهدف تأسيس مستعمرة يهودية في سيناء، وكان من بينهم اللورد روتشيلد وجوزيف تشمبرلين (وزير المستعمرات البريطاني) واللورد لاندسون (وزير الخارجية البريطاني) وقدم للمسؤولين البريطانيين مشروع لاستيطان سيناء على أساس مفاوضة السلطات المصرية على هذا الجزء من أراضيها[٧٩] وكان الرد بالتأييد والموافقة، ولكن في حال موافقة اللورد كرومر على الفكرة بل وأبدي اللورد لاندسون استعداده لكتابة رسالة إلى اللورد كرومر يوصيه باستقبال ممثلي هرتزل وتسهيل مهامهم في مصر وبالفعل اسفرت زيارة (ليوبولد جرينبرج) لمصر عن استجابة اللورد كرومر للاقتراح الرامي إلى استعمار اليهود لشبه جزيرة سيناء[٨٠]، وكان من المقرر إذا ما اسفرت نتيجة الدراسة الميدانية عن صلاحية المنطقة أن يحصل الصهاينة على امتياز بإدارتها إدارة ذاتية لمدة (٩٩) عامًا تحت السيادة البريطانية[٨١]، على الرغم من رفض السلطات المصرية[٨٢]، وتم إرسال لجنة فنيه لبحث الأمر بالفعل سنة ١٩٠٣ ومكثت في سيناء لمدة شهر وأعدت تقريرها والذي نص على عدم قابلية المشروع للتنفيذ لأسباب اقتصادية وسياسية على الرغم من تقديم السلطات البريطانية كافة التسهيلات الممكنة، وكان من أهم الأسباب الاقتصادية عدم إمكانية توصيل المياه إلى المستعمرات الصهيونية في سيناء وأوصت اللجنة بضرورة إيصال مياه النيل للمستعمرات عن طريق سحارات تمر تحت قناة السويس، ولكن الأسباب السياسية كانت هي الدافع الحقيقي في عدم تنفيذ المشروع، فأبار المياه كانت على طول خط الساحل بسيناء وحتى رفح عند الحدود، وكان أهمها رفض دوائر الزعامة الصهيونية أي مشروع لا يقوم بحل مشكلة اليهود بالكامل وليس الشريط الحدودي بين مصر وفلسطين وعلق هرتزل في يومياته قائلاً: "إنه كان يفضل حذف القسم الأول من التقرير الذي نص على أن البلاد غير ملائمة تمامًا لمستوطنين أوروبيين ولكن لو توافرت المياه فشروط التربة والمناخ في هذه المنطقة يمكنها استيعاب عدد لا بأس به من السكان[٨٣]، بالإضافة إلى ذلك أن المعارضة الوطنية للمشروع

الصهيوني والحكومة البريطانية كانت لا تريد مضاعفة المعارضة الوطنية للاحتلال بتشجيع المشروع الاستعماري الصهيوني في سيناء لذلك رحبت بتقرير اللجنة الرافض للاستعمار في سيناء[٨٤]، ولكن على الرغم من ذلك كانت الحكومة البريطانية ظلت تنظر إلى الحركة الصهيونية كعامل مهم في سياستها تجاه المنطقة.

٤/٢- مشروع اسكندر كنزوفيتش سنة (١٩١١ - ١٩١٢):

عاد التفكير في إحياء مشروع هرتزل لإنشاء مستوطنة يهودية في الجزء الشمالي من سيناء على الحدود مع فلسطين عام ١٩١١ على يد اسكندر كنزوفيتش نائب القنصل البريطاني في غزة الذي عمل منذ عام ١٩٠٨ وكيلاً لشركة يهودية بريطانية في يافا (شركة التطوير الإنجليزية الفلسطينية) لشراء أراض في منطقة رفح في جانب الحدود المصري من أجل الاستيطان اليهودي وقام من خلال منصبه بالاشتراك مع السلطات البريطانية بشراء ما يقرب من عشرة آلاف دونم من الجانب المصري من الحدود وذلك تحت ادعاء أن الأمل الوحيد لتطوير المنطقة هو مجيء الأوروبيين ومعهم الأساليب الأوروبية الحديثة، وأنشئ الصهاينة لدعم المشروع مصرف في القدس عُرف باسم "المصرف الأنجلو- فلسطيني" وتطور الأمر لدرجة أنه تقدم وكيل البنك بطلب لمحافظة سيناء بتمكين البنك من وضع إلى على الأرض المشتراه ولكن الحكومة رفضت إكسابهم الملكية بحكم وضع اليد أو بأي صورة أخرى[٨٥]، ولكن القلق البريطاني من حدوث مشاكل داخلية في مصر أو أزمات مع الدولة العثمانية والتي بدأت في علاجها سريعًا أثناء المحادثات بين (غورست وتشيتام وكتشنر) حيث أن من المؤكد سيتسبب وجود عنصر غريب من اليهود الروس في وسط منطقة يسكنها البدو ولصعوبة الحصول على ملكية محددة للأرض التي تمتلكها الحكومة المصرية، ولكن في الوقت نفسة لم تكن بريطانيا في استعداد للتخلي عن مساعدة الحركة الصهيونية في إقامة مستعمرة في المنطقة ونتيجة لذلك تم إرسال تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية إلى القدس لوقف منظمات الاستيطان اليهودية محاولة إنشاء مستوطنات يهودية في منطقة الحدود المصرية.[٨٦]

٥/٢- الأطماع الصهيونية أثناء الحرب العالمية الأولي:

كان من أهم أهداف الاحتلال البريطاني لمصر هو تأمين طريق مواصلاتها للهند لذلك حاولت قدر المستطاع تأمين الحدود الشرقية لمصر لتأمين طريق مواصلاتها للهند والحفاظ على موقعها في مصر من جهة أخرى[٨٧]، وأثناء مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ الذي أعقب الحرب العالمية الأولي يبرز دور الضابط البريطاني (ريتشارد ماينر) الذي على الرغم من أنه لم يكن يهوديًا فإنه كان صهيونيًا مغاليًا في صهيونيته فقد تقدم بمقترحات محدده لضم شبه جزيرة سيناء إلى الممتلكات البريطانية وجعلها -على حد تعبيره- إقليمًا حاجزًا بين مصر والدولة اليهودية المنتظرة، فقد كان يرى أنه إذا أرادت الحكومة البريطانية إعطاء اليهود منفذًا على البحر الأحمر فلابد من أن تسلخ شبه جزيرة سيناء من مصر حتى الضفة الشرقية لقناة السويس، ويمكن التعرف على أراءه ومقترحاته من خلال مذكراته التي نشرها في كتاب بعنوان يوميات "الشرق الأوسط ١٩١٧-١٩٥٧"، ولكن لم يتم الموافقة على هذه المقترحات.[٨٨]

٦/٢- أوضاع الحدود الشرقية وسيناء حتى سنة ١٩٤٩:

وبقيام الحرب العالمية الأولي أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وانتهت سيادة الدولة العثمانية عليها سنة ١٩١٤، وأثناء الحرب احكمت بريطانيا السيطرة على الحدود الشرقية لمصر وبصفة خاصة نقاط (العريش والقطية والعقبة) لتتحكم في الطريق إلى مداخل سيناء ومصر بصفة عامة فعلى حد قول السير (مري) قائد العمليات العسكرية البريطانية "أن من يستولى على هذه النقاط يستطيع أن يتحكم في هذه المنطقة (سيناء) التي هي (بوابة هامة) إلى مصر والشام [٨٩]، وبعد هزيمة الدولة العثمانية نصت معاهدة فرساي الموقعة في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ على أن تتخلي تركيا عن كل حقوقها وأسانيدها في كافة الأقاليم التي تقع خارج الحدود التركية[٩٠]، ثم وقعت اتفاقية (سيفر) ثم (لوزان) سنة ١٩٢٣ وأصبحت حدود مصر الشرقية حدودًا دولية تفصل بين مصر الخاضعة للحماية البريطانية - التي انتهت أسميًا في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - وبين فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني.[٩١] وظل الاهتمام البريطاني بمسألة الحدود الشرقية المصرية مستمرًا ففي جلسة مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٦ يوليو عام ١٩٢٥ أجاب السر (ماكنيل) المتحدث باسم الحكومة البريطانية عن سؤال أحد أعضاء مجلس العموم حول الحدود المصرية بقوله "أن الخط الذي يفصل الأراضي الواقعة تحت كلاً من السيطرة الإدارة المصرية والتركية قد تحدد عام ١٩٠٦ من قبل لجنة الحدود ولم يطرأ عليه تعديل" وأبلغ مقدم السؤال أن العقبة تقع على بعض أميال شرق هذا الخط.[٩٢]

والجدير بالذكر؛ أن اهتمام الرحالة والمستشرقين بزيارة سيناء ومنطقة الحدود ظل مستمرًا خلال القرن العشرين ومن ذلك على سبيل المثال كتاب "ترحال" للكاتب اليوناني (نيكوس كازانتزاكيس) الذي كان عبارة عن يوميات الكاتب في رحلته كي يزور الأراضي المقدسة عام ١٩٢٦ وكي يزور مصر في السنة التالية وفيه قدم وصفًا لزيارته لمصر وخصص فصلاً عن سيناء والمعالم الدينية ووصفًا لمنطقة الحدود الشرقية وصدرت الطبعة الأولي منه سنة ١٩٢٧.[٩٣] عندما قامت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) قامت الحكومة المصرية بتنفيذ بنود (معاهدة ١٩٣٦) فقطعت علاقتها مع دول المحور واشتركت في المجهودات البريطانية الحربية وسرعان ما وضعت كل الأراضي المصرية ومن بينها شبه جزيرة سيناء تحت القوات المتحالفة، ولعبت سيناء دورًا هامًا في نقل القوات البريطانية من فلسطين إلى الصحراء الغربية لصد الهجوم الذي قامت به قوات المحور على مصر، فقد كانت إحدى الطرق الحيوية للمواصلات.[٩٤]

٧/٢- احتلال أم الرشراش سنة ١٩٤٩:

اتفق بناة اسرائيل على ضرورة امتداد الحدود حتي سواحل البحر الأحمر حتى يتسنى لها الحصول لها الحصول على المميزات السياسية والعسكرية التي يعطيها هذا المسطح المائي، وقد بدأ السعي لتنفيذ هذا المخطط منذ بدايات مساعي الحركة الصهيونية حيث تمت الإشارة إلى ذلك في الكتابات الصهيونية، ففي رسالة هرتزل إلى روتشيلد بتاريخ ١٢ يوليو١٩٠٢ ذكر أن "سيناء والعريش هي أرض اليهود العائدين إلى وطنهم" وفي سنة ١٩٤٨ صرح بن غوريون "أن الشعب اليهودي سيعود إلى الاستيطان في أرض الآباء والأجداد الممتدة من النيل إلى الفرات" وبعد تأسيس دولة إسرائيل حاولوا ضم ميناء العقبة الأردني.[٩٥]

وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ صدر القرار رقم (٨١) للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخري يهودية، ومنطقة مدولة، وكانت قرية أم الرشراش حسب هذا التقسيم خارج الدولة اليهودية، وظل الوضع القانوني لخليج العقبة خاضعًا للسيادة المشتركة لمصر والسعودية والأردن إلى أن قامت حرب فلسطين في ١٥ مايو١٩٤٨ فور انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٤ مايو١٩٤٨ حيث أعلنت بريطانيا من قبل في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧. وأكدت على ذلك في يناير ١٩٤٨[٩٦]، وعقب الهدنة التي تم عقدها بين مصر وإسرائيل في رودس في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ وقبل عقد الهدنة بين الأردن وإسرائيل تحركت بعض القوات الإسرائيلية في ١٠ مارس ١٩٤٩ واحتلت أم الرشراش على خليج العقبة على الرغم من وقف جميع التحركات العسكرية التي تضمنتها أحكام الهدنة التي فرضها مجلس الأمن على المقاتلين[٩٧]، وتمركزت القوات الإسرائيلية على رأس خليج العقبة بين الحدود المصرية والأردنية على شريط يبلغ عرضة خمسة أميال وجعلت منه منفذًا لها على البحر الأحمر وحولت ميناء أم الرشراش إلى ميناء "إيلات".[٩٨]

ويتضح مما سبق؛ أن الأطماع الصهيونية في التوسع على حساب الحدود الشرقية لمصر والاستيلاء على شبة جزيرة سيناء عامة لم تتوقف - حتي الوقت الحالي- ونذكر من المحاولات الإسرائيلية ما حدث سنة ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي عندما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي (بن غوريون) أن الحدود الجنوبية لدولة إسرائيل يجب أن تمتد -على حد تعبيره- من رأس النقب إلى شرم الشيخ، ومن خط إيلات رفح إلى قناة السويس وخليج السويس، وأعاد تسمية بعض المناطق بمسميات يهودية، حيث أطلق على شرم الشيخ (مفراتسي شلومو) أو(خليج شلومو) واعتبر أن شبه جزيرة سيناء بأكملها أرض غير مصرية.

خَاتِمَةُ

مما سبق يتضح؛ أنه نظرًا للأهمية الكبيرة لموقع شبة جزيرة سيناء من الناحية الجغرافية فهي بمثابة نقطة اتصال بين الجنوب الغربي لقارة أسيا والشمال الشرقي لقارة افريقيا، ومن الناحية التاريخية فهي كانت ولاتزال بوابة المخاطر لمصر فهي تُعَدّ الرابط بين مصر وقارتي آسيا وأفريقيا مما جعل حدود مصر الشرقية من أهم بؤر النزاعات في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢، وخلال النصف الأول من القرن العشرين وحتى الأن. والجدير بالذكر؛ أنه على الرغم من محاولات حكام مصر تأمين هذه المنطقة بداية من محمد علي باشا، إلا أنها تعرضت للخطر والتهديد من كافة القوي الاستعمارية خلال فترة الدراسة بداية من الأطماع التركية التي حاولت السيطرة سواء بواسطة الادعاءات تارة والقوى العسكرية تارة أخرى أم الإنجليز الذي الذين اتخذوا من سيناء والحدود الشرقية نقطة ارتكاز للسيطرة على المنطقة بأكملها، أو القوى الصهيونية التي كانت منذ ميلادها –وحتى الأن– تبذل كل الجهد للوصول إليها مما أدى إلى اشتعال أغلب حروب منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الأول من القرن العشرين على الحدود الشرقية المصرية، مما يجعل من الأهمية الكبرى الاهتمام بشبة جزيرة سيناء للاستفادة من أهمية موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية.

الهَوامِشُ:

(١) أحمد حسن إبراهيم: **الجغرافيا السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ١٣٣- ١٣٤.

(٢) أحمد عبد الونيس: **الحدود الدولية ماهيتها وتطور وظائفها**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٣، ص١٠١.

(٣) أحمد حسن إبراهيم: المرجع السابق: ص٣٥٦.

(٤) نعوم شقير: **تاريخ سينا القديم والحديث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩، ص٤٤.

(٥) هندريك فان لون: **قصة الجنس البشري**، ترجمة إبراهيم زكي خورشيد وأحمد الشنتاوي، مطابع دار الشعب، القاهرة ١٩٥٨، ص٣٩.

(٦) فتحي أبو عيانة: **البيئة والإنسان في سيناء**، سيناء في قلب مصر، تحرير زبيدة عطا ومحسن يوسف، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٩. ص١٣ .

(٧) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا مؤرخ في ٢١ مايو ١٩٠٦، يونان لبيب رزق، **وثائق السيادة المصرية علي طابا**، السياسة الدولية، العدد ٩٥،يناير ١٩٨٩ .

(٨) هبة محمد ياسين: **الصفوة في وصف المملكة المصرية**، تأليف محمد بن أبي الفتح الصوفي الشافعي المتوفي سنة ١٥٤٣ ميلاديًا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين ٢٠١٤، ص٧١.

(٩) سعيد رمضان علي: **سيناء الأهمية والمعني**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٨، ص٤٤.

(١٠) تُعَدّ العريش أولى مدن سيناء، وكان يطلق عليها في عهد المصريين القدماء (رينو كاورا) أي مجذوم الأنف وقيل أن سبب هذه التسمية أنها كانت منفى للذين حُكم عليهم بالإعدام، وأطلق عليها العرب العريش لأن أهلها كانوا في قديم الزمان يسكنون مظلات من القش علي هيئة عرائش، راجع: عبده مباشر وإسلام توفيق: **سيناء الموقع والتاريخ**، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠١٣، ص ١٦.

(١١) رياض محمود الأسطل: **مدينة العريش ودورها في التصدي للحملة الفرنسية علي مصر والشام (١٧٩٨-١٨٠١)**، مجلة جامعة الأزهر– غزة، سلسلة العلوم الإنسانية ٢٠١٢، المجلد ١٢، عدد خاص ١، ص١٦.

(١٢) فطين أحمد فريد: **أم الرشرش بين الحقائق التاريخية والأطماع الصهيونية، فبراير ١٨٤١ – مارس ١٩٤٩**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٤٢، القاهرة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ص٢٢٠.

(١٣) سالم اليماني: **سيناء الأرض والحرب والبشر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥، ص١٦.

(١٤) عطية حسين أفندي: **سيناء والحدود الشرقية لمصر دراسة قانونية سياسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٧، ص٢٤.

(١٥) لم يتم العثور حتى الأن على الخريطتين الخاصتين بهذا الفرمان فقد احترقت النسخة التي كانت تحتفظ بها مصر وإن اختلف الحد السابق في الخريطة الموجودة في استنبول عما جاء ذكره فهي مزيفه وليست أصلية، فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٢٠.

(١٦) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا مؤرخ في ٢١ مايو١٩٠٦، يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص٣٠٣.

(١٧) سعيد رمضان علي: مرجع سابق، ص٥١.

(١٨) سالم اليماني: المرجع السابق، ص١٧.

(١٩) عطية حسين أفندي، المرجع السابق، ص٢٥.

(٢٠) صبري أحمد العدل: **وثائق سيناء مختارات من وثائق سيناء في القرن التاسع عشر**، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٣، ص٧٠- ٨٢.

(٢١) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٤٧٩.

(٢٢) عباس مصطفي عمار: **المدخل الشرقي لمصر: أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للموجات البشرية**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٤، ص٢١.

(٢٣) إلهام محمد ذهني: **رؤية الرحالة الأوروبيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية**، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٩، ص٢١٢.

(٢٤) يونان لبيب رزق: **طابا قضية العصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص٦٥.

(٢٥) عبد التواب عبد الحي: **طابا كيف ضاعت كيف عادت**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩١، ص٥٣.

(٢٦) عهدي، **مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير**، ترجمة جلال يحي، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦، ص٤٦.

(٢٧) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٥٠٦.

(٢٨) سعيد رمضان علي: مرجع سابق، ص٥٨.

(٢٩) فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص٢٢٧.

(٣٠) عبد العظيم رمضان: **مصطفي كامل في محكمة التاريخ**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص٢٣.

(٣١) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٧٥، ص١٣٢.

(٣٢) فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص٢٢٧، المقطم، ٣ مايو١٩٠٦.

(٣٣) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا عام ١٩٠٦، يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص٣٠٢.

(٣٤) المقطم: ٣ مايو١٩٠٦.

(٣٥) أحمد شفيق باشا: **مذكراتي في نصف قرن**، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص١٢.

(٣٦) يونان لبيب رزق: **الأصول التاريخية لمسألة طابا: دراسة وثائقية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص٢٣.

(٣٧) يونان لبيب رزق، **طابا قضية العصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص٦٦.

(٣٨) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٤٧٩.

(٣٩) عبد الرحمن الهواري: **تاريخ الجيش المصري في عصر الخديوي توفيق والخديوي عباس حلمي الثاني**، مركز الدراسات الاستراتيجية بوزارة الدفاع، القاهرة ١٩٩٣، ص٧٦.

(٤٠) يونان لبيب رزق: **الأصول التاريخية لمسألة طابا**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص١٦-١٧.

(٤١) عبد العليم علي أبو هيكل: **مسألة العقبة بين شرق الأردن والسعودية**، المؤرخ المصري، العدد٧، يوليو١٩٩١، ص١٢٩.

(٤٢) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا ١٩٠٦، يونان لبيب رزق: **وثائق السيادة المصرية علي طابا**، السياسة الدولية، العدد ٩٥، يناير ١٩٨٩، ص٣٠٣.

(٤٣) يونان لبيب رزق: **طابا قضية العصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص٦٧. صدر العدد الأول من جريدة اللواء في الثاني من يناير عام ١٩٠٠ وكان يرأسها زعيم الحركة الوطنية في ذلك الوقت

مصطفي باشا كامل وكان من أهدافها وقت ظهورها الدفاع عن الحركة الوطنية والدعاية للخلافة العثمانية، عبد اللطيف حمزة: قصة الصحافة العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص١٠٦.

(٤٤) يونان لبيب رزق: **الأصول التاريخية لمسألة طابا**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص٢٣-٢٥.

(٤٥) يونان لبيب رزق: **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٣، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٥٢-٢٥٤.

(٤٦) خيرية قاسمية: **قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولي**، شؤون فلسطينية، العدد٥، نوفمبر ١٩٧١، ص١٦٨.

(٤٧) سالم اليماني: **سيناء الأرض والحرب والبشر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥، ص١٨.

(٤٨) أشرف أبو الهول: **تركيا كلمة السر في مشاكل الحدود بسيناء**، الأهرام، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٣.

(٤٩) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٣٧.

(٥٠) يونان لبيب رزق: **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٣، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٥٢ – ٢٥٤.

(٥١) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا ١٩٠٦، يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص٢٠٥.

(٥٢) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٥٣) روجر أوين: **اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري**، ترجمة رؤف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥، ص٤٤٥.

(٥٤) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٥٢٠.

(٥٥) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٣٨-٢٣٩.

(٥٦) يونان لبيب رزق: **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٣، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٦٦.

(٥٧) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٥٢١.

(٥٨) يونان لبيب رزق: **طابا قضية العصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص٧٢-٧٣.

(٥٩) **الكتاب الأبيض عن قضية طابا**، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة ١٩٨٩، ص٣٧.

(٦٠) رمزي ميخائيل: **الصحافة المصرية والحركة الوطنية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص٤٠.

(٦١) المقطم: ٨ مايو١٩٠٦.

(٦٢) تيسير لأبوعرجة: **المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص٦٣، أصدر جريدة المقطم أصحاب مجلة المقتطف فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين ماكريوس وصدر العدد الأول منها في الرابع عشر من فبراير ١٨٨٩، تيسير أبوعرجة: المرجع نفسه، ص٢١.

(٦٣) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص٤٢.

(٦٤) يونان لبيب رزق: **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦**، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٩٧.

(٦٥) عبد الرحمن الهواري: مرجع سابق، ص٢٨٨-٢٨٩.

(٦٦) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص٤٠.

(٦٧) عبد المالك التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، نوفمبر ١٩٨٣، ص٩٣.

(٦٨) روجيه جارودي: **محاكمة الصهيونية الإسرائيلية**، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٢، ص٣٥.

(٦٩) عبد الجبار محمود السامرائي: **الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية**، عين للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤، ص١٧٣.

(٧٠) عيد العباس فضيخ الغريري: "**أبعاد التحول الجيوستراتيجي للكيان الصهيوني في البحر الأحمر**"، مجلة كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، العدد ٣٣، ديسمبر ٢٠٠٩، ص٩٣.

(٧١) عطية حسين أفندي: مرجع سابق، ص٦٠.

(٧٢) عطية حسين أفندي: مرجع سابق، ص٦١.

(٧٣) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٦٥.

(٧٤) عطية حسين أفندي: مرجع سابق، ص٦٢.

(٧٥) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٦٧.

(٧٦) يونان لبيب رزق: **الأصول التاريخية لمسألة طابا**، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة ١٩٨٣، ص٢١.

(٧٧) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٦٥.

(٧٨) عبد التواب عبد الحي: **طابا كيف ضاعت كيف عادت**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩١، ص٥٣.

(٧٩) سعيد رمضان علي: مرجع سابق، ص٥٨.

(٨٠) عبد الجبار محمود السامرائي: **الأطماع الصهيونية في البلاد العربية**، عين للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤، ص١٧٣- ١٧٤.

(٨١) زبيدة عطا: **سيناء والأطماع الصهيونية، سيناء في قلب مصر**، تحرير زبيدة عطا ومحسن يوسف، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٩، ص٩٢.

(٨٢) سالم اليماني: مرجع سابق، ص١٨.

(٨٣) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٦٦.

(٨٤) سعيد رمضان علي: مرجع سابق، ص٥٩.

(٨٥) زبيدة عطا: مرجع سابق، ص٩٥.

(٨٦) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٧١.

(٨٧) رأفت غنيمي الشيخ وعبد العليم خلاف ورشوان جاب الله: **سيناء شأن مصر أسيوي**، عين للدراسات والبحوث، القاهرة ٢٠٠٧، ص٨٦.

(٨٨) أحمد عبد الونيس: **الحدود الدولية ماهيتها وتطور وظائفها**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٠٣.

(٨٩) عباس مصطفي عمار: مرجع سابق، ص٥١.

(٩٠) **الكتاب الأبيض عن قضية طابا**، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة ١٩٨٩، ص٤٧.

(٩١) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٤٥.

(٩٢) **الكتاب الأبيض عن قضية طابا**، مرجع سابق، ص٤٦.

(٩٣) نيكوس كازانتزكيس: **رحلة إلي مصر (الوادي وسيناء)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢، ص١٧.

(٩٤) رأفت غنيمي الشيخ وأخرون: مرجع سابق، ص٩٤.

(٩٥) عيد العباس فضيخ الغريري: مصدر سابق، ص٩٤.

(٩٦) محمود متولي: **اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤، ص١٦.

(٩٧) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٥٨- ٢٥٩.

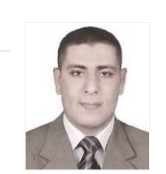
(٩٨) عبد الجبار محمود السامرائي: مرجع سابق، ص١٧٦-١٧٧.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

أيديولوجية السلطة بين المماليك والمغول خلال القرنين السادس والسابع الهجريين

" دراسة في فكر ابن تيمية وابن المطهر الحلي"

إيهاب نبيل رفاعي إبراهيم



باحث دكتوراه في التاريخ الإسلامي

قسم التاريخ – كلية الآداب

جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية

مُلَخّصْ

إن فكرة هذا البحث تتلخص في كيفية توظيف الأيديولوجية الدينية المذهبية في خدمة الأنظمة السياسية، بل واستغلالها لتكريس الاستبداد والقمع، والدخول في حروب من أجل السيطرة على أجزاء كبيرة مترامية من العالم الإسلامي، خصوصًا في منطقة المشرق الاسلامي، وقد تمثل ذلك في نموذجين لدولتين عسكريتين هما الدولة المملوكية والدولة الايلخانية المغولية، دعامتهما الأولى في استقرار نظامهما السياسي، هو الاقطاع العسكري مع اختلاف صوره وأشكاله عند كلاً منهما، حيث كان من الطبيعي أن يكون المستوى الفكري متماهيًا مع بنية النمط الاقتصادي والاجتماعي عند المماليك والمغول. فضلاً عن توظيف تلك الأيديولوجيا ضد المعارضين وترهيبهم باسم الدين؛ لذلك قد اخترنا نموذجين من العلماء كمنظرين للسلطتين المملوكية والمغولية، وهما ابن تيمية السني المذهب المعاصر لدولة المماليك في مصر والشام، وابن المطهر الحلي الفقيه الشيعي المعاصر لايلخانات المغول في بلاد فارس والعراق، وطرح بعضًا من آرائهم السياسية المستندة إلى رؤيتهم الفقهية والمذهبية. أما عن المنهج المتبع في قراءة الاحداث التاريخية إبان فترة محل الدراسة، فقد آثرت اتباع منهج المادية الجدلية التاريخية؛ لعمقها الشديد في تحليل النصوص التاريخية، وقدرتها على قراءة الواقع، انطلاقًا من قاعدة أن الواقع يخلق الفكر وليس العكس، وقد توصلنا الى بعض النتائج المهمة منها نجاح المغول في ايجاد حل لمشكلة مواجهة المماليك- غير الحل العسكري - من أجل السيطرة على العالم الإسلامي، وذلك باعتناق ايلخاناتهم الإسلام، وتقديم أنفسهم على أنهم مسلمون جدد وقادرين على صنع حضارة جديدة كبيرة في المشرق الإسلامي، وليس اعتناق الإسلام إيمانًا منهم بعقيدته لذاته.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٥ أغسطس ٢٠١٦

تاريخ قبول النشر: ٠٨ أكتوبر ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:

المماليك، المغول، ابن تيمية، ابن المطهر الحلي، المذاهب الإسلامية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

إيهاب نبيل رفاعي إبراهيم. "أيديولوجية السلطة بين المماليك والمغول خلال القرنين السادس والسابع الهجريين: دراسة في فكر ابن تيمية وابن المطهر الحلي".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص ١١٠ – ١٢٢.

مُقَدِّمَةُ

لقد كان الصراع الدولي في منطقة المشرق الإسلامي، خلال القرنين السادس والسابع الهجريين/ الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، مليئًا بالأحداث السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية أيضًا، بين دولتين أقامتا كيانات كبرى مترامية الأطراف، وهما المماليك الذين حكموا مصر والشام والحجاز، والمغول الإيلخانيين الذين حكموا العراق وبلاد فارس. حاول كل منهما السيطرة على الآخر وصد هجوم الآخر، لاسيما وأن هناك تغييرًا مهمًا أحدث فاصلًا في تاريخ المغول عمومًا، ألا وهو اعتناق إيلخانات المغول في فارس والعراق الإسلام، بدءً من الإيلخان أحمد تكودار (٦٨١-٦٨٣هـ/١٢٨٢-١٢٨٤م) مرورًا بغازان خان، وأولجايتو خدابنده، وأبو سعيد بهادر خان، الذين أسلموا وتأثروا كثيرًا بفكر المسلمين الموجودين في بلاد فارس والعراق.

إلا إن إسلام المغول كان سلاحًا خطيرًا للمغول للتفكير في الانقضاض على أملاك المماليك في مصر والشام، أي أن الإسلام كان المخرج أو الحل الشرعي للمغول بأن يطالبوا بحقهم كمسلمين في حكم العالم الإسلامي مثل دولة المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، وعلى الجانب الآخر اتخذ المماليك الإسلام كمسوغ شرعي وطبيعي بما أنهم مسلمين وللحفاظ على أملاكهم، بل والتوسع أكثر وضم مناطق أكبر، واستغلوا الخلافة العباسية؛ لإعادة الشرعية الإسمية مرة أخرى سنة (٦٥٩هـ/١٢٦١م) عندما أعادها السلطان الظاهر بيبرس في القاهرة.

إذن كان الإسلام بمثابة أيديولوجية السلطتين المملوكية والمغولية للسيطرة على العالم الإسلامي، قد قامت كل سلطة باستغلال تلك الأيديولوجية بطريقتها، فاتخذتا على مدار تاريخهما من يُنظّر لهما ولسياستهما الداخلية، من هذا المنطلق كان اختيارنا لعالمين كبيرين ومنظّرين للمعسكرين المملوكي والمغولي، وهما "ابن تيمية" و"ابن المطهر الحلي"؛ نظرًا لما لهما من أدوار، أحدثت تغييرًا هامًا وكبيرًا في سياسات الدولتين، خصوصًا أن كليهما فقيهين يمثلان اتجاهين مذهبيين مختلفين تمامًا، وهما المذهب السني والذي يمثله ابن تيمية، والمذهب الشيعي ويمثله ابن المطهر الحلي.

وسوف نعرض بالحديث عن أيديولوجية دولة المماليك، وممثلها ابن تيمية، محاولين إثبات كيف أن ابن تيمية نجح في التنظير للأيديولوجية السنية المملوكية؟، وكيف أن أفكاره السياسية، وآراؤه الفقهية ساهمت كثيرًا في الإساءة إلى الإسلام؟ وما هو موقف ابن تيمية من العلوم العقلية مثل المنطق والفلسفة؟.

أولاً: خلفية سياسية عن عصر ابن تيمية وتأثره بأحداثه

لقد عاش ابن تيمية[*] أحداثًا كبيرة وخطيرة على العالم الإسلامي، في ظل دولة المماليك الحاكمة في مصر والشام، وأعدائها المغول الحاكمون في العراق وفارس، وقد درس جميع المذاهب، إلا إنه انحاز إلى فكر الحنابلة الذين اعتمدوا كليًا على النصوص في دراستهم للعقيدة، أي أنهم كانوا متقيدين بالكتاب والسنة فقط ولا يؤمنون بمدرسة الرأي والاجتهاد.[١] لقد كان للحنابلة بين المدارس الفقهية مدارس خاصة بهم، وفي هذه المدارس الحنبلية تخرج ابن تيمية[٢]، ورأى الصراع الفكري بين الحنابلة والأشاعرة، وإلقاء التهم المتبادلة ما بين التجسيم والتشبيه[٣]، فوجد سبيلاً لدراسة الطرق الجدلية؛ لمحاورة ومجابهة الفكر الأشعري، أو أي فكر مخالف للحنابلة بوجه عام.

لقد عاصر ابن تيمية هجمات المغول على دار الإسلام، ومن الواضح أن كره ابن تيمية للمغول، ودعوته لقتالهم على الرغم من إسلامهم، هو نتيجة ما رآه من أهوال وغارات من حران إلى دمشق حيث القتل والتخريب والتدمير.[٤] ومما لا شك فيه؛ أن معاصرة ابن تيمية، وعيشه في ظل حكم المماليك، قد أثر على جوانب حياته الفكرية؛ نظرًا لأن نظام الحكم عسكريًا عرفيًا لا يعتمدون فيه على قانون مسطور ونظام قائم، ولا توجد شورى منظمة يقوم عليها أساس الحكم، وقد كان السلاطين المماليك يجتهدون في أن يكون حكمهم تحت عباءة الدين الذي يستمدون منه قوتهم.[٥]

نحن نعتقد بأن نشأة عالم دين في مثل تلك الظروف سابقة الذكر، ستؤثر بلا شك على منهجه وتكوينه الفكري، حيث إن السلاطين المماليك كانوا دائمًا يحتاجون إلى فتاوى لتؤيد أفعالهم، بالإضافة إلى نمط الإنتاج السائد كان الإقطاع، الذي وصل إلى ذروته متمثلاً في الإقطاع العسكري، ومن ثَمَّ كثرة جباية الضرائب، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى سيادة أو غلبة النقل على العقل.

ويؤيد ذلك الاتجاه محمود إسماعيل[٦]، بقوله عن تبرير مشروعية حكم السلاطين القائم على الغلبة والتسلط، وقد نيط بعضهم بالمناصب الهامة كالوزارة والقضاء والإفتاء فضلاً عن كتابة الدواوين؛ لذلك اقطعوا الإقطاعات، وحازوا الإنعامات، وجمعوا بين المكانة الروحية والمال والجاه، ووقفوا إلى جانب السلطة ضد العامة يرهبونهم باسم الدين، كما أسهموا بدور ذي شأن في إذكاء نيران الصراعات الطائفية، وحاربوا العلماء والفلاسفة، وتصدوا للفكر الحر والاجتهاد مروجين للاتجاه النص الغيبي المبرر لشرعية النظم العسكرية المستبدة بالحق أو بالباطل.

ويُعدّ ابن تيمية مائلاً نحو شرائح الأمراء من الطبقة الأرستقراطية، وذلك بناء على ما حدث في عهد الناصر محمد بن قلاوون[*]، سنة (٧١٥هـ/١٣١٧م) من تقسيم الأراضي الزراعية، وقد أعاد الناصر بن قلاوون إلى الأمراء المماليك بعض ما أخذ منهم فهدئوا واستقروا، ويرى أبو زهرة[٧] أن ابن تيمية كان يتجه في الإصلاح إلى الخاصة، فإنْ صلحوا استقام العامة وارتفع الظلم عنهم.

أما عن عصر ابن تيمية من الناحية العلمية، فقد امتاز القرنان السادس والسابع الهجريين بكثرة الجمع والتأليف، فقد كانت المعلومات كثيرة جدًا، وتحصيلها كان بقدر عظيم وعكوف الناس عليها كبيرًا، لكن التفكير المطلق في مصادرها ومواردها والمقايسة بين صحيح الآراء وسقيمها مقايسة خالية من التعصب الفكري والتحيز المذهبي، لم يكن بقدر يتناسب مع ذلك التراث المعرفي، فقد كانوا يحفظونها بدون النظر الفاحص والعين الناقدة.[٨] لقد اتسمت المؤلفات الدينية في عهد ابن تيمية بالتحيز الفكري، والتعصب المذهبي، فكل رأي في العقيدة له إمام من المتقدمين يتبع بعض المتأخرين، وينظر إلى آرائه كلها على أنها الحق الذي لا شك فيه[٩]، ويرى أبو زهرة[١٠] أن السبب في ذلك التعصب هو أن إنشاء المدارس الفقهية المختلفة، أدى إلى كثرة الإتباع، وبالتالي ازدياد حدة التعصب المذهبي والفكري.

إلا أن الباحث يختلف تمامًا مع رأي أبو زهرة؛ لأنه من أوليات الوصول إلى الفكر الحر والاستقلال الفكري هي فكرة التعددية؛ لأن إنشاء المدارس الفقهية المختلفة سينتج عنه كثرة الآراء ووجهات

النظر، وكثرة التأليف وزيادة الإنتاج الفكري ستساعد على حل مشكلات حياتية متعلقة بالمجتمع، خصوصًا في عصر مثل عصر ابن تيمية، حيث شهد حروبًا كثيرة، وهو عصر دار حرب بين المماليك والمغول وبين المماليك والصليبيين. قد لا نحتاج إلى دليل تاريخي ولكن بالاستدلال المنطقي، يمكن القول بأنه لو كانت هناك مدرسة واحدة تقتصر على تدريس مذهب بعينه كالمذهب الحنبلي مثلاً؛ لشهد المجتمع حالة تعصب شديدة تؤدي إلى حالة عنف وإرهاب فكري لمعارضيهم.

ثانيًا: ابن تيمية كأيديولوجية لسلطة المماليك

يرى ابن تيمية[١١] أن وجود الإمام أو الحاكم ضروري، ففي المسند أن النبي قال: "لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم"، ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بالقوة والإمارة. وكذلك إقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة ولهذا روي "إن السلطان ظل الله على الأرض"[١٢]. ويواصل ابن تيمية[١٣] حديثه عن تأييد الحاكم بقوله: "ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان؛ ولهذا كان السلف كالفضل بن عياض وأحمد بن حنبل وغيرهما، يقولون لوكان لنا دعوة مجابة لدعونا بها للسلطان، فالواجب اتخاذ الإمارة دينًا وقربه يتقرب بها إلى الله".

ويؤكد ابن تيمية[١٤] جرأته على مناصرة السلطان المملوكي بقوله: "إن إقامة الدين عنده – أي ابن تيمية – هي بالسلطان والجهاد فقط" حيث يواصل حديثه قائلًا: "ومن كان عاجزًا عن إقامة الدين بالسلطان والجهاد، فَفِعل ما يقدر عليه من النصيحة بقلبه، والدعاء للأمة ومحبة الخير، وفعل ما يقدر عليه من الخير لم يكلف ما يعجز عنه، فإن قوام الدين بالكتاب الهادي والجديد الناصر". يبرر ابن تيمية حجته بأنه يرى أن الحكم المملوكي تجب طاعته ما دام قد جمع شمل المسلمين، كالحكم بخلافة النبوة التي لم تستمر سوى ثلاثين سنة، ثم صار ملكًا، وأنهم ما داموا قائمين بالصلاة وشعائر الإسلام وحماية الدولة الإسلامية، تجب طاعتهم في غير المعاصي، أما المعاصي فتستنكر عليهم، ولكن لا يسوغ الخروج عليهم وقتالهم، ومن أجل ذلك كان يقدم الطاعة لسلاطين المماليك.[١٥]

هذا بعض ما أورده ابن تيمية عن رأيه في الحاكم أو السلطان الذي يحكم الأمة، ونحن نرى أن تلك النصوص ما هي إلا مناصرة وتعضيد للسلطة المملوكية، فإن ابن تيمية بهذه النصوص يجافي روح وجوهر الإسلام، الذي وُجِد لنصرة المظلوم، ويحرض على الثورة في وجه الظلم لا ليدعوا للحاكم الظالم بالنصيحة.[*]

نحن أمام فقيهًا مناصرًا للسلطة مستشهدًا بأحاديث ضعيفة، لا تتفق مع الضابط الأخلاقي وهو جواز أن الأمة تظل ستين عامًا تُحكم بظلم خير من عدم وجود الإمام، أي أن ابن تيمية يخيرنا بين الحاكم الجائر أو الفوضى[*]، وصدق المستشرق الفرنسي هنري لاووست[١٦] في قوله: "بأن ابن تيمية وأئمته المشار إليهم، يفضلون الاستبداد على غياب السلطة السياسية، وذلك حبًا في النظام الجماعي". ويبرز تشدد ابن تيمية في مناصرته للسلطان المملوكي، عندما أشار إلى غلبة السلطان بالقوة بمقولة: "ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بالقوة والإمارة" وأيضًا استشهاده بحديث ضعيف بشهادة السخاوي: "إن السلطان ظل الله على الأرض".[*] فهذا ما اعتبره حديث الطغاة والمستبدين عبر التاريخ الإسلامي، فكل طاغي مستبد يريد أن يحكم شعبه بالقوة، يردد تلك المقولة الكاذبة بأن السلطان يمثل الله على الأرض.[*]

ومما يدل على انتفاء فكرة الديمقراطية أو انتخاب الحاكم _ وهي من أسس وقواعد فكرة الحرية في الإسلام_ عند ابن تيمية والتي تتضح في حديثه عن اختيار الخليفة، بعد موت الرسول صلى الله عليه وسلم، ومبايعة كبار الصحابة كأبي بكر الصديق، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، يفضل أن تكون البيعة محصورة في البيعة الخاصة، بين كبار الصحابة فقط أفضل من الانتخاب الذي تشترك فيه الأمة بأسرها، فضلًا عن تفضيله لتعيين الخليفة أو الحاكم بنص منزل، أو ولاية عهد من الحاكم القائم إلى من يخلفه من بعده، مستشهدًا بحادثة بيعة الخليفة أبي بكر الصديق، ومن بعده عمر بن الخطاب.[١٧] إلا اننا نرى أن تغير الأمر بعد ذلك، وتكوين مجلس أهل الحل والعقد بإيعاز من عمر بن الخطاب كان له دلالة سياسية المجال لا يتسع لتفصيلها، حتى أن بيعة سقيفة بني ساعدة التي بويع فيها أبا بكر بالخلافة، كانت تمثل صراعًا سياسيًا واجتماعيًا من وجهة نظرنا، التي لا تتسع صفحات البحث لبيانها.[*]

ويؤكد ابن تيمية أن الدين عنده بالسلطان والجهاد، فهذا تشدد في فهم النص الديني، الذي حث وحض على مكارم الأخلاق، والمعاملات والعبادات، وليس قائمًا على القوة والسيادة والجهاد فقط، لعل دعوة ابن تيمية إلى فكرة إقامة الدين بالجهاد، تبدو طبيعية في إشارة أنه عاصر حربًا لا تنتهي بين المماليك والمغول، فهذا له أثر واضح على آرائه المتشددة. انطلاقًا مما سبق؛ سارع ابن تيمية إلى دعوة الناس إلى الجهاد ضد المغول، خصوصًا بعد دخول جيش غازان خان[*] حلب، حينما أرسل بالبريد إلى القاهرة يحث الناس على الجهاد، واجتمع بأكابر الأمراء، ثم نودي في دمشق بأنه من قدر على الهرب فلينج بنفسه[١٨].

وفي ذات السياق؛ تشير دوروتيا كرافولسكي[١٩]، إلى أن ابن تيمية خاض حملة ايديولوجية قاسية ضد الحرب النفسية المغولية التي كانت تستخدم اعتناق الإسلام لبلوغ أهدافها، فقد دافع ابن تيمية عن المماليك، ودولتهم في وجه خصومهم المغول الإيلخانيين عن طريق الرسائل، والفتاوى الموجهة إلى مسلمي العصر، وحاول في كل ما كتبه في هذه المسألة أن يبرهن على أن المكان الوحيد الذي يمكن أنْ يلتقي فيه المسلمون مع الإيلخانيين، هو ساحة المعركة؛ ذلك لأن المغول كفار وعلى المسلمين الجهاد

بالأموال والأنفس، وأقل ما يجب على المسلمين أن يجاهدوا عدوهم في كل عام مرة[٢٠]، أما كفر المغول فقد دلل ابن تيمية[٢١] عليه عقديًا وفقهيًا وتاريخيًا. نلاحظ من النص السابق؛ أن ابن تيمية لم يتورع عن تكفير المغول، وقائدهم غازان خان علمًا بأنهم أعلنوا إسلامهم، حتى ولو بهدف سياسي؛ لأنه لا يحق لابن تيمية أو غيره تكفير مسلم مهما بلغ إلا بنص قطعي في القرآن الكريم، إلا إن ظروف المعركة تحتم عليه استخدام كل ما قدر عليه من أسلحته الفكرية؛ لمواجهة المغول من ناحية وإرضاء سلاطينه المماليك من ناحية أخرى.

ويدلل رشيد الدين[٢٢] على تلك المواقف قائلاً: "وقد لوحظ أن سلاطين مصر والشام كانوا ينفقون ربع أوقاف الحرمين، وسبيل الحجاج في أغراض تتعلق بتصريف مصالح الجيش والديوان، وكانوا يجيزون صرفها بفتاوى تأويلية ولم يكن ذلك بجائز في الحقيقة". مما سبق يتضح لنا أن ابن تيمية، أصبح واجهة النظام المملوكي الدينية في وجه المغول والمعارضين معًا، أو بالأحرى أصبح ابن تيمية الأيديولوجية الدينية السنية للمماليك، ويؤكد ذلك آرائه عن مسئولية الحاكم أو ولي الأمر تجاه رعيته، وموقفه من سلاطين المماليك حتى لو كانوا جائرين، وهذا ما يتسق مع حديثنا عن ظهوره كواجهة سنية للنظام المملوكي.

ثالثًا: آراء ومنهج ابن تيمية في مواجهة مخالفيه في الرأي

نطلق الآن للتجول داخل عقل ابن تيمية؛ لنرى فكره ومنهجه وآراؤه عن ثوابت الدين الإسلامي، وأيضًا آراؤه فيمَنْ يخالف رأيه، أو رأي الكتاب والسنة من وجهة نظره – من الفلاسفة والمناطقة والشيعة والمتصوفة؛ لنرى كيف أصبح هذا الفقيه المتشدد فكريًا، يُطَلق عليه لقب "شيخ الإسلام" لقرون عديدة تُقَدس كتبه وآراؤه، والتي أصبحت حتى الآن القاعدة الأساسية للمتطرفين دينيًا وفكريًا، يشيعون القتل والعنف في كل مكان.

١/٣- فكرة عامة عن منهجه وآراؤه في تفسير النصوص الدينية وكيفية تطبيقها:

يرى أبو زهرة[٢٣] أن ابن تيمية فيلسوف ديني بقوله: "بل إنك في رسائله وكتاباته تتبين النقل والآراء عقلا فلسفيًا متأملاً مدركًا، بل إن شئت فقل إنه أصدق رجال العلم تصويرًا للعقلية الإسلامية المتأملة العميقة". ويبدو أن أبو زهرة يقصد فقيهًا آخر غير ابن تيمية، حيث يعود أبو زهرة[٢٤] في رأي آخر يناقض نفسه قائلاً: "إنه العالم السلفي الذي ينزل عند رأي الجماعة ويخضع لحكم الإجماع، فكان رجلاً سلفيًا يتبع ولا يبتدع". إذن أين العقلية الفلسفية في رجل يتبع الإجماع ولا يبدي برأيه في مسألة ؟!، ويخضع للإجماع الذي ربما يجمع على خطأ.

يواصل أبو زهرة[٢٥] تناقضه مع نفسه قائلاً عن ابن تيمية: "لا يثق بالعقل ثقة مطلقة في مقدمات الحكم على العقائد والأحكام، من حيث سلامتها وعدم سلامتها، خصوصًا في متشابه الأمور؛ لذلك يأخذ على الفلاسفة، ومن نهج نهجهم في طريقتهم في التفكير، ويعزو خلافه معهم في النتائج إلى اختلاف الطريقة واختلاف المنهج، ويرى ابن تيمية أن العقل غير مستقيم الإدراك في الوصول منفردًا إلى حقائق الدين، بل لابد من النقل، فهولا يهمل العقل، بل يطلبه ولكن يكون تابعًا لا متبوعًا، محكومًا بالقرآن مقدماته في الاستدلال، فتأويل القرآن يكون من القرآن، لا من أقوال المتفلسفين والمتكلمين وأمثالهم".

يتضح أيضًا أن ابن تيمية لا يقيم وزنًا للعقل، فهو يريد أن يجعله تابعًا وليس متبوعًا، أي أنه يلغي العقل، ويسلم بصحة النصوص على عواهنها بلا تفكير أو تدبر، مخالفًا بذلك قول الله سبحانه وتعالى ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾[٢٦]، وآيات كثيرة تنتهي بـ "أفلا تعقلون" و"أفلا يتدبرون" و"أفلا تبصرون"، بالإضافة إلى أن هناك أحاديث كثيرة، منسوبة إلى الرسول الكريم (ﷺ)، وملفقة لخدمة أهداف سياسية مثل أحاديث عن الإمامة والخلافة بعد موت الرسول الكريم، فضلاً عن التغيرات الطارئة على كل عصر، وزمن من الأزمنة التاريخية، تتطلب فقهًا جديدًا، وتطويرًا للتأويل والتفسير بما يخدم مصالح البشر.[*]

أما عن رأي ابن تيمية في تفسير القرآن الكريم، فهو يري أن تفسير القرآن الكريم بالرأي والاجتهاد في معاني آياته مرفوض، فهو يتبع الظاهر، من التفسير والمسموع أو المنقول عن الرسول وأصحابه والتابعين[٢٧]، ويقول عنه أيضًا ابن دقيق العيد الفقيه المحدث "رأيت رجلاً جمع العلوم كلا بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد"[٢٨]، ويتضح هنا ملكة الحفظ والنقل، التي تفوق بكثير ملكة الفهم وإطلاق الحرية للعقل.

ينقل إلينا محمد بهجت البيطار[٢٩] عن ابن تيمية ما يدل على إنكاره لمنهج الاستدلال، واستنتاج النصوص القرآنية، وإهمال علم التأويل، قائلاً: "أرسل الله الرسول بلسان قومه، وهم قريش خاصةً ثم العرب عامةً، لم ينزل القرآن بلغة مَنْ قال الأجسام متماثلة، حتى يحمل القرآن على لغة هؤلاء، هذا لوكان ما قالوه صحيحًا في العقل، فكيف وهو باطل في العقل، القرآن نزل بلغة الذين خاطبهم الرسول (ﷺ) فليس لأحد أن يستعمل ألفاظه في معاني بنوع من التشبيه والاستعارة، ثم يحمل كلام من تقدمه على هذا الوضع الذي أحدثه هو".

يتضح من النص السابق؛ كيف أن ابن تيمية يجعل تفسير القرآن بنصوصه حكرًا عليه هو ومَنْ يؤيده فقط، وكأن القرآن يخاطب فقط مَنْ هم على منهج ابن تيمية، فضلاً عن خلطه الشديد بين التفسير والتأويل، فالتفسير هو ظاهري في لفظ الآيات، أما التأويل فهو المعني الباطني للآية، وهو مرتبط بأسباب النزول، والظروف المحيطة بنزول النص القرآني، سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، بدليل اختلاف المعاني في السور المكية عن المدنية، أو قبل هجرة الرسول أم بعد هجرته إلى المدينة.

أما عن كلامه عن الذين يقولون بتماثل الأجسام، وهو يقصد بالطبع المعتزلة؛ لأنهم اطلعوا على التراث الهيلليني الفلسفي، ومن ثَمَّ قاموا بتأويل النصوص القرآنية تأويل يتفق مع العقل والأدلة المنطقية، فابن تيمية لا يريد للمعتزلة، وأمثالهم تفسير أو تأويل القرآن؛ لإتباعهم الفلسفة والطرق الاستنباطية والاستدلالية؛ لفهم الآيات الكريمة التي بها الكثير من التشبيه والاستعارة والمجاز، وكأن القرآن نزل لقوم معينين، وهم فقط المعنيون بتفسيره، أما غيرهم من المسلمين، ليس من حقهم محاولة فهم كلام الله على ما يتسق من المعاني.

فأما رأي ابن يتيمة عن السنة وطريقة فهمها، فيقول: "إن كل من أثبت ما أثبته الرسول (ﷺ)، ونفي ما نفاه كان أولي بالمعقول الصريح، كما كان أولي بالمنقول الصحيح، إن من خالف صحيح المنقول، فقد خالف أيضًا صريح المعقول، وكان أولي بمن قال الله عنه: "وقالوا لوكنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير[٣٠]". يواصل ابن تيمية سطحيته في فهم النص القرآني، بأن مَنْ يخالف صحيح المنقول سيدخل النار، وطبق عليه الآية الكريمة[*]، وتلك الآية قصد بها الله أصحاب السعير، وهم الذين كفروا وهي سياق حديث الله وخطابه للذين كفروا، لكن ابن تيمية اجتزأ كلام الله من سياقه؛ ليحكم على معارضيه بالفسق والضلال والكفر.

أما عن كيفية تطبيق ابن تيمية آراؤه ومنهجه في الواقع هو وتابعيه، فهي للأسف أبعد ما تكون عن حقيقة الإسلام، وروحه السمحة والموعظة الحسنة، فلقد اتبع – الملقب بشيخ الإسلام – أبشع الطرق في فرض رأيه على معارضيه، فيذكر ابن كثير[٣١] – وهومن تلاميذ ابن تيمية- قائلاً: "أن ابن تيمية أقام الفضيلة والأخلاق في دمشق خاصةً في سنة (٦٩٩هـ/١٢٩٩م) عند دخول المغول، حيث أصبح إنكار المنكر حقاً عليه، بالفعل لا بالقول والقلب، إذ صار مبسوط اليد والسلطان فيها، فقد رأي الحانات والخمور، فأخذ هو وأصحابه في تحطيم أواني الخمر، وشقوا قربها، وعزروا أصحاب الخانات المتخذة للفواحش".

ويضيف ابن العماد الحنبلي[٣٢] أنه في سنة (٧٠٤هـ/١٣٠٤م) أخذ ابن تيمية الحجارين، وذهب إلى موضع شجرة كان يزورها الناس، وينذرون لها النذور، فقطعها وبني مسجدًا مكانها، فكان يجري على لسانه ألفاظ عنيفة يوجهها لمَنْ يخالفونه في الرأي، وفيهم علماء أكبر منه سنًا، مما أدى بالعلماء إلى الشكوى منه إلى الأمراء في مصر، خصوصًا وأن السلطان الناصر قلاوون كان يقدره تمامًا.[٣٣] ويظهر حتى في دروسه التي يلقيها، أنه كان يقسمها إلى قسمين: أحدهما للخاصة يذاكرهم الحقائق التي انتهي إليها، ووجوب تقريرها، وقسم للعامة يعظ ويرشد، ولكنه مع ذلك أضاف إليه رسائل كان يكتبها، ويجيب بها على الأسئلة.[٣٤]

خلاصة القول؛ يتضح لنا أننا أمام فقيهًا متعصبًا متشددًا، لا يرى إلا رأيه فقط، ومذهبه فقط هو الصحيح، وهو قد ابتعد تمامًا عن كلام الله عز وجل حين قال: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٣٥]، فضلاً عن استخدام العنف، وهوما جعل كتبه مقدسه عند المتطرفين، وأصحاب العقول المظلمة، الذين يستخدمون العنف مستدلين بكلام ابن تيمية، بالإضافة إلى تفريقه في دروس الفقه، فجعل العامة لهم درس خاص، في اعتقادنا لكي يسهل السيطرة على الجهلاء من البسطاء، واقناعهم بأفكاره.

٢/٣- آراء ابـن تيميــة عــن الفلســفة والفلاســفة والشـيعة والمتصوفة:

نعرض الآن رؤية ابن تيمية، فيما يتعلق بالفلاسفة والمتكلمين، وعلاقة ذلك بعلم الأصول[*]، فيقول: "وأما الأصول، فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء، كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة، والقائلين بوحدة الوجود، والدهرية والقدرية والنصيرية والجهمية والحلولية وغيرهم من أهل البدع، وقد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، وبان لي أن كثيرًا منهم، إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم؛ لهذا قل أن سمعت أو رأيت معرضًا عن الكتاب والسنة، مقبلاً على مقالاتهم، إلا وقد تزندق أوصار على غير يقين في دينه واعتقاده، فلما رأيت الأمر على ذلك، اتضح لي أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم، وقطع حجتهم وأضاليلهم، أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم؛ ذبًا عن الملة الحقيقية، والسنة الصحيحة الجليلة، ولا والله ما رأيت فيهم أحدًا ممن صنف في هذا الشأن، وادعى علو المقام، إلا وقد ساعد بمضمون الكلام في هدم قواعد دين الإسلام"[٣٦]. يواصل ابن تيمية[٣٧] هجومه، بكثير من التعصب في وصف الفلاسفة والحكماء بالجهل، ودمغهم بالضلال قائلاً: "وسبب ذلك هو إتباعهم طرق الفلاسفة في الاصطلاحات التي سموها بزعمهم حكميات وعقليات، وإنما هي جهالات وضلالات".

اعتقد أنه لسنا بحاجة إلى الاستغراق والاسترسال في شرح وتوضيح النصين السابقين لا الشيء إلا لكونهم دليلاً على تعصب ابن تيمية، واتخاذه موقفًا عدائيًا وصل إلى حد التكفير، وإعلان أن كل مَنْ تمنطق تزندق، واحتكار تفسير الكتاب والسنة عليه هو وأصحابه فقط، أما غيره فهم على الضلال المبين. ويزيد ابن تيمية في وصفه لعلم المنطق، بأنه من علوم الصابئة، ودخيل على الفكر الإسلامي، وإن إدراك الحقائق الإسلامية لم يكن في حاجة إليه، وأن المنطلق لا يحل مشكلات مختلف عليها، ولوكان المنطق يزيل خلافًا، فلم كانت الفرق المختلفة متباينة، بل لماذا كانت تلك الآراء المتنازعة، والمذاهب الفلسفية المتضاربة، والمذاهب الاجتماعية التي يهدم بعضها بعضًا.[٣٨] ويؤمن كلامه ابن شاكر الكتبي[٣٩] بأنه سيفًا على المخالفين وشجًا في حلوق أهل الأهواء والمبتدعين، وإمامًا قائمًا ببيان الحق ونصره الدين.[*]

٣/٣- هجوم ابن تيمية على الشيعة والمتصوفة:

لقد اتجه نظر ابن تيمية إلى هؤلاء؛ لأنهم في اعتقاده منافقون غير مسلمين وأنهم شوكة في جنب الدولة المملوكية يتربصون بها الدوائر[٤٠]، ويرى أبو زهرة[٤١] أن معارضة ابن تيمية للشيعة

والمتصوفة نضال وجهاد ضد أعداء الإسلام حيث يقول: "وقد تصدى للشيعة والصوفية يناضلهم، أما المتصوفة فقد نازلهم بمحاربة فكرة وحدة الوجود والاتحاد"(*).

عندما خرج ابن تيمية وأصحابه محرضين السلطان الناصر بن قلاوون ضد شيعة الجبل في الشام، فقاتلوا الشيعة وقطعوا أشجار الجبل، وهنا يفسر ابن تيمية ويبرر قطعه للأشجار بقوله: "وقطعوا أشجارهم لأن النبي (ﷺ) لما حصار بني النضير قطع أصحابه نخلهم وحرقوه"(٤٢).

يتضح حقيقةً أننا أمام فقيه جانبه الصواب في فهم حادثة حصار اليهود وقطع أشجارهم ونخيلهم(*)؛ لأنه شبه الشيعة باليهود، ألهذا الحد وصل تعصب ابن تيمية ضد معارضيه ومخالفيه في المذهب أو الرأي إلى حد تشبيههم باليهود؟!، بل واستخدام العنف والقتل وقطع الأشجار في مشهد يسيء إلى الإسلام قبل أن يسيء إلى نفسه.

في ضوء ما سبق نقول؛ أن ابن تيمية ظل منحصرًا في حدود عقائد أسرته الحنبلية، وابتعد في جداله وبحوثه الكلامية عن سبيل الإنصاف، وجرد سلاح التهم على معارضيه، فكل ما تعلمه وقرأه، استخدمه في الدفاع عن مبادئ الحنابلة والمحدثين، ويرى أنهم أهل النظر فقط أو كما يقول بوصفهم النظار، ويوجه نقده الشديد والعنيف، بل والتكفير والدعوة إلى القتل إلى كل من درس الفلسفة، وكل من عارضه وخالفه بحجة أنه يتعارض مع الإسلام.(٤٣)

رابعًا: الإسلام وأيديولوجية السلطة عند المغول

لا يعنينا بحث الجوانب العقيدية في الإسلام، بقدر النظر إليه كأيديولوجية متكاملة تتضمن ثورة تقدمية، وتصور شامل لفكر إنساني راقي، ولكون الإسلام آخر الديانات السماوية؛ فإن شريعته جاءت لا لتعالج المشكلات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات العربية فحسب، بل لتنظيم كافة العلاقات الإنسانية على صعيد العالم بأسره.

لكن من الممكن استغلال الإسلام كأيديولوجية سياسية، تخدم مصالح شريحة أو طبقة حاكمة تزيد الهيمنة والسيطرة على مقدرات الشعوب من ناحية، والتوسع في أراضيها وتكوين إمبراطورية واسعة مترامية الأطراف من ناحية أخرى؛ لذلك كان ظهور المغول على مسرح الأحداث – وهم أصحاب المذابح الوحشية الهمجية – دورًا في ازدياد حدة الصراع والحروب في العالم الإسلامي.

تعود بداية اعتناق المغول للإسلام إلى الإيلخان تكودار(*)، وقد أعلن إسلامه سنة (٦٨٣هـ/١٢٨٤م) وغير قوانين الياسا الجنكيزية، وجعل أحكام الشريعة الإسلامية هي الأساس، وأراد "أحمد تكودار" أن يعرض الإسلام على سلاطين الأسرة المغولية، لكنهم رفضوا ونقموا عليه مما أدي إلى مقتله على يد ابن أخيه أرغون بن آباقاخان(٤٤)، وأشار القلقشندي(٤٥) إلى نسخة كتاب قد أرسلها الإيلخان أحمد تكودار إلى السلطان المنصور قلاوون(*) المملوكي في مصر؛ ليعلمه بإسلامه ومن ثَمَّ الصلح بين المغول والمماليك، وقد رد السلطان المنصور بجواب مهنأه على إسلامه وتحسن العلاقات.

إذن هنا يظهر التساؤل الأهم وهوما هي الدوافع وراء إسلام المغول؟، ربما الإجابات التي أمدتنا بها المصادر الأصلية، تبدو كأنها منطقية لا لشيء إلا لكونها معبرة عن إيمان المغول بالإسلام إحسانًا واعتقادًا، لكن وجدت تفنيدات أخرى عند باحثين محدثين، وبعض من المؤرخين القدامى عن دوافع أخرى وراء اعتناق المغول للإسلام، وهذا ما سوف نورده الآن.

لقد كانت الظروف التاريخية مواتية للقطع مع التقليد المغولي، ففي الصين تُوفي قوبيلاي خان(*)، فنشبت إثر وفاته صراعات ضخمة على العرش الخالي، أسقطت عهود الإيلخانيين وشروط تحالفاتهم مع الصين المغولية، وهكذا شعر الإيلخانيون مرة أخرى – شأنهم عند تأسيس دولتهم – أنهم وحيدون، وأن عليهم التصرف بمفردهم، ومن هنا فقد كان بوسعهم طرد البوذيين من بلاد فارس، دون دعوتهم إلى الإسلام من غير أن يخشوا تدخلاً من جانب الصين، فقدم الإسلام إذن للمغول المخرج الأمثل من هذا المأزق، الذي كان الجميع يشعرون بثقل وطأته، لكن تضارب مصالح تلك المجموعات المنقسمة على نفسها، كان يجعلها عاجزة عن تجاوزه، فوجدوا في تقليد الخلافة الإسلامية حيث ولاية العهد هي طوق النجاة.(٤٦)

نستطيع القول؛ بأن دوروتيا كرافولسكي(٤٧) أشارت إلى الدوافع السياسية لاعتناق الإسلام المغول، ولكنها أشارت إلى أن البداية كانت من عند غازان خان، بالرغم من إسلام سابقه أحمد تكودار كما أشرنا، لكن تكودار لم يعمر في حكم ايلخانية ايران والعراق إلا عامين فقط، لكن غازان الذي أسلم جلس على عرش الإيلخانية، وانتهج سياسة جديدة، من الممكن أن تكون عهدًا جديدًا ومختلفًا للمغول سياسيًا ودينيًا واقتصاديًا. لقد أمكن عن طريق اعتناق الإسلام سد الفجوة بين الحاكمين والمحكومين، وظهر تعاون ايجابي من جانب الرعية، وبمقتضى السياسة الجديدة رمي إيلخانيو إيران إلى السيطرة على دار الإسلام، عن طريق مهاجمة النظام المملوكي بالشام ومصر وإسقاطه، وعوضًا عن المقاومة السلبية التي ظل الإيرانيون المسلمون يواجهون بها حكامهم الوثنيين في نظرهم، فكر المغول في حل يكمن في التعاون الإيجابي من جانب الرعية(٤٨). وقد فتح اعتناق الإسلام للإيلخانيين آفاقًا جديدة لسياسة فتوح وتوسع، وبهذه السياسة الجديدة رمى المغول في إيران(*) إلى السيطرة على دار الإسلام، عن طريق مهاجمة النظام المملوكي بالشام ومصر وإسقاطه، وكان بوسع خلفاء جنكيزخان أن يعرضوا أنفسهم في صورتهم الجديدة باعتبارهم البديل الأفضل بالمقارنة مع حكام مصر والشام وهم المماليك(٤٩).

كان المماليك قد عانوا من مسألة الشرعية في سنوات حكمهم الأولى، حتى كان انتصارهم الكبير على المغول في عين جالوت سنة (٦٥٨هـ/١٢٦٠م)، ثم اقدامهم على إعادة الخلافة العباسية التي أسقطها المغول في بغداد سنة (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، بقتل المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين[٥٠]، وجعلوا مقرها القاهرة سنة (٦٥٩هـ/ ١٢٦١م)[٥١]. جاء انجازهم الثالث الذي اكتملت به شرعيتهم بطردهم الصليبيين نهائيًا من سواحل بلاد الشام، بذلك كله صار المماليك سلاطين الإسلام الكبار في دار الإسلام كلها، ولم يكن من مصلحة المماليك طبعًا أن يشاركهم حكام أقوياء كالإيلخانيين في اعتراف الخليفة بهم، وبالتالي في السيطرة كقوى كبرى متنازعة على دار الإسلام[٥٢].

يضيف محمد خاتمي[٥٣] المفكر الإيراني الكبير ورئيس جمهورية إيران الأسبق بأن تقبل المغول الإسلام، بل وتمذهب أحدهم بمذهب الشيعة – فيما سيأتي لاحقًا – وإن كانت هناك اختلافات تتضح من سلوكهم الشخصي وأسلوبهم الخاص، ولكن لم تكن دعائم حكوماتهم جميعًا إلا القهر والاستبداد. إذن في ظل تلك الدوافع السياسية المباشرة وراء إسلام المغول – خصوصًا غازان خان – هنا حاولوا اتخاذ أيديولوجية لمواجهة المعسكر المملوكي السني، وفي سبيل ذلك قام غازان خان بعمل حدث مهم يذكره القلقشندى[٥٤]: "إنه بتحول غازان إلى الإسلام انقطعت الروابط المباشرة التي كانت تربطه ببلاط الخان الأعظم في الصين، وأعلن استقلاله ولقب نفسه بلقب "خاقان" رغم أن هذا اللقب مقصور على إمبراطور المغول الأعظم في قراقورم، وكذلك كتب اسمه على السكة على النحو "السلطان الأعظم غازان" وأضاف إلى اسمه بتأييد الله المتعال".

يؤيد ذلك القول فؤاد الصياد[٥٥] الذي ذهب إلى أن أهمية إسلام الإيلخان غازان بأنه أصبح سياجًا منيعًا للمسلمين، برعم أنه اعتنقه سياسيًا، لقد حاول غازان خان في البداية حل هذه الإشكالية بالقيام بحملات عسكرية ضد المماليك بمصر والشام؛ لإسقاط الدولة المملوكية، وتوحيد الأمة والسلطة تحت سيطرته حسب الأيديولوجية السنية[٥٦].

أما عن استغلال غازان للإسلام جيدًا، فيقدم لنا بيبرس الدواداري[٥٧] نصًا هامًا على لسان غازان يقول: "وسمعنا أن أهل مصر والشام الذين أخذ منهم مسلمون مالهم لا عهد ولا ميثاق ولا أمانة ولا ديانة لهم، ويأخذون من أموال المسلمين ويقصدون دماءهم، توجهنا قادمين ديارهم لدفع المحركات الرديئة البادية منهم، وأننا أولاد سلاطين ربع أقاليم الأرض، وأنا مسلمون ومعاونون دين الإسلام، يجب على كل أحد مطاوعتنا اقتداءً بكلام الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.

يوضح لنا النص السابق كيف أن مسألة الإسلام ليست هي المقصودة في حد ذاتها، بل الأطماع السياسية والاقتصادية الكبرى من السيطرة على التجارة الدولية وممراتها خصوصًا طرق البحار والملاحة في الخليج العربي، وطرق التجارة البرية، خصوصًا طريق الحرير التاريخي، وطبيعي أن يتخذ غازان لهجة عاطفية في خطابه عن الإسلام وحماية المسلمين، ويورد لنا كارل بروكلمان[٥٨]، دليلاً آخر على استغلال الإسلام سياسيًا، لكن هذه المرة من خليفة غازان على عرش الإيلخانية أو لجايتو خدابنده"[*]: "أما جهود أولجايتو في سبيل السيطرة على آسيا الصغرى، واتخاذها سلاحًا في وجه القوة المملوكية فذهبت أدراج الرياح شأن جهوده في سبيل الحصول على مساعدة القوى النصرانية في أوروبا تحقيقًا لذات الغرض".

فإذن أين الإسلام في قوة إيمان الإيلخان أولجايتو، واعتناقه عن اعتقاد كامل، فها هو يحاول الحصول على مساعدة من القوى المسيحية في أوروبا؛ لمواجهة المماليك في مصر والشام، إلا إن عدم استطاعة أولجايتو سياسيًا وعسكريًا في القضاء على المماليك، أو حتى ضم جزء من أملاكهم، جعل خليفته في الحكم الإيلخاني" أبوسعيد بها درخان[*]" يجنح نحو السلم ومبادئه المماليك لإدراكه صعوبة إسقاط المماليك آنذاك، وقد أورد القلقشندي[٥٩] نصًا تاريخيًا هامًا عن الرسول الواصل من أبي سعيد بهادر خان إلى الديار المصرية للسلطان الناصر محمد بن قلاوون وسمي هنا المرسوم "اليرليغ"[*].

خامسًا: إشكالية الشرعية عند المغول والتمذهب بالمذهب الشيعي

إن الإشكاليات الناجمة عن التناقض بين الأيديولوجيا السنية، والأيديولوجيا المغولية التقليدية لم تبرز بوضوح، إلا بعد أن فشل المغول في إسقاط الحكم المملوكي بمصر والشام، أي أنهم فشلوا في السيطرة على دار الإسلام، لقد كان بوسع الإيلخانيين في حقبة تسننهم اللجوء إلى الخليفة العباسي للحصول على مشروعية منه تجعلهم سلاطين الإسلام، ولو حدث ذلك لانتفى التناقض بين إيديولوجيتهم السنية المستجدة، والأخرى المغولية التقليدية، لكن ذلك لم يحدث؛ لأن المماليك هم الذين أعادوا تأسيس الخلافة العباسية بالقاهرة – كما ذكرنا – وبذلك سيطرة عليها وصاروا هم سلاطين الإسلام باسمها وتفويضها[٦٠]، فلو اعترف المغول في إيران والعراق بالقاهرة كمركز لدار الإسلام؛ لصاروا تابعين – شكليًا على الأقل – للمماليك المسيطرين، الذين يستطيعون أن يحددوا للخليفة- وهو في أيديهم – بمن يعترف، وحدود الاعتراف، وطبيعة الألقاب الممنوحة، ولم يكن من مصلحة المماليك طبعًا أن يشاركهم حكام أقوياء الإيلخانيين في اعتراف الخليفة بهم، وبالتالي في السيطرة كقوى كبرى متنازعة على دار الإسلام[٦١].

لم يستطع الإيلخانيون القضاء على المماليك؛ لذلك فإن الأيديولوجية السنية التي يمسك المماليك بزمامها لم تعد في صالحهم، فاقتضى الأمر تغييرًا جذريًا سريعًا، فكان التشيع على المذهب الإمامي[٦٢]. لا شك أن تحررهم النسبي من جنكيزخان، وإحساسهم بأن أسرة جنكيزخان هي صاحبة الحق في السيطرة

على العالم، سهل عليهم فهم الأيديولوجية الشيعية التي تحصر الحق في السلطة في أئمة آل البيت، إذن فإن انتقال الإيلخانيين من التسنن إلى التشيع، بالنظر للعوامل السابقة كلها باعتبار التشيع حلًا لمشكلة الأيديولوجيا لديهم المتعلقة بهويتهم ودورهم الجديد في دار الإسلام، فقد صار بوسع الإيلخانيين عندما تشيعوا، الادعاء بأنهم ينفذون إرادة الله وخطته اللتين تعطلتا عبر التاريخ؛ بسبب السيطرة السياسية لأهل السنة، وهكذا فإن كل السلطات الإسلامية حتى أيامهم هي غير شرعية؛ لأنها أكلت حق الأئمة، وبمقتضى هذه الرؤية يكون كل الخلفاء السابقين، بل والمماليك أيضًا متغلبين مغتصبين للسلطة[٦٣].

ويؤيد هذا الرأي فاطمة نبهان[٦٤] التي ذهبت إلى القول بأن حداثة الإيلخانيين بالإسلام، جعل من السهولة على علماء الذين بمذاهبهم المختلفة التأثير على السلطة؛ لإقناعه بالمذهب الذي يريدون له أن يعتنقه، وقد حدث ذلك مع السلطان أولجايتو خدابنده. وإذا نظرنا إلى الإيلخانيين، وجدنا أن الإيلخان أولجايتو يميل إلى المذهب الشيعي، بعد أن علم أن الرؤية الإمامية المتعلقة بالسلطان الشرعي، تقول بأن يعتبر السلطان شرعيًا إذا آمن بسلسلة الأئمة الإثنى عشر ويتبع المذهب الفقهي الإمامي، ويكون على استعداد لترك سلطته للإمام الغائب عندما يظهر من غيبته.[٦٥]

إمعانًا من أولجايتو لتأكيد تشيعه، فقد أصدر الأوامر والفرمانات إلى الأقاليم المختلفة بذكر أسماء الأئمة الإثنى عشر في الخطبة، ونقش أسمائهم على السكة[٦٦]، كما أمر بإقامة مدارس؛ لتعليم أصول وعقائد المذهب الشيعي، ومنها مدرسة في عاصمته مدينة السلطانية، كان بها ستون معلمًا ومائتا تلميذ، وأقام مدرسة أخرى عرفت باسم "مدرسة سياره" كانت ملحقة بمعسكره، وفيها الكثير ممن يتعلمون العقائد الشيعية[٦٧].

نتفق تمامًا مع ما سبق، ونضيف نقطة هامة ألا وهي أن محاولة الوزير الكبير رشيد الدين الهمذاني[*]، الاتفاق مع السلطان الإيلخاني أولجايتو قبل تحوله إلى المذهب الشيعي، بأن يشرع أبواب الإسلام السني للتغيير والتجديد والانفتاح، أما ابن تيمية فلم يكن لديه أي مشكلة في المعسكر السني المملوكي، فانصرف ابن تيمية إلى دعاية الحرب والتدمير والتكفير ضد المعسكر الإيلخاني، معتبرًا رشيد الدين جزءًا منه[٦٨]، ففي فتواه ضد المغول يقول ابن تيمية:[٦٩] "حتى أن وزيرهم هذا الخبيث الملحد المنافق، صنف مصنفًا مضمونه أن النبي رضى بدين اليهود والنصارى، وأن لا ينكر عليهم ولا يذّمون ولا ينهون عن دينهم".

سادسًا: ابن المطهر الحلي ممثلاً لأيديولوجية النظام المغولي

لم تبق الساحة خالية للفقيه ابن تيمية، الذي وقف مدافعًا عن المماليك والمعسكر السني، إذ ظهر في المعسكر المغولي العلامة الحلي الذي ساهم في تشيع أولجايتو، كاتبًا رسالة دعائية تضع التشيع الإمامي في التاريخ والحاضر في موضع المذهب المتفرد الواجب الإتباع[٧٠]. كانت بداية ظهور ابن المطهر الحلي، عندما طلب الإيلخان أولجايتو عالمًا من العراق من علماء الإمامية؛ ليسأله عن مشكلة وقع فيها، فوقع اختياره على العلامة الحلي، وهومن علماء الإمامية وقد لقُب بالعلامة؛ لأنه برع في المعقول والمنقول وتقدم على علماء عصره[٧١].

وكانت مؤهلات ابن المطهر الحلي عظيمة للغاية بتعدد مهارات وثقافات مختلفة، سواء في علم المنطق أو علم الحديث أو التفسير وتتلمذ عليه الكثير، كان لامعًا في المناظرة والجدل، حتى أنه ناقش آراء ابن سينا في كتابه شرح الإشارات، خاصة في علم الكلام من الطبيعيات والإلهيات والحكم العقلية والمنطق[٧٢]، ويشير لاووست[٧٣] إلى أن فلسفة الحلي تأثرت بالفارابي واخوان الصفا، وأخذ عن جمهورية أفلاطون، وتلك الفلسفة قائمة على الاستدلال العقلي لضرورة الاختلاف السياسي. أما عن آراء العلماء في ابن المطهر الحلي، فلنستشهد برأي العلامة الخواجة نصير الدين الطوسي[*] الذي يُعتبر نشاز عصره – كعالم فذ أو كما يلقب بأستاذ البشر – عندما سئل بعد زيارته لمدينة الحلّة بالعراق عما شاهده فيها قال: "رأيت خريتًا [*] ماهرًا وعالمًا إذا جاهد فاق".

من منطلق الحياد والموضوعية، لن نكتفِ بإشارة أحد علماء الشيعة – وهو نصير الدين الطوسي – لكونه على نفس مذهبه، لكننا سنعرض رأي أحد علماء السنة فيه، وهو ابن حجر العسقلاني[٧٤] الذي وصف ابن المطهر الحلي بالماهر في العلوم العقلية وتصنيف الأصول والحكمة، فضلاً عن أنه رأى أن ابن تيمية تحامل على الحلي في مواضع عديدة في كتابه- أي ابن الحلي- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، ولما وصل إلى ابن المطهر الحلي كتاب ابن تيمية في الرد عليه كتب أبياتًا:

لوكنت تعلم كل ما علم الورى
طرًا لصرت صديق كل العالمِ
لكن جهلت فقلت أن جميع
من يهوى خلاف هواكَ ليس بعالمِ

وأيضًا من مؤشرات اتساع أفق ابن المطهر الحلي، تتلمذه على يد أحد علماء المذهب السني أمثال "محمد بن محمد بن أحمد الكيش"، ويصفه الحلي بأنه من أفضل علماء الشافعية، و"تقي الدين عبد الله بن جعفر الصالح" الحنفي المذهب.[٧٥]

يتبين لنا من النصوص السابقة كيف كان ابن المطهر الحلي نواة للعقل والعلم في عصره، وعلى الرغم من أنه شيعي المذهب، فلم يمنعه ذلك من الاطلاع، ودراسة المذاهب السنية، مما يدل على سعة العقل والعلم – على نقيض ابن تيمية تمامًا – وأيضًا دوره الحقيقي في تشيع الإيلخان أولجايتو، وتمذهبه بالمذهب الشيعي الإمامي الإثنى عشري[*]، إلا إن تمثيل الحلّي للأيديولوجية المغولية ظهر جليًا في تأليفه كتابه المشهور "منهاج الكرامة في معرفة الإمامة" الذي مثل الايديولوجية الشيعية التي اقتنع بها

الإيلخان أولجايتو، والتي مثلت حلاً سياسيًا شرعيًا لأولجايتو في مسألة حكم العالم الإسلامي.

إذن نحن لا حاجة لنا في الإسهاب عن فكر الحلي، لا لشيء إلا لكونه عالمًا في الفلسفة والمنطق والحكمة، ومختلف العلوم العقلية، تلك العلوم التي مثل جوهر فكرة وتفكيره، ذلك بأن نصوص كتبه لم يرد فيها مطلقًا أحكام تبيح القتل أو التكفير أو التحريض على العنف، لكنه على الصعيد السياسي، شارك في إظهار المغول كممثلين شرعيين عن الإسلام في لباس التشيع.

أما عن قبول الإيلخانات المغول للتشيع، وأحوال الشيعة في عهدهم، فنورد بعض من النصوص حولها، بدءً من الإيلخان غازان خان الذي أظهر مليًا واضحًا للتشيع، بدليل زيارته إلى الحرم الشيعي في كربلاء بهداياه وتحفه، كما أنه قدم لقبر الإمام الثامن "على الرضا" في مشهد النذور وأوقف عليه بعض الأوقاف[٧٦]. إلا إننا نرى أن النص لا يظهر تشيع غازان، بل يظهر اهتمامه بالشيعة كأحد أفراد فئات المجتمع الإيراني آنذاك؛ لأنه ببساطه لوكان ميالاً للتشيع، لأعلن تشيعه مثلما أعلن ابنه فيما بعد أولجايتو، لكن هو أراد التوفيق بين السنة والشيعة من أجل المصلحة السياسية.

لقد كان حريصًا على أن يثبت نواياه الطيبة تجاه الشيعة؛ لهذا صار يكرم السادات من أئمة الشيعة ويجلبهم، فأمر بالعطايا والهبات الكثيرة، فأنشأ للسادات دور السيادة في تبريز وغيرها من أمهات المدن، على أن يعطوا مرتبات تصرف لهم بانتظام حسب ما نصت عليه حجج الأوقاف المخصصة لهذا الغرض، كذلك أعفى رجال الشيعة من دفع الضرائب، وقام بتزيين أماكنهم المقدسة التي كان يزورها من آن لآخر، وفي سنة (٦٩٨هـ/١٢٩٨م) عندما توجه إلى مدينة الحلة بالعراق، وشاهد المشاهد، أمر للعلويين المقيمين بها مالًا كثيرًا، ثم أشار بحفر نهر بأعلى الحلة، فتم ذلك وسمي النهر الغازاني، وقد أوصله إلى مشهد الحسين حتى أخذ يروي أراضي كربلاء اليابسة، فأصبحت الأراضي الممتدة على جانبيه مليئة بالحدائق والبساتين، وصارت السفن القادمة من بغداد وغيرها من دجلة والفرات، تستطيع الوصول إلى المدينة، وزاد إنتاج غلات المنطقة زيادة ملحوظة، وقد عمرت الأراضي الواقعة على هذا النهر وارتفعت أسعارها وأسعار البيوت التي أنشئت عليها أضعافًا مضاعفة.[٧٧]

نستنبط من النص السابق أن ما فعله غازان خان من اصلاحات زراعية واقتصادية، بالتأكيد ليس من أجل الشيعة أو إكرامًا لهم، بل نحن أمام مشروعات كبيرة، تتعلق بزيادة المساحات المزروعة مما يترتب عليه زيادة الخراج والضرائب، الأمر الذي سيعود بالنفع على خزائن الدولة الإيلخانية، خاصةً شرائح الطبقة الأرستقراطية الحاكمة، أي أن تصوير الأمر كأنه ميلًا من غازان إلى التشيع نعتبره تفسيرًا مذهبيًا سطحيًا.

وفي عهد الإيلخان أولجايتونَعِم الشيعة بتسامح أولجايتو[٧٨]، لكن يبدوأن التحول الإيلخاني باتجاه التشيع الإمامي، ترك أهل السنة في إيران بدون سلطة حامية وراعية [٧٩]، خصوصًا أن معظم السكان في إيران رفضوا المذهب الشيعي، مما أدى بأولجايتو إلى إصدار أمره بإعادة ذكر أسماء الخلفاء الراشدين في الخطة والسكة، فرجع بذلك إلى مذهب أهل السنة، خاصةً بعد أن أظهر له علماء السنة أن مذهب الشيعة مقارب لمذهب الخوارج، وهو يخالف إجماع المسلمين، بالإضافة إلى أن السلطان خشي ظهور الفتن والاضطرابات في نواحي كثيرة من دولته.[٨٠]

نستخلص من النص السابق، أن الأمر يبدو كأنه استجابة من الإيلخان أولجايتو إلى شعب إيران، برفض التشيع والرجوع إلى السنة مرة أخرى، ولوكان الأمر كذلك لكان من الأولى أخذ رأي الشعب الإيراني من البداية، هل يتشيع الإيلخان أم لا؟، لكن الأمر في وجهة نظرنا لم يكن كذلك، فالأمر سياسي في المقام الأول، ربما كانت الأسباب – السابقة الذكر – كلها، والتي أوصلت المغول إلى مأزق قد دفعهم نحو التشيع، هي نفسها التي جعلتهم بعد التجربة القصيرة مع التشيع الإمامي، يعمدون للرجوع عن ذلك إلى المذهب السني من جديد في عهد الإيلخان أبي سعيد بهادر خان (٧١٦-٧٣٦هـ/ ١٣١٧-١٣٣٥م). حقًا لقد كان مأزق الإيلخانيين أنهم لم يبلغوا درجة من القوة، تمكنهم من الاستيلاء على الخلافة بالسيف، كما أنهم لم يتمكنوا من الحصول على إجماع الأكثرية السنية.

خَاتِمَةٌ

لقد حاولت في صفحات تلك الدراسة، الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء اتخاذ كل من المماليك والمغول الإسلام كأيديولوجية سياسية تدعم حكم كلاً منهما، وظهور فقيهين يمثلان هاتين الأيديولوجيتين السنية والشيعية، معولاً في ذلك على المنهج المادي الجدلي التاريخي، وقد نستطيع القول بالتوصل إلى استخلاص نتائج هامة وهي:

- إن اتخاذ الإسلام مطية للسلطة، والمكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ظهر واضحًا في كلا النموذجين المملوكي والمغولي، بحيث أصبح الدين تجارة رابحة في هذا العصر، مما يعكس الطابع البراجماتي للحكام آنذاك.
- نموذج ابن تيمية كفقيه سني، ساهم في تكريس فكرة فقهاء السلطان، وفرض تبريرية ظلم الحاكم، بقوله ستون سنة في ظل حاكم جائر أفضل من سنة بلا حاكم، فضلاً عن إباحته قتل معارضيه في الفكر والرأي، آخذًا بظاهر النصوص، معتمدًا النقل على حساب العقل، مما أنتج فكرًا متشددًا متطرفًا، تسبب في قتل وإزهاق الأرواح، لا لشيء إلا لإثبات أن فكره فقط هو الأصح، وأنه اتبع بذلك الكتاب والسنة، فهذا كل ما روج له الفقيه ابن تيمية الذي أطلق عليه عامة حوارييه لقب" شيخ الإسلام".

- استخدام السلطة المملوكية المتمثلة في السلطان الناصر قلاوون لابن تيمية كبوق للدعاية، في حرب المماليك ضد المغول، حيث استخدم دعاية التكفير ضد حكام المغول، الذين أعلنوا إسلامهم، مدعمًا بالطبع دعايته هذه بالأدلة والنصوص الدينية، وذلك لإرضاء سادته من المماليك، وبالتالي تحول الإسلام عند السلطة المملوكية إلى غطاء أيديولوجي لمواجهة العدو الكافر– بالنسبة للمماليك – والخطر المحدق بمصر والشام.
- اتباع المغول نفس المبدأ البراجماتي بغطاء ايديولوجي شيعي، متمثل في ابن المطهر الحلي الفقيه الشيعي الإمامي، الذي استطاع إقناع الإيلخان أولجايتو بالتشيع؛ لأسباب كما أوضحنا سياسية قحة، متعلقة بإشكالية الشرعية لدى المغول الذين يريدون حكم بلاد المشرق الإسلامي قاطبة، وما بين التسنن والتشيع حاول المغول إيجاد صيغة تتلاءم مع أنهم مسلمين جدد، وفي نفس الوقت تضمن لهم مناطحة المماليك في حكم أقاليم المشرق الإسلامي؛ لذلك لم يكف المغول عن قتال المماليك، إلا عندما أيقنوا قوة المماليك العسكرية، وفشل المشروع المغولي بالرغم من اختلاف الغطاء الأيديولوجي السني أو الشيعي، ووضح ذلك جليًا عندما فضّل آخر ايلخاناتهم أبوسعيد بهادرخان، الصلح مع المماليك، وعدم حربهم مرة أخرى، ويعتبر المغول أيضًا مستغلين للإسلام، لكن باختلاف أيديدلوجية أخرى، بفقيه ليس متطرفًا ولا متشددًا، بل فقيه شيعي مستنير وفيلسوف معتمدًا العقل على حساب النقل.

الهَوامِشُ:

(*) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام تقي الدين بن تيمية الحراني، ولد عام (٦٦١هـ/١٢٦٢م) قدم مع والده وأهله إلى دمشق وهو صغير، كانوا قد خرجوا من بلاد حران مهاجرين بسبب غزو المغول، وحفظ القرآن وأقبل على دراسة الفقه، وأقبل على تفسير القرآن، ودرس المذهب الحنبلي، إلا أنه لم يقتصر على مذهب ابن حنبل، وحسب بل تعداه إلى غيره من المذاهب الفقهية وعلم الكلام وأصول المعتقدات، وتعرف أيضًا إلى ديانات أخرى، مثل اليهودية والمسيحية لكي يكون قادرًا على مجادلتهم، وتوفي ابن تيمية في دمشق عام ٧٢٨هـ/١٣٢٧م. (انظر: الكتبي، **فوات الوفيات**، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١م، ج١، ص٦٢؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ط٢. دار الكتب العلمية ، بيروت١٩٩٧م، ج١٣، ص٢٠١ ؛ **دائرة المعارف الإسلامية الكبرى**، ط١، طهران ١٣٧٤ش، مجلد ٢، ص٥٣٦).

(١) محمد أبو زهرة، **ابن تيمية (حياته وعصره، آراؤه وفقهه)**، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٥٢، ص٢٤-٢٥.

(٢) ابن كثير، المصدر السابق، ج١٣، ص٢٠٥.

(٣) محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص٢٦.

(٤) نفسه، نفس المرجع، ص١٨.

(٥) نفسه، ص١٤٣.

(٦) **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي**، ط١ ، سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٢م، ج٣، (طور الانهيار)، ص١٢٨؛ **تاريخ الحضارة الإسلامية**، القاهرة ٢٠٠٠، ص١٣٦.

(*) الناصر محمد قلاوون، هو أبو الفتح محمد بن المنصور سيف الدين قلاوون ولد عام ٦٨٤هـ، خلف أبوه المنصور في السلطنة عام (٦٩٣هـ/١٢٩٣م)، خاض معارك ضد المغول وانتصر عليهم، ومات عام ٧٤١هـ ودفن بالمدرسة المنصورية، تولى الخلافة ثلاث مرات (انظر: الكتبي، **فوات الوفيات**، ج٢، ص٥٢١).

(٧) المرجع السابق، ص١٥٣.

(٨) نفسه، ص١٥٦.

(٩) نفسه، ص١٥٥.

(١٠) نفسه، ص١٥٧.

(١١) **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، ط١، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الجيزة ٢٠٠٨، ص١٨١.

(١٢) أخرجه البيهقي **(السنن الكبرى ١٦٢/٥)** حديث ١٦٤٢٧؛ السخاوي: **المقاصد الحسنة**، ص١٨١، من طريقين وقال: "وهما ضعيفان".

(١٣) المصدر السابق، ص١٨٢.

(١٤) نفسه، ص١٨٧.

(١٥) فؤاد عبد المنعم أحمد، **شيخ الإسلام ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام**، ط١، دار الوطن، الرياض ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص١٣١.

(*) ما رأي ابن تيمية في مساندة الإمام الورع الفقيه أبي حنيفة النعمان- وهو من أئمة المذهب السني- لثورة الإمام الشيعي "زيد بن علي" على الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك١٢٢هـ/٧٣٩م، وقولته الشهيرة: "إن خروج زيد يضاهي خروج رسول الله يوم بدر" (انظر: محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠١٣م ص٥٠٠)، أليست هذه هي روح الإسلام العظيمة التي أنقذت الإنسان من نير العبودية، لقد حرّض الإسلام على الثورة ضد أي ظلم سواء من الحاكم

أو من غيره، فالإسلام تاريخيًا يمثل ثورة في ذاته على الشرك والظلم والعادات الجاهلية القبيحة والتمييز العنصري والطبقي، فضلاً عن أن الرسول الكريم وقف ضد رموز الشرك والكفر بمكة في بداية دعوته؛ لتحرير الإنسان من العبودية للبشر، فيخرج علينا ابن تيمية بآرائه المتشددة المُكرِسة للحكم الفاسد، والتي تعد في مضمونها بعيدة عن روح الإسلام و ضوابطه الأخلاقية، فطالما الحاكم يصلي ويقيم الشعائر، لكنه يظلم ويفسد ويقمع، فلندعوا له بالهداية ولا نخرج عليه أو نثور في وجهه؛ حفاظًا على الأمة من الفتنة والوقوع في الفوضى، في أي دين هذا؟! يقبل بالظلم، بالطبع هذه تبريرات لمشروعية وجود الحكام الفاسدين المستبدين، حتى لو افترضنا – وهذا من وجهة نظر بعض الباحثين والمفكرين - ان الباعث على فتاوي ابن تيمية هو الظروف التاريخية في عصره من حروب كثيرة بين المماليك والمغول، الأمر الذي يتسبب في عدم استقرار الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم الاسلامي، فذلك الباعث على آراء ابن تيمية في طاعة الحاكم الظالم ليس رهين عصره الذي عاش فيه أو ظروفه التاريخية المرتبطة به، بل إن آراء ابن تيمية في الولاية السياسية هي آراء عامة، ليست مرتبطة بأية فترات زمنية تاريخية مختلفة، افتى بها عن قناعة شخصية بعد تفسير سطحي للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، بل على العكس فالتاريخ بأحداثه يوضح لنا بجلاء، كيف أن الشعوب التي قامت بثورات شعبية ضخمة على حكامها الظالمين، نجحوا في اقامة دول متحضرة متقدمة، قائمة على أسس الحرية والعدالة الاجتماعية والتعددية الفكرية و الكرامة الانسانية، فضلاً عن ان بعض الثورات الشعبية اتخذت منحى الدموية والتسليح، لكنها حققت أهدافها، ويبرز نماذج في التاريخ الاسلامي كثورات الشيعة بمختلف فرقهم، كالزيديين الذين أقاموا دولة قوية في طبرستان واقليم الجبال سنة (٢٥٠هـ/٨٦٥م) حين ثاروا في وجه الخلافة العباسية، وأيضًا القرامطة المنبثقة عن الشيعة الاسماعيلية، الذين أقاموا دولة تعتبر أول دولة اشتراكية في تاريخ الإسلام في مناطق الشام والأحساء والبحرين وعمان، كانت دولتهم قائمة على العدالة الاجتماعية والمساواة في كل شيء لا يتسع المجال لتفصيلها، ودولة الأدارسة في المغرب الأوسط التي قامت سنة (١٧٢هـ/٧٨٨م)، كذلك الخوارج الذين أقاموا كيانات سياسية كبرى في بلاد المغرب كإمارة بورغواطة الخارجية الصفرية في مدينة تامسنا سنة (١٢٧هـ/٧٤٤م)، ودولة بني مدرار في سجلماسة التي تأسست سنة (١٤٠هـ/٧٥٧م)، فضلاً عن الدولة الرستمية الإباضية سنة (١٦٠هـ/٧٧٦م)، وهناك المزيد من الدعوات التي تحولت إلى ثورات ثم إلى دول، بفضل نهوض شرائح الطبقة الوسطى للقيام بدورها الهام، وقيادة بعض ثورات الفلاحين والحرفيين والمهمشين؛ للقيام بثورات كبرى ضد الخلافة العباسية، ليس هناك أي تبرير لطاعة حاكم مستبد وفاسد إلا من فقهاء السلطان المنافقين، فالدين الاسلامي في جوهره ثورة حقيقية من أجل كرامة الانسان.

(*) يبدو أن فقهاء السلاطين لابد أن يكونوا في جانب السلطة الحاكمة في كل زمان ومكان؛ لتبرير سلوك الحكام المستبدين واصباغ افعالهم وقراراتهم بصبغة تتفق مع الدين، وتضليل الشعوب بأن ذلك الحاكم هو قدر من الله، وانه يستلزم طاعة ولي الأمر؛ لذلك صدق المفكر السياسي الإيطالي الكبير "ميكيافيللي" عندما كان ينصح أحد أمراء أسرة آل مديتشي في فلورنسا، في كتابه الأمير قائلاً:" إن وجود الدين ضرورة لا لخدمة الفضيلة، بل لتمكين الحكومة من السيطرة على الناس"، وأيضًا اذا تم استخدام الدين لتغييب إرادة الشعوب وتقييد حرية الرأي والقمع الفكري، الذي يستخدمه فقهاء السلطة الباطشة؛ فإن الدين يصبح له وظيفة تخدير الشعوب؛ لذلك اعتقد أن المفكر كارل ماركس لم يخطئ حين قال: "أن الدين أفيون الشعوب".

(١٦) **نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة والاجتماع**، ترجمة: محمد عبد العظيم، دار الأنصار، القاهرة، د.ت

(*) يبرر ابن تيمية حكم الغلبة والقوة؛ لأن المماليك قفزوا على الحكم بالشوكة والغلبة بعد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م بمقتل توارن شاه بن الصالح نجم الدين أيوب وفي هذا التاريخ بدأ حكم المماليك لمصر والشام. (انظر: المقريزي، **كتاب السلوك لمعرفة الدول والملوك**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٩م، ص٣٦١ ؛ سعيد عاشور، **الأيوبيون والمماليك**، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٠م، ص١٨٢)

(*) وقد بدأها الخليفة "عثمان بن عفان ٢٣-٣٤هـ" عندما ثار ضده أهل مصر وأهل المدينة فقال: "إنما الخلافة هي سربالاً سربلنيه الله إياه" (انظر: السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلامية، بيروت، د.ت، ص١٥٨)

(١٧) هنري لاووست، المرجع السابق، ص٢٠٥

(*) نحيل القارئ لمزيد من المعلومات والتعرف على تفاصيل ما حدث في بيعة السقيفة عام ١١هـ وما بعدها من احداث سياسية واجتماعية، تسببت في تحويل المسألة من اختيار خليفة للمسلمين إلى صراع على الحكم بين كبار الصحابة مبنيًا على أسس ودوافع اجتماعية قحة (انظر: طه حسين، **الفتنة الكبرى**، ٤ أجزاء ؛ محمود اسماعيل: **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي**، ج١ طور التكوين).

(*) غازان خان: هوغازان بن أرغون بن آباقا بن هولاكو، ثاني من أسلم من الإيلخانيين الذين حكموا ايران والعراق، تولى الإيلخانية بعد مقتل ابن عمه بايدو(٦٩٤هـ/١٣٠٥م)، وقد قام بإصلاحات تشريعية هامة عبرت عن مدي اهتمامه بأمور الحكم، وتطوير سيطرته على الأقاليم وسياسته التوسعية في إطار إسلامه، ومات سنة (٧٠٦هـ/١٣١٧م). (انظر: رشيد الدين، **جامع التواريخ (تاريخ غازاني)**، ترجمة: فؤاد الصياد، ط١ الدار الثقافية للنشر، القاهرة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص٢٤٢؛ أبوالفدا: **المختص في أخبار البشر**، ط١، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٨م، ص٤٣؛ ابن الفرات: **تاريخ ابن الفرات**، تحقيق: قسطنطين زريق، المطبعة الأمريكية، بيروت ١٩٤٢م، ج٧، ص١٩١، (حوادث ٦٩٤هـ/١٢٩٤م)

(١٨) ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥١هـ، ج٥، ص٤٥٥

(١٩) **العرب وإيران (دراسة في التاريخ والأدب من منظور ايديولوجي)**، ط١، دار المنتخبة العربي، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص١٩٩-٢٠٠

(٢٠) المقريزي، **السلوك**، القاهرة ١٩٣٩م، ج١، ص١٠٢٧- ١٠٣٩

(٢١) **الفتاوى الكبرى**، القاهرة ١٩٦٥م، ج٤، ص٣٣٢، ٣٥٨

(٢٢) **جامع التواريخ (تاريخ غازاني)**، ص٢٥٢

(٢٣) **ابن تيمية (حياته وعصره)**، ص٢٧

(٢٤) نفس المرجع، ص٢١١

(٢٥) نفسه، ص٢١٣

(٢٦) الآية رقم : ٢٠ من **سورة العنكبوت**

(*) في هذا الصدد بتعظيم العقل في الإنسان يتحدث الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ/٨٥٤م) عن قيمة وأهمية العقل قائلاً: "أنه أشد احتياجًا من السيف، وأسرع إلى التجديد والتغيير، واستخدامه كقيمة في التفكير، مثل الدواء الذي يقتل المرض أو السم، لا يقوى معارضوه على مقارعته؛ لضعف حجتهم، فمن أدركه أدرك كثيرًا من احتياجاته". (انظر: الجاحظ، **رسائل التربيع والتدوير**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي، مصر١٩٧٩م، ص١٠٤)

(٢٧) **ابن تيمية (حياته وعصره)**، ص٢٣٣

(٢٨) محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠١٣م، ص٥٩٢

(٢٩) دورية: مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق)، مقالة بعنوان: **العقل والنقل عند ابن تيمية** عدد ١ يناير ١٩٥٨م / ٩ جمادي الآخر ١٣٧٧هـ/ مجلد ٣٣، ص٥٦

(٣٠) محمد بهجت البيطار، **العقل والنقل عند ابن تيمية**، ص٥٦

(*) آية رقم (١٠) من **سورة الملك**

(٣١) **البداية والنهاية**، ج١٣، ص٢٠٦

(٣٢) **شذرات الذهب**، ج٦، ص٩

(٣٣) محمد أبوزهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ص٥٦٩

(٣٤) نفسه، نفس المرجع، ص٥٩٤

(٣٥) الآية رقم (١٢٥) من **سورة النحل**، وهي سورة مكية، أي وقت أن كان الرسول بمكة يدعو إلى دين الله في بداية دعوته إلى الإسلام، فنزلت الآية شديدة الإحكام بأن تكون دعوته بالحكمة والموعظة الحسنة ؛ لأن النبي وأصحابه كانوا في مرحلة الضعف، وقريش هي الأقوى، مما يشير إلى فرضية دراسة ظروف وأسباب نزول النصوص القرآنية تاريخيًا، وهذا ما يرفضه ابن تيمية.

(*) علم الأصول: يقصد به القرآن الكريم والعقيدة الاسلامية بصفة عامة ولا يقصد هنا أصول الفقه.

(٣٦) ابن تيمية، **الفتاوى الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١. دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ/ ١٩٧٨م، المجلد الأول (الطهارة)، ١٥-١٦

(٣٧) **الفتاوي الكبرى**، مج١، ص١٦

(٣٨) محمد أبو زهرة، **ابن تيمية (حياته وعصره)**، ص٢٤٣، ٢٤٨

(٣٩) **فوات الوفيات**، ج١، ص٦٥

(*) الأمر الذي يعكس إلى أي مدى وصل المستوى الفكري في القرنين السادس والسابع الهجريين من انحدار وتطرف، فكر لا يعرف الآخر، ولا يناظره، بل يفتي بقتله وتكفيره، ولا شك أن هذا الفكر مرتبط بالنظام السياسي الحاكم آنذاك وهو الدولة المملوكية، بأبنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفضت إلى وجود وتكريس هذا الفكر وغلبته.

(٤٠) محمد أبو زهرة، **ابن تيمية (حياته وعصره)**، ص٤٤.

(٤١) نفس المرجع، ص٢١٢

(*) وحدة الوجود: قال بها المتصوف العظيم محي الدين بن عربي (٥٦٠-٦٣٨هـ) أما الاتحاد قال بها المتصوف الشهيد "أبو منصور الحلاج ت: ٣٠٩هـ (لمزيد من المعلومات عن وحدة الوجود انظر: الفتوحات المكية لمحي الدين بن عربي، أبو العلا عفيفي: **الفلسفة الصوفية عند محي الدين بن عربي**، ولمزيد من المعلومات عن فكرة الاتحاد (انظر: الحلاج، الطواسين).

(٤٢) نفسه، ص٤٥

(*) لقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع النخيل؛ لأن اليهود يتحصنون خلفها، ولعل من مصلحة الحصار قطع بعض النخيل لتمام الرؤية، أو لإحكام الحصار، أو لإذلال وإرهاب العدوفي حصاره وإشعاره بعجزه عن حماية أمواله، وممتلكاته، وقد يكون فيه إثارة له ؛ لينَدفع في حمية للدفاع عن ممتلكاته وأمواله، فينكشف عن حصونه ويسهل القضاء عليه، إلى غير ذلك من الأغراض الحربية، أما فيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية، فقد بقيت النخيل والمزارع لرسول الله (صلى الله عليه وآله) خاصّة، فقسّمها بين المهاجرين الأوّلين دون الأنصار، ولمّا قسّم الأراضي على المهاجرين أمرهم بردّ أراضي الأنصار التي أعطوها لهم، فقد أراد الرسول الكريم ألا يستفيد اليهود بالأرض الزراعية؛ لما كان لليهود من نشاط تجاري وزراعي آنذاك، لكن ليس قطع الأشجار والنخيل لمجرد الانتقام والغل والتشفي من اليهود، فنزلت الآية الكريمة من سورة الحشر: "مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ". (انظر: ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، ج٢، ص٥٤؛ الطبري: **تاريخ الرسل والملوك**، ج٢، ص٥٥٣؛ الزمخشري: **الكشاف في تفسير القرآن الكريم**، ج٤، ص٥٠٥).

(٤٣) **دائرة المعارف الإسلامية**، مج٢، ص٥٣٦.

(*) تكودار: هو أحمد تكودار بن هولاكوخان بن تولوي بن جنكيزخان، أول من أسلم من المغول في الدولة الإيلخانية، وتولى الحكم في إيران عام ٦٨٣هـ/١٢٨٢م بعد وفاة أخيه الأكبر آباقاخان، وقد قُتل بسبب إسلامه من ابن أخيه أرغون خان بن آباقاخان عام ٦٨٣هـ/١٢٨٤م، (انظر: البناكتي، **روضة الألباب**، ترجمة: محمود عبد الكريم، ط١، المجلس القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٧م، ص٤٦٩-٤٧٠)

(٤٤) ابن الفرات، **تاريخ ابن الفرات**، تحقق: قسطنطين زريق، المطبعة الأمريكانية، بيرت، ١٩٤٢، ج٨، ص٣

(٤٥) **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت، ج١، ص٢٥٧

(*)هوالمنصور سيف الدين بن قلاوون، كان أحد مماليك الصالح نجم الدين أيوب، وقد اشتراه الأمير علاء آقسنقر العادلي مولى الصالح نجم الدين أيوب، وتلقب بالعلائي الصالحي الألفي تولى الحكم (٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م). (انظر: **ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي للتأليف والنشر، د.ت، ج٨، ص١١٥).

(*) قوبيلاي خان: هوقوبيلاي بن تولوي بن جنكيزخان الشقيق الأكبر لهولاكوخان، تولى عرش الخانية في الصين عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م، وقد أرسل هو وأخيه هولاكو بحملتين عسكريتين؛ لغزوايران والعراق عام ٦٥٤هـ/١٢٥٦م بأمر من أخيهما منكوقاآن، وتوفي عام ٦٦٣هـ/١٢٦٤م (انظر: البناكتي، **روضة الألباب**، ص٤٣٨،٤٤٠).

(٤٦) دوروتيا كرافولسكي، المرجع السابق، ص١٩٥، ١٩٦

(٤٧) المرجع السابق، ص١٩٦

(٤٨) دوروتيا كرافولسكي، نفس المرجع، ص١٩٧

(*) مصطلح المغول في إيران يقصد به الإيلخانيون ؛ لأنه عندما فتح هولاكوخان إيران والعراق أسس دولة كبيرة عرفت بالإيلخانية، وكلمة إيلخان: تركية مركبة من لفظين هما ايل وخان، "ايل" بمعني تابع و"خان" بمعني حاكم ورئيس عشيرة، وبذلك يكون المغني "إيلخان" هو نائب الحاكم أي نائبة في حكم الولايات التابعة للدولة وهو يتبع الخان الأعظم الذي يحكم الإمبراطورية المغولية، وقد أطلق هذا اللقب على بيت أو خلفاء هولاكو بدءً من آباقا بن هولاكو، عندما أسند إليهم

حكم إيران: "إيلخانيين"، بعد استقلالهم عن الخان الأعظم في قراقورم العاصمة المغولية.(انظر: عبد السلام عبد العزيز فهمي، **تاريخ الدولة المغولية في إيران**، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١م، ص٤).

(٤٩) كرافولسكي، نفسه، ص١٩٧.

(٥٠) نفسه، نفسه، ص٢٠٥

(٥١) سعيد عاشور، **الأيوبيون والمماليك**، ص٢٠٥

(٥٢) كرافولسكي، نفسه، ص٢٠٥

(٥٣) **الدين والفكر في فخ الاستبداد**، ترجمة: ثريا محمد على طه، مكتبة الشروق، القاهرة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٤٩

(٥٤) **صبح الأعشى**، ج٨، ص٦٣

(٥٥) **الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين**، ط١، الدوحة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٢٥٠

(٥٦) كرافولسكي، نفس المرجع، ص١٨٩

(٥٧) **زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة**، تحقيق: زبيدة عطا، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، د.ت، ص٣٦٢

(٥٨) **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٧م، ص٣٩٣

(*)هو أولجايتوخدابنده بن غازان أسلم، وسُمي محمد تولي الحكم عام ٧٠٣- ٧١٦هـ، وحدث أن تحول من المذهب السني إلى المذهب الشيعي، بمساعدة الفقيه الشيعي جمال الدين ابن المطهر الحلي عام ٧٠٧هـ/١٣٠٧م، وقد أحدث اضطرابًا كبيرًا، ولكنه عاد مرة أخرى إلى المذهب السني قبل موته عام ٧١٦هـ (انظر: البناكتي، **روضة الألباب**، ص٤٩٨ وما بعدها)

(*) هو أبوسعيد بهادر بن أولجايتو، كان حاكمًا على خراسان، قبل أن يتولى الحكم بعد وفاة أبيه أولجايتوعام ٧١٦هـ/ ١٣١٦م، كان مسلمًا على المذهب السني، وتوفي عام ٧٣٦هـ/١٣٣٥م، وكانت وفاته هي نهاية حكم الدولة الإيلخانية في إيران والعراق، قبل أن تتفكك وتتحول إلى صراعات على العرش المغولي (انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ط٢. دار النشر فيسبادن، ألمانيا ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ج١، ص٣٢٢)

(٥٩) المصدر السابق، ج٧، ص٢٤٩

(*) اليرليغ أوالبرالغ، وهي لفظه تركية، معناها المرسوم وعليها جري عُرف كتَّاب بلاد الشرق، وقلما بأن تكتب بالديار المصرية. (انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٧، ص٢٤٩)

(٦٠) كرافولسكي، المرجع السابق، ص٢٠٤-٢٠٥

(٦١) نفسه، نفس المرجع، ص٢٠٥

(٦٢) نفسه، ص٢٠٥

(٦٣) نفسه، ص٢٠٦-٢٠٧

(٦٤) **السلطان أولجايتوبين التسنن والتشيع**، ص٤٣

(٦٥) فاطمة نبهان، المرجع السابق، ص٣١

(٦٦) ابن بطوطة، **تحفة النظار في غرائب الأمصار**، تحقيق: على المنتصر الكتاني، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ج١، ص٢٢٤؛ القزويني: **لب التواريخ**، مطبعة يمني، تهران ١٣١٤هـ ش، ص١٤٦؛ شرف خان البدليسي، **شرفنامه**، ترجمة: محمد على عوني، دار الزمان، بيروت، د.ت، ج٢، ٢٧

(٦٧) فاطمة نبهان، نفس المرجع، ص٢٥

(*) هو رشيد الدين فضل الله بن عماد الدولة الهمذاني، كان جده موفق الدولة يعيش مع الخواجه نصير الدين الطوسي في قلاع الإسماعيلية، ثم التحق بخدمة هولاكوخان، وُلد عام رشيد الدين عام في همذان ٦٤٥هـ/١٢٤٧م، مضى فترة شبابه في تحصيل العلوم المختلفة وخاصة الطب، وقد عمل في بلاط آباقاخان طبيبًا، إلى أن عين وزيرًا في عهد السلطان غازان خان، واستمر يتقلد أعباء هذا المنصب في عهد السلطان أولجايتو، وابنه أبوسعيد بهادر خان، وقُتل بأمر أبي سعيد عام ٧١٨هـ/١٣١٨م. (انظر: فؤاد الصياد، **مؤرخ المغول الكبير رشيد الدين فضل الله الهمذاني**، ط١، القاهرة ١٩٦٧م، ص٢٣٣).

(٦٨) كرافولسكي، المرجع السابق، ص٢٤١.

(٦٩) **الفتاوي الكبرى**، ج٤، ص٣٥٢.

(٧٠) كرافولسكي، نفسه، ص٢١٠.

(٧١) ابن المطهر الحلي، **رجال العلامة الحلي (مقدمة: محمد صادق بحر العلوم)**، ص٧.

(٧٢) ابن المطهر الحلي، المصدر السابق، ص٨.

(٧٣) **نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية**، ص١٧١.

(*) هو محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين الطوسي، الفيلسوف صاحب علم الرياضة، وُلد بطوس عام ٥٩٢هـ، وكان رأسًا في علم الأوائل، لاسيما في الرصد، تتلمذ على يد المعين سالم بن بدران المعتزلي، كان ذومنزلة عالية عند هولاكو، أقام مرصد مراغة بأمر من هولاكوخان، واتخذ به خزانه فسيحة ملأها من الكتب التي نُهبت من بغداد والشام والجزيرة على ما يزيد على أربعمائة ألف مجلد، وعمل دار للحكمة ورتب فيها فلاسفة ومعلمين، لكل واحد في اليوم والليلة ٣ دراهم، ودار للطب يعطي للطبيب درهمان، ومدرسة لكل فقيه في اليوم منهم، دار حديث لكل محدث نصف درهم في اليوم، كان الطوسي علامة عصره جامعًا لكل العلوم، توفي عام ٦٧٢هـ، وهوشيعي المذهب متأثرًا بالفكر المعتزلي (لمزيد من التفصيلات عنه انظر: ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج٥، ص٣٣٩-٣٤٠ ؛ الكتبي: **فوات الوفيات**، ج٢، ص٣٠٧؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج١٣، ص١٨٠)

(*) خريتًا: المحقق

(٧٤) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند ١٩٣٩م، ج٢، ص١٢-١٣

(٧٥) ابن المطهر الحلي، المصدر السابق، ص١٦

(*) الإمامية: هم الذين ساقوا الإمامة في ولد فاطمة وعلى بالنص عليهم واحدًا بعد واحد، ويشترطون معرفة الإمام وتعيينه، في الإيمان، فالإمامة عندهم من على بن أبي طالب الوصي إلى ابنه الحسن بالوصية، ثم إلى أخيه الحسين ثم إلى ابنه علي زين العابدين، ثم إلى ابنه محمد الباقر ثم جعفر الصادق، ومن هنا افترقوا إلى فرقتين: فرقة ساقوها إلى ولده إسماعيل وهم الإسماعيلية، وفرقة ساقوها إلى ابنه الأخر موسى الكاظم، وهم الإثنا عشرية؛ لوقوفهم عند الثاني عشر من الأئمة، وهو محمد بن الحسن العسكري الذي اختفى بسرداب بسامراء، وهي الغيبة الكبرى عام ٢٦٥هـ/٨٧٨م ثم يعود؛ لينشر العدل أي أنه هوالمهدي المنتظر(انظر: الأشعري، **مقالات الإسلاميين**، ط٣، فيسبادن، ألمانيا١٩٨٠، ص٨٨؛ ابن خلدون: **المقدمة**، دار الفجر، القاهرة ٢٠٠٤م، ص٢٥٦؛ الشهرستاني: **الملل والنحل**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٤م، ص٢٧).

(٧٦) ادوارد جرانفيل براون، **تاريخ الأدب في إيران**، ترجمة: علاء الدين منصور، ط١، المجلس القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٥م، ج٣، ص٥٨

(٧٧) رشيد الدين، **تاريخ مبارك غازاني**، ص١٩٠- ١٩١، ٢٠٣- ٢٠٤

(٧٨) محمود اسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الاسلامي**،ج٣،ص١٨٩

(٧٩) كرافولسكي، المرجع السابق، ص٢٢٧

(٨٠) فاطمة نبهان، المرجع السابق، ص٣٥.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

مقالات

إسهامات علماء المغرب والأندلس في العلوم الدينية في مصر خلال العصر المملوكي (٦٤٨ – ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م)

حماده عبد الحفيظ فهمي أمين
ماجستير تاريخ العصور الوسطى
كلّية الآداب
جامعة المنوفية – جمهورية مصر العربية

مُلَخّصْ

مثلما كان العصر المملوكي مليئًا بالصراعات السياسية الخارجية والداخلية بدرجة فاقت ما قبله وما بعده، فقد كان أيضًا عصرًا منيرًا بالعلوم والمعارف، حيث عُرف بكثرة المراكز التعليمية وتنوعها وتعدد الكتب المفيدة التي تنتمي لهذا العصر. كما نجد أن هناك أسبابًا خارجية وداخلية جعلت من القاهرة منارة للعلم ومطلب أفئدة طلابه، شرقًا وغربًا، وقد شعرت دولة سلاطين المماليك بهذا فعملت على تهيئة الأجواء الداخلية لاستقطاب كبار رجال العلم ورعايتهم للاستزادة والإفادة منهم، مستغلة في ذلك ما لها من الاستقرار والثراء الذي تتميز به دولتهم عن غيرها، فبالغت في إنشاء المراكز التعليمية ورعايتها، بل وربطتها مع المنشآت التي تكتسي بالنواحي الاجتماعية كالخوانق مما أعطى مجالاً مناسبًا للتفرغ للحياة العلمية وفراغ البال من أعباء الحياة. وفي الحقيقة قد رأى العلماء الوافدين إلى مصر الظروف المناسبة للاستقرار فيها أكثر من غيرها؛ من الأمان وحسن المعاملة والضيافة وسعة الصدر، وتنوع مصادر التعلم، والفرص المتعددة للعمل داخل أي من المؤسسات التعليمية، وهو ما كفل له حياة طيبة علمًا وعملاً. وقد تجلت مشاركات الأندلسيين والمغاربة في العلوم الدينية؛ فظهر عدد لا بأس به من التفاسير ظل أثرها باقيًا حتى اليوم كالتفسير "الجامع" للقرطبي و"البحر المحيط" لأبي حيان الغرناطي، واستمر النبوغ الأندلسي مسيطرًا على النصيب الأكبر من الشهرة لهذا العلم لا سيما في القاهرة والاسكندرية، وقد شهدت بدايات العصر المملوكي هجرات علمية لقامات كبيرة، وزادت الهجرات من الأندلس عن نظيرتها من المغرب في بداية العصر المملوكي، حيث كان توالي سقوط المدن الأندلسية على أشده.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٠٥	يناير	٢٠١٥
تاريخ قبـول النشـر:	١٣	مايو	٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
مصر المملوكية، عصر سلاطين المماليك، علوم القرآن الكريم، علم القراءات، علوم الحديث الشريف

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
حماده عبدالحفيظ فهمي أمين . "إسهامات علماء المغرب والأندلس في العلوم الدينية في مصر خلال العصر المملوكي (٦٤٨ – ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص١٢٣ – ١٣٠.

مُقَدِّمَةُ

عرف عن عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م) كثرة الاضطرابات السياسية واتساع النشاط العسكري، إلا أن ذلك لم يأت على حساب النشاط العلمي التي ظل دائرًا وخصبًا ومبدعًا، غير أن كثرة الدراسات السياسية التي صورت هذا العصر قد قدمت صورة مبهمة عن نتاجه الفكري. والحقيقة أن الدراسات المتعلقة بكشف وجوه الإبداع العلمي قليلة قياسًا بحجم ما وصلنا من تراث هذا العصر من ناحية، وبعدد الدراسات التي تناولت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، فلازالت الحاجة قائمة لمزيد من الدراسات المتخصصة في إبراز أوجه كثيرة من مظاهر النشاط الفكري. وتكمن أهمية دراسة موضوع "الدور العلمي والأدبي للمغاربة والأندلسيين في مصر في العصر المملوكي" أن الدراسة تعطى تصورًا لدور علماء الجناح الغربي للدولة الإسلامية في مصر خلال فترة حرجة من تاريخ المغرب والأندلس الإسلامي من ناحية، وعن مدى إفادة مصر

المملوكية من قدوم علماء المغرب والأندلس، خصوصًا وقد أثروا التراث الإنساني في مجالات علمية مهمة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أن الدراسة تحاول الكشف عن أحد وجوه الابداع في عصر اشتهر عنه أنه عصر حربي في المقام الأول، فلا يخفى على أحد دور القرطبي في التفسير، وابن الملقن في الحديث الشريف، وابن مالك وأثير الدين الغرناطي في النحو، والقلصادي في الحساب، وابن بطوطة في الرحلات، وابن خلدون في التاريخ وغيرهم.

إسهامات علماء المغرب والأندلس في العلوم الدينية

نالت العلوم الدينية في العصر المملوكي الحيز الأكبر من الاهتمام بين العلماء، بل فاقت كل العلوم الأخرى، حيث انكب كثير من العلماء على دراسة هذه العلوم وتيسيرها للناس، ومن بين هؤلاء برزغ دور العلماء الوافدين من الجناح الغربي للدولة الاسلامية كما تبين هذه الدراسة.

أولاً: علوم القرآن الكريم

يقصد بعلوم القرآن الكريم كل علم يخدمه أو يستند إليه، ويضم ذلك علم التفسير وعلم القراءات، بالإضافة إلى علم الرسم العثماني، وإعجاز القرآن الكريم، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ[١]، وإعراب القرآن الكريم، وغريب القرآن[٢] وغيرها[٣].

١/١- التفسير:

تشمل دراسة تفسير القرآن الكريم علي فهم وإدراك معانيه وأسباب نزول الآيات والتمييز بين الناسخ والمنسوخ واستخراج الأحكام، وهو علم ليس قائمًا بذاته، حيث يشترط فيمن يشتغل به أن يكون قد سبق له دراسة علوم اللغة والقراءات وأصول الفقه والحديث وغيرها[٤].

وكان العصر الأيوبي قد شهد أول إلقاء لدرس في التفسير، حينما ألقي الشيخ عزالدين بن عبدالسلام دروسًا في التفسير بالمدرسة الصالحية[٥]، وفي ذلك دلالة واضحة علي الأثر العلمي الذي ورثه العصر المملوكي عن العصر الأيوبي إذ ما قد بزغ في العصر الأيوبي قد سطع نجمه في العصر المملوكي، كما شهد العصر الأيوبي وفود جماعات ومن المغاربة الأندلسيين التي عملت على إثراء الدراسات في مجال علوم القرآن الكريم، وقد شارك علماء المغرب والأندلس في نشاط هذه العلوم، فممن وصل العصر الأيوبي بالعصر المملوكي بن أبو الفضل المرسي (ت. ٦٥٥هـ/ ١٢٥٧م) الذي تعددت معارفه، فعرف عنه أنه لا يستصحب معه كتب في أسفاره، اكتفاءً بما له من كتب في تلك البلاد الذاهب إليها، مما يشير إلى كثرة عدد كتبه واتساع مداركه، وقد وضع في مجال التفسير كتابًا سماه "ري الظمآن" وهو كبير جدًا[٦]، وكان على رأس هؤلاء المفسرين، الإمام أبو عبد الله القرطبي[٧] المفسر المشهور (ت.٦٧١هـ/ ١٢٧٢م) نزيل القاهرة، الذي خلف تفسيره المشهور "الجامع لأحكام القرآن"[٨]، وقد جمع فيه مذاهب السلف كلها، وأسقط منه القصص والتواريخ بالجملة ليثبت عوضًا عنها الأحكام الشرعية المستنبطة من القرآن مع أدلتها ووجه الاستدلال على نهج الفقهاء، وقد بين فيه علوم القراءات، والإعراب، والناسخ والمنسوخ، وغريب القرآن، ورد فيه على أصحاب الفرق الإسلامية، فجاء من أجل التفاسير[٩]، ويُعَدّ هذا التفسير موسوعة علمية ضخمة وقيمة جمع فيه القرطبي من شتى أنواع العلوم، وخص منها أحكام القرآن بالتفصيل، فبنى كتابه عليها، وأفاض في مسائل الخلاف بعيدًا عن أي تعصب مذهبي وجاء كتابه "جامعًا للقرآن الكريم"[١٠]، كما أن للإمام القرطبي عدة مصنفات أخرى منها كتاب "التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة"[١١]، وكتاب "الاسني في شرح أسماء الله الحسنى"[١٢]، وكتاب "الزهد والقناعة ورد ذل السؤال بالكسب والصناعة".[١٣]

وقد عاصر القرطبي ابن أبي الربيع الشاطبي (ت. ٦٧٢هـ/ ١٢٧٣م) نزيل الإسكندرية والمتوفي بها، حيث كانت له مشاركات في كثير من العلوم، ومن مصنفاته في تفسير القرآن كتاب "اللمعة الجامعة في العلوم النافعة[١٤]"، وقد اشتهر معاصرهما عبدالله القرشي[١٥] (ت. ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م) بأنه كان "رأسًا في التفسير... قدم مصر وذكر بها"[١٦]، كما وفد على مصر من بلاد الأندلس الإمام أثير الدين بن أبي حيان النحوي المشهور (ت. ٧٣٥هـ/ ١٣٣٤م)[١٧] شارك في كثير من العلوم ومنها العلوم الدينية، فمن مصنفاته في علم التفسير كتابه الكبير "البحر المحيط" ، ويُعَدّ هذا الكتاب من أهم كتب التفاسير لم يترك فيه شاردة ولا واردة إلا بينها[١٨]، وقد اختصر هذا التفسير في عدة مجلدات تحت عنوان: "النهر الماد من البحر المحيط"، وساق الأسباب التي دعته إلى وضع هذا المختصر فقال في مقدمة الكتاب: "لما صنفت كتابي الكبير المسمى" البحر المحيط" في علم التفسير عجزت عن قطعه لطوله السابح، وثقلت له عن افتتاحه البارح منه والسانح، فأجريت منه نهرًا تجري عيونه وتلتقي فيه بأبكاره عدنه".[١٩]

أما في علوم القرآن الكريم الأخرى فقد ألف كتاب "تحفة الأريب بما في القرآن من غريب"[٢٠] في غريب القرآن، وهو من أشد الكتب اختصارًا في هذا الباب، ومع ذلك كان وافيًا بالمعنى في أوجز عبارة[٢١]، كما تولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية[٢٢]، وفي هذه القبة نفسها كان لأبي الفضل الزواوي البجائي المغربي (ت. ٨٦٤هـ/ ١٤٦٠م)[٢٣] دروس في التفسير فيما بعد[٢٤]، ونفهم من ذلك أن مشاركة العلماء المغاربة والأندلسيين لغيرهم من العلماء المشارقة في مصر في تولي الوظائف التعليمية كان مستمرًا طوال العصر المملوكي.

٢/١- علم القراءات:

هو أحد أهم علوم القرآن، ويقصد به العلم بكيفية أداء كلمات القرآن[٢٥]، وقد إهتم المسلمون بهذا العلم اهتمامًا بالغًا، وقد أسهم العلماء المغاربة والأندلسيين بدور فعال في تطور هذا العلم، وكان من أشهر علمائهم في هذا الباب الإمام الشاطبي (ت. ٥٩٠هـ/ ١١٩٣م) الذي عاصر الدولة الأيوبية، ويُعَدّ القاسم بن فيرة بن خلف الرعيني الشاطبي أفضل مَنْ دفعت بهم الأندلس إلى مصر في مجال القراءات، لأنه كان مجددًا ومبتكرًا، وأسهم في مجال القراءات بالتدريس والتصنيف والشرح[٢٦]، وقد شكل كتابه المسمى "متن الشاطبية"[٢٧]، علامة في تطور هذا العلم، فصارت مرتكزًا لا غنى عنه لدارسي علوم القراءات حتى اليوم[٢٨]، ولقد سلك الشاطبي منهجًا بديعًا، يمتاز بالدقة والإحكام، ولو لم يكن خاليًا من التعقيد، لأن من لم يتمكن من معرفة رموزه وضوابط تطبيقه، لم ير في الشاطبية سوى ألغاز مغلقة لا تعني للقارئ شيء[٢٩]، وقد ورث ابنه جمال الدين محمد (ت. ٦٥٥هـ/ ١١٨٢م) رواية الشاطبية عنه حتى عرف "براوي الشاطبية الذي لم يأت بعده مثله"[٣٠]، وقد أخذها عنه الكثير من علماء مصر مثل ابن الصواف (ت. ٧١٥هـ/ ١٣١٥م)[٣١]، ومحمد بن يعقوب الجرائري (ت. ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م)[٣٢] وغيرهم، كما صنف كتابه المسمى "شرف المراتب والمنازل في معرفة العالي من القراءات والنازل".[٣٣]

كان ابن مالك الجياني اللغوي المشهور صاحب الألفية (ت. ٦٧٢هـ/ ١٢٧٣م) إمامًا في القراءات، وصنف فيها قصيدة "دالية مرموزة" في نفس قدر الشاطبية[٣٤]، فكان لابن أبي حيان مشاركة في علم القراءات فصنف فيه "النافع في قراءة نافع"، و"الأثير في قراءة ابن كثير[٣٥]، و"المورد الغمر في قراءة أبي عمرو"، و"الزمرة في قراءة حمزة"، و"الروض الباسم في قراءة عاصم"، و"المذن الهامر في قراءة أبى عامر"، و"غاية المطلوب في قراءة يعقوب"، وقصيدة "النور الجلي في قراءة زيد بن على"[٣٦]، ولا أدل على أن اهتمامه بالقراءات جعله يعتمد عليها بكثرة في مؤلفاته النحوية التي برع فيها، ولم يعتمد ابن مالك في حججه على السبعة فحسب، بل أخذ بقراءة غيرهم وربما أورد القراءة وهي شاذة مدعيًا القياس عليها[٣٧] وهذا ما دعا السيوطي أن يقول: "... فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن به شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب".[٣٨]

وكان لعلو شأن أبو الحسن علي القابسي المالكي المعروف بالركن أن تولى تدريس القراءات في الإسكندرية حتى وفاته سنة (٦٧٠هـ/١٢٧١م)،[٣٩] وشاركه في التصدي للإقراء في الإسكندرية عبد الرحمن بن عيسى الشريشي (ت. ٦٧٤هـ/ ١٢٧٤م)[٤٠]، وشاركهم في الإبداع معاصرهم ابن أبي الربيع الشاطبي (ت. ٦٧٢هـ/ ١٣٧٣م) الذي تعلم القراءات السبع في الأندلس، ولما قدم مصر فقد اختار الإسكندرية منزلاً له فعمل بالإقراء وبرع فيه[٤١]، وممَنْ اشتهر بفن القراءات نزيل مصر الحسن التلمساني[٤٢] (ت. ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م)، وكان قد قرأها على علي بن شجاع الضرير، كما روى عنه الشاطبية.[٤٣]

كما عمل شهاب الدين القرطبي المعروف بالعشاب معلمًا للقرآن في الإسكندرية حتى وفاته سنة (٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م)[٤٤]، كما كان أبو عبد الله التازي المقرئ المالكي (ت. ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م) مشهورًا في الإسكندرية بالقراءات والفرائض، وقد أهله ذلك إلى تولي منصب نيابة الحكم في الإسكندرية عن قاضي القضاة بدر الدين الإخنائي[٤٥]، وكان الشيخ شهاب الدين أحمد القسنطيني المغربي (ت. ٩١٨هـ/ ١٥١٢م) يجلس متصدرًا للإقراء في الجامع الأزهر تجاه رواق المغاربة.[٤٦]

ثانيًا: علوم الحديث الشريف

يُقصد بالحديث الشريف كل قول أو فعل أو تقرير للنبي محمد(ﷺ) نقله الصحابة رواية إلينا ثم التابعين ومن بعدهم، وقد بدأ الاهتمام الفعلي بتدوين الحديث الشريف في عهد عمر بن عبد العزيز على يد الإمام محمد بن شهاب الزهري، وزاد هذا الإهتمام بعد ذلك فظهر في القرن (الثالث الهجري/ التاسع الميلادي) كتب الصحاح والمسانيد كصحيح البخاري (ت. ٢٥٦هـ/ ٨٦٩م)، وصحيح مسلم (ت. ٢٦١هـ/٨٧٤م)، وسنن أبي داود السجستاني (ت. ٢٧٥هـ/ ٨٨٨م)، وسنن الترمذي (ت. ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) وغيرهم[٤٧]، ثم ظهرت الكتب التي اهتمت بتراجم رواة الأحاديث واستمر هذا التطور حتى العصر المملوكي الذي شهد نشاطًا واسعًا في كافة العلوم الدينية وبخاصة علوم الحديث فظهر الحافظ زين الدين العراقي (ت. ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م)[٤٨]، وابن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)[٤٩] وغيرهم.

وقد أسهم المغاربة والأندلسيين في هذا النشاط فظهر منهم الشيخ ضياء الدين أحمد القرطبي المعروف بابن المزين (ت.٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) الذي ألف في علم الحديث عدة كتب منها اختصاره لصحيحي البخاري ومسلم، وشرح مختصره لصحيح مسلم تحت عنوان "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، وقد اشتهر هذا المؤلف في حياته وبعد مماته[٥٠]، ومنهم ابن سراقة الشاطبي (ت. ٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م) الذي تولى التدريس بدار الحديث الكاملية في القاهرة[٥١] وظل بها حتى مات[٥٢]، وقد تولى هذه المشيخة بعده اثنين من أسرة القسطلاني المغربية وهما الأخوين تاج الدين علي القسطلاني (ت. ٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م)[٥٣]، وقطب الدين أبو بكر القسطلاني (ت. ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م)[٥٤] وظلوا بها حتى ماتوا.[٥٥] كما عنى شهاب الدين أحمد بن فرح (ت. ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م) بالحديث وأتقن علومه، وله قصيدة غزلية في ألقاب الحديث سمعها منه الدمياطي[٥٦]، واليونيني[٥٧]، والبرزالي[٥٨] وغيرهم، أما المحدث أبو عبد الله محمد البياسي الغرناطي (ت. ٧٠٣هـ/ ١٣٠٣م) فقد قدم إلى مصر واستوطنها بعد عودته من الحج، وألف عدة كتب في هذا الشأن،

وانتفع به الكثير من الطلبة في علوم الحديث[٥٩]، كما صنف أبو عبد الله محمد اليقوري[٦٠](ت. ٧٠٧هـ/١٣٠٧م) كتاب "إكمال الإكمال" على صحيح مسلم للقاضي عياض[٦١]، وصنف ابن أبي الربيع الشاطبي كتاب في الحديث سماه "الأربعين المضيئة في الأحاديث النبوية.[٦٢]

ومن البارزين في علوم الحديث من المغاربة والأندلسيين الحافظ المحدث ابن سيد الناس اليعمري الأندلسي[٦٣](ت. ٧٣٤هـ/ ١٣٣٣م) الذي كان خبيرًا بتراجم الرجال، والعلل والأسانيد، عالمًا بالصحيح والضعيف، وتولى التدريس بالجامع الطولوني، كما تولى مشيخة الحديث في المدرسة الظاهرية[٦٤]، ومن أثاره في علم الحديث: شرح الترمذي[٦٥]، وشرح البخاري[٦٦]، كما صنف شيخ الحديث بالقبة المنصورية أثير الدين بن أبي حيان الغرناطي (ت. ٧٣٥هـ/ ١٣٣٤م) عدة أجزاء في علوم الحديث[٦٧]، وقد شرفت مصر بمقدم ابن مرزوق التلمسانى[٦٨] (ت. ٧٨١هـ/ ١٣٧٩م)، حيث كان أية في فنون العلم والأدب وعد من أساتذة علم الحديث.[٦٩]

أما ابن الملقن (ت. ٨٠٤هـ/ ١٤٠١م)[٧٠] فقد كان معدودًا واحدًا من أربعة من المحدثين اشتهرت بهم مصر، ففي هذا يقول برهان الدين سبط ابن العجمى[٧١] "حفاظ مصر أربعة أشخاص وهم من مشايخي : البلقيني وهو أحفظهم لاحاديث الأحكام، والعراقي وهو أعلمهم بالصنعة، والهيثمي (ت. ٨٠٧هـ/١٤٠٥م)[٧٢] وهو أحفظهم للأحاديث من حيث هي، وابن الملقن وهو أكثرهم فوائد في الكتابة علي الحديث[٧٣] ولا أدل على ذلك إلا كثرة تصانيفه في هذا الشأن مثل "الإشراف على الأطراف" الذي يقع في مجلدين جمع فيهما أطراف سنن أبي داوود، وجامع الترمذي، والنسائي، وابن ماجه[٧٤].

وأهم مؤلفاته في هذا الشأن "ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه" حيث شرح ابن الملقن زوائد "سنن ابن ماجه[٧٥]" عن الكتب الخمسة اي الصحيحين وسنن أبى داوود والترمذي والنسائي وذلك في ثمانية مجلدات وكتاب "البلغة في الحديث علي ترتيب أبواب المنهاج" وقد اختص هذا الكتاب بأحاديث الأحكام مما اتفق عليهما الشيخان[٧٦] و"كتاب التذكرة في علوم الحديث وشرحها "حيث لخص فيه الشرح من كتابه "المقنع"[٧٧] وقد اشتمل كتابه "حدائق الحقائق" والمعروف باسم "حدائق الأولياء" على نحو ألفي حديث، ومن حكايات الصالحين نحو ستمائة، خلاف الآثار والأشعار والنوادر[٧٨]، وثمة شيء نلاحظه وهو أن مؤلفات ابن الملقن ظهر فيها الاعتماد على مؤلفاته الأخرى بصورة واضحة؛ فلا يكاد يبرح من كتاب إلا يعقبه بشرح أو بمختصر أو بتذييل أو ما شابه ذلك.

ومن المغاربة والأندلسيين الذين زاروا مصر كما يذكر السخاوي أحد أفراد أسرة بني الأحمر ويدعى أحمد بن عبدالله بن إسماعيل بن الأحمر، زار مصر في أوائل القرن (التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي)، وحدث في القاهرة سنة (٨٠٤هـ/ ١٤٠١م)[٧٩]، كذلك عبدالله بن محمد بن سليمان بن عطاء بن جميل الشقوري، حيث أخذ العلم عن والده ثم وفد إلى القاهرة سنة (٨١٥هـ/ ١٤١٢م) فحدث في الجامع الأزهر وتوفي بعد سنة (٨٢٠هـ/ ١٤١٧م)[٨٠]، أما ابن مرزوق التلمساني المالكي[٨١] (ت. ٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م)، فقد سَلَكَ الطريق الذي سار عليه جده من قبل، حيث قدم إلى القاهرة وفي البداية قرأ على البلقيني[٨٢]، وابن الملقن، والعراقي وغيرهم، ثم بدأ في إسهاماته العلمية في مصر حيث أخذ عنه ابن حجر وغيره مما يوحي بتأثيره الكبير في هذا المجال، وله تصانيف في الحديث منها "المتجر الربيع والمسعى الرحيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح"[٨٣]، و"أنواع الدراري في صحيح البخاري" و"إظهار المودة في شرح البردة" وبعد ذلك فقد عمد إلى اختصاره في مختصر سماه "الاستيعاب".[٨٤]

خَاتِمَةُ

لقد وجد العلماء الوافدين إلى مصر الظروف المناسبة للاستقرار فيها أكثر من غيرها؛ من الأمان وحسن المعاملة والضيافة وسعة الصدر، وتنوع مصادر التعلم، والفرص المتعددة للعمل داخل أي من المؤسسات التعليمية، وهو ما كفل له حياة طيبة علمًا وعملاً. وقد تجلت مشاركات الأندلسيين والمغاربة في العلوم الدينية؛ فظهر عدد لا بأس به من التفاسير ظل أثرها باقيًا حتى اليوم كالتفسير "الجامع" للقرطبي، و"البحر المحيط" لأبي حيان الغرناطي، واستمر النبوغ الأندلسي مسيطرًا على النصيب الأكبر من الشهرة لهذا العلم لا سيما في القاهرة والاسكندرية، وقد شهدت بدايات العصر المملوكي هجرات علمية لقامات كبيرة، وزادت الهجرات من الأندلس عن نظيرتها من المغرب في بداية العصر المملوكي، حيث كان توالي سقوط المدن الأندلسية على أشده. كما شهد العصر المملوكي نهضة علوم اللغة العربية من جديد، فقد حمل العلماء الوافدون من المغرب والأندلس النصيب الأكبر لهذه النهضة من أمثال ابن مالك وأثير الدين الغرناطي وغيرهما، ولا أدل على ذلك من أن المصنفات والشروح التي وضعها الوافدون لازال يُضرب بها المثل حتى اليوم.

الهَوامِشُ:

(١) **الناسخ والمنسوخ**: هو رفع الشيء وذلك في كلام العرب، وجاء الشرع بما تعرف العرب؛ إذا كان الناسخ يرفع حكم المنسوخ، والمنسوخ في كتاب الله - عز وجل- ثلاثة أضرب ؛فمنه ما نسخ خطه وحكمه، ومنه ما نسخ خطه وبقي حكمه، ومنه ما نسخ حكمه وبقي خطه. انظر: أبي الحسن النيسابوري: **أسباب النزول وبهامشه الناسخ والمنسوخ**، ت:أبي القاسم هبة الله ابن سلامة، عالم الكتب، بيروت، دت، ص٩-١١.

(٢) علم غريب القرآن من علوم التفسير الأصلية التي لا يمكن أن تنفك عنه ويبحث في غريب اللفظ والمعنى. انظر: مساعد بن سليمان الطيار: **علوم القرآن تاريخه وتصنيف أنواعه**، معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد١، ربيع الآخر١٤٢٧هـ، ص١١٠، ٩٨.

(٣) محمد عبد العظيم الزرقاني: **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، د.ت، ص١٦.

(٤) أيمن شاهين سالم: **المدارس الإسلامية في مصر في العصر الأيوبي ودورها في نشر المذهب السني**، جامعة طنطا، كلية الآداب، رسالة دكتوراه غير منشورة،١٩٩٩م، ص١٨٩.

(٥) الإسنوي: **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٨٥. **المدرسة الصالحية**: اسم لمدرسة أنشأها السلطان الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٠هـ/١٢٤٢م، وهي التي تعرف الآن بقبة الصالح بشارع المعز لدين الله الفاطمي بشارع النحاسين. انظر: السخاوي: **الذيل على رفع الإصر**، ت: جوده هلال وآخرون، دت، ص٤٩٢.

(٦) المقري: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، ج٢، ت:احسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٨٨م ص٢٤١-٢٤٢.

(٧) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي ولد أوائل القرن (السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي) في قرطبة ونُسب إليها، ونشأ فيها حياة متواضعة وتلقى بها ثقافته الواسعة في الفقه والنحو والقراءات كما درس البلاغة وعلوم القرآن وغيره، وكان إلى جانب تلقيه العلم ينقل الآجر لصناعة الخزف والفخار، وخرج من قرطبة سنة (٦٣٣هـ/ ١٢٣٥م) بعد سقوطها، فرحل إلى المشرق طلباً للعلم من مصادره، فانتقل إلى مصر واستقر به المقام بمنية بني الخصيب. انظر: الصفدي: **الوافي بالوفيات**،ج٢، ص٨٧؛ المقري: **نفح الطيب**، ج٢، ص٤٠٩؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج٥، ص٣٣٥.

(٨) يذكر القرطبي أهم الأسباب التي حملته علي تأليف كتابه الجامع قائلاً "فلما كان كتاب الله هو الكفيل بجميع علوم الشرع، الذي استقل بالسنة والفرض، ونزل به أمين السماء إلى أمين الأرض، رأيت أن أشتغل به مدى عمري، وأستفرغ فيه منتي، بأن أكتب فيه تعليقًا وجيزًا، يتضمن نكتًا في التفسير واللغات والإعراب والقراءات، والرد على أهل الزيغ والضلالات، وأحاديث كثيرة شاهدة لما نذكره من الأحكام ونزول الآيات، جامعًا بين معانيها ومبينًا ما أشكل منها، بأقاويل السلف وما تبعهم من الخلف، وعملته تذكرة لنفسي وذخيرةً ليوم رمسي، وعملاً صالحاً بعد موتي...". انظر: **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن**، ج١، ت: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م، المقدمة، ص٧-٨.

(٩) القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، ج١، ت: محمد صدقي جميل، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٣م، ص٩٠.

(١٠) القرطبي: الجامع، ج١، ص١٠.

(١١) هو كتاب في الوعظ والإرشاد جمع فيه آيات وأحاديث في ذكر الموت وأحوال الموتى وذكر الحشر والنشر والجنة والنار والفتن والأشراط، وقد رتب كتابه على الأبواب وجعل عقب كل باب فصلاً أو فصولاً يذكر فيها ما يحتاج إليه من بيان غريب أو فقه في حديث، أو إيضاح مشكل لتكمل فائدته ويعظم نفعه . انظر: القرطبي: **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، مج١، ت. الصادق بن محمد بن إبراهيم، دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ، ص٥.

(١٢) جاء هذا الكتاب في شرح أسماء الله – عز وجل- الحسنى ، وقد تحدث فيه عن التسعة وتسعين اسمًا التي ذكرها الترمذي وتحدث القرطبي عمن أضاف واختلف عن الأسماء التي أوردها الترمذي. انظر: القرطبي: **الاسني في شرح أسماء الله الحسنى**، ت:محمد حسن جبل وآخرون، دار الصحابة للتراث، طنطا، المقدمة .

(١٣) القرطبي: التذكرة، مج١، ص٢٩.

(١٤) ابن تغري بردى: **النجوم الزاهرة**،ج٧، ص٢٤٣؛ المقري: **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**، ج٢، ص١٤٠، ١٤١.

(١٥) هو عبدالله بن محمد القرشي التونسي، **الإمام القدوة الواعظ المفسر**، قدم من تونس إلي مصر، واشتهر في البلاد بألوان من العلوم، مثل الحديث والفروع علي مذهب مالك. انظر ابن الملقن: **طبقات الأولياء**، ص٤٤١.

(١٦) ابن الملقن: **طبقات الأولياء**، ص٤٤١.

(١٧) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي، النّفزي، نسبة إلى نَفْزة قبيلة من البربر، نحويّ عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه ولد بمطخشارس، وهي مدينة من حاضرة غرناطة، وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذي وجماعة، وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو خمسين وأربعمائة شيخ، وأكبَّ على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفي التفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره، و قيل كان له إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، وهو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغّبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: هذه نحو الفقهاء. وتولّى تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقمر، وكانت عبارته فصيحة، ولكنه في غير القرآن يعقد القاف قريبًا من الكاف، من تصانيفه : البحر المحيط في التفسير، ومختصره النهر؛ التذييل والتكميل في شرح التسهيل ؛ ارتشاف الضَّرَب، وتُعَدّ هذه الكتب من أجمع الكتب وأحصاها في موضوعاتها. وقيل له كتب شرع في تأليفها، ولم يكملها منها: شرح الألفية؛ نهاية الإغراب في التصريف والإعراب، وغير هذه وتلك كثير مما صنّف أبو حيّان .انظر: المقري: **نفح الطيب**، ج٢، ص٥٣٥.

(١٨) ابن أبي حيان: **البحر المحيط**، ت: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ص١١.

(١٩) ابن أبي حيان: **النهر الماد من البحر المحيط**، جـ١، ت: عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م، ص٢٣.

(٢٠) المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٥٥٣.

(٢١) ابن أبي حيان: **تحفة الأريب بما في القرآن من غريب**، جـ٢، ت: سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢، ص٥.

(٢٢) المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٥٥٩. **القبة المنصورية**: هي اسم لمدرسة انشأها السلطان المنصور قلاوون (٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م) ضمن مجموعته والتي تشتمل أيضًا على البيمارستان المنصوري وما زالت بشارع المعز لدين الله الفاطمي بحي النحاسين وتعرف بجامع قلاوون. انظر، السخاوي: **الذيل على رفع الإصر**، ص٤٩٤-٤٩٥.

(٢٣) هو أبو الفضل محمد بن محمد بن أبي القاسم المغربى المشذالي الزواوى البجائى، نزيل مصر من سنة (٨٤٩هـ/١٤٤٥م)، وكان لهذا العلامة طريقة مميزة لإلقائه دروس التفسير، حيث كان مهتمًا بقضايا العلوم المختلفة من منطق وطب وفلسفة، مما أدى لتعمقه الشديد في دروسه. انظر: السخاوي: **التبر المسبوك**، ص٢١٩،٢٢١.

(٢٤) السخاوي: **التبر المسبوك**، ص٢٢١- ٢١٩. وانظر: أحمد عبد اللطيف حنفي: **الدور السياسي والحضاري للمغاربة والأندلسيين في مصر في عصر الدولتين الأيوبية والمملوكية (٥٦٧- ٩٢٣هـ)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٢م، ص٣٨٤.

(٢٥) عمار محمد النهار: **عصر المماليك البحرية**، دار النهضة، دمشق، ط١، ٢٠٠٧، ص٣٢٨.

(٢٦) استوطن ابن فيرة مدينة القاهرة وتصدر للإقراء بالمدرسة الفاضلية في ضيافة القاضي الفاضل وأخذ عنه الناس وانتفعوا به، وكان مَنْ يجالسه لا يظن أنه أعمى لشدة ذكائه الذي لا يظهر معه عماه. انظر: ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، جـ٤، ص٧١-٧٣؛ الصفدي: **الوافي**، جـ٢٤، ص١٠٨- ١٠٩؛ الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، جـ٢١، ص٢٦١-٢٦٤؛ المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٢٢-٣٥؛ ابن قاضي شهبة: **طبقات الشافعية**، ص٤٨٢-٤٨٤؛ السبكي: **طبقات الشافعية**، جـ٧، ص٢٧٠؛ البغدادي: **هدية العارفين**، جـ١، ص٨٢٨.

(٢٧) هي قصيدة "حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع" جاءت في ألف ومائة وثلاثة وسبعين بيتًا أبدع فيها كل الإبداع فصار عمدة هذا الفن، بحيث لخص قواعد القراءات وسهلها على القراء والمتعلمين "فقل من يشتغل بالقراءات إلا ويقدم حفظها ومعرفتها، وهي مشتملة على رموز عجيبة وإشارات لطيفة .انظر: حاجي خليفة: **كشف الظنون**، جـ٢، ص٦٤٦-٦٤٩. وانظر: حجازي عبد المنعم سليمان: **دور الأندلسيين العلمي والأدبي في مصر وبلاد الشام عصر الحروب الصليبية (٤٩٣-٦٩٠هـ/١٠٩٩-١٢٩١م)**، بحث منشور بمجلة قنديل، مجلة المهتمين بالثقافة الإسبانية في مصر، عدد٢، ٢٠٠٩م، ص٧-٥٥.

(٢٨) العماد الحنبلي: **شذرات الذهب**، جـ٤، ص٣٠١؛ الذهبي: **العبر**، جـ٣، ص١٠٢؛ ابن تغري بردى: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، جـ٦ت: نخبة من العلماء، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨م ص١٣٦. وانظر: عمار النهار: **عصر المماليك البحرية**، ص٣٢٩.

(٢٩) محمد المختار ولد أباه: **تاريخ القراءات في المشر والمغرب**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، سيلا، المملكة المغربية، ٢٠٠١م، ص٣٤٦.

(٣٠) ابن تغري بردي: **النجوم**، جـ٧، ص٥٨.

(٣١) عن ابن الصواف إمام القراءات بجامع عمرو بن العاص. انظر: السيوطي: **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، جـ١، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٨٦، ص٥٠٧.

(٣٢) عن العماد محمد بن يعقوب الجزائري الدمشقي ثم القاهري. انظر: ابن حجر: **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، جـ٥، ت: محمد جاد الحق، مطبعة المدني، ط٢، ١٩٦٦م، ص٥٨.

(٣٣) المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص١٤١.

(٣٤) المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٢٢٣.

(٣٥) إسماعيل البغدادي: **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، تصحيح: رفعت بيلكه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ، ص٣٤.

(٣٦) المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٥٥٣.

(٣٧) ابن مالك: **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ت: طه محسن، وزارة التربية، بغداد، ط٢، ١٤١٣هـ، ص٢٢ -٢٣.

(٣٨) السيوطى: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جـ١، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).، ص١٣٤.

(٣٩) ابن الجزري: **غاية النهاية**، جـ١، ص٢١٩-٢٢٠. وأيضًا: أحمد عبد اللطيف: **الدور السياسي والحضاري المغاربة والأندلسيين**، ص٣٥٥.

(٤٠) ابن الجزري: **طبقات القراء**، جـ١، ص٦١١.

(٤١) ابن تغري بردى: **النجوم الزاهرة**، جـ٧، ص٢٤٣.

(٤٢) هو الحسن بن عبدالله بن ويحان الراشدى التلمساني القاهري الوفاة. انظر: السيوطى: **حسن المحاضرة**، مجـ١، ص٤١٥.

(٤٣) السيوطى: **حسن المحاضرة**، مجـ١، ص٤١٥.

(٤٤) ابن حجر: **الدرر الكامنة**، جـ١، ص٢٥٦. وأيضًا: أحمد عبد اللطيف: **الدور السياسي والحضاري المغاربة والأندلسيين**، ص٣٧١.

(٤٥) ابن حجر: **الدرر الكامنة**، جـ١، ص٢٥٦. وأيضًا: آمال رمضان عبد الحميد: الحياة العلمية في الإسكندرية في العصر المملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ٢٠٠١م، ص٢٥٦.

(٤٦) الغزي: **الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة**، ط١، جـ١، ت: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٥٢.

(٤٧) عمار النهار: **عصر المماليك البحرية**، ص٣٣٤.

(٤٨) الحافظ أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي الأصل القاهري الشافعي. انظر: السخاوي: **الذيل التام على دول الإسلام**، جـ١، ص٤٣١.

(٤٩) الشهاب أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن على بن أحمد الكناني المصري العسقلاني الأصل ثم القاهري، صاحب التآليف الكبرى مثل "فتح البارى"، و"رفع الإصر"، و"الجواهر والدرر"، و"نظم العقيان" وغيرها. انظر: العماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، جـ٧، ص٢٧٠؛ السخاوي: **الذيل التام على دول الإسلام**، جـ٢، ص٢٩-٢٨.

(٥٠) الصفدي: **الوافي بالوفيات**، جـ٧، ص٢٦٤.

(٥١) تم إنشاء هذه المدرسة بأمر من السلطان الملك الكامل الأيوبي بخط بين القصرين في القاهرة، وجعلها لتدريس علوم الحديث، ورتب أوقافًا للصرف عليها، وتُعَدّ هذه المدرسة شاهد على مدى اجتهاد علماء

الحديث المغاربة والأندلسيين في مصر لكثرة مَنْ تولى مشيختها منهم. المقريزي: **الخطط**، جـ٢، ص٣٧٥؛ السيوطي: **حسن المحاضرة**، جـ٢، ٣١٠-٣١٢. وأيضًا: أحمد عبد اللطيف: **الدور السياسي والحضاري**، ص٤٠١.

(٥٢) المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٦٤.

(٥٣) هو تاج الدين علي بن أحمد بن على القسطلاني توفي وعمره سبع وسبعون سنة. انظر: الذهبى: **الإشارة الى وفيات الأعيان المنتقى من تاريخ الإسلام**، ت. إبراهيم صالح، دار ابن الاثير، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ص٣٦٢؛ ابن العماد الحنبلي: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، جـ٥، ص٣٢٠.

(٥٤) هو الإمام المحدث قطب الدين أبو بكر بن أحمد بن على بن محمد بن الحسن بن أحمد بن عبدالله بن ميمون القيسى الشاطبي، كان شيخ الكاملية في القاهرة والمعروف بابن القسطلانى التوزري الأصل، المصري المولد. انظر: ابن تغرى بردى: **النجوم**، جـ٧، ص٣٧٣.

(٥٥) الصفدي: **الوافي بالوفيات**، جـ٢، ت: هلموت ريتر، ط٢، ١٩٦٢م، ص١٣٢-١٣٥؛ الكتبي: **فوات الوفيات**، جـ٣، ص٣١٠-٣١٢.

(٥٦) هو أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدمياطي الشافعي صاحب التصانيف مولده في آخره سنة ثلاث عشرة وست مائة وتفقه بدمياط وبرع ثم طلب الحديث فارتحل إلى الإسكندرية فسمع بها من علي بن زيد النسارسي وظافر بن شحم ومنصور بن الدباغ وعدة وبمصر من بن المقير وعلي بن مختار ويوسف بن المجتلي وطبقتهم وببغداد من أبي نصر بن العليق وإبراهيم بن الخير وخلق وبحلب من أبي القاسم ابن رواحة وطائفة وحمل عن بن خليل حمل دابة كتبا وأجزاء وسمع بحماة من صفية القرشية وبماردين من عبد الخالق النشتبري وبحران من عيسى الحناط وكتب العالي والنازل وجمع فأوعى وسكن دمشق فأكثر بها عن بن مسلمة وغيره ومعجم شيوخه يبلغون ألفا وثلاث مائة إنسان وكان صادقًا حافظًا متقنًا جيد العربية غزير اللغة واسع الفقه رأسًا في علم النسب دينًا كيسًا متواضعًا بسامًا محببًا إلى الطلبة مليح الصورة نقي الشيبة كبير القدر. انظر: الذهبي: **تذكرة الحفاظ**، جـ٤، ترجمة١٤٧٧.

(٥٧) هو **الشيخ** الفاضل المؤرخ المعمّر المسند ، قطب الدين أبو الفتح ابن شيخ مذهبه أبي عبد الله اليونيني البعلبكي. وقد كانت ولادته في مدينة دمشق في شهر شوال سنة (٦٤٠هـ/ ١٢٤٢م)، وكانت وفاته فيها أيضًا في شهر صفر سنة (٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م) **.**

(٥٨) هو علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد بن يداس البرزالي الإشبيلى ثم الدمشقي الشافعي، رحل إلي مصر والحجاز، وبلغ عدد مَنْ أجازوه نحو ثلاثة آلاف، وقد ترجم لهم وجمع تراجمهم في كتابين، اشتهر بين علماء عصره بمحدث الشام ومؤرخ العصر وتوفي سنة (٧٣٩هـ/ ١٣٣٨م). انظر: الكتبي: **فوات الوفيات**، جـ٣، ص١٩٦-١٩٨؛ البرزالي: **مشيخة قاضي القضاة ابن جماعة**، مجـ١، ص٢٧-٢٩.

(٥٩) وقد مال أبو عبدالله ويقال أبو سلمة محمد بن علي البياسي إلى المذهب الظاهرى. انظر: المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٥٩. **المذهب الظاهري**: أسس هذا المذهب داوود علي الأصفهاني (ت. ٢٧٠هـ/ ٨٨٣م) وعظم مذهبه في المشرق في القرن (الرابع الهجري/ العاشر الميلادى)، وقد رفض الرأي واقتصر علي الظاهر من المعني من القرآن أو الحديث، مستبعدًا كل تأويل مجازي، ومن هنا سمي أتباعه الظاهرية، وكان أول مَنْ نشر مبادئه في الأندلس عبد الله بن محمد بن قاسم بن هلال (ت. ٢٧٢هـ/ ٨٨٥م). انظر: ابن بسام الشنتريسي: **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، ت: احسان عباس، جـ١، دار الثقافة، بيروت،١٩٧٨-١٩٧٩، ص١٦٧-١٦٨.

(٦٠) نسبة إلي يقورة وهي بلدة في الأندلس. انظر: المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٥٣.

(٦١) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة، وتوفي بمراكش مسموما، قيل: سمه يهود، من تصانيفه "الشفا بتعريف حقوق المصطفى – ط" و "الغنية – خ" في ذكر مشيخته، و"ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك – ط" أربعة أجزاء وخامس للفهارس، و" شرح صحيح مسلم – خ" و "مشارق الأنوار – ط" مجلدان، في الحديث، و"الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع – ط" في مصطلح الحديث وكتاب في "التاريخ" وقد جمع المقري سيرته وأخباره في كتاب "أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض – ط" ثلاثة مجلدات من أربعة و "الإعلام بحدود قواعد الإسلام – ط، و"شرح حديث أم زرع – خ" جزء لطيف، في خزانة الرباط. انظر: المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٥٣؛ المقري: **أزهار الرياض**، المقدمة؛ البغدادي: **إيضاح المكنون**، جـ١، ص١١٦.

(٦٢) المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص١٤١.

(٦٣) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ولد في إشبيلية سنة (٦٧١هـ/ ١٢٧٢م) في بيت علم ورياسة، ورحل أبواه إلى مصر حيث نشأ محمد نشأة علمية وسمع على شيوخها وأجيز. انظر: الصفدي: **الوافي بالوفيات**، جـ١، ص٢١٩-٢٢٠؛ ابن حجر: **الدرر**، جـ٤، ص٣٣٠. وانظر: سحر سالم: **علاقة مصر المملوكية بغرناطة**، ص٢٠٠.

(٦٤) المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص١٤١. **المدرسة الظاهرية**: اسم لمدرسة انشأها السلطان الظاهر بيبرس البندقداري سنة (٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م) وما زالت بقاياها موجودة في شارع المعز لدين الله الفاطمي بحي النحاسين. انظر: السخاوى: **الذيل على رفع الإصر**، ص٤٩٣.

(٦٥) الصفدي: **الوافي بالوفيات**، جـ٢، ت:أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٩٠.

(٦٦) ابن حجر: **الدرر الكامنة**، جـ٣، ص١٢-١٣. وأيضًا: عمار النهار: **عصر المماليك البحرية**، ص٣٣٧.

(٦٧) المقري: **نفح الطيب**، جـ٢، ص٥٥٣.

(٦٨) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق التلمساني الشهير بلقب الخطيب والجد والرئيس، ويعتبر من أشهر الشخصيات في المغرب الأوسط في القرن (الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي)، وُلي أعمالاً سياسية وعلمية كالقضاء والخطابة والسفارة لملوك بنى مرين إلى ملوك قشتالة في الأندلس، وهو قاهري الوفاة. انظر: ابن قنفذ: **الوفيات**، ت:عادل نويهص، دار الأفاق الجديدة، بيروت،ط٤، ١٩٨٣م، ص٨؛ البقاعي (إبراهيم بن حسن ت. ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م):

عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، ج١، ت: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، ط١، ٢٠٠١م، ص٢٣٨.

(٦٩) ابن قنفذ: **الوفيات**، ص٨.

(٧٠) هو سراج الدين ابو حفص عمر بن أبى الحسن على بن أحمد المعروف بابن الملقن الأنصاري الأندلسي الاصل المصري (٧٢٣- ٨٠٤هـ/ ١٣٢٣-١٤٠١م)، واشتهر بابن الملقن بسبب ان اباه ابى الحسن النحوي- المتوفى بعد عام واحد من ولادته-كان قد أوصى به وبأمه إلى أحد الرفاق وهو الشيخ شرف الدين عيسى المغربي ملقن القرآن بالجمع الطولوني الذي تزوج بأمه فصار يعرف بابن الملقن، وقد ذاعت شهرته بسبب كثرة مؤلفاته التي تجاوزت الثلاثمائة كتاب، في مجالات الفقه وأصول الفقه والحديث والتاريخ والنحو وغيرها. انظر: ابن حجر: **إنباء الغمر**، ج٢، ص٢١٦-٢١٩؛ السيوطي: **حسن المحاضرة**، ج١، ص٤٣٨.

(٧١) هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الأصل، الحلبي المولد والدار والمعروف بسبط ابن العجمي (ت.٨٤١هـ/١٤٣٧م). انظر: ابن الملقن: **طبقات الأولياء**، ص٤٦.

(٧٢) هو علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح الهيثمي نور الدين، أبو الحسن، صحب الزين العراقي صغيرًا ورحل معه، وحج معه جميع حجاته، أخذ عنه ابن حجر حفظ المتون واستحضارها. انظر السخاوي: **الضوء اللامع**، ج٥، ص٢٠٠-٢٠٥، تر ٦٧٦.

(٧٣) ابن الملقن: **طبقات الأولياء**، ص٤٦.

(٧٤) ابن الملقن: **طبقات الأولياء**، ص٤٩.

(٧٥) هو كتاب سنن ابن ماجة - في الحديث- لصاحبه أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت: ٢٧٣هـ/٨٨٦م). انظر: حاجي خليفه: **كشف الظنون**، ج٢، ص١٠٠٤.

(٧٦) ابن الملقن: **طبقات الأولياء**، ص٥١.

(٧٧) ابن الملقن: **طبقات الأولياء**، ص٥٣.

(٧٨) ابن الملقن: **طبقات الأولياء**، ص٥٤.

(٧٩) السخاوى: **الضوء اللامع**، ج٨، ص٢٨٩.

(٨٠) السخاوي: **الضوء اللامع**، ج٥، ص٦٣.

(٨١) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبى بكر بن محمد بن مرزوق بن عبدالله العجيسى التلمسانى المالكى، المولود سنة (٧٦٦هـ/١٣٦٤م)، والمتوفى في تلمسان. انظر: الشوكاني: **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، ج١، ت: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ٢٠٠٦م، ص٦٧٣.

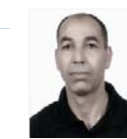
(٨٢) هو عمر بن رسلان بن نهير بن صالح بن احمد بن احمد بن محمد بن شهاب بن عبدالحق- أو عبد الخالق- ابن محمد بن مسافر الكناني العسقلانى الشافعي (ت. ٨٠٥هـ/ ١٤٠٢م). انظر: ابن الملقن: **طبقات الأولياء**، ص٣٨.

(٨٣) الكتاب أحد الشروح النادرة على شرح صحيح البخاري، لأحد أعلام المغرب في القرن (التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي)، وهو العلامة ابن مرزوق التلمساني الحفيد، وتكمُن أهمية هذا الكتاب في كونه شرحًا لأحد أعلام الفِقه المالكي في المغرب في القرن التاسع الهجري، وهو الإمام ابن مرزوق التلمساني الّذي استفاد منه الشّرق والغرب، والّذي أطبقت شهرته الآفاق، وحظي بتقدير العلماء، إلى جانب أهمية مدرسة تلمسان الّتي كانت من أعظم الحواضر العلمية في ذلك العصر. انظر: ابن مرزوق التلمساني: **المتجر الربيع والمسعى الرجيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح**، ت: حفيظة بلميهوب، ج١، دار التنوير، الجزائر،٢٠١١، المقدمة.

(٨٤) الشوكاني: **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، ج١، ت: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ٢٠٠٦م، ص٦٧٣.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الحرف والصناعات التقليدية في مدينة تلمسان
"مقاربة تاريخية وأنثروبولوجية واقتصادية"



أ.د. بوحسون العربي

أستاذ الأنثروبولوجيا

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة تلمسان – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

تُعَدّ مدينة تلمسان من المدن الحضارية في القطر المغاربي بعامة، وفي الجزائر بخاصة. مرت بها عدة حضارات، واشتهرت بفضاءها الحرفي المتعدد الألوان والأشكال والرموز الذي تجسدت من خلاله ثقافة هذه المدينة عبر العصور، وما زالت تلمسان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصناعات التقليدية إلى وقتنا الحالي، حيث منحتها عدة خصوصيات ومميزات. نتناول في هذا البحث الصناعات التقليدية من خلال ثلاث مقاربات أساسية تشكل في مجموعها الإطار العام لفهم التطور التاريخي والثقافي والاقتصادي لهذه المدينة، وهي مقاربات علمية تمكن الباحث من الاطلاع على الحقائق القديمة والحديثة للمجتمع التلمساني. فأما المقاربة التاريخية تسمح بقراءة تاريخ هذه المدينة العريقة عبر تراثها المادي المتمثل في الإنتاج الحرفي المتوارث جيل عن جيل والذي يحمل في طياته فترات تاريخية وحضارية سابقة، وأما المقاربة الأنثروبولوجية لهذا التراث تتجلى فيما نسجته الصناعات التقليدية من رموز وأشكال هندسية معبرة عن ثقافة ظلت سائدة بين أفراد المدينة لفترات زمنية طويلة، وهي لازالت تعيد إنتاج هذه الثقافة اليوم في كثير من المناسبات والتظاهرات، وتحاول إبراز العلاقات الاجتماعية بين الأسر العريقة في الحرفة ولاسيما تلك المصاهرات والروابط العائلية والفنون والمهارات التي ظلت تقاوم كل أشكال التغير في المجتمع الحديث، بينما تبرز المقاربة الاقتصادية في الدور الحيوي لمختلف الحرف والصناعات التقليدية التي تستقطب مختلف الفئات الاجتماعية والمؤسسات الصغيرة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٥ يونيو ٢٠١٤

تاريخ قبـول النشـر: ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤

كلمات مفتاحية:

التواصل الحضاري، الصناعات التقليدية، التراث الشعبي، النشاط الحرفي

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

بوحسون العربي. "الحرف والصناعات التقليدية في مدينة تلمسان: مقاربة تاريخية وأنثروبولوجية واقتصادية".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص١٣١ – ١٤١.

مُقَدِّمَةُ

شكلت الحرف والصناعات التقليدية على مر العصور ذلك الفضاء المتعدد الأنساق الذي يزخر بشتى أنواع المرجعيات التي يمكن للباحث أن يعتمد عليها لتفسير التطور الذي بلغه أي مجتمع في وقتنا الحالي. ولعل الدعوات المستمرة التي تتلقاها المؤسسات وأفراد المجتمع للمحافظة على الثقافة التقليدية المادية واللامادية كتراث شعبي يساهم في التنمية الحضارية والفنية والاقتصادية للمجتمع لدليل على القيمة الكبيرة التي يحظى بها هذا المجال. ولما كانت الحرفة تمثل جزءا هاما من تراث الشعوب، فإن العناية بها كموضوع للبحث والدراسة قد زاد من مكانتها في المجتمع وأصبحت تمثل بعدا استراتيجيا لدى الحكومات للتعبير عن هوياتها من جهة ولرسم خططها التنموية من جهة أخرى. لذا ارتأينا من خلال هذا البحث أن نقرأ الفضاء الحرفي في مدينة تلمسان من خلال ثلاث مقاربات نستعرض في كل مقاربة الدور الذي أدته الحرفة سابقًا ودورها الحالي، باعتبارها أداة من أدوات التحليل يمكن للباحث أن يوظفها لتفسير واقع المجتمع.

أولاً: المقاربة التاريخية

إن المتأمل في النشاطات الحرفية الباقية اليوم بمدينة تلمسان يستطيع أن يستنتج من الوهلة الأولى أن هذه المدينة ضاربة في أعماق التاريخ والحضارة، وكانت جل الأحياء والأزقة التي تقع في وسط هذه المدينة تحتضن مختلف الحرف والمهن التي تميزت بها بعض العائلات التي عرفت باسم الحرفة التي تقوم بها. فقامت بوظائف اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة، كالتواصل والتقارب والزواج والتعلم ونقل المهارة والتجارة، حيث استطاعت أن تكون نسقًا اجتماعيًا يضم أنساقًا فرعية متمركزة سواء في البيوت أو في الأحياء تقوم بدور التلقين والتماسك الاجتماعي والتعاون، وتتمتع أغلب هذه الأنساق خاصة الكبيرة منها بأشكال متميزة من تقسيم للعمل بين الجنسين، وبين الكبير والصغير وذلك تبعا لنوع الحرفة وما تتطلبه من مهارات فكرية وقدرات جسمية.

فهذا النظام الاجتماعي الذي ورثه أهل مدينة تلمسان الحالية يعد امتدادا لجذورهم التاريخية والحرفية مند عهد الدولة الزيانية وقبلها، وأنّ الآثار الصناعية الباقية اليوم في أزقة هذه المدينة من مختلف الحرف لخير شاهد على هذا الامتداد التاريخي والثقافي الطويل. فقد وصف تجار هذه المدينة وأصحاب الحرف خلال أواخر ق١٦م من طرف الرحالة حسن الوزان الملقب بـ ليون الإفريقي عندما دخل هذه المدينة، بذوي النشاط والعفة والرغد في العيش.[١] كما ارتبط تطور الفلاحة والتجارة بتطور النشاط الحرفي والصناعي المتعدد الألوان والأزياء حتى أن كل حرفة كانت تختص بسوقها الخاص. واشتهرت تلمسان في تلك الحقبة بالمنسوجات. فقد عرف القماش بالتلمساني، وهو صوف خالص مختم وغير مختم. وكان كساء الصوف أو البرنوس من ثماني أواق لرقته. حيث ذكر يحي ابن خلدون من أنواع الملبوسات الثوب، المرعز والقهزي والحرير والملف والذرايع والعمائم والأحاريم[٢].

لم تشتهر تلمسان بالمهارة والتفنن في الصناعات النسيجية فقط، وإنما كان لها صيت في البناء والبستنة وقد أخذ التلمسانيون هذه المهارة من الأندلس، فقد قال عبد الرحمن ابن خلدون" وكانت قصور الملك بتلمسان لا يعبر عن حسنها، اختطّها أبو حمو الأول وابنه أبو تاشفين واستدعيا الصناع والفعلة من الأندلس. فبعث إليهما أبو الوليد ابن الأحمر بمهرة البنّائين استجادوا لهم القصور والمنازل والبساتين بما أعيا عن الناس بعدهم أن يأتوا بمثله"،[٣] وهذا دليل على تأثر الفنون المختلفة بما فيها الموسيقى بالأندلس. عندما يذكر يحيى ابن خلدون الصنائع يقول: "فكانت دار الصنعة السعيدة تموج بالفعلة على اختلاف أصنافهم وتباين لغاتهم وأديانهم فمن دراق ورماح ودراع ولجام ووشاء وسراج وخباء ونجار وحداد وصائغ و دباج وغير ذلك[٤].

وما يؤكد التاريخ الحرفي العريق لمدينة تلمسان، هو وجود يهود تلمسان المنتمين إلى عنصرين متباينين، الأول عريق بالمنطقة يعود إلى الفترة الفينيقية، أما الثاني فقد فر من مكاتب التفتيش المسيحية من الأراضي التي استرجعها المسيحيون في شبه الجزيرة الإيبيرية، وإذا كان الصنف الأول ينشط في الحرف البسيطة(دباغة وبرادع) كان الثاني من ذوي الحرف الحرة (أغلبهم أطباء) أو صياغين مبدعين أو تجار مهرة، علمًا أن هذه المدينة جعلت حي اليهود بمركز المدينة عكس ما سارت عليه الحواضر المغربية آنذاك.[٥]

١/١- دور الصناعات التقليدية في التواصل الحضاري:

تمثل الحرف والصناعات التقليدية مخزونًا ثقافيًا أصيلاً تستخدمه المجتمعات كسلاح للمحافظة على خصوصياتها الثقافية والاجتماعية لمواجهة المؤثرات الخارجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي تعتبر عاملاً أساسيًا من عوامل الاحتكاك والتثاقف (Acculturation) ما بين الأفراد والمجتمعات، فقد تأثرت الفنون الشعبية الجزائرية عمومًا بالفنون الشرقية (الحضارة الفينيقية)، وكذلك الحضارتين اليونانية والرومانية ومختلف حضارات المتوسط والحضارة العربية الإسلامية.[٦] حيث ظهر هذا التأثر في عدة مجالات حرفية بشكل واضح من خلال فنون الزخارف والتشكيل والرسومات التي تحمل في أعماقها أنماطًا معينة من ثقافات الشعوب وأحوالها العامة. وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور الصناعات التقليدية بتلمسان هو احتكاكها بالحرفيين القادمين من بلاد الأندلس بعد طردهم من طرف الأسبان نتيجة لسقوط الدولة الإسلامية هناك. ومما ساهم أيضًا في تطور العلاقات مع الحضارات الأجنبية هو ازدهار المبادلات التجارية التي أدت إلى التفاعل والانصهار بين الفنون والصناعات المختلفة. ظهر هذا التأثر بشكل خاص في مجال النحت على النحاس. وازداد هذا التأثر بفعل وصول الحرفيين الأندلسيين والمختصين في هذا المجال الفارّين من بطش الجيوش الإسبانية، خاصة بعد سقوط غرناطة، آخر معقل للمسلمين في الأندلس، حيث استقر معظم هؤلاء الفنانين بمنطقة تلمسان، وتم احتضانهم من طرف حكامها وأهاليها، ووفروا لهم أسباب العيش والحياة العادية.

وكان هذا هو السبب الرئيس الذي أدى بهم إلى الاستمرار في مزاولتهم واشتغالهم بحرفهم. فقد كان الحرفيين المختصين في صناعة النحاس، من أهم الفنانين الذين أعطوا ميدان الصناعات التقليدية نشاطا وحركية كبيرة، حيث بلغ فن النحت على النحاس ذروته على أيديهم، وهذا بفضل ما جادت به مخيلتهم الواسعة، ومهاراتهم الفنية، وتحتفظ بعض التحف الأثرية الموجودة حاليًا بمتحف وبعض مساجد ومنازل تلمسان، بذلك الطابع المميز والنمط التلمساني الأندلسي، كأبواب مساجد تلمسان وثريا الجامع الكبير وغيرها من التحف العديدة والتي تظهر من خلال النحت الموجود عليها علامات التأثر واضحة. ونلاحظ أن الفنان التلمساني ظل يقتبس الصور والرسومات والأشكال الزخرفية المستمدة من

الطبيعة الأندلسية الخلابة والفتانة، هذا ما جعل تحفهم تمتاز برسم الأزهار والورود والأشجار، وكل ما امتازت به طبيعة الأندلس الساحرة، والتي مناخها يقارب مناخ منطقة تلمسان.(٧)

٢/١- خصوصيات مدينة تلمسان:

تُعَدّ هذه المدينة فضاء حضاريًا له خصوصيات تميزه عن الفضاءات الأخرى، وذلك من حيث طبيعة الأنشطة الاقتصادية والممارسات الثقافية والروابط الاجتماعية. حيث اشتهر سكانها بحسن المعاملة والأمانة في التجارة والتبادل، هذه إحدى العوامل التي شجعتهم على ممارسة الحرفة وتطوير إنتاجها، كما أن ما يميز هذا الفضاء هو أن جل الأنشطة الحرفية متمركزة في شوارع وأحياء عريقة، حيث تميز هذه الظاهرة تقريبًا كل المدن القديمة في العالم العربي بخاصة، لقد اشتهرت هذه المدينة مند القدم بتنوع حرفها وحرفييها، فقد كان يمثل مركز المدينة مقام اللياقة والمدنية بحكم تراكم الخبرات الاجتماعية التي استجمعت لدى سكان النواة الحضرية عبر التاريخ.(٨) وفي هذا المجال أشار ابن خلدون في مقدمته إلى الرباط بين المدينة والصنائع واعتبر ذلك علامة من علامات التحضر، حيث يرى أن الصنائع تعتبر من الكماليات، وتأتي بعدما تتمدن المدينة ويستوفي العمران الحضري الضروري من المعاش، فيقول: "فإذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضروري وزادت عليه صرف الزائد حينئذ إلى الكماليات من المعاش.(٩)

٣/١- موقع الصناعات التقليدية ضمن التصميم العمراني للمدينة:

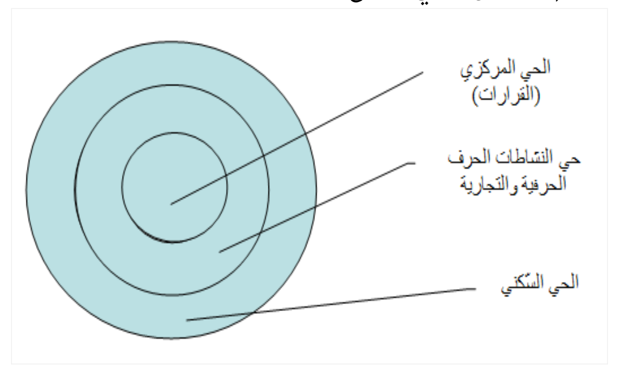
تميزت مدينة تلمسان بتصميم عمراني استراتيجي قسمها إلى ثلاث مراكز أو دوائر كبرى هي:(١٠)

(٣/١) ١- الحي المركزي: يتألف من الهيئات والمقرات الأساسية للمدينة كالمسجد الكبير شمالا، والمشور جنوبا، والمدرسة التاشفينية، ومقر القضاء شرقًا، ومسجد أبي الحسن والمدرسة اليعقوبية غربًا. وكانت هذه العمائر تحيط أول الأمر بساحة القوافل (التي تحولت في أواسط القرن الخامس إلى حي اليهود)، ويعتبر هذا الحي مركز القرارات السياسية والفقهية والثقافية والاقتصادية.

(٣/١) ٢- حيّ النّشاطات التّجارية والحرفيّة:

لقد صمّم الحي التجاري الحرفي بمدينة تلمسان على أساس نسيج متشعب الدروب، شوارعها ضيقة توجد بها دكاكين لعرض البضائع وحوانيت للإنتاج الحرفي، وما يلفت الانتباه أن جلّ البنايات بها طابق علوي تحتله حوانيت مخصصة لبعض الحرف التي لا يرغب أصحابها في إفشاء أسرار مهنهم(*). كان الحي الحرفي التلمساني تتوسطه بعض الساحات الضيقة مخصصة للباحثين عن العمل والحمالين ويسمى **الموقف**. وهناك أيضا سوق الغزل، كانت تلتقي فيه النساء لبيع الأصواف المهيأة للنسيج والخيوط، وبعض منتجاتهم من الزرابي.(١١)

(٣/١) ٣- الحي السكني: يمثل كل ما يحيط بالمدينة وكأنه يشكل الدائرة الكبرى وبداخلها دائرة ثانية مخصصة للنشاطات الحرفية المسموح بها داخل المدينة، وهي بدورها تحيط بحي القرارات. تربط هذا الحي الأخير بالحيين السابقين (المركزي وحي النشاطات) ساحات عمومية مثل السويقة، ساحة المدرس وسوق الفحم، والشكل التالي يوضح ذلك:

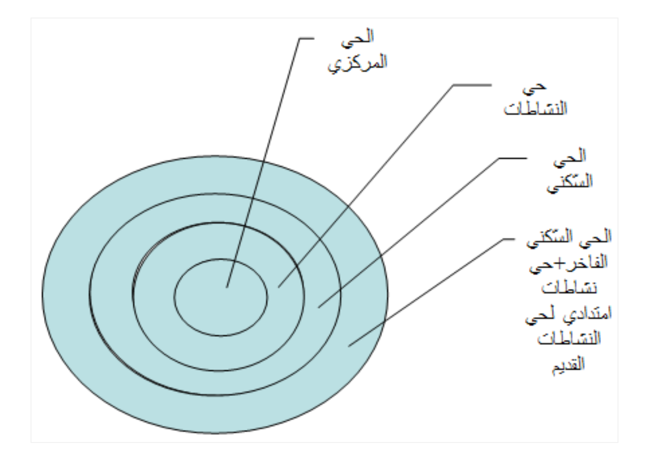


شكل رقم (١) التصميم العمراني لمدينة تلمسان

لقد قسمت المدينة إلى ثلاث أحياء رئيسية من المركز إلى السور المحيط بها، وقد كانت هناك بعض الصناعات الحرفية المزعجة برائحتها وبغبارها وبحجمها وبضجيجها. هذه الصناعات فصلت عن المدينة بسور لإبعاد أضرارها عن السكان. وهذه إحدى الوظائف التي كان يؤديها السور في تلمسان إلى جانب وظيفة الحماية من الهجمات من الأعداء، وفصل المدينة عن الأحواز، ومنع الزوابع والرياح العاصفية من أجل تلطيف المناخ، ومن أهم الحرف التي أبعدت عن التجمعات السكانية:

- الدباغة (الروائح الكريهة).
- مواد البناء (الخشب، القصب، والجير) في الجهة الشرقية.
- أفران القرمديين والفخارين وراء السور الشمالي.
- النحاسين داخل أسوار الجهة الجنوبية (باب الحديد).
- أفران الجير بالمنطقة الجبلية قرب مقالع عين الحوت وسيدي الطاهر.(١٢)

لكن الباحث الذي يتعمق في دراسة النشاط الحرفي اليوم بهذه المدينة يلاحظ التغير الذي بدأ يطرأ على التصميم الأصلي، وهذا بسبب اختناق مركز المدينة وتوسيع آفاق مختلف النشاطات. حيث أقيمت محلات تجارية جديدة وورشات صناعية مختلفة على أطراف المدينة، وفي الأحياء الفاخرة، وهي عبارة عن امتداد ملحوظ للحرف التقليدية القديمة والشكل التالي يوضح ذلك:



٤/١- ترتيب الحرفة في دائرة التراث الشعبي:

تعبر الصناعات التقليدية عن ثقافة مادية لشعب من الشعوب، حيث أن فهم الثقافة الحالية والبناء الاجتماعي القائم يتطلب فهم التاريخ وعلم الفلكلور، وتُعَدّ الحرفة من التراث الشعبي، وهي ثقافة تنتقل اجتماعيًا من الجد إلى الأب إلى الابن، أو من الجار إلى جاره مستبعدًا المعرفة المكتسبة عقليًا وبأسلوب رسمي ومنظم. ولهذا نجد علم الفلكلور يهتم بهذا الجانب ويعطي له أهمية كبيرة،[١٣] بحيث يركز علم الفلكلور الحديث على دراسة التراث الشعبي ويقسمه إلى عدة فروع معرفية كما يلي:[١٤]

العادات الشعبية، المعتقدات الشعبية، المعارف الشعبية، الأدب الشعبي، الفنون الشعبية والثقافة المادية. يقول محمد الجوهري[*] "لقد أتيحت لنا الفرصة لاقتراح تقسيم للتراث الشعبي" وهو: المعتقدات والمعارف الشعبية، العادات والتقاليد الشعبية، الأدب الشعبي وفنون المحاكاة، الفنون الشعبية والثقافة المادية. وتعتبر الزخرفة العنصر الأساسي الذي أدى إلى ربط الفنون الشعبية بالثقافة المادية، فنادرًا ما نجد منتجات حرفية خالية من الفن وهذا هو الطابع المميز للحرف التقليدية، كما أن هذه الفنون التي تحمل أشكالاً ورسومات وزخارف تحمل نوع من العفوية والتلقائية وخلفية ثقافية شعبية لأفراد المجتمع تترجم تقاليدهم وعاداتهم وأفكارهم أو نمط حياتهم.[١٥]

٥/١- الصناعات التقليدية جسر بين مدينة تلمسان وضواحيها:

اشتهرت ضواحي تلمسان بالتخصص في عدة صناعات تقليدية، وقد ساعدها في ذلك طابعها الجغرافي ونمطها الفلاحي والرعوي وعادات وتقاليد سكانها الذين تأثروا بالحضارات التي مرت بهم، وهنا نخص بالذكر منطقتي ندرومة (طرارة) وقبائل بني سنوس هاتين المنطقتين تعتبرات الحضيرتان التاريخيتان في الحرف والصناعات التقليدية.

(٥/١) ١- ندرومة: عرفت بمدينة الفخارين والنساجين[١٦] هكذا وصفها الباحث الفرنسي ج.ج. جيلبار، لأن المدينة اشتهرت لفترة طويلة بهاتين الحرفتين، فكانت رائدة فيهما، وهما على رأس النشاطات الأخرى. فقد احتلت صناعة النسيج المرتبة الأولى من حيث النشاطات الحرفية والتقليدية وعدد اليد العاملة التي تحتضنها، حيث وصل عدد النساجين إلى (٧٥) نساج في ورشات الدراز بصفة رِؤساء المهن (المعلمين)، بالإضافة إلى (٣٠٠) عامل، وهذا حسب إحصائيات ١٨٦٧. وتأتي في المرتبة الثانية صناعة الفخار، فقد كتب (E.Janier) عنها يقول "أن هذه الصناعة كان يتحكم فيها البربر غير المتعلمين لسنين طويلة لذا عرفت تطورًا بطيئًا في المدينة"،[١٧] وبهذا بقيت صناعة الفخار أقل تقدمًا من النسيج، بالإضافة إلى ذلك تمركزت في الأرياف، ولكن بمرور الزمن انتقلت إلى المدينة.

ومعظم سكان المدينة كانوا يجمعون ما بين الصناعات التقليدية والتجارة والفلاحة، حيث أقاموا علاقات تجارية مع المنطقة المجاورة من المغرب كمدينتي فاس وطانجة. فقد عانى سكان هذه المنطقة من العيش الزهيد في فترة الاحتلال الفرنسي، وهذا ما جعلهم يتحدون هذه الظروف ويعتمدون على الصناعات التقليدية والحرف لتلبية حاجياتهم من العيش، حيث كانت صناعة النسيج والحايك والجلد والفخار من أهم مصادر الرزق لديهم[١٨]. وقد لعبت عدة عوامل ثقافية وطبيعية في تمركز الحرف والصناعات التقليدية بنوعيها الريفي والحضري بهذه المنطقة إلى ما قبل القرن السادس عشر الميلادي، ومن أهمها وفرة الثروات الرعوية والفلاحية مثل الصوف والجلد والدوم والخشب والحبوب بالإضافة إلى الثروات الطبيعية المتمثلة في الجبس والطين والحجر، ويتجلى ذلك في الصناعات الجلدية والنجارة والفخار والنسيج بشكل خاص، حيث برزت هذه المدينة بامتياز في ميدان الصناعات التقليدية من خلال الدرازين والفخارين وأيضًا الإسكافيين واستقطبت هذه المجالات العدد الكبير من المهنيين والحرفيين الذين سجلوا تاريخهم الحرفي بها.[١٩]

(٥/١) ٢- بني سنوس: تُعَدّ هذه المنطقة حضارية تتميز بتراثها الشعبي المادي وغير المادي. اشتهرت بصناعاتها التقليدية المتمثلة في الزربية والحصير المصنوع من الحلفاء، وقد ساعدها على ذلك طابعها الرعوي وبيئتها الشبه صحراوية المنتجة لمادتي الدوم والحلفاء إلى جانب الصوف.اشتهرت هذه المنطقة بصناعة الحصير، وتميزت بالتعاون بين الرجل والمرأة على هذه الحرفة، وفي الوقت نفسه كان تقسيم العمل بينهما، فالرجل يلجأ إلى الحقول السهبية لقلع الحلفاء والليف المستخرج من نبات الدوم وجمعها في رزم قبل معالجتها بالمادة والصباغة، ويقدمها بعد ذلك إلى المرأة التي تقوم بعملية النسيج بواسطة المنول البسيط أو ما يسمى بالمنسج. فقد كانت حصيرة بني سنوس تلقى إعجاب الزبائن من المواطنين والتجار، وكانت عبارة عن مصدر رزق لسكان المنطقة. وبالإضافة إلى الحصيرة استعملت الحلفاء في صناعة المضفرات الأخرى كالطباق والبرادع، ولم ينحصر نشاط سكان المنطقة في هذه المنتجات، بل استغلوا الصوف الخالص في صناعة العديد من الأزياء التقليدية كالبرنوس والعباءة والأواني المنزلية الخشبية.[٢٠] لقد ساعدت العوامل الطبيعية والبيئية هذه المنطقة على الاشتهار بصناعة الزربية والمضفرات الحلفية، ومن

أهمها مادة الحلفاء المتوفرة بسهوب هذه المنطقة إلى جانب صوف الماشية، وأيضا تعلق اليد العاملة النسوية بهذه الصنائع التي عملت على دمجها في نمط حياتها، فأصبحت جزءا لا يتجزأ من عاداتها وتقاليدها اليومية.

ثانيًا: المقاربة الأنثروبولوجية

يبرز البعد الأنثروبولوجي للحرفة في اختلاف فنون الإنتاج وأدواته من عائلة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى كاختلاف زربية مدينة تلمسان عن زربية منطقة بني سنوس، حيث يظهر هذا الاختلاف في طبيعة الأشكال والرسومات والزخرفة التي تزين الزربية، مما يجعلها تحمل في مضامينها أنماطًا معينة للحياة بين الثقافتين المحليتين. فالأشكال التي تتضمنها زربية بني سنوس ترمز إلى عادات وتقاليد الزواج والطلاق وأشكال أخرى من العلاقات الاجتماعية السائدة في الأسرة الممتدة التي تتألف من أسر نووية تقطن داخل الدار الكبيرة التي تمثل وحدة إنتاج وتؤدي وظيفة الحماية أيضًا(٢١). وهذا الاختلاف الذي نجده في مختلف الفنون التقليدية بين المناطق مرده إلى عوامل بيئية واجتماعية وثقافية وتاريخية...إلخ. وتتحدد الأشكال والزخارف والألوان حسب الثقافة التي ينتمي إليها الحرفي وتأثيرها فيه، ولهذا نجد أشكالاً متعددة كالزهور والأشجار والمساجد والمآذن والسيوف وألبسة النساء والكواكب والنجوم ومظاهر الاحتفالات كالزواج والختان، ونجد كذلك نماذج من الأوشام، ورسومات للكف والعين وأنواع الطيور كالطاووس، والمثلثات والمربعات والدوائر، هذا بالإضافة إلى الألوان المختلفة، وكل هذا يحمل في مضامينه معاني مختلفة وأنماط وحضارات لدى الشعوب المختلفة.(٢٢)

أما ما بين ندرومة وتلمسان فقد تجلى الاختلاف في المنتجات في طبيعة التأثير الذي تركته الحضارات المارة بهما، حيث نجد ندرومة غلب عليها تأثير الثقافة البربرية وخاصةً في عادات سكان الريف الذين اختصوا في الفخار، بينما صناعة الدراز والنسيج الندرومي لم يخف هو الآخر تأثره بعادات وتقاليد البربر. خلافًا لذلك يبرز الطابع الأندلسي والتركي على الصناعات التقليدية في تلمسان المدينة. لقد استطاعت الحرفة في مدينة تلمسان أن تبني نسيجًا اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا تجلى بوضوح في مختلف التبادلات المادية والمعنوية، من خلال العلاقات الزواجية، وإظهار التفوق العائلي حسب نوع الحرفة ودرجة إتقانها لنيل المكانة الاجتماعية، والتموقع داخل المدينة في أحياء مميزة، وتحديد أماكن اللقاءات في المناسبات وغير المناسبات، وقد انتقل ذلك حتى إلى الحياة السياسية.

١/٢- التوزيع الجغرافي والبشري للحرف في المدينة:

لقد عرفت شوارع مدينة تلمسان أيام انتعاش الصناعة الحرفية بأسماء الحرفيين، ولا زال لحد اليوم بعض الممرات والأزقة التي كانت تحتضن هؤلاء الحرفيين شاهدة على ذلك، وبقيت صورها في أذهان سكانها خاصة من كبار السن الذين احتفظوا بتلك الصور ويعرفون حتى أماكن جلوس الحرفيين ومواقعهم معرفة دقيقة. فقد كان وسط المدينة مقسمًا إلى شوارع حرفية أهمها: درب الصباغين، شارع الصياغين، درب الحجامين، شارع الحدادين، دار الدباغ والدرازين والبلاغجية والخرازين.(٢٣)
لقد كان للنشاط الحرفي دور كبير في تحديد جغرافية بعض أحياء ودروب بعض المدن الجزائرية العتيقة مثل مدينة تلمسان، ومدينة بجاية، ومدينة قسنطينة، حيث لا تزال بعض هذه الأماكن تحمل أسماء الحرف التي كانت تمارس فيها أو كانت مسرحًا لأسواقها تباع فيها المنتجات والمواد الأولية وأدوات الإنتاج. ولا تزال هذه الأماكن حية ومحافظة على أسمائها على الرغم من اختفاء النشاطات الحرفية منها، وعلى الرغم من اختفاء الحرفيين، وعلى الرغم من تحول نشاطها التقليدي إلى نشاط آخر، لا تزال دروب هذه المدن تعرف بأسمائها القديمة، مثل:

درب الدباغين: وهو درب كان يجمع عددا من الدكاكين والمحلات الخاصة بدباغة الصوف والجلد.

درب الفخارين: وهو درب كان يحتوي عددا من الدكاكين لصناعة وبيع الأواني الفخارية.

سوق الغزل: وهو مكان كان يلتقي فيه الغزالون والنساجون لبيع منتجاتهم أو لشراء المواد الأولية كالصوف والنسيج، وأيضا أدوات الغزل والنسج. لقد كانت الكثير من الأمكنة من أحياء وحارات وأسواق وأبواب وطرق وجوامع في تلمسان تحمل اسم الحرفة أو الصناعة التي كانت قائمة بها.(٢٤)

ولم تقتصر الحرفة على التقسيم الجغرافي للمدينة فحسب، بل كان لها دور في تقسيم المنطقة إلى إثنيات، حيث ساهمت في التعريف بأصالة وأصول الحالة المدنية لعدد من العائلات التي اشتهرت بممارستها لحرفة من الحرف وتوارثها أبًا عن جد، حيث ظلت متمسكة بها كعنصر أساسي في تحديد انتماءها الحضاري والثقافي والتاريخي والاقتصادي، حتى أضحى لكثير من العائلات في تلمسان ألقاب وأسماء مرتبطة بهذه الحرف(٢٥). وهي أصلاً صفات عرف بها أجداد وآباء أيام ممارساتهم لهذه الحرف ونبوغهم فيها ولا زالت هذه الأسماء قائمة وثابتة في سجل الحالة المدنية مثل: (عائلة نجار، وعائلة حطاب، وعائلة قهواجي، وعائلة سلعاجي، وعائلة دمرجي، وعائلة دباغ، وعائلة دراز، وعائلة حداد، وعائلة فحام، وعائلة غياط، وعائلة غراس، وعائلة فلاح، وعائلة سقال، وعائلة خراز، وعائلة خياط، وعائلة فخار، وعائلة حلاق، وعائلة براح، وعائلة حجام، وعائلة جلاد، وعائلة حمال، وعائلة برادعي، وعائلة صباغ... إلخ). وخلقت هذه الجغرافية نسيجًا من العلاقات القرابية عن طريق الزواج والمصاهرة، تحددت قاعدتها على أساس الحرفة. وكانت العلاقات الاجتماعية والقرابية والمصاهرات تحدث بين هذه العائلات بناء على المكانة (المرتبة) الاجتماعية والاقتصادية لنوع الحرفة، فالحرفيين أصحاب المكانة العالية يندمجون في العلاقات الاجتماعية من خلال الزواج أو

التشارك الإنتاجي أو التعاون ويكونون طبقة معينة على أساس سوسيو-مهني. مثلاً (صياغ/ نساج)، (قهواجي حداد)، (خياط/ خراز)، وهكذا، وقد استمر هذا النظام الاجتماعي إلى غاية اليوم عندما عرفت العائلات بأسماء الحرفة أو الصنعة التي ارتبطت بها.

إن غريزة التجمع بين هؤلاء الحرفيين برزت كتنظيم ثقافي واجتماعي عفوي تسيره آليات بسيطة، ولكنها استطاعت في الوقت نفسه أن تمهد لمرحلة صناعية كبيرة ومعقدة تعتمد في نظامها المهني على ما أنتجه التنظيم الحرفي البسيط، وهو ما حدث فعلا في مرحلة التصنيع الكبرى التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة عندما تكتل مختلف العمال في تنظيمات مهنية ذات طابع سوسيو ثقافي تاريخي أقل ما يقال عنها أن أصولها الأولى هي الحرفة والزراعة. وحتى التنظيمات النقابية التي سبقت التنظيم الصناعي الحديث قامت على مبدأ التنظيم الحرفي، أي تنظيم العمال الذين يمارسون حرفة معينة في نقابة تحمل اسم هذه الحرفة بصرف النظر عن الصناعة التي يشتغلون فيها، وعلى أساس هذا المبدأ أعتبر التنظيم الحرفي أقدم نمط للتنظيم النقابي.[٢٦]

٢/٢- أبعاد الحرفة:

تعتبر الحرفة فن من الفنون الشعبية المادية، وتراث حضاري أصيل ومتجدد في آن واحد، تضمن عبر تاريخ هذه المدينة عدة أبعاد بارزة في حياة الأفراد والعائلات، من أهمها:

(٢/٢) ١- البعد الاجتماعي والاقتصادي:

نشأت الحرفة كتعبير عن تلبية الحاجة الاقتصادية وتحسين الوضع الاجتماعي، وكان هذا الدافع هو الأساس عند أغلب الحرفيين. لأن التاريخ الاجتماعي إذا فهمنا منه تاريخ الجماعات الاجتماعية وعلاقاتها فهو تابع من حيث الأساس للضرورات الأولية للنشاط الاقتصادي.[٢٧] فقد شجعت عوامل البؤس والفقر والسياسة الاستعمارية الإقصائية سكان مدينة تلمسان آنذاك على امتهان هذه الحرف للتخلص من تلك الوضعية الاجتماعية المزرية، وكانت الميزيرية تقطع المسمار كما عبّر أحد الحرفيين المسنين في إحدى التحقيقات، حيث كان الفرد يبحث عن العمل مهما كان وأحسن تعبير عن ذلك تلك العبارات المعبرة التي وجدت في تلك الفترة "درّاز ولا خراز ولا حرفة قهواجي"،[٢٨] وبالموازاة مع تلك الوضعية الاجتماعية كانت فرنسا تمارس سياسة الإقصاء خاصةً بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩)، فكانت تبعث بتجهيزات صناعية إلى الجزائر، ولم يكن يستفيد منها إلاّ المعمرين أنفسهم، بينما يحرم معظم السكان الجزائريين من استخدام هذه الأدوات الصناعية. وبسبب هذا التهميش اضطر سكان المدينة إلى ابتكار عدة حرف ومهن تقليدية متنوعة لتلبية حاجاتهم فأقاموا تلقائيًا نظامًا داخليًا بين أصحاب كل حرفة تميز بخاصيتين أساسيتين:

أ-**خاصية التكتل:** انقسام الحرفيين حسب عائلات حرفية معينة وتجمعهم في حي واحد بالقرب من بعضهم البعض، هو نظام أملته عليهم عدة ظروف، فمن الناحية الثقافية شعورهم بالانتماء إلى نظام موحد من الطقوس والعادات والتقاليد والرموز جعلهم يكونون انتماء ثقافي محلي. ومن الناحية الاجتماعية أقاموا بيئة من التضامن العائلي والتآزر فيما بينهم، حيث انتقل هذا النظام إلى عائلاتهم الخاصة، وكان من نتائجه قيام مصاهرات وقرابات اجتماعية تحمل اسم الحرفة. ومن الجانب الاقتصادي ساد بينهم التنافس في الإنتاج والإبداع وإظهار أجمل الفنون الحرفية. ومن الناحية السياسية حاولوا إظهار عنصر التحدي للتغلب على السياسة العنصرية التي فرضها عليهم الاستعمار آنذاك.

ب-**خاصية التحدي:** تميز التنظيم الحرفي بنظام من العمل الجماعي، حيث كان رب المصنع يعمل بيده وسط عماله في جو يسوده الاحترام المتبادل والفرح والمرح. ولم تكن السلطة المهنية بارزة، فقد سادت قيم الصدق والإخلاص والأخوة، وجعلت منها أهم سمات المعاملة ما بين العمال وصاحب العمل والزبائن. وقد أدى انتشار هذه القيم في الوسط الحرفي بين التجار إلى ازدهار الحرفة حتى أصبحت هذه القيم عبارة عن الرابط الاجتماعي الذي يحمي السكان من الهشاشة الاقتصادية التي قد تمسهم[٢٩]. فقد قامت بعض العائلات التلمسانية بتنمية ثروتها الاقتصادية بفضل روح المبادرة في صناعة الزرابي، أو الألبسة التقليدية، فكانت تبدأ بمنسج واحد وثلاث عاملات لصناعة الزربية ولكن شيئا فشيئا استطاعت أن تحقق عددا من المناسج والعاملات حتى وصلت إلى قيام ورشات صغيرة، أو معامل لتلبية حاجيات اقتصادية لمجموعة من العائلات والأفراد. وغالبًا ما كان الرأسمال يتراكم عند الحرفي بفضل الجهود التي يشترك فيها كل أفراد العائلة من الزوجة والبنت والابن وحتى الأصهار.

(٢/٢) ٢- البعد الطبقي والثقافي: لم تساهم الحرفة في قيام نظام اجتماعي وثقافي فحسب، بل أنشأت نظاما من التدرج الاجتماعي المهني، بمعنى إحداث طبقات ومستويات معنية. ولا زال لحد اليوم بعض الأفراد من هذه الطبقات في مدينة تلمسان ينادوهم ليس بأسمائهم الطبيعية، بل بأسمائهم الحرفية، نذكر أهمها:

- المعلم (مالك وسائل الإنتاج الحرفي).
- الصانع (الصنايعي).
- الخدام(العامل) .

إنّ وجود هذه الطبقات يدل على الخلفية الاستعمارية والرأسمالية والاستغلالية التي تكونت إبان الاستعمار الفرنسي مع تشكل الرأسمالية الكولونيالية في الجزائر التي أدت إلى خلق الملكية الخاصة للتحرر من العلاقات الاجتماعية التي نسجتها القبيلة[٣٠]. فقد أصبحت الحرفة خاصة في صناعة الزرابي مهدا للاستغلال الطبقي مثل الاستغلال الرأسمالي الكبير. ففي إحدى التحقيقات الماضية التي تحدثت عن هموم حرفيات الزربية في مدينة تلمسان، ورد "أن صناعة الزربية في تلمسان تنبت من تحت الأرض تخرج مزركشة من الأقبية المظلمة والقليلة التهوية* تصنع

بأيادي غضة في غالبيتها لم تبلغ ١٨سنة، هذه الأيادي صغيرة في قيمتها ولكنها ذات قيمة فريدة في مستوى الإنتاج"[٣١]. وتحت ظروف قاسية للعمل استغلت فتيات ونساء من طرف مالكي وسائل الإنتاج وتكونت الطبقة الرأسمالية المحلية التي قامت بتطوير الإنتاج وتوسيعه بشتى الطرق لزيادة أرباحهم بعيدًا عن الذوق الجمالي لهذا الفن الذي أعطى طابعا ثقافيًا للمدينة.

- المعلم: (مالك وسائل الإنتاج الحرفي)

كان أغلب الملاك من أثرياء المدينة ومن الحضر، وقد أشرنا سابقًا إلى أن أغلب التجار المهرة كانوا من يهود تلمسان، احتكروا صناعة الزرابي التي كانت تتمركز في أكثر من مئة عائلة وبسبب الكساد الذي أصاب هذه الصناعة في الأسواق العالمية خاصةً أسواق ألمانيا نتيجة لارتفاع أثمان الصوف الخام، وتكفل الدولة بالاستيراد للمواد الخام وتوزيعها على الخواص تضاعل الربح، مما دفع أصحاب هذه الحرفة بالتحايل على القانون، وتحويلها إلى صناعة عائلية تقام في البيوت. وتعكس الألقاب والأسماء التي ذكرناها سابقا جزءًا من هذه الطبقة المالكة. استغل التلمسانيون وجود نقابة الحرفيين التي أسستها فرنسا ١٩٣٩"هي شركة نقابة أندجانية لاحتياط الصناعة التقليدية، ضمت أصحاب الحرف الآتية: الدرازون، الاسكافيون، البلاغجية، الدباغون، السراجون"[٣٢]. فاستفادوا من وسائل الإنتاج المتطور مثل المرمى[*] من نوع جاكار فقلدوها وصنعوا مثلها نسخًا عديدة، وعوضوا بذلك المرمى التقليدية فتضاعف إنتاجهم بعشرات المرات، مما سمح لهم بجمع أموال طائلة حتى صاروا أغنياء وملاك كبار للحرفة.

-الصانع: (المتعلم)

كان ينادى أحيان باسم "صانعي" من طرف المالك. فهو يمثل الطبقة الوسطى بين المعلم والخدام، حيث يتولى أو تتولى إذا كانت امرأة مهمة استخدام نساء وفتيات كعاملات، وغالبا ما كان يتم اختيارهن تحت شروط معينة بغرض زيادة أرباح الحرفة مثل: صغر السن وقلة المطالب. وكثيرا ما كانت تشغل الفتيات في عملية إتقان الصنعة لأكثر من سنة ولا يدفع لها إلا أجر قيمة الحمام كما كان يقال، أي ما يعادل خمسة ٥ إلى عشر ١٠ دنانير جزائرية في الأسبوع. وكانت مدّة التعلم قد تطول حتى شهر أو أكثر حسب قدرة المتعلمة على اكتساب تقنيات الحرفة.

- الخدام: (العامل)

كانت هذه الطبقة تتشكل من بعض الفئات الاجتماعية من كلا الجنسين، فكان يتفوق العنصر النسوي في حرفة النسيج خلافًا للحرف الأخرى، مثل الدباغة والصباغة والحدادة التي تفوق فيها الذكور بحكم طبيعة هذه الأعمال.فعلى سبيل المثال كانت صناعة الزربية تضم فئة النساء من طبقات مختلفة:

- بنات الأسر الفقيرة من الفتيات غير المتعلمات أو المنقطعات عن الدراسة.
- نساء عاملات يتكفلن بتربية وإعالة أسرهن.
- بنات غير متزوجات يعملن من أجل تحضير جهاز الزواج فقط. وغالبا ما ينقطعن عن العمل قبل موعد الزواج.

ويساهم البعد في أشكال التعبير الشعبي التي تجسدت في الأمثال والحكم والأناشيد التي كانت تردد أثناء النشاط. فقد كانت بعض الحرف تتطلب يدا عاملة كثيرة، مثلا طيّ السدى "Moulage" عند الدراز الذي كان يفرض ستة عمال على الأقل، و خلال الأسبوع كان أصحاب الحرف المختلفة يتعاونون على إنجاز أعمال تتراكم عند بعض الحرفيين. وتتم هذه العملية في جميع الحرف كلما دعت الظروف لهذا التعاون، وهو ما عرف "بالتويزة"، وهي أهم سمة أنتجتها التجمعات الحرفية والزراعية المختلفة في الجزائر التي لازالت سارية إلى اليوم خاصة في التجمعات الريفية. حيث أعطت نتائجها في مجال التعاون والتضامن، وفي تبادل المعارف والتمسك بالعمل الجماعي. كما نتج عن هذا التبادل للعمل بين الحرفيين إنتاج ثقافي، أو فولكلور تضمن الأمثال والحكم وأشكال التعبير الشعبي التي تناولت عدة موضوعات شكلت اهتمام الحرفيين في هذه المرحلة كجمع المال، وطرق العمل والإنتاج والعبادة والزواج. حيث يعتبر هذا الفولكلور أقرب ما يستنجد به الفرد لإثبات صحة الحديث لأنه يتناول ضروب الحياة المختلفة بما يتضمن من حكم بالغة وتعبيرات صادقة نابعة من تجارب الأقدمين في تعاملهم مع أنفسهم ومع الغير.[٣٣]

ثالثًا: المقاربة الاقتصادية

تتجلى هذه المقاربة في البعد الاقتصادي الذي يفسر الصناعات التقليدية كعامل من العوامل الاقتصادية التي تساهم في خلق قيمة مضافة للمجتمع عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تقوم باستقطاب وإدماج شرائح مختلفة من أفراد المجتمع في العديد من الوظائف والنشاطات من أجل تفعيل الحياة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني. ولعل الإصلاحات التي حظي بها قطاع الصناعات التقليدية من طرف الدولة الجزائرية مند سنة ٢٠٠٣ وربطه بالتنمية الاقتصادية والسياحية للبلاد يشكل في حد ذاته جوهر هذه المقاربة. حيث استطاع أن يحقق سنة ٢٠٠٩ أكثر من (٣٤٠) ألف منصب شغل و(١١٧) مليار دج في الناتج الداخلي الخام، وهذا على الرغم من النقائص المسجلة والصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع المتمثلة في المنافسة الأجنبية وغلاء المواد الأولية ومشكل الضرائب وانقراض الحرفيين المهرة ...إلخ. وعندما تجسدت فعالية الإصلاح على أرض الواقع، سجل قطاع الصناعات التقليدية تحقيق عدة مكتسبات أهمها:

-إنشاء مراكز تثمين المهارات والتكوين.

-بناء هياكل قاعدية مثل غرف الحرف والصناعات التقليدية.

-الدعم المالي للقطاع بواسطة إجراءات تحفيزية للحرفيين.

-عقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات أجنبية من ألمانيا واسبانيا للاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة.

-إنشاء الجلسات الوطنية غايتها جمع المعلومات من ممثلي الحرفيين ومسيري الهياكل.

١/٣- واقع الصناعات التقليدية ودورها في التنمية في تلمسان:

من خلال اطلاعنا على الإحصائيات التي توفرت لدينا والبيانات المتاحة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، تبين أن الحرفة بولاية تلمسان توفر أكثر من ١٢٠٠٠ منصب عمل يتوزع من خلالها الحرفيين على ثلاثة مجالات أساسية:[٣٤]

الصناعات التقليدية الفنية	الصناعات التقليدية لإنتاج المواد	الصناعات التقليدية للخدمات
١٨%	٣١%	٥١%

وإضافة إلى الدور الفعال الذي تؤديه مختلف الصناعات الحرفية في تنشيط الحياة الاقتصادية، تساهم الصناعات التقليدية الفنية في تطوير السياحة نظرا للخصوصيات والنشاطات التي يتميز بها هذا الميدان والمتمثلة في الحفاظ على الطابع التقليدي والأصيل للمنتوج الذي غالبًا ما يمزج بالأشكال والألوان الجذابة التي تغري السائح. حيث يتضمن هذا الميدان ما يلي:

-العمل على الطين والجبس والحجر والزجاج.

-العمل على المعادن بما فيها المعادن النفيسة.

-العمل على الخشب ومشتقاته.

-العمل على الصوف والمواد المماثلة.

-العمل على القماش أو النسيج.

-العمل على الجلود.

-العمل على الحلفاء.

حيث أن جل منتجات هذا الفرع هي منتجات سياحية من الدرجة الأولى، تبرز فيها المهارة والإبداع والأذواق والأشكال التي ترمز إلى المرجعيات الثقافية التي يحبذها السائح في المنتوج الحرفي. حيث نجد الفخار، النحاس، الحلي، المنقوشات الخشبية، المنتجات الصوفية، الأقمشة، الزرابي، الحصائر، والمنتجات الجلدية المختلفة. وجل هذه المنتوجات ذات قيمة فنية عالية تحتاج إلى الإتقان والمهارة التي بدأت تتراجع مع انقراض الحرفيين القدماء، ولهذا تمثل الصناعات الفنية النسبة الأقل من حيث توفير فرص التشغيل وكلما زادت درجة الإتقان والمهارة في إنتاجها صعب تنميطها وأيضا تنميط سعر منتوجها.

لقد اكتشفنا أن بعض الحرف التقليدية التي كانت رائجة في مراحل سابقة قد اندثرت اليوم بسبب عدة عوامل نذكرها لاحقا. فعلى سبيل المثال فقد تراجعت صناعة الحايك وغيرها من الألبسة التقليدية إلى أكثر من (٩٥%)، والسبب الرئيسي حسب ما تبين لنا يرجع إلى ندرة المواد الأولية، والمنافسة من الصناعة الحديثة. بينما نشأت بعض الحرف الأخرى، ومقابل ذلك عرفت بعض الحرف نوع من التجديد تميز بالمزج بين التقليدي والعصري. على سبيل المثال لا الحصر نذكر بعضها:

١/١- الحرف القديمة: الصباغة، الصياغة، وفيها المجوهرات من الذهب والفضة والنحاس، الحجامة، الحدادة، الدرازة، البلاغة(الأحذية الجلدية)، الخرازة، البستنة، السراجة(صناعة السروج)، السفاجة (الفطائر)، والخياطة. حيث أن أغلب هذه الحرف كانت تمثل الفضاء الحرفي التلمساني قبل الاستقلال وإلى غاية المخطط الرباعي الثاني بعد الاستقلال الذي جسد سياسة التصنيع الكبرى، التي استقطبت الآلاف من البطالين والفلاحين والحرفيين من الأرياف والمدن.

٢/١- الحرف المتجددة: الخياطة التقليدية، الصياغة(الذهب والفضة)، الحلاقة، النسيج، الحدادة، صناعة الجلود، تكرير زيت الزيتون، الفخار، صناعة الخبز التقليدي...إلخ. ولكن بالرغم من أنها لازالت موجودة لدى البعض القليل سواء في المدينة أو في الريف، فإن المؤشرات تدل على أن بعضها يتجه نحو الاختفاء التدريجي.

٣/١- الحرف المندثرة: الصباغة، الصياغة(النحاس)، الحجامة، السراجة، الدرازة، البلاغة، السفاجة، الحايك، الحصائر، البرميل الخشبي...إلخ. حيث أصبحت هذه الحرف تتلاشى تدريجيا، وأن وجدت في مكان ما فهي نادرة جدًا.

٤/١- الحرف الحديثة: الطباعة على الحرير، التفنن في النقش على الخشب، صناعة الحلويات، صناعة الجبن، حلاقة النساء، النقش على الزجاج، الصيانة والتركيب والتصليح، والزخرفة على الجبس، التزيين والتجميل والنظافة...إلخ.

وتشير الإحصائيات الحديثة عن غرفة الصناعات التقليدية والحرف لولاية تلمسان[٣٥]، واستنادًا إلى المرسوم التنفيذي رقم٩٧-١٤٠ المؤرخ في٣٠ أفريل١٩٩٧، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم ٠٧- ٣٣٨ المؤرخ في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧ الذي يحدد قائمة نشاطات الصناعية التقليدية والحرف على المستوى الوطني أن النشاطات التي أحصتها هذه الولاية على إقليمها تبين أن هذا الفضاء الحرفي يضم عددًا كبيرًا من النشاطات حسب الميادين الثلاثة الكبرى المحددة بالمرسوم أعلاه، وهي:الفنية والإنتاجية والخدماتية، حيث من بين (٣٥) نشاطًا ضمن مختلف القطاعات كانت تضم (١٦٢) حرفيًا معتمدًا سنة ١٩٩٠، وارتفع عدد المعتمدين سنة ٢٠٠٠ إلى (٣٦٤) حرفيًا، ثم انخفض سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٩٦ حرفي مسجل (انظر الجدول رقم٠١).

السنوات	عدد الحرفيين
١٩٩٠	١٦٢
٢٠٠٠	٣٦٤
٢٠٠٨	٢٩٦

جدول(٠١) يوضح تطور الحرف المعتمدة من (١٩٩٠- ٢٠٠٨)

كنا نتوقع زيادة الحرفيين مند سنة٢٠٠٧ إلى اليوم، لكن التعديلات التي جاء بها المرسوم المذكور أعلاه، حالت دون تحقيق ذلك، حيث أن طبيعة النشاطات التي حددها هذا المرسوم رافقتها أنواع من الضرائب، وصعوبات في التسجيل على مستوى الغرفة، كما أن هناك بعض النشاطات أصبحت تتطلب مستوى معينًا من التكوين، إلى جانب غلاء أسعار المحلات في هذه الفترة والشروط القانونية والمالية التي استحدثت على عاتق المؤجرين والمستأجرين، على سبيل المثال:

-حدد مبلغ التكوين على مستوى الغرفة خلال مدة ثلاثة أيام فقط بـ٢٥٠٠.٠٠دج.

-مبلغ التسجيل بالنسبة لحاملي شهادات الكفاءة المهنية قدر بـ١٩٠٠.٠٠دج.

-مبلغ التسجيل لأصحاب شهادة العمل أو شهادة تقييم المؤهلات المهنية قدر بـ٢٦٠٠.٠٠دج.

هذا بالإضافة إلى تكاليف أخرى خاصة بالانخراط (٥٠٠.٠٠دج) والاشتراك(٣٠٠.٠٠دج). ولهذه الأسباب قد تم تسجيل ارتفاع في نسبة الشطب من السجل الحرفي مند سنة ٢٠٠٧، التي احصت (٧٦) حرفي إلى (٨٦) حرفي سنة ٢٠٠٨ أي بمعدل (١٣%).

من بين عينة من الحرفيين المسجلين على مستوى غرفة الصناعات التقليدية في تلمسان، تساهم اليد الحرفية النسوية بـ (٩٤) امرأة مقابل (٤٣٢٩) رجل. أي بمعدل (١٧.٨٨%) مقابل (٨٢.١٢%) على التوالي (انظر الجدول رقم٠٢).

توزيع الحرفيين	التكرار	النسبة%
الذكور	٤٣٢	٨٢.١٢
الإناث	٩٤	١٧.٨٨
المجموع	٥٢٦	١٠٠

جدول (٠٢) يوضح مساهمة الذكور والإناث في النشاط الحرفي في القطاعات الثلاثة (الفنية، الإنتاجية، الخدمات من ١٩٩٠ إلى٢٠٠٠)

أما عن الوضع العائلي والاجتماعي لهؤلاء الحرفيين والحرفيات والمقدر عددهم الإجمالي بـ (٥٢٦) فهو يعكس حقيقة موضوعية، وهي أن فئة المتزوجين تساهم بنسبة عالية قدرت بـ (٦٥.٤%) وعددهم (٣٤٤) ما بين الحرفيين والحرفيات، بينما بقيت نسبة الفئات الأخرى ما بين متوسطة (٣٢.٣٢%) للعزاب، وضعيفة (١.٥٢%) و(٠.٧٤%) للمطلقين والأرامل على التوالي (انظر الجدول رقم ٠٣).

الحالة المدنية	التكرار	النسبة%
أعزب/عزباء	١٧٠	٣٢.٣٢
متزوج(ة)	٣٤٠	٦٥.٤
مطلق(ة)	٠٨	١.٥٢
أرمل(ة)	٠٤	٠.٧٤
المجموع	٥٢٦	١٠٠

جدول(٠٣) يوضح الحالة المدنية للحرفيين (٢٠٠٩)

أما عن التوزيع العمري لفئات الحرفيين، نجد أغلب الناشطين في الفضاء الحرفي بهذه المدينة ينحصر عمرهم ما بين (٣٠-٥٩) سنة بحوالي (٨٠%) بينما مساهمة الفئة الشابة (٢٠-٢٩ سنة) لا تتعدى (٨%) وهؤلاء أغلبهم من الذين تكوّنوا في معهد التكوين المهني بهذه الولاية، ومن الذين ورثوا الحرفة عن الآباء والأجداد وتعلموا معهم بالأسلوب التقليدي (تقليد الآباء والأجداد من أجل تعلم الحرفة). وإن ما يلفت للانتباه هو بقاء حرفيين في النشاط تتراوح أعمارهم ما بين (٧٠- ٨٩) سنة، بنسبة (٣.٦٨ %) من مجموع الحرفيين. (انظر الجدول رقم ٠٤)

فئات السن	التكرار	النسبة%
٢٠-٢٩	٤١	٠٧.٧٩
٣٠-٣٩	١٤٥	٢٧.٥٦
٤٠-٤٩	١٣٩	٢٦.٤٢
٥٠-٥٩	١٢٩	٢٤.٥٢
٦٠-٦٩	٥٢	٠٩.٨٨
٧٠-٧٩	١٦	٠٣.٠٤
٨٠-٨٩	٠٤	٠٠.٦٤
المجموع	٥٢٦	١٠٠

جدول (٠٤) يوضح مساهمة الفئات العمرية في النشاط الحرفي

إن هذا الوضع يعكس التعلق والارتباط الشديد بين الحرفي وحرفته في هذه المدينة وغيرها من المدن الجزائرية. وعلى الرغم أيضًا من أنهم أصبحوا يمثلون الأقلية إلا أن حب الحرفة لم يدعهم يركنون للراحة، حيث أن هذه الفئة تمثل الجيل الأول والثاني الذي تربى على الحرفة التقليدية أثناء الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال، ولازال شاهدًا على مختلف الحرف القديمة التي كانت تزخر بها المنطقة بعامة والأزقة التي كانت تحتضنها بخاصة. لقد بينت إحصائيات ٢٠٠٩ المتعلقة بعدد المسجلين والمشطوبين في القطاعات الثلاثة للنشاط في الصناعات التقليدية والحرفية أن قطاع الصناعات التقليدية للخدمات يستقطب العدد الكبير من المسجلين، يليه قطاع الصناعات الفنية، ثم الصناعات التقليدية لإنتاج المواد، والجدول التالي يبين ذلك:

القطاعات	التسجيل	النسبة %	الشطب	النسبة %
ص.ت.للخدمات	١٤٢	٤٨	٥٤	٦٣
ص.ت.الفنية	٩٢	٣١	١٣	١٥
ص.ت.إنتاج المواد	٦٢	٢١	١٩	٢٢
المجموع	٢٩٦	١٠٠	٨٦	١٠٠

جدول (٠٥) يوضح التسجيل والشطب
في القطاعات الثلاثة للصناعات والحرف التقليدية

إن النشاطات الخاصة بالخدمات أضحت من اهتمام الأغلبية من الحرفيين، وحسب رأينا إن هذا القطاع له علاقة بكل النشاطات الأخرى، وأن النسبة العالية من المتخرجين من مراكز التكوين تتخصص في الخدمات. بالإضافة إلى ذلك يحظى هذا القطاع بتسهيلات في تقديم الخدمات سواء من حيث المحلات التي لا تتطلب مساحة كبيرة، أو من حيث طبيعة الخدمة المقدمة التي تتطلب التنقل إلى عين المكان (البيوت والمؤسسات والورشات) لتقديم الخدمات اللازمة كالصيانة، والتركيب والتصليح والزخرفة والتزيين والنظافة، وغيرها من الخدمات، والتي أيضًا لا تتطلب تكاليف في الوقت والمواد والعتاد مثل التكاليف التي يتطلبها قطاع إنتاج المواد وكذلك الصناعات الفنية. ولهذه الأسباب نجد حوالي (٤٨%) من الحرفيين يفضلون مجال الخدمات، بينما (٣١%) يذهبون إلى الصناعات والحرف الفنية، والبقية (٢١%) يلجؤون إلى قطاع إنتاج المواد.

هذا عن وضعية النشاط، أما فيما يتعلق بالصعوبات والمعوقات التي تقف أمام الحرفيين، وتؤثر على نشاطهم، حيث تفرض على البعض منهم التخلي عن الحرفة، نستطيع أن نشير إلى عدة أسباب من أهمها:

-غلاء أسعار التجهيزات والأدوات والمواد الأولية اللازمة في الإنتاج.

-مشاكل المحلات وأسعار كرائها، وانعدام التسهيلات للحصول عليها.

- ارتفاع نسب الضرائب وتنوعها.

-البيروقراطية والعراقيل الإدارية في البنوك ووكالات التشغيل المختلفة.

-تقلب الأسعار في السوق وضعف المنافسة أمام الصناعات الحديثة.

-مشكل تكوين الحرفيين القدامى (غياب أي مستوى تعليمي يسمح بالالتحاق بمراكز التكوين) أدى إلى فقدان الفن الحرفي الأصيل، المتوارث عبر الأجيال السابقة. وحتى مخرجات التكوين في مختلف الصناعات التقليدية أصبحت تعاني من البطالة والعراقيل الإدارية لإيجاد محل للعمل.

-غياب تنظيم نقابي يسمح بالدفاع عن حقوق الحرفي.

-ضعف قيمة الدعم كالقروض وبعض التسهيلات الأخرى.

-مشاكل إيجاد فضاءات للتسويق سواء في الداخل أو في الخارج.

-ارتفاع تكلفة المنتوج الحرفي، مما تسبب في ضعف الطلب عليه من طرف المستهلك. فمثلاً صناعة مزهرية وزخرفتها وتجفيفها يتطلب من ٣ إلى ٤ أيام وقيمتها في السوق تفوق ٤٠٠٠,٠٠ دج، هذا السعر ليس في متناول الزبون، وخاصةً الذي يجهل قيمة التكاليف الخاصة بالمنتوج الحرفي.

وكمثال عن بعض المنتجات وأسعارها في السوق، نقدم ما استطعنا أن نقف عليه خلال زيارتنا لقاعة المنتجات المعروضة بغرفة الصناعات التقليدية والحرف بهذه المدينة سنة ٢٠٠٩، كمثال يخص الصوف والجلد.

-زربية تقليدية رمزها HMD/٠١، مقاس٢م/١م قيمتها١٠٠٠٠.٠٠دج.

-زربية تقليدية رمزها TNF/٠٥، مقاس٢.٨٠م/١.٨٠م قيمتها١١٠٠٠.٠٠دج.

وإذا حاولنا إجراء مقارنة مع الزربية الصناعية الحديثة، مقاسها ٣م/٢م نجد قيمتها في السوق لاتفوق٣٠٠٠.٠٠دج.

-مقعد جلدي Pouf en cuir (taboret) قيمته٢٠٠٠.٠٠دج، من أهم صعوبات إنتاجه (نقص المادة الأولية)، بالإضافة إلى ذلك فإن إنتاجه وتسويقه يكون حسب الطلب.

وهناك صعوبات أخرى ترتبط بمدة الإنجاز، فلا يشعر بها سوى المنتجون الحرفيون أنفسهم، فمثلاً تصل مدة إنجاز اللباس التقليدي "شدة تلمسانية، أي لباس العروسة" باليد إلى شهر وأكثر، بينما بالآلة الصناعية لا تستغرق مدة انجازه أكثر من ثلاثة أيام. كذلك بالنسبة إلى لباس "الكراكو"، يتطلب شهرين لإنجازه باليد، ونفس الشيء بالنسبة للمنتجات الأخرى الفخارية والجلدية والحلفية (المصنوعة من مادة الحلفاء)، ولهذه الأسباب التي تعكس الواقع الحقيقي للمنتجات الحرفية في تلمسان تدهورت بعض الحرف، واختفت منتجاتها من الأسواق وحتى من البيوت.

خَاتِمَةٌ

لقد تضاءل مردودها واختفت بعض وظائفها الثقافية والاجتماعية، وصرف الناس أنظارهم عن استهلاك المنتوج التقليدي، وأصبح يُنظر إليه فقط كتعبير عن الرومانسية الشعبية وحنين إلى الماضي وتعبير عن حب الوطن وتنمية الإحساس بالتراث، وأصبحت عبارة عن تحفة[٣٦]، تعرض في المتاحف خلال مناسبات وطنية وثقافية، ولم تعد لها وظيفة تؤديها في المجتمع كما كانت في السابق تؤدي وظيفة اقتصادية أساسية (دخل العائلات) واجتماعية (التماسك الاجتماعي والقرابي) وثقافية (تعبير عن فنون ورموز وعادات واعتقادات معينة). وهنا يصدق كلام العلامة ابن خلدون عن الصنائع عندما قال: "إذا لم تكن لها داعية من كافة الناس، فسرعان ما تهجر وتخرب، وتفر عنها القوامة لقلة فائدتهم ومعاشهم منها، والله يقبض ويبسط"[٣٧].

ولكن على الرغم من هذا، فقد احتفظت بعض العائلات والأفراد في تلمسان بهذه الحرف البسيطة كنشاط اقتصادي، بينما تحول المالكين للحرف القديمة بعدما كونوا ثروة مادية إلى أصحاب صناعات حديثة ومتطورة. حيث فرضوا وجودهم بما يملكون من رؤوس أموال سمحت لهم بالتغلب على الصعوبات والمشاكل التي ساهمت في اندثار بعض الحرف واختفاء بعض الحرفيين الصغار. وبعدما تدهورت الصناعات التقليدية لمدة طويلة من الزمن بسبب انشغال الدولة والمؤسسات بالصناعات الحديثة والمتطورة ها هي اليوم تعود لتدعم مختلف الحرف التقليدية وتوفر كل الإمكانيات المادية والقانونية والتجارية لتجعل منها قطاعًا مهمًا يساهم في استرجاع القوة التاريخية والحضارية والاقتصادية للمجتمع الجزائري.

الهَوامِشُ:

(١) مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم وتصميم محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦، ص ٨٥٨.
(٢) نفسه، ص٨٥٨.
(٣) نفسه، ص٨٥٩.
(٤) نفسه، ص٨٦١.
(٥) براهامي نصر الدين، نص: سيدي محمد نقادي، **تلمسان الذاكرة**، منشورات تالة، الجزائر٢٠٠٧، ص١١١.
(٦) محمد عيلان، **"الفنون الشعبية الجزائرية- واقع وآفاق"**، مجلة التواصل مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري العدد (٦) سنة ٢٠٠٠، ص٢١٤.
(٧) **مجلة الدوحة** – سبتمبر سنة ١٩٨٠ – ص١١٠.
(٨) **ممارسات مغاربية للمدينة**، إنسانيات. عدد (٢٢). أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠٣. مجلد٤، ص٥.
(٩) المقدمة، **تاريخ العلامة ابن خلدون**، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، ١٩٨٢ ص٧١٤.
(١٠) براهامي نصر الدين، مرجع سابق، ص١٢٤.
(*) كانت العائلات التلمسانية البورجوازية تمارس الحرف التي تتطلب تقنيات دقيقة، مثل النقش على الخشب وخياطة الألبسة الجميلة، وكانت تحافظ على سر هذه التقنيات ولا يطلع عليها إلا أفراد العائلة الداخلية، فكانت بعض هذه العائلات تعمل في منزلها خفية حتى لا يشاهدها أحد، وإذا جاءتها زائرة تتوقف عن عملها وتغطي إنتاجها بستار معين.
(١١) براهامي نصر الدين، مرجع سابق، ص١٢٤.
(١٢) نفسه، ص١٤٨.
(١٣) ثريا نصر، **تاريخ أزياء الشعوب**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢١.
(١٤) نفسه، ص٢١.
(*) أستاذ علم الاجتماع في جامعة القاهرة.
(١٥) نفسه، ص٢٣.
(16) Gandguillaume.G.Nedroma: l'évolution d'une médina. Leiden.E.J.Brill. 1976.p2.
(17) E.Janier: Industries Indigènes de la région des traras .in revue africaine, N(0) 88,1944, P.22.
(18) Grandguillaume. G. op.cit.p2.
(19) Djillali sari. Nedroma en 1966.Annales Algériennes de géographie.2(eme)Année N(o)04 juillet et dec1976.p44.
إبراهيم الحديدي، **أنثولوجيا الفنون التقليدية**، دار الحوار، اللاذقية سوريا،١٩٨٤، ص٢٥.
(٢٠) محمد عيلان، مرجع سابق، ص١٩٩. وكالة الأنباء الجزائرية. **الصناعة التقليدية في تلمسان**: (www.djazairess.com/aps/112529)
(٢١) محمد حمداوي، **المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي: الدار والقرية لدى بني سنوس**، إنسانيات عدد ٧. جانفي- أفريل ١٩٩٩، مجلد ١/٣، ص٣٠.
(٢٢) ثريا نصر، مرجع سابق، ص٢٥-٢٩.
(٢٣) دندان سيد أحمد، الحياة اليومية في تلمسان والجزائر (١٩٣٦-١٩٩٦)، ط١ دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، ٢٠٠١، ص٣١. محمد حسن غامري، **مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة "علم الإنسان"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩١، ص٩٧.
(٢٤) الحاج محمد بن رمضان شاوش، **باقة السوسان في التعريف بحضرة تلمسان**، ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر، ص٣٢٣. بيار بونت، ميشال إيزار، **معجم الأثنولوجيا والأنثروبولوجيا**، ترجمة وإشراف مصباح الصمد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، ٢٠٠٦. ص٣٠٢.
(٢٥) محمد سعيدي، **الاسم: دلالته ومرجعيته، مقاربة أنثروبولوجية**، في وقائع الملتقى: أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر، منشورات كراسك. وهران، الجزائر ١٩٩٩، ص١١٩.
(٢٦) أمين عز الدين، **المدخل في شؤون العمل وعلاقاته**، ط١، مكتبة القاهرة الحديثة. ١٩٦٤ ص١٢٨.
(٢٧) مكسيم رودريتسون، **التاريخ الاقتصادي وتاريخ الطبقات الاجتماعية في العالم الإسلامي**، ترجمة سبيب بيضون، ط٢، دار الفكر الجديد، بيروت. ١٩٨١، ص٣٥.
(٢٨) دندان سيد أحمد، مرجع سابق، ص٣١.
(٢٩) إنسانيات. عدد (٢٢)، مرجع سابق، ص٥.
(٣٠) عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (١٨٣٠-١٩٦٠)، ترجمة: جوزف عبد الله، ط١، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص٦٩.
(*) الأقبية المظلمة والقليلة التهوية يعبر عنها بالطارما: وهو فضاء مخصص أو ورشة للإنتاج الحرفي يقع في أسفل المنزل أي الطابق السفلي، لها باب يدخل منه الصناع ويشرف على الطريق، وهي بعيدة عن أعين الناس. ونجد أعلى الطارما فضاء علوي يسمى المصرية وهي بيت في الطابق الأول للترفيه وللاستقبال، ويستعمل أيضًا كمسكن للخدام. أصبح اليوم يستخدم لدى بعض الحرفيين للعمل غيرالرسمي في الحرف وللتهرب الضريبي.
(٣١) **مجلة الجزائرية**. عدد (٨٧). ١٩٨٠. ص١٦.
(٣٢) دندان سيد أحمد، مرجع سابق، ص ٣٢.
(*) تستخدم في صناعة الدراز، حيث كانت هذه الصناعة خاصة بالمنسوجات الصوفية (الأغطية)، وكانت مهنتها مقرونة "بالنول" أو ما يُسمى "بالمرمى الكبيرة"، وهي الأداة الأساسية لعمل الدراز في الورشة.
(٣٣) عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة**، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٦٠.
(٣٤) موقع وزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة والصناعات التقليدية: (www.ifc.org)
(٣٥) إحصائيات عن غرفة الصناعات التقليدية والحرف بولاية تلمسان.
(٣٦) محمد الجوهري، **الأنثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٥٧٥.
(٣٧) ابن خلدون. **المقدمة**، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان ١٩٨٢، ص٧١٩.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

ملكية الأراضي الزراعية وطرائق استثمارها في المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل

محمد بلحسان
أستاذ مشارك – قسم العلوم الإنسانية
كلّية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة معسكر – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

أشار الجغرافيون والرحالة مثل ابن حوقل والبكري والإدريسي وحسان الوزان إلى أن الزراعة كانت مزدهرة في الكثير من مناطق المغرب الأوسط خاصةً في السهول الساحلية والداخلية، وفي الأراضي الواقعة على حافة الجبال، ويدخل هذا المقال ضمن تاريخ المغرب الإسلامي، وخاصةً ما يتعلّق بملكية الأراضي الزراعية في المغرب الأوسط في الفترة الممتدة بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين)، فالباحث يُلقي الضوء في هذه الصفحات على أنواع ملكية الأراضي الزراعية، وأهم الطرائق التي مكنت الفلاحين من الحصول على هذه الأراضي، ومعرفة طرائق وأساليب استغلال الأراضي الزراعية، وموقف الفقهاء من هذه الأساليب والمشكلات المترتبة عن ذلك. وقد توصلت الدراسة إلى أن كتب النوازل قدمت لنا مادة تاريخية هامة حول النشاط الزراعي، كما تطرقت النصوص النوازلية إلى طرائق وأساليب الاستثمار السائدة آنذاك.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٢ ديسمبر ٢٠١٤
تاريخ قبـول النشـر: ٣٠ أبريل ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

تـاريخ المغـرب الإسـلامي، النـوازل، الظهيـر، المخـزن، المـوات، الإرث، المغارسة، المساقاة، المزارعة، الشراكة

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد بلحسان . "ملكية الأراضي الزراعية وطرائق استثمارها في المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص١٤٢ – ١٤٨.

مُقَدِّمَةُ

اهتمت المصنفات النوازلية بتنظيم الحياة الزراعية وحل المشكلات الناتجة عن أساليب الاستغلال بين ملاك الأراضي والفلاحين، ويظهر ذلك جليًا من خلال الكم الهائل من المسائل التي احتوتها والتي من خلالها يمكننا اعتبار المغرب الأوسط بلدًا فلاحيًا، كما أشار الجغرافيون والرحالة مثل ابن حوقل والبكري والإدريسي وحسان الوزان إلى أن الزراعة كانت مزدهرة في الكثير من مناطق المغرب الأوسط خاصةً في السهول الساحلية والداخلية، وفي الأراضي الواقعة على حافة الجبال، وهذا ما يؤكده يحيى ابن خلدون عند تطرقه للزراعة في المملكة الزيانية قائلاً: «منتجة للحيوان والنبات كريمة الفلح زكية الإصابة».[١] وعند حديثه عن نشاط السكان يضيف قائلاً: «غالب كسبهم الفلاحة».[٢] أما عبد الرحمن ابن خلدون وعند ذكره خروج عثمان ابن يغمراسن (٦٨١-٧٠٣هـ /١٢٨٢-١٣٠٣م) اتجاه منطقة متيجة في سنة (٦٨٦ هـ / ١٢٨٧م) قال: «فانتسف نعمها وحطم زروعها»[٣]، ثم واصل سيره نحو بلد قبيلة بني توجين مكتسحًا حبوبهم ناقلا زروعهم إلى مازونة.[٤] نستنتج من كل هذا أن سكان المغرب الأوسط، كانوا يمتهنون الفلاحة على نطاق واسع، وساعدهم في ذلك وفرة الأراضي الفيضية الخصبة على ضفاف الأودية، واتساع السهول وملاءمة المناخ وتنوعه، ولكن علينا أن نتساءل عن أنواع ملكية الأراضي الزراعية، وكيف حصل عليها أصحابها؟ وما هي طرائق وأساليب الانتفاع والاستغلال المعتمدة ؟ وما هي المحاصيل المنتجة؟

أولاً: أنواع ملكية الأراضي الزراعية

١/١- **الأراضي الخاصة:** أو ما أصطلح عليها في كتب النوازل بالأراضي المملوكة.[٥] وهي التي يتصرف بها صاحبها على وجه الملكية، فيجوز له بيعها ووقفها أو منحها هبة، وبعد وفاته تنتقل إلى ورثته الشرعيين.[٦] تشير النوازل إلى الملكيات الزراعية

الخاصة باستخدام تسمية بحيرة،[٧] أوجنة وجنات،[٨] أوعرصة[٩]، وفيما يخص هذه الملكيات فإننا لم نتمكن من معرفة حجمها الحقيقي، غير أن إحدى النوازل الفقهية تجعل البحيرة مرادفة من حيث الحجم للعرصة،[١٠] بينما في نازلة أخرى نجد العرصة أصغر من الجنة، حيث سئل ابن رشد «عن أهل قرية جلبوا لأنفسهم ماء في قناة، وشقوا بها على جنان لرجل منهم...ثم أن الرجل المذكور اقتطع الجنان عرصا وباعها»[١١]، وعلى العموم فإن هذه الإستغلالات وإن اختلفت تسميتها تبدو ذات مساحة متواضعة،[١٢] وتقع قرب العمران أو تتخلله أو أنها تتواجد في محيط المدينة أو القرية.[١٣] إضافة إلى ذلك، وجدت الملكيات الزراعية ذات المساحة المتوسطة أو الكبيرة مثل الروض،[١٤] والرياض، أو الفدان،[١٥] والفدادين.[١٦]

٢/١- الأراضي الجماعية: وهي الأراضي التي تعود لجماعة من الناس، ولا يستأثر بها أحدٌ دون الآخر، ويتم استغلالها جماعيا بأنواع الغرس، ويتقاسمون غلتها[١٧]، وتشير إليها النوازل باستعمال تسمية أرض لأناس[١٨] أو أقوام[١٩] أو جماعة[٢٠]، كما اصطلح كذلك على أرض الجماعة بالأرض المشاعة[٢١]. وفي إحدى النوازل التي رفعت للفقيه أبي الفضل العقباني تذكر أن «..أقوام بأيدهم أرض بأوامر السلاطين يغتلونها بأنواع الإغتلال من حرث وغيره....».[٢٢] يبدو أن أراضي الجماعة تنوعت فمنها ما هي ملكية خاصة أو إقطاع، أو أراضي مشاعة، والتي تشتمل جميع الفيافي والقفار والمسارح والمحتطب وغيرها[٢٣] وكانت هذه الأراضي تستغل عن طريق الاشتراك في الحرث والحصاد أو الاستفادة منها في الرعي.[٢٤]

لقد حدثت في الكثير من الأحيان مشكلات وخلافات بين الشركاء أو المستفيدين من الأرض، خاصة عند اعتداء أحدهم على قطعة من الأرض واستغلالها لنفسه، إذ تؤكد إحدى النوازل على ذلك «...ثم عمد رجل منهم لقطعة منها فغرسها بأنواع الأشجار ثم توفى قبل تمام ذلك، فبقي بعد موته ثم دثر ما ورثه للقطعة، فباعوها من رجل فصار المشتري يحرثها وينتفع بها مدة طويلة، فقام أرباب الروض عليه، فانتزعوها منه هل لهم في ذلك أم لا؟»[٢٥]. أو عند تقسيم الأرض بين الشركاء أو الحائزين على الإقطاع إذ كثيرا ما كان يحتج أحدهم على طريقة التقسيم عندما يحس بإجحاف وغبن، فقد بينت نازلة طرحت على أبي الفضل العقباني بأن «... جماعة من المرابطين أنعم عليهم السلطان بأزواج للحراثة عليها عيون ماء اقتسموا العيون والأزواج فصار كلاهما يستغل ما صار له بالقسمة من الأرض، وبما خص له من الماء مدة طويلة فبعدها غار ماء تلك العيون وتضرر أصحابها، وأرادوا القيام على أصحابهم، وأن يأخذوا من مياههم ما يحصل لهم به من الانتفاع فيما يحرثونه...».[٢٦] نلاحظ بأن الاستغلال الجماعي للأراضي كثيرًا ما كان يؤدي إلى مشكلات بين المستفيدين أو الشركاء، ويبدو أنه أنعكس سلبًا على الإنتاج الزراعي بسبب تعطيل الأرض والتوقف عن استغلالها.

٣/١- أراضي الدولة: وهي الأراضي التي تكون رقبتها ملكًا للدولة مما يسمح لها التصرف بها، إذ يحق للإمام نقل ملكيتها إلي الأفراد بيعًا أو هبة أو إقطاعًا إذا رأى في ذلك تحقيقًا للمصلحة العامة. تشير كتب النوازل إلى أنواع من الأراضي التابعة للدولة وهي:

الأراضي الموات: أو ما يعرف بأراضي البور[٢٧] أو المعطلة[٢٨] أو البيضاء[٢٩]، يمنحها الحاكم أو الإمام لمن يستصلحها ويحييها فتصبح بذلك ملكا له، ويشير الونشريسي في نازلة «أن رجلاً وجد أرضا بمقربة من العباد مضت عليها سنون وهي دائرة لا يعلم لها مالك وافتتحها وخدمها وغرسها منذ أزيد من خمسين عاما ثم باع ذلك من رجل آخر وهي بيده إلى أن نزلت في تلمسان في الحصار الأول الذي كان آخره أواخر عام ستة وسبعمائة، (عام٧٠٦هـ/١٣٠٦م)... إلى أن توفي المشتري المذكور وترك ورثة جملة وقام أحدهم ... وباعه من رجل ثالث وسلم أكثر شركائه من الميراث...ثم قام الآن رجل من الورثة المذكورين فهل يستحق شيئا من الموضع المذكور مغروسا كان أو غير مغروس؟. فكان جواب الفقيه السطي...أنه اختلف في الإحياء فيما قرب من العمران...على أربعة أقوال: أحدها الجواز بغير إذن الإمام... والثاني هو المنع بإذن الإمام ولكنه إن وقع مضى...، الثالث المنع إلا بإذن الإمام وإن وقع دون إذنه تعقبه النظر فإن أبقاه له وإن رأى إزالته، عنه والرابع نحو الثالث إلا إنه إن أختار إزالته عنه أعطاه قيمة ما عمره قائمًا».[٣٠]

نستشف من هذه النازلة، أن كل إقطاع إحياء يشترط فيه إذن السلطان، وإن كان بدون إذنه فهو غير نافذ، وإن كل الإجراءات القانونية من بيع وتوريث باطلة. وحتى الأراضي التي يمنحها عمال السلطان في الولايات تكون بأمر وموافقة السلطان، وفي هذا الباب يقول ابن رشد«... ليس للعامل أن يقطع شيئا من الموات إلا بإذن الإمام»[٣١] ويرى الفقهاء بأن عدم استئذان السلطان يؤدي إلى تنازع وتشاجر الناس أو حتى تقاتلهم لامتلاك هذه الأرض، وبالتالي فإن اشتراط إذن الحاكم يحد من ذلك خاصة بالنسبة للأراضي القريبة من العمران ، كما ربط الفقهاء تملك الموات من الأرض لا يكون بالإحياء فقط بل باستغلالها والعمل فيها وإذا أهملها وعطلها نزعت منه،[٣٢] وهذا ما يؤكده القرافي «... إن أقطعه مواتا، طالبه بالإحياء فإن لم يفعل أو عجز عنه أقطعه غيره، إذ ليس له أن يتحجر الأرض عن نفعه أو نفع غيره».[٣٣]

يظهر مما سبق؛ أن أراضي الموات تصبح ملكا لمن يحييها، وأن الحكام والملوك يقومون بمنح الموات من الأرض حبا في عمارة الأرض،[٣٤] وبالتالي توفير العمل وزيادة الإنتاج وتنوعه.

أراضي المخزن: وهي كذلك أراضي تابعة للدولة، وللحاكم حق التصرف فيها،[٣٥] وفي هذا الإطار وردت نازلة على الفقيه سعيد العقباني سئل فيها «عن رجلين عمدا لأرض من أراضي المخزن، فغرسا فيها أغراسا تعديًا بأنواع الثمار عالج ذلك أعوامٍ إلى أن أثمر فاستغله بعد ذلك مدة فانصرف أحدهما وبقي بيد الآخر...».[٣٦]

أراضي الظهير: هي أراضي يمنحها أو يقطعها السلطان لأشخاص مقابل ما قدموه من خدمات للدولة، وكانت هذه الأراضي تعطى على سبيل الإمتاع والانتفاع وليس على أساس التمليك، أي أن الإنسان الذي تمنح له هذه الأرض لا يمكنه التصرف فيها بيعا وهبة، ويذكر ابن خلدون عبد الرحمن بأن السلطان أبا حموموسى أقطع في عام ٧٦٠هـ عرب المعقل،[٣٧] وكذلك عرب حصين عام (٧٦٧هـ/ ٧٦٨هـ) مواطن بضواحي مدينة تلمسان،[٣٨] مكافأةً على وقوفهم إلى جانبه في حروبه ضد بني مرين واسترجاع ملكه.

الأرضي الموظفة: وهي الأراضي التي فرض عليها وظيف أي ضريبة[٣٩] من قبل الدولة، يسمى بنصف الأثمن يوضع على الغرس بعد أن يثمر.[٤٠] ويشير صاحب المعيار في أحد النوازل على أن الأرض الموظفة عند شرائها أو انتقالها إلى الورثة لا يتحملون الوظيف إلا بداية من اليوم الذي أشتروها فيه[٤١] وليس قبل ذلك. نرى من خلال هذه النوازل أن الوظيف كان يدفع للسلطان أو عامله عن الأشجار المثمرة بعد إثمارها، وأن الأراضي الموظفة يمكن بيعها والشفعة جائزة فيها.[٤٢]

أراضي القانون: أشار إلى هذا النوع من الأراضي المازوني مرتين،[٤٣] إذ سئل محمد بن مرزوق عن رجل كان « يحرث زويجة من أرض الخراج ويعطي وجبتها لعامل السلطان...وغرس عليها غرسا ثم باعه من أقوام... فهل يصح بيع الغرس المذكور والغرض انه متعد على السلطان في تلك الأرض...فأجاب... لا يجوز النظر فيما باع لمن أعطاه السلطان منفعة الأرض المذكورة والمشتري منه إذا علم بتعديه فليس له منفعة إذ يأمر بقلع الأشجار ليعطيه قيمتها مقلوعا بعد إسقاط قيمة القلع»[٤٤]، من خلال الجواب نرى بأن نقل ملكية أرض القانون من شخص لآخر ممنوع شرعا، كما جاء ذكر أرض القانون عند الونشريسي في نازلتين، وذلك عند تطرقه لإشكالية أرض المغرب هل فتحت عنوة أم صلحا أم أسلم عليها أصحابها،[٤٥] وهي المسألة التي وقع حولها نقاش حاد بين الفقهاء.[٤٦] وبما أن هذه الأراضي وجدت في حوزة بعض الأشخاص، ولم تُعلم الطريقة التي آلت بها إليهم، فسميت بأرض القانون، بحيث تقع عليها جميع أنواع التصرفات القانونية من تمليك وبيع وتوريث،[٤٧] وأقر الفقهاء بأن أمر هذه الأرض يعود للإمام وله حق التصرف فيها بإقطاعها لبعض الشخصيات نظير ما قدموه من خدمات للدولة وهي بمثابة رواتب لهم.[٤٨]

٤/١ - أراضي الوقف (الحبس):

الوقف لغة: الوقف مصدر مشتق من الفعل وقف، ويقال وقفت الشيء إذا حبسته، فهو محبوس وحبيس واحتبسه وحبسه أمسكه عن وجهه، والحبس ضد التخلية[٤٩].

الوقف اصطلاحًا: هو إعطاء منافع على سبيل التأبيد.[٥٠] وهي تلك الأراضي التي وقفها وحبسها أصحابها في أعمال البر والخير بغية مرضاة الله، انتشرت بكثرة في الفترة المدروسة إذ ساهم الكثيرون من ملاك الأراضي الزراعية من مختلف فئات المجتمع في هذا العمل وكذا الملوك.[٥١] كثيرًا ما كانت هذه الأراضي توقف على المدارس والمساجد،[٥٢] وطلبة العلم،[٥٣] والفقهاء والفقراء.[٥٤]

ثانيًا: طرائق تملك الأراضي الزراعية

تنوعت وتعددت طرائق امتلاك الأراضي منها: الإرث والهبة والشراء وكذلك الغصب، وسنتطرق لكل صيغة من هذه الصيغ.

١/٢- الهبة (الصدقة):

تعريف الهبة: وهي انتقال الملك بغير عوض.[٥٥]

سئل الفقيه أبو الفضل العقباني «عن رجل تصدق على أولاد صغار بدار وبستان وأحتازهما لهم...ثم مات اثنان منهم، فباعه وكان قبل ذلك يكريه باسمه ويعطيه للمرابع باسمه ويقبض الغلة لنفسه ويصرفها في مصالحه...»[٥٦]. وسئل كذلك عن رجل تصدق على ابنه بجنة بها خضر وفواكه وأشترط عليه أن تكون له حرية التصرف في محاصيلها على الوجه الذي يريده كالأكل والعطاء، فأجاب بأن الصدقة فاسدة لأنها مرتبطة بشرط، ولا تتم إلا بإسقاط الشرط.[٥٧] كما سئل أيضا «عن رجل شهد عليه ببينة أنه تصدق بموضع على شخص، ومات المتصدق، وبقي ورثته وسام بعض شهود الصدقة ذلك الموضع عند الوارث المذكور، وشهدت بينة أخرى أن ذلك الموضع إنما عمري(*) لا صدقة...»[٥٨]. ويتجلى من خلال هذه النوازل بأن الهبة والصدقة انتشرت بكثرة ولم تقتصر على الأهل فقط، بل تعدت ذلك لتشمل أشخاص من غير العائلة، إلا أنها كانت كثيرًا ما تؤدي إلى خلافات ومشكلات عائلية بين الورثة، خاصةً إذا لم يحرزها الشخص المسيرة له في حياة الواهب.

٢/٢- الإرث: وهو كذلك من صيغ امتلاك الأراضي، لقد وردت عدة نوازل في هذا الإطار تشير إلى امتلاك الورثة الشرعيين عن أوليائهم أراضي، ومن ذلك النازلة التي وجهت إلى الشيخ أبي الفضل العقباني «عن رجلين بينهما روضا مشاع على الثلث والثلثين، فماتا معا، فورث صاحب الثلث زوجاه وابناه وثلاث بناته، فاقتسموا ميراثه، فخرج الابنان بثلث هذه الأرض، وورث صاحب الثلثين ثلاث زوجات وخمسة بنين وأربع بنات...»[٥٩]. كثيرًا ما كانت تحدث مشكلات وخلافات بين الورثة بسبب اعتداء أحدهم على جزء من الأرض، أو عدم التفاهم على طبيعة التقسيم، أو بيع جزء منه لقضاء دين كان على الهالك، وهذا ما أشارت إليه

نازلة سئل فيها الفقيه بن مرزوق «عن رجل توفى وفي أولاده من هو حسن بالغ، ومن هو تحت حجر وصيه، فباع البالغون جنانا قضوا ثمنه دينا على الهالك، لكن الدين لم يثبت على والدهم موجبه، فإن كان الحكم يوجب ذلك لهم كلام مع مشتريه فيما كان اغتلاله أم لا؟».[٦٠]

٣/٢- الشراء: يعتبر البيع والشراء من الوسائل المشروعة التي تمكن الإنسان من امتلاك أرض ما، لقوله تعالى: " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ"[٦١]، وتشير النوازل إلى بيع وشراء الأراضي، حيث سئل أبو الفضل العقباني «عن رجل أشترى في صفقة واحدة ثلاثة أرباع في جنة تركها هالك لورثته وكان على أولاده وصي منهم فباعت الحاضنة ربعين من الجنة وباع الوصي أخو اليتامى ربعا منها يزعم أنه صح له في إرثه...»[٦٢].

لم تخلو عملية البيع والشراء من وقوع مشكلات بين البائع والمشتري، إذ تشير النوازل الفقهية إلى عدة حالات عبرت عليها ببيع السفه أو استعمال طرائق ملتوية وحيل للتأثير على صاحب الأرض، وهذا ما تطرقت إليه نازلة رفعت للفقيه الإمام الحافظ العقباني« عن امرأة... جاءها رجل من أهل موضعها لموضع هي فيه، فتحيل عليها، فابتاع منها جنة لها بالموضع الذي انتقلت منه بأربعة عشر ذهبا وقيمة ذلك ثلاثون ذهبا وهي كما بلغت ولا عرفت قدر ما باعت ولا معرفة لها بالبيع والشراء، وباعت ذلك بيع سفه، ثم إنها رجعت لبلدها، وأرادت القيام في ذلك هل تمكن من ذلك إن ثبت السفه والغبن أم لا؟» [٦٣].

٤/٢-الغصب: انتشرت ظاهرة الغصب في المغرب الأوسط خاصة في البوادي والمناطق البعيدة عن سلطة الحاكم، وكذلك في فترات الاضطرابات وانعدام الأمن، ويذكر المازوني أن رجلا أشترى روضا، فأخذه منه غاصب وامتلكه.[٦٤] ويشير في نازلة أخرى إلى رجل أغتصب أرضا، وكان يأمر أصحاب الأبقار بحراثتها، ويكلف الخماسين بالعمل فيها فيحصدون، ويدرسون، ويصفون، وينقلون الحبوب إلى مخزنه على دوابهم دون أجرة.[٦٥]

ثالثًا: طرائق استثمار الأراضي الزراعية

أفادتنا كتب النوازل من خلال تطرقها إلى المشكلات المترتبة عن عملية استثمار الأراضي الزراعية بعدة طرائق وأساليب استغلال نذكر منها.

١/٣- المغارسة:

لغة: المغارسة مفاعلة من الغرس، ويقال الشجر يغرسه أثبته من الأرض.[٦٦]

اصطلاحًا: هي أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيها عددا من الثمار معلومًا، فإذا أستحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض متفق عليه.[٦٧]

تُعَدّ المغارسة من أساليب الاستغلال والاستثمار التي كانت منتشرة على نطاق واسع في الفترة المدروسة، فهناك إشارات عديدة عن هذا النوع من الاستغلال أمدتنا بها كتب النوازل. سُئِل أبو الفضل العقباني «عن أقوام جرت عادتهم في وطنهم أنّهم يعمدون إلى شجر أو غيره فيكسرونها ويغرسونها من غير إذن ملك الوقت ولمواضيع ليست بموات...»[٦٨]، وسئل عبد الرحمان الوغليسي «عمن أخذ أرض مغارسة وغرس فيها ثم فرط في الخدمة بعد ظهور الغرس... وصاحب الأرض يقول زرب وأحفظ الشجر ما استطعت أذا أردت أن يكون لك نصيب بقراض بعد ذلك في الخدمة...».[٦٩] كما سئل محمد بن مرزوق «عن أقوام أتوا إلى أرض مملوكة فغرسوا فيها على أن يكون الغرس بينهم وبين صاحب الأرض، وهو غائب فلما أبلغه الخبر رضي بذلك وأقرهم عليه...».[٧٠]

ونستنتج من ذلك؛ أن العامل إذا تعهد الأشجار بالغرس والسقي وكل ما له علاقة بنموها وإثمارها فيكون له حظٌ من الأرض والشجر وبذلك فأنه يتحول إلى مالك بعدما كان عاملا، لكن كثيرًا ما كانت تقع مشكلات بين صاحب الأرض والعامل قبل إثمار الأرض مما جعل الفقهاء يتدخلون لحل هذه المشكلات، إذ جاء في إحدى النوازل بأن رجلاً أخذ أرضًا مغارسة ثم فرط في الخدمة بعد ظهور الغرس وبعد مدة جاء يطلب بنصيبه،[٧١] وفي هذه الحالة كان موقف الفقهاء واضحًا بأنه ليس له نصيب ولوكان جاهلا بعقد المغارسة.[٧٢]

٢/٣- المساقاة:

تعريفها لغة: المُساقاة مصدر سقي وهي مفاعلة من السقي، وهي بضم الميم من سقى الزرع، وأسقاه دله على موضع الماء والسقي الحظ من الشرب.[٧٣]

اصطلاحًا: وردت تعاريف كثيرة في هذا الشأن غير أنها تشترك كلها في معنى واحد، وهو عقد شراكة على إنماء الأشجار مقابل حصة معلومة من ثمرها، ولذا يمكننا القول أن المساقاة هي أن يدفع الرجل شجره إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمرها[٧٤] وهي جائزة لقول ابن عمر أن الرسول (ﷺ) عامل أهل خيبر بِشطْرٍ ما يخرج منها من ثمر أو زرع.[٧٥]

وهي عند المالكية تقوم على شروط لابد من الالتزام بها حتى تصح، وصاحب الدرر يقدم لنا شرحا وفيا حول شروط المساقاة في قوله: «...هي جائزة عند المالكية في جميع الأصول المثبتة نخلاً كانت أو عنبًا، أو غيرها بعلا أو سقيا، وهي مستثناة من أصلين ممنوعين، الإجارة المجهولة وبيع ما لم يخلق، وإما تجوز

بشرطين أحدهما أن يعقداها قبل جد وصلاح الثمرة وجواز بيعها، وتجوز أيضا في المقات والزرع سقيا كانت أو بعلاً بالشرطين المتقدمين، وأن تعقد فيه بعد ظهوره وخروجه من الأرض وأن يعجز ربه عن القيام به، وإنما تجوز بلفظ ساقيتك آو عاملتك أو عبارة تدل على ذلك لا بلفظ أو أجر له أو ما يدل على ذلك...».[٧٦] نستنج من ذلك أن عقد المُساقاة يكون في الأشجار قبل إثمارها، لأن المُساقاة لا فائدة منها إذا نضجت الثمار، وليس فيها عمل إذا كان يجوز بيعه في ذلك الوقت،[٧٧] وتكون كذلك في الزرع ولكن بشرط أن يكون قد ظهر وخرج من الأرض، وأن يكون صاحبه عاجزا على خدمته والقيام به.

٣/٣- المزارعة:

تعريف المزارعة: لغة: المزارعة هي مفاعلة من الزرع أي الإنبات، زرع الحب يزرعه زرعا، زراعه بذره، والاسم الزرع وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث، وقيل الزرع طرح البذر[٧٨].

اصطلاحًا:

هي أن يدفع الرجل أرضه إلى من يزرعها ويقوم بخدمتها ويتعهد بكل أشكال العمل من زرع وسقي وتنظيف مقابل نصيب معلوم من الزرع كالنصف أو الثلث،[٧٩] وهي جائزة كما جاء في قول ابن عمر.[٨٠] وفي هذا السياق سئل الحفيد محمد العقباني «عن رجل طلب من آخر أن يعمل له في بحيرته بعض الخضر على الوجه المتعارف عند أهل الموضع، يكون للعامل نصف ثمن الغلة ولرب العرصة نصف...»[٨١]. ونستنتج من ذلك أن المزارعة لا تكون في الأصول أي في الأشجار بل في البقول والحبوب والخضر...إلخ.

٤/٣- الكراء: إضافة إلى صيغ الاستثمار والاستغلال السابقة الذكر فقد وجدت صيغ أخرى وهي الكراء ، بحيث يقوم رجل بكراء الأرض من مالكها أومن الحاكم أوعامل السلطان[٨٢] مقابل أجرة معلومة متفق عليها ، وتبين نازلة طرحت على أبي الفضل العقباني «أن رجلاً أكترى من آخر زويجة ترابية ليحرثها وفي الزوج أربعة مضامد كراها بسبعة دنانير ذهبًا...»[٨٣].

كما كانت الأراضي المحبسة على المساجد والمدارس وغير ذلك تكرى بأجرة معلومة متفق عليها بين المكتري وناظر الحبس للاستفادة من مداخليها. كثيرًا ما كان يترتب عن الكراء مشكلات بين الطرفين المتعاقدين نتيجة لعدة أسباب، فقد سئل الإمام الحافظ سيدي محمد بن مرزوق «عن رجل اكترى أرضا محبسة على مسجد... فطولب في الكراء، ومنعه لقلة الصابة بزعمه...، فأجاب إن كانت قلة الصابة من قبل الأرض كيبس أو غرق لا من تفريط من مكتري الأرض لم يلزمه الكراء...» [٨٤]، لعلنا ندرك من النازلة بأن الكراء يسقط في حالة الجفاف أو إذا يبست الأرض كما كانت الأرض تكرى وفيها فواكه على أن يكون ذلك في الثلث فما دون،[٨٥] أما أراضي البور فكان كراؤها يؤخذ بعد ثلاث سنوات من الاستغلال.[٨٦]

٥/٣- الشراكة: وهي أن يشترك شخصان في استثمار واستغلال أرض، فيمكن أن تكون أرضًا مشتركة بينهما أو تعود لأحدهما وعلى الآخر الزريعة والعمل ويتم اقتسام الغلة حسب الاتفاق إما مناصفة أو بنسب متفاوتة وقد دلت إحدى النوازل إلى «رجلين بينهما أرض شراكة فصار أحدهما يمهدها ويغرس ويبني فيها نحو من عامين أو ثلاثة فطالب أحدهما القسمة فبعد القسمة طلب الغارس أجرته فيما غرس فهل له ذلك أم لا؟ فأجاب: الحمد لله له ذلك بعد يمينه أن فعله ليرجع بحقه».[٨٧]

يتضح أن تنوع طرائق الاستغلال والاستثمار ساهمت في استغلال الأراضي وعدم تركها بورًا أو مهملة لا يرجى منها نفعًا، كما أنها ساعدت على توفير الغذاء لسكان المغرب الأوسط وبأسعار تكون في متناول الناس وليس هذا فقط، بل أن فائض الإنتاج كان يصدر نحو المناطق المجاورة والأندلس وحتى أوروبا.

خَاتِمَةُ

ومما تخلص إليه هذه الدراسة؛ أن كتب النوازل قدمت لنا مادة تاريخية هامة حول النشاط الزراعي مثل أنواع ملكية الأراضي الزراعية وطرائق الحصول عليها، فمنها الأراضي الخاصة أو ما يسمى بالأراضي المملوكة، وأراضي الجماعة مثل التي كانت بيد القبائل تستغلها جماعيا وفق الأعراف والعادات، ثم النوع الثالث وهو أراضي الدولة، والتي لا يمكن التفريق بين ما هو ملكًا للسلطة الحاكمة وما بين ما هو ملك لبيت مال المسلمين، وهناك الأراضي الموقوفة والتي كانت تشكل مساحة معتبرة، منها ما أوقف على طلبة العلم، وعبير السبيل، أو على المساجد والزوايا والفقراء، إضافة إلى الأراضي الموات أو البور، والتي كانت تحتاج إلى إذن الإمام لحيازتها واستغلالها مثل أن تكون غير قريبة من العمران، وان يقوم المستفيد بإصلاحها واستغلالها وإذا فرط فيها تنزع منه، ومن أجل ذلك وضع الفقهاء مجموعة من الشروط حتى يتم الاستفادة منها، كما تطرقت النصوص النوازلية إلى مشكلات الزراعة الناتجة عن طرائق وأساليب الاستثمار السائدة آنذاك مثل المساقاة والمزارعة والمغارسة، وألزمت المزارعين وملاك الأراضي باحترام القواعد الشرعية في ذلك، إن هذا التنوع في الأساليب الزراعية ساهم في توفير الغذاء والفائض منه ساهم في تنشيط المبادلات التجارية، إضافة إلى توفير الشغل لشريحة هامة من المجتمع.

الهَوامِشُ:

(١) ابن خلدون يحيى، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تحقيق، عبد الحميد حاجيات، ج١، المكتبة الوطنية الجزائر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص٩٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٩٢.
(٣) ابن خلدون عبد الرحمن، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، م٧، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م، ص١٩٠.
(٤) المصدر نفسه، م٧، ص١٩١.
(٥) المازوني، أبو زكرياء يحي بن موسى المغيلي/ **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، تحقيق مختار حساني، دار الكتاب العربي، الجزائر، ج٤، ص١٦.
(٦) عبد علي سلمان، **المجتمع الريفي في العراق**، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م، ص١٢٩.
(٧) المازوني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٩٥، ج٤، ص٨، ص٦١.
(٨) المصدر نفسه، ج٣، ص٦٥، ص٦٦، ٧١، ٩٢، ص١١٦، ص١٤٨، ص٣٤٥، ج٤، ص١٥، ص١٥٤، ص١٥٧، ص٢٦١، ص٢٧٧.
(٩) نفسه، ج٤، ص٨.
(١٠) نفسه، ج٤، ص٨.
(١١) ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي المالكي،٥٢٠هـ/١١٢٦م، **فتاوى ابن رشد**، تقديم وتحقيق مختار بن طاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ج١، ص١٥٧٥. ١٥٧٦م . البرزلي أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي، توفى٨٤١هـ/١٤٣٨م، **فتاوي البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتيين والحكام**، تقديم وتحقيق د، محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ج٢، ص٢١٥. – الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحي، **المعيار المعرب والجامع الغرب في فتاوي أفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٨١م، ج٨، ص٤٠٠.
(١٢) عمر بلبشير، **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من خلال المعيار**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران،٢٠٠٩ . ٢٠١٠م، ص١٥٨.
(١٣) العبدري البلينسي، **الرحلة المغربية**، تقديم سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، بونة، الجزائر، ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧م، ص٢٨ . ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ص١٤، ص١٥.
(١٤) المازوني، المصدر السابق، ج٣، ص٩٦، وج٤، ص٥٩.
(١٥) المصدر نفسه، ج٤، ٢٥٩.
(١٦) نفسه، ج٤، ص٢١.
(١٧) نفسه، ج٤، ص١٦، ص٢١.
(١٨) نفسه، ج٤، ص٢١.
(١٩) نفسه، ج٤، ص١٦، ٥٥.
(٢٠) نفسه، ج٤، ص٦٧.
(٢١) نفسه، ج٤، ص٥٩.
(٢٢) نفسه، ج٤، ص٥٥.
(٢٣) عبد الكريم يوسف جودت، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط بين القرنين الثالث والرابع الهجريين (٩ . ١٠م)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر (د،ط) (د،س)،ص١٨.
(٢٤) عمر بلبشير، المرجع السابق، ص١٦٤.
(٢٥) المازوني، المصدر السابق، ج٤، ص٥٥
(٢٦) المصدر نفسه، ج٤، ص٦٧.
(٢٧) نفسه، ج٤، ص.٣٠
(٢٨) نفسه، ج٤، ص٢١.
(٢٩) نفسه، ج٤، ص ٢٥٨، ص٢٦٤.
(٣٠) الونشريسي، المصدر سابق، ج٥، ص١١٧، ص ١١٨.
(٣١) ابن رشد، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة**، تحقيق محمد حجي وأحمد الشرقاوي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، ج١٠، ص٢٥٤.
(٣٢) الونشريسي، المصدر السابق، ج١، ص٢٤٤، ج٦، ص ٢٥٧.
(٣٣) القرافي، **الذخيرة**، تحقيق سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م، ج٦، ص١٤٧.
(٣٤) المازوني، المصدر السابق، ج٤، ص١٤.
(٣٥) المصدر نفسه، ج٥، ص٤٤، وج٦٠، ص٢٠٥.
(٣٦) نفسه، ج٤، ص٢٧ و٢٨.
(٣٧) ابن خلدون، **العبر**، المصدر السابق، المجلد ٧، ص٢٥٩، ص٢٦٠.
(٣٨) المصدر نفسه، م٧، ص ٢٧٢.
(٣٩) كمال السيد أبو مصطفى، **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المغرب للونشريسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٦، ص٦٢.
(٤٠) المازوني، المصدر السابق، ج٤، ص١٤.
(٤١) الونشريسي، المصدر السابق، ج٦، ص ١٠٢.
(٤٢) المازوني، المصدر السابق، ج٣، ص٦٥.
(٤٣) المصدر نفسه، ج٤، ص٤١، ج٣، ص١٠٦.
(٤٤) نفسه، ج٤، ص٤١، ص٤٢.
(٤٥) نفسه، ج٤، ص٤٤ -٤٦.
(٤٦) نفسه، ج٤، ص٤٤ – ٤٦.
(٤٧) شوقي نذير، **"نوازل استثمار الأراضي واستصلاحها في الغرب الإسلامي من خلال كتاب المعيار للونشريسي"**، أعمال الملتقى الدولي السادس للمذهب المالكي فقه النوازل في الغرب الإسلامي، من تنظيم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، عين الدفلى، ١٣، ١٤ جمادى الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ص ٥٩٣.
(٤٨) شوقي نذير، المرجع نفسه، ص٥٩٧.
(٤٩) ابن منظور، المصدر السابق، ج٧، ص٣٤٣.
(٥٠) البرزلي المصدر السابق، م٥، ص٣١٦.
(٥١) المازوني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٢.
(٥٢) نفسه، ج٤، ص٢٣٨، ص٢٤٥، ص٢٦٠، ص٢٦٣، ص٢٦٤، ص٢٧٨.
(٥٣) نفسه، ج٤، ص٢٦٠.
(٥٤) نفسه، ج٤، ص٢٥٩، ص ٢٦٨.
(٥٥) البرزلي، المصدر السابق، ج٥، ص ٤٦٣.

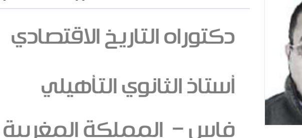
(٥٦) المازوني، المصدر السابق، ج٤، ص١٥٣.
(٥٧) المصدر نفسه، ج٤، ص١٤٨.
(*) وهي أن يقول أعمرتك داري أو ضيعتي أو أسكنتك أو وهبت لك سكناها أو استغلالها فهو قد وهب له منفعتها فينتفع بها حياته فإذا مات رجعت إلى ربها. ابن جزي الكلبي الغرناطي، القوانين الفقهية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، طبعة منقحة، ٢٠٠٩م، ص٣١٩.
(٥٨) المازوني المصدر السابق، ج٤، ص٤٧، ص ٤٨.
(٥٩) المصدر نفسه، ج٤، ص٥٩، ص ٦١.
(٦٠) الونشريسي، المصدر السابق، ج ٥، ص ص٤٤. ٤٥.
(٦١) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.
(٦٢) المازوني، المصدر السابق، ج٣، ص٦٦، ص٨٥، ص٨٩، ص ٩٠، ص٩٢، ص٩٦، ص١١٦.
(٦٣) المصدر نفسه ج٣، ص ١١٦.
(٦٤) نفسه، ج٣، ص٦٢.
(٦٥) نفسه، ج٤، ص١٣٠، ص١٣١.
(٦٦) الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت. ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م، ص٢٣٤.
(٦٧) ابن رشد القرطبي محمد بن أحمد بن حمد (الحفيد) (٥٢٠هـ/٥٩٥ هـ)، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ج٢، ط٦، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص٢٣٦.
(٦٨) المازوني، المصدر السابق، ج٤، ص١٤.
(٦٩) المصدر نفسه، ج٤، ص١٦.
(٧٠) نفسه، ج٤، ص١٦. ١٨.
(٧١) نفسه، ج٤، ص١٦.
(٧٢) نفسه، ج٤، ص١٦.
(٧٣) ابن منظور، المصدر السابق، ج١٩، ص١١٤.
(٧٤) الماوردي أبو الحسن علي بن حبيب، **الحاوي الكبير**، تحقيق محمد مطرجي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ/١٩٩٤م، ج٩، ص٣٢٠.
(٧٥) القشيري النيسابوري أبو الحسين مسلم بن الحاج ٢٠٦هـ. ٢٦١هـ، **صحيح مسلم**، الجزء الثالث، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، كتاب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، رقم الحديث١٥٥١، ص١١٨٦.
(٧٦) المازوني، المصدر السابق (**مخطوط**)، ج٢، ورقة ٤٣ وجه.
(٧٧) وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها**، ط٢، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م، ج٥، ص٢٢٥.
(٧٨) ابن منظور المصدر السابق، ج١٠، ص٣.
(٧٩) ابن قُدامة موفق الدين أبي محمد عبد لله بن أحمد بن محمد (٥٤١هـ ٦٣٠هـ)، **المغنى**، تحقيق، عبد اللّه بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، ج٧، ص ٥٥٥.
(٨٠) حديث شريف، أنظر الصفحة السابقة الهامش١.
(٨١) المازوني، المصدر السابق، ج٤، ص٨.
(٨٢) المصدر نفسه، ج٤، ص٤٨.
(٨٣) نفسه، ج٤، ص١٨، ص١٩.
(٨٤) نفسه، ج٤، ص٢٣، ص٢٨، ص٢٩، ص٣٠.
(٨٥) نفسه، ج٤، ص٣٠، ٣١.
(٨٦) نفسه، ج٤، ص٣٠.
(٨٧) نفسه، ج٤، ص٦٤. ٦٥.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

مقالات

اليوم والليل وحدتا قياس غير ثابت ولا مضبوط في مغرب وأندلس العصر الوسيط

د. محمد عمراني زريفي
دكتوراه التاريخ الاقتصادي
أستاذ الثانوي التأهيلي
فاس – المملكة المغربية




مُلَخّص

اتفق العلماء على أن اليوم هو من طلوع الشمس إلى غروبها، وعليه فهو والنهار سيان، أما الليل فعكس ذلك، لذا فاليوم والليل متضادان، وتختلف مسافتهما من فصل إلى آخر. استعمل أهل بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط اليوم والليل في قياس المسافات بين المناطق التي كانوا يجتازونها، وأحيانًا نجد بعض الجغرافيين من قاس بهما المساحة، وهناك من جعلها وحدة ثابتة لا تتغير وحددها في ١٠ فراسخ كما هو الشأن بالنسبة للزهري، لكن أغلب المؤرخين والجغرافيين والمهتمين بالأطوال والمسافات كان قياس اليوم والليل يختلف لديهم من منطقة إلى أخرى، تتحكم فيه طبوغرافية المنطقة التي يجتازونها أو الظروف الأمنية أو المناخية. واستعملت وحدتا اليوم والليل كذلك في قياس المسافات البحرية، ولم يكن قياسهما ثابت بل يختلف من رحلة إلى أخرى، تتحكم فيه الرياح، فكلما كانت قوية ومواتية لاتجاه الرحلة كلما كانت السرعة أكثر ووقت قطع الرحلة أقل. إن اليوم والليل شيآن غير قارين لأنهما يختلفان عبر الفصول والشهور، فيوم الصيف طويل وليله قصير، والعكس صحيح، وبذلك تشوب عملية تحديد المسافة بوحدة زمنية شيء من الخلل وعدم الضبط؛ لأن تحديد المسافة بالزمن يبقى رهينًا بمدى توافق مجموعة من المعطيات حتى تصبح وحدة مضبوطة ودقيقة للتكسير، ولما كان من الصعب تحقيق ذلك للظروف المناخية والأمنية، فإن معادلة التوافق بين هذه المعطيات تضحى صعبة المنال.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٢ أغسطس ٢٠١٤
تاريخ قبـول النشـر: ٣ ديسمبر ٢٠١٤

كلمات مفتاحية:

حضارة العرب، الجغرافيون، المسافات البحرية، قياس الوقت، المغرب والأندلس

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد عمراني زريفي . "اليوم والليل وحدتا قياس غير ثابت ولا مضبوط في مغرب وأندلس العصر الوسيط".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص١٤٩ – ١٥٤.

مُقَدِّمَةُ

استعمل سكان بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط وحدات غير ثابتة ولا مضبوطة، اختلف قياسها من منطقة إلى أخرى، وتحكمت في ذلك مجموعة من العوامل، منها العرف وصعوبة التكسير والظروف العمرانية والطبيعية. واستعمل الجغرافيون والمؤرخون اليوم والليل لتحديد المسافة بين المناطق، غير أن هذه القياسات اختلفت من منطقة إلى أخرى وفق الظروف المناخية والأمنية للمنطقة مجال العبور، وبقيت مطاطية تكبر وتصغر وفق ظروف الرحلة والمهمة المنوطة بالمسافر.

أولاً: التعريف بوحدتي اليوم والليل

اليوم هو من طلوع الشمس إلى غروبها[١]، وذكر ابن منظور عن «الأزهري عن أبي الهيثم قال: النهار اسم وهو ضد الليل، والنهار اسم لكل يوم، والليل اسم لكل ليلة لا يقال نهار ونهاران ولا ليل وليلان، إنما واحد النهار يوم وتثنيته يومان»[٢]، وعليه فاليوم هو النهار «والنهار ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس وقيل من طلوع الشمس إلى غروبها وقال بعضهم النهار انتشار ضوء البصر واجتماعه... النهار ضد الليل ولا يجمع كما لا يجمع العذاب والسراب فإن جمعت قلت في قليله أنهر وفي الكثير نهر مثل سحاب وسحب»[٣].

ويقدم البيروني شرحًا مستفيضًا عن اليوم، فيقول: «اليوم بليلته هو عودة الشمس بدوران الكل إلى دائرة قد فرضت ابتداءً لذلك اليوم بليلته ... ثم إن العرب فرضت أول مجموع اليوم والليلة نقط المغارب على دائرة الأفق فصار اليوم عندهم بليلته من لدن غروب الشمس عن الأفق إلى غروبها من الغد والذي دعاهم إلى ذلك هو أن شهورهم مبنية على مسير القمر... مقيدة برؤية الأهلة لا الحساب»[٤]، وفي موضع آخر يقول: «فأما عند غيرهم من الروم والفرس ومن وافقهم فإن الاصطلاح واقع بينهم على أن اليوم بليلته هو من لدن طلوعها من أفق المشرق إلى طلوعها منه بالغد إذ كانت شهورهم مستخرجة بالحساب غير متعلقة بأحوال القمر»[٥]، وحتى يحسم البيروني في أمر اليوم والليل قال: «إن اليوم بانفراده والنهار بمعنى واحد وهو من طلوع جرم الشمس إلى غروبه والليل بخلاف ذلك وعكسه بتعارف من الناس قاطبة فيما بينهم ذلك اتفاق من جمهورهم لا يتنازعون فيه»[٦].

ويرى بعض فقهاء الإسلام أن حد أول النهار بطلوع الفجر وآخره بغروب الشمس، مستدلين بالآية الكريمة: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنْ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنْ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)[٧]، وعن الآية الكريمة قال البيروني« أن هذين الحدين هما طرفا النهار، ولا تعلق لمن رأى هذا الرأي بهذه الآية بوجه من الوجوه لأنه لو كان أول الصوم أول النهار لكان تحديده ما هو ظاهر بين الناس يمثل ما حده به جاريًا مجرى التكلف لما لا معنى له»[٨].

وخلاصة القول؛ إن اليوم هو المسافة الزمنية من طلوع الشمس إلى غروبها وعكس ذلك هو الليل، وعلى إثر ذلك فإن اليوم والليل شيآن غير قارين لأنهما يختلفان في المدة الزمنية عبر الفصول والشهور، فيوم الصيف طويل وليله قصير، والعكس صحيح، وبذلك تشوب عملية تحديد المسافة بوحدة زمنية شيء من الخلل وعدم الضبط؛ لأن تحديد المسافة بالزمن يبقى رهينا بمدى توافق مجموعة من المعطيات حتى تصبح وحدة مضبوطة ودقيقة للتكسير، ولما كان من الصعب تحقيق ذلك للظروف المناخية والأمنية...، فإن معادلة التوافق بين هذه المعطيات تضحى صعبة المنال.

ثانيًا: اليوم والليل في قياس المسافات البرية

١/٢- تحقيق قياس وحدتي اليوم والليل:

إن الباحث في تاريخ المقاييس في بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، يطرح العديد من الأسئلة عن وحدتي اليوم والليل منها، كيف كانت تستعمل كوحدة قياس في تحديد المسافة بين المدن؟ وهل استعملت للدلالة الزمنية أكثر من المكانية؟ وما هي الظروف والمسببات التي جعلت أهل بلاد المغرب والأندلس يعتمدونها كوحدة للقياس؟. يجد الباحث صعوبة في ضبط وحدة اليوم عند المؤرخين والجغرافيين العرب الذين استعملوها في مجالات مختلفة، فمثلاً يتحدث ابن بسام عن « رقعة من الأرض مساحتها يومان»[٩]، وهو ما يحدث الارتباك عند المتلقي، حيث يتساءل عن المعايير التي استعملت في هذا التكسير، خاصة وأن المساحة تقاس طولا في عرض.

ذكر ابن سعيد المغربي أن جبل الندامة يبلغ «علوه في الجو نحو ٣ أيام»[١٠]، ويستشف من هذه الإشارة أن المسافة الزمنية لقطع الجبل من سفحه حتى قمته ثلاثة أيام، لأن قياس العلو هنا أمر صعب، ولا يمكن تحقيقه في ذاك العصر.

وجاءت إشارات بعض الجغرافيين والمؤرخين جزافية وغير دقيقة، فالحميري قال إن: «فحص إلبيرة أزيد من مسافة يوم»[١١]، وحين تحدث قدامة بن جعفر عن فتوحات موسى بن نصير قال: «ففتح طنجة وبلغت خيله السوس الأدنى وبينه وبين السوس الأقصى مسيرة نيف وعشرين يومًا»[١٢]، وفي موضع آخر قال: «الزاب وهو من القيروان على مسيرة أكثر من عشرة أيام»[١٣]، وتحدث البلاذري عن أرض ببلاد المغرب، فقال: « بالمغرب أرضٌ تعرف بالأرض الكبيرة وبينها وبين برقة مسيرة خمسة عشرة يوما أو أقل من ذلك قليلاً أو أكثر قليلاً»[١٤].

وحاول الزهري أن يكون أكثر دقة في تحديد مسافة اليوم، حيث انفرد بذلك، إذ كلما ذكر مسافة باليوم إلا وأعطى مقابلها بالفرسخ، فنجده يقول: «ومن مدينة نول إلى مراكش ستة عشر يومًا وهي مائة وستون فرسخًا، ومن مدينة فاس إلى تلمسان ثمانية أيام وهي ثمانون فرسخًا، ومن رابطة ماسة على البحر إلى سجلماسة أحد عشر يومًا وهي مائة وعشرة فراسخ»[١٥]، وإذا قمنا بعملية حسابية وجدنا التالي:

- الإشارة الأولى:

١٦ اليوم = ١٦٠ فرسخ

بمعنى اليوم = ١٦٠ فرسخ ÷ ١٦

إذن **اليوم = ١٠ فراسخ**

- الإشارة الثانية:

٨ أيام = ٨٠ فرسخ

بمعنى اليوم = ٨٠ فرسخ ÷ ٨

إذن **اليوم = ١٠ فراسخ**

- الإشارة الثالثة:

١١ اليوم = ١١٠ فرسخ

بمعنى اليوم = ١١٠ فرسخ ÷ ١١

إذن **اليوم = ١٠ فراسخ**

يتضح من هذه الإشارات أن اليوم عند الزهري وحدة قياس معلومة وثابتة تساوي عشرة فراسخ، وطبق هذه القاعدة على كل المسافات التي وردت في مصنفه واستغلت اليوم كوحدة للقياس.

غير أن ياقوت الحموي يمدنا بإشارتين في غاية الأهمية تخالف ما توصل إليه الزهري، إذ ذكر أن تونس «بينها وبين سفاقس ثلاثة أيام ومائة ميل»[١٦]، وفي موضع آخر قال ياقوت: «بينها [لبلة] وبين قرطبة على طريق إشبيلية خمسة أيام أربعة وأربعون فرسخًا»[١٧]، وأجمع العلماء أن الفرسخ ثلاثة أميال[١٨]، وإذا قمنا بعملية حسابية وجدنا التالي:

- الإشارة الأولى:

٣ أيام = ١٠٠ ميل

بمعنى أن اليوم = ١٠٠ ميل ÷ ٣

إذن **اليوم = ٣٣,٣٣ ميل**

الفرسخ = ٣ أميال

بمعنى أن الميل = الفرسخ ÷ ٣

بمعني أن اليوم = ٣٣,٣٣ ÷ ٣

إذن **اليوم = ١١,١١ فرسخ**

- الإشارة الثانية:

٥ أيام = ٤٤ فرسخ

بمعنى أن اليوم = ٤٤ فرسخ ÷ ٥

إذن **اليوم = ٨,٨ فرسخ**

يتضح من الإشارتين أن قياس اليوم عند ياقوت ليس ثابتا، فمرة يساوي (١١,١١) فرسخًا، وأخرى (٨,٨) فراسخ. وإذا قارنا بين قياسات الزهري وياقوت الحموي، فإننا نتوصل إلى التالي:

- المقارنة الأولى:

اليوم عند الزهري هو ١٠ فراسخ

اليوم عند ياقوت هو ١١,١١ فرسخ

بمعنى أن اليوم عند ياقوت أكبر من اليوم عند الزهري:

الفرق هو ١١,١١ - ١٠ = ١,١١ فرسخ

ووحدة الفرسخ = ٥,٥ كلم(١٩)

وبالتالي فالفرق هو ١,١١ × ٥,٥ كلم أي أنه يساوي ٦,١٥ كلم، وهي مسافة لا يستهان بها في عصرنا الراهن.

- المقارنة الثانية:

اليوم عند الزهري هو ١٠ فراسخ

اليوم عند ياقوت هو ٨,٨ فرسخ

بمعنى أن اليوم عند ياقوت أصغر من اليوم عند الزهري:

الفرق هو ١٠ – ٨,٨ = ١,٢ فرسخ

وبالتالي فالفرق هو ١,٢ × ٥,٥ كلم أي أنه يساوي ٦,٦ كلم، وهي مسافة مهمة في قطع الرحلة.

ويمدنا الإدريسي بإشارة في غاية الأهمية حين يقول: «ومنها [أي من قلعة بشر] إلى تيفاش يومان كبيران ومنها إلى قالمة يومان كبيران ومنها إلى القصرين ثلاثة أيام»[٢٠]، مما يدل على أن هناك يومًا عاديًا ويومًا كبيرًا، ولا ندري الفرق بينهما على مستوى التوقيت، أو بالأحرى على مستوى المسافة، إلا أنه يمكن أن نستشف منها أن السفر تم خلال فصل الصيف، لأن اليوم يكون فيه طويلاً. يتضح مما سبق؛ أن اعتماد اليوم وحدة ثابتة لتحديد المسافة بين المناطق وبلدان المغرب الكبير والأندلس خلال العصر الوسيط، فيه شيء من المجازفة والخطأ؛ لأن ذلك، يؤدي لا محالة إلى نتائج يسودها التضارب والارتباك، رغم أن العديد من إشارات المؤرخين والجغرافيين توحي بأنها استعملت اليوم أساسًا لقياس بعض الأسفار والرحلات.

٢/٢- الوسائل المستعملة في قياس المسافة بوحدتي اليوم والليل:

أبانت النصوص التي اعتمدنا في هذا البحث أن قياس وحدتي اليوم والليل ليس ثابتًا ولا دقيقًا في بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، وأنه يختلف من منطقة إلى أخرى، وهو ما يجعلنا نتساءل عن نوع الوسيلة التي استعملت في ضبط قياس اليوم والليل لجعلهما وحدتا تكسير للمسافة، بمعنى هل استعملت الإبل أم الخيول؟

لعل ما يشجعنا على هذا الطرح هي إشارات المؤرخين والجغرافيين العرب، إذ قال ابن خرذاذبة: «وبين إفريقية وبين تاهرت مسيرة شهر على الإبل»[٢١]، وذكر الإدريسي أن «من مدينة سلى وتكرور إلى مدينة سجلماسة أربعون يومًا بسير القوافل»[٢٢]، وذكر ابن دحية: «ما بين قرطبة وإشبيلية من المفاوز والمراحل، ومسافتها ثلاثة أيام لواخذات الرواحل»[٢٣].

وفي هذا الصدد يقول أحد المستشرقين: « ويرى العربي أن سير الجمل ذي الحمل الخفيف في الساعة الواحدة يعادل فرسخا، فنجم عن هذا أن المسافات التي تلوح تافهة على الخريطة تقطع في عدة أيام»[٢٤]، وإذا أخذنا بهذه الإشارة، فعلى المسافر أن يقطع عشرة ساعات في اليوم ليحقق ما ذهب إليه الزهري، وهو أن اليوم عشرة فراسخ، أو يقطع أحد عشرة ساعة وعُشّر الساعة أو ثمانية فراسخ وثمن الفرسخ ليحقق ما وصل إليه ياقوت الحموي؛ ويبدو أن الأمر في غاية الصعوبة لتحقيق ذلك، لأن عشر ساعات أو إحدى عشرة ساعة من السير في اليوم في ظروف مناخية وأمنية غير مستقرة في بعض الأحيان، لا يمكن تحقيقه لما يتطلب ذلك من الجهد. إضافة إلى ذلك، فإن اليوم في فصل الشتاء لا يتعدى عشرة ساعات من طلوع الشمس حتى غروبها، وبالتالي تبقى عشرة فراسخ في اليوم صعبة المنال، لما يحتاج إليه المسافر من راحة بين الفينة والأخرى لأداء الصلاة ولتناول الطعام.

ولعل المقصود من استعمال اليوم والليل لقياس المسافات بين مناطق بلاد المغرب والأندلس، كان الغرض منه أساسًا تحديد المدة الزمنية أكثر منه تحديد المسافة بدقة؛ فمثلاً ابن عرفة[٢٥] كانت تأتيه الفتوى «من مسافة شهر»[٢٦]. وتحدث ابن أبي زرع على بلاد

صنهاجة، وقال: «بلادهم في القبلة مسيرة سبعة أشهر طولاً ومسيرة أربعة أشهر عرضًا».[٢٧]

٣/٢- اليوم والليل في قياس المسافات البحرية:

ما يثير الانتباه أننا لم نجد إشارة عن استعمال اليوم في المسافات البحرية التي تفصل بين المدن والأماكن الساحلية في بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، فأغلب المعلومات كانت تحدد المسافة إما بالميل أو المجرى، وأخرى كانت تمدنا بتاريخ انطلاق السفينة ووقت وصولها. غير أن الإدريسي يمدنا بإشارات عن بعض الرحلات البحرية، ويحدد المسافة بين المناطق تارة باليوم وأخرى باليوم والليل؛ فنجده يقول: «ومن جوة إلى قرقونة يومان في البحر... ومن قرقونة إلى برمة ثلاثة أيام في البحر»[٢٨]، وفي موضع آخر يتحدث عن قرية: «على ضفة البحر اليماني ... منها إلى لسعا في البحر ليلة ويوم»[٢٩]، ويقول أيضًا «ومن شرمة... على الساحل إلى مدينة مرباط ستة أيام في البحر».[٣٠]

وإذا علمنا أن اليوم في الاصطلاح القديم هو النهار، فهل الرحلات التي تحدث عنها الإدريسي كانت تتوقف مع الغروب لتنطلق في الغد مع الشروق؟ خاصة وأنه ذكر أن المسافة بين منطقتين في بحر اليمن هي يوم وليلة. ويؤكد ذلك الإشارات التالية: «قد تتوافر ظروف ممتازة للملاحة ما بين قرطاجة وأعمدة هرقل حيث تقدر المسافة بسبعة أيام وسبع ليال»[٣١]، وكذلك ما ذكره ابن دحية: «وهي [صقلية] في البحر الشامي، موازية لبعض بلاد إفريقية، بينهما يوم وليلة»[٣٢]. ويذكر أحد الباحثين أنه من الصعب الحصول على معلومات مضبوطة حول المدد التي كانت تستغرقها السفن خلال سفرها بين مختلف مناطق البحر المتوسط[٣٣]. وذلك راجع لعدة عوامل منها المناخ ونوعية السفينة وحمولتها والطريق الذي تتبعه (هل هو ساحلي أم داخلي؟)، والحالة الأمنية السائدة بالبحر ونوعية البضائع والسلع التي تحملها السفن.

ويمكن للباحث أن يستخلص بعض الإحصائيات حول مدد بعض الرحلات، فمثلاً قطعت السفينة التي حملت ابن جبير مسافة تسعمائة ميل وهي المسافة التي تفصل سبتة عن جزيرة منورقة في عشرة أيام وعشر ليال[٣٤]، والسفينة نفسها قطعت المسافة بين جزيرة منورقة وجزيرة صقلية، وهي ثمانمائة ميل في حوالي أربعة أيام وأربع ليال[٣٥]. ويظهر من خلال هذين النموذجين أن المدة التي استغرقتها السفينة بين سبتة وجزيرة منورقة تزيد عن ضعف المدة التي استغرقتها السفينة نفسها بين جزيرتي منورقة وصقلية، رغم أن الفرق بين المسافتين هو مائة ميل ولا يمكن أن يؤثر بهذا الشكل الكبير. ومن ثمة يظهر مدى تأثير العوامل الطبيعية على الرحلات البحرية[٣٦]، وخاصة الرياح التي تقوم في أغلب الأحيان بدور محرك السفن في عرض مياه البحر.

ويقدم أحد الباحثين بعض الأرقام حول المدد التي كانت تستغرقها السفن خلال سفرها في البحر المتوسط[٣٧] من خلال الجدول التالي:

المسافة	قياس باليوم والليلة
من سواحل إسبانيا إلى القل	٢١
من جزيرة ميورقة إلى تونس	٢١
من بلنسية إلى جزيرة جربة	أكثر ٣٠
من جزيرة ميورقة إلى بونة	٩ أو ١٠
من برشلونة إلى ميسينة	٨ فقط
من مرسية إلى تنس	١
من جزيرة ميورقة إلى الجزائر	١٢
من مرسيليا إلى الإسكندرية	٢٤
من مرسيليا إلى سورية	٤٠

جدول: المدد التي استغرقتها بعض السفن بين مختلف موانئ البحر المتوسط

يتضح من المعطيات التي يقدمها ديفورك أن هناك تضاربا في المدد التي كانت تستغرقها السفن في رحلاتها في البحر المتوسط. ورغم أن هذه الأرقام يقول عنها الباحث نفسه أنها مضبوطة ويمكن الأخذ بها[٣٨]، إلا أنها تبقى احتمالات رهينة بالرياح السائدة في البحر المتوسط ومدى ملاءمتها لاتجاه السفن، وهو ما أكده جون فافيي حين قال: «إذا كانت الظروف ملاءمة: البحر هادئ والرياح ملائمة، فإن السفينة تقطع من ستين حتى مائة ميل في النهار، وبذلك يكون النهار في البحر أقل منه في البر خمس مرات في قطع المسافات»[٣٩]. ويشاطره الرأي أوليفيا بقوله: «كان التجار والرحالة الآخرون يعلمون أنه من الممكن قطع المسافة الطبيعية، وأن الرحلة من الماريا إلى الإسكندرية من الممكن إنجازها في شهرين. لقد كان إدراك المسافات صعبًا على التحقيق»[٤٠]، وحدد كريسطوف بيكار المدة بين الأندلس وسورية في ستة وثلاثين يومًا وليلة، والمدة بين إشبيلية وطرابلس في ثمانية أيام وثمان ليال.[٤١]

وإذا كانت الرحلة البحرية تفرض الليل والنهار في السفر، لأنه ليس بالإمكان التوقف داخل مياه البحر، فإن بعض الإشارات استعملت الليل لتحديد المسافة بين المناطق في اليابسة، حيث نجد ابن الفقيه يقول: «ومن وليلة (مدينة وليلي) إلى طنجة إلى ناحتي مدينة السوس الأدنى مسيرة عشرين ليلة»[٤٢]، وفي موضع آخر قال إن «طنجة خلف تاهرت بأربع وعشرين ليلة»[٤٣]، وذكر البكري أن «من طليطلة إلى قرطبة عشرون ليلة»[٤٤].

خَاتِمَةُ

مجمل القول؛ إن اليوم والليل استعملا لدى سكان المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط لتحديد المسافة بين المناطق، ولم يكونا وحدتان ثابتان ولا دقيقتان، بل كان قياسهما يختلف من منطقة لأخرى وفق الظروف المناخية والأمنية للمنطقة مجال العبور، غير أن هذه التحديدات كانت تمد المسافر بمدة الرحلة الزمنية أكثر مما كانت تمده بطول أو قصر المسلك المعبور، رغم أن الجغرافيين استغلوها لتكسير بعض المساحات، إلا أنها تبقى مطاطية تكبر وتصغر وفق ظروف الرحلة والمهمة المنوطة بالمسافر.

الهَوامِشُ:

(١) ابن طاهر المقدسي مطهر (ت. ٥٠٧ هـ)، **البدء والتاريخ**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت، ج ٢، ص ٥٤.

(٢) ابن منظور (محمد بن مكرم الإفريقي المصري)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط ١، د.ت، ج ٥، ص ٢٣٨، مادة نهر.

(٣) المصدر نفسه والجزء والصفحة والمادة.

(٤) البيروني (أبو الريحان محمد بن أحمد) (ت. ٤٤٠ هـ)، **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط، ١٩٧٦، ص ٥.

(٥) نفسه، ص٦.

(٦) نفسه، ص٧.

(٧) **سورة البقرة**، الآية ١٨٧.

(٨) البيروني، **الآثار**...، م.س، ص٧.

(٩) ابن بسام (أبو الحسن علي الشنتريني) (ت. ٥٤٢ هـ)، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، ط ١، ص ١٩٧٩، ق ٢، م ١، ص ٤٥٥.

(١٠)ابن سعيد المغربي (أبو الحسن علي بن موسى) (ت. ٦٨٥ هـ)، **بسط الأرض في الطول والعرض**، تحقيق خوان فرنيط خينيس، معهد مولاي الحسن، تطوان، د.ط، ١٩٥٨، ص١٦.

(١١)الحميري (محمد بن عبد المنعم)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، مطابع دار السراج، د.م.ط، ط ٢، ١٩٨٠، ص ٤٥.

(١٢)قدامة بن جعفر (ت. ٣٢٩ هـ)، **الخراج وصناعة الكتابة**، تحقيق محمد حسين الزبيدي، دار الحرية للطباعة، بغداد، دار الرشيد، العراق، د.ط، ١٩٨١، ص ٣٤٦.

(١٣) نفسه، ص ٣٤٨.

(١٤)البلاذري (أبو الحسن) (ت. ٢٧٩هـ)، **فتوح البلدان**، مراجعة وتعليق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٧٣، ص ٢٣٦.

(١٥)الزهري (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر) (ت. منتصف ق ٦ هـ)، **كتاب الجعرافية وما ذكرته الحكماء فيها من العمادة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب**، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، د.م.ن، د.ت، ص ١٣٧.

(١٦)ياقوت الحموي (شهاب الدين أبي عبد الله الرومي البغدادي)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٩٧٧، ج ٢، ص ٦٠.

(١٧)نفسه، ج ٥، ص ١٠.

(١٨) ميارة (محمد بن أحمد الفاسي)، **مختصر الدر الثمين والمورد المعين**، اعتنى به وراجعه الداني بن منير آل زهري، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٢، ص٧٠. والنووي (أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري) (ت ٦٧٦ هـ)، **شرح النووي على صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢ هـج ٧، ص٢٣٠. والبخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي) (ت ٢٥٦)، **صحيح البخاري**، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧، ج ١، ص ٣٦٨. والبيهقي (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر) (ت ٤٥٨ هـ)، **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، د.ط، ١٩٩٤، ج٤، ص٢٤١. والقرطبي (محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح) (ت. ٦٧١ هـ)، **تفسير القرطبي**، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط ٢، ١٣٧٢ هـ، ج٢، ص٢٧٧.

والمقريزي (أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي) (ت. ٨٤٥ هـ)، **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية**، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، ج ١، ص ٧٤. وابن منظور، **لسان**...، م.س، ج ٣، ص ٨٦، مادة برد. وابن عقيل (عبد الله بن عبد العزيز)، **فتاوي ابن عقيل**، دار التأصيل، القاهرة، دار ابن الجوزي، العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠٠، ج ١، ص٣٧١.

(١٩)صبحي الصالح، **النظم الإسلامية: نشأتها وتطورها**، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٦٨، ص٤١٨. ووهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق - سوريا، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط ٤، ١٩٩٧، ج١، ص١٤٢.

(٢٠)الإدريسي (محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني)، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، د.م.ن، د.ت، ج ١، ص ٢٦٧.

(٢١)ابن خرذاذبة (أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله) (ت. ٣٠٠ هـ)، **المسالك والممالك**، تقديم وفهرسة محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨، ص٨١.

(٢٢)الإدريسي، **نزهة**...، م.س، ج ١، ص١٨.

(٢٣)ابن دحية (ذو النسبين أبي الخطاب عمر بن حسن) (ت. ٦٣٣ هـ)، **المطرب من أشعار أهل المغرب**، تحقيق إبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد وأحمد أحمد بدري، راجعه طه حسين، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٧، ص١٦٨.

(٢٤)غوستاف لوبول، **حضارة العرب**، ترجمه للغة العربية عادل زعيتر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.م.ن، ط ٤، ١٩٦٤، ص٤٦.

(٢٥)هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي الفقيه المالكي شيخ الإسلام بالمغرب، توفي خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي. ابن العماد الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي) (ت. ١٠٨٩ هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩، ج٧، ص٣٨.

(٢٦)المصدر نفسه والجزء والصفحة.

(٢٧)ابن أبي زرع (علي الفاسي)، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، د.ط، ١٩٧٢، ص١٢٠.

(٢٨)الإدريسي، **نزهة**...، م.س، ج ١، ص٤٨.

(٢٩)نفسه، ج١، ص٥٥.

(٣٠)نفسه، ج١، ص٥٦.

(٣١)سيلاكس، رحلة سيلاكس: **المغرب الأقصى عند الإغريق واللاتين القرن السادس ق.م- القرن السابع ب.م**، ترجمة وتعليق المصطفى مولاي رشيد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٣، ص١٥.

(٣٢)ابن دحية، **المطرب**...، م.س، ص٥٤.

(33) CHRISTOPHE (PICARD), La mer et les musulmans d'occident au Moyen Age VIII ème –XIII ème Siècle, PUF, 1997, p 109.

(٣٤)ابن جبير (أبو الحسين محمد بن احمد الأندلسي) (ت. ٦١٤ هـ)، **رحلة ابن جبير**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، مصر، د.ط، د.ت، ص ٤٢.

(٣٥)المصدر نفسه والصفحة.

(36) CHRISTOPHE, op.cit., P. 109.

(37) DUFOURCQ (CH .E), L'Espagne catalane et le maghrib aux 13 ème et 14 ème siècles, presse universitaire de France, 1966, P. 47.

(38) Ibid, p 47.

(39) Favier (Jean), de l'or et des épices: naissance de l'homme d'affaires au moyen âge, librairie arthème, fayrd, 1987, P. 25.

(٤٠)أوليفيا (ريمي كونستبل)، **التجارة والتجار في الأندلس**، تعريب فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠٢، ص٣٩.

(41) CHRISTOPHE, op.cit., p 109.

(٤٢)ابن الفقيه (أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني) (ق٣ هـ)، **مختصر كتاب البلدان**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨، ص٨١.

(٤٣)نفسه، ص ٧٨.

(٤٤)البكري، **المسالك**...، م.س، ج ٢، ص٨٢.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

التراث الشفوي في واحات درعة الوسطى
سبل المحافظة وآفاق التثمين

عبد الكريم التزرني
باحث دكتوراه - مركز المجال والمجتمع
مختبر التراث والحداثة - جامعة الحسن الثاني
المحمدية - المملكة المغربية

مُلَخّصْ

يشمل مجال الدراسة الواحات الست لدرعة الوسطى في الجنوب الشرقي للمغرب وهي ما يُعرف في كتب المؤرخين بدرعة الوسطى، وقد كان لهذا الموقع الجغرافي المتفتح على المجالات الصحراوية وبلاد إفريقيا والمرتبط بجبال الأطلس أثر كبير في صياغة الخصوصية التاريخية لهذه لواحات، وهي خصوصية لا تكاد تختلف عن مثيلاتها بكل الواحات التي تمتد بين المجالات الصحراوية جنوبًا والمجالات الجبلية شمالاً. تزخر واحات درعة الوسطى بتراث ثقافي غني ومتنوع يعكس خبرة السكان ويعطي فكرة عن التنظيم الاجتماعي ونمط عيش هذه الساكنة، وبالتالي فهو بمثابة ذاكرة جماعية وسجلاً حيًا لتاريخ المنطقة وجب المحافظة علية وصيانته. لكن هذا الإرث الثقافي المكون أساسًا من الفنون الشعبية (دقة السيف، الركبة، أحيدوس...) والمباني الطينية (القصور والقصبات...) مهددة بالاختفاء والانقراض إذا ما لم يتم تدرك ما تبقى منه. فالحفاظ على التراث الثقافي أمر في غاية الأهمية؛ لأن هذه المصادر تشكل جزءًا مهمًا من ذاكرة سكان الواحة لما تحتويه من قيم ثقافية واجتماعية، وهي مهمة أيضًا من ناحية التطوير الاقتصادي للمنطقة خاصةً إذا ما تم استغلالها وتوظيفها بالشكل الجيد. لذلك فإن عملية رد الاعتبار للتراث الثقافي لواحات درعة الوسطى ليست عملية من عمليات الحفاظ على التراث فحسب، وإنما هي عملية حيوية بالنسبة لمستقبل هذه الحاضرة الضاربة في أعماق التاريخ.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ١٧ أغسطس ٢٠١٥
تاريخ قبـول النشـر: ١٨ يناير ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:
التراث الشفوي، رقصة الركبة، الفنون الغنائية، التاريخ الاجتماعي، درعة الوسطى

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
عبد الكريم التزرني . "التراث الشفوي في واحات درعة الوسطى: سبل المحافظة وأفاق التثمين".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص١٥٥ – ١٦٠.

مُقَدِّمَةُ

يأتي البحث في التراث الشفوي لواحات درعة الوسطى[1] بالجنوب الشرقي للمغرب استجابة لضرورة ملحة يفرضها الواقع الذي تعيشه حاليا أغلب مكونات هذا التراث من حكايات وأمثال وقصص وفنون غنائية...، هذا الواقع الذي يفرض التفكير الجماعي لإيجاد صيغة مناسبة لصيانة هذا الموروث، باعتباره ذاكرة حية تؤرخ لمجتمع غني بأدواره التاريخية، وتطرقه لمواضيع مختلفة كاشفة لتفاصيل المجتمع القبلي بدرعة، كما يأتي تحقيقا لضرورة منهجية تدعونا إلى إعادة قراءة هذا التراث في شموليته، ومحاولة فهمه وفق شروط إنتاجه وإبداعه. من هذا المنطلق يكتسي موضوع التراث الشفوي وسبل المحافظة عليه وتثمينه أهميته وراهنيته في البحث والدراسة، فالإبداعات الشفوية للمجتمع الواحي لا تكشف لنا عن المهارات الجمالية والفنية التي اكتسبها الإنسان عبر الزمن في تفاعله مع المجال ومحيطه البيئي فقط، بل تعبر بجلاء عن جوانب عديدة في حياة الناس؛ فتكشف عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي أنتجها، كما تكشف عن نمط العيش وما يتحكم فيه من جوانب ثقافية واجتماعية وحتى اقتصادية في بعض الأحيان. وسنحاول في هذا المقال التطرق لنماذج من الرقصات والفنون الشعبية لقبائل درعة، كمثال لهذا التراث الشفوي الغني والمتنوع الذي تزخر به المنطقة.

أولاً: لمحة عن الفنون الغنائية لقبائل درعة

مكن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله واحات درعة المرتبط بجبال الأطلس، والمنفتح على المجالات الصحراوية وبلاد إفريقيا، من أن تصبح مجالاً تتفاعل داخله التيارات الوافدة عليه من المناطق المجاورة، ناهيك على تواجد الواحات كصلة وصل بين بلاد سوس غربًا وتافيلالت شرقًا من جهة، وبين أفريقيا جنوب الصحراء والأطلس الكبير وشمال المغرب من جهة ثانية،[٢] بالإضافة إلى وقوعها على مشارف الطريق التجارية التي تربط بين مراكش والسودان الغربي. لقد مكنها هذا الموقع الاستراتيجي من احتضان مجموعات بشرية أصلية، ومن استقطاب مجموعات أخرى متنوعة، فاستوطنتها منذ العصور القديمة قبائل وإثنيات عديدة، تتكون بالأساس من "الحراطين" أو"دراوة"، منذ القرون الأولى للميلاد، بل هناك من المؤرخين من يرجع ذلك الاستيطان إلى ما قبل الميلاد؛ وشاركتها في الاستقرار قبائل أيت عطا وقبائل أيت سدرات الأمازيغيتين، وقبائل بني معقل العربية الطارئة على واحات وادي درعة منذ بداية النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي.

وقد أدى هذا التنوع في أصول القبائل والإثنيات الذي بصم واحات درعة إلى غنى وتنوع تراثها الغنائي، من حيث انفراد كل قبيلة بفنون ورقصات غنائية خاصة بها تميزها عن غيرها، الأمر الذي نجم عنه وجود أكثر من عشرين لونًا غنائيًا في المنطقة لحد الآن، وهو عدد مهم يعكس الغنى الثقافي لهذه الواحات[٣]، ويفسر تعدد الآلات الموسيقية المستعملة التي تتجاوز الأربعة عشر آلة (بما في ذلك السيف)، كما يوضح الجدول التالي:

جدول للفنون الغنائية في الواحات والآلات المستعملة والقبائل الممارسة

الفن الغنائي	القبيلة الممارسة	الآلات المستعملة
الركبة	القبائل العربية المعقلية (الروحا - أولاد يحيى)	الطبل
الصف	القبائل العربية المعقلية (الروحا - أولاد يحيى + اولاد عيسى)	غياب الآلة
الهرمة	القبائل العربية المعقلية (الروحا - ولاد يحيى – الكرازبة – أولاد عيسى)	الطبل
سنيسلة	القبائل العربية المعقلية (الروحا - أولاد يحيى– كرازبة – أولاد عيسى)	غياب الآلة
الوسطي	القبائل العربية المعقلية (الروحا - أولاد يحيى)	غياب الآلة
المشاط	القبائل العربية المعقلية (الروحا - أولاد يحيى)	البندير – الطارة[٤] - السينية
الترواح	القبائل العربية المعقلية (الروحا - أولاد يحيى)	غياب الآلة
الطحاني	القبائل العربية المعقلية (الروحا - أولاد يحيى)	الطبل
أحيدوس	قبائل أيت عطا الأمازيغية	البندير
أحواش	القبائل الأمازيغية المستقرة	البندير – الطارة – الدندون - الناقوس
كناوة	العبيد	البندير – الداندون[٥] - القراقب
دقة السيف	القبائل المستقرة (دراوة)	الدف – العوادة (الناي) – الطارة – الطعريجة - السيف
أقلاد	القبائل المستقرة (دراوة)	الطارة - الطعريجة
الوكدي[٦]	القبائل المستقرة + القبائل العربية المعقلية	غياب الآلة
الكدرة	قبائل عريب	الكدرة
الشمرة	قبائل عريب	الكدرة
الحضرة	زوايا المرابطين (أكوراو)	الخباطة
جلالة	زوايا المرابطين (أكوراو)	الطارة + البندير

هذه الفنون الغنائية المتعددة والمتنوعة هي مجالاً للتعبير عما يخالج النفس من آمال وأفراح وأشجان ...، وتتويج لمسار طويل من احتكاك الإنسان الواحي بمحيطه وتفاعله مع مجاله بغية تطويعه وضبطه، فتولد عن ذلك غنى وتنوع التعابير الفنية التي تخاطب الطبيعة والروح، وبالتالي فهي مقام احتفالي بالدرجة الأولى، وأداء جماعي لا يعترف بالمنصة، كما أنها في الوقت نفسه فرصة لأفراد القبيلة، رجالاً ونساءً، شيوخًا وأطفال، شبابًا وكهولاً، للترويح عن النفس بعد سنة من العمل في الفلاحة، وبعد جمع المحاصيل الزراعية من تمر وقمح وحناء وغير ذلك في فصل الخريف، حيث يفسح المجال لإقامة المواسم والأعراس كمناسبة للاحتفال وأداء مختلف هذه الفنون الغنائية؛ وقد تكون أيضًا فرصة للخروج من حالة الملل واليأس الذي قد يصيب الجماعة جراء انحباس المطر وضعف المحصول، فيلجأ الإنسان الدرعي إلى الاحتفال الابتهالي، لكن احتفاله يكون ممزوجًا بالمناجاة والتوسل من العلي القدير لذهاب الجفاف وقدوم الأمطار.

١/١- خصائص الفنون الغنائية بدرعة (رقصة الركبة نموذجًا)

صورة لرقصة الركبة



الركبة؛ هي رقصة جماعية عبارة عن حركات رشيقة ومضبوطة تؤدى من طرف القبائل العربية المعقلية في درعة، خاصةً "قبائل أولاد يحيى"، و"قبائل الروحا"، يردد خلالها الراقصون أشعارًا مغناة بالعربية العامية، وتؤدى من لدن الرجال والنساء معًا، أو تقتصر على جنس واحد فقط؛ وخلالها ينتظم الراقصون في صفين متقابلين، ويشرف رئيس الفرقة "الشيخ" المنتصب في وسط أحد الصفين على تسيير ومراقبة الراقصين، وتنبيههم من خلال صيحاته وملامح الوجه والإشارة والنبر والمقام والتموضع في المكان.[٧] ويمكن التمييز بين أداءين للرقصة:[٨]

أ- عند قبائل أولاد يحيى:

تتميز رقصة الركبة بحضور النساء، وتنطلق بدايتها بقيام رجلين أو ثلاثة من ذوي الخبرة بإنشاد "الكلمة"[٩]، وهي عبارة عن قصيدة شعرية لا تقل عن ثلاثة أبيات، يبدأ المنشدان بترديد "لا لا" لفترة زمنية معينة وفق إيقاع مضبوط يفرضه وزن القصيدة، ثم ترد عليهما امرأتان بإنشاد أبيات "الكلمة" على المنوال نفسه "لا لا". ويتم الأمر هكذا مع جميع الأبيات، وفي الغالب يكرر البيت الواحد مرتين أو ثلاث مرات، مما يساعد الحضور على فهم واستيعاب مضمون البيت المنشد. وعند إنشاد "الردمة"[١٠] تقاطعهم النساء بالزغاريد أو "الواكدي"، عندما تتوقف الزغاريد والواكدي يعودون المنشدون لترديد الكَلِمة الأخيرة من الشطر الأول. وإذا لم يقاطعوا بالواكدي والزغاريد، يقومون بردم "الكلمة"، ومباشرة بعدها يتشكل صفان، أحدهما للرجال، والثاني للنساء، حيث يردد الرجال الشطر الأول من البيت الأخير، في حين تردد النساء الشطر الثاني،[١١] وبعد برهة من الزمن يعلن الشيخ بصيحاته وحركاته بداية الإيقاع الموسيقى المصاحب للرقص.

ب- عند قبائل الروحا:

تؤدى الرقصة بالطريقة نفسها، إلا أنها تختلف عنها في عدم مشاركة النساء اللواتي يكتفين بإصدار الزغاريد والواكدي من مكان في الأعلى يسمح للمرأة بأن ترى دون أن تتم رؤيتها.

٢/١- خصائص الرقصة:

العناصر المادية: يرتدي الرجال عمومًا اللباس الأبيض، خاصة الجلباب أو ما يُسمى باللسان المحلي "التشاميرة" التي تعتبر زيًا رسميًا يوحد أعضاء الفرقة في الاحتفالات المختلفة؛ واختيار اللون الأبيض له دلالات معينة كالصفاء واللمعان والسلام وارتباطه بالنور والضوء، في مقابل اللون الأسود خاصةً عندما يكون الاحتفال بالليل، وما يرافقه من فضاء زمكاني معتم، حيث تتشكل لوحة فنية رائعة. وبالمقابل تلتحف النساء بثوب أبيض "ليزار" ويرتدين "القتيب" وهو غطاء تضعه النساء على رؤوسهن، يتميز بألوانه المتعددة لكن يطغى عليه اللونين الأحمر والأصفر، عمومًا النساء لا تنضبطن لزي موحد، وإنما تتعدد الأزياء وتختلف، وذلك لبعدها التزيني، وبما يتوافق مع طبيعة الرقصات المراد أداؤها. ومن ناحية التزيين، يتجمل الرجل إضافةً إلى الجلباب والعمامة والبلغة بالخنجر المحلي المسمى بـ "الكمية"، بينما تتزين النساء بمختلف أنواع الحلي المتعارف عليها محليًا.[١٢]

العناصر غير المادية: تعتمد الرقصة على الغناء والرقص مع قليل من الموسيقى، حيث تتشكل الرقصة من صفين: صف من الرجال وآخر من النساء يردد الرجال الشطر الأول من "الردمة" في حين تردد النساء الشطر الثاني منها، وبعد فترة على هذه الحال يبدأ رئيس الفرقة "الشيخ" بإصدار إشارة لبداية الموسيقى المصاحبة للرقصة (النقر على الطبل)، يصاحبها التصفيق بالأيدي "الرش" والضرب بالأرجل على الأرض "الركيز".

التحديد الزماني للمنجز (زمن ومدة العرض): عادةً ما ترتبط رقصة الركبة لدى الإنسان الدرعي بحفلات الأعراس والختان واستقبال الحجاج، وتؤدى نهارًا في بعض الحالات، لكن المتداول والمعروف أنها تؤدى في الغالب ليلاً بعد تناول وجبة العشاء، ولا تتوقف إلا بطلوع الشمس أو بانتصار راقصين من قبيلة معينة على نظرائهم من قبيلة أخرى، في إطار المنافسة أو ما يسمى في أدبيات رقصة الركبة "بالربيط والحل".[١٣]

التحديد المكاني للمنجز (مكان العرض): غالبًا ما تؤدى في ساحة واسعة يصطلح على تسميتها محليًا بـ "الرحبة"، وهي ساحة واسعة تقام فيها الحفلات والاجتماعات داخل قصور وادي درعة؛ وقد تقام الرقصة أيضًا في منازل أصحاب الحفل حيث توجد في جل البيوت "رحبات"، وهي مكان يستوعب عددًا كبير من الحضور مفتوح على الأعلى حيث تتواجد النساء اللواتي يكتفين بمشاهدة الرقصة.

اللغة/ اللغات: أغلبية النصوص والقصائد تبدع وتؤدى بالدارجة المحلية التي تتحدث بها القبيلة، إذ تؤدي القبائل العربية بمختلف تلاوين أعراقها فنونها باللهجة المحلية التي اكتسبت أهمية قصوى في الإنشاد والنظم، لأنها كانت عبر مختلف الحقب التاريخية التي مر منها المغرب كأقرب وأوثق تعبير عن مختلف القضايا المعاشة وظروف الحياة العامة في المنطقة خاصةً مع انتشار الأمية بنسبة كبيرة.

النص والايقاع: يتميز النص الغنائي لرقصة الركبة -شأنها شأن باقي الرقصات بدرجة- بالمرونة والتغيير المستمر في الزمان والمكان؛ إذ تتحول القصيدة "الكلْمة" لدى الشيخ المبدع إلى ملك للجماعة التي تعمل على تجسيدها في الرقصة والغناء، وتعديلها وتجديدها حسب مقتضيات الزمان والمكان[١٤]؛ بل يمكن التخلي عن القصيدة ما لم تكن مقنعة، فالذاكرة الشعبية تتميز بخاصيتين اثنتين: خاصية التذكر، وخاصية النسيان. إنها تتذكر ما هو أساسي وثابت وجوهري في الكلام، وتنسى أو تتناسى المؤقت العرضي منه ما دام العقل البشري قادرًا في أي لحظة على تعويض ما ضاع بما يلائم اللحظة المعيشية الجديدة. وخلافًا للنص، يظل الإيقاع ثابتًا لا يتغير، لأنه المكون الأساسي الذي تم التوافق بشأنه من طرف الجماعة في أعلى مستوياتها، ونحت وقعه في أذن المتلقي. فالأذن الشعبية القبلية قادرة بحكم الممارسة على ضبط الفروقات الكمية والنوعية الدقيقة بين مقياس إيقاعي وآخر، ولا يخفى عليها الفرق الإيقاعي بين نصوص الركبة والمحمودي والصف والوسطي والطحاني[١٥]... وهي إيقاعات متنوعة تضبط عمليًا بمقياس مجرد يصطلح عليه بـ "لا لا".

الأغراض والموضوعات الشعرية: تناولت القصائد الشعرية المغناة في رقصة الركبة جل الأغراض الشعرية التي عرفها الشعر العربي، فقد تغنت قبائل الواحات بكل ما له صلة بمجالها ومحيطها الاجتماعي، وتعددت بالتالي الأغراض المتناولة بين المدح والهجاء والرثاء والغزل... كما تطرقت القصائد الشعرية إلى موضوعات مختلفة كالقضايا الوطنية (الاستعمار، ثورة الملك والشعب، الاستقلال، قضية الصحراء المغربية...)، والمواضيع الاجتماعية والقومية (القضية الفلسطينية، حرب الخليج،...)، ومستجدات الساحة الإقليمية (ثورات الربيع الديمقراطي). وسنقتصر هنا على غرضين أساسيين:

(١) المدح:

خاصةً مدح الرسول (ﷺ)؛ يقول أحد الشيوخ مادحًا النبي عليه السلام:

الكَلْمَة	صل الله عليه سيدنا محمد يا بو فاطمة يا رسول الله صل الله عليه كد صبي يقرى يكتب فلوحتوا والحمد لله صل الله علية كد ما فالدنيا ولي فلاخرة عالم بيه الله
الردمة	واتاكلنا على الله يا النبي محمد عاري عليك لا تنسانا وأنت شفعينا يا رسول الله

(٢) الغزل :

يشغل حيزًا مهمًا في رقصة "الركبة"؛ فعلى غرار باقي الشعراء تغنى الشاعر الدرعي بالمرأة وانبهر بمفاتنها، يقول الشاعر:

الكَلْمَة	أنا للي رسام[١٦] في بلاد بعيدة حتى لين جاني[١٧] مرسول جديد قريتوا في الحين بديت في تنكيدة[١٨] الناس راكدة[١٩] وأنا في جرح جديد
الردمة	أسباب في الهم مالحة التبنيدة[٢٠] سبحان زينها والخاتم في الليد ويا الغادي ادي سلامنا للزهرة هي وخيتها فاطمة لغرام جابتوا ضي هلال العيد

في هذه القصيدة مزج الشاعر بين ألم الغربة وفراق الحبيبة، وما زاد من ألمه هو الرسالة التي – مباشرة بعد قراءتها– بدا في قلق إلى درجة استعصاء النوم عليه من شدة ما ذكرته به، والسبب في كل هذا هو تلك التي شبهها بصاحبة الجلسة الجميلة والخاتم في اليد، ليختم قصيدته ببعث رسالة منه إلى محبوبته تتضمن سلامه.

ثانيًا: أهمية الحفاظ على التراث الشفوي بواحات درعة الوسطى وتثمينه

يمثل التراث الشفوي الدرعي قيمة في حد ذاته، فهو نتاج الساكنة عبر الأجيال وفي مختلف مجالات الحياة، ومن خلاله أكدت وجودها على مر العصور، ورغبتها في الحياة الكريمة، وسجلت صراعها من أجل تغيير الواقع المعيش وتطويره سعيًا إلى التقدم والازدهار[٢١]، وبالتالي فهو بمثابة ذاكرة جماعية وسجلاً حيًا لتاريخ المنطقة وجب المحافظة علية وصيانته.

١/٢- في الحاجة إلى تدوين التراث الشفوي بواحات درعة:

تأسيسًا على ما سبق؛ تأتي أهمية تدوين وتثمين التراث الشفوي لاعتبارات التالية:

- الحفاظ على هذا التراث الشفهي هو تكريم للإنسان الذي أبدعه[٢٢]، والإبقاء عليه هو إغناء للثقافة الإنسانية جمعاء، ذلك أن "تنوع الثقافات والحضارات يغني الثقافة والحضارة الإنسانية بمفهومها الشامل، بل إن الحضارة التي تعتمد على التنوع الثقافي في داخلها مرشحة للقيام بعملية التطور والابتكار"،[٢٣] فالحفاظ على التراث الشفوي أمر في غاية الأهمية، لأن هذه المصادر تشكل جزءًا مهمًا من ذاكرة سكان الواحة لما تحتويه من قيم ثقافية واجتماعية، وهي مهمة أيضًا من ناحية التطوير الاقتصادي للمنطقة خاصةً إذا ما تم استغلالها وتوظيفها بالشكل الجيد.
- التراث الشفوي قد يشكل مادة مصدرية يمكن للباحث والمؤرخ أن يقوم بدراستها للتعرف على البنية الاجتماعية والسياسية لمنطقة درعة، على اعتبار أنه تعبير عن واقع مادي معين تحكمه مبادئ وتوجهات خاصة لا تنبعث من فراغ.
- إن تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية وانفتاح البادية على محيطها (المدينة) قد أدى إلى تغير نمط العيش لأغلب الساكنة، الشيء الذي أثر سلبًا على الأنظمة السائدة والبنيات الثقافية التقليدية التي تشكل عمق الحضارة الدرعية، فمثلاً لم تبق الأعراس على ما كانت عليه في السابق، حيث تقلصت المدة من سبعة أيام إلى يومين أو ثلاثة، بالإضافة إلى اندثار قيم التضامن السالفة.
- تقلص عدد الشيوخ المبدعين للقصائد وقلة التلمذة، ذلك أن أغلب الشباب لم يعودوا مهتمين بالفنون الغنائية، وأصبحوا يرون فيها مجرد تقاليد متجاوزة؛ وينضاف إلى كل هذا أن الغناء لم يعدّ حاجة طبيعية تقتضيها العادة والعرف، بل أصبح يؤدى تحت الطلب.
- قلة الدراسات والأبحاث حول التراث الشفوي، اللهم إذا استثنينا بعض الملتقيات المناسباتية وبعض البحوث الجامعية التي تحتاج إلى تأطير منهجي وعلمي.

كل هذه العوامل أصبحت تسير في اتجاه محوم راكمته هذه القبائل من تراث شفوي عبر السنين، الشيء الذي يهدد الرأسمال الثقافي للأجيال القادمة.

٢/٢- سبل وآليات النهوض بالتراث الشفوي لواحات درعة الوسطى

إن عملية رد الاعتبار لهذا الإرث الشفوي لواحات درعة ليست عملية من عمليات الحفاظ على التراث فحسب، وإنما هي عملية حيوية بالنسبة لمستقبل هذه الحاضرة الضاربة في أعماق التاريخ؛ لكنه في الآونة الأخيرة أصبح مستقبل هذه الفنون الغنائية – التي تعكس تاريخ وهوية الساكنة – مهددا ومحل تساؤل مقلق للغاية. لذلك وجب أن ينطلق رد الاعتبار لهذا الموروث الشفوي للواحة من نظرة شمولية ومخطط تشاركي، يساهم في صياغته وتنفيذه الجميع؛ من ساكنة محلية ومجتمع مدني وجماعات محلية ووزارتي الثقافة والسياحة والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان... يكون الهدف هو استغلال كل الفرص المتاحة من أجل تثمينه، خاصةً استثماره في السياحة الثقافية والأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل.

ولرد الاعتبار لهذا التراث نقترح الإجراءات التالية:

- **إنشاء مركز للدراسات والأبحاث للتراث الشفوي**، تكون مهمته جرد وتوثيق وتصوير مختلف عناصر التراث الشفهي الموجودة بالواحات، وجمعها في دليل علمي يكون في متناول الباحثين؛ بالإضافة إلى جمع بيبلوغرافية شاملة لما كتب عنه، والسهر على عقد ندوات علمية لتعميق البحث حول هذا الموضوع.
- **إقامة مهرجانات للتراث الشفوي** تكون مناسبة للقبائل لتقديم إبداعاتها، مع تخصيص جوائز للفرق والقبائل التي تهتم بالأصالة والإتقان في الأداء حفاظا على الاستمرارية.
- الدعوة إلى **تبني سياسة إعلامية مهتمة بالشأن الثقافي**، والبحث عن السبل الناجعة للإدماج السلس لهذا التراث في إطار مقاربة تنموية مستدامة تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من موروثهم الثقافي، وتدعيم ذلك بالاهتمام الكافي بالمناهج التربوية وجعل التراث الشفوي في صلبها.[٢٤]
- العمل على **وضع إطار قانوني لحماية التراث الشفوي**، وذلك بإعداد وإخراج قانون ينظم الفنون والرقصات الشعبية، يكون مرجعا لكل القبائل والفرق الممارسة لهذه الفنون؛ إذ في ظل غياب هذا القانون المنظم فإن مستقبل التراث الشفوي بالواحات مهدد بالاختفاء.
- **التعريف بالواحة كتراث وطني**، وهذا يستلزم بالضرورة إدراج واحات درعة ضمن لائحة التراث الوطني، لا سيما وقد أصبحت مزارًا سياحي مهمًا يستقطب العديد من السياح. هذا بالإضافة إلى السعي إلى ربطها إلى مدار سياحي يضم إلى جانبها، واحات الجنوب الشرقي (الرشيدية وفيكيك) وواحات تودغة ودادس، لأن هذا من شأنه أن يخرج (الواحة/ الواحات) من عزلتها.

- **العمل على تقوية اقتصاد الواحات**، ويقتضي هذا بالضرورة إنجاز مشاريع ذات طابع اقتصادي يكون الهدف منها تنمية الواحات وتشغيل شبابها، ومساعدة الساكنة على الاستقرار والاستثمار فيها، لأن تأهيل هذا المورث وتوظيفه من شأنه أن يكون مدخلا للتنمية الاقتصادية، وعاملا من عوامل انقاد الواحة واستمرار دوامها.
- **صياغة مخطط وطني يهدف إلى رد الاعتبار للتراث الشفوي**؛ فالإمكانيات التي تتوفر عليها الواحة لا تسمح لها بالقيام بتأهيل التراث الشفوي الغني والمتنوع الذي تزخر به، لذلك وجب صياغة مشاريع تشمل واحات درعة ككل، وتكون ضمن أولويات الدولة والقطاعات المعنية، مع ضرورة اشراك الساكنة والمجتمع المدني.

خَاتِمَةٌ

تأسيسًا على ما سبق يتضح؛ أن واحات درعة الوسطى تزخر بتراث شفوي عريق ومتنوع، يعكس التنوع الإثني والقبلي لهذه الحاضرة الضاربة في أعماق التاريخ؛ لكنه في الآونة الأخيرة أصبح مستقبل هذه الفنون الغنائية مهدد ومحل تساؤل مقلق للغاية. وبالتالي فإن مسألة المحافظة على التراث الثقافي عامة والتراث الشفوي، وبصفة خاصة تراث الواحات موضوع الدراسة، أصبحت تتعدى اختصاصات وإمكانيات قطاع بعينه، ومن ثَمَّ أضحى تضافر جهود كل المعنيين أمرًا حتميًا، سواء تعلق الأمر بالمتدخلين الرسميين أو الخواص أو بمختلف فعاليات المجتمع المدني. فحماية هذا التراث إذا مسؤولية جماعية يشترك فيها الجميع: (الدولة بتشريعاتها ومراقبتها، والمجتمع المدني بالتحسيس والتوعية). ولا شك أن تضافر الجهود بين كل هذه الأطراف من شأنه تجاوز الإكراهات والمخاطر التي يعاني منها هذا التراث الغني والمتنوع.

الهَوامِشُ:

(١) هذه الواحات الست من الشمال إلى الجنوب هي: مزكيطة، تينزولين، ترناتة، فزواطة، لكتاوة ثم واحة محاميد الغزلان.

(٢) أحمد البوزيدي، **"التاريخ الاجتماعي لدرعة: دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية"**، آفاق متوسطية - الدار البيضاء ١٩٩٤ - ص٧.

(٣) أحمد توفيق الزنيبي، **أغاني ورقصات الواحات الدرعية: معطيات عامة**. ضمن كتاب **"أغاني ورقصات الواحات الدرعية"**، أعمال ملتقى ورقصات الواحات الأول - منشورات جمعية تنمية وادي درعة ٢٠٠٥ - ص ٧.

(٤) **الطارة**: إطار خشبي دائري يغلف من جهة واحدة بجلد الماعز أو الغنم، ويمد على الجلد وتران يصنعان من الأمعاء الحيوانية لتصدر اهتزازات صوتية موافقة للإطار العام للرقصة. تتميز بحجمها الكبير خلاف البندير الذي غالبًا ما يكون بحجم صغير أو متوسط.

(٥) **الداندون**: طبل كبير الحجم يحمل على الأكتاف بواسطة حبل يربط بين أطرافه.

(٦) **الوكدي**: كلام موزون ذو معاني عميقة يردده رجل أو امرأة، يشيدون من خلاله بأهل العرس والقبيلة.

(٧) علي المتقي، **النص الغنائي في درعة أية قراءة**. ضمن **"درعة تاريخ وتحولات"** - منشورات المجلس البلدي لزاكورة – ٢٠٠٧ - ص٩٠.

(٨) هذا التباين لا يمس جوهر الرقصة بقدر ما يزيد غنها وتميزها.

(٩) تسمى القصيدة الشعرية في رقصة الركبة "بالكلمة"، وهي عبارة عن أبيات شعرية موزونة ومقفاة، وتخضع لمتواليات صوتية تتكرر أثناء الإنشاد.

(١٠) الردمة البيت الأخير من القصيدة.

(١١) محمد معزو، **تقديم لرقصة الركبة**. ضمن كتاب **أغاني ورقصات الواحات الدرعية**، أعمال ملتقى ورقصات الواحات الأول. منشورات جمعية تنمية وادي درعة.٢٠٠٥، ص ٦٥.

(١٢) محمد البوزيدي، **"الفنون الغنائية بواحات وادي درعة"**. منشورات الثقافة الجنوبية، ٢٠١٢. ص١٨.

(١٣) محمد معزو، مرجع سابق. ص٦٥.

(١٤) إدريس كرم، **الأدب الشعبي في المغرب؛ الأدوار والعلاقات**. الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص٢٧.

(١٥) علي المتقي: **المكونات البنائية للنص الغنائي الشعبي بدرعة**، ضمن كتاب ، **"حوض درعة ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والابداع"**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة ابن زهر، أكادير. ١٩٩٢. ص٢٤٦.

(١٦) الرسام هو الذي ينظم الكلام.

(١٧) بمعنى أتاني.

(١٨) التنكيدة: القلق.

(١٩) راكدة: نائمة.

(٢٠) التبنيدة: الجلسة المسترخية.

(٢١) محمد المصدياني، **البعد الوطني في الأغنية الدرعية**. ضمن كتاب أغاني ورقصات الواحات الدرعية، أعمال ملتقى ورقصات الواحات الأول. منشورات جمعية تنمية وادي درعة.٢٠٠٥، ص ٢٨.

(٢٢) إبراهيم بواغضن، **"نحو استراتيجية جهوية للتنمية الثقافية والمحافظة على التراث"**، ضمن كتاب **"التراث الثقافي المادي بجهة سوس ماسة درعة"**. منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ٢٠١٣. ص٢٢٣.

(٢٣) جمال عليان، **"الحفاظ على التراث الثقافي"** سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٢٢. دجنبر ٢٠٠٥. ص٧٢.

(٢٤) الطالب بويا ماء العنين، **الشأن الثقافي الحساني بين معوقات الترسيخ وآليات النهوض**. ضمن كتاب **"الصحراء جدلية الإنسان والمجال"** منشورات جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع بوجدور. الطبعة الأولى ٢٠١٣. ص ٢٩٤.



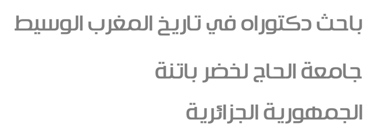
ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

دولة تاهرت الشمال إفريقيّة وعلاقاتها مع السودان الغربي
في نهاية القرن الثامن وإلى القرن التاسع الميلادي

ترجمة وتعليق

عبد القادر مباركية
باحث دكتوراه في تاريخ المغرب الوسيط
جامعة الحاج لخضر باتنة
الجمهورية الجزائرية





Lewicki Tadeusz, «l'état nord-africain de Tahert et ses relations avec le Soudan occidental à la fin du 8e et 9e siècle», Cahiers d'études africaines, vol.2, cahier 8, 1962, p.513 - 535.

تاريخ استلام المقال: ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤
تاريخ قبـول النشــر: ٠٧ مارس ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
تاهرت، السودان الغربي، سجلماسة، الدولة الرستمية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
دولة تاهرت الشمال إفريقيّة وعلاقاتها مع السودان الغربي في نهاية القرن الثامن وإلى القرن التاسع الميلادي/ ترجمة: عبد القادر مباركية.- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة - العدد الخامس والثلاثين؛ مارس ٢٠١٧. ص١٦١ – ١٧١.

في محاضرة ألقيتها في المؤتمر الخامس والعشرين للمستشرقين في موسكو، أشرت إلى الأهمية التي قدمتها الكتب القديمة لمذهب الإباضية الإسلامي[1] لتاريخ علاقات شمال إفريقيا مع السودان الغربي والأوسط وكذلك لماضي هذه البلدان الأخيرة. هذه المصادر التي نشر منها جزء فقط، في الواقع غير معروفة لدى العلماء المهتمين بالسودان وعلاقاتها مع إفريقيا الشمالية عبر الصحراء. لا أعرف إلا دراسة واحدة عالجت هذا المشكل فيها استعمل المؤلف معطيات المصادر الإباضية. أتحدث هنا عن المقال المهم للبروفيسور يوسف شاخت المعنون "حول انتشار الأنماط المعمارية الدينية الإسلامية عبر الصحراء"، والذي فيه أخذ هذا العالم باستغلال المعطيات الموجودة في كتاب السير للشماخي- كاتب إباضي من شمال إفريقيا كتب نحو بداية القرن الرابع عشر الميلادي- حول الانتشار الإباضي في السودان الغربي.[2] من خلال مقال شاخت وكذلك محاضرتي في موسكو لم نعالج سوى جزء من الشواهد المتعلقة بالسودان وعلاقات هذا البلد مع إفريقيا الشمالية، والذي هو مطروح في الكتب الإخبارية والتراجمية للمذهب الإباضي. في المقابل جزء آخر من هذه المعلومات ليست كثيرة ما زالت تنتظر الدراسة. ضمن هذه المعلومات الأكثر حضورًا خاصةً الشواهد المعبرة عن العلاقات بين دولة تاهرت البربرية الإباضية مع ممالك السودان الغربي في نهاية القرن الثامن الميلادي وإلى القرن التاسع الميلادي. إن هذه الشواهد تبقى في رأيي هامة وهذا ما سأتناوله في هذه الدراسة.

عندما وضع الجيش العباسي النهاية لسيطرة الإباضية على القيروان سنة (٧٦١/ ٧٦٢م) وضغط على أتباعهم البربر لمغادرة شمال ووسط تونس الحالية والانسحاب لفترة من جنوب هذا البلد، وكذلك في طرابلس. ذهب عبد الرحمان بن رستم- حاكم القيروان للإمام الإباضي أبو الخطاب المعافري الفار من الجنود العباسيين- ليبحث عن ملجأ في غرب الجزائر الحالية. في هذا البلد، وفي مركز المغرب نفسه أسس ليس بعيد عن المكان القديم المحصن لتاهرت أو تيهرت (اليوم تيارت)- مدينة حافظت على الاسم نفسه- لكن المؤرخين القدامى والجغرافيين العرب غالبا ما سموها تاهرت الجديدة، لتمييزها عن المدينة القديمة. بسرعة أصبحت المدينة الجديدة المركز السياسي والديني لكل إباضية المغرب الأوسط وعرف عبد الرحمان كشيخ للقبائل البربرية الإباضية لهذا البلد. بعد وفاة إمام طرابلس الإباضي أبو حاتم الملزوزي خليفة أبي الخطاب في سنة ٧٧٢م، انهارت الدولة البربرية الإباضية الشرقية نهائيًا وبقيت القبائل البربرية الإباضية لهذه الناحية مستقلة أو شبه مستقلة عن الولاة العباسيين

بالقيروان، على سبيل المثال نفوسة، هوارة، زواغة وقبائل أخرى خضعت لسلطة عبد الرحمان بن رستم. هذا الأخير انتُخب في (٧٧٦/ ٧٧٧م) إمامًا لكل المجموعات الإباضية لإفريقيا الشمالية. والتي كانت أصول لدولة إباضية شمال إفريقية كبيرة استمرت تحت حكم خلفاء عبد الرحمان بن رستم إلى غاية ٩٠٩م. هذه المملكة الجديدة التي شملت - في فترة ازدهارها الكبير هذا يعني نحو بداية ق٩م - القسم الغربي والجنوبي للجزائر، جنوب تونس وشمال بلاد طرابلس وعاصمتها مدينة تاهرت.[٣]

بدايةً من حكم الإمام الأول بين (٧٧٦/ ٧٧٧م)، و(٧٨٤/ ٧٨٥م) أصبحت تاهرت مركز سياسي واقتصادي هام وسوق ضخم، الذي يجذب ليس فقط الكثير من البربر الإباضيين لشمال إفريقيا كلها أو بقايا السكان القدامى الرومان والمسيحيين - العجم في المصادر العربية -والذي غالبًا ما يذكر في سجلات تاهرت- لكن كذلك التجار المسلمين من القيروان، البصرة والكوفة. أخذنا هذه المعلومة من ابن الصغير، مسلم أجنبي عن المذهب الإباضي، سكن تاهرت خلال حكم آخر أئمة العائلة الرستمية والذي ألف نحو سنة (٩٠٢/ ٩٠٣م) تاريخًا للمدينة.[٤] من خلال هذا المؤلف الذي اعتمد كثيرًا على الروايات المحلية، من بينها روايات الأمراء من الدم الرستمي. لقد تطورت تاهرت سريعًا خلال السنوات الأولى من حكم عبد الرحمان بن رستم، هذا يعني نحو (٧٧٦/ ٧٧٧- ٧٨٠م).

لاحظ ما قاله ابن الصغير:[٥]

"واتسعوا في البلد وتفسحوا فيها وأتتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار، ليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم لما يرى من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته وأمانه على نفسه وماله، حتى لا ترى دارًا إلا قيل هذه لفلان الكوفي، وهذه لفلان البصري وهذه لفلان القروي، وهذا مسجدهم القرويين ورحبتهم[٦] وهذا مسجد البصريين وهذا مسجد الكوفيين واستعملت السبل إلى بلد السودان وإلى جميع بلدان من مشرق ومغرب بالتجارة وضروب الأمتعة فأقاموا على ذلك سنتين أو أقل من ذلك أو أكثر، والعمارة زائدة والناس والتجار من الأقطار تاجرون" [النص مأخوذ من: ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، تح: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، الجزائر، المطبوعات الجميلة، ١٩٨٦، ص:٣١-٣٢].

هذه الشهادة المنقولة من طرف ابن الصغير، إخباري أجنبي عن المذهب الإباضي فموقفه من الأئمة الرستميين، والروايات المقتبسة من الأوساط الإباضية كانت دون شك خاضعة لنقده الصارم، مثّل تأول وثيقة ليس فقط لمدينة تاهرت التي أصبحت إذا أخذنا بكلام ابن الصغير واحدة من الأسواق المهمة لشمال إفريقيا، لكن كذلك لتاريخ تجارة هذه المدينة مع السودان الغربي عبر الصحراء. في الواقع التاريخ المشار إليه من طرف ابن الصغير بصفة تقريبية فقط مثّل العلاقات الأولى بين تاهرت والسودان، وكذلك أقدم تاريخ كرنولوجي مؤكد والذي عولج في العلاقات التجارية للمغرب مع السودان الغربي في الفترة العربية.

إنها سابقة لأكثر من مئة سنة عن الفترة التي كتب فيها الجغرافي والمؤرخ العربي، اليعقوبي شهادته متضمنة في كتابه البلدان، كتب نحو سنة (٨٩١/ ٨٩٢م) وعالج العلاقات التجارية بين مدينة سجلماسة (في تافلالت على الضفة اليسارية لوادي زيز في الجنوب الشرقي للمغرب الأقصى –اليوم آثار-) والسودان الغربي، وإلى هنا تعتبر حاليًا كأقدم معلومة معروفة عن التجارة الصحراوية في الفترة الإسلامية.[٧] ينتج كذلك من رواية ابن الصغير أن مدينة تاهرت كانت تلعب دور جد مهم في هذه التجارة نحو (٧٧٦/ ٧٧٧-٧٨٠م).

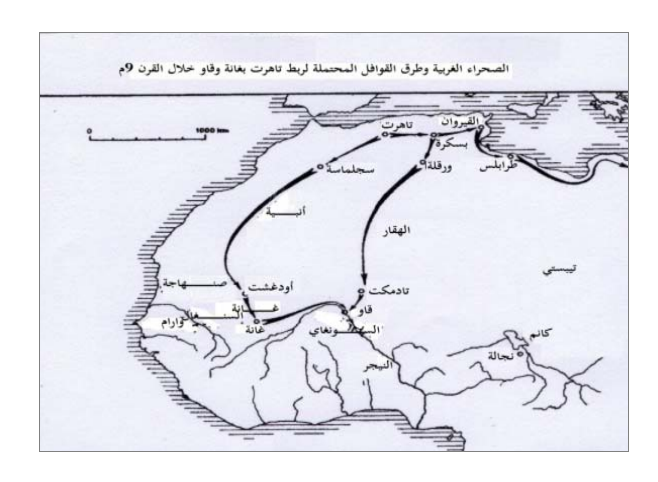
لم يخبرنا ابن الصغير عن أسماء البلدان السودانية التي يتجه إليها تجار تاهرت، لكن دون شك يتعلق الأمر قبل كل شيء بالسودان الغربي، ومن الممكن السودان الأوسط. في الفترة التي تكلم فيها لم يوجد في هذا القسم من السودان سوى دولتين أو ثلاث وهي كل من غانة ووارامو من الممكن الدولة المسمّاة نخلة. وجدنا هذه المعلومة عند الفلكي والجغرافي العربي الفزاري الذي وضع في فترة حكم إدريس الأول مؤسس العائلة الحاكمة الإدريسية في المغرب الأقصى (٧٨٨-٧٩٣)، "لمحة عن المساحة والأبعاد المتعلقة بالبلدان (يدخل على الأرجح في مؤلف واسع جدًا اليوم مفقود) والتي فيها تحدث عن الظروف السياسة في السودان، مشيرًا إلى أسماء كل الممالك الموجودة ومقدما أبعادها. عرفنا هذه الوثيقة المهمة بفضل المؤرخ العربي المسعودي والذي تحدث عنها في مؤلف معنون بمروج الذهب كتبه نحو٩٥٦م.[٨]

من خلال الفزاري مساحة وارام مملكة حسب (ج. ماركار) تشغل المجالات الواقعة بنواحي مصب السنغال[٩] تتكون من مئتي فرسخ (بالعربية الفرسخ) على ثمانين فرسخ ومثلها لنخلة بالنسبة لـ: نجلة أو نجالة تقرأ نقلة أو نقالة ؟)[١٠] والتي حسب رأيي تشغل ناحية مدينة نجالة القديمة في شمال بورنو[١١] مساحتها ١٢٠ فرسخ على ٦٠ فرسخ. بالنسبة لدولة غانا (بلد الذهب) مثلما يسميها الفزاري، أبعاد هذه المملكة هي ألف فرسخ على ثمانين[١٢]. الأرقام التي قدمها الفزاري دون شك مبالغ فيها وناتجة على الأرجح عن سوء فهم. في الواقع نعتقد أن هذا المؤلف الذي أوصلنا إلى أبعاد كل البلدان المعروفة من طرف العرب جزء منها بالفرسخ (١ فرسخ = حوالي ٦ كم) وجزء منها بالميل العربي (ميل = حوالي ٢كم)، وهو قياس الطول الأكثر استعمالاً في إفريقيا الشمالية من الفراسخ، لقد عالج هذين القياسين مثل المتساويين وما قدم بالنسبة للمغرب والسودان من أرقام كلها خيالية. إذا قبلنا مثل هذا الخطأ في حسابات الفزاري سنجد مساحة ٤٠٠كم على ١٦٠كم بالنسبة لمملكة وارام [الباحث يقول أن الفزاري عالج المقياسين أي الفرسخ والميل كالمتساويين فلماذا لا يفترض إذن أن مساحة ورام بالأخذ بالفرسخ تكون ١٢٠٠كم على ٤٨٠كم] ما يوافق جيدًا أبعاد المجالات الواقعة في جنوب السنغال الأدنى، ومساحة ٢٤٠كم على ١٦٠ كم لبلد نخلة (نجلة، نجالة، نقالة) وأبعاد ٢٠٠٠كم على ١٦٠ كم لدولة غانا.

ترجمات

من خلال هذه المعطيات ستشغل دولة غانا نحو نهاية القرن الثمن الميلادي كل البلد الواقع على حافة الصحراء والسودان الغربي في شرق السنغال الحالي، وفي غرب حوض بحيرة التشاد. وكذلك إذا صدقنا الفزاري سلطة ملوك غانا تنبسط خارج مجالات غانا، بكل وضوح قال (مجال قبيلة السونينكي مع عاصمة غانا، اليوم آثار كومبي صالح الواقعة على الحدود الجنوبية لموريتانيا الحالية في جنوب شرق تيشيت)،[١٣] على بلد السونغاي للنيجر الأوسط وكذلك على البلد الصحراوي وشبه الصحراوي الواقع شمال شرق وشرق منعطف النيجر نحو أدرار إيفوغاس ونحو إير. في كل السودان الغربي والأوسط لا يوجد إلا دولتين صغيرتين انفلتتا في نهاية القرن الثامن الميلادي من سيطرة غانا. وهما مملكة وارام في الغرب وبلد نخلة (نجالة، نقلة) في الشرق. قبل كل شيء يظهر أنه نحو إمبراطورية غانا التي كانت في نواحي سنة ٧٨٠م توجه "الطرق المؤدية إلى السودان" التي تحدث عنها ابن الصغير والتي كانت نقطة انطلاقها مدينة تاهرت.

الوحدة السياسية للسودان الغربي تحت سيادة ملوك غانا والتي تحدث عنها الفزاري نحو (٧٨٨-٧٩٣م)، مئة سنة بعد ذلك لم تعدّ موجودة في الفترة التي كتب فيها اليعقوبي. المعلومات حول السودان التي قدمها هذا المؤلف في كتابه كتاب البلدان، كتبه نحو (٨٩١/٨٩٢م) وخاصةً في مؤلفه التاريخي المعنون "التاريخ" أنهاه على الأرجح نحو (٩٠٤-٩٠٥م)، جمعه حسب كل الاحتمالات خلال جولته في المغرب والتي بقي فيها بعض الزمن بعد (٨٧٣-٨٧٤م)،[١٤] إذن تقريبًا مئة سنة بعد الفزاري. جدول السودان الغربي الذي قدمه اليعقوبي في كتابه التاريخ يختلف عن الذي قدمه الفزاري. من خلال اليعقوبي هذه الناحية مقسمة بين العديد من الممالك سواء كانت كبيرة أو صغيرة بجانب دولة غانا، ضُخمت من طرف هذا المؤلف وكأنها دائما قوية، وقد ظهرت إمبراطورية أخرى كبيرة زنجية وهي دولة الكوكو (الكَوْكَوْ) والتي كانت في هذه الفترة استشهد بكلام اليعقوبي "الأقوى من بين كل ممالك السودان".[١٥] جاء اسم هذه الدولة من اسم مدينة كوكو (تقرأ كَوْكَوْ kawkaw) والتي كانت عاصمتها حسب هذا الكاتب.[١٦] إنها مذكورة سابقًا في النصف الأول من القرن التاسع الميلادي من طرف الفلكي والجغرافي العربي محمد بن موسى الخوارزمي (ت. نحو ٨٤٦-٨٤٧م).[١٧] عادةً ما نحدد مدينة كوكو أ وكَوْكو مع مدينة ڤاو على النيجر وهي المركز السياسي القديم لقبيلة السونغاي.[١٨] نحو نهاية القرن التاسع الميلادي كان ملك ڤاو حسب اليعقوبي سيد لكل البلدان الواقعة حول هذه المدينة، إذن القسم الشرقي للمجال الخاضع مئة سنة قبل ذلك لملك غانا. استشهد مؤلف التاريخ بأسماء ثمان ممالك استقلت عن ملك ڤاو[١٩] من الصعب تحديدها فحسب كل الاحتمالات يجب وضعها في الشمال الغربي، في الشمال، وفي الشمال الشرقي لڤاو.[٢٠]



نجد كذلك اسم ڤاو عند مؤلفين عرب آخرين قروسطيين مثل البكري (نحو١٠٦٨م)،[٢١] الإدريسي (١١٥٤م)،[٢٢] وابن بطوطة (ق١٤م)[٢٣] الذين قدموا لنا تفاصيل مهمة حول هذه المدينة وسكانها، وكذلك حول مملكة ڤاو. ابن بطوطة الذي زار هذه المدينة في سنة ١٣٥٣م كتب اسمها كَوْكَوْ[٢٤] أو جوجو (جَوْجَوْ).[٢٥] الصوت الناتج من طرف ابن بطوطة في هذا الاسم ب: (ك) أو(ج) لا نستطيع أن نعرفه مثل (ڤ) أصلي (يجب دائمًا أن نأخذ بالحسبان النطق (ك=ج) وفي بعض الحالات (ج=ڤ) عند المؤلفين العرب ذوي أصول شمال إفريقية ومن إسبانيا الإسلامية).[٢٦] يمكننا أن نضع أن النطق الصحيح للاسم المكتوب كَوْكَوْ أو جَوْجَوْ هو ڤَوْڤَوْ أو ڤَاوْڤَاوْ. هذه التركيبة الأخيرة المفترضة معللة كون أن الواو العربي يعود غالبًا على الحرف "و"، أو "أُو" خاصةً في الكلمات ذات الأصل الأجنبي.[٢٧] التركيبة المفترضة ڤَاوْڤَاوْ هي القريبة من اسم المدينة ڤاو المستعمل من طرف ليون الإفريقي (كُتب نحو ١٥٢٦م)،[٢٨] وهيڤاوڤا أو ڤاڤو.[٢٩] يعتقد (ج.ماركار) دون شك تبعًا لرأي (هـ. بارث) أن كَوْكَوْ (الكَوْكَوْ) عند الجغرافيين العرب القدامى يجب قراءتها ڤوڤو (الڤوڤو).[٣٠] هذه الكتابة لا تظهر لي مؤسَّسَة.

لا نعلم إذا كانت مدينة ڤاو، في النصف الأول من القرن التاسع الميلادي في الفترة التي ظهرت فيها لأول مرة في مؤلف محمد بن موسى الخوارزمي، عاصمة لدولة مستقلة عن دولة غانا، كما هو الحال نصف قرن بعد ذلك في فترة اليعقوبي. خلال ذلك دون شك أن ڤاو كانت في بدايات القرن التاسع الميلادي مركز كبير للتجارة الصحراوية الذي لفت انتباه رستميي تاهرت. نعلم هذا بفضل رواية متعلقة بالإمام الرستمي أفلح بن عبد الوهاب متوفرة في مجموعين للسيرة إباضيين من شمال إفريقيا: مجموع الوسياني ومجموع الدرجيني. لا يمكن أبدًا الاستشهاد هنا دون استعمال مقاطع من هذين المؤلفين الذين قدما هذه الرواية. لقد تضمنا معلومات مهمة حول علاقات مدينة تاهرت مع ڤاو في السنوات الأولى من القرن التاسع الميلادي، على الأرجح ٢٠ أو٣٠ سنة قبل الإشارة إلى ڤاو في كتاب محمد بن موسى الخوارزمي (توفي نحو٨٤٦-٨٤٧م)، وتعتبر إلى هنا كأقدم كرونولوجيا في تاريخ

عاصمة السونغاي. سنختبر هذه الرواية التي بقيت إلى اليوم مجهولة. نبدأ بالمؤلفين الذين أوردوها.

أبو الربيع سليمان بن عبد السلام الوسياني عاش في القرن الثاني عشر الميلادي، من أصول بربرية كما ينتج من نسبته، ينحدر من فرع قبيلة زناتة وسيان (كذلك: واسين) الذي استوطن حسب ابن خلدون (ق١٤م) الجنوب التونسي في ضواحي مدينة توزور.[٣١] إنه مؤلف كتاب السير، مجموع سير شخصيات إباضية مشهورة ذات أصول شمال إفريقية. نُسخ هذا الكتاب في الحقيقة نادرة. وجد الفقيد المستعرب البولوني (ز.سمقورزوفتسكي) واحدة في ميزاب سنة ١٩١٢ في مخطوط احتوى فضلاً عن مؤلف الوسياني مؤلفين آخرين في السيرة. لقد نسخ سموڤورزوفتسكي كل هذا المخطوط ونقل هذه النسخة إلى بولونيا. إلى غاية حرب (١٩٣٩-١٩٤٥) وضعتفي مجموعة المخطوطات الإباضية في لفوف (رقم ٢٧٧ ضمن المجموعة)، حاليًا موجودة في كراكوفي. تضم ٢٠٨ ورقة (٣١٦ صفحة) غير مثبتة مقاييسها (٢٧×٢١سم)، و(٢٥×١٨سم) بخط مغربي حديث. تعتبر عمل للعديد من النساخ الإباضيين وقد عرفت كذلك يد سموڤورسوفتسكي. لقد شغل كتاب السير للوسياني القسم الأول من هذه النسخة المخطوطة أي الصفحات (من١ إلى١٨٩). من خلال ما قيل في موضع من كتاب السير نقل الوسياني في هذا المؤلف خاصةً الروايات التي جمعها أستاذه أبو محمد عبد الله بن محمد اللواتي والذي نقلها من طرف عالم إباضي آخر مولود في جنوب تونس وهو أبو محمد ماكسن بن الخير الجرامي الوسياني (النصف الثاني من القرن١١م). دون أدنى شك استخدم الوسياني كذلك بعض المصادر المكتوبة اليوم مفقودة.[٣٢]

أصبح كتاب السير للوسياني واحدًا من المصادر الأساسية لمؤلف آخر مخصص للشخصيات الإباضية المشهورة وهو كتاب طبقات المشائخ لأبي العباس أحمد بن سعيد الدرجيني، هذا الأخير استشهد بكتاب السير في ثلاثين موضعًا من كتابه. عاش الدرجييني في القرن الثالث عشر الميلادي، انحدر من عائلة إباضية عالمة ومتدينة أصلها من جبل نفوسة في طرابلس والتي استقرت في تاريخ غير محدد في جنوب تونس، في مدينة صغيرة من هذا البلد تعرف بدَرْجين السفلى الجديدة تقع غير بعيدة عن نفطة، وهي التي ولد فيها مؤلف كتاب طبقات المشائخ. درس في توزر وسكن بعض الوقت جزيرة جربة وواحة ورقلة. كتابه التراجمي الذي شغل مكانة مشرفة في الأدب الإباضي بشمال إفريقيا، كتبه على الأرجح نحو منتصف القرن الثالث عشر الميلادي. يتكون من قسمين الأول ليس إلا إعادة كتابة لكتاب السيرة لأبي زكرياء يحي بن أبي بكر الوارجلاني مؤرخ من شمال إفريقيا (ق١١-١٢م) أصله من ورقلة، في حين أن القسم الثاني وهو العمل الأصلي للدرجيني يضم مجموع تراجمي لحوالي (١٣٠) شخصية إباضية بارزة مقسم إلى (١٢) قسم (بالعربية طبقة) تشغل كل واحدة فترة (٥٠) سنة. عدد المصادر المستعملة من طرف الدرجيني معتبر جدًا. علاوة على كتاب السير للوسياني، فقد استخدم مؤلفات تاريخية وتراجمية لأبي الربيع سليمان بن يخلف المزاتي (توفي في ١٠٧٨/ ١٠٧٩م) وأبوعمر عثمان بن خليفة السوفي وأبو نوح (ق١٢م). لقد استخدم كذلك روايات ميمون بن حمودي (الذي عاش في النصف الأول من ق١١م) وأبو محمد ماكسن بن الخير الجرامي الوسياني وكذلك رواة آخرين.[٣٣]

لم نعرف كتاب طبقات المشائخ إلا من خلال نسخ مخطوطة جد نادرة، لا يوجد أي نشر موجود الآن من هذا المؤلف الضخم. من هذه المخطوطات وضعت تحت تصرفي نسخة تمثل جزء من مجموع ز. سموڤورزفتسكي (رقم ٢٧٥ من هذه المجموعة) والتي لها قدمت وصفا في إحدى دراساتي السابقة.[٣٤] يتعلق الأمر بنسخة حديثة، نوعًا ما جيدة، عُثر عليها في مزاب نحو (١٩٢٥/ ١٩٢٦م)، من خلال مخطوط كتب في ١٢٤١هـ (١٨٢٥-١٨٢٦م). نقلها سموڤورفتسكي من مزاب في ١٩٢٦م.

الإشارات لمدينة (أودولة) ڤاو توجد -مثلما قلت سابقًا- في النشرات التراجمية القصيرة التي أوردها الوسياني والدرجيني في مؤلفيهما عن أفلح بن عبد الوهاب ثالث إمام رستمي لتاهرت. استعمل الدرجيني والوسياني في نصوصهم التراجمية الكثير من المصادر المكتوبة وكذلك تقارير الكثير من الرواة المنتمين لفترة غالبًا ما تكون قديمة جدًا ومنقولة من طرف أجيال من نقلة الفترة الرستمية. لاحظ أولاً النص العربي والترجمة الفرنسية للرواية التي تهمنا من خلال الصيغة التي قدمها الوسياني:[٣٥]

وذكر..... أنه لما أراد السفر إلى جوجو فلما برز رحله خرج إليه الإمام عبد الوهاب والده ..... قال له ارجع فرجع. [الترجمة الفرنسية لهذه الرواية]

الرواية نفسها أوردها الدرجيني بصيغة مختلفة قليلاً:[٣٦]

ذكر....أنه قد كان أراد السفر إلى جوجو.... فأمره أبوه بالرجوع عن السفر.... فرجع بعد أن تجهز وأبرز رحله. [الترجمة الفرنسية للرواية]

رأينا أن روايات الوسياني والدرجيني المتعلقة بالرحلة الملغاة لأفلح بن عبد الوهاب تقريبًا متماثلة. يمكن الاعتقاد هنا أن المؤلف الثاني استخدم الصيغة التي أوردها الوسياني وصححها بشكل ملموس. من جهة أخرى ليس من المستحيل أن الوسياني والدرجيني استخدما مصدر محلي على الأرجح مجموع تراجمي قديم غير موجود حاليًا.

كتب اسم مدينة جوجوفي رواية الدرجيني بصورة مماثلة لتلك الموجودة عند ابن بطوطة،[٣٧] ومن الممكن كتابتها جَوْجَو وتقرأ جَاوْجاو أو ڤاوڤاو هذا دون شك ڤاو الموجودة على النيجر [النهر] عاصمة دولة بهذا الاسم، الأمر الذي طرحناه سابقًا. في كتاب السير للوسياني كتب هذا الاسم جوجوا (جَوْجَوْا). يظهر أن الحرف الأخير لهذه الكتابة المتغيرة (ألف) ليس إلا ألف الإطلاق التي لا تنطق في الكتابة العربية القديمة للكلمات الأجنبية الألف غير المنطوق يوضع في نهاية الكلمة حتى يتبين أن الحرف السابق "و" ينطق "أو". الكثير من الأمثلة لكتابة مشابهة قدمها (ت.كوفالسكي)، في طبعته لعلاقة إبراهيم بن يعقوب.[٣٨] إنه من

المهم أن نجد كذلك ألف نهائية في اسم ڤاو عند البكري: كوكوا[٣٩] بالنسبة لـ: كَوْكَوْ، ڤاوڤاو Kawkaw – Gaogao.

يستخلص من روايات الوسياني والدرجيني أن أفلح بن عبد الوهاب قرر القيام برحلة إلى ڤاو وأنه لم ينفذ هذا المشروع تبعًا لأمر والده الإمام عبد الوهاب، وكذلك صمم مشروع هذه الغزوة في حياة والده. نعلم أن الإمام عبد الوهاب حكم مملكة تاهرت لمدة (٤٠) سنة من (٧٨٤/ ٧٨٥م) إلى (٨٢٣/ ٨٢٤م). إذن هذا يعني قبل التاريخ الأخير الذي قرر فيه أفلح فكرة الذهاب إلى ڤاو. هذا الإثبات له من الأهمية الكثير بحيث يسمح لنا بربط تاريخ ڤاوو علاقات هذه المدينة (أو هذه المملكة) مع إفريقيا الشمالية ببداية القرن التاسع الميلادي. دون شك فإن جذور مدينة ڤاو تسبق كثيرًا القرن التاسع الميلادي، وأن وقت كبير مضى بين هذه الفترة ومرحلة تأسيس هذه المدينة. كذلك أنا أميل إلى الافتراض مع (م.دولافوسوج. روش) أنها تأسست في القرن السابع الميلادي.[٤٠] في بداية القرن التاسع الميلادي كانت ڤاو دون شك سوق هام يجذب التجار البربر والعرب من المغرب عبر الصحراء. وهذا دون شك بفضل ازدهار التجارة نحو بداية القرن التاسع الميلادي، حيث في هذه الفترة في تاهرت نعرف وسطاء ربطوا عاصمة الرستميين مع ڤاو. هذه المعرفة كان من الممكن أن تكون جد كافية لو أن ابن الإمام وريث العرش قام بالذهاب في رحلة نحو هذا المكان البعيد. لا نعرف دوافع أفلح بن عبد الوهاب: فضول خالص لزيارة السودان أم هناك أسباب أكثر جدية؟

ليس من المستحيل في بدايات القرن التاسع الميلادي أن تكون مدينة ڤاو عاصمة لمملكة مستقلة عن غانا والتي حدودها لا تختلف كثيرًا عن تلك التي نعرفها من خلال وصف السودان المقدم من طرف اليعقوبي نحو سنة (٨٩١/ ٨٩٢م). إذا صدقنا هذا المؤلف سلطة ملك ڤاو ستمتد على ثمانية ممالك أخرى والتي استشهد اليعقوبي بأسمائها. من هذه الأسماء نجح (ج. ماركار) في التعريف بطريقة كافية على الأقل بثلاثة وهي الحازبين والتي هي نفسها آزبن (آير الحالية)،[٤١] ماراندا اسم لمدينة تقع شمال آزبن على الطريق التجاري القديم الرابط بين مدن غانا وڤاو وإلى مصر طبقًا لما قاله لنا الجغرافي العربي ابن الفقيه، كتب نحو٩٠٣م.[٤٢] وفي النهاية مملكة صنهاجة البربرية "زناڤة" التي تشغل قسم من الصحراء الغربية[٤٣] والتي كانت عاصمتها حسب كل الاحتمالات مدينة أودغست الواقعة شمال مدينة غانا في القسم الجنوبي من موريتانيا الحالية. وكذلك في النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي أصبح ملك ڤاو يراقب الطرق الصحراوية الرئيسة التي تربط السودان الغربي بالمغرب ومصر. إذا وجدت وضعية سياسية مشابهة قبل (٨٢٣/ ٨٢٤م) في ذات الوقت أين قرر أفلح بن عبد الوهاب فكرة الذهاب إلى ڤاو فدوافع مشروع مماثل سهلة التنفيذ. على الأرجح يتعلق الأمر بتنظيم العلاقات التجارية لتاهرت مع دولة ڤاو، بالتأكيد على تحالف مقرر مع ملك هذه الدولة، سيد قسم كبير جدًا من السودان الغربي وكذلك الصحراء الجنوبية والغربية. تحالف مماثل لم يعمل إلا على مواصلة السياسة الاقتصادية لأئمة تاهرت والتي ضمنت سلفًا، بفضل زواج سياسي بين العائلة الرستمية وعائلة الأئمة الصفريين في سجلماسة بالجنوب الشرقي للمغرب الأقصى الحالي، تجارة حرة في جنوب غرب بلاد المغرب وفي المنطقة الشمالية للصحراء القريبة من المغرب.[٤٤]

يظهر من روايات الوسياني والدرجيني أن أفلح بن عبد الوهاب لم ينجح في تنفيذ مشروعه للدخول في علاقات مباشرة مع حاكم ڤاو (إذا كان موجود سلفًا) في حياة والده. لكن يظهر لنا جليًا أنه استمر في اهتمامه بڤاو طيلة حكمه الطويل (٨٢٣/ ٨٢٤م - ٨٧١/ ٨٧٢م) لهذه الدولة وهذا مطروح في رواية لسفارة مرسلة من طرف أفلح بن عبد الوهاب إلى السودان، رواية وجدناها عند ابن الصغير.

هذه الرواية تتعلق بمحمد بن عرفة واحد من الأعيان الأكثر تأثير وغنى في تاهرت والذي يحظى بشعبية كبيرة لدى سكان هذه المدينة. له أخت (أو ابنة) تزوجها الإمام الرستمي أبوبكر بن أفلح ابن وخليفة أفلح الذي حكم ابتداءً من (٨٧١/ ٨٧٢م).[٤٥] اعتقد هذا الأمير أن السلطة التي يلعبها محمد بن عرفة لدى سكان تاهرت خطيرة بالنسبة للعائلة الرستمية فقام بقتله في السنة نفسها (٨٧١/ ٨٧٢م). لإظهار المزايا الحسنة لمحمد بن عرفة حكى ابن الصغير حكاية تتعلق به والتي حدثت في فترة حكم الإمام أفلح بن عبد الوهاب، هذا يعني بين (٨٢٣/ ٨٢٤م)، و(٨٧١/ ٨٧٢م)، على الأرجح في نهاية هذه الفترة. انظر الترجمة الفرنسية لهذه الرواية:[٤٦]

[... وكان في البلد رجل يعرف بمحمد بن عرفة، وكان وسيمًا جميلاً جوادًا سمحًا، وكان قد وفد على ملك السودان بهدية من قبل أفلح بن عبد الوهاب، فعجب ملك السودان ما رآه من هيبته وجماله وفروسيته، إذا ركب الخيل فهز يديه وقال له كلمة بالسودانية ليست تعبر بالعربية لأن لا مخرج للامساك إنما هو فيما بين القاف والكاف والجيم، إلا أن معناها "أنت حسن الوجه حسن الهيبة والأفعال....].(ابن الصغير، أخبار، ص:٦٢)

أسس ابن الصغير، وباعترافه، روايته على علاقات مع (عدد من الإباضيين وآخرين) والذي روى هذه القصة بتفاصيلها للأسف لم يشر إلى اسم ملك السودان وكذلك اسم بلده وعاصمته. حسب كل الاحتمالات يتعلق الأمر بملك ڤاو، دولة ومدينة مثلما رأينا سابقا اهتم بها أفلح بن عبد الوهاب منذ زمن وذلك منذ حياة والده قبل (٨٢٣/ ٨٢٤م). من الممكن وضع تعريف للكلمة أو التعجب "في لغة السودان" والمتضمن للحرف الوسيط بين الكاف والقاف والجيم هذا يعني ظهور "ڤ" هل نأخذها هنا كلفظ من لغة السونغاي أو أن هذا التعجب جاء من لغة السونينكي، لغة سكان غانا أولسان آخر للسودان الغربي.

نعرف جيدًا موضوع طرق الاتصال التي تربط مدينة تاهرت بغانا وڤاو عبر الصحراء في فترة ازدهار تجارة عاصمة الدولة الرستمية مع السودان الغربي. يظهر أنه يوجد في هذه الفترة طريقين رئيسين ربطا تاهرت بمدن غانا وڤاو. الأول يمر عبر سجلماسة وأودغست في حين أن مراحل الآخر وهي وارجلان

ترجمات

أوواركلان (اليوم ورقلة) والمدينة التجارية تادمكة (تادمكت)، اليوم الآثار المسماة السوق الواقعة في جنوب الصحراء شمال شرق ڤاو. عرفنا هذين الطريقين خاصة بفضل معطيات اليعقوبي، ابن حوقل والبكري، نمر إلى الشهادات المتعلقة بجغرافيين آخرين، مؤرخين ورحالة عرب آخرين.

نبدأ بطرق: تاهرت- سجلماسة- أودغست- غانا. المؤلف العربي الأول الذي وصف هذا الطريق في مؤلفه الجغرافي "كتاب البلدان" هو اليعقوبي، كما قلت في الأعلى كتب نحو (٨٩١/٨٩٢م).[٤٧] حسب هذا الكاتب مسافة عشرة أيام من السير تفصل مدينة تاهرت عن مدينة سجلماسة، المرحلة الوسيطة هي مدينة أوزاكا على مسيرة ثلاثة أيام من تاهرت وسبعة أيام من سجلماسة. عالج كذلك الطريق الرابط بين تاهرت وسجلماسة الكتاب الجغرافي للاصطخري "كاتب في ٩٥١م"[٤٨] فيه مواضع عالجت تاهرت مؤرخة بفترة سابقة لانهيار دولة الرستميين على الأرجح في نهاية القرن التاسع الميلادي أو السنوات الأولى من القرن العاشر الميلادي. تبعًا للاصطخري المسافة التي تفصل، عبر الصحراء، تاهرت عن سجلماسة كبيرة جدًا عن تلك التي قدمها اليعقوبي، فهي ترمز إلى ٥٠ (في مخطوط آخر لهذا الكتاب إلى٢٥) مرحلة من السير.[٤٩] هل يتعلق الأمر بخطأ بسيط أم أنه يجب افتراض وجود طريقين مختلفين يربطان عاصمة الرستميين بمدينة سجلماسة؟

تقع سجلماسة في بلد تافلالت على الضفة اليسرى لوادي زيز أين تستمر آثاره موجودة إلى اليوم، تمثل نقطة انطلاق لقسم كبير من القوافل التي تتجه عبر الصحراء الغربية إلى السودان الغربي، (بلد الذهب)عند الجغرافيين العرب القدامى. من أجل هذا الاصطخري في موضع من كتابه عاد إلى زمن الرستميين وقال أن هذه المدينة "مجاورة لمناجم الذهب".[٥٠] البكري نفسه (كتب نحو١٠٦٨م) جعل موضع سجلماسة "في مدخل الصحراء" أين "يتم الانطلاق منها للذهاب إلى غانا ببلاد السودان".[٥١] تحدث اليعقوبي أقدم كاتب عربي وصف طريق تاهرت، سجلماسة، السودان الغربي، عن الدور الذي لعبته سجلماسة كنقطة انطلاق من المغرب نحو السودان.[٥٢] كانت سجلماسة عاصمة لدولة بربرية حكمها في (ق٨/ ١٠م)، أمراء من المذهب الصفري فرع من المذهب الخارجي والذي يمثل الإباضيون فرعًا منه. حوالي منتصف القرن الثامن الميلادي ربح الصفريون أغلبية قبائل شمال إفريقيا البربرية المنشقة عن الخلافة العربية لكنها ضعفت بسبب الحروب الدموية التي خاضوها ضد العرب وكذلك ضد الإباضيين. استمرت السيادة التي فرضوها على القبائل البربرية لهؤلاء الأخيرين، باستثناء قبيلة مكناسة البربرية المستوطنة في سجلماسة حوالي (٧٥٧/ ٧٥٨م) أين نظم الصفريون دولة مستقلة، كانت هذه المملكة ضخمة حسب الفزاري ارتفعت حدودها في نهاية القرن الثامن الميلادي إلى ٤٠٠ فرسخ (أو ميل عربي؟) على٨٠ فرسخًا.

حكم الرؤساء الصفريين إلى غاية القرن العاشر الميلادي.[٥٣] على الرغم من الفروقات العقدية فإن العلاقات بين العائلة الإباضية في تاهرت والأمراء الصفريين في سجلماسة بقيت في عهد الأئمة الرستميين الأوائل حميمية جدًا. في الواقع لاحظ المؤرخون العرب تحالف عن طريق الزواج بين هاتين العائلتين في نهاية القرن الثامن الميلادي أو في بداية القرن التاسع الميلادي. يتمثل هنا في زواج مدرار بن شيخ الصفرية أبو منصور اليسع بأروى ابنة عبد الرحمان بن رستم إمام تاهرت.[٥٤] هذا دون شك للدور الكبير الذي تلعبه مدينة سجلماسة في تجارة شمال إفريقيا مع السودان الغربي والذي كان سببًا لهذا التقارب. كان هذا التحالف على الأرجح شهادة لحكمة أئمة تاهرت الأوائل أسياد المدينة التجارية الكبيرة التي ينطلق منها التجار إلى أسواق السودان الغربي مجبرين في غالب الأحيان على المرور بسجلماسة.

بعد تجاوز الحدود الجنوبية لدولة سجلماسة القوافل التي – من تاهرت ومدن أخرى قريبة– تنطلق إلى السودان الغربي عبر مجال القبيلة البربرية البدوية المسماة أنبية (اسم غير محقق) فرع من قبيلة صنهاجة (زناڤة) التي تشغل القسم الأكبر من الصحراء الغربية. من خلال اليعقوبي مسافة ٥٠ يومًا من السير تفصل مدينة سجلماسة على أرض (أو من الممكن المركز السياسي؟) هذه القبيلة الغامضة أو بالأحرى فدرالية القبائل البربرية.[٥٥] فدرالية أنبية موجودة سلفًا في زمن الفزاري (كتب نحو ٧٨٨م). هذا الكاتب وضع دولة كبيرة بهذا الاسم بين مملكة سجلماسة والسودان الغربي.[٥٦]

وجدنا بعض التفاصيل حول أنبية عند ابن الفقيه (كتب نحو٩٠٣م).حسب هذا الجغرافي أين المعلومات حول إفريقيا الشمالية تعود إلى منتصف القرن التاسع الميلادي،" بلد أنبية قسم من السوس الأقصى {في أقصى جنوب المغرب الأقصى الحالي} ويقع على مسافة سبعين ليلة من السير عبر السهول والصحراء"،[٥٧] هذا يتعلق إذن بفدرالية ضمت غالبية القبائل البربرية البدوية للصحراء الغربية والموجودة في القرن الثامن وإلى القرن التاسع الميلادي. من خلال (ج.ماركار) تدخل في فدرالية أنبية قبائل مسوفة، لمتونة، وجدالة التي كانت تعيش في البدو بالصحراء الغربية.[٥٨]

بعد عبور بلد أنبية نصل حسب اليعقوبي إلى الناحية المسماة غسط التي تمثل مملكة وثنية وفيها الملك يقوم برحلات في بلاد السودان. سكان هذا الإقليم لهم مساكن ثابتة.[٥٩] يتعلق هذا الأمر بالمدينة والمملكة البربرية المعروفة كثيرًا عند المؤلفين العرب القدامى تحت اسم أودغست. كانت مركز تجاري مهم تبعد على مسيرة عشرة أيام من غانا. وجدنا هذه المعلومة عند الجغرافي والرحالة العربي ابن حوقل الذي مر عبر أودغست في ٣٤٠هـ (٩٥١/٩٥٢م) في رحلته من سجلماسة إلى غانا.[٦٠] من خلال الجغرافي نفسه مسيرة شهرين تفصل أودغست عن مدينة سجلماسة،[٦١] وكذلك حسب عشرة أيام بين أودغست والمركز السياسي لأنبية، إذن مسافة خمسين يوما بين سجلماسة وأنبية التي قدمها اليعقوبي صحيحة. تبعًا للبكري تبعد أودغست عن مدينة غانا بمسيرة ١٥ يومًا.[٦٢] ومن خلال الإدريسي جعل مسيرة ١٢ يومًا بين أودغست (التي أخذت عند هذا الجغرافي اسم أودغشت) وغانا.[٦٣]

ترجمات

حسب موضع من كتاب العزيزي كتاب الجغرافي العربي المهلبي (كتب نحوق١٠م) المنقول في تقويم البلدان كتاب جغرافي لأبي الفداء (ق١٥م) أودغشت اسم لمنطقة واسعة وكذلك عاصمة لهذا البلد تقع على مسافة أكثر من أربعين يومًا سيرًا من سجلماسة عبر الرمال والصحاري. من خلال موضع آخر من هذا المصدر "تحتوي أودغست على أسواق جميلة..... ويقصدها المسافرون من كل جهة، السكان مسلمون. رئيس البلد رجل من قبيلة صنهاجة البربرية. في الشرق يمتد بلد الزنوج.[٦٤] في كتابه المسالك والممالك قدم البكري كذلك وصف مهم لمملكة ومدينة أودغست. حسب هذا الجغرافي كانت دولة أودغست من ٩٦١إلى ٩٧١م تحت حكم الملك المسمى تين ياروتان أصله من قبيلة صنهاجة. على الأرجح نفسه المذكور عند المهلبي حيث تمتد إمبراطوريته على "بلد آهل طوله وعرضه مسيرة شهرين". من خلال الموضع نفسه من كتاب البكري "أكثر من عشرين ملك زنجي يعرفونه ويخضعون لسلطته."[٦٥] كانت مدينة أودغشت حسب البكري آهلة وكبيرة وتضم سكان أغنياء وكثيرون يتكونون من العرب والبربر (منهم من نفوسة، لواتة، ونفزاوة، قبائل بربرية إباضية)، مثلما نعرفه بفضل مؤلفين آخرين. في سوق هذه المدينة (في كل ساعة ممتلئ بالناس) يقول جغرافينا يتم الدفع بتبر الذهب.[٦٦] بنيت أودغست في سهل رملي في سفح جبل فقير إلى النباتات، المدينة محاطة بالحدائق وأشجار النخيل.[٦٧] هذه المدينة التي كشف آثارها (ب.لافورڤ) سنة ١٩٣٩ تقع في القسم الجنوبي من موريتانيا الحالية في شمال شرق كيفا في اتجاه تيشيت على هضبة ركيس. في هذه الناحية التي بحث (م.دولافوس) سابقًا عن موضعها.[٦٨]

تبعًا للبكري الطريق التي تمر براس الماء (قريبة من موضع تومبوكتو) وبمدينة تيركا (تيريكا) والتي نجهل موضعها بالضبط تربط مدينة غانا بقبيلة سَغْمارا البربرية التي تشغل المجال الواقع شمال مجرى النيجر الأوسط مقابل مدينة كَوْكَوْيعني ڤاو.حسب البكري ارتحل من ضواحي تومبوكتوإلى ڤاوعبر نهر النيجر في سفينة.[٦٩] هذه المعلومة أكدها ابن بطوطة الذي سلك هذا الطريق في القرن الرابع عشر الميلادي.[٧٠] من خلال تحفة الملوك لابن زنبال كتاب عربي من القرن الخامس عشر الميلادي والذي فيه استعمل المؤلف معطيات القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي.[٧١] هذا دون شك عبر هذا الطريق تتجه نحو مدينة ڤاو (في النص جوجو أو كوكو) القوافل المنطلقة من المغرب عبر سجلماسة. من الممكن أن يكون الطريق نفسه الذي أراد أن يسلكه في بداية القرن التاسع الميلادي الأمير الرستمي أفلح بن عبد الوهاب في مشروع رحلته إلى ڤاو، والذي يصرف تجار تاهرت الذين يمرون بهذه المدينة إلى السودان الغربي نحو٧٨٠م مثلما قلت سابقًا.[٧٢] نضيف أيضًا أن وجود طريق تجاري يربط مدينة ڤاو بمدينة سجلماسة وتاهرت (المراحل: أودغست ومن المحتمل غانا) مؤكدًا أيضًا بموضع من كتاب ابن حوقل رحالة وجغرافي زار هذه البلدان في ٩٥١م. من خلال هذا الموضع كان ملك أودغست في هذه الفترة في علاقات مع ملوك غانا وڤاو (في النص كوغة، كَوْغَة، ڤوڤة عند ليون الإفريقي) وإليهما يدفع الضريبة.[٧٣] هذه الوضعية للملك الصنهاجي لأودغست (الذي تتبع دون شك سياسة أسلافه مثلما يستخلص من رواية اليعقوبي في موضوع العلاقات بين صنهاجة وملك ڤاو) كانت مرتبطة بصفة ضيقة مع السياسة الاقتصادية لملوك أودغست الذين اهتموا بتطوير التجارة بين ڤاو وسجلماسة وبين غانا وسجلماسة والتي فيها لعبت عاصمتهم دور جد هام.

بجانب هذا الطريق هناك طريق آخر يعبر في الفترة الرستمية الصحراء شرق طريق تاهرت– سجلماسة– أنبية– أودغست– غانا، لمراحل هذه الطريق هي: واحة ورڤلة في شمال الصحراء والمدينة التجارية تادمكت (اليوم آثار السوق) في جنوب هذه الصحراء شمال شرق ڤاو. هذا الطريق الذي نعرف روابطه بفضل الجغرافيين العرب من القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر الميلادي الذين مروا عبر مدن تنس، مليانة، المسيلة، وكذلك عبر إقليم الزاب عبر واحة طبنة وبسكرة[٧٤] متجهين نحو واحة واركلان أو وارجلان (ورڤلة) والذي كان مكان آهل بعدة مجموعات بربرية إباضية ومركز تجاري هام له دور كنقطة انطلاق للقوافل المتجهة من شمال إفريقيا نحوالسودان الغربي،ويمكن مقارنته مع مركز سجلماسة على الطريق التجاري تاهرت- غانة .من خلال الإدريسي (١١٥٤م) نجد مسيرة ١٢ مرحلة من المسيلة إلى ورڤلة.[٧٦]هذه الطريق تمر على الأرجح عبر واحات وادي ريغ (أريغ في المصادر الإباضية) التي فيها إقبال كبير على التجارة مع السودان والتي تمارس عبر هذا الطريق. انظر ما قاله الإدريسي حول دور ورڤلة في تجارة شمال إفريقيا مع السودان:

"وهي مدينة فيها قبائل مياسير وتجار أغنياء يتجولون في بلاد السودان إلى بلاد غانة وبلاد ونقارة فيخرجون منها التبر ويضربونه في بلادهم باسم بلدهم وهم وهبية إباضية..".[٧٧] (الإدريسي، المغرب وأرض السودان، ص:١٢١).

ليس هناك أي شك أن هذه العلاقات التجارية لورڤلة مع السودان الغربي موجودة قبل القرن التاسع الميلادي في زمن الأئمة الرستميين في تاهرت أين امتدت سلطتهم على إباضيي ورڤلة. نجهل تقريبًا كل العلاقات المبنية من طرف سكان هذه الواحة مع مدينة تاهرت تحت حكم الرستميين. نرى هنا أنه يوجد قبل سنة (٧٨٥/٧٨٤) عالم إباضي يسمى أبو يعقوب يوسف السدراتي الأطرافي الوارجلاني أصله من تين إمصيوين، موضع يقع في واحة ورڤلة، درس في تاهرت عند الإمام عبد الرحمان بن رستم.[٧٨] بعد سقوط مملكة تاهرت التي احتلتها الجيوش الفاطمية في سنة ٩٠٩ م، تحصن بورڤلة آخر إمام إباضي يعقوب بن أفلح. انظر ما قاله في هذا الموضوع المؤرخ الإباضي أبوزكرياء يحي بن أبي بكر الوارجلاني في كتابه كتاب السيرة وأخبار الأئمة (بداية ق١٢م):

(وحدث غير واحد من أصحابنا أن الحجاني (أبو عبد الله الشيعي)،[٧٩] لما سار إلى تاهرت خرج يعقوب بن أفلح في خيل من أصحابه.... فتبعهم عساكر العدو. فمضى يعقوب وأصحابه إلى

وارجلان... وذلك على عهد أبي صالح بن جنون بن يمريان، فتلقاهم أبو صالح في جمو من أهل وارجلان فأدخلوه وأكرموه وأحسنوا القيام به، فطلبوه أن يولوه على أنفسهم فامتنع من ذلك...ومكث فيهم دهرًا طويلاً...).[٨٠]

هذا دون شك خلال حكم الأئمة الرستميين تم تأسيس مدينة سدراتة في واحة ورڤلة (اليوم آثار سدراتة) وكذلك سُميت بهذا الاسم نسبة إلى قبيلة بربرية تحمل الاسم ذاته.[٨١] وقد جاء ازدهارها دون شك من التجارة بين تاهرت وڤاو. نضيف كذلك أن وارجلان كانت في هذه الفترة مرحلة على الطريق الذي يربط مدينة توزور (في الجنوب التونسي) مع مدينة سجلماسة. وعبر هذه الواحة اتجه نحو سجلماسة عبيد الله مؤسس عائلة الفاطميين بعد وصوله إلى المغرب نحو نهاية القرن التاسع الميلادي.[٨٢]

تجار تاهرت الراغبين في السفر من ورڤلة إلى السودان يتجهون نحو مدينة تادمكت الواقعة في المنطقة الجبلية لأدرار إيفوغاس[٨٣] على الحافة الجنوبية للصحراء (اليوم الآثار الواسعة للسوق). تبعد هذه المدينة عن ورڤلة بمسيرة خمسين يومًا في الصحراء. وجدنا هذه المعلومة عند البكري (نحو١٠٦٨)[٨٤] الذي أعطانا كذلك وصف مهم لتادمكتو الذي نسمح لأنفسنا هنا بالاستشهاد به: "إنها مدينة كبيرة محاطة بالجبال والوديان وأحسن بناء من غانة وكَوْكَوْ. سكانها بربر مسلمون يشبهون كثيرًا بربر الصحراء حيث يتغذون على اللحم واللبن ونوع من الحبوب تنتجه الأرض دون زراعته. الذرة ومحاصيل نباتية أخرى تأتيهم من بلاد السودان. لباسهم من القطن أو مواد نسيجية أخرى، مصبوغة بالأحمر. يلبس الملك شاشية حمراء، قميص أصفر وسروال أزرق، الدنانير الرائجة عندهم من الذهب الخالص وتسمى "الصلعاء" لأنها غير مختومة".[٨٥]

ابن حوقل نفسه الذي زار الصحراء نحو منتصف القرن العاشر الميلادي حدثنا عن ملوك تادمكت. قال أن سكان هذه المدينة "من أصول زنجية.... ثم أصبحت بشرتهم بيضاء بسبب قربهم من الشمال وبعدهم عن أرض كوكو(ڤاو)".[٨٦] ويعلم ابن حوقل كذلك أن سكان تادمكت خلقوا علاقات مع إفريقيا الشمالية من جهة ومع مدينة قاومن جهة أخرى.

نعلم بفضل ابن حماد مؤرخ عربي القرن الثالث عشر الميلادي أن تادمكت موجودة سلفًا نحو نهاية القرن التاسع الميلادي والتي تمثل في هذه الفترة مركز تجاري ضخم على الطريق المؤدي من إفريقيا الشمالية إلى ڤاو. هنا ومن أب تاجر أصله من تقيوس (غير بعيد عن الجنوب التونسي) كان يذهب ويعود إلى السودان من هذه المدينة ومن آمة أصلها من تادمكت، ولد الشيخ الإباضي المستقبلي أبو يزيد مخلد بن كيداد الذي أقام تبعًا اتصالات عن طريق والده في مدينة كوكو،[٨٧] دون شك أن هذه الاتصالات ربطت جنوب تونس مع تادمكتوڤا وعبر ورڤلة خلال القرن التاسع الميلادي.

حسب البكري مسيرة تسعة أيام تفصل بين مدينة تادمكة وكوكو.[٨٨] وجدنا أقدم وصف لهذه المدينة عند الجغرافي العربي المهلبي (ق١٠م)، في موضع من كتابه استشهد به ياقوت الحموي (بداية ق ١٣م) في معجمه الجغرافي. من خلال هذا الوصف عاصمة مملكة ڤاو (في النص كوكو) تتكون من مدينتين منفصلتين الأولى تقع على الضفة الشرقية للنيجر (في النص النيل) والمسمى "سارنات" وتمثل مركز تجاري هام يزوره التجار الذين يأتون من كل البلدان أين تتواجد الأسواق بينما تقع الثانية في الجهة الغربية للنيجر وتمثل إقامة الملك. بين هاتين المدينتين يوجد المسجد. الملك وقسم من سكان هاتين المدينتين يدينون بالإسلام. إنه من المهم هنا أن الملح الذي يمثل على وجه الخصوص قوة الملك يحفظ في الخزائن.[٨٩]

حسب البكري الذي وصف لنا كذلك مدينة ڤاو يقول أن قضبان الملح تستخدم مثل العملة. يستخرج هذا الملح من مناجم طَوْطَاك (طوطاك أوممكن تيطوك) على مسيرة ١٥ يومًا من هذه المدينة، هذه الحمولات تمر عبر مدينة تادمكتو التي فيها أهمية تجارية كبيرة لڤاو خلال القرن الحادي عشر الميلادي. أعاد البكري المعلومة التي عرفناها سابقًا من خلال كتاب المهلبي حول المدينتين اللتين شكلتا عاصمة ڤاو.[٩٠]

مثلها المصادر العربية وخاصةً الإباضية تحدثنا حول العلاقات بين مدينة تاهرت ودول غانا وڤاو في نهاية القرن الثامن وإلى القرن التاسع الميلادي من زمن حكم الرستميين. هذه المعلومات على تفصيلاتها القليلة تمكننا من الرجوع على الأقل بقرن إلى أصول العلاقات التجارية بين إفريقيا الشمالية والسودان في الفترة الرستمية، علاقات بدأ معها التاريخ حسب رأي عالم مثل ماركار وبوفيل فقط في القرن التاسع الميلادي. يظهر من هذه المعطيات أن حضور التجار المسلمين معروف في المصادر العربية خاصةً القادمين من تاهرت والمتخصصة غالبًا أو على الأقل للإباضية، ولم يكن التجار المسلمين الأوائل الذين وصلوا إلى السودان الغربي منذ فتح العرب للمغرب. في الواقع يمكن أن نقول أن تجار تاهرت الذين وصلوا إلى السودان الغربي في ٧٨٠م سُبقوا إلى أسواق غانا، ڤاو، ومدن أخرى من هذا البلد من طرف تجار مسلمين جاءوا من مدينة سجلماسة الصفرية ومن مدن زيز ودرعة (مجاورة لسجلماسة والتي اضمحلت قبل التطور التجاري لهذه الأخيرة)،[٩١] أوعن طريق التجار البربر الذين أصلهم من طاركالا عاصمة السوس الأقصى (في جنوب المغرب الأقصى) مرتبطة حسب ابن الفقيه (٩٠٣م) بمدينة غانا عبر طريق على مسيرة ثلاثة أشهر.[٩٢] لكن دراسة هذا المشكل تتعدى الإطار ولا تنحصر في هذا المقال الحاضر.

الهَوامِشُ:

(١) حول هذا المذهب، يُنظر المقال، وينظر كذلك التراث الأدبي المستشهد به:

al-Ibadiya, Handworterbuch des islam (ed. A.J.Wensinck et J.H.Kramers, Leyde, 1941, pp.179-181.

(٢) حول هذا المؤلف وكتابه، يُنظر:

A.de C. Motylinski, «bibliographie du Mzab. Les livres de la secte abadhite», Bulletin de correspondance africaine, t3, alger, 1885, pp.47-70; T. lewicki, «une chronique ibadite. «kitab as-siyar» d'abu 'l-'Abbas ahmad aš-Šamahi», Revue des études islamiques, 1934, cahier1, Paris, 1934, pp.59-78.

(3) T. Lewicki, «la répartitions géographique des groupements ibadites», Rocznik Orientalistyczny, t.XXI, warszawa, 1957, pp.307-311.

(4) «Chronique d'Ibn Saghir sur les imams rostémides de Tahert» éd. et. Trad. de, A. de,C. Motylinski, Actes de XIV congrés International des orientalistes, Paris, 1908, pp.3-132.(=A. de C. Motylinski, chronique d'Ibn Saghir.

حول ابن الصغير، يُنظر كذلك:

T.Lewicki, «les historiens, biograpges et traditionistes ibadites-wahbites de l'afrique du nord du VIIIe au XVI siécle», Folia Orientalia, tIII, Lewicki, Les historiens ibadites.

(5) A. de, C. Motylinski, chronique d'Ibn Saghir, pp.12-13 et p68 (trad).

(٦) حسب ابن خرداذبة جغرافي عربي كتب حوالي منتصف القرن التاسع الميلادي، تبعد تاهرت بحوالي مسيرة شهر على ظهور الجمال عن مدينة القيروان عاصمة إفريقية، يُنظر:

kitab al-masalik wa 'l-mamalik auctore abu 'l-kasim Obaidallah ibn Abdallah ibn khordadhbeh, éd. M. J. de Goeje, Leyde, 1889, (=Bibliotheca Geographorum Arabicorum, t.VI), texte arabe p.88 et traduction p.63.

عبر هذا الطريق يتجه التجار العرب من البصرة والكوفة نحو تاهرت. يتعلق الأمر خصوصًا وحسب رأيي بالتجار الإباضيين. في الواقع نعلم أن العنصر الإباضي كثير وجدّ نشط في هاتين المدينتين خلال القرن الثامن الميلادي. يُنظر في هذا الصدد المقال:

al-Ibadiya, Handworterbuch des islam (ed. A.J.Wensinck et J.H.Kramers), P.179.

(7) E. W. Bovill, The Golden Trade of the Moors, London, 1958; Die Benin Sammlung des riechsmuseums für Völkerkunde in leiden, beschriebenen und mit ausführlichen Prolegomena zur Geschichte der handelswege und Völkerbewegung in nordafrika, versehen von jos. Marquart, Leyde, 1913, (=Marquart, Die Benin-Sammlung), p.CXXVII et passim.

(8) Maçoudi, Les prairies d'or. Texte et traduction par C. Barbier de Meynard, t.IV, Paris, 1885 (= al-Mas'udi, Prairies d'or), pp.37-40. Selon C. Brocklmann (Geschichte der arabischen Literatur, Weimar-Berlin, 1898-1902 (=Brmcklmann GAL), t.I, p.220 et supplém, leyde, 1937-1942 (=Brocklmann, Suppl.), t.I, p.391,

أبو إسحاق إبراهيم بن حبيب الفزاري ترجم على الأرجح في سنة ٧٧٣م مؤلف هندي معنون بـ "سند هند" خلال حكم الخليفة العباسي المنصور (ت. ٧٧٥م). نجهل إذا كانت القطعة التي استشهد بها المسعودي جاءت من هذه الترجمة أو على الأرجح من مؤلف جغرافي آخر للفزاري. هذا المؤلف الافتراضي تم تأليفه في عهد إدريس الأول مؤسس السلالة الإدريسية في المغرب الأقصى (٧٨٨-٧٩٣) والذي لقب في القطعة الموجودة عند المسعودي (ص٣٩) (ملك الدولة الإدريسية). شخصية أخرى ذكرت في الوثيقة لا ندري هل هو عبد الرحمان بن معاوية حسب الفزاري إليه تنسب مملكة إسبانيا أم الأمير الأموي عبد الرحمان الأول الذي حكم إسبانيا (من ٧٥٦م إلى ٧٨٨م). من خلال ما سبق نستنتج أن معلومات الفزاري حول الوضعية السياسية للغرب الإسلامي الوسيط مؤرخة بسنة ٧٨٨م. كذلك ودون شك بعد هذه السنة كانت بعد أن ألّف الفزاري الكتاب الذي استشهد المسعودي بقطعة منه تقع محل اهتمامنا.

(9) Marquart, Die Benin-Sammlung, p. CXXXVIII أراضي مملكة ولوف.

(10) Al-Mas'udi, Les Prairies d'or, t. IV, p. 39.

(11) G. Nachtigal, sahara und sudan, t.II, Berlin, 1881, pp.426 et 495.

مدينة نجالة التي تقع غير بعيدة عن الضفة الجنوبية لبحيرة تشاد شكلت في فترة معينة حصن قديم، ومركز سياسي للقبيلة السودانية صو (صاو). بعد ذلك تم احتلالها من قبل المكاريين (كوتوكو). في متحف مهم يوجد بنجالة والذي يعود لفترة المكاريين رأى ناختيقال أضرحة ٣٥ ملكًا مكاريًا ينتمون إلى هذه القبيلة.

(12) Al-Mas'udi, Les Prairies d'or, op.cit.

(13) R.Mauny, «État actuel de la question de Ghana», Bulltin de l'Institut Français de l'Afrique noire (=BIFAN), t.XIII, 1951, pp.463-475 ; P. Thomas-sey et R. Mauny, compagne de fouilles a Koumbi saleh, BIFAN, t.XIII, 1951, pp.117-140.

(14) Ibn Wddhih qui dicitur al-Ja'qiTbi, Historiae. Pars prior. Ed. M. Th. Hout-sma, Leyde, I883 (= al-Ya'qiibi, Ta'rah), pp. v-vii; Kitab al-Bolddn auctore Ahmed ibn abi Jakuhb ibn Wadhih al-Kadtib al-Jakuhbi, ed. M. J. de Goeje, Biblio-theca Geographorum Arabicorum, t. VII, 2e ed., Leyde, i892 (= al-Ya'qfbl, Kitab al-Buldan), pp. vII-viII; Brockelmann, GAL, t. I, pp. 226-227 et Suppl., t. I, p. 405.

(15) Al-Ya'q-abi, Ta'rih, p. 220; Marquart, Die Benin-Sammlung, pp. LXXVII-LXXVIII.

(16) Al-Ya'q-abi, op. cit. ; Marquart, op. cit.

(17) Das Kitatb Siurat al-ard des A bil Ca'/ar Muhammad ibn MasJ al-Huwa-rizmi. Hrsg. nach dem handschriftlichen Unikum... von Hans von Mzik, Leipzig, I926, p. 6.

(١٨)يُنظر في هذا الصدد:

Drevnie i srednevehovye istocniki po etno-grafii i istorii narodov Afriki yuzhnee Sakhary. Arabskie istocniki VII-Xvekov. Podgotovka tekstov i perevody L. E. Kubbela i. V. V. Matveeva (Sources anciennes et medievales pour l'ethnographie et l'histoire des peuples de l'Afrique au sud du Sahara. Sources arabes du VIIe-Xe siecles. Edition et traduction de L. E. Kubbel et V. V. Matveev), Moscou-Leningrad, i960 (= Kubbel et Matveev, Sources arabes), pp. 366-367 et 368-369.

(19) Al-Ya'qubi, Ta'rih, p. 200; Marquart, Die Benin-Sammlng, pp. LXXVII-LXXVIII.

(20) Marquart, op. cit., p. CVII-CXXII.

(21) Description de l'Afrique septentrionale par A bou-Obeid-el-Bekri. Texte arabe... publie par... de Slane, 2e ed., Alger, 1911, (= al-Bakri, Description, texte), p.183; Description de l'Afrique septentrionale par el-Bekri traduite par MacGuckin de Slane, edition revue et corrigee, Alger, 19I3 (= al-Bakri, Descrip-tion, traduction), pp. 342-343. Sur al-Bakri, cf. Brockelmann, GAL, t. I, pp. 476- 477 et Suppl., t. I, pp. 875-876.

(22) Description de l'Afrique et de l'Éspagne par Edrisi, texte arabe publié... avec une traduction, des notes et un glossaire par R. Dozy et M. J. de Goeje, Leyde, 1866 (= al-Idrisi, Description), texte arabe, pp. 11-12 et trad., pp. 13-14. Sur al-Idrisi voir Brockelmann, GAL, t. I, p. 477 et Suppl., t. 1, pp. 876-877.

(23) Voyages d'Ibn Batoutah, texte arabe, accompagne d'une traduction par C. Defrémery et B. R. Sanguinetti (= Ibn Battuta), t. IV, pp. 435-436. Sur Ibn Battuata, voir Brockelmann, GAL, t. II, pp. 256-257 et Suppl., t. II, pp. 365-366. Ibn Battuita a visite la ville de Gao en I353.

(24) Ibn Battuta, t. IV, pp. 426 et 435.

(25) Ibid., p. 122.

(٢٦)كتب الإدريسي كذلك اسم المدينة الألمانية Augsburg أوزبورك:

cf. T. Lewicki, La Pologne et les pays voisins dans le «Livre de Roger» de al-Idrisi, geographe arabe du XIIe siecle, t. I, Krakov, 1945, p. 116) et celle de la ville polonaise Gniezno ğinazna (ibid., p. 113.

(٢٧)على سبيل المثال نجد عند الإدريسي اسم المدينة الإيطالية -Poli castro كتبها بولي كاشترو. (Lewicki, op. cit., t. I, pp. 117-118).

(٢٨)حول هذا الكاتب، يُنظر: Brockelmann, Suppl., t. 11, p. 710.

(29) Description de l'Aftique tierce partie du monde escrite par Jean Leon African, nouvelle edition annotee par Ch. Schefer, t. III, Paris, I898, pp. 298 et 301
(30) Marquart, Die Benin-Sammlung, pp. LXXVI-LXXVIII et passim (cf. aussi index s. v. Gogo); H. Barth, Reisen und Entdeckungen in Nord- und Central- Afrika, Gotha, I857-I858, t. IV, pp. 6oi, 605, 607 et t. V, pp. 216, 236.
(31) Tbn Khaldoun, Histoire des Berbe'res et des dynasties musulmanes de l'Afrique septentrionale, traduite de l'arabe par 1I baron de Slane. Nouvelle edition publiee sous la direction de Paul Casanova, Paris, 1925-1956 (= Ibn Haldun, Histoire), t. III, pp. 301 et passim.
(32) Lewicki, Les historiens ibadites (sous presse); La répartition geogra-phique des groupements ibadites, pp. 304-305.

(٣٣)حول الدرجيني وكتابه، يُنظر:

T. Lewicki, «Notice sur la chronique ibadite d'ad-Dargini», Rocznik Orientalistyczny, t. XI, pp. 146- 172. Cf. aussi Lewicki, Les historiens ibddites (sous presse).
(34) Lewicki, Notice sur la chronique ibadite d'ad-Dargini (passim).
(35) Al-Wisyani, Kitab as-Siyar, ms. n 277 de l'ancienne collection de Lwow, P. 59.
(36) Ad-Dargini, Kitab Tabaqat al-masaiyih, ms. no 275 de l'ancienne collection de Lwow, f 92 V.
(37) Voir ci-dessus, p. 520.
(38) Relatio Ibrahim ibn Ja'kub de itinere slavice, quae traditur apud al- Bekri. Edidit, commentario et versione polonica atque latina instruxit T. Kowal-ski, Krakow, 1946, pp. 72-73.
(39) Al-Bakri, Description, texte, pp. 181 et 183.
(40) M. Delafosse, Haut-Senegal-Niger (Soudan Franfais), Paris, 1912, t. II, pp. 67, 71, 72 et 240-241; J. Rouch, Les Songhay, Paris, I954, pp. 8-9.
(41) Marquart, Die Benin-Sammlung, p.CXVI; Y. Urvoy, Histoire des populations du Soudan Central (Colonie du Niger), Paris, 1936, pp. 137-153.
(42) Marquart, op. cit., pp. CIX-CXVI; Kubbel et Matveev, Sources arabes, p. 372.
(43) Marquart, op. cit., pp. CXVI-CXVII.
(44) Sur ce sujet voir ci-dessous, p. 527.
(45) A. de C. Motylinski, Chronique d'Ibn Saghir, pp. 31-35 (texte arabe) et pp. 91-97 (traduction.)
(46) Ibid., p. 31 (texte arabe), et pp. 91-92 (traduction.(
(47) Al-Ya'qubi, Kitab al-Buldan, pp. 359-360.

(٤٨)حول هذا الكتاب، يُنظر:

Brockelmann, GAL, t. I, p. 229 et Suppl., t. I, P. 408.
(49) Viae regnorum. Descriptio ditionis moslemicae auctore Abu Ishak al- Edrisi al-Istakhri, ed. M. J. de Goeje (Bibliotheca Geographorum Arabicorum, t. I), 2e éd., Leyde, 1927, pp. 39 et 46.
(50) Ibid., p. 39.
(51) Al-Bakri, Description, texte, pp. 148-149 et trad., pp. 283-284.
(52) Al-Ya'qubi, Kitab al-Buldln, p. 360.

(٥٣)حول سجلماسة، يُنظر:

H. Fournel, Les Berberes, t. 11, Paris, 1881, pp. 22-25 et G. S. Colin, article «Sidjilmasa», Enzyklopddie des Islam, t. IV, pp. 432-434.
(54) Al-Bakri, Description, texte, p. I50 et traduction, pp. 286-287; lbn Haldun, Histoire, t. I, pp. 262-263; Fournel, op. cit., t. 11, p. 24.
(55) Al-Ya'qubi, Kitab al-Buldan, p. 360.
(56) Al-Mas'udi, Prairies d'or, t. IV, p. 39.
(57) Ibn al-Faqlih, Kitab al-Bulddn, ed. M. J. de Goeje, Leyde, 1885 (= Bibliotheca Geographorum Arabicorum, t. V), p. 81.
(58) Marquart, Die Benin-Sammlung, pp. CCXXXIV-CCXXXV.
(59) Al-Ya'qubi, Kitab al-Buldan, p. 360.
(60) Opus geographicum auctore Ibn Haukal..., ed. J. H. Kramers, Leyde, 1958 (= Ibn Hawqal, Kitab Surat al-ard), t. I, p. 99. Sur Ibn Hawqal voir Brockelmann, GAL, t. I, p. 229 et Suppl., t. I p. 408.
(61) Ibn Hawqal, Kitab Sirat al-ard, t. I, p. 93.
(62) Al-Bakri, Description, texte, p. 168 et trad., p. 317.
(63) Al-Idrisi, Description, texte arabe, p. 32 et trad., p. 38.

(٦٤)هذه القطعة من كتاب المهلبي موجودة في تقويم البلدان لأبي الفداء (ق١٦م):

Cf. Geographie d'A boulfdda, texte arabe publi... par M. Reinaud et ... de Slane, Paris, 1840, p. 125 ; Geographie d'A boul-feda traduite de l'arabe en francais... par M. Reinaud, t. II, 1re partie, Paris, 1848, pp. 174-175. Sur al-Muhallabi voir I. Ju. Krackovskij, Izbrannye socine-nija. T. IV: Arabskaja geograficeshaja literatura (CEuvres completes, t. IV: La litterature geographique arabe), Moscou-Leningrad, 1957, pp. 234-236, et sur Abu 'I-Fida' voir Brockelmann, GAL, t. 11, pp. 44-46 et Suppl., t. II, p. 44.
(65) Al-Bakri, Description, texte, p. 159 et trad., pp. 301-302.
(66) Ibid., texte, p. 158 et trad., p. 300.
(67) Ibid., op. cit.
(68) Delafosse, Haut-Sene'gal-Niger, t. II, pp. 29-32; voir aussi P. Laforgue, "Notes sur Aoudaghos", ancienne capitale des Berberes Lemtouna #, BIFAN, t. II, I940, pp. 217-236.
(69) Al-Bakri, Description, texte, pp. 18o-181 et trad., pp. 337-338.
(70) Ibn Battuta, t. IV, p. 426.
(71) E. Fagnan, Extraits inedits relatifs au Mahgreb, Alger, 1924, p. 178. Sur Ibn Zanbal, voir ibid., p. 121.
(72) Voir ci-dessus, p. 523.

(٧٣)الطريق التي تربط تاهرت بإقليم الزاب في زمن الرستميين تمر عبر بلدان مأهولة في الأغلب بقبائل بربرية إباضية "عند اليعقوبي بدلاً من الإباضية نقرأ الشراة وهو اسم آخر لهذا المذهب"، دون شك ترتبط نوعا ما بمملكة تاهرت وقد عرفت على الأقل أجزاء منها السلطة الأغلبية، أمراء مملكة البربر الشرقية، في هذا الصدد يُنظر: al- Ya'qabi, Kitab al-Buldan, pp. 352-353. عرفنا هذا الطريق بفضل وصف ابن حوقل الذي يبدو أنه زار البلد في منتصف القرن ١٠م، نصف قرن فقط بعد سقوط مملكة تاهرت الرستمية

(74) Ibn IHawqal, Kitab Siirat al-ard, t. 1, pp. 88-89.
(75) Al-fdrisi, Description, texte arabe, p. 120 et trad., p. 141.

(٧٦)حول أهمية وادي ريغ يسمة أحيانا من قبل المؤلفين العرب القدامى "بلد ريغة" من اسم قبيلة زناتية تحمل هذا الاسم، يُنظر:

Ibn Haldun, Histoire, t. III, p. 275.

سكان هذا البلد البربر دخلوا قديما في الإباضية كما هو مستنتج من بعض الإشارات الواردة عند المؤلفين الإباضيين القدامى. طريق القافلة الرابط بين بسكرة والصحراء الوسطى والذي يجتاز توقرت، المركز الحالي لوادي ريغ، موجود سلفا في الفترة الرومانية غير أنه خلال هذه الفترة يبدو أقل تواصلا مع طرق غدامس وفزان. على الأرجح عبر هذا الطريق تم نقل في الهقار الغربي خلال القرن الرابع الميلادي الآثار الرومانية المكتشفة في الموقع المشهور تين هنان قرب أبالسة. حول هذه المسألة، يُنظر:

E. Demon-geot," Le chameau et l'Afrique du Nord romaine ", Annales, 15e annee, n 2, mars-avril 1960, p. 240 et carte du Sahara oriental (entre pp. 232 et 233.)

ليس من المستحيل أن تكون جذور ورقلة (عند المؤلفين العرب القدامى واركلان أو وارجلان) مركز تجاري رئيسي يقع على طريق بسكرة-توقرت-الصحار الشرقية، مرتبطة بازدهار التجارة الرومانية والبيزنطية في هذه النواحي. نتساءل إذا كان الشعب الإفريقي Urcilliani الذين ذكرهم:

Vegece, Epit. Rei Militaris, III, 23

كملاك جمال ويستعملون هذه الحيوانات في حروبهم وأنهم لا يشبهون الواركلانيين.

(77) Al-Edrisi, Description, texte arabe, p. 121 et trad., p. 141.
(78) Al-Wisyani, Kitab as-Siyar, Mns. n 277 de l'ancienne collection de LwOw, p. 140.

(٧٩)أبو عبد الله الشيعي مبعوث وقائد فاطمي احتل تاهرت في ٩٠٩م: (Fournel, Les Berberes, t. 11, p. 90). اثنية الحجاني(الجحاني؟) وظفها أبو زكرياء للإشارة إلى هذا المبعوث والذي اشتق على الأرجح من اسم جبل أنكجان أو إيكجان (شمال غرب جميلة في نواحي

سطيف) والذي مثل موطنه الأول خلال الفترة الأولى من نشاطه بالمغرب حول موضع وتسمية الجبل ينظر:

Fournel, op. cit., t. 11, p. 53

(٨٠)نشر تاريخ أبو زكرياء لأول مرة مترجم ومعلق عليه من قبل E. Masqueray, Alger, 1878, pp. 251-257. يُنظر كذلك: Ibid., p. 211.

نستشهد بهذه الرواية من خلال هذه الترجمة (في الواقع رديئة جدًا) حيث نصحح فقط كتابة أسماء الأعلام ذات الأصل العربي.

(٨١)بخلاف G. Marçais الذي خصص لسدراتة بعض الصفحات في كتابه:

Manuel d'art musullman (t. 1, Paris, 1926, pp. 81-91).

أعتقد أن هذه المدينة موجودة سلفًا في القرن التاسع الميلادي وليس فقط في القرن العاشر الميلادي، مثلما يراه هذا العالم. في الواقع الجند البربري المنتمي لقبيلة سدراتة والذي شارك في الحملة العسكرية المنظمة من قبل الفاطمي عبيد الله (٩٠٩-٩٣٤) في بداية حكمه ضد واحة ورقلة، كانوا إخوة سكان عاصمة ورقلة والذين ينتمون كذلك لهذه القبيلة. هذا ينتج من حكاية رواها أبو زكرياء الوارجلاني، يُنظر:

Chronique d'Abou Zakaria, trad. Masqueray, pp. 221-223.

(82) Chronique d'Abou Zakaria, trad. E. Masqueray, pp. 209-210.

(٨٣)حول تادمكت (تادمكة)، يُنظر:

Barth, Reisen und Entdeckungen in Nord- und Central-Afrika, t. V, pp. 459 et passim; Richer, Oullemiden, p. 47; Delafosse, Haut-Senegal-Niger, t. II, p. 69.

(84) Al-Bakri, Description, texte, p. 182 et traduction, p. 340.
(85) Ibid., texte, p. 181 et trad., p. 339.
(86) Ibn Hawqal, Kitab Surat al-ard, t. I, p. 105.
(87) Histoire des rois 'obaidides (les califes fatimides), par Ibn Hammad, éd. et trad. M. Vonderheyden, Alger-Paris, 1927, texte arabe, p. 18 et trad. pp. 33-34.
(88) Al-Bakri, Description, texte, p. 183 et trad., p. 342.
(89) Jacut's geographisches Wörterbuch... hrsg. von F. Wüstenfeld, Leipzig, 1866-1870, t. IV, pp. 329-330.
(90) Al-Bakri, Description, texte, p. 183 et trad., pp. 342-343.
(91) Marquart, Die Benin-Sammlung, p. CXXIII-CXXIV et passim.
(92) Ibn al-Faqih, Kitab al-Buldan, ed. M. J. de Goeje, pp. 81, 84 et 87; Marquart, op. cit., p. CXXIV.

العملة وتأثيراتها السياسية في تاريخ الغرب الإسلامي
من مطلع القرن الخامس إلى أواخر القرن السابع الهجري
(٤٠٧هـ – ٦٧٤ هـ / ١٠١٧ – ١٢٧٥م)

د. عبد المجيد نوري
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
جهة طنجة
تطوان – المملكة المغربية

بيانات الأطروحة

أطروحة دكتوراه في تاريخ الغرب الإسلامي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – مكناس
جامعة مولاي إسماعيل
المغرب ٢٠١٣
عدد الصفحات: ٤٦٨

العملة وتأثيراتها السياسية في تاريخ الغرب الإسلامي من مطلع القرن الخامس إلى أواخر القرن السابع الهجري ٤٠٧هـ-٦٧٤هـ/ ١٠١٧-١٢٧٥م.
إعداد: الباحث عبد المجيد النوري
إشراف: أ.د. محمد تضغوت

كلمات مفتاحية:

تاريخ العملة، الفكر الاقتصادي، المغرب الوسيط، المغرب والأندلس، الاقتصاد الإسلامي

مُقَدِّمَةُ

تعتبر العملة من بين المبتكرات الإنسانية الحضارية الكبرى، فبواسطتها يتم تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بل وعليها مدار السياسة وانتظام العمران البشري، لذلك حظيت باهتمام بالغ من قبل المجتمعات البشرية، وتطورت نظرتها إليها بتطور علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية وأنماطها الإنتاجية. فالنقود بصفتها ظاهرة اقتصادية تعتبر ابتكارًا إنسانيًا أملته ظروف التقدم الاقتصادي، والذي عجزت المقايضة أن تواجه مقتضيات هذا التقدم الاقتصادي لوحدها خاصةً بعدما تشعبت ميادين تقسيم العمل واتسع نطاق التبادل والمعاملات، فأصبحت العملة تؤثر تأثيرًا واضحًا في الاقتصاد والمجتمع والسياسة والفكر. وبناءً على ذلك حظي البحث في موضوع العملة خصوصًا في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من لدن المفكرين والمهتمين بالفكر والتاريخ الاقتصادي عمومًا، نظرًا لارتباطه الشديد بحياة الإنسان من جهة، ولكونه أساس تنظيم علاقات الناس وأعمالهم وتحديد قيمها على شكل أسعار، ولذلك أولى رواد الفكر الاقتصادي عناية فائقة لموضوع العملة على مر التاريخ البشري، خصوصًا بالعالم الإسلامي الوسيط حتى قيل إن سلامة المعاش والمعاملات والملك وسائر الأحوال من سلامة العملة وصلاحها والعكس بالعكس.

وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يكتسيها الموضوع في حقل الفكر الاقتصادي عمومًا، ومن اعتراف بعض مفكري العالم الإسلامي بأهمية هذا الحقل المعرفي على وجه الخصوص، فإن المواضيع المنجزة حول التاريخ الاقتصادي للغرب الإسلامي الوسيط ما تزال جد نادرة، سيما ما يتعلق منها بقضايا العملة في علاقتها بعناصر البنية الاقتصادية الاجتماعية، من دخل وأجر وأسعار وما يرتبط بهما من قدرة شرائية ومستوى معيشة ... من جهة، وبالبنية السياسية من جهة أخرى. فمعلوم أن تاريخنا ما زال يطغى عليه طابع السرد الحدثي المتعلق بالسلطة، ومَنْ يمسكها ومَنْ يثور عليها، لذلك نجهل تقريبًا كل ما يخص الأسس الاقتصادية من تاريخ المغرب الوسيط.

من هذا المنطلق، جاء اختيارنا لموضوع الأطروحة الذي وسمناه بـ "**العملة وتأثيراتها السياسية في تاريخ الغرب الإسلامي من مطلع القرن الخامس إلى أواخر القرن السابع الهجري ٤٠٧هـ - ٦٧٤هـ/ ١٠١٧- ١٢٧٥م**"، باعتباره محاولة طموحة تنشد الإسهام في إغناء البحث التاريخي في ضوء ما يثيره الموضوع من أسئلة عميقة وقضايا كبرى، سواء في علاقته بمعاش الناس ومعاملاتهم وأحوالهم أو بما هو سياسي. فمن المتعارف عليه، بين أهل الاقتصاد عمومًا أن كل انهيار في قيمة العملة وارتفاع في حجم الكتلة النقدية المتداولة منها، يتبعه حتمًا غلاء

في أسعار سائر الأصناف، الأمر الذي يهدد الاقتصاد بالبلوى والفساد - التضخم - والمجتمع بالانفجار، والنظام الحاكم بالانهيار وربما السقوط أو الزوال، وهكذا يتضح أن التاريخ السياسي يصبح غير ذي معنى إذا خلا من المضامين الاقتصادية والاجتماعية لأنه يتحول في حقيقة الأمر إلى أحداث جافية.[1]

تأسيسًا على ذلك لم يكن البحث في موضوع العملة، في علاقته بما هو اقتصادي وسياسي، سوى محاولة لإعادة مراجعة فكرنا الاقتصادي وتاريخنا السياسي الوسيط، ليس من خلال الوقوف على موضوع العملة في التاريخ والفكر الاقتصادي الإسلامي فحسب، بل وتتبع أثرها في هذا التاريخ وفي قيام النظم الحاكمة وسقوطها، وذلك انسجامًا مع توجه وحدة البحث والتكوين الخاصة **بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط** واختياراتها. وعلى الرغم من كون العملة قوة اقتصادية واجتماعية وأداة الاستقرار السياسي للسلطة الحاكمة[2]، لدرجة جعلت الماوردي يرى أن النقد إذا كان سليمًا من غش ومأمونا من تغيير صار هو المال المدخور فدارت به المعاملات نقدًا فعم النفع وتم الصلاح، فالواقع أننا لم نهتد بعد إلى دراسة علمية متخصصة اتخذت من العملة ومن قيمتها الشرائية بالأساس، مدخلاً أساسيًا لقراءة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للغرب الإسلامي الوسيط.

الدراسات السابقة

والحقيقة أن بعض الدراسات[3] سواء المتخصصة منها أو غير المتخصصة، قد تناولت جوانب من الموضوع أو لامست بعض قضاياه، وإذ لا نبخس قيمة هذه الدراسات التي أفادتنا كثيرًا في الإلمام ببعض جوانب الموضوع، فالجدير بالذكر والملاحظة أنها تشترك جميعها في خاصية أساسية تكمن في تركيزها على دراسة التاريخ السياسي من خلال المظاهر الخارجية والخصائص الشكلية للمسكوكات المغربية، من دون استحضار أثر القوة الشرائية لهذه المسكوكات في الاقتصاد ومستويات الأسعار وأحوال المجتمع... ثم في السياسة وأحوال الملك، ويرجع السبب في ذلك حسب ما يبدو إلى ضعف الإلمام بالفكر الاقتصادي وبنظرياته المختلفة سواء القروسطوية منها أو الحديثة من جهة، وإلى الصعوبة والإشكالات المنهجية والمعرفية التي يطرحها البحث في موضوع العملة من جهة أخرى.

الإشكالات المنهجية والمعرفية

أما فيما يخص الإشكالات المنهجية، فإن الموضوع يندرج ضمن دائرة الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي بتشعباته وطروحاته الاقتصادية الكبرى، تمامًا مثلما يخضع لضوابط واجتهادات شرعية وفقهية إسلامية، ومن ثمة تستوجب معالجة الموضوع لا الإلمام الأولي فحسب، بل التعمق وربما التخصص في هذه الحقول المعرفية. أما بالنسبة للإشكالات المعرفية فغني عن البيان مدى تقصير التآليف القديمة في تناول الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، سيما ما يتعلق منها بمسألة العملة والأسعار، فقلما تجود هذه التآليف بأرقام وإحصاءات ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية، مما يستعصي معه ليس تناول الظواهر السوسيو-اقتصادية، وأثرها في التاريخ السياسي فحسب، بل وتوظيف مناهج التكميم والإحصاء وصياغة المعادلات الرياضية الدقيقة لمعالجة هذه الظواهر من خلال الوقوف على تغيرات العملة وما يرتبط بها من تغير في مستويات الأسعار وتحكمها في استقرار الاقتصاد وأحوال المجتمع والملك أو اضطرابها.

محتويات الأطروحة

وبغض النظر عن الصعوبات التي أحاطت بالبحث وظروفه وعلى رأسها القضايا المادية وعراقيل الحصول على المادة المعرفية، فقد حاولنا جهد الإمكان تجاوز الإشكالات السالفة الذكر من خلال توسيع دائرة القراءة وتنويع المراجع والمصادر على اختلاف مشاربها من حوليات تاريخية وكتب الجغرافيا والآداب السلطاني والفقه والنوازل والحسبة والفكر الاقتصادي. ومن خلال هذه المادة المعرفية أمكننا معالجة موضوع الأطروحة التي اشتملت على بابين فضلاً عن مقدمة ومدخل تمهيدي وخاتمة. ويمكن توضيح ذلك وفق التصميم التالي:

فعلى مستوى **المقدمة** حددنا أهمية الموضوع ودواعي اختياره، كما تناولنا فيها بالدارسة والتحليل المادة المصدرية التي اطلعنا عليها، أما **المدخل تمهيدي** فقد وضعناه على شكل إطار نظري خاص بموضوع العملة في علاقته بعناصر البنية الاقتصادية الاجتماعية من جهة، والبنية السياسية من جهة أخرى.

بالنسبة **للباب الأول** فقد خصصناه لمعالجة موضوع العملة والأسعار في التاريخ والفكر الاقتصادي الإسلامي، واشتمل على ستة فصول، قاربنا في الفصل الأول مفهوم العملة ووظائفها وتطورها التاريخي، كما حددنا فيه بعض الإجراءات التي اتخذتها النظم الحاكمة في المغرب الوسيط لضبط توازن العملة وصيانة قيمتها الشرائية من الانهيار. وتناولنا في الفصل الثاني مسألة الأسعار وعوامل تقلبها في التاريخ والفكر الاقتصادي، في حين اهتم الفصل الثالث بدراسة حالة من حالات تدخل النظم الحاكمة بالمغرب الوسيط لمعالجة أزمات غلاء الأسعار وتقلباتها قصد شراء السلم الاجتماعي، وسلطنا الضوء في الفصول الثلاثة المتبقية على مسألة العملة في التاريخ والفكر الاقتصادي الإسلامي، خصوصًا مع ابن خلدون وتقي الدين المقريزي.

أما بخصوص **الباب الثاني** والأخير فقد خصصناه لتتبع أثر العملة في الحياة السياسية بالغرب الإسلامي من مطلع القرن الخامس الهجري إلى نهاية الحكم الموحدي سنة (٦٧٤هـ)، تناولنا في الفصل الأول أثر العملة في الحياة السياسية بالمغرب والأندلس من مطلع القرن الخامس الهجري إلى نهاية حكم زناتة وملوك الطوائف بالغرب والأندلس وبداية الحكم المرابطي، واعتنى الفصل الثاني بتحديد الأبعاد المادية والنقدية لظهور الحركة المرابطية وبالمعالم الكبرى لتطوراتها السياسية في ضوء مسكوكاتها النقدية. واستهدف الفصل الثالث النظر في قيمة العملة المرابطية وتأثيراتها في التاريخ السياسي خلال العهد المرابطي، وهي القضايا ذاتها التي عالجناها في الفصول الثلاثة المتبقية على عهد نظام الحكم الموحدي، إضافة إلى تحديد الدلالات السياسية لمسكوكاته النقدية من الظهور إلى الانهيار على غرار ما قمنا به حول نظام الحكم المرابطي.

نتائج الدراسة

وختمنا هذا العمل المتواضع بخلاصات عامة، إذ كان من المفيد أن نستخلص بعد نهاية كل فصل نتيجة أو أكثر. ولما كان هاجس البحث مرتبطًا بدراسة موضوع العملة في التاريخ والفكر الاقتصادي الإسلامي، وبتأثيراتها السياسية في مجتمع الغرب الإسلامي الوسيط فقد أسفرت هذه الدراسة على جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- يشكل قطاع العملة جوهر القضايا الاقتصادية التي يدور حولها اهتمام الفكر الاقتصادي في الماضي والحاضر، لكونه يشكل اللبنة الأساس في البنية الاقتصادية الاجتماعية وأساس استقرارها واستقرار الأوضاع السياسية.
- يمكن تعريف العملة بكونها قطع معدنية مختومة بسكة السلطان، وتتمتع بقيمة شرائية تتحدد بوزن المادة المعدنية المضروبة منها وبجودة عيارها، وهي أداة التعبير عن قيم الأعمال المبذولة في إنتاج السلع والبضائع التي تدفع عوضًا عنها على شكل أسعار.
- تطور نظرة العالم الإسلامي لقطاع العملة بتطور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، وذلك منذ ظهور الإسلام الذي تعرض لقضايا اقتصادية كبرى، ومن بينها مسألة العملة أي الذهب والفضة، حيث لم تعدّ العملة مجرد أداة رمزية لتنظيم المبادلات والأعمال كما كان عليه الحال في المجتمع اليوناني القديم[٤]، بل أصبحت عنصرًا فاعلاً في المعاش والمعاملات وفي استقرار أحوال المجتمع والملك، لدرجة جعلت الماوردي يرى أن صلاح هذه الأمور من صلاح العملة والعكس بالعكس. ومن ثمة يتضح أن الأساس في العملة هو قيمتها الشرائية التي كانت تتحدد في ضوئها مستويات الأسعار والمعيشة والدخل والأجور والقدرة الشرائية... وحالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك وقف رجالات السلطة والفكر بالعالم الإسلامي عمومًا والمغربي على وجه الخصوص، ضد كل أشكال التزوير والتدليس أو سك العملة ناقصة عن المضروب الصحيح لما في ذلك من عموم البلوى وفساد المعاش والمعاملات. تضخم الاقتصاد. وأحوال الناس بحكم انهيار قيمة العملة وغلاء الأسعار.
- إن الحديث عن العملة هو نفسه الحديث عن الأسعار باعتبارهما وجهين لأطروحة اقتصادية واحدة، على اعتبار أن أي تغير في أحدهما هو نفسه تغير في الآخر، لكن في اتجاه عكسي بالضرورة، وعليه من البديهي أن يعبر تغير مستويات الأسعار عن تغير قيمة العملة وانعكاساتها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فكلما كانت قيمة العملة مرتفعة، كلما كانت مستويات الأسعار منحطة والأوضاع السالفة الذكر سليمة ومستقرة والعكس صحيح، وهو أمر يدفعنا إلى الظن أن مسألتي العملة والأسعار يعتبران من بين الضوابط الخفية لتطور المجتمعات البشرية ونظمها الحاكمة ولذلك اعتنى بهما رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي الوسيط غاية الاهتمام.
- يعتبر المقريزي النموذج الأرقى في الفكر الاقتصادي الإسلامي الوسيط فقد توصل فعلاً قبل "إرفين فيشر" إلى علاقة قيمة العملة وحجم الكتلة النقدية المتداولة منها بمستويات الأسعار وبعناصر البنية الاقتصادية والاجتماعية، من دخل وأجر وقدرة شرائية ومستوى معيشة... وغيرها من جهة، وبالبنية السياسية من جهة أخرى، لذلك اعتبرناه صاحب نظرية نقدية واقتصادية صالحة لتحليل الأحداث وتركيبها وفق ضوابط علمية، فقد وضع فعلاً أسس النظرية الكمية للنقود، وتمكن من فهم القوة الشرائية للعملة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- يعتبر غلاء الأسعار من أخطر العوامل التي هددت استقرار النظم الحاكمة بالغرب الإسلامي الوسيط، لذلك لجأت هذه النظم إلى وضع آليات متعددة لضبط توازناتها والحفاظ على استقرار قيمة العملة، ولم تتوان عن التدخل أحيانا بأجهزتها الرسمية وإمكاناتها المادية لشراء السلم الاجتماعي خلال أزمات غلاء الأسعار، مثلما حدث سنة (٦١٦هـ) خلال حكم المنتصر الموحدي، أو ما حصل خلال مجاعة (٧٢٤هـ).
- لعب انهيار العملة وغلاء الأسعار دورًا أساسيًا في تحريك الثورات الاجتماعية وانهيار النظم الحاكمة، وإعادة تشكيل التحالفات السياسية والطبقية حفاظا على المصالح المادية والامتيازات السياسية، فالواقع أن سقوط النظم الحاكمة بالمغرب الوسيط سواء تعلق الأمر بملوك زناتة، أو المرابطين أو الموحدين جاء على إثر انهيار العملة وغلاء الأسعار، وبالتالي تضخم الاقتصاد الذي كانت له آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- كانت الفئات الاجتماعية المتدنية في الهرم الاجتماعي من أهل الضعف والخصاصة والمساكين والعالة من الخلق أكثر الفئات الاجتماعية المتضررة من انهيارات العملة وغلاء الأسعار، بحكم غلاء مستويات المعيشة وغياب الدخل أو ضعفه، لذلك ترمق سائر الناس خلال بعض المجاعات وأزمات الغلاء بالقطط والفئران وفتور الزيتون ونوار الخروب وجيف بني آدم... فكثرت فيهم الموت، واضطروا إلى بيع ممتلكاتهم وعقاراتهم، مما أدى إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة والقوة الشرائية بين الضعفاء وأصحاب الأموال والجاه.
- تجلت المظاهر الأساسية لازدهار الاقتصاد واستقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية بالغرب الإسلامي الوسيط في ارتفاع قيمة العملة ورخاء الأسعار، بينما تجلت معالم التضخم واضطراب الأحوال الاجتماعية والسياسية في عجز ميزانية النظم الحاكمة وانهيار عملاتها وغلاء الأسعار، ولذلك يمكن القول إن انهيار العملة وغلاء الأسعار كانا من العوامل الأساس لقيام وسقوط هذه النظم التي رفعت جميعها عند بداية أمرها شعارات الإصلاح والأمر بالمعروف ومحاربة الفساد والجور والغلاء.
- كان للسياسة وطرق إدارة الحكم وتدبير شؤون الأفراد دور أساسي في صلاح الأحوال أو فسادها، وهكذا اختلفت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالغرب الإسلامي الوسيط بين الازدهار أو الانهيار والاستقرار أو الاضطراب باختلاف سياسة الحكام وطرق تدبيرهم للعملة والمال والشأن العام.
- يعتبر سوء التدبير وفساد أهل الدولة وجورهم من بين الأسباب المساهمة في استفحال التضخم وفساد العملة

والمعاش والمعاملات، كما حدث مع أواخر حكام زناتة والمرابطين والموحدين الذين كان بعضهم مراهقين، بل وشغلتهم أحوال الصبا ولذات الملك عن القيام بأمر الرعية.

- يعتبر عهد يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨هـ/٥٨٠هـ) خير نموذج لازدهار الأوضاع واستقرار الأحوال والملك بحكم سياسته العادلة وتدبيره العقلاني لشؤون العملة والمال والاقتصاد والحكم. فالمعلوم أنه جمع في تكوينه بين الحكمة والشريعة، وهو الوحيد حسب علمنا - لحد الآن - الذي جمع في سياسته وإدارته للحكم بين الشيء وضده في الآن نفسه، إذ وصف بكونه يحضر حتى لا يكاد يغيب، ويغيب حتى لا يكاد يحضر[5]، ولذلك صدق المراكشي في قوله بأن هذا السلطان لم يكن في بني عبد المؤمن ممن تقدم منهم وتأخر ملك بالحقيقة غيره[6].
- إن خروج العالم الإسلامي عمومًا والمغربي منه على وجه الخصوص من أزمته الراهنة يقتضي منه استيعاب ماضيه والوعي بذاته وتاريخه قصد وضع أسس تنشئة اجتماعية سليمة مساعدة على تكوين وإعداد أجيال قادرة على وضع أنظمة حكم ديمقراطية وإنتاج نخب قادرة بحكم كوامنها اللاشعورية وإرادتها الذاتية على تدبير الشأن العام خصوصًا ما يتعلق منه بقضايا العملة واستثمار الأموال وفق رؤية سياسية اقتصادية قائمة على مراعاة العلاقات القائمة بين القيمة الشرائية للعملة، وبين مستويات الدخل والأجور والقدرة الشرائية ومستويات المعيشة...، ثم فيما بين مجمل هذه القضايا وبين حجم الثروة الوطنية وعدد السكان ومتطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية والنفسية.

الهَوامِشُ:

(١) سامية مصطفى محمد مسعد، **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين من ٤٨٤ إلى ٦٢٠هـ/١٠٩٢-١٢٢٣م**، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٣م، ص. ٧.

(٢) محمد جلوب فرحان، **"الفكر الاقتصادي في كتابات الماوردي"**، مجلة الاجتهاد، العددان ٣٤-٣٥، السنة التاسعة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص. ١٨٦.

(٣) سبقت الإشارة إلى بعض هذه الدراسات في مقدمة البحث ونسجل من بينها في هذا الإطار ما يلي:

شعبان عبد الرحيم:

- **المسكوكات الموحدية في تاريخ المغرب الوسيط، ٥٢٤-٦٦٨هـ/١١٢٩-١٢٦٩م**، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ١٩٩٥-١٩٩٦م.
- **المسكوكات المرينية من خلال المجموعة النقدية لبنك المغرب والمتحف الأثري في الرباط ومجموعات أخرى عمومية وشخصية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الآداب، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكدال، الرباط، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.
- عمر آفا، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن ١٩ سوس ١٨٢٢-١٩٠٦م**، جامعة القاضي عياض، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، أطروحات ورسائل رقم ١، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

صالح بن قربة:

- **انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرن الوسطى**، ضمن ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرن الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤٨، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- **شخصية عبد المؤمن بن علي من خلال نقوده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، عدد ٢٤، ٢٠٠٤م.

حسن علوي حافظي

- **"جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود"**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، عدد ٢٣، النجاح الجديدة، ١٩٩٩م.

محمد المغراوي

- **مسألة العملة والصرف في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد، التاريخ وأدب النوازل**، دراسات تاريخية مهداة للفقيه محمد زنيبر، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رقم ٤٦، ١٩٩٥م.

عصمت عبد اللطيف دندش

- **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، عصر الطوائف الثاني ٥١٠-٥٤٦هـ/١١١٦-١١٥١م، تاريخ سياسي وحضارة، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٨.

إبراهيم القادري بوتشيش

- **الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، ١٩٩٠-١٩٩١م.

عبد الرحمان أمل

- **السياسة المالية للدولة المرينية**، بحث لنيل الدكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٤٢٧-١٤٢٨هـ/٢٠٠٦-٢٠٠٧م.

Alfred Bel:

- Contribution à l'étude des dirhams de l'époque AlMohade d'après un groupe important de ces Monnaies récemment découvert à Tlemcen, Hespéris, vol, 13, 1933.

Bernard. Rosenberger:

- Autour d'une grande Mine d'Argent du moyen âge Marocain: le Jebel Aouam, Hespéris–Tamuda, vol, V- Fascicule unique, 1964.

Daniel Eustache:

- Etude de numismatique et de métrologie musulmanes, Hespéris- Tamuda, vol, X, fasc, 1-2, Editions, Techniques Nords-Africaines, 1969.

Ben Hsain Mesmoudi Rajae:

- Approche quantitative de l'or monnayé en occident musulman 450/1058-830/1426, UFR 09, Université de paris I panthean, Sorbonne, 1994.

(٤) محمد حركات، **الاقتصاد السياسي لتدبير الشأن العام**، تقديم عبد الحميد عواد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، ص. ١٥.

(٥) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولتان المرابطية والموحدية**، تحقيق جعفر الناصري، وامحمد الناصري، دار الكتاب العربي، البيضاء، ١٩٥٤م، ص. ١٥٢.

(٦) عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ص. ١٧٢.

ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الرحالة ناصر خسرو (٣٩٤ ـ ٤٨١هـ /١٠٠٣ ـ ١٠٨٨م) يؤرخ للمدن الكردية في رحلته "سفرنامه"

أ.د. كرفان محمد أحمد
عميد كلية العلوم الإنسانية
أستاذ تاريخ الكرد في العصور الوسطى
جامعة دهوك – كردستان العراق

مُلَخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تناول سيرة الرحالة الفارسي الأصل (ناصر خسرو القبادياني)، والتطورات التي رافقت حياته، وتقرير الدوافع التي حملته على الرحلة من المشرق إلى مصر أيام الخلافة الفاطمية، والوقوف بدقة على خط سير رحلته تلك، وتحديد أهم الأقاليم والمدن التي زارها وتجول فيها؛ والشيء الذي يهمنا من تلك الرحلة التاريخية هو توريخ رواياته المتعلقة بالمدن الكردية التي كانت تقع على خط تجواله، والتي تتبع أكثرها بل جلها في الإقليم الرابع، مثل (وسطان، ارزن، خلاط، ميافارقين، امد)، والتي كانت أو آنذاك تخضع لسلطة الإمارة الكردية المروانية، بيان مجمل المظاهر الحضارية التي رصدها في رحلته، وكل ذلك من خلال كتابه (سفرنامة - الرحلة)، وهذه المحاولة هي خطوة تمهيدية للبحث عن رؤى أحد الرحالة المسلمين في توضيح وتعليل فلسفته الحياتية فيما يتعلق بخصوصية التركيب الاجتماعي وتصنيف فئاته للمدن المشارة إليها أنفًا. وعلى الرغم من كونه كان شيعيًا، إلا أننا لا نلاحظ البتة أي توجه عقيدي عنده في إشاراته الحضارية عند الحديث عن تلك المدن.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠١ سبتمبر ٢٠١٦
تاريخ قبـول النشـر: ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:

تاريخ الكُرد، أدب الرحلات، المدن الكردية، سفرنامه، ناصر خسرو

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

كرفان محمد أحمد. "الرحالة ناصر خسرو (٣٩٤ - ٤٨١هـ/ ١٠٠٣ - ١٠٨٨م) يؤرخ للمدن الكردية في رحلته سفرنامه".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص١٧٦ – ١٨٦.

مُقَدِّمَةُ

إن نمط الرحلات يتعرض إلى جميع نواحي الحياة ويقدم مادة وفيرة مما يهم المؤرخ والجغرافي وعلماء الاجتماع، والاقتصاد والمهتمين بالأديان والأساطير، فالرحلات منابع ثرة لمختلف العلوم، وهي بمجموعها سجل حقيقي لمختلف المظاهر، ومفاهيم أهلها على مر العصور فالرحالة وهو يطوي الأرض أثناء رحلته يغطي في الوقت نفسه ملاحظة العديد من المظاهر يشاهدها أو يسمعها أحيانًا، وينقلها في رحلته، ولاشك أن الرحالين يختلفون فيما بينهم في دقة ملاحظاتهم، ودرجة اهتمامهم، كما يختلفون في درجة صدقهم وأمانتهم وفي تنوع فهمهم للأمور تحت الظروف المتغايرة التي يخضعون لها.

وبقدر تعلق الأمر بالرحالة ناصر خسرو ورحلته، موضوع الدراسة، فقد أورد مجموعة من الشواهد والملاحظات التي تظهر بوضوح أهمية وقيمة النصوص التي دوّنها عن عدد من المدن الكردية مثل (وسطان، خلاط، بدليس، أرزن، ميافارقين وآمد)، فنقل لنا صورًا ومشاهدات مباشرة عن جوانب حضارية مختلفة اظهرت موضوعية ناصر خسرو في تسجيل ملاحظته عنها ولاسيما لما امتازت به نصوص رحلته من قيمة تاريخية كبيرة انفرد بها كونه رحالة، وشاهد عيان، وهذا يكسبها أهمية وثائقية أوسع، وتأتي خصوصية موضوع الدراسة حسب علمي- ان احد من الباحثين لم يفرد بحثًا أكاديميًا خاصًا عن المدن الكردية في رحلة ناصر خسرو المعروفة ب(سفرنامه).

ويقسم البحث إلى ستة محاور، ومقدمة مع إيراد أبرز النتائج التي استخلصها الباحث من الدراسة، وخصص المحور الأول للحديث عن سيرة ناصر خسرو وآثاره، في حين كرس المحور الثاني لدوافع رحلته ومنهجه العام المستخدم في تدوين مشاهداته العيانية وملاحظاته المتنوعة والمحور الثالث يتصدى للاطار العام لسفرنامة ناصر خسرو. أما المحور الرابع فتناول أهمية رحلة ناصر خسرو بالنسبة للتاريخ الكردي، بينما المحور الخامس

تعرض للإطار الجغرافي للمدن الكردية من خلال رحلته ومقارنة ماذكره بكتب البلدانيين الأخرى، وفي المحور الأخير يتم الحديث عن مشاهداته وملاحظاته عن المدن الكردية بشيء من التفصيل والتحليل. واعتمد الباحث في الدراسة على طبعتين لـ(سفرنامه) وهي (طبعة بيروت وطبعة الرياض)، كون لكل طبعة نواقص فنية في الترجمة لبعض الاحداث والموضوعات أثبتها أحد المترجمين في نسخة بينما أهملها الآخر لأسباب شتى. فضلا عن عدد اخر من المصادر والمراجع اثبتها الباحث في قائمة المصادر المثبتة في قائمة المصادر و المراجع.

أولاً: سيرة الرحالة ناصر خسرو

هو ناصر بن خسرو[١] بن حارث[٢]، القباداياني، المروزي[٣]، كني بابي معين الدين[٤]، وعُرف بألقاب عدة، مثل حميد الدين[٥]، وحجة خراسان[٦]، والشاعر[٧]، والحكيم[٨]. ولد في سنة (٣٩٤هـ /١٠٠٣م)[٩]، بقباديان من أعمال بلخ من أسرة معروفة في تلك النواحي، بالثراء والجاه[١٠]، وهذا مما ساعد ناصرًا على ان يتجه في صباه للدراسة والتعلم، فدرس القرآن الكريم وحفظه، وتعلم القاء الخطب، ونظم الاشعار باللغتين الفارسية والعربية[١١]، ثم ثقف نفسه اكثر بمخالطة اصحاب الخبرة والدراية بالاعمال الادارية، فبرع فيها وترجم ما اتقنه واكتسبه من خبرة إدارية في بلاط الدولة الغزنوية[١٢] ومصداق ذلك يبدو واضحا في اشارته إلى عمله لدى سلاطين تلك الدولة مثل محمود الغزنوي (ت. ٣٢١هـ/١٠٣٠م)[١٣]، وابنه السلطان مسعود (ت ٤٣٢هـ/١٠٤٠م)[١٤]، في قوله: "رأيت مجالس ملوك وسلاطين العجم مثل السلطان محمود الغزنوي وابنه السلطان مسعود، وقد كانا ملكين عظيمين ذوي نعمة وجلال".[١٥]

كما أنه بعد انتقال السلطة إلى السلاجقة[١٦] بقي في عمله الاداري وكان مقربًا من مركز القرار، ومعولاً عليه في الكثير من الاعمال من قبل السلاطين والأمراء السلاجقة بدليل، قوله: "كانت صناعتي الانشاء، وكنت من المتصرفين في أموال السلطان وأعماله، واشتغلت بالديوان، وباشرت هذا العمل مدة من الزمن وذاع صيتي بين اقراني ورجال الديوان السلجوقي".[١٧]

تجنب ناصر في رحلته الحديث عن أسرته، غير أننا نعلم من خلال النصوص التي بين أيدينا أنه كان له من الأخوة اثنين، أولهما لم يذكر اسمه الصريح، واكتفي بالإشارة إليه بلفظة "أخي"[١٨]، فعندما غادر قزوين في (١٢ محرم ٤٣٨ هـ/ ٢٠ تموز ١٠٤٦م)، قال: "وسرت إلى قرية تسمى خرزويل، كان معنا أنا وأخي وغلام هندي".[١٩] وثانيها، هو أبو الفتح عبد الجليل، اذ أورد في حوادث سنة (٤٤٤هـ/١٠٥٢م) ما نصه: "ثم اتجهنا ناحية بلخ عن طريق سه دره فلما رجعنا سمعنا أن أخي أبا الفتح عبد الجليل كان في حاشية وزير أمير خراسان المسمى أبا النصر".[٢٠]

ومن الجدير بالذكر؛ أن القزويني، نقل لنا رواية غريبة عن ناصر خسرو، ولا تؤيدها الشواهد التاريخية التي دونها هو عن نفسه، فنقل عن أحد الأمراء قوله: "حكى الأمير حسام الدين أبو المؤيد بن النعمان، أن الحكيم الناصر خسرو تحصن بها أي بـ (مدينة يمكان)[٢١]، وكان ملكًا لبلخ، فخرج عليه أهل بلخ، فأنتقل إلى يمكان لحصانتها، وحكي أن بها حمامًا من عجائب الدنيا من بناء ناصر خسرو".[٢٢] وبعد رحلة طويلة من التجوال والدرس والتعلم والدعوة إلى المذهب الإسماعيلي[٢٣]، توفي ناصر خسرو في مدينة يمكان في أقليم بدخشان سنة (٤٨١هـ/١٠٨٨م)[٢٤]، بعد أن ترك وراءه عددًا من المصنفات وفي موضوعات مختلفة، ومن أبرز آثاره:

١- الديوان، ويزيد عن (٣٠) ثلاثين الف بيت، وهو مجموع ما نظمه من أشعار، وطبع على الحجر في تبريز سنة ١٨٦٤.[٢٥]
٢- روشنائي نامه، أو كتاب الضياء، وقد نشره إيته وترجمه وعلق عليه في مجلة المستشرقين الالمان سنة (١٨٧٩/١٨٨٠م)، ويتألف من (٥٩٢) بيتًا.[٢٦]
٣- سعادتنامه، أو كتاب السعادة، وقد نشره خانيان في الجزء (٣٤) من مجلة المستشرقين الالمان.[٢٧]
٤- زاد المسافرين، الذي طبع في برلين سنة ١٩٢٤م.[٢٨]
٥- وهناك كتيب صغير باسم الرسالة، وهو ملحق بالديوان، وطبع في برلين أيضًا بين سنتي (١٣٤١-١٣٤٤هـ).[٢٩]
٦- كتاب سفرنامه (الرحلة): وهو يتناول رحلة ناصر خسرو (موضوع الدراسة)، التي استغرقت سبع سنوات قضى جزءًا كبيرًا منها في مصر، وقد ترجمت سفرنامة إلى لغات عدة، حيث ترجمه شيفر إلى الفرنسية سنة ١٨٨١م، وبرتلس إلى الروسية ١٩٣٣م، ويحيى الخشاب إلى العربية (١٩٤٥)، كما ترجمها عبد الوهاب ترزي إلى التركية (١٩٥٠)، وفون ملزر إلى الألمانية (١٩٩٣)[٣٠]، فضلاً عن أن هناك ترجمة ثانية للعربية قام بها أحمد خالد البدلي سنة (١٩٨٣) في الرياض[٣١]. وهناك عدد آخر من المصنفات التي نُسبت إليه، أشارت إليها المراجع الحديثة.[٣٢]

ثانيًا: دوافع رحلته ومنهجه العام

عرف الإنسان الرحلة منذ القدم، لأنه جبل على حب التنقل والحركة، ولما كانت الرحلة نقله في الزمان، إذا كانت بالفكر والخيال، ونقلة في المكان إذا كانت الرحلة حقيقية، فأنها تؤدي إلى إشباع العديد من الحاجات لدى الرحالة سواء أكانت تلك الحاجات معرفية أم روحية، ولما كانت الرحلة أيضًا سلوكًا هادفًا فأنها محكومة بدوافع تحرك هذا السلوك، وعلى الرغم من تنوعها، فأن تلك الدوافع تتفق في مصدرها وهدفها، فمصدر الدافع هو حالة عدم الارتياح والتوتر الذي يشعر به الرحالة أو الإنسان، وهدفه هو التقليل من التوتر الذي يعيشه والوصول به إلى حالة الاستقرار التي يصبو إليها كل فرد[٣٣]. وهذا ما نلمسه بدقة مع الرحالة ناصر خسرو، إذ لم تكن رحلته لدوافع معرفية أو تجارية، بل كان هدفه روحيًا خالصًا. ولا سيما إذا علمنا بأنه كان منكبًا على معاقرة الخمر[٣٤]، لكنه عاد إلى الصواب وترك المنكرات بفعل رؤيا وصفها لنا في رحلته، كان لها أثر بارز في تغيير وإصلاح حياته

كلها[٣٥]، وبالتالي قرر الحج إلى بيت الله الحرام في مكة المكرمة، وبعد أن استقر رأيه على تحقيق هذا الهدف استعد للرحيل قائلاً: "ذهبت إلى مرو الشاهجان[٣٦] وطلبت إعفائي من الأعمال الديوانية التي كنت أشغلها وأفهمت رؤسائي أني نويت الحج إلى بيت الله وسددت الحسابات التي عليّ قبل الديوان، وتخلصت من أملاكي، ولم أبق لنفسي إلا الضروري الذي لا بد منه".[٣٧]

وبعد أن أنهي من رحلته سنة (٤٤٤هـ/ ١٠٥٢م)،[٣٨] دأب على كتابتها وسماها (الرحلة- سفرنامة)، وبيّن منهجه العام في تدوين مذكراته ومشاهداته اليومية في هذه الرحلة، بقوله: "وهذا الذي تقرأه في رحلتي هذه هو ما رأيته وشرحته بصدق وتجرد، وبعضه قصّه الناس عليّ، فإذا بدا في هذه المذكرات شيء من القصور، فعلى القُرَّاء أن يعذروا شخصي الضعيف وآلا يبالغوا في المؤاخذة ويسرفوا في اللوم".[٣٩] وشدد ناصر خسرو على ضرورة الالتزام بالموضوعية في الكتابة، بدليل أن وصفه لبعض المشاهد في بعض المناطق التي زارها مثل مصر، أدخلته في دائرة الشك حول مدى تقبل الناس لرواياته، فيدافع عن نفسه بالقول: "أن البعض لا يصدق هذه الرواية، ويدخلها في باب التزيد ولكن ما كتبت إلا ما رأيت بعيني، ولا غرض لي في الكذب، وبعض ما سمعته وكتبته إنما عهدته على مَنْ روى لي ذلك".[٤٠]

ولا يأل ناصرخسرو جهدًا في إيجاد العلل والأسباب لبعض الحوادث والظروف التي شاهدها ورآها أثناء رحلته، فعند معاينته لمنارة الإسكندرية ورؤيته لوجود مرايا عاكسة في القسم العلوي منها، علل وجودها بالقول: "أن السفن إذا قدمت من بحر الروم (المتوسط) لا تكاد تقع عليها تلك الأشعة الحارقة من منارة الاسكندرية (أي من مراياها) حتى تشب فيها الحرائق".[٤١] ونجد مثل هذا الأمر في حديثه عن مدينة القاهرة وبنائها إذ قال: "والسر في بناء القاهرة على مرتفع هو خشية طغيان النيل".[٤٢]

وفضلاً عن ذلك، فأن ناصر قد التزم بذكر المسافات التي كان يقطعها بين مدينة وأخرى، وإقليم وآخر، مما أعطى لرحلته أهمية إضافية من ناحية الجغرافيا السياسية، فعند خروجه من مرو إلى نيسابور سنة (٤٣٧هـ/١٠٤٥م) قال: "وصلت إلى سرخس على بعد ثلاثين فرسخًا (١٨٠كم) من مرو وبين سرخس ونيسابور أربعون فرسخًا (٢٤٠كم)".[٤٣] وعند إتمام رحلته منحنا ناصر خسرو طول المسافة التي قطعها في سبعة أعوام قائلاً: "والمسافة التي قطعنا في رحلتنا هذه منذ أن غادرنا (بلخ) منذ سبعة أعوام إلى أن دخلنا مصر، ثم ذهبنا للحج، وعدنا عن طريق البصرة، هي آلفان ومائتان وعشرون فرسخًا،[٤٤] لم أدخل فيها المسافات القصيرة التي زرت فيها بعض الأماكن خلال رحلتنا".[٤٥]

واستقراءً لما سبق؛ فإن سرد ناصر في رحلته كان يتسم بالبساطة وأسلوبه يخلو من التعقيد وأثر الصنعة،[٤٦] كما أنه لا يخلو من العنصر الوصفي الدقيق، فضلاً عن تأثره بالروح العلمية التي كانت سائدة في عصره، فقد اعتمد أولاً على نفسه بتسجيل مشاهداته ثم على رواة آخرين بصورة مباشرة، وغير مباشرة من خلال الروايات الشفهية التي اعتمدها في رحلته.

ثالثًا: الإطار العام لسفرنامه

تُعدّ رحلة ناصر خسرو واحدة من الرحلات الطويلة نسبيًا، إذ استغرقت سبع سنوات امتدت بين (٤٣٧-٤٤٤ هـ/١٠٤٥-١٠٥٢م)،[٤٧] قضى منها أكثر من ثلاث سنوات في مصر.[٤٨] ابتدأها سنة (٤٣٧/١٠٤٥م)، من مدينة مرو الشاهجان عاصمة السلاجقة، وأنهاها في (٤٤٤هـ/١٠٥٢م)، وعندما عاد قال أنه: "قد مضى على خروجنا من خراسان سبعة أعوام"،[٤٩] تأكيدًا للمدة التي قضاها خارج موطنه، وهي مدة طويلة يغيب فيها شخص عن بلده في تلك الحقبة لأغراض الحج وزيارة بيت الله الحرام. ومن خلال قراءة تحليلية لسفرنامه يمكن أن تقسم إلى مراحل ثلاث:

فالمرحلة الأولى تبدأ بتركه مدينة مرو سنة (٤٣٧هـ /١٠٤٦م) وتنتهي بوصوله إلى القاهرة سنة (٤٣٩ هـ/١٠٤٧م)[٥٠]، وفي هذه المرحلة يتجول في شمال الشام وسورية ثم لبنان فلسطين ويسهب في وصف مدنها ومشاهدها العمرانية ومواردها الاقتصادية.[٥١] أما المرحلة الثانية، فتؤرخ بسنة (٤٣٩هـ/١٠٤٧م). أثناء اقامته في مصر وتأديته لفريضة الحج للمرة الثانية حيث تنتهي هذه المرحلة سنة (٤٤١ هـ/١٠٤٩م) [٥٢]، قضى خلالها ثلاث سنوات في مصر، ولكنه لا يعطي معلومات ذات أهمية عن المذهب الشيعي، وإن كان أحيانًا يلقب الخليفة الفاطمي بـ(أمير المؤمنين).[٥٣] في حين أن المرحلة الأخيرة، تحدد بخروجه نهائيًا من مصر وتركه القاهرة أواخر سنة (٤٤١ هـ/١٠٤٩م)[٥٤] فذهب إلى الحجاز فحط به الرحال في مكة، ليؤدي فريضة الحج للمرة الرابعة[٥٥]، ثم تجول في بعض أرجاء شبه الجزيرة العربية لينتهي به المطاف أخيرًا في العراق فوصل البصرة سنة (٤٤٣هـ/١٠٥١م)[٥٦]، ليغادرها إلى بلاد فارس في رحلة العودة إلى مسقط رأسه بلخ، ومع اوائل سنة (٤٤٤هـ/١٠٥٢م)، وصل إلى لوردغان، وهي أول حدود ولاية فارس، فرحل منها إلى أصفهان، ثم سار إلى مدينة جمركيان حيث التقى هناك بأخيه (ابي الفتح عبد الجليل)[٥٧]، ليصل أخيرًا إلى بلخ، وبعد إقامة قصيرة فيها تركها ليطوف في خراسان داعيًا إلى المذهب الاسماعيلي، ثم انتقل إلى مازندران[٥٨]، واقنع كثيرًا من أهلها بالدخول في مذهبه الجديد، إلا أن دعوته تلك وشهرته لكسب الأنصار لصالح الدولة الفاطمية، مما يتعارض مع مذهب الدولة السنية، أثار الناس والحكومة عليه[٥٩]، فهرب إلى يمگان[٦٠]، وبدأ يصنف في مذهبه حتى وفاته سنة (٤٨١هـ/ ١٠٨٨م).[٦١]

رابعًا: أهمية الرحلة للتاريخ الكردي

تحتل هذه الرحلة أهمية كبيرة لكونها ذات طابع وصفي على غرار ما ألفه مسعر بن مهلهل في (رسالته الثانية)، وابن جبير في رحلته، ولكنه تفوق عليهما في دقة الملاحظات التي سجلها ناصر خسرو عن المناطق التي كان يمر بها مع اتساع وصفه للمدن والقرى وتقدير المسافات بينها بالوضوح، فضلاً عن ايراده لمعلومات تاريخية وجغرافية عن بعض الاماكن لم يسبقه سواه إلى زيارتها، ومشاهدتها، والحديث عنها.

وكون خسرو رجلاً مثقفًا، وأديبا شاعرًا، ولديه معرفة علمية لا بأس بها ببعض الظواهر الطبيعية[٦٢]، فإن هذا قد اكسبت رحلته قيمة تاريخية وعلمية كبيرة، لأنه حاول جهده أن يسجل لنا وبموضوعية مشاهداته وملاحظاته المتنوعة، والذي يهمنا من كل ذلك في هذا البحث هو أهمية سفرنامة بالنسبة للتاريخ الكردي، تلك الأهمية التي تأتي من خلال ما سجله لنا من نصوص، وإن كانت قليلة -مقارنةً بالمدن العربية والفارسية- عن بعض المدن الكردية، ولكن في الوقت نفسه مهمة من وجهة النظر التاريخية، ولا سيما إذا علمنا بأنه يُعَدّ أول رحالة يدون مشاهداته عن مدن (وسطان، ارزن، اخلاط، بدليس، آمد وميافارقين)، والواقعة في شمال كردستان الحالية، بتلك الصورة من الدقة والوضوح، كما يُعَدّ أول مَنْ أشار في رحلته إلى أن أمير تلك البلاد هو (نصر الدولة المرواني)، وإن أغفل التصريح بكرديته، إلا أن الشواهد التاريخية الأخرى تكفي للاستدلال على ذلك.[٦٣]

فضلاً عن ذلك فإن ناصر خسرو، قد أمدنا بمعلومات قيمة في الجانب العمراني، والاقتصادي لتلك المدن، ولا نجد تفاصيل مماثلة لها لدى الرحالة والبلدانيين الآخرين الذين سمعوا عن تلك المدن أو زاروها، لأن ملاحظاتهم اختلفت باختلاف طبيعة اطلاعهم على ظروف وأحداث تلك الأماكن السياسية والاقتصادية وغيرها، ولدى موازنتنا مشاهداته بما وصل إلينا من كتب الرحالة الآخرين تظهر لنا القيمة التاريخية لرحلته ومعلوماته التي لا يمكن الاستغناء عنها عند البحث عن التاريخ السياسي والحضاري للمدن الكردية في العصر الوسيط.

خامسًا: الإطار الجغرافي للمدن الكردية في سفرنامة

لقد ارتأينا أن نستعرض الإطار الجغرافي للمدن الكردية التي سجل ملاحظاته ومشاهداته عنها وفق الترتيب الزمني لزيارته لتلك المدن وهي:

١- **وسطان**: ذكرها ناصر خسرو في حوادث سنه (٤٣٨هـ / ١٠٤٦م)[٦٤]، فعندما ترك برگري قال: "ومن هناك ذهبنا إلى وان ثم إلى وسطان"،[٦٥] وهي التي عرفها ابن عبد الحق البغدادي بأنها: "بلد للأكراد"[٦٦]، وتقع إلى الجنوب الشرقي لمدينة خلاط والجنوب الغربي لوان[٦٧]، وتبعد عنها حوالي ستة فراسخ (٣٦كم)[٦٨] ألحقها كل من ابن حوقل وابن رسته بأرمينية الخارجة[٦٩] التي تضم خلاط وأعمالها[٧٠]، وحاليًا تُعَدّ من توابع محافظة وان بكردستان تركيا.[٧١]

٢- **خلاط**: أشار إليها أيضًا في حوادث سنة (٤٣٨هـ/١٠٤٦م) بقوله: "ومن هناك (وسطان) بلغنا مدينة خلاط في الثامن عشر من جمادي الاولى (٢٢ تشرين الثاني)[٧٢] وتقع خلاط إلى الغرب من بحيرة وان التي يسميها أبو حامد الغرناطي "بحر أخلاط"،[٧٣] ويطل عليها من الجهة الشمالية الشرقية، جبل سيبان، وتتبع إقليم أرمينية الخارجية أيضًا كسابقتها وسطان[٧٤]، وتبعد عن بدليس حوالي سبعة فراسخ ونصف (٤٥كم)[٧٥]، وتمتاز ببرودتها في الشتاء واعتدال هوائها في الصيف[٧٦].

٣- **بدليس**: في العشرين من جمادي الأولى سنة (٤٣٨هـ/١٠٤٦م) الموافق للرابع والعشرين من تشرين الثاني، رحل ناصر خسرو من خلاط ووصل إلى بدليس بدليل قوله: "ثم بلغنا مدينة بطليس"[٧٧]، وأهلها أكراد[٧٨]، وتقع إلى الشرق منها سهل وان وإلى الجنوب منها تقع هيزان، وتبعد عن خلاط مسيرة يوم واحد[٧٩]، وهي مدينة "نزهة ذات كثير من النعم والناس والتجارات"[٨٠]، فضلاً عن أنها "مشهورة بمدارسها وحماماتها وقصورها وأسواقها"[٨١] عدها المقدسي من أعمال أرمينية، ونفى أن تكون تابعة للجزيرة[٨٢]، وتبلغ مساحتها حوالي (٨٥٨٧كم٢).[٨٣]

٤- **أرزن**: وصفها بأنها (مدينة عامرة جميلة)[٨٤] وسار إليها من خلاط إذ قال: "ثم سرنا إلى مدينة أرزن"،[٨٥] وهي تقع شمال غرب أسعرد وإلى الشرق من ميافارقين، وتبعد عنها حوالي سبعة فراسخ (٤٢كم)[٨٦]، ألحقها المقدسي بديار بكر[٨٧]، في حين أوردها ابن الفقيه ضمن توابع ديار ربيعة[٨٨]، وأشار ليسترنج بأنها تحاد الضفة الغربية لنهر يقال له (السربط)[٨٩]، أما ياقوت فقال بأن "لها قلعة حصينة وكانت من أعمر نواحي أرمينية أما الآن فبلغني أن الخراب ظاهر فيها"[٩٠]، وكان لها تبادلات تجارية مع الموصل.[٩١]

٥- **ميافارقين**: بعد أن زار أرزن سار ناصر ورفاقه متوجهين إلى مدينة ميافارقين فقال: "وانتقلنا إلى مدينة ميافارقين التي يفصلها عن أخلاط ثمانية وعشرون فرسخًا (١٦٨كم)".[٩٢] ودخل البلد في يوم الجمعة (٢٦ جمادي الاولى ٤٣٨هـ/٢٣ تشرين الثاني ١٠٤٦م).[٩٣] وتقع على بعد (٢٥) ميلاً شمال نهر دجلة وعلى بعد (١٢) ميلاً غرب نهر سائيدما (بطنان سو)[٩٤]، ألحقها ابن رسته بإقليم الجزيرة[٩٥]، بينما وصفها المقدسي بأنها قليلة العلم والبساتين وهي وحلة في الشتاء"،[٩٦] في حين قال عنها أبو الفدا، بأنها قاعدة ديار بكر بينها وبين الموصل ستة أيام[٩٧]، وهي مدينة حصينة جدًا وتشتهر بمدارسها وحماماتها وأبراجها[٩٨]، حدد ابن خرداذبه المسافة بينها وبين نصيبين بخمسة فراسخ (٣٠كم).[٩٩]

٦- **آمد**: في حديثه عن آمد ابتدأ قوله: بـ"في السادس من شهر ذي القديم (الشهر العاشر في التقويم الفارسي) الموافق (٢٢ كانون الاول ١٠٤٦)" بلغنا أمد التي شيدت على صخرة واحدة طولها ألفا قدم وعرضها كذلك"[١٠٠] وهي آميدا عند الرومان[١٠١]، وتقع في شرق دجلة، وتبعد عن نصيبين حوالي سبعة فراسخ (٤٢كم)[١٠٢]، وهي مدينة حصينة مبنية بالحجارة، وتتبع اقليم دياربكر[١٠٣]، وتحيط بها دجلة من جوانبها إلا من جهة وهي على شكل الهلال سماها المقدسي "دار الجهاد".[١٠٤]

سادسًا: الوصف الحضاري للمدن الكردية في رحلة ناصر خسرو

وصل ناصر خسرو إلى شمال الجزيرة حيث المدن الكردية الواقعة ضمن إقليمي أرمينية وديار بكر، فشاهد تلك المدن، ووقف بنفسه على الكثير من معالمها، وشواهدها، والآثارية، والاقتصادية والعمرانية والاجتماعية وأحداثها السياسية، وكتب عنها في مذكراته، وحسب الضرورة المنهجية- وتبسيطًا لتتبع اهتمامه بالمدن الكردية المشار إليها سابقًا- سنعرض مشاهداته تلك وبالتالي موازنتها مع المصادر الأخرى للوقوف على أهمية سفرنامه، وما أضافته إلى المعرفة التاريخية للمدن الكردية بصفة خاصة والتاريخ الكردي بصفة عامة.

وبقدر تعلق الأمر بمشاهداته ذي الطابع السياسي، فتكتسب أهمية خاصة كونه يُعَدّ أول- حسب ما هو مذكور في المصادر المتعارف عليها- مَن دَوَّن وبصورة صريحة لقب أمير الدولة المروانية الكردية، فعند وصوله إلى أخلاط سنة (٤٣٨هـ/١٠٤٦م)، والتي كانت ضمن ممتلكات المروانيين ذكر قائلاً: "عليها أمير اسمه نصر الدولة"،[١٠٥] وفي مكان آخر يشير إلى كنيته واسمه الصريح "أبو النصر أحمد"، [١٠٦] وكما أنه وفي شيء من الدهشة يستعرض ما سمعه من شهود عيان بعض المعلومات المتعلقة بالأمير المرواني المذكور فقال: "يقولون أن عمره يربو على المائة عام، وله طائفة كبيرة من الأولاد وقد ولى كل واحد على ولاية من الولايات التابعة له".[١٠٧]

إن ما سجله لنا ناصر خسرو عن اسم وكنية ولقب الأمير المرواني يجد مساندة تاريخية قوية لدعم معلوماته من الفارقي الذي دوّن لنا تلك الملاحظات مع إضافة تفاصيل أخرى لاسم أبيه، فقال عن الأمير، هو: (نصر الدولة أبي نصر أحمد بن مروان).[١٠٨] وفضلاً عن ذلك فإن صاحب الرحلة هو أول مَنْ تطرق إلى القاب الأمير المرواني (ناصر الدولة)، فذكر قائلاً: "ويذكر اسم سلطان الولاية في الخطبة هكذا الأمير الأعظم عز الإسلام سعد الدين نصر الدولة وشرف الملة أبو نصر أحمد".[١٠٩] وهذا الإيراد للقب ينفرد به رحالتنا دون بقية المؤرخين والرحالة والبلدانيين الآخرين الذين زاروا تلك المنطقة قبله وبعده، بدليل أن الفارقي الذي كتب في تاريخ ميافارقين وآمد بعده بأكثر من قرن، يشير إلى لقبين آخرين لقب بهما (ناصر الدولة) من قبل كل من الخليفة العباسي القادر بالله (٣٨١-٤٢١هـ/٩٩١-١٠٣١م)[١١٠]، والفاطمي الحاكم بأمر الله (٣٨٦-٤١١هـ/٩٩٦-١٠٢١م)[١١١]، وهما على التوالي، (نصر الدولة وعمادها ذي الصرامتين)[١١٢]، و"نصر الدولة ومجدها ذي الصرامتين"[١١٣]، ومن جهة أخرى، عندما وصل ناصر خسرو إلى آمد أكد بصورة لا تقبل الشك بأن تلك البلاد كلها كانت تابعة للبيت المرواني وأميرها نصر الدولة فقال: "وحاكم آمد ابن أبي نصر أحمد، سلطان ميافارقين السابق ذكره"،[١١٤] ورجوعًا إلى الفارقي فان اسم ابن ابي نصر أحمد، هو "أبا الحسن سعد الدولة"[١١٥] ولد نصر الدولة الأكبر.

أما مشاهداته ذي الطابع الاقتصادي فتبين اهتمامًا ملحوظًا بها من قبله كونها المحور الأساس لعمارة تلك المدن ومقدار ما يعيشونه من ترف، أو شظف العيش، وعند قراءة سفرنامة نرى بأن الأسواق قد حظيت باهتمام بارز من قبله باعتبار أنه كان يتزود منها بابتياع حاجيات سفره الأساسية، وبالتالي كان يقف عيانًا على ما تبيعه تلك الأسواق والأوزان التي كانت تتعامل بها، فعند زيارته لمدينة وسطان قال: "وكان لحم الخنزير يباع في سوقها كما يباع الضأن"،[١١٦] وتحليلاً لهذا النص يبدو أن سكان المدينة كانوا من المسلمين والمسيحيين (الأرمن) الذين عاشوا معًا في ظل تسامح ديني هيأ ظروفه آل مروان الكردي بحكمة ومعرفة، ولا سيما إذا علمنا بأنه قبل قرن من مجيء ناصر خسرو إلى وسطان "كان أميرها مسيحيًا".[١١٧]

ولما وصل ناصر خسرو إلى خلاط قادمًا من وسطان اهتم أكثر بالصور الاقتصادية عندما أورد بأنه في اخلاط: "والمعاملة هناك بالنقود النحاسية ورطلهم يزن ثلاثمائة درهم"،[١١٨] ومعاينة منهجية للنص الاقتصادي المذكور يظهر أن خلاط كانت من المدن التجارية المهمة في المنطقة، وهذا ما تؤكده الشواهد التاريخية عند البلدانيين الأخرين، فهذا القزويني يذكر بأنها "كثيرة الأشجار والبساتين والثمار والزروع"،[١١٩] وفي الوقت نفسه نجد بأن المستوفي القزويني يثني عليها بقوله: "هواؤها معتدل وفيها الكثير من البساتين والفواكه، ومواليتها السنوية تقدر بـ ٣٠ ألف دينار"[١٢٠]، بينما أشار صاحب آثار البلاد وأخبار العباد، إن حرفيّ أخلاط على جانب كبير من المهارة في صنع الأقفال، "وصناعها يعملون أقفالاً ما في شيء من البلاد مثلها".[١٢١] لاحظ صاحب الرحلة أثناء مجيئه إلى بدليس بأن تلك المدينة تشتهر بعسلها الذي أدهشه الكميات الكبيرة التي تجمع هناك وتباع بسعر رخيص، فقال: "وقد اشترينا منها عسلاً المائة مَنه بدينار، حسب ماباعونا، ويقال إن بها (رجلاً)، من يجني في السنة الواحدة ثلاثمائة أو أربعمائة جرة عسل".[١٢٢]

والشيء الملفت للنظر؛ أن ناصر خسرو لم يكلف نفسه عناء الإشارة إلى السلع والمواد الأخرى التي كانت بدليس تشتهر بها، وأغلب الظن أنه اكتفى بذكر أكثر المواد أو السلع رواجًا وارتباطًا بحياة الناس فيها، فضلاً عن قصر مدة اقامته بدليس، ولكننا نجد بأن صاحب حدود العالم، قد أشار إلى بدليس بأنها "مدينة نزهة ذات كثير من النعم والناس والتجارات والتجار وتصدر الزليات والبسط والأخشاب الكثيرة".[١٢٣] وينبغي القول؛ أنه كلما ترك واحدة من تلك المدن الكردية وانتقل إلى أخرى، فهو يرصد أبرز النشاطات الاقتصادية لها، فعندما دخل حدود ميافارقين وبالقرب من قرية دعاها بـ(الجليل)، وجد مجموعة من الرجال يتجولون في الجبال "ويعتمدون إلى شجرة تشبه شجر السرو فيقطعونها فسالتهم عن سبب ذلك، فأجابوا، أننا نحرق رأس هذه الأشجار من جانب فيسيل من الجانب الآخر مائع يسمى القطران، نجمعه في أواني ونبيعه في الأسواق".[١٢٤]

على أية حال؛ فقد اثنى في الوقت نفسه على أسواق ارزن وبساتينها ورخص أسعارها كما حدد أشهر السلع التي كانت تُباع فيها، مع تشخيص التجار المشهورين بها، فقال: "وهي مدينة عامرة وجميلة فيها أنهار جارية وبساتين وأسواق جميلة ويبيع الرسيون[١٢٥] هناك المئتا مَنْ عنبًا بدينار واحد في شهر آذر (تشرين الثاني- كانون الأول)، ويسمون هذا العنب رزارمانوش".[١٢٦] وعند موازنة كلامه بما أورده المستوفي القزويني لا نجد هناك اختلافًا كبيرًا بين قوليهما، فيما عدا التفصيل والاختصار إذ قال: "بلد كبير ولها قلعة عظيمة وتبلغ حاصلاتها السنوية حوالي مائتين وخمسة وسبعين ألف وخمسمائة دينار"،[١٢٧] أما الإدريسي فقال عنها "وتصل المراكب مشحونة منها بالتجارات إلى الموصل"،[١٢٨] في حين أن ارزن في عهد ابن حوقل (القرن الرابع الهجري- العاشر الميلادي)، كانت تمر بوضع سيء جدًا بدليل قوله: "وليست كأرزن وميافارقين من خلوا المنازل وعدم الأكرة وأهل الضياع وقلة الماشية والكراع".[١٢٩]

واستقراءً لروايته عن مدينة ارزن في القرن (الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي)، أن المدينة في عهد المروانيين قد تغيرت كثيرًا نحو الأفضل وشهدت انتعاش كبيرًا في الحياة الاقتصادية، ولكن بعد سقوط الدولة المروانية، دب الدمار والخراب في مرافق الحياة المختلفة بارزن، وننقل صورة هذا التغيير السلبي من نص قيم سجله لنا ياقوت الحموي بقوله: "وارزن مدينة مشهورة قرب خلاط، كانت من أعمر نواحي أرمينية، أما الآن فبلغني أن الخراب ظاهر فيها"،[١٣٠] وهذا التغيير والمشهد الحياتي لارزن يعود إلى النصف الأول للقرن (السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي).

أما ملاحظاته عن ميافارقين، فعلى الرغم من أنها كانت عاصمة المروانيين فهو لم يعن كثيرًا بالحديث عن أمورها الاقتصادية، وأبرز المنتوجات التي كانت تعتمد عليها في أسواقها، وإنما دوّن إشارات عابرة عن وجود الأسواق في المدينة، وتقدير أوزان البلد المستخدم في عمليات البيع والشراء، فقال عنها: "تتوافر فيها الأسواق"،[١٣١] "وداخل هذا السور مدينة أخرى لها أسواقها"،[١٣٢] ثم بيّن مقدار مكيالهم قائلاً: "ورطلهم يزن أربعمائة وثمانية دراهم".[١٣٣] وعند عقد موازنه مع مصادر البلدانيين الأخرى نجد بأن ميافارقين كانت واحدة من أشهر المدن التجارية في المنطقة، فذكر أبو الفدا: "كانت تخترق بها المياه والبساتين"،[١٣٤] وقال عنها الإدريسي: "يعمل بها التكك وتصنع بها المناديل العراض"،[١٣٥] في حين وقال قدامة بأن خراجها سنويًا يصل إلى "أربعة آلاف ألف ومائة ألف درهم"،[١٣٦] وهذا مبلغ كبير من المال إذا وازناه مع مدن أخرى عاصرت ميافارقين وساهمت بشكل أو بأخر في تنشيط اقتصاد المنطقة.

ويبدو أن ناصر خسرو قد انشغل في كل من ميافارقين وآمد بالمشاهدات العمرانية والآثارية أكثر منها بمعاينة الأوضاع الاقتصادية، لذا فقد نقل إشارات قليلة جدًا عن تلك الناحية، ومما منحنا من معلومات عن آمد بعد الاشارة إلى عين ماء شهير وغزير ينفجر في وسط المدينة قال: "وفي المدينة أشجار وبساتين تسقى من هذا الماء"،[١٣٧] في حين أن ابن حوقل - قبل ناصر- قال في حقها: "وبآمد مزدرع داخل سورها ومياه وطواحن على عيون تنبع منها وكان لها ضياع ورساتيق وقصور ومزارع"،[١٣٨] وقدر ابن الفقيه خراجها بـ"ألف ألف ومائة وخمسون ألف دينار"،[١٣٩] بينما أشار المستوفي القزويني إلى أن "حاصلاتها كانت كثيرة بدليل أنها كانت تجنى بنحو ثلاثين ألف دينار".[١٤٠] لكن ينبغي القول؛ أن وصف الأسواق على ذلك النحو الذي وصفه ناصر خسرو لايمكن أن يعطي بالطبع صورة واضحة، ومكتملة، عن الوضع الاقتصادي والتجاري في تلك المدن؛ لكن معلوماته على قلتها تضفي أهمية تاريخية كبيرة على رواياته المتعلقة بتلك الناحية.

وفضلاً عن مشاهداته السابقة، فقد أولى ناصر خسرو الجانب العمراني اهتمامًا قيّمًا أكثر من الجوانب الأخرى، كونه مهتمًا بتلك الناحية وهذا ما يتراءى لنا في عظم رحلته أي وقوفه على يمنحنا تفاصيل دقيقة عن الأسوار والمساجد والجوامع وبعض الأبنية والقصور. وتنحصر ملاحظاته ومشاهداته العمرانية بصورة رئيسة في كل من مدينتي ميافارقين وآمد التي تضمنت معلومات في غاية الدقة، ولا سيما فيما يتعلق بسورها وأبواب المدينتين والمسجد الجامع، التي كان المروانيون قد بنوا بعضها، وعمروا البعض الآخر، وجددوا غيرها.[١٤١]

وأولى مروياته تتعلق بسور ميافارقين إذ قال: "وميافارقين محاطة بسور عظيم من الحجر الأبيض الذي يزن الحجر منه خمسمائة طن، وعلى بعد كل خمسين ذراعًا من هذا السور برج عظيم من الحجر نفسه وفي أعلاه شرفات".[١٤٢] وملاحظة للنص يبدوا واضحًا دور العامل العسكري في تأسيس وبناء هذا السور وأبراجه لصد الغزاة ومراقبة تحركات الأعداء في الخارج. ومن جانب آخر نرى بأن ناصر خسرو يؤكد على أهمية عمارة هذا السور بقوله: "وهي من الدقة بحيث تقول أن يد بناء ماهر اكملتها اليوم"،[١٤٣] دليلاً على متانة وصلابة سورميافارقين.

وجدير بالذكر؛ أن بلدانيين ومؤرخين آخرين قد تطرقوا في كتاباتهم إلى سور ميافارقين ولكن بنصوص مقتضبة فهذا صاحب حدود العالم يصف ميافارقين بقوله: "مدينة حولها سور"،[١٤٤] أما المقدسي فقال عنه: "بلد طيب حصين له شرف وفصيل بحجارة وخندق"،[١٤٥] لكن الفارقي أشار في معرض حديثه عن ولاية نصر الدولة المروانية بأنه عمر وبنى العديد من المواضع التي تهدمت من السور وفي فترات مختلفة بدليل قوله: "وانهدم في سور ميافارقين مواضع وبناها نصر الدولة في تلك المدة من أول ولايته إلى الآن".[١٤٦] ولاستمرارية تمويل عملية تعمير المواضع التي تمتد وتنكسر من السور اهتم الأمير المرواني بذلك، فأشار الفارقي إلى ذلك قائلاً : "ووقف نصر الدولة المرواني على سور ميافارقين ضياعًا ومواضع".[١٤٧]

وعن أبواب المدينة نقل لنا خسرو مشاهداته إذ قال: "لهذه المدينة باب من ناحية الغرب له عتبة عليها طاق حجري، وقد ركب عليها باب من حديد ولا خشب فيه"،[١٤٨] في حين ذكر ابن شداد أن للمدينة ثمانية أبواب".[١٤٩] ومما يؤخذ على ناصر خسرو أنه أهمل

تسجيل عدد أبراج سور ميافارقين، فذكر أنه كان له برج واحد[١٥٠] في حين عدد لها ياقوت ثلاثة أبراج،[١٥١] لكن ابن شداد عندما زارها أحصى عدد أبراجها وأعطى تفاصيل دقيقة عن السور فقال: "ولما دخلتها اعتبرت حالها وما هي مشتملة عليه من المباني، فكانت عدة أبراج سورها اثنين وأربعين برجًا، ودون هذا السور فصيل وبينها خمسة عشر ذراعًا".[١٥٢] فضلاً عن ان ابن شداد ذكر أن "للسور أربعة أبواب، باب المحدثة، وهو من القبلة، والباب الجديد وهو من الشرق، وباب الربض وهو من الغرب، وباب الهوة وهو من جهة الشمال".[١٥٣]

ثم نجد عند ناصر صورًا رائعة عن مشاهداته عن المرافق الخدمية لجامع ميافارقين، إذ قال مانصه: "ويطول وصف مسجد الجمعة بها لو ذكرته ولو أن صاحب الكتاب شرح كل شيء اتم الشرح - الكلام لناسخ سفرنامة-، وقد قال أن للميضأة[١٥٤] التي عملت بهذا المسجد أربعين مرحاضًا تمر أمامها قناتان كبيرتان الأولى ظاهرة ليستعمل ماؤها والثانية تحت الأرض، لحمل الثقل للصرف".[١٥٥] ويستطرد قائلاً: "وخارج هذه المدينة في الربض أربطة وأسواق وحمامات ومسجد جامع آخر يصلون فيه الجمعة أيضًا"،[١٥٦] وهذا تأكيد على أن مدينة ميافارقين كانت مأهولة بالسكان وتُعَدّ مدينة كبيرة نسبيًا بدليل وجود تلك الأسواق العديدة والحمامات والمساجد الجامعة فيها، ومصداق هذا القول نجده عند ابن شداد الذي أشار بأنه كان بها "ما يناهز مائتي مسجد وبها من الحمامات اثني عشر حمامًا".[١٥٧]

وفي الوقت نفسه، دوّن ناصر خسرو في مذكراته، الأماكن والمدن الجديدة التي استحدثها الأمير المرواني نصر الدولة في ميافارقين، فقال: "ومن ناحية الشمال سواد آخر يسمى المحدثة به سوق ومسجد جامع وحمامات وكل ماينبغي لمدينة من مهمات.. وقد بنى هذا الأمير مدينة على مسافة أربعة فراسخ (٢٤كم) من ميافارقين سماها الناصرية (النصرية).[١٥٨] ولكنه عندما يصل إلى آمد في السادس من شهر دي القديم سنة (٤١٥ فارسي)، يسجل مشاهداته بتفصيل أكثر مما فعل بالنسبة لميافارقين، فذكر عن عمارة آمد وسورها مايلي: "آمد التي شيدت على صخرة واحدة طولها ألفا قدم وعرضها كذلك، وهي محاطة بسور من الحجر الأسود".[١٥٩] وعن لون ومعنى الحجارة السود يقول ابن حوقل: "وعليها سور أسود من حجارة الأرجية ويسمى ذلك السور ميمونًا لشدة سواده".[١٦٠] كما تحدث صاحب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم عن سور آمد بقوله: "وهي أصغر من أنطاكية (آمد) مبنية بحجارة سود صلبة".[١٦١] وأكد الإدريسي على سواد سورها قائلاً: "وعليها سور من حجارة الأرحاء أسود اللون".[١٦٢]

ويضيف ناصرخسرو تفاصيل جزئية أخرى إلى معلوماته السابقة عن سور آمد فيقول: "كل حجر منه يزن مابين مائة وألفا من وأكثر هذه الحجارة ملتصق ببعضه البعض من غير طين أو جص وارتفاع السور عشرين ذراعًا، وعرضه عشرة أذرع، وقد بني على بعد كل مائة ذراع برج نصف دائرته ثمانون ذراعًا وشرفاته من هذا الحجر بعينه"،[١٦٣] ورجوعًا إلى ابن شداد؛ فإنه يمنحنا رواية قيمة عن التوسع والزيادة في سور آمد فقال ما نصه: "فملك ممهد الدولة وزاد في ارتفاع السور وبنى الفصيل والزيادة باقية ترى ظاهرة إلى الوقت الذي وضع فيه هذا الكتاب وهو سنة تسع وسبعين وستمائة".[١٦٤] والشيء الأكثر قيمة في رحلة ناصر خسرو عن سور آمد أنه قد عاين مخارج ومداخل السور جيدًا بدليل قوله: "وقد شيّدت في عدة أماكن داخل المدينة سلالم من الحجر ليتيسر الصعود إلى السور وقد بنيت قلعة على قمة كل برج".[١٦٥]

ثم يتابع قوله عن الجزء الثاني من سور آمد وهوالسور الحاجز قبل الوصول إلى السور الرئيسي، فقال: "وخارج هذا السور سور آخر من نفس الحجر ارتفاعة عشرة أذرع ومن فوقه شرفات فيها ممر يتسع لحركة رجل كامل السلاح، بحيث يستطيع أن يقف فيه ويحارب بسهولة".[١٦٦] وعن نوعية تلك الحجارة التي بني منها سوري آمد ذكر ابن حوقل: "أنه من حجارة ارحية الجزيرة وليس لحجارته في جميع الأرض نظير".[١٦٧]

وأثناء تواجده بآمد يبدو أنه قد تجول فيها ووقف بنفسه على بعض التفاصيل الصغيرة المتعلقة بعمارة المدينة فقال عن أبوابها: "ولهذه المدينة أربعة أبواب كلها من الحديد الذي لاخشب فيه يطل كل منها على جهة من الجهات الأصلية ويسمى الباب الشرقي باب دجلة، والغربي باب الروم، والشمالي باب الأرمن، والجنوبي باب التل"،[١٦٨] وعند موازنة معلوماته بمعلومات المقدسي نجد بأن الأخير قد أشار إلى وجود خمسة أبواب لآمد وليس أربعة مع وجود اختلاف في أسماء الأبواب والتي تبدو أنها تغيرت في الحقبة اللاحقة له، وأصبحت كما هي عليه في عهد ناصر خسرو، فقال المقدسي: "لها خمسة أبواب، باب الماء، وباب الجبل، وباب الروم، وباب التل،[١٦٩] والتغيير الذي حصل على أسماء الأبواب أن باب الماء في عهد ناصر قد أصبح باب دجلة والجبل تغير إلى الأرمن، وذكر المقدسي بابًا خامسًا وهو "باب انس صغير يحتاج إليه وقت الحرب"،[١٧٠] وعلى أغلب الظن أن هذا الباب كان قد انتفت الحاجة إليه في عهد ناصر خسرو، أو أن اهالي آمد لم يطلعوه عليه كونه غريبًا عن المدينة وتوجهاته السياسية غير معروفة لهم، احتياطًا للأمر.

وفضلاً عن ذلك فإن رحالتنا ألقى الضوء بتحليلاته الاستراتيجية على كيفية بناء أسوار آمد والفكر العسكري الذي استخدمه بنائه عند تشييد تلك الأسوار، فنص على ذلك بقوله: "ولهذا السور الخارجي أبواب من الحديد شيدت مخالفة لأبواب السور الداخلي بحيث لو اجتاز (السائر) أبواب السور الأول، وجب عليه اجتياز مسافة لبلوغ أبواب السور الثاني وهذه المسافة تبلغ خمسة عشرة ذراعًا".[١٧١] وفي خاتمه حديثه عن سور آمد أشار إلى أهميته وأعطى حكمه النقدي عليه بالقول: "وقد رأيت كثيرًا من المدن والقلاع في أطراف العالم في بلاد العرب والعجم والهند والترك، ولكني لم أر قط مثل مدينة آمد في أي مكان على وجه الأرض، ولا سمعت من أحد أنه رأى مكانًا آخر مثلها".[١٧٢]

ويُعَدّ وصف المسجد الجامع بآمد من قبل ناصر خسرو على قدر من الدقة والملاحظة المركزة؛ ولم يبق شيء إلا وقف على ذكرها ولا ننسى أن هدف رحلته قائم على أساس ديني يتمثل بالحج، ثم أنه اِنفرد عن جميع الرحالة والبلدانيين المسلمين بوصف مسجد آمد وطريقة بناءه ومقاييس الارتفاع والانخفاض عن الأرض، فقال مانصه: "ومسجدها الجامع من الحجر الأسود، وليس مثله متانه وإحكامًا وقد أقيم في وسطه مائتا عمود ونيف من الحجر، كل عمود قطعة واحدة وفوق هذه الاعمدة عقود من الحجر... وجميع سقف المسجد على هيئة جملون، وقد اكملت نجارة ونقارة ونقشًا ودهنًا، وفي ساحته حوض كبير مستدير من الحجر، يبلغ ارتفاعة قامة رجل، ومحيط دائرته ذراعان، وفي وسط الحوض أنبوبة من النحاس يتفجر منه ماء صاف لا يظهر مدخله أو مخرجه، وبالمسجد ميضأة عظيمة جميلة الصنع بحيث لا يوجد أحسن منها".[١٧٣]

ومن مشاهدات ناصر خسرو القيمة التي نقلها لنا من آمد في سفرنامه، هي تلك الصورة الجميلة عن أحد دور العبادة المسيحية، وكان على جانب كبير من التأنق والجمال العمراني، مما يعطي انطباعًا حسنًا على مدى التعايش والترابط السلمي والاجتماعي بين الكرد المسلمين والمسيحيين في تلك المدينة في عهد آل مروان بدليل وجود الكنيسة في مكان قريب من المسجد فقال نصًا: "وبالقرب من المسجد كنيسة عظيمة غنية بالزخارف، مبنية كلها من الحجر، وقد فرشت أرضها بالرخام المنقوش".[١٧٤] وإذا انتقلنا إلى مشاهداته الاجتماعية، نلاحظ أن مروياته قليلة وإن لم تكن نادرة بحيث لم يحمل نفسه عناء البحث، وتقصي الأمور المتعلقة بتلك الناحية؛ كونه كان متنقلاً حينئذ بين بلد وآخر في خط يسير محدد بغية الوصول إلى هدفه الأساسي، ألا وهو أداء فريضة الحج تكفيرًا عن ذنوبه السابقة، لذا فوقوفه بتلك المدن الكردية وقضائه بعض الوقت فيها كان لابد منه لكونها تقع ضمن خط رحلته إلى مكة، وبالتالي أن هدفه كما اشرنا سابقًا حتم عليه أن يوجه عنايته بصورة خاصة إلى المؤسسات الدينية والعمرانية.

ومن الملاحظ؛ أنه كان ينتقد بعض المظاهر الاجتماعية السائدة في تلك المدن فمثلاً عندما وصل وسطان لاحظ أن الاختلاط هناك شيء طبيعي بين الرجال والنساء فلم يعجبه الأمر فدوّن في مذكراته عن ذلك الوضع ما يلي: "ويجلس نساءها ورجالها أمام الحوانيت ويشربون بغير حياء".[١٧٥] وموازنة هذا النص برواية منقوله عن القزويني تبين صدق ما نقله ناصر خسرو فوصف أهل خلاط بالفسق وهي مدينة قريبة جدًا من وسطان فقال: "وأما أهل خلاط فالفسق عندهم ظاهر".[١٧٦]

ومن جانب آخر؛ فإن ناصرخذسرو حدد وإن كان في تحديده بعض الشك للمكونات الاجتماعية التي بيّن إنها التي كونت المجتمع الخلاطي آنئذٍ فذكر رواية عن لغة أهل خلاط بقوله: "ويتكلمون بها ثلاث لغات، العربية والفارسية والأرمنية. وأظن أنها سميت أخلاط لهذا السبب"،[١٧٧] ويبدو أنه ولدوافع غير معروفة قد تناسى ذكر تحدث أهلها باللغة الكردية، ولا سيما إذا علمنا بأن أمير تلك البلاد كلها كان نصر الدولة المرواني الكردي وينوب عنه في مدنها أبنائه، مما يؤكد وجود ألاف من الأسر الكردية في خلاط وغيرها من توابع المروانيين والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كانت الدولة الكردية المروانية تستخدم إحدى تلك اللغات في مخاطبتها اليومية دون اللغة الكردية التي تدل على قوميتهم ووجودهم الحضاري في المنطقة؟ الجواب هنا سيكون سلبًا، بل إن اللغة الكردية كانت إحدى المرتكزات الأصلية التي اعتمدها الباحثون والمؤرخون لتأكيد كردية الدولة المروانية. وإن كنا نعلل ما أثبته ناصر خسروا من لغات في سفرنامه يعود إلى كونه لم يفصل بين اللغة الفارسية والكردية لتشابه مفردات اللغتين، وحسب اللغة الكردية جزءًا أصيلاً مع الفارسية أو اللهجة المحلية منها.

الاستنتاجات

أما أبرز الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها فهي:

- تُعَدّ رحلة ناصر خسرو (سفرنامة) إحدى النماذج الأساسية لما نسميها اليوم بأدب الرحلات، فعلى الرغم من امتيازها بصدق الرواية والقيمة التاريخية، نلاحظ خلوها من الأساطير والخرافات التي تزخر بها غيرها من كتب الرحلات مثل رحلة ابن بطوطة، ورحلة أبو حامد الغرناطي (تحفة الألباب).
- يُعَدّ أول مَنْ تصدى للحديث عن أمير ميافارقين وآمد الكردي (نصر الدولة المرواني) وألقابه التي عرف بها أوائذ، كذلك قدم لنا بعض المعلومات السياسية الأخرى التي تتعلق بأمراء وملوك الكرد.
- خلال رحلته والنصوص التي ذكرها عن المدن الكوردية قدم لنا وصفًا دقيقًا لحجم المعاناة والمشقة التي كان يواجهها سكان تلك المدن في سبيل توفير متطلبات حياتهم اليومية.
- قدمت الرحلة معلومات قيمة عن مسافات الطرق البرية بين تلك المدن الكردية وأنواع المقاييس والأوزان والمكاييل التي كانت تتعامل بها في أسواقها.
- ألقت الرحلة الأضواء على نوعية الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها سكان بعض المدن الكردية مثل (خلاط) التي يبدو أن سكانها كانوا يتمتعون بنوع من الحرية الاجتماعية لوجود اختلاط نوعي بين الرجال والنساء في إدارة الأعمال التجارية اليومية.
- كان وصف ناصر خسرو لأسوار مدينتي ميافارقين وآمد من الدقة بمكان لم يسبق في هذا الأمر أي رحالة أو بلداني أخر زار كلتا المدينتين. بل يُعَدّ رائدًا في نقل تفاصيل حية عن تلك الأسوار وأبوابها، بحيث أصبحت معلوماته المرجع الرئيس لكل مَنْ أراد الكتابة عن أسوار ميافارين وآمد.
- امتاز وصفه للجوامع مع المساجد بالإسهاب والتطويل، فهي إلى جانب الأسوار قد لاقت اهتمامًا كبيرًا من قبله بتدوين ملاحظاته ومشاهداته عنها بكل موضوعية، ولاسيما إذا علمنا أن اهتمامه هذا أتى كون أن هدف رحلته بالدرجة الأولى كان دينيًا.
- قدم لنا مجموعة من الأدلة التي توضح مدى التعايش والترابط السلمي بين الكورد والمسيحيين في تلك المدن الكوردية التي زارها ناصر خسرو.

الهَوامِشُ:

* ملاحظة: ينبغي الإشارة إليها وهي أن الكاتب الصحفي (إسماعيل بادي) نشر مقالة عن ناصر خسرو والمدن الكردية، بعنوان "رحلة ناصر خسرو عبر المناطق الكوردية" في سنة ٢٠١٠، في حين دراستي هذه، عن ناصر خسرو قدمت لمجلة جامعة دهوك في شباط ٢٠٠٩ وقبلت للنشر فيها في حزيران ٢٠٠٩، ونشرت فيها في كانون الأول ٢٠٠٩ في المجلد (١٢٩ العدد (٢) ص ٢٩٢ – ٣٠٨، للتنويه والأمانة الأكاديمية.

(١) ناصر خسرو، **ديوان ناصر خسرو**، (تهران: ١٣٧٢هـ.ن)، ص٤٦٣؛ **سفرنامة**، ترجمة يحيى الخشاب، (بيروت: ١٩٧٠)، ص٦٠.

(٢) حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت ١٩٩٤)، ٢٨٢/٥؛ سيد محمد ترابي، **نطاهي به تاريخ وأدبيات إيران**، (تهران:١٣٨٢ هـ.ش)، ص٢١٣.

(٣) **المروزي**، نسبة إلى مرو، وتعرف أيضًا بمرو الصغرى، وتقع في إقليم خراسان وتبعد مسافة فرسخ واحد (٦ كم) عن مرو الكبرى، (مرو الشاهجان). للمزيد يُنظر: كي ليسترنج، **بلدان الخلافة الشرقية**، نقله إلى العربية بشير فرنسيس وكوركيس عواد، (بغداد/ ١٩٥٤) ص٤٤٠، ٤٤٧.

(٤) **سفرنامة**، طبعة بيروت، ص٣٣.

(٥) ناصر خسرو، **ديوانه**، ص١٥.

(٦) ذبيح الله صفا، **تاريخ أدبيات در إيران**، (تهران: ١٣٦٨ هـ.ش)، ص٤٤٣؛ حكيم أحمد مام بكر، الكرد وبلادهم عند البلدانيين والرحالة المسلمين، رسالة دكتوراه، (غ.م)، مقدمة كلية الآداب-جامعة صلاح الدين، (أربيل: ٢٠٠٢)، ص٦٤.

(٧) إدوارد براون، **تاريخ الأدب في إيران**، ترجمة أحمد كمال الدين حلمي، (الكويت:١٩٨٤م)، ١٥٥/١.

(٨) صالح فهمي، **شعر فارسي در عصر سلجوقي**، (النجف: د/ت)، ص٣٤، محمد محمدي، **الأدب الفارسي**، (طهران:١٩٩٥)، ص٢٠٥؛ عدنان محمد فايز الحارثي، **عمران القاهرة وخططها في عهد صلاح الدين الايوبي**، (القاهرة: ١٩٩٩)، ص٢٢.

(٩) ذبيح الله صفا، **تاريخ أدبيات**، ص٤٤٣؛ محمدي، **الأدب الفارسي**، ص٣٣.

(١٠) **سفرنامة**، ترجمة أحمد خالد البدلي، (الرياض: ١٩٨٣)، مقدمة المحقق، ص٥؛ زكي محمد حسن، **الرحالة المسلمون في العصور الوسطى**، (بيروت:١٠٨١)، ص٥٦.

(١١) خسرو، **ديوانه**، ص١٩٠، ٣١٣؛ فهمي، **شعر فارسي**، ص٣٤.

(١٢) حول ظهور ونشأة وسقوط الدولة الغزنوية يُنظر: أبو الفضل البيهقي، **تاريخ البيهقي**، نقله إلى العربية، يحيى الخشاب، (بيروت:١٩٨٢)، ص١-٥٠، ٦٧-٨٩، ١٣٠-٣٧٠.

(١٣) عن ترجمته يُنظر: م.ن، ص ٣٠-٤٧، ٩٠-٩٨، ١١٦-١٣١.

(١٤) للمزيد من التفاصيل عن سيرته، يُنظر: م.ن، معظم صفحات الكتاب لأنه مؤلف لسيرته على وجه التحديد.

(١٥) **سفرنامة**، ط بيروت، ص١٠٧.

(١٦) عن الدولة السلجوقية، يُنظر: تامارا رايس، **السلاجقة تاريخهم وحضارتهم**، ترجمة لطفي الخوري وإبراهيم الداقوقي، (بغداد: د/ت)؛ عبد النعيم محمد حسنين، **سلاجقة إيران والعراق**، (القاهرة:١٩٧٠).

(١٧) **سفرنامة**، ص٣٣.

(١٨) م.ن، ص٣٧؛ في حين أن أحمد رمضان أحمد، ذكر أن اسم أخيه كان (أبو سعيد)، يُنظر: **الرحلة والرحالة المسلمون**، (جدة: د/ت)، ص٢٤٠.

(١٩) **سفرنامة**، ص٣٧

(٢٠) م. ن، ص١٥٨.

(٢١) يمكان: مدينة حصينة في وسط الجبال بقرب بدخشان باقليم بلخ. للمزيد يُنظر: القزويني، **آثار البلاد وأخبار العباد**، (بيروت: د/ت)، ص٤٨٩.

(٢٢) م. ن، ص٤٨٩.

(٢٣) حول المذهب الاسماعيلي، يُنظر: عبد المنعم الحنفي، **موسوعة الفرق والجماعـات والمـذاهب والأحـزاب والحركـات الإسـلامية**، (القاهرة:٢٠٠٥)، ص٧١-٨١.

(٢٤) محمد جعفر ياحقي، **تاريخ أدبيات إيران**، (تهران:١٣٧٥ هـ.ش)، ص٨٦؛ محمد التونجي، **قطوف من الأدب الفارسي**، (بيروت: د/ت)، ص١٠٠.

(٢٥) ناصر خسرو، **ديوانه**، مقدمة التحقيق، ص٧؛ جعفر شعار، **طزيدة آي اشعار ناصر خسرو**، (تهران:١٣٧٠ هـ.ش)، ص٦٧.

(٢٦) براون، **تاريخ الأدب في ايران** (نسخة ثانية)، ترجمة إبراهيم أمين الشواربي، (القاهرة:٢٠٠٤)، ص٢٦٩.

(٢٧) **سفرنامة**، ط الرياض، مقدمة التحقيق، ص١٨؛ **ديوان ناصر خسرو**، مقدمة التحقيق، ص٦١.

(٢٨) **ديوان ناصر خسرو**، ص٦٤.

(٢٩) براون، **تاريخ الأدب**، هامش (٢)، ص٢٦٩.

(٣٠) عن طبعات سفرنامة وتواريخها، يُنظر، ناصر خسرو، **ديوانه مقدمة التحقيق**، ص٥٨؛ **سفرنامة**، ط الرياض، ص ٢١-٢٢؛ براون، **تاريخ الأدب**، ص ٢٦٩-٢٧١؛ حسن انوشة، **ناصر خسرو قبادياني**، مقال منشور على موقع الانترنيت www.irib.ir.naserkhosro.htm.pp3-4.

(٣١) وهي من منشورات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.

(٣٢) أحمد، **الرحلة والرحالة**، ص٢٤٢؛ محمد اليامي، **مؤلفات العصر الفاطمي**، مقال من الانترنيت www.al-akhdood.net.p4.

(٣٣) فؤاد قنديل، **أدب الرحلة في التراث العربي**، (القاهرة: ٢٠٠٢)، ص ١٧-٢١؛ حسن محمود حسين، أدب الرحلة عند العرب، (بيروت:١٩٨٣)، ص ٦-١٥.

(٣٤) سفرنامة، ط القاهرة، ص٣٣.

(٣٥) م.ن، ص ٣٤.

(٣٦) **مرو الشاهجان**: وتعرف أيضًا بمرو الكبرى وتشمل مساحتها ربع خراسان، واشتهرت بقلعتها وأبوابها الأربعة، ومساجدها، للمزيد يُنظر: ليسترنج، **بلدان الخلافة**، ص ٤٤٠-٤٤١.

(٣٧) **سفرنامة**، ط الرياض، ص٢٦.

(٣٨) م.ن. ط بيروت ص ٣١.

(٣٩) م.ن.، ط الرياض، ص٢٠٦.

(٤٠) م.ن، ص١٠٨.

(٤١) م.ن.، ص٨٩؛ ووازنه مع أبو حامد عبد الرحيم الغرناطي، **تحفة الألباب ونخبة الإعجاب**، تحقيق اسماعيل العربي، (المغرب:١٩٩٣)، ص٩٧.

(٤٢) سفرنامه، ص١٠٥.

(٤٣) م.ن.، ص٢٧.

(٤٤) أي ما يعادل (١٣٢٠كم).

(٤٥) سفرنامه، ص٢٠٦.

(٤٦) براون، **تاريخ الأدب**، ص٢٦٩-٢٧٠؛ أغناتيوس كراتشكوفسكي، **تاريخ الأدب الجغرافي العربي**، نقله إلى العربية صلاح الدين عثمان هاشم، (القاهرة: ١٩٦٣)، ص٢٦٠.

(٤٧) **سفرنامة**، ط بيروت، ص٣٤.

(٤٨) م.ن، ص ص٧٦-١١٠.

(٤٩) م.ن، ص١٥٨.

(٥٠) م.ن، ط بيروت، ص ص٣٣-٨٦.

(٥١) م.ن، ص ص ٤٤-٦١، ٦٦-٧٦.

(٥٢) م.ن، ص ص ٨٠-١١٣.

(٥٣) م.ن، ص١٠٧.

(٥٤) م.ن، ص١١٥.

(٥٥) م.ن، ص١٢٤.

(٥٦) م.ن، ص١٤٥.

(٥٧) م.ن، ص١٥٩.

(٥٨) **مازندران**: وهي تُعرف أيضًا بطبرستان ويمتد حدودها من كيلان ودلتا نهر سفيدورو (الابيض) في الغرب إلى الزاوية الجنوبية الشرقية لبحر قزوين: يُنظر: ليستربخ، بلدان الخلافة، ص٢١.

(٥٩) ميـر محمـد صـديق فرهنـك، **أفغانسـتان در بيـنج قـرن أخيـر**، (قـم: ١٣٧٤هـ.ش)، ص٢٥١؛ فرهاد دفتري، **تاريخ وعقايد اسماعيلي**، ترجمة فريدون بدره اي، (تهران: ١٣٧٨ هـ.ش)، ٢٤٩/١-٢٥٦.

(٦٠) سبق الإشارة إلى موقعها في هامش رقم (٢١).

(٦١) صفا، **تاريخ أدبيات**، ص٤٥٢؛ ترابي، **نطاهى بة تاريخ**، ص٢١٣؛ مام بكر، **الكرد وبلادهم**، ص٦٥؛ وقد جانب عدنان الحارثي الصواب حينما إعتقد أن ناصرًا قد توفي سنة (٤٤٥هـ-١٠٦١م)، يُنظر: **عمران القاهرة**، ص٢٢.

(٦٢) **سفرنامة**، ط بيروت، ص١٤٩، ١٥٨.

(٦٣) سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، والحوادث الخاصة بتاريخ السلاجقة، علق عليهم على سويم، (انقرة:١٩٦٨)، ص٢٢٤؛ ابن الازرق الفارقي، تاريخ الفارقي، حققه بدوي عبد اللطيف عوض، (بيروت: ١٩٧٤)، ص ٤٩، ٩٣، ٢٥٢-٢٦٣.

(٦٤) سفرنامة، ط بيروت، ص٣٩.

(٦٥) م.ن، ص ٣٩.

(٦٦) **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، تحقيق علي محمد البجاوي، (بيروت: ١٩٥٤)، ١٤٣٧/٣.

(٦٧) أبو الفدا، **تقويم البلدان**، اعتنى بتصحيحه وكتبه رينود والبورن ماك كوكين ديسلان، (باريس: ١٨٥٠م)، ص٣٩٧، ليسترنج، بلدان الخلافة، ص٢١٨.

(٦٨) أبو الفدا، **تقويم البلدان**، ص٣٩٧.

(٦٩) **صورة الأرض**، (بيروت: ١٩٦٧٩)، ص٢٩٥؛ **الأعلاق النفيسة**، بيروت: ١٩٨٨)، ص٩٦؛

(٧٠) حكيم عبد الرحمن زبير، **مدينة خةلات**، (أربيل: ٢٠٠٥م)، ص٤٤-٤٥.

(٧١) ئةحمةد ئاقانة، **كورد وكوردستان لة يةكةم ئنسكلوثيدياى توركى لة ميَذوودا**، (أربيل: ٢٠٠٨)، ص٦٢.

(٧٢) **سفرنامة**، ص٣٩.

(٧٣) **تحفة الالباب**، ص٨٥.

(٧٤) الإدريسي، **نزهة المشتاق في إختراق الآفاق**، (القاهرة: ٢٠٠٢)، ٨٢٤/٢.

(٧٥) ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، (بيروت: ١٩٨٩)، ص٢٢٩.

(٧٦) حمد اللّه المستوفي القزويني، **نزهة القلوب**، بامقابلة وحواشي وتعليقات سيد محمد دبير ساقي، (قزويني: ١٣٨١ هـ.ش)، ص١٥٣.

(٧٧) **سفرنامة**، ص٤٠؛ وللمزيد عن نشأتها وتطورها السياسي، يُنظر: مصطفى أحمد النجار، **شرف خان البدليسي ومنهجه التاريخي من خلال كتابه شرفنامة**، (اربيل: ٢٠٠٧)، ص ص ١٥-٣٠.

(٧٨) ئوليا ضةلةبى، **سياحةتنامة**، وةرطيَرانى سةعيد ئاكام، (بغداد، ١٩٧٩)، ص١١٢.

(٧٩) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، (بيروت: د/ت)، ٣٥٨/١.

(٨٠) مؤلف مجهول، **حدود العالم**، تحقيق يوسف الهادي، (القاهرة: ١٩٩٩)، ص١٢١.

(٨١) ضةلةثى، **سياحةتنامة**، ص١١١.

(٨٢) **أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم**، وضع فهارسه محمد مخزوم (بيروت: ١٩٨٧)، ص٢٨٨.

(٨٣) عبد الرقيب يوسف، **الدولة الدوستكية في كردستان الوسطى**، (بغداد: ١٩٧٢)، ٢٣/١.

(٨٤) **سفرنامة**، ص٤١.

(٨٥) م.ن، والصفحة أيضًا.

(٨٦) ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، ص٨٧.

(٨٧) **أحسن التقاسيم**، ص١٢٢.

(٨٨) ابن الفقيه، **مختصر كتاب البلدان**، (بيروت: ١٩٨٨)، ص١٢٦.

(٨٩) **بلدان الخلافة**، ص١٤٤.

(٩٠) **معجم البلدان**، ١٢٥/١.

(٩١) مؤلف مجهول، **حدود العالم**، ص١٢١.

(٩٢) **سفرنامة**، ص٤١.

(٩٣) م.ن، والصفحة أيضًا.

(٩٤) ليسترنج، **بلدان الخلافة**، ص١٤٣.

(٩٥) **الأعلاق النفيسة**، ص١٦.

(٩٦) **أحسن التقاسيم**، ص١٢٤.
(٩٧) **تقويم البلدان**، ص٢٧٩.
(٩٨) ابن شداد، **الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة**، حققه يحيى عبارة، (دمشق: ١٩٧٨)، ج٣، ق١، ص ص٢٦٩-٢٧٣، ٣٥٨-٣٦٧.
(٩٩) **المسالك والممالك**، ص٨٧.
(١٠٠) **سفرنامة**، ص٤٢.
(١٠١) ليسترنج، **بلدان الخلافة**، ص١٤٠.
(١٠٢) ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، ص٨٧.
(١٠٣) ابن شداد، **الأعلاق الخطيرة**، ج٣، ق١، ص٢٥٣.
(١٠٤) **أحسن التقاسيم**، ص١٢١.
(١٠٥) **سفرنامة**، ص٤٠؛ وللمزيد عن نصر الدولة المرواني، يُنظر: الفارقي، **تاريخ الفارقي**، ص ٩٣-١٧٣؛ ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، (بيروت:١٩٨٩)، ٢١٥/٦-٢١٦
(١٠٦) **سفرنامة**، ص٤٢.
(١٠٧) **سفرنامة**، ط الرياض، ص٣٤؛ قارنه مع **تاريخ الفارقي**، ص١٧٨.
(١٠٨) **تاريخ الفارقي**، ص٩٣.
(١٠٩) **سفرنامة**، ط بيروت، ص٤٢.
(١١٠) عن ترجمته، يُنظر: الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، حوادث (٤٢١هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: ١٩٩٢)، ص١١-١٥.
(١١١) للتفاصيل عن ترجمته يُنظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: ١٩٧٧)، ٤٩٢/٥-٢٩٨.
(١١٢) **تاريخ الفارقي**، ص١٠٨.
(١١٣) م.ن، ص١٠٩.
(١١٤) سفرنامة، **طبعة الرياض**، ص٣٧.
(١١٥) **تاريخ الفارقي**، ص١٢٦.
(١١٦) **سفرنامة**، ط بيروت، ص٣٩.
(١١٧) **صورة الأرض**، ص٢٩٩.
(١١٨) **سفرنامة**، ص٤٠.
(١١٩) **آثار البلاد وأخبار العباد**، ص٤٩١.
(١٢٠) **نزهة القلوب**، ص١٥٧.
(١٢١) **القزويني**، ص٥٢٤.
(١٢٢) **سفرنامة**، ص٤٠.
(١٢٣) مؤلف مجهول، ص١٢١.
(١٢٤) **سفرنامة**، ط الرياض، ص٣٤.
(١٢٥) يقصد بهم الزرادشتيون، للمزيد يُنظر: فائزة محمد عزت، **الكرد في إقليم الجزيرة وشهرزور في صدر الإسلام**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، (غ.م)، (أربيل: ١٩٩١)، ص٦٢.
(١٢٦) **سفرنامة**، ط بيروت، ص٤١.
(١٢٧) **نزهة القلوب**، ص١٥٧.
(١٢٨) **نزهة المشتاق**، ٦٦٤/٢.
(١٢٩) **صورة الأرض**، ص٢٠٣.
(١٣٠) **معجم البلدان**، ١٢٥/١
(١٣١) **سفرنامة**، ط الرياض، ص٣٥.
(١٣٢) م.ن، ص٣٦.
(١٣٣) م.ن، ص٣٦.
(١٣٤) **تقويم البلدان**، ص٢٧٩.
(١٣٥) **نزهة المشتاق**، ٦٦٢/٢، كما ذكر في موضوع آخر أن "المناديل المصنوعة بميافارقين، لا نظير له ولا يعد لها في مثلها صنعة"، ٨٢٦/٢.
(١٣٦) **صورة الأرض**، ص٢٠٢.
(١٣٧) **سفرنامة**، ط بيروت، ص٤٢.
(١٣٨) **صورة الأرض**، ص ٢٠١.
(١٣٩) **مختصر كتاب البلدان**، ص١٢٨.
(١٤٠) **نزهة القلوب**، ص١٢٨.
(١٤١) حول تجديد عمارة الأسوار والأبراج، يُنظر: الفارقي، **تاريخ الفارقي**، ص١٦٣،١٢٣،١١٤،١٠٧-١٦٤.
(١٤٢) **سفرنامة**، ص٤١، وأحيانًا كان ناصر خسرو يوازن بين أسوار بعض المدن الأخرى وجسور آمد وميافارقين، فعند وصفة لجامع ابن طولون بمصر قال: "وله جداران محكمان ولم أر أعظم منها غير جدار آمد وميافارقين"، م.ن، ص١٠٠.
(١٤٣) م.ن، ص٤١.
(١٤٤) مؤلف مجهول، ص١٢١.
(١٤٥) **أحسن التقاسيم**، ص١٢٤.
(١٤٦) **تاريخ الفارقي**، ص١١٤.
(١٤٧) م.ن، ص١١٠.
(١٤٨) **سفرنامة**، ص٤١.
(١٤٩) **الأعلاق الخطيرة**، ج٣، ق١، ص ٢٦٧-١٦٨.
(١٥٠) **سفرنامة**، ص٤١.
(١٥١) **معجم البلدان**، ٢٣٦/٥-٢٣٨.
(١٥٢) **الأعلاق الخطيرة**، ج٣، ق١، ص٢٧٥.
(١٥٣) م.ن، الجزء والصفحة.
(١٥٤) **الميضأة**، وهي تماثل دورة المياه في الوقت الراهن.
(١٥٥) **سفرنامة**، ص٤١.
(١٥٦) م.ن، ص٤١.
(١٥٧) **الأعلاق الخطيرة**، ج٣،ق١، ص ص ٢٧٦-٢٧٧.
(١٥٨) **سفرنامة**، ص ص٤١-٤٢.
(١٥٩) م.ن، ص٤٢.
(١٦٠) **صورة الأرض**، ص٢٠١.
(١٦١) **المقدسي**، ص١٢٤.
(١٦٢) **نزهة المشتاق**، ٦٦٣/٢.
(١٦٣) **سفرنامة**، ص٤٢.
(١٦٤) **الأعلاق الخطيرة**، ج٣، ق١، ص٢٥٧.
(١٦٥) **سفرنامة**، ص٤٢.
(١٦٦) م.ن، والصفحة كذلك.
(١٦٧) **صورة الأرض**، ص٢١٠.
(١٦٨) **سفرنامة**، ص٤٢.
(١٦٩) **أحسن التقاسيم**، ص١٢٤.
(١٧٠) م.ن، والصفحة كذلك.
(١٧١) **سفرنامة**، ص٤٢.
(١٧٢) م.ن، ص٤٣.
(١٧٣) م.ن، والصفحة كذلك.
(١٧٤) م.ن.
(١٧٥) م.ن، ص٣٩.
(١٧٦) **آثار البلاد**، ص٥٢٤.
(١٧٧) **سفرنامة**، ص٤٠.



Historical Kan Periodical
ISSN: 2090 – 0449 (Online).
Peer-reviewed, open-access journal, indexed and abstracted in several international databases.

info@kanhistorique.org